

المرجع في التعليق على نصوص
القانون المدني

مستوفى شهادته
رئيس محكمة

المجلد الخامس

المسؤولية التقصيرية - المسؤولية الضمنية
البروتية - المسؤولية العقدية - المسؤولية الجنائية

2003

الطبعة الأولى: ٢٠٠٣
الطبعة الثانية: ٢٠٠٤

**المرجع في التعليق على
نصوص القانون الملغى
الجزء الخامس**

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

ولا يجوز طبع أى جزء من هذا المصنف

دون تصريح كتابى من المؤلف

إهداء ٢٠٠٨

-٤-

المستشار/محمد فرج الذهبي
جمهورية مصر العربية

المرجع في التعليق
على
نصوص القانون المدني

يشتمل على نصوص القانون المدني معلقا عليها بالملزمة
الإيضاحية والأعمال التحضيرية وأحكام النقض من عام
١٩٣١ حتى عام ٢٠٠١ بالمقارنة بالتشريعات العربية

الجزء الخامس

المقاولات - التزام المرافق العامة - العمل - الوكالة
الوديعة - الحراسة - عقود الفرر - التأمين - الكفالة

المستشار الدكتور
معوض عبد التواب
رئيس محكمة الاستئناف

الطبعة السادسة
مزيطة ومنقحة

٢٠٠٢

الباب الثالث

العقود الواردة على العمل

الباب الثالث

العقود الواردة على العمل

الفصل الأول

المقاولية، والتزام المرافق العامة

١ - عقد المقاولية

مادة ٦٤٦

المقاولية عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين ان يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقدين الآخريين .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٤٥ لبيى و ٦١٢ سوري و ٨٦٤ عراقي و ٥٢٠ سوداني و ٦٢٤ لبناني و ٨٢٨ تونسى و ٦٦١ كويتى و ٨٧٢ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

للمتكررة الايضاحية:

و كان القصد قديما من وضع أحكام هذا الفصل هو تنظيم العلاقة القانونية بين مستصنع وصانع يعهد اليه بعمل ما ، مع هذه الخاصية ، وهى ان مركز الصانع بالنسبة لمن يكلفه بالعمل يقرب كثيرا من مركز العامل بالنسبة للسيد أو لرب العمل . وكان من الواجب ان يعرض المشروع علاوة على الأحكام العامة ، لبعض الصور الخاصة للمقاولية ، فهو بعد أن يعرف عقد المقاولية ويذكر صورته المختلفة مبينا انه قد يرد على مقاولات صغيرة أو على مقاولات كبيرة أو على مقاولات تتعلق بالمرافق العامة

يعرض للقواعد العامة التى تنطبق على كل أنواع المقاولات ، ثم يتكلم أخيراً عن بعض القواعد الخاصة بأنواع معينة من المقاولات ، ويلاحظ انه لم يكن ممكناً ان يوضع الى جانب الأحكام العامة تنظيم خاص لكل الأشكال العملية لعقد المقاولة ، ولذلك اكتفى المشروع ببعض صوره الجارية ، تاركا للقاضى أمر تطبيقها وضبطها على الحالات الخاصة - وقد عنى المشروع فيما اعتبره من القواعد العامة ببيان التزامات كل من الماقول ورب العمل وأسباب انتهاء المقاولة ، فاستبقى فيها معظم أحكام التقنين الحالى وأضاف إليها أحكاماً جديدة . وفى القواعد الخاصة عنى ببعض أنواع المقاولات ، ولاسيما مقاولات المباني ، فأورد بشأنها ما تضمنه التقنين الحالى من مسئولية المهندس المعماري والمقاول بالتضامن عن خلل البناء فى مدة عشرة سنين ووضع أحكاماً منظمة لهذه المسئولية من حيث شروطها وتوزيعها بين المسئولين ، وارتفاعها بالقوة القاهرة ، وجواز الاتفاق على الاعفاء منها ، وسقوطها بالتقادم .

أحكام القضاء :

لا يكفى لاعتبار عامل النول اليدوى مقاولاً ان يشتغل فى بيته على نول خاص به أو جار بايجار فإذا ثبت استمرار العلاقة بينه وبين رب العمل بصورة لا يتخللها انقطاع سوى الانقطاع العادى ، كان العقد عقد عمل .

(نقض جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ من ١٠ مسج فى مدنى ص ١٤١)

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى خصوص تكييف العلاقة بين الطاعن والمطعون عليهما على ما قرره وكيل الطاعن أمام مكتب العمل من أنه استغنى عن خدماتها بعدم حاجة العمل إليها ، وعلى أن الفارق الوحيد بين عقدى العمل والمقاولة هو وجود حق الإدارة والاشراف فى العقد الأول وانعدامه فى الثانى ، وكانت هذه التقارير التى عول عليها الحكم المطعون فيه ليس فيها ما يكشف عن حقيقة العلاقة القائمة بين الطرفين وأنها علاقة عمل استكملت عناصرها القانونية بما

٦٤٦ م

يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ، فانه يكون معيبا بالضرورة بما يستوجب نقضه .

(نقض جلسة ١٩٦٢/٣/٣١ س ١٣ مج فنى مدنى ص ٣٢٤)

عرف المشرع المراقبة فى نص المادة ٦٤٦ مدنى بأنها : « عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر » ، وأورد بالمواد التالية التزامات المقاول وجعل قواعد المسئولية عن تدهور البناء وسلامته شاملة المهندس المعماري والمقاول على سواء ما لم يقتصر عمل المهندس على وضع التصميم فلا يكون مسئولا إلا عن العيوب التي أتت منه وبين طريقة تحديد أجر كل منهما بما فى ذلك أجر المهندس إذا لم يتم العمل بمقتضى التصميم الذى وضعه ، فإن الاستفادة من ذلك . وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المدنى فى هذا الخصوص - ان المشرع أراد تنظيم عقد المراقبة لتلائم قواعد التطور الذى وصلت اليه أعمال المقاولات فى صورها المختلفة ، وأنه إنما أورد القواعد المتعلقة بالمهندس المعماري ليعتبر عمله بوضع التصميم والمقايمة ومراقبة التنفيذ من نوع الأعمال المادية المقاولات يندرج فى صورها ، وأن اختلاط ناحية الفكر بهذه الأعمال لا يمنع من اعتبارها من قبيل الأعمال المادية لا من قبيل التصرفات القانونية فلا يتغير بذلك وصف العقد من المراقبة الى الوكالة مما يوجب تطبيق أحكام المراقبة عليه .

(نقض جلسة ١٩٦٧/٥/١٦ س ١٨ مج فنى مدنى ص ١٠٠٥)

تمهد المقاول تنفيذ اعمال البناء فى الموعد المتفق عليه التزام بتحقيق غاية ، وإثبات رب العمل اخلال المقاول بهذا الالتزام هو إثبات للخطأ الذى تتحقق به المسئولية ، ولا تنفى مسئولية المقاول بإثبات انه قد بذل ما فى وسعه من جهد لتنفيذ التزامه .

(نقض جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ س ١٨ مج فنى مدنى ص ١٩١٦)

عرفت المادة ٦٤٦ من القانون المدني المساواة بأنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين بأن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر وإذا كان يبين مما تم الاتفاق عليه في العقد - موضوع الدعويين الأصلية والفرعية - أن الطرفين قد أفرغاً فيهما جميع عناصر عقد المساواة ، إذ وقع التراضي بينهما على الشيء المطلوب من المطعون عليه صنعه ، وهو إقامة المبنى والأجر الذي تعهد به الطاعن بوصفهما رب عمل ، ولم يرد بأي منهما ما يدل على قيام المطعون عليه بالعمل تحت إشراف الطاعنين ، أو بوصفه تابعا لهما أو نائباً عنهما ، وكان ما تعهد المطعون عليه بالقيام به في كلا العقدتين لم يتجاوز العمل المادي ، وهو محل المساواة ، في حين أن محل الوكالة هو دائماً تصرف قانوني - على ما أفصحته عنه المادة ٦٩٩ من القانون المدني - فإنه لا يصح اعتبار العقدتين سالفى الذكر عقدي وكالة ولا يغير من ذلك كون الطرفين يملكان العقار على الشيوع ، إذ ليس من شأن هذه المشاركة أن تغير من صفة العقدتين وأن تضيف على المطعون عليه صفة الوكيل مع صراحة نصوصهما في أن نية الطرفين قد اتجهت إلى إبرام عقدي مساواة - وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وكيف العقدتين بأنهما عقدا وكالة ، وأقام قضاءه في الدعويين الأصلية والفرعية على هذا الأساس فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩ من ٢٣ ص ٣٧٦)

متى كان الحكم قد انتهى إلى إخلال الطاعن - رب العمل في عقد المساواة - بالتزامه من جراء تأخره في الحصول على رخصة البناء في الوقت المناسب ، فإن اعتذاره لا يكون واجباً على الدائن بعد فوات هذا الوقت ، إذ لا ضرورة للاعتذار بنص المادة ٢٢٠ من القانون المدني إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير مجد بفعل المدين - وإذا كان الحكم قد قضى بالتعويض المستحق للمطعون عليه دون أن يرد على ما تمسك به الطاعن في دفاعه من ضرورة اعتذاره في هذه الحالة ، فإنه لا يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١ من ٢٣ ص ١٠٦٢)

م ٦٤٦

نظم المشرع عقد المقاولة بالمادة ٦٤٦ ومابعدها من القانون المدنى وأورد بهذه المواد القواعد المتعلقة بالمهندس المعمارى باعتبار عمله فى وضع التصميم والمقايمة وفى مراقبة التنفيذ من نوع الأعمال المادية للمقاولات يندرج فى صورها ، وجعل قواعد المسؤولية عن تدهم البناء وسلامته تشمل المهندس المعمارى والمقاول على سواء ما لم يقتصر عمل المهندس على وضع التصميم فلا يكون مسئولاً الا عن العيوب التى أتت منه . ومن ثم فإن ضمان المهندس المعمارى أساسه عقد يبرم بينه وبين رب العمل يستوجب مسئوليته عن أخطاء التصميم أو عيوب التنفيذ .

(الظعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٧ ص ٢٤ ص ١١٤٦)

نص القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم المناقصات والمزايدات فى المادة ١١ منه على سريان أحكامه على مقاولات الأعمال وفى المادة ١٣ على أن ينظم بقرار من وزير المالية والاقتصاد مالم ينظمه هذا القانون من أحكام واجراءات . وقد أصدر الوزير المذكور القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ بلائحة المناقصات والمزايدات التى أجازت المادة ٩٤ منها لجهة الإدارة المتعاقدة ان تسحب العمل من المقاول وتحتجز ما يوجد بمحل العمل من آلات وأدوات ومواد ضماناً لحقوقها قبله وأن تبيعها دون أن تسأل عن أى خسارة تلحقه من جراء ذلك البيع .

(الظعن رقم ٤٤١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/١٢ ص ٢٥ ص ٣٣١)

عقد المقاولة . ماهيته . اتفاق للطرفين على فسخ العقد لاخلال المقاول بتنفيذ التزامه . أثره . وجوب رد ما تسلمه من رب العمل بسبب عقد المقاولة .

(الظعن ٤٩٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠ ص ٣٠ ص ١٩٧)

المقاولات التى تزيد قيمتها على مائة ألف جنيه والتى تطرحها الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات . حظر استادها الى مقاول من

٦٤٦ م

غير الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ من رأسمالها وألا يزيد ما يسند الى المكاوّل الواحد على مائة ألف جنيه في السنة الواحدة ما لم يرخّص رئيس الجمهورية بذلك . م ١ من القرار الجمهوري ١٢٠٣ لسنة ١٩٦١ المعدل . غاية الشارع من ذلك الحظر الصريح . تحقيق الصالح العام . مقتضاء ترتيب البطلان المطلق جزاء لخالفته .

(الطعن ١٩٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٩٠ ص ٤١ ص ٧٣٣)

الأصل ألا ينفرد أحد العاقدين بتعديل العقد دون رضا المتعاقدين الآخر . الاتفاق على تعديل العقد . جواز أن يكون صريحاً أو ضمناً . القضاء بإنتفاء التعديل الضمني . شرطه . أن تبين محكمة الموضوع بأسباب سائغة الوقائع والظروف الكاشفة عن إرادتي طرفي العقد في هذا الصدد وأن تستظهر مدلول اثرات التنازع عليها على ضوء الظروف والإتفاقات التي أحاطت بتحريرها . (مثال بشأن عقد مقاوله) .

من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان الأصل في العقود أن تكون لازمة بمعنى عدم إمكان انفراد أحد العاقدين بتعديل العقد دون رضا المتعاقدين الآخر ؛ إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الإتفاق بينهما على تعديل العقد ، وكما قد يتم ذلك بإيجاب وقبول صريحين صح أن يكون ضمناً ، وأن على محكمة الموضوع إن هي قالت بأن التعديل الضمني لم يتم أن تورد من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفاً عن إرادتي طرفي العقد في هذا الصدد وأن تقسم قضاءها على أسباب سائغة ، وأن عليها أن تستظهر مدلول اثرات التنازع عليها مما تضمنته عباراتها على ضوء الظروف التي أحاطت بتحريرها وما يكون قد تقدمها من اتفاقات عن موضوع التعاقد ذاته إذ ذلك هو من تحصيل فهم الواقع . لما كان ذلك وكان البين بالأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بالاتفاق على تعديل الأسعار التي تضمنها عقد المقاوله واستدل على ذلك بما تضمنته المستندات المنوّه عنها بوجه النعي

وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفعا على ما أورده في مدوناته ، أن الخطاب الذى يشير إليه المستأنف - الطاعن - لم يرد به ذكر على الإطلاق لموضوع تعديل الأسعار أو الإشارة إلى ذلك المعنى ، وإنما أنصب على طلب سرعة الانتهاء من إنشاء الدور السادس والسابع وتحديد للمبالغ التى تسلمها المستأنف وما تبقى بحسب الحساب ، وكان هذا الذى أورده الحكم يدل على أن المحكمة استلزمت لتعديل الأسعار المتفق عليها فى عقد المقاولة أن يتم ذلك بإيجاب وقبول صريحين رغم أنه يصح إذا كان ضمناً ، وأنها لم تستظهر مدلول إيصال السداد المؤرخين ١٩٨١/١/٨ ١٩٨٣/٣/١٤ مما تضمنته عبارات الإيصال الأول من أن الطاعن تسلم مبلغ أربعة وتسعين ألف جنيه والباقى له مائة وثمانية وثلاثين ألف جنيه فتكون جملة أجر المقاولة مبلغ مائتين واثنين وثلاثين ألف جنيه ، بينما تضمن الخطاب الثانى - بعد استئناف العمل الذى كان قد توقف كطلب المطعون ضده الأول - أن الطاعن تسلم مبلغ خمسة آلاف جنيه ليكون جملة ما قبضه مبلغ مائتين واثنين وثلاثين ألف جنيه ويكون الباقى خمسة وعشرين ألف جنيه وهو ما يزيد عن أجر المقاولة وفقاً للأسعار الواردة بالمعقد بما ينبىء عن تعديل تلك الأسعار بعد توقف العمل بالمبنى ، كما لم تستظهر المحكمة ما تضمنته الخطاب الأول الصادر من المطعون ضده الأول - الذى يقرر الطاعن أن تاريخه ١٩٨١/١/٢٢ - من طلبه وقف العمل حتى الدور الخامس فقط وأن أجر المقاولة عن ذلك مبلغ مائة وسبعة وثمانين ألف جنيه تسلم منها الطاعن مبلغ مائة واثنين وستين ألف جنيه يضاف إلتىها قيمة القرض الذى يسعى لإنهاء إجراءاته ومقداره خمسة وعشرين ألف جنيه ، وما تضمنه الخطاب الثانى - الذى قرر الطاعن أن تاريخه ١٩٨٤/٣/٢٠ - من إعادة سرد بيانات الحساب السابق وطلب المطعون ضده الأول الانتهاء من إقامة الدورين السادس والسابع وأنه سيحاول سداد دفعة أخرى ليصبح المدفوع مائتى ألف جنيه ويكون الباقى المستحق للطاعن مبلغ خمسين ألف جنيه وهو ما يزيد عن أجر المقاولة المتفق عليه وفقاً للمعقد والمعقد فى إيصالات السداد المقدمة من المطعون ضدهم ، كما لم يعرض الحكم للدفاع الطاعن بأن المطعون ضده الأول سلمه

م ٦٤٦

شيكاً بمبلغ ثلاثة وثمانين ألف جنيه قبل تنازله عن دعوى الحساب التى أقامها على المظعون ضدهم وبعد تصفية الحساب بين الطرفين ، ولم تستجب المحكمة لطلب الطاعن إعادة المهمة إلى الخبير لتحقيق هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهري يترتب عليه - إذا ما حقق - تغيير وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المظعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشابه قصور فى التسبب وإخلال بحق الدفاع .

(الطعن ٨١٠١ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٩٦ م ٤٧ من ٤١ ص)

النص فى عقد المقاولة على شرط تحديد مدة لتنفيذ عملية الإنشاء وتعويض محدد بصفة نهائية عن كل يوم تأخير وحتى الطاعنة فى إعتبار العقد مفسوخاً بعد إنذار المكاوّل إذ زاد التأخير عن مدة معينة . مؤداه . انصراف نية الطرفين على إعمال هذا الشرط فى حالة تأخر التنفيذ . تضمن أحد بنود قائمة الشروط الملحقة بالمعقد النص على تطبيق القانون ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية بشأن التأخير فى التنفيذ انصرافه إلى باقى الشروط الواردة بهذا القانون والتى تتفق مع طبيعة العقد دون الشرط الأول . علة ذلك . انتهاء الحكم المظعون فيه إلى عدم تطبيق قانون المناقصات والمزايدات على هذا الشرط . صحيح .

لما كان الخلاف بين طرفى النزاع يدور حول تفسير الشروط الواردة فى البند الأول من قائمة الشروط الخاصة بعملية إنشاء البناء اخلق بالمعقد بشأن تطبيق القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية على كيفية حساب غرامات التأخير عن التنفيذ ، وكان الثابت من عقد المقاولة المؤرخ الذى يحكم موضوع النزاع النص فى البند التاسع منه على تحديد مدة خمسة عشر شهراً لتنفيذ عملية الإنشاء من تاريخ تسليم الموقع وفى حالة التأخير عن ذلك يلزم المكاوّل بدفع تعويض للمالك (الجمعية الطاعنة) محدد بصفة نهائية مبلغ جنيه عن كل يوم تأخير وفى حالة زيادة مدة التأخير عن

٦٤٦م

ستين يوماً بحق للجمعية بعد إنذاره اعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه . فإنه يكون من الواضح الجلى انصراف نية الطرفين إلى إعمال هذا الشرط في حالة التأخير في التنفيذ دون الشرط الوارد في قانون المناقصات والمزايدات بشأن التأخير في التنفيذ ، وأن النص في البند الأول من قائمة الشروط الخاصة بالعملية والملحق بالعقد على تطبيق هذا القانون على هذا العقد يحمل على باقى الشروط الواردة بالقانون والتي تتفق مع طبيعة العقد دون هذا الشرط وإلا لما كان هناك موجب لإفراجه بنص خاص في العقد على التفصيل الوارد به ولترك الأمر يحكمه قانون المناقصات والمزايدات المتفق على تطبيقه ومن ثم يكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من عدم تطبيق قانون المناقصات والمزايدات على هذا الشرط صحيح لهذه الأسباب .

(الطعن ١٢١٣ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٥/٣٠)

التزامات المقاول :

(١) يجوز ان يقتصر المقاول على التعهد بتقديم عمله على ان يقدم رب العمل المادة التي يستخدمها أو يستعين بها في القيام بعمله .

(٢) كما يجوز ان يتعهد المقاول بتقديم العمل والمادة معا .

النصوص العربية المتبعة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

سادة ٦٤٦ لبيى و ٦١٣ سوري و ٨٦٥ عراقي و ٦٥٨ لبناني و ٨٧٢ سوداني و ٦٦٢ كويتي و ٨٧٣ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء :

اقامة المقاول دعواه بطلب الزام المطعمون عليه بقيمة المباني التي أقامها لصالحه دون رابطة عقدية وحتى لا يثرى الأخير على حسابيه . مؤداه . استناد المدعى أصلا الى أحكام الإثراء بلا سبب .

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/١٦ ص ٢٧ و ٦٦٢)

مؤدى نص المادة ١٧٩ من القانون المدني انه اذا تولى شخص عملا لآخر وأدى هذا العمل الى افتقار فى جانب ذلك الشخص والى إثراء بالنسبة الى الآخر ، وكان هذا الإثراء بلا سبب قانونى ، فان المشرى يلتزم بتعويض المفتقر بأقل القيمتين الإثراء أو الافتقار ، ولما كان الإثراء والافتقار من الوقائع المادية فانه يصح اثباتها بجميع وسائل الاثبات ومنها البينة

(١) اذا كان رب العمل هو الذى قدم المادة ، فعلى المفاوض ان يحرص عليها ويراعى أصول الفن فى استخدامه لها وأن يؤدى حسابا لرب العمل عما استعملها فيه ويرد اليه مابقى منها . فاذا صار ضئى من هذه المادة غير صالح للاستعمال بسبب اهماله أو قصور كفايته الفنية . التزم برد قيمة هذا الشئ لرب العمل .

(٢) وعلى المفاوض ان يأتى بما يحتاج اليه فى انجاز العمل من أدوات ومهمات اضافية ويكون ذلك على نفقته . هذا ما لم يقض الاتفاق أو عرف الحرفة بغيره .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٤٨ لىبى و ٦١٥ سورى و ٨٦٧ عراقى و ٥٣٩ و ٦٦٢ لبنانى و ٥٢٣ سودانى و ٨٦٨ تونسى و ٦٦٤ كويتى و ٨٧٥ / ٢ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء:

حتى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى باقرار فسخ عقد المفاوضة أقام قضاءه على ما ثبت للمحكمة من أن المفاوض قد عجز عن السير بالعمل سيرا مرضيا ، فحق للحكومة فسخ العقد استنادا الى نص صريح فيه يغولها هذا الحق ، فان هذا الذى استند اليه الحكم يكفى لحمله ولا يضره ما ورد فيه من تقارير خاطئة أخرى .

(جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٥٤ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ص ٨٥٧)

م ٦٤٩

ان عدم قيام المقاول بتنفيذ البناء طبقا لما التزم به فى عقد المقاولة هو واقعة مادية يجوز اثباتها بالبينة والقرائن ولا مخالفة فى ذلك لما هو ثابت فى العقد اذ لم ينص فيه على وفاء المقاول بالتزاماته الواردة فيه .

(نقض جلسة ١٦/١١/١٩٦٧ من ١٨ محج فنى مدنى ص ١٧٠٨)

الحكم بفسخ عقد المقاولة يبنى عليه انحلاله واعتباره كان لم يكن ، ولا يكون رجوع المقاول - الذى أخل بالتزامه - بقيمة ما استحدثه من أعمال الا استنادا الى مبدأ الاثراء بلا سبب لا الى العقد الذى فسخ وأصبح لا يصلح أساسا لتقدير هذه القيمة ، ولما كان مقتضى مبدأ الاثراء وفقا للمادة ١٧٩ من القانون المدنى ، أن يلتزم المثرى بتعويض الدائن عما افتقر به ولكن بقدر ما أثرى أى انه يلتزم برد أقل قيمتى الإثراء والافتقار وكان تقدير قيمة الزيادة فى مال المثرى بسبب ما استحدث من بناء يكون وقت تحققه أى وقت استحداث البناء ، بينما الوقت الذى يقدر فيه قيمة الافتقار هو وقت الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر والتزم فى تقدير قيمة مازاد فى مال المطعون عليه - رب العمل - بسبب ما استحدثه الطاعن - المقاول - من أعمال البناء ، الحدود الواردة على عقد المقاولة الذى قضى بفسخه ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن ٥٨٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٧٠ من ٢١ ص ٤٥٠)

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليه الثانى أقام الدعوى رقم سنة ١٩٨٧ عمال كلى الأمستدرية ضد الشركة الطاعنة وباقي المطعون عليهم بطلب الحكم بشبوت علاقة العمل بينه والمطعون عليه الثالث ، وبإلزامه متضامنا مع المطعون عليه الأول بأن يدفع له مبلغ ١٦٧٥ ج مقابل أجره عن فترة إصابته ، ومبلغ ٥٠٠٠ جنيه تعويضا عما أصابه من أضرار مادية وأدبيه ، وقال بيانا لدعواه انه التحق بالعمل لدى المطعون عليه الثالث الذى يعمل مقاولا من الباطن لدى المطعون عليه الأول ، ويتاريخ ١٩٨٦/٨/١١ وأثناء قيامه بعمله فى منطقة عتاقه بالسويس انفجر لغم فى السيارة التى كان يستقلها فحدثت إصابته التى أعجزته عن العمل

وتحرر عن تلك الواقعة المحضر رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٨٦ عوارض عتاقه السويس، وإذ لحقته من جراء ذلك أضرار مادية وأدبيه يقدر التعويض عنها بالمبلغ المطالب به ، فضلا عن أجره عن فترة إصابته ، فقد أقام الدعوى أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق واستمعت الى الشهود ، وأدخل المطعون عليه الأول الشركة الطاعنه والمطعون عليه الرابع بصفته خصوما في الدعوى للحكم عليهما بما عسى أن يحكم به عليه من تعويض ، بتاريخ ١٩/٤/١٩٩٠ حكمت المحكمة بثبوت علاقة العمل بين المطعون عليهما الثاني والثالث وبإلزام المطعون عليهما الأول والثالث متضامين بأن يؤدبا للمطعون عليه الثاني مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وفي الدعوى الفرعية بإلزام الشركة الطاعنة بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٤٢٧ لسنة ٤٦ ق ، كما استأنفته الشركة الطاعنه لدى ذات المحكمة بالاستئناف رقم ٤٣١ لسنة ٤٦ ق ، ضمت المحكمة الاستئنافيين وباتاريخ ١٢/١/١٩٩٤ حكمت بتأييد الحكم المستأنف ، طعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الإستدلال وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت فى صحيفة استئنافها بإنتفاء مسئوليتها لأن عقد المقاوله المؤرخ ١٦/١١/١٩٨٥ المبرم بينها وبين المطعون عليها الأولى تضمن التزامها بالقيام بالأعمال اللازمة للكشف عن المعادن التى تموق وتضر اعمال المطعون عليها الأولى بمنطقة الأدبية محافظة السويس فى مساحة قدرها ٢٠٠٠٠ م٢ بالكيلو ٢٢ وعلى أعماق تصل الى متر ونصف المتر تحت سطح الأرض بينما الثابت من المعاينة التى أجريت بمحضر ضبط الواقعة رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨٦ إدارى عتاقه أن الحجر الذى وقع خلفه الانفجار يقع بالكيلو ٢٥ على مساحة ٢٠٠٠ م٢ ، وأن الانفجار حدث خلف الحجر البيطرى المؤقت فى حفرة بجوار شاطئ البحر الذى يبعد ٥٠٠ م عن حدود المنطقة التى قامت الطاعنه بتجهيزها ، كما وأن التقريرين الفنيين الصادرين عن مديرية أمن

السويس وقيادة الجيش الثالث الميداني عن مكان الانفجار لم يحدد طبيعة ومواصفات اللغم المنفجر ، مما يرجح وجوده على سطح الأرض وليس في باطنها ، وهو مالا يندرج في مسئولية الطاعة كما حددها عقد المقولة سالف الإشارة ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى ولم يعن ببحثه وتمحيصه ، وقضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن أسباب الحكم تكون مشوبه بالفساد فى الاستدلال إذا انطوت على عيب يمس سلامة الاستنباط ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة فى إقتناعها الى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للإقتناع بها أو اتى عدم فهم الواقعة التى ثبتت لديها أو إستخلاص هذه الواقعة من مصدر لا وجود له أو موجود لكنه مناقض لما أثبتته ، وأن إغفال الحكم بحث دفاع أبداه الخصم يترتب عليه بطلانه إذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا فى النتيجة التى إنتهى إليها . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعنه تمسكت أمام محكمة الموضوع بإنتفاء مسئوليتها عن الحادث على قالة ان الثابت من المعاينة التى أجريت بحضور الواقعة رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٦ إدارى عتاقه أن مساحة الشجر والذى وقع خلفه الانفجار يقع بالكيلو ٢٥ على مساحة ٢م ٨٠٠٠٠ بزيادة قدرها ٢٠٠٠٠ م ٢م عن المساحة التى تولت الطاعنه تجهيزها وبجوار شاطئ البحر الذى يبعد ٥٠٠ م عن حدود هذه المنطقة الأخيره ، وأن التقارير الفنية لم تحدد طبيعة ومواصفات اللغم مسبب الانفجار ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد أقام قضاءه بإلزام الشركة الطاعنة بالتعويض على ماذهب اليه من قول أن الشركة المدعى عليها (الطاعنة) مسئولة قبل المؤسسة المدعى عليها الثانية فى الدعوى الأصلية على تجهيز المنطقة التى حدثت بها إصابة المدعى وآخرين من عوائل العمل والكشف عن المادان التى تحت الأرض ، وقد حدث إنفجار اللغم بعد تجهيز هذه المنطقة من قبل المدعى عليها ، فمن ثم تكون مسئولة قبل المؤسسة المدعية فى الدعوى الفرعية عن هذا الخطأ ، وكان ذلك الذى ساقه الحكم ركيزه لقضائه بإلزام الطاعنة بالتعويض لا يواجه دفاعها الذى تمسكت به فى صحيفة

٦٤٩م

استئنافها ، وهو دفاع قد يتغير به - إن صح - وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ اتفقت عن بحث وتمحيص هذا الدفاع الجوهري وقضى بإلزام الطاعنة بالتعويض المحكوم به ، يكون معيباً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجه لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٦/١١/١٠ لم ينشر بعد)

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقرها القانون . لما كان ذلك وكان واقع الدعوى أن الطاعنة قد اتفقت مع الشركة المطعون ضدها الثانية بموجب عقد مقاوله مؤرخ ١٩٨٤/٢/٧ والمقدم صورته منها أمام محكمة أول درجة على أن تقوم الشركة المطعون ضدها الثانية بإنشاء العمارات المبينه بالعقد لصالح الطاعنة وتضمن البند الثامن منه التزاماً عليها هو القيام بالعمل المتفق عليه بنفسها وحظر عليها أن تسند تنفيذه فى جملته أو فى جزء منه إلى مقاول من الباطن وإلا كان الجزاء الفسخ ولعدم قيام المقاول الأصيل بتنفيذ العمل فى الميعاد المتفق عليه فى العقد فقد سحبت الطاعنة العمل منه بعد أن أندرته رسمياً بذلك وتحفظت على المنقولات الموجوده بالموقع والمملوكة له ضماناً لحقوقها قبله ، وإذ لم يطبق الحكم العقد آنف الذكر على موضوع النزاع رغم وجوب اعماله وطبق عقد المقاوله من الباطن والذى لم تكن الطاعنة طرفاً فيه وخلص إلى أن المنقولات الموجوده بالموقع ملكاً للمطعون عليه الأول - المقاول من الباطن - وقضى له بتسليمها فضلاً عن مبلغ التعويض فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبب مما جره إلى خطأ فى تطبيق القانون وهو ما يوجب نقضه .

(الطعن ٥٥٩١ ، ٥٦٠١ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٩/١/٧ لم ينشر بعد)

(١) اذا ثبت أثناء سير العمل ان المقاول يقوم به على وجه معيب أو مناف للعقد ، جاز لرب العمل ان ينذره بأن يعدل من طريقة التنفيذ خلال أجل معقول يعينه له . فاذا انقضى الأجل دون ان يرجع المقاول الى الطريقة الصحيحة . جاز لرب العمل ان يطلب إما فسخ العقد وإما ان يعهد الى مقاول آخر بانجاز العمل على نفقة المقاول الأول طبقاً لأحكام المادة ٢٠٩ .

(٢) على أنه يجوز طلب فسخ العقد في الحال دون حاجة الى تعيين أجل اذا كان اصلاح ما في طريقة التنفيذ من عيب مستحيلاً .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٤٩ ليبي و ٦١٦ سوري و ٨٦٩ عراقي و ٦٦٤ لبناني و ٥٢٤ سوداني و ٦٦٥ كويتي و ٨٧٧ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء:

متى كان الواقع هو أن الطاعن وفقاً لشروط المفاولة التي رمت عليه كان ملزماً ان يقوم بحفر مراوى ومصارف فى أرض مورث الطمون عليهم تنفيذاً لتصميم سلم اليه وقدرت فيه الكميات الواجب حفرها بأربعة وخمسين ألف متر مكعب ونص فى الاتفاق المبرم بين الطرفين على أن الطاعن قابل تخفيض هذه الكميات الى أربعين ألف متر تحت الزيادة والعجز فى حدود ١٠٪ وان يكون له أجر قدر يبلغ معين عن التمر المكعب

وكان مورث المطعون عليهم قد فسخ عقد المقاولة واعطاها لمقاول آخر بحجة ان الطاعن تأخر في البدء في العمل وكان الحكم الابتدائي قد قضى للطاعن بمبلغ معين مقابل ما ضاع عليه من ربح على أساس قيمة الفرق بين سعر المتر الذي قبله والسعر الذي ارتضاه المقاول الجديد على اعتبار ان العملية المتفق عليها كانت تقتضى حفر أربعين ألف متر مكعب وكان الحكمان الاستئنافيان المطعون فيهما اذ أنقضا قيمة المبلغ المخترم به للطاعن من محكمة أول درجة قد أقاما قضاءهما على أن ما يستحقه الطاعن من تعويض عما فاتته من الربح يجب أن لا يتعدى فرق السعر عن ٢١١٧٥ مترا مكعبا وهى ما حفرها فعلا المقاول الجديد استنادا الى أن عملية هذا الأخير كانت أصلح للأرض وأوفى بالفرض دون أن يبين الأسباب التى استند الىها فى هذا التقرير ودون ان يبين وجه قصر تعويض الطاعن على عدد الكمبات التى قام بحفرها المقاول الجديد تنفيذا لتصميم آخر وبذلك يكون الحكمان المطعون فيهما قد خرجا على ظاهر نصوص عقد المقاولة المبرم بين الطاعن ومورث المطعون عليهم دون أن يبرا هذا الخروج بأسباب مقبولة أما القول بان العملية التى قام بها المقاول الجديد على أساس آخر كانت أصلح وأوفى بالفرض ، هذا القول لا يصح ان يحاج به الطاعن ذلك لان محل الاتفاق بينه وبين مورث المطعون عليهم كان عن أربعين ألف متر مكعب تحت المعجز والزيادة فى حدود ١٠٪ وذلك تنفيذا للتصميم الذى سلم اليه من مورث المطعون عليهم ولا يؤثر على حقه فى التعويض أن يكون للمقاول الآخر قد قام بالعمل على أساس تصميم جديد كان من نتيجته نقص عدد الكمبات التى حفرت ومن ثم يتعين نقص الحكمين فى هذا الخصوص لاتعدام أساسهما القانونى .

(الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٢/٤/٣)

(١) يضمن المهندس المعماري والمقاول متضامنين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم كلي أو جزئي فيما شيدوه من مبان أو أقاموه من منشآت ثابتة أخرى وذلك ولو كان التهدم ناشئا عن عيب في الأرض ذاتها ، أو كان رب العمل قد أجاز إقامة المنشآت المعيبة ، ما لم يكن المتعاقدان في هذه الحالة قد أرادا ان تبقى هذه المنشآت مدة أقل من عشر سنوات .

(٢) ويشمل الضمان النصوص عليه في الفقرة السابقة مايوجد في المباني والمنشآت من عيوب يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته .

(٣) وتبدأ مدة السنوات العشر من وقت تسلم العمل .

ولا تسرى هذه المادة على ما قد يكون للمقاول من حق الرجوع على المقاولين من الباطن .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٥٠ لبيى و ٦١٧ سورى و ٨٧٠ عراقى و ٦٦٨ لبنانى و ٥٢٥ سودانى و ٨٧٦ تونسى و ٦٩٢ كويتى .

احكام القضاء:

مستولية المقاول - قيامها بحصول تهدم بالمبنى خلال مدة الضمان ولو كان ناشئا عن عيب فى الأرض ذاتها .

م ٦٥١

يكفى لقيام الضمان المقرر فى المادة ٦٥١ مدنى حصول تهديم بالمبنى ولو كان ناشئا عن عيب فى الأرض ذاتها وبحسب الحكم اقامة قضائه بمسئولية المقاول طبقا لهذه المادة على حدوث هذا التهديم خلال مدة الضمان.

التزام المقاول والمهندس الوارد فى المادة ٦٥١ من القانون المدنى هو التزام بنتيجة هى بقاء البناء الذى يشيدانه سليما ومتينا لمدة عشر سنوات بعد تسليمه ومن ثم يثبت الاخلال بهذا الالتزام بمجرد اثبات عدم تحقق تلك النتيجة دون حاجة لاثبات خطأ ما .

(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٦٥ من ١٦ ص ٧٣٦)

ضمان المقاول لسلامة المبنى - ماهيته .

مفاد نص المادة ٤٠٩ من القانون المدنى السابق والمادة ٦٥١ من القانون المدنى الحالى المقابلة للمادة السابقة ، أن التزام المقاول هو التزام بنتيجة هى بقاء البناء الذى يشيده سليما ومتينا لمدة عشر سنوات بعد تسليمه ، وأن الاخلال بهذا الالتزام يقوم بمجرد اثبات عدم تحقق تلك النتيجة دون حاجة لاثبات خطأ ما ، وأن الضمان الذى يرجع الى تنفيذ المقاول أعمال البناء يتحقق اذا ظهر وجود العيب فى البناء خلال عشر سنوات من وقت التسليم ولو لم تنكشف اثار العيب وتتفاقم أو يقوم التهديم بالفعل الا بعد انقضاء هذه المدة .

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢٣/٦/١٩٧٠ من ٢١ ص ١٠٦٨)

بداية ميعة سقوط دعاوى ضمان المهندس المعمارى والمقاول.

مؤدى نص المادتين ٦٥١ ، ٦٥٤ من القانون المدنى ان ميعة سقوط دعاوى ضمان المهندس المعمارى والمقاول يبدأ من تاريخ التهديم الفعلى الكلى أو الجزئى فى حالة عدم انكشاف العيب الذى أدى اليه ، ومن تاريخ

٦٥١ م

انكشاف العيب دون انتظار الى تفاقمه حتى يؤدي الى تهمد البنى واضطرار صاحبه الى هدمه .

(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/٥/٣١ ص ٢٤ ص ٨٥٣)

مفاد المادتين ٦٥١ ، ٦٥٤ من القانون المدني أن المشرع ألزم المَقاول في المادة ٦٥١ من القانون المدني بضمان سلامة البناء من التهمد الكلي أو الجزئي أو العيوب التي يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته ، وحدد لذلك الضمان مدة معينة هي عشر سنوات تبدأ من وقت تسلم البنى ويتحقق الضمان اذا حدث سببه خلال هذه المدة ، على أن القانون قد حدد في المادة ٦٥٤ مدني مدة لتقادم دعوى الضمان المذكور وهي ثلاث سنوات تبدأ من وقت حصول التهمد أو ظهور العيب خلال مدة عشر سنوات من تسلم رب العمل البناء ، الا أنه يلزم لسماح دعوى الضمان ألا تمضي ثلاث سنوات على انكشاف أو حصول التهمد ، فاذا انقضت هذه المدة سقطت دعوى الضمان بالتقادم .

من المقرر أن على صاحب الدفع اثبات دفعه ، ومن ثم على من يتمسك بالتقادم الثلاثي لدعوى ضمان المَقاول لعيوب البناء أن يثبت انكشاف العيب في وقت معين ومضى المدة المذكورة بعدئذ .

(الطعن ١٤٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٧ ص ٢٤ ص ١١٤٦)

ضمان المهندس المعماري لتهمد البناء وللعيوب التي تهدد سلامته أساسه المسؤولية العقدية المتصوص عليها في المادتين ٦٥١ ، ٦٥٢ من القانون المدني ، فهو ينشأ عن عقد مقاوله يعهد فيه رب العمل الى انمهندس المعماري القيام بعمل لقاء أجر ، فاذا تخلف عقد المقاوله فلا يلتزم المهندس المعماري قبل رب العمل بهذا الضمان ، وانما تخضع مسؤوليته للقواعد العامة في المسؤولية المدنية وإذ كان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه لا تربطه بالمطعون ضلها الأولى (وهي صاحبة العمل) أية رابطة عقدية ، وأن عمله اقتصر على حساب تكاليف الانشاءات الخرسانية كمشورة فنية مجانية قدمها للمرحوم المهندس

٦٥١ م

(....) بناء على المعلومات الفنية الخاصة بالتربة التي تلقاها منه ، وأن مهندساً آخر هو الذى قام بوضع التصميم النهائى للبناء ، فان الحكم المطعون فيه ، وقد انتهى فى قضائه الى أن الطاعن مسئول عن ضمان العيوب التى ظهرت فى البناء باعتباره المهندس المعمارى الذى قام بوضع التصميم مع ماذهب فى أسبابه من أن المرحوم المهندس (....) مورث المطعون ضدها الثلاثة الآخرين ، كلف آخر بعمل رسومات (الفيللا) ودون ان يستظهر الحكم العلاقة بين الطاعنين والمطعون ضدها الأولى ليستبين ما اذا كانت ناشئة عن عقد مقاوله ، أم عن مجرد مشورة قدمها الطاعن باحسان عن حساب تكاليف الانشاءات الخرسانية (للفيللا) ، وذلك تحقيقاً لدفاع الطاعن الجوهري الذى ان صح لتفسير به وجه الرأى فى الدعوى ، فانه يكون قد شابه قصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٥/٢١ من ٢٦ ص ١٠٤٨)

التزام مقاول البناء بضمان سلامة المبنى مدة عشر سنوات بعد تسليمه . التزام بنتيجة الاخلال بهذا الالتزام . قيامه بمجرد ثبوت عدم تحقق النتيجة دون حاجة لإثبات خطأ ما .

النص فى المادة ٦٥١ من القانون المدنى على أن يضمن المهندس المعمارى والمقاول متضامنين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهديم كلى أو جزئى فيما شيده من مباني أو اقاموه من منشآت ثابتة أخرى ويشمل الضمان المنصوص عليه فى الفقرة السابقة ما يوجد فى المباني والمنشآت من عيوب يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته يدل على أن التزام المقاول هو إلتزام بنتيجة ، هى بقاء البناء الذى يشيده سليماً ومتيناً لمدة عشر سنوات بعد تسليمه وأن الإخلال بهذا الالتزام يقوم بمجرد اثبات عدم تحقق النتيجة دون حاجة لإثبات خطأ ما .

(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/١٢ من ٤٠ ص ٥٧٣)

٦٥١ م

حق الجهة الادارية فى توقيع غرامات تأخير على المقاول فى حالة التأخير فى تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها . احتساب نسبة الغرامة من قيمة أعمال المقابلة المتعاقد عليها جميعا . شرطه . أن يكون التأخير ذا أثر على الانتفاع الكامل بهذه الأعمال . تخلف ذلك ، أثره . احتساب هذه النسبة من قيمة الجزء المتأخر من الأعمال وحده .

(الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٧/١/١٩٩١ من ٤٧ ص ٢٣٧)

ضمان المقاول والمهندس المعماري لعيوب البناء . نطاقه شموله التهدم الكلى أو الجزئى وما يلحق البناء من عيوب أخرى تهدد متانته أو سلامته . الأصل مسئوليتهما عن هذا الضمان بالتضامن اذا كانت العيوب ناشئة عن تنفيذ البناء . قيامها على خطأ مفترض فى جانبهما . الارتفاع هذه المسئولية بإثبات قيامهما بالبناء وفق التصميم المعد لذلك والأصول الفنية المرعية وحصول العيب نتيجة خطأ الغير ضمان مهندس التصميم وحده . أساسه . المادتان ٦٥١ ، ٦٥٢ مدنى .

النص فى المادتين ٦٥١ ، ٦٥٢ من القانون المدنى - يدل على أن نطاق الضمان المقرر بنص المادة ٦٥١ مدنى ليس قاصرا على مايعيب البناء من تهدم كلى أو جزئى بل أنه يشمل أيضا مايلحق هذا البناء من عيوب أخرى تهدد متانته أو سلامته ولو لم تكن مؤدية فى الحال الى تدمره والأصل فى المسئولية عن هذا الضمان أن يكون للمهندس المعماري والمقاول مسئولين على وجه التضامن عن هذه العيوب طالما أنها ناشئة عن تنفيذ البناء، وهى مسئولية تقوم على خطأ مفترض فى جانبهما ، وترتفع هذه المسئولية عنهما بإثبات قيامهما بالبناء وفق التصميم المعد لذلك والأصول الفنية المرعية وأن العيب الذى أصاب البناء ناشئ عن خطأ غيرهما وبالتالى إذا كانت هذه العيوب ناشئة عن تصميم البناء دون أن تمتد الى تنفيذه

٦٥١ م

فإن الضمان يكون على المهندس واضح التصميم وحده بإعتبار انه وحده الذى وقع منه الخطأ .

(الطعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٨/١١/١٩٩٣)

ضمان المقاول لعيوب البناء . شموله التهدم الكلى أو الجزئى أو العيوب التى تهدد متانة البناء وسلامته . مدة عشرة سنوات تبدأ من وقت تسلم المبنى . ٦٥١ م مدنى . سقوط الدعوى بهذا الضمان بإنقضاء ثلاث سنوات من حصول التهدم أو ظهور العيب .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٦٥١ ، ٦٥٤ من القانون المدنى ، أن المشرع ألزم المقاول فى المادة ٦٥١ بضمان سلامة البناء من التهدم الكلى أو الجزئى أو العيوب التى يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته وحدد لذلك الضمان مدة معينة هى عشر سنوات تبدأ من وقت تسليم المبنى ، ويتحقق الضمان إذا حدث سببه خلال هذه المدة ، على أن القانون قد حدد فى المادة ٦٥٤ مدة لتقادم دعوى الضمان المذكورة وهى ثلاث سنوات تبدأ من وقت حصول التهدم أو ظهور العيب وبذلك فإنه وإن كان يشترط لتحقيق الضمان أن يحصل التهدم أو يظهر العيب خلال مدة عشر سنوات من تسلم رب العمل البناء إلا أنه يلزم لسماع دعوى الضمان ألا تمضى ثلاث سنوات على إنكشاف العيوب أو حصول التهدم فإذا انقضت هذه المدة سقطت دعوى الضمان بالتقادم .

(الطعن ٣٢٤٦، ٥٩٩١ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٩٥ ص ٤٦ ص ٦٦٩)

رد الحكم اكتشاف العيب فى البناء إلى تاريخ رفع رب العمل دعوى مستعجلة لاثبات حالة البناء . استخلاص سائق طالما خلت الأوراق من دليل على انكشاف العيب له فى وقت مغاير .

٦٥٩ م

إذ كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد رد إكتشاف العيب إلى تاريخ رفع الطاعن دعواه لإثبات الحالة وأورد في هذا الخصوص قوله : ، وقد خلت الأوراق مما يفيد أن الطاعن أثبت أن العيب إنكشف في وقت مغاير لما استظهره الحكم السالف ذكره ولم يقدم دليلاً على ذلك لم يأخذ به الحكم المطعون فيه ، فإن المحكمة بذلك تكون قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية من أوراق الدعوى تاريخ الواقعة التي يبدأ بها التقادم استخلاصاً سائغاً رتب عليه أن دعوى الضمان قد رفعت بعد الميعاد .

(الطعنان ٤٥٩١، ٣٢٤٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٩٥ س ٤٦ ص ٦٦٩)

تسلم رب العمل البناء نهائياً دون تحفظ . لا يسقط ضمان المقاول والمهندس عن العيوب الخفية . اسقاطه الضمان عن العيوب الظاهرة وقت التسليم أو المعروفة لرب العمل .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تسلم رب العمل البناء تسليماً نهائياً غير مقيد بتحفظ ما وإن كان لا يسقط ضمان المقاول والمهندس عن العيوب الخفية التي لم يستطع صاحب البناء كشفها عند تسلم البناء إلا أن من شأنه أن يغطي ما بالمبنى من عيوب كانت ظاهرة وقت حصول هذا التسليم أو معروفة لرب العمل .

(الطعنان ٤٥٩١، ٣٢٤٦ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٩٥ س ٤٦ ص ٦٦٩)

تمسك المقاول بأن تسلم رب العمل المبنى محل عقد المقاولة بموجب محضر تسليم دون اعتراض منه يدل على قبوله الأعمال المتعلقة بالتشطيبات الظاهرة ويعتبر نزولاً منه عن ضمانها ، دفاع جوهرى . التفات محكمة الموضوع عن تمحيصه والرد عليه .
قصور .

إذ كان الثابت أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بدفاع حاصله أن المطعون ضده تسلم المبنى محل عقد المقاولة المبرم بينهما بموجب محضر التسليم المؤرخ ١٦/١١/١٩٨١ الذي تضمن تسوية الحساب بينهما بشأن الأعمال المتفق عليها فيه دون ثمة اعتراض من المطعون ضده بما يدل على قبوله للأعمال المتعلقة بالتشطيبات الظاهرة مما يعتبر نزولاً منه عن الضمان وكان من شأن هذا الدفاع - لو فطنت إليه المحكمة - تغيير وجه الرأى فى الدعوى إذ أن مؤداه عدم مسئولية الطاعن عن العيوب الظاهرة ، وكانت محكمة الموضوع قد إلتفتت عن تناول هذا الدفاع الجوهري ولم تمن بتمحيصه أو الرد عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بقصور مبطل .

(الطعنان ٣٢٤٦ ، ٥٩١ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠/٤/١٩٩٥ م ٤٦ ص ٦٦٩)

إلتزام المهندس المعماري والمقاول . التزام بنتيجة هي بقاء البناء الذى يشيده سليماً ومتيناً لمدة عشرة سنوات بعد تسليمه . م ٦٥١ مدنى . مسئولية صاحب العمل عن فعل المقاول المتفق معه على القيام بالعمل وتضامنه معه . عدم قيامها إلا إذا كان المقاول يعمل بإشرافه وفى المركز التابع له . علة ذلك . التضامن لا يفترض ولا يؤخذ بالظن بل يرد إلى نص فى القانون أو اتفاق . التزام الحكم الذى يرتب المسئولية التضامنية أن يبين دون غموض الأساس الذى استند إليه فى ذلك .

النص فى المادة ٦٥١ من القانون المدنى على أن : (١) يضمن المهندس المعماري والمقاول متضامنين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهديم كلى أو جزئى فيما شيدوه من مبان أو اقاموه من منشآت ثابتة أخرى (٢) ويشمل الضمان النصوص عليه فى الفقرة السابقة ما يوجد فى المباني والمنشآت من عيوب يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته (٣) وتبدأ مدة السنوات العشر من وقت تسلم العمل ، يدل على أن التزام المهندس المعماري والمقاول هو التزام بنتيجة هي بقاء البناء الذى يشيده سليماً ومتيناً لمدة عشرة سنوات بعد تسليمه ولا يكون صاحب

٦٥١ م

العمل مسئولاً عن فعل المفاوض الذى اتفق معه على القيام بالعمل ومتضامنا معه الا إذا كان المفاوض يعمل بإشراف صاحب العمل وفى مركز التابع له لأن التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن لكن ينبغى أن يرد إلى نص فى القانون أو اتفاق ويتعين على المحكم الذى يرتب المسؤولية التضامنية أن يبين فى غير غموض الأساس الذى استند إليه فى ذلك .

(الطعن رقم ٤٥٠٣ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٨/١/١١)

مسؤولية المفاوض عن سلامة البناء . امتدادها إلى ما بعد تسليم البناء فى حالة ما إذا كانت العيوب به خفية . اعتبارها مسؤولية عقدية . تحققها بمخالفة المفاوض الشروط والمواصفات المتفق عليها أو انحرافه عن تقاليد الصنعة وعرفها أو نزوله عن عناية الشخص المعتاد فى تنفيذ التزامه .

لما كان من المقرر قانوناً أن مسؤولية المفاوض عن سلامة البناء لا تقوم أثناء تنفيذ عقد المفاوضة فحسب وإنما تمتد إلى ما بعد تسليم البناء وذلك فى حالة ما إذا كانت العيوب به خفية لا يستطيع صاحب العمل كشفها أثناء التنفيذ وهى مسؤولية عقدية تتحقق إذا خالف المفاوض الشروط والمواصفات المتفق عليها فى عقد المفاوضة أو إنحراف عن أصل الفن وتقاليد الصنعة وعرفها أو أساء استخدام المادة التى قدمها من عنده والتى يستخدمها فى العمل أو نزل عن عناية الشخص المعتاد فى تنفيذ التزامه .

(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٧/١)

بلوغ العيب فى البناء حداً من الجسامة ما كان يقبله رب العمل لو علم به قبل تمام التنفيذ . الخيار له بين طلب الفسخ أو إبقاء البناء مع التعويض فى الحالتين إن كان له مقتضى . عدم بلوغ العيب هذه الدرجة . أثره . اقتصار حق رب العمل على التعويض .

٦٥١م

إذا كان العيب في البناء قد بلغ حداً من الجسامة ما كان يقبله رب العمل لو علم به قبل تمام التنفيذ له الخيار بين طلب الفسخ أو إبقاء البناء مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتضى أما إذا لم يصل العيب إلى هذه الدرجة فلا يكون له إلا طلب التعويض فحسب .

(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١/٧/٢٠٠٠)

التزام الطاعن والمطعون ضده السابع بالعقد محل التداعي باعتبارهما مقاولين بتشديد العقار طبقاً للشروط الفنية والهندسية المتفق عليها به في مقابل التزام المطعون ضدهم الستة الأوائل بتمليكهم ثلثي الأرض والبناء . إثبات الحكم المطعون فيه من مطالعته لتقارير الخبراء ظهور عيوب جسيمة في تصميم بناء هذا العقار وفي تنفيذه وأنه يتوقع زيادتها مستقبلاً وترميمها يحتاج إلى أسلوب فني متخصص وأن التأخير في ذلك يؤثر على سلامة العقار بما يحق للمطعون ضدهم طلب فسخ العقد . انتهاءه إلى هذه النتيجة الصحيحة وقضاؤه بفسخ العقد . صحيح . أيأ كان الرأي في تكييف القانوني للعقد .

إذا كان الثابت من مدونات العقد المؤرخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٣ أن الطاعن والمطعون ضده السابع قد التزما بموجبه باعتبارهما مقاولين بأن يشيدا العقار محل التداعي طبقاً للشروط الفنية والهندسية المتفق عليها به في مقابل التزام المطعون ضدهم الستة الأوائل بتمليكهما ثلثي الأرض والبناء وإذا أثبت الحكم المطعون فيه من مطالعته لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى ظهور عيوب جسيمة في تصميم بناء هذا العقار وفي تنفيذه وفي مواد البناء المستخدمة فيه وأن هذه العيوب يتوقع زيادتها مستقبلاً وأن ترميمها يحتاج إلى أسلوب فني متخصص تحت إشراف فني دقيق وأن التأخير في أعمال الترميم يترتب عليه آثار سلبية تؤثر على سلامة العقار على المدى الطويل بما يحق معه للمطعون ضدهم إقامة هذه الدعوى للمطالبة بفسخ العقد وإذا أجابه الحكم المطعون فيه لذلك منتهياً إلى هذه النتيجة الصحيحة فإنه لا يكون قد خالف القانون أيأ كان الرأي في تكييفه القانوني للعقد سند الدعوى .

(الطعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١/٧/٢٠٠٠)

إذا اقتصر المهندس المعماري على وضع التصميم دون ان يكلف الرقابة على التنفيذ ، لم يكن مسئولاً الا عن العيوب التي أتت من التصميم .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٥١ لىبى و٨٧١ عراقى و٦٥٢ سودانى و٦١٨ سورى و٦٦٨ لبنانى و ٧٨٩ أردنى جديد و٦٩٣ كويتى و٨٨١ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المنكرة الايضاحية :

وان المشروع أراد تنظيم عقد المقاولة لتلائم قواعده التطور الذى وصلت اليه أعمال المقاولات فى صورها المختلفة ، وأنه انما أورد القواعد المتعلقة بالمهندس المعماري ليعتبر عمله بوضع التصميم والمقايسة ومراقبة التنفيذ من نوع الأعمال المادية للمقاولات يندرج فى صورها ، وأن اختلاط ناحية الفكر بهذه الأعمال لا يمنع من اعتبارها من قبيل الأعمال المادية لا من قبيل التصرفات القانونية فلا يتغير بذلك وصف العقد من المقاولة الى الوكالة بما يوجب تطبيق عقد المقاولة عليه ، .

أحكام القضاء :

لئن كان الأصل ان المقاول الذى يعمل باشراف رب العمل الذى جعل نفسه مكان المهندس المعماري لا يسأل عن تهمد البناء أو عن العيوب التى يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته اذا كان ذلك ناشئاً عن الخطأ فى التصميم الذى وضعه رب العمل ، الا أن المقاول يشترك فى المسئولية

٦٥٢م

مع صاحب العمل اذا كان على علم بالخطأ فى التصميم وأقره ، أو كان ذلك الخطأ من الوضوح بحيث لا يخفى أمره على المقاتل المنجرب .

(نقض جلسة ٢١/٤/١٩٦٥ من ١٦ مج فنى مدنى ص ٨١)

النص فى المادتين ٦٥١ ، ٦٥٢ من القانون المدنى - يدل على أن نطاق الضمان المقرر بنص المادة ٦٥١ مدنى ليس قاصراً على ما يعيب البناء من تهدم كلى أو جزئى بل انه يشمل أيضاً ما يلحق هذا البناء من عيوب أخرى تهدد متانته أو سلامته ولو لم تكن مؤدية فى الحال الى تهدمه والأصل فى المسئولية عن هذا الضمان ان يكون المهندس المعمارى والمقاتل مسئولين على وجه انتظام عن هذه العيوب طالما انها ناشئة عن تنفيذ البناء ، وهى مسئولية تقوم على خطأ مفترض فى جانبهما ، وترتفع هذه المسئولية عنهما باثبات قيامهما بالبناء وفق التصميم المعد لذلك والأصول الفنية المرعية وأن العيب الذى أصاب البناء ناشئ عن خطأ غيرهما وبالتالي اذا كانت هذه العيوب ناشئة عن تصميم البناء دون ان تمتد الى تنفيذه فإن الضمان يكون على المهندس واضع التصميم وحده باعتبار انه وحده الذى وقع منه الخطأ .

(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٧٣ ص ٢٤٦ ص ١١٤٦)

المقاتل الذى يعمل بإشراف رب العمل . عدم مساءلته عن تهدم البناء أو عيوبه اذا كان ذلك ناشئاً عن الخطأ فى التصميم الذى وضعه رب العمل ما لم يكن المقاتل على علم بهذا الخطأ وأقره أو كان الخطأ من الوضوح الذى لا يخفى أمره على المقاتل المنجرب .

المقاتل الذى يعمل بإشراف رب العمل لا يسأل عن تهدم البناء أو عن العيوب التى يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته إذا كان ذلك ناشئاً عن الخطأ فى التصميم الذى وضعه رب العمل . ما لم يكن المقاتل

٦٥٢م

على علم بهذا الخطأ وأقره أو كان ذلك الخطأ من الوضوح بحيث لا يخفى أمره على المداول المنجرب .

(الطعن ٤٤٣ لسنة ٥١ق - جلسة ١٢/٦/١٩٨٩م ص ٤٠ ص ٥٧٣)

علاقة التبعية . وجوب أن يكون للمتبع سلطة فعلية طالبت مدتها أو قصرت في إصدار الأوامر ننتابع بأداء عمل معين لحساب المتبع . المداول . استقلاله في عمله عن صاحب العمل . أثره . عدم مسئولية الأخير عنه مسئولية المتبع عن أعمال تابعه .

علاقة التبعية لا تقوم وفقاً لحكم المادة ١٧٤ من القانون المدني إلا بتوافر الولاية في الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتبع سلطة فعلية - طالبت مدتها أو قصرت - في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذه هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها . وأن المداول - كأصل عام - يعمل مستقلاً عن صاحب العمل ولا يخضع لرقابته وتوجيهه وإشرافه فلا يكون هذا الأخير مسؤولاً عنه مسئولية المتبع عن أعمال تابعه .

(الطعن ٢٩٨٠، ٣٠٥٧ لسنة ٦٢ق جلسة ٥/١٢/١٩٩٣م ص ٤٤ ص ٣٣٠)

يكون باطلا كل شرط يقصد به اعفاء المهندس المعماري والمقاول من الضمان أو الحد منه .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٠٢ لیبی و ٦١٩ سوری و ٨٧٠ عراقی و ٥٢٧ سودانی و ٦٦٩ لبنانی و ٨٧٩ تونسسی و ٧٩٠ أردنی جنید و ٦٩٧ كويتی و ٨٨٢ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .
أحكام القضاء :

تسلم رب العمل البناء تسليماً نهائياً غير مقيد بتحفظ ما من شأنه ان يغطي ما بالمبنى من عيوب كانت ظاهرة وقت حصول هذا التسليم أو معروفة لرب العمل ، أما ما عدا ذلك من العيوب مما كان خفياً لم يستطع صاحب البناء كشفه عند تسلمه البناء فان التسليم لا يغطيه ولا يسقط ضمان المقاول والمهندس عنه . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن العيب الموجب لضمـان المقاول ناشئ عن خطئه في ارساء الأساسات على أرض طفلية غير صالحة للتأسيس عليها وعدم النزول بهذه الأساسات الى الطبقة الصلبة الصالحة لذلك وأن التسليم لا ينفي ضمان المقاول لهذا العيب ، فانه لا يكون قد خالف القانون ، لأن هذا العيب يعتبر من غير شك من العيوب الخفية التي لا يغطيها التسليم .

ويكفي لقيام الضمان المقرر في المادة ٦٥١ مدني حصول تهديم بالمبنى ولو كان ناشئاً عن عيب في الأرض ذاتها ، وبحسب الحكم اقامة قضائه بمسؤولية المقاول طبقاً لهذه المادة على حدوث هذا التهديم خلال مدة الضمان .

٦٥٣ م

والتزام المقاول والمهندس الوارد فى المادة ٦٥١ من القانون المدنى هو التزام بنتيجة هى بقاء البناء الذى يشيدانه سليما ومتينا لمدة عشر سنوات بعد تسليمه ، ومن ثم يثبت الاخلال بهذا الالتزام بمجرد عدم تحقق تلك النتيجة دون حاجة لاثبات خطأ ما .

(نقض جلسة ١٠/٦/١٩٦٥ س ١٦ مج فى مدنى ص ٧٣٦)

مقتضى ما نصت عليه المادتان ٦٥١ ، ٦٥٣ من القانون المدنى أن كل شرط فى عقد الصلح يقصد به اعفاء المهندس والمقاول من ضمان ما لم يكن قد انكشف وقت ابرامه من العيوب التى يشملها الضمان يكون باطلا ولا يعتد به ، اذ لا يجوز نزول رب العمل مقدما وقبل تحقق سبب الضمان عن حقه فى الرجوع به .

واقرار رب العمل فى عقد الصلح بتسلمه البناء مقبولا بحالته الظاهرة التى هو عليها ليس من شأنه اعفاء المهندس والمقاول من ضمان العيوب التى كانت خفية وقت التسليم ولم يكن يعلمها رب العمل ، لأن التسليم ولو كان نهائيا لا يغطى الا العيوب الظاهرة أو الملزمة لرب العمل وقت التسليم.

(نقض جلسة ١٣/٤/١٩٦٧ س ١٨ مج فى مدنى ص ٨٣٥)

تسقط دعاوى الضمان المتقدمة بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التهدم أو انكشاف العيب .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٥٣ لیبی و ٦٢٠ سوری و ٨٧٠ عراقی و ٦٦٨ لبنانی و ٥٢٨ سودانی و ٧٩١ أردنی و ٨٧٦ تونسـی و ٦٩٦ كويتی و ٨٨٣ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء :

تسقط دعوى الضمان بمضى ثلاثة سنوات من تاريخ اكتشاف العيب .

(جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٠ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ص ١٥٣)

الأصل المقرر في القانون ان من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل الا عن نتائج خطئه الشخصي ، فصاحب البناء لا يعتبر مسؤولا جنائيا أو مدنيا عما يصيب الناس من الاضرار الناتجة عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة الا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته واشرافه الخاص ، فاذا عهد به كله أو بعضه الى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه .

(نقض جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٦٨ ص ٩٩ مسج قنى مدنى ص ٩٠٤)

ضمان المقاول لعيوب البناء مدته عشر سنوات تبدأ من وقت تسليم المبني (م ٦٥١ مدنى . سقوط الدعوى بهذا الضمان بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ انكشاف العيب أو حصول التهدم . م ٦٥٤ مدنى) .

٦٥٤ م

مفاد المادتين ٦٥١ ، ٦٥٤ من القانون المدني ان المشرع الزم المقاول في المادة ٦٥١ من القانون المدني بضمان سلامة البناء من التهدم الكلى أو الجزئى أو العيوب التى يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته ، وحدد لذلك الضمان مدة معينة هي عشر سنوات تبدأ من وقت تسلم المبنى ، ويتحقق الضمان اذا حدث سبه خلال هذه المدة على ان القانون قد حدد في المادة ٦٥٤ مدة لتقادم دعوى الضمان المذكور وهي ثلاث سنوات تبدأ من وقت حصول التهدم أو ظهور العيب خلال مدة عشر سنوات من تسلم رب العمل البناء الا أنه يلزم لسماع دعوى الضمان الا تمضي ثلاث سنوات على انكشاف أو حصول التهدم ، فاذا انقضت هذه المدة سقطت دعوى الضمان بالتقادم .

(الظعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٧٣ ص ٢٤ ص ١١٤٦)
تسك المقاول بالتقادم الثلاثى لدعوى ضمانه لعيوب البناء .
تحمله عبء اثبات وقت انكشاف العيب ومضى المدة المذكورة بعدئذ .

من المقرر ان على صاحب الدفع البت دفعه ، ومن ثم على من يتمسك بالتقادم الثلاثى لدعوى ضمان المقاول لعيوب البناء ان يثبت انكشاف العيب فى وقت معين ومضى المدة المذكورة بعدئذ .

(الظعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٧٣ ص ٢٤ ص ١١٤٦)
دعاوى ضمان المهندس المعمارى والمقاول . ميعاد سقوطها .
يدؤه من تاريخ انكشاف العيب أو حصول التهدم الكلى أو الجزئى . المادتان ٦٥١ ، ٦٥٤ مدنى .

المقرر فى قضاء محكمة النقض أن ميعاد سقوط دعاوى ضمان المهندس المعمارى والمقاول يبدأ من تاريخ التهدم الفعلى الكلى أو الجزئى فى حالة عدم انكشاف العيب الذى أدى إليه ، ومن تاريخ انكشاف العيب دون انتظار إلى تفاقمه حتى يؤدي إلى تهدم المبنى واضطرار صاحبه إلى هدمه .

(الظعن ٤٨٤ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٥/٢٦/١٩٩٤ ص ٤٥ ص ٨٩٥)

مادة ٦٥٥

متى أتم المفاوض العمل ووضعه تحت تصرف رب العمل وجب على هذا ان يسادر الى تسلمه فى أقرب وقت ممكن بحسب الجارى فى المعاملات ، فاذا امتنع دون سبب مشروع عن التسلم رغم دعوته الى ذلك بانذار رسمى اعتبر ان العمل قد سلم اليه .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٥١ لىبى و٦٢١ سورى و٨٧٣ ، ٨٧٤ عراقى و ٦٧٠ لبنانى و ٢٥٩ سودانى و ٧٩٢ أردنى و ٦٧٢ كويتى و ٨٨٤ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء :

تسلم رب العمل الشئ المصنوع (أثوابا من الأقمشة) على دفعات متتالية تشمل كل دفعة منها أثوابا مغلقة دون فضاها فى الحال للتحقق من سلامتها ، هذا التسلم يجب الرجوع فيه الى العرف التجارى لتبين ما اذا كان يفيد معنى القبول الذى يرفع مسؤولية الصانع أم لا ، وأن أحكام العيب الخفى التى نص عليها فى المواد ٣١٣ - ٣٢٤ من القانون المدنى « القديم » فى باب السع لا تنطبق فى حالة عقد الاستصناع غير المختلط بالبيع وهو العقد الذى يقوم فيه رب العمل بتقديم جميع الأدوات اللازمة .

(جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٠ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ص ١٥٣)

مادة ٦٥٦

يستحق دفع الأجر عند تسلم العمل ، ألا اذا قضى
العرف أو الاتفاق بغير ذلك .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٥٥ لبيى و ٦٢٢ سوري و ٨٧٦ عراقى و ٥٣٠ سودانى
و ٦٣٣ لبنانى و ٨٨٢ تونسى و ٨٨٥ من قانون المعاملات المدنية
لدولة الإمارات العربية المتحدة .

(١) اذا أبرم عقد بمقتضى مقايضة على أساس الوحدة وتبين في أثناء العمل أن من الضروري لتنفيذ التصميم المتفق عليه مجاوزة المقايضة المقدرة مجاوزة محسوسة ، وجب على الما قول أن يخطر في الحال رب العمل بذلك مبينا مقدار ما يتوقعه من زيادة في الثمن ، فان لم يفعل سقط حقه في استرداد ما جاوز به قيمة المقايضة من نفقات .

(٢) فاذا كانت المجاوزة التي يقتضيها تنفيذ التصميم جسيمة جاز لرب العمل ان يتحلل من العقد ويقف التنفيذ على أن يكون ذلك دون ابطاء . مع ابقاء الما قول قيمة ما أنجزه من الأعمال ، مقدره وفقا لشروط العقد، دون ان يعرضه عما كان يستطيع كسبه لو أنه اتم العمل .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٥٦ لىبى و ٦٢٣ سورى و ٨٧٩ عراقى و ٥٣١ سودانى و ٧٩٤ أردنى جديد و ٦٨٩ كويتى و ٨٨٦ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء:

ابرام عقد معاولة بمقتضى مقايضه على أساس الوحدة . وجوب التزام الما قول باخطار رب العمل بمقدار ما يتوقعه من زيادة في قيمة المقايضة والا سقط حقه في استردادها . علة ذلك . عدم مفاجأة رب العمل بزيادة لم يكن يتوقعها . مؤداه . عدم وجوب الاخطار اذا كان رب العمل يتوقع هذه الزيادة .

م ٦٥٧

النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٥٧ من القانون المدني على انه
« » يدل على ان الحكمة التي توخاها المشرع من الاخطار هي عدم
مفاجأة رب العمل بمجاوزة المقايسة المقدرة مجاوزة لم يكن يتوقعها ولم
يدخلها في حسابه . فاذا كان يعلم بهذه المجاوزة أو يتوقعها عند التعاقد
فلا حاجة لوجوب الاخطار المشار اليه - ويبقى للمقاول الحق في استرداد
ما جاوز به قيمة المقايسة من نفقات على أساس سعر الوحدة المطلق عليه
في العقد - لما كان ذلك وكان الثابت بالعقد المؤرخ ١٩٦٦/٣/٢٨ -
المودع بملف الطعن - انه تضمن اسناد الشركة المظنون ضدها للطاعن
القيام بتوريد وتركيب الطبقة العازلة في أربع عمارات بمنطقة الشيخ هارون
بأسوان - كما ورد بجدول المقايسة المرفق - اتفاق الطرفين على أن
الكميات الواردة بها قابلة للزيادة والعجز والاضافة والالغاء - وهو ما يفيد
ان رب العمل كان يتوقع مجاوزة المقايسة المقدرة عند التنفيذ وإذ كان
البين من الحكم المظنون فيه انه أشار في مدوناته الى هذا الجدول والى ما
تضمنه من اتفاق الطرفين على ان الكميات الواردة به قابلة للزيادة أو
العجز والى ان المعاينة الميدانية التي أجراها الخبير أثبتت ان الأعمال المنفذة
تحت كلها في نطاق العمارات الأربع محل التعاقد فإنه إذا استلزم
لإستحقاق الطاعن ما جاوز به قيمة المقايسة من نفقات وجوب إخطار
الشركة المظنون ضدها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما
يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١٢ ص ٣٥ ص ٦٤٥)

اثبات المعاينة الميدانية تمام الأعمال الزائدة عن المقايسة
المقدرة بعقد المقاولة . أثره . اعتبار ذلك من حق المقاول . إدعاء
رب العمل القيام بالأعمال الزائدة . إدعاء على خلاف الظاهر .
القول بأن هذا الادعاء هو الأصل والاستدلال به على ان المقاول لم
يقم بتنفيذ الزيادة . فساد في الاستدلال .

٦٥٧م

إذا كان الطاعن قد عهد إليه بمقتضى عقد المقاولة بأعمال وضع الطبقات العازلة في العمارات الأربع بمنطقة الشيخ هارون بأسوان - وكانت المعاينة الميدانية - على ما ورد بالحكم المطعون فيه - قد أثبتت تمام هذه الأعمال - فإن إدعاء الشركة المطعون ضدها القيام بالأعمال الزائدة عن المقايضة المقدرة يكون قد جاء على خلاف الظاهر . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر إدعاء الشركة المطعون ضدها القيام بالأعمال المشار إليها - هو الأصل واستدل بذلك على أن الطاعن لم يقم بتنفيذها فإنه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨٤ ص ٣٥ من ٦٤٥)

إذا أبرم العقد بأجر اجمالي على أساس تصميم اتفق عليه مع رب العمل ، فليس للمقاول أن يطالب بأية زيادة في الأجر ولو حدث في هذا التصميم تعديل أو إضافة إلا أن يكون ذلك راجعاً الى خطأ من رب العمل أو يكون مأذوناً به منه واتفق مع المقاول على أجرة .

(٢) ويجب ان يحصل هذا الاتفاق كتابة ، إلا إذا كان العقد الأصلي ذاته قد اتفق عليه مشافهة .

(٣) وليس للمقاول إذا ارتفعت أسعار المواد الأولية وأجور الأيدي العاملة أو غيرها من التكاليف ان يستند الى ذلك ليطلب زيادة الأجور ولو بلغ هذا الارتفاع حداً يجعل تنفيذ العقد عسيراً .

(٤) على أنه اذا انهار التوازن الاقتصادي بين التزامات كل من رب العمل والمقاول بسبب حوادث استثنائية عامة لم تكن في الحسبان وقت التعاقد ، وتداعى بذلك الأساس الذي قام عليه التقدير المالي لعقد المقاولة جاز للقاضي ان يحكم بزيادة الأجر أو بفسخ العقد .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٥٧ لبيى و ٦٢٤ سورى و ٨٧٧ - ٨٧٨ عراقى و ٦٧٥ لبنانى و ٥٠٩ سودانى و ١٠٥٥ تونسى و ٨٣٠ مغربى و المراكشى ٨٣٠ و ٦٩٠ كويتى و ٨٨٧ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المذكرة الإيضاحية :

والفقرة الرابعة هي تطبيق لنظرية الظروف الطارئة في حالة عقد المقاولة وقد سبق أن قرر المشروع هذه النظرية بصفة عامة في المادة ٢١٣ فقرة ٢ منه (أصبحت ٢/١٤٧ مدني) ، والمعيار الذي يقرره النص - اختلال التوازن الاقتصادي بين الالتزامات إخلالا تاما بسبب حوادث لم تكن متوقعة وقت التعاقد - هو من الدقة بحيث يحد من تدخل القاضي وفي الوقت نفسه من المرونة ، بحيث يسمح له بمراعاة ظروف كل حالة .

أحكام القضاء :

عقد المقاولة . صيرورة تنفيذه مرهنا بسبب حادث إستثنائي غير متوقع عند التعاقد . جواز فسخ العقد أو زيادة أجر المقاول .
المادتين ٢/١٤٧ ، ٤/٦٥٨ مدني

مفاد نص المادتين ٢/١٤٧ ، ٤/٦٥٨ من القانون المدني انه اذ حدث بعد صدور العقد حوادث استثنائية عامة يترتب عليها ارتفاع أسعار المواد الأولية أو أجور العمال أو زيادة تكاليف العمل وكان ذلك بسبب حادث استثنائي غير متوقع عند التعاقد وترتب عليه ان أصبح تنفيذ العقد مرهقا ، فانه يكون للقاضي وبصفة خاصة في عقد المقاولة فسخ هذا العقد أو زيادة أجر المقاول المتفق عليه بما يؤدي الى رد الالتزام المرهق الى الحد المعقول .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١١/٢٤/١٩٧٠ من ٢١ ص ١١٤٨)

إذا لم يحدد الأجر سلفاً وجب الرجوع في تحديده إلى قيمة العمل ونفقات المقاول .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٥٨ لبيى و ٦٢٥ سوري و ١٨٨٠ عراقي و ٥٣٤ سوداني و ٦٣٢ لبناني و ٨٣٥ تونسى و ٨٨٨ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء:

مفاد نص المادتين ٩٥ ، ٦٥٩ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا إتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الإتفاق عليها اعتبر العقد قد تم ، وإذا قام بينهما خلاف على المسائل التى ارجىء الإتفاق عليها كان لهما أن يلجعا إلى المحكمة للفصل فيه ، ومن ثم فإنه فى حالة عدم تحديد مقدار الأجر مقدماً فإنه يوجب على المحكمة تعيينه مسترشده فى ذلك بالعرف الجارى فى الصنعة وما يكون قد سبقه أو عاصره من إتفاقات وعلى أن تدخل فى حسابها قيمة العمل وما تكبده من نفقات فى سبيل إنجازهِ والوقت الذى استغرقه والمؤهلات والكفاية الفنية والسمعية وأسعار المواد التى إستخدمت وأجور العمال وغير ذلك من النفقات وتقدير عناصر الأجر عند الإتفاق عليها أو تقدير مدى توافر الإرهاق الذى يهدد بخسارة فادحة أو عدم توافره هو من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع دون رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض ما دام إستخلاصه سائفاً ومستمداً مما له أصله الثابت بالأوراق .

(الطعن ٢٣٦١ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٥/٦/١٩٩٤ ص ٤٥ من ٩٩٨)

(١) يستحق المهندس المعماري أجرا مستقلا عن وضع التصميم وعمل المقايسة وآخر عن ادارة الأعمال.

(٢) فان لم يحدد العقد هذه الأجرور وجب تقديرها وفقا لتعرف التجارى .

(٣) غير أنه اذا لم يتم العمل بمقتضى التصميم الذى وضعه المهندس وجب تقدير الأجر بحسب الزمن الذى استغرقه وضع التصميم مع مراعاة طبيعة هذا العمل .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٥٩ لىبى و ٦٢٦ سورى و ٨٨١ عراقى و ٥٣٥
سودانى و ٧٩٧ أردنى جديد.

المقابلة من الباطن :

(١) يجوز للمقاول ان يوكل تنفيذ العمل فى جملته أو فى جزء منه الى مقاول من الباطن اذا لم يمنعه من ذلك شرط فى العقد أو لم تكن طبيعة العمل تفترض الاعتماد على كفايته الشخصية .

(٢) ولكنه يبقى فى هذه الحالة مسئولاً عن المقاول من الباطن قبل رب العمل .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٦٠ لىبى و ٦٢٧ سورى و ٨٨٢ عراقى و ٥٣٦ سودانى و ٦٣٥ لبنانى و ٧٩٨ أردنى جديد و ٦٨١ كويتى و ٨٩٠ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء :

المادة ٤١٣ من القانون المدنى (قديم) ولو أنها تخول المقاول اعطاء المقابلة لآخر اذا لم يكن متفقاً على خلاف ذلك الا أنها تعده مسئولاً عن عمل هذا الآخر ، وبناء على ذلك فان مجرد قيام المقاول من الباطن تحت اشراف الحكومة بالعمل الذى تعاقد عليه المقاول الذى اتفقت معه لا يرفع مسئوليته هذا المقاول خصوصاً اذا كان فى شروط التعاقد ما يحمله مسئولية الأضرار الناجمة عن تنفيذ المقابلة .

(جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عام ٩٧٣)

(١) يكون للمقاولين من الباطن وللعمال الذين يشتغلون لحساب المقاول في تنفيذ العمل ، حق مطالبة رب العمل مباشرة بما لا يجاوز القدر الذى يكون مدينا به للمقاول الأصلي وقت رفع الدعوى ، ويكون لعمال المقاولين من الباطن مثل هذا الحق قبل كل من المقاول الأصلي ورب العمل .

(٢) ولهم فى حالة توقيع الحجز من أحدهم تحت يد رب العمل أو المقاول الأصلي امتياز على المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي أو للمقاول من الباطن وقت توقيع الحجز ، ويكون الامتياز لكل منهم بنسبة حقه . ويجوز أداء هذه المبالغ اليهم مباشرة .

(٣) وحقوق المقاولين من الباطن والعمال المقررة بمقتضى هذه المادة ، مقدمة على حقوق من ينزل له المقاول عن دينه قبل رب العمل .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٦١ ليبي و ٦٢٨ سورى و ٨٨٣ عراقى و ٥٣٧ سودانى و ٦٧٨ لبنانى و ٧٩٩ أردنى جديد و ٦٨٢ كويتى و ٨٩١ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

حقوق المقاول من الباطن والعمال قبل المقاول الأصلي ورب العمل المقررة بالمادة ٦٦٢ مدنى أولويتها على حقوق ائحال اليه بدين المقاول الأصلي قبل رب العمل الناشئ عن عقد المقاولة . شرطه .

إن النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٦٢ من القانون المدنى على أن: وحقوق المقاولين من الباطن والعمال المقررة بمقتضى هذه المادة مقدمة على حقوق من ينزل له المقاول عن دينه قبل رب العمل ، يقتضى ان تكون ذمة رب العمل مشغولة بدين للمقاول الأصلي ناشئ عن عقد المقاولة وألا يكون قد تم الوفاء به لنمحوال اليه . أما اذا كان هذا الأخير قد اقتضى الحق ائحال فعندئذ تجب التفرقة بين حالتين : (الأولى) ان يكون هذا الوفاء قد تم قبل ان يوقع المقاول من الباطن الحجز تحت يد رب العمل على المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي وقبل ان ينذر المقاول من الباطن رب العمل بعدم الوفاء بدين المقاول المذكور ، وفى هذه الحالة يكون الوفاء للمحوال اليه مبرئاً لذمة رب العمل وسارياً فى حق المقاول من الباطن ، والحالة الثانية ان يكون الوفاء لاحقاً للحجز أو الإنذار فلا يسرى - عندئذ - فى حق المقاول من الباطن ، ويكون له رغم ذلك - أن يستوفى حقه قبل المقاول الأصلي بما كان لهذا الأخير وقت الحجز أو الإنذار فى ذمة رب العمل ، ولو كان نزول المقاول الأصلي عن حقه للغير سابقاً على الحجز أو الإنذار .

(الطعن رقم ٨١ لسنة ٤٣ ق - جملة ١٠/٤/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٨٧)

اتفاق الطاعنة مع الشركة المطعون ضدها بالتزام الأخيرة بتنفيذ العمل المتفق عليه بنفسها دون أن تسنده فى جملة أو جزء منه إلى مقاول من الباطن وجوب إعمال هذا الاتفاق . تطبيقاً لحكم المطعون فيه عقد المقاولة من الباطن الذى لم تكن الطاعنة طرفاً فيه وقضاؤه بتسليم التقلات المتحفظ عليها للمقاول من الباطن والتعويض . قصور وخطأ .

لما كان واقع الدعوى أن الطاعنة قد اتفقت مع الشركة المطعون ضدها الثانية بموجب عقد مقاوله مؤرخ ١٩٨٤/٢/٧ والمقدم صورته منها أمام محكمة أول درجة على أن تقوم الشركة المطعون ضدها الثانية بإنشاء العمارات البينة بالمعقد لصالح الطاعنة وتضمن البند الثامن منه التزاماً عليها هو القيام بالعمل المتفق عليه بنفسها وحظر عليها أن تسند تنفيذه في جمفته أو في جزء منه إلى مقاول من الباطن وإلا كان نهجاً منقوضاً ولعدم قيام المقاول الأصلي بتنفيذ العملية في الميعاد المتفق عليه في العقد فقد سحبت الطاعنة العملية منه بعد ما أذنته رسمياً بذلك وتحفظت على المنقولات الموجودة بالموقع والمملوكة له ضماناً لحقوقها قبله ، وإذ لم يطبق الحكم العقد آنف الذكر على موضوع النزاع رغم وجوب إعماله وطبق عقد المقاوله من الباطن والذي لم تكن الطاعنة طرفاً فيه وخلص إلى أن المنقولات الموجودة بالموقع ملكاً للمطعون عليه الأول - المقاول من الباطن - وقضى له بتسليمها فضلاً عن مبلغ التعويض فإنه يكون مشوباً بالقصور في السبب مما جره إلى الخطأ في تطبيق القانون .

(الطعنان ٥٥٩١ ، ٥٦٠١ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٩/١/٢٧)

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعنين - تتحصل في أن الطاعن في الطعن رقم لسنة ق أقام على الشركة الطاعنة في الطعن رقم لسنة ق والشركة المطعون عليها الثانية في الطعنين أمام القضاء المستعجل الدعوى رقم ... لسنة ... مستعجل الاسكندرية والتي قيدت برقم لسنة مدنى الإسكندرية الابتدائية لعدم اختصاصه بنظرها طالبا الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تسلمه العدة الخشبية الموصوفة بالصحيفة وذلك في مواجهة الشركة المطعون عليها الثانية في الطعنين وبإلزامهما بأن يؤديا إليه مبلغ جنيهها وقال شرحاً لها أنه بموجب عقد مقاوله من الباطن مؤرخ ١٩٨٦/٦/١ ومحور بينه وبين الشركة المطعون عليها الثانية في الطعنين أسندت إليه العملية المكلفة بها لصالح الشركة الطاعنة فقام بتوريد العدة الخشبية والعماله اللازمه لتنفيذ الأعمال المتفق عليها وبعد مضي سنه على

مباشرة العمل منعه الشركة الطاعنة من العمل بالموقع مما أصابه باضرار فأقام الدعوى . نذبت المحكمة خبيراً . وبعد إيداع تقريره أعادت المحكمة المأمورية له لمباشرتها حسبما جاء بمنطوق حكمها وبعد إيداع تقريره الثاني قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم لسنة ... ق الإسكندرية ويتاريخ ١٩٩٦/٣/٢١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الشركة الطاعنة بتسليم العدة الخشبية وبإداء مبلغ جنيه للطاعن في مواجهه الشركة المطعون عليها الثانية في الطعنين . طعت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم لسنة ... ق وطن فيه أيضا بذات الطريق المطعون عليه الأول وقيد طعنه برقم لسنة ... ق وأودعت النيابة مذكرة في كل من الطعنين أبدت فيها الرأي في الطعن الأول بنقض الحكم المطعون فيه وفي الطعن الثاني برفضه وإذ عرض الطعنان على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما وفيها قررت ضم الطعن الثاني إلى الطعن الأول ليصدر فيهما حكم واحد والتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن لما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه تأسيسا على عقد المقاوله من الباطن المؤرخ ١٩٨٦/٦/١ والمبرم بين المطعون عليهما الأول المقاول من الباطن والثاني - المقاول الأصلي - وما لحق الأول من اضرار نتيجة سحب الطاعنة العمل من المقاول الأصلي رغم أن العقد المؤرخ ١٩٨٤/٢/٧ وأحرر بين الأخير وبينها بمنحه - عملا بنصوصه - من اسناد العمل أو جزء منه إلى مقاول من الباطن وإلا اعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بما مؤداه أن المعدات المستخدمة في موقع العمل ملكا للمقاول الأصلي ويحق للطاعنة أن تحتفظ عليها ضمانا لتنفيذ العمل ، وإذ غاير الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا . بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله . ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق

٦٦٢ م

الطرفين أو للأسباب التي يقررها القانون . لما كان ذلك وكان واقع الدعوى أن الطاعنة قد اتفقت مع الشركة المطعون ضدها الثانية بموجب عقد مفاولة مؤرخ ١٩٨٤/٢/٧ والمقدم صورته منها أمام محكمة أول درجة على أن تقوم الشركة المطعون ضدها الثانية بإنشاء العمارات المبينة بالعقد لصالح الطاعنة وتضمن البند الثامن منه التزاما عليها هو القيام بالتسل المتفق عليه بنفسها وحظر عليها أن تسند تنفيذ في جديته أو في جزء منه إلى مقاول من الباطن وإلا كان الجزاء الفسخ ولعدم قيام المقاول الأصلي بتنفيذ العملية في الميعاد المتفق عليه في العقد فقد سحبت الطاعنة العملية منه بعد أنذرته رسميا بذلك وتحفظت على المنقولات الموجودة بالموقع والمملوكة له ضمانا لحقوقها قبله ، وإذ لم يطبق الحكم العقد آنف الذكر على موضوع النزاع رغم وجوب أعماله وطبق عقد المفاولة من الباطن والذي لم تكن الطاعنة طرفا فيه وخلص إلى أن المنقولات الموجودة بالموقع ملكا للمطعون عليه الأول - المقاول من الباطن - وقضى له بتسليمها فضلا عن مبلغ التمييز فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب مما جره إلى الخطأ في تطبيق القانون وهو ما يوجب نقضه .

(الطعنان ٥٥٩١ ، ٥٦٠١ لسنة ٦٦٦ ق - جلسة ١٩٩٩/١/٢٧)

انقضاء المقاولة:

(١) لرب العمل ان يتحلل من العقد ويوقف التنفيذ في أى وقت قبل اتمامه، على أن يعرض المقاول عن جميع ما أنفقه من المصروفات وما أنجزه من الأعمال ، وما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل.

(٢) على أنه يجوز للمحكمة ان تخفض التعويض المستحق عما فات المقاول من كسب اذا كانت الظروف تجعل هذا التخفيض عادلا ، ويتعين عليها بوجه خاص ان تنقص منه ما يكون المقاول قد اقتصده من جراء تحلل رب العمل من العقد وما يكون قد كسبه باستخدام وقته في أمر آخر .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٦٢ لبيى و ٦٢٩ سورى و ٨٨٥ عراقى و ٥٣٨ سودانى و ٦٣٤ لبنانى .

أحكام القضاء :

اذا كان الحكم الابتدائى اذ قضى بالزام رب العمل بالتعويض قد أقام قضاء على ما اتخذه المقاول أساسا لدعواه من أن رب العمل قد فسخ العقد دون تفسير منه ، أن مو (ائتاول) قد قام بما أنتمزم به من استحضار العمال وأدوات البناء وشيد جزءا من البناء وأن رب العمل امتنع عن تنفيذ ما تعهد به من تقديم مواد البناء ، فضلا عن أنه استغنى عن عمله ووكل البناء الى غيره دون انذار سابق أو تكليف له بالوفاء ، وكان الحكم الاستثنائى اذ قضى بالغاء الحكم الابتدائى واقتصر على القضاء

م ٦٦٣

للمقاول بأجر عما أتمه من بناء قد أقام قضاءه على ما استخلصه من أن
المقد لم يرتب للمقاول في ذمة رب العمل تعويضا اذا أمتنع هذا الأخير
أو تأخر في تقديم مواد البناء - فإن الحكم الاستثنائي اذ ندب عن بحث
أساس الدعوى على هذا النحو ، ولم يمن بالرد على ما أورده الحكم
الابتدائي من أسباب ، كان قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٨ ق - جلسة ١١/٩/١٩٥٠ ص ٢ ص ٣٠٠)

الأصل في عقد المقاولة انه عقد لازم - وجوب تعويض
المقاول اذا تحلل رب العمل في العقد وأوقف تنفيذه قبل اتمامه -
جواز الاتفاق على غير ذلك .

الأصل في عقد المقاولة انه عقد لازم وأنه طبقا لنص المادة ٦٦٣ من
القانون المدني يجب على رب العمل اذا تحلل من العقد وأوقف التنفيذ قبل
اتمامه ان يعرض المقاول ، ولكن يجوز الخروج على هذا الأصل المقرر لمصلحة
المتعاقدين باتفاقيهما على حق رب العمل في التحلل من تنفيذ العقد كله
أو بعضه دون دفع تعويض للمقاول أو باتفاقيهما على تحديد نطاق الالتزام
في جزء من العمل ليخرج الجزء الباقي عن نطاق الالتزام بالتنفيذ العيني أو
بطريق التعويض ، ويتعين اعمال هذه القواعد على التعاقد الذي يبرمه رب
العمل مع المهندس المعماري باعتباره من عقود المقاولة .

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٧ ص ١٨ ص ١٠٠٥)

عدم بحث الدفاع المتعلق بالتحليل في تنفيذ ما يجاوز حد
الالتزام في الاتفاق الخاص بالمقاولة - رفض الدعوى فيما يجاوز
هذا النطاق - لا قصور - لا مخالفة للمادة ٦٦٣ مدني .

متى قام الحكم بتحديد نطاق الالتزام في عقد المقاولة ، ورفض
دعوى الطاعن (المهندس المعماري) فيما يجاوز هذا النطاق الذي استوفى
عنه أجره كما استوفى زيادة عليه أجر تصميم وتنفيذ عمل آخر دون ان
يقوم ببحث دفاع الطاعن بشأن تحلل المطعون ضدها (رب العمل) من

م ٦٦٣

تنفيذ ما يجاوز حد الالتزام فانه لا يكون قد خالف نص المادة ٦٦٣ مدنى أو شابه قصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠٠٥)

عدول رب العمل عن اتمام عقد المقاولة بإرادته المنفردة يرتب للمقاول حق التعويض الأدى بحكم القواعد العامة فضلاً عن التعويض المادى بحكم المادة ٦٦٣ فقرة أولى من القانون المدنى .

لما كان النص فى المادة ١/٦٦٣ من القانون المدنى على أن : لرب العمل ان يتحلل من العقد ويوقف التنفيذ فى أى وقت قبل اتمامه ، على أن يعرض المقاول عن جميع ما أنفق ه من المصروفات وما أنجزه من الأعمال وما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل ، ، يدل على أن المشرع أجاز لرب العمل ان يتحلل بإرادته المنفردة من عقد المقاولة لأسباب قد تطرأ فى الفترة من الزمن التى لا بد أن تمضى بين ابرام العقد واطمام تنفيذه مقابل تعويض المقاول عما تكلفه من نفقات ومافاته من كسب ولئن كان النص المشار اليه لم يعرض صراحة لحق المقاول فى مطالبة رب العمل بتعويضه أدبياً عن تحلله بإرادته المنفردة من عقد المقاولة الا أنه لم يحرمه من هذا الحق الذى تقرره القواعد العامة المنصوص عليها فى المادة ٢٢٢ من القانون المدنى ومن ثم يحق للمقاول ان يطالب رب العمل الذى تحلل بإرادته المنفردة من عقد المقاولة بتعويضه عما أصابه من ضرر أدبى اذا تبين له ان ثمة مصلحة أدبية كانت تعود عليه فيما لو اتاحت له فرصة اتمام أعمال المقاولة .

(الطعن رقم ٩٧٧ ق لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٧٩)

التعويض المستحق للمقاول نتيجة عدول رب العمل عن عقد المقاولة . وجوب انتقاصه بقدر ما اقتصره المقاول وما كسبه باستخدام وقته فى عمل آخر. م ٢/٦٦٣ مدنى. عدم جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

م ٦٦٣ ، ٦٦٤

تمسك الطاعن بأعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٦٦٣ من القانون المدني والتي تنص بأن تنقص المحكمة من التعويض المستحق للمقاول ما يكون قد اقتصده من جراء تحلل رب العمل من العقد وما يكون قد كسبه باستخدام وقته في أمر آخر هو دفاع قانوني يخالطه واقع وإذا كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه طرح هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢٥ ص ٣٠ ٧٦٦)

مادة ٦٦٤

ينقضي عقد المقاولة باستحالة تنفيذ العمل المعقود عليه .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٦٣ لبيي و ٦٣٠ سوري و ٨٨٦ عراقي و ٥٣٩ سوداني و ٦٤٣ لبناني و ٨٠١ أردني جديد و ٨٨٣ تونسي و ٦٨٥ كويتي .

(١) اذا هلك الشئ بسبب حادث مفاجئ قبل تسليمه لرب العمل فليس للمقاول أن يطالب لا بشئ عمله ولا برد نفقاته ويكون هلاك المادة على من قام بتوريدها من الطرفين .

(٢) أما اذا كان المقاول قد أعذر ان يسلم الشئ أو كان هلاك الشئ أو تلفه قبل التسليم راجعا الى خطئه ، وجب عليه ان يعرض رب العمل عما يكون هذا قد ورده من مادة للعمل .

(٣) فاذا كان رب العمل هو الذى أعذر ان يتسلم الشئ أو كان هلاك الشئ أو تلفه راجعا الى خطأ منه أو الى عيب فى المادة التى قام بتوريدها ، كان هلاك المادة عليه وكان للمقاول الحق فى الأجر وفى التعويض عند الاقتضاء .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٦٤ لىبى و ٦٣١ سورى و ٨٨٧ عراقى و ٥٤٠ سودانى
و ٦٧١ ، ٦٧٢ لبنانى .

ينقضى عقد المقاولة بموت الما قول اذا كانت مؤهلاته الشخصية محل اعتبار فى العقد. فان لم تكن محل اعتبار فلا ينتهى العقد من تلقاء نفسه ولا يجوز لرب العمل فسخه فى غير الحالات التى تطبق فيها المادة ٦٦٣ الا اذا لم تتوافر فى ورثة الما قول الضمانات الكافية لحسن تنفيذ العمل.

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٦٥ لىبى و ٦٣٢ سورى و ٨٨٨ عراقى و ٥٤١ سودانى
و ٦٤٣ لبنانى و ٨٠٤ أردنى جديد و ٦٨٦ كويتى و ٨٩٦ من قانون
المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

(١) اذا انقضى العقد بموت المفاوض، وجب على رب العمل ان يدفع للشركة قيمة ماتم من الأعمال وما أنفق لتنفيذ ما لم يتم، ذلك بقدر النفع الذى يعود عليه من هذه الأعمال وأنفقات.

(٢) ويجوز لرب العمل فى نظير ذلك ان يطالب بتسليم المواد التى تم اعدادها والرسوم التى بدئ فى تنفيذها على ان يدفع عنها تعويضا عادلا .

(٣) وتسرى هذه الأحكام أيضا اذا بدأ المفاوض فى تنفيذ العمل ثم أصبح عاجزا عن اتمامه لسبب لايد له فيه .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٦٦ لىبى و ٦٣٣ سورى و ٨٨٩ عراقى و ٥٤٢ سودانى
و ٦٧٤ لبنانى و ٨٠٥ أردنى جديد و ٦٨٧ كويتى .

٢ - التزام المرافق العامة

مادة ٦٦٨

التزام المرافق العامة عقد الغرض منه ادارة مرفق عام ذى صفة اقتصادية ، ويكون هذا العقد بين جهة الادارة المختصة بتنظيم هذا المرفق وبين فرد أو شركة يعهد اليها باستغلال المرفق فترة معينة من الزمن .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٦٧ لىبى و ٦٣٤ سورى و ٨٩١ عراقى و ٥٤٣ سودانى .

أحكام القضاء :

مضى كان يبين من الأوراق ان شركة مياه الاسكندرية منحت باتفاق سنة ١٨٧٩ التزام مرفق توصيل المياه المكررة والعكره ذات الضغط المعتاد ولم يتضمن هذا العقد التزاما بتوريد مياه ذات ضغط عال ثم اتفقت الشركة مع بعض الشركات الأخرى على إمدادها بمياه ذات ضغط عال لاستخدامها فى عمليات معينة وتعاقدت معها مصلحة السكك الحديدية على الانتفاع من هذه الخدمة بالحصول على المياه ذات الضغط العالى - فإن هذه الخدمة المغايرة لما نص عليه فى عقد الالتزام والتي لم تنشأ الا بعد انعقاده تعتبر خارجة عما ورد فى عقد الالتزام ويكون للشركة المذكورة ان تحدد المقابل الذى تتقاضاه ويعتبر اتفاقها اتفاقا خاصا فرديا يخضع للقانون المدنى ولا يحتاج الى سابق موافقة من السلطة العامة مانحة الالتزام .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٥٦ م ٧ ص ٥٣٩)

العبرة فى تكيف العقد والتعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق الطرفين فيه إنما هو بما حواه من نصوص فإذا كان يبين من نصوص العقد محل النزاع الذى رخصت به بلدية الاسكندرية لأحد الأفراد فى استغلال كازينو النزهة انه وان وصف بأنه عقد ايجار الا انه تضمن من القيود الواردة على حق المنتفع ما ينافى طبيعة الايجار وتخرج التعاقد عن نطاقه كما تبين من هذه النقيود ان البلدية فى تعاقدنا لم تكن تستغل استغلال محل معد للتجارة وإنما تبغى من وراء ذلك أولا وبالذات تحقيق مصلحة عامة ، فانه لايصح اعتباره عقد ايجار وارد على محال تجارية بل التزاما بأداء خدمة عامة. ولا يغير من هذا النظر كون البلدية تقتضى من ذلك جمعا محددا أو تطلب زيادته على غرار الزيادة العسكرية المقررة بالأوامر الخاصة بذلك اذ ليس من شأن ذلك ان يغير من صفة العقد ولا أن يحول المكان المرخص باشغاله من المنافع العامة الى محل تجارى .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٥٦ س ٧ ص ٧٣٠)

التزام المرافق العامة هو عقد الغرض منه إدارة مرفق عام ذى صفة اقتصادية ويكون هذا العقد بين جهة الادارة المختصة بتنظيم هذا المرفق وبين فرد أو شركة يعهد اليها باستغلال المرفق لفترة معينة من الزمن ، فاذا انتهت مدة الالتزام وعاد المرفق الى الادارة فان هذه الأخيرة لا تعتبر بمثابة خلف خاص أو عام عن كانت يقوم بإدارته ومن ثم فلا تلتزم بما علق من ديون أو التزامات فى ذمة المستغل بسبب إدارة المرفق .

(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٥٧ س ٨ ص ٥٤٦)

متى تبين ان الاتفاق المعقود بين المنتفع والشركة التى كان ممنوحا لها التزام الكهرباء بالقاهرة مقتضاه ان يساهم المنتفع فى تكاليف تركيب الوصلة الكهربائية الى مصنعه بمبلغ معين وقد التزمت الشركة المستغلة باجراء رد عائد مقدار على ما يستهلكه المنتفع سنويا وأن هذا الرد يظل مادامت هذه الشركة قائمة بتوريد التيار الكهربائى وعلى ألا يتجاوز مجموع العائد المرتد قيمة ما ساهم به المنتفع فى تكاليف تركيب الوصلة

٦٦٨ م

الكهربائية ، فان مفاد ذلك ان ما تعهدت الشركة المستغلة برده بما ساهم به المنتفع فى التكاليف لايمكن ان يتجاوز مجموع العائد المرتد طول مدة قيام الشركة المستغلة أو ما ساهم به المنتفع أيهما أقل ويعتبر كل ما دفع استنادا الى هذا العقد مدفوعا بسبب صحيح ولا يعتبر إثراء بلا سبب قانونى لأن العقد قانون التعاقدين وواجب الاحترام بينهما .

(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٥/٣٠ س ٨ ص ٥٤٦)

لما كانت إدارة النقل العام بمدينة الاسكندرية قد أنشئت بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٤٤ الذى أضفى عليها الشخصية المعنوية وهى تبشر مرفقا عاما من مرافق الدولة فهى بذلك تعتبر من أشخاص القانون العام . وقد تأكد ذلك بما قرره المذكرة الايضاحية للقانون المذكور من أن : مرفق النقل فى منطقة الاسكندرية تقوم به مؤسسة عامة أو شخص مصلحى ذو شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة وشخصية البلدية .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥ س ١٣ ص ٢٤٦)

لإدارة النقل المشترك بمنطقة الاسكندرية الشخصية المعنوية وهى مؤسسة عامة ، ولذلك تكون علاقتها بموظفيها علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح - واذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه الى أحكام قانون عقد العمل الفردى دون تلك القوانين واللوائح فإن ذلك لا يعيبه طالما ان النتيجة التى انتهى اليها تتفق مع أحكام القانون الواجب التطبيق .

(الطعن ١٣ لسنة ٢٧ ق؛ احوال شخصية ، جلسة ١٩٦٢/٤/٤ س ١٣ ص ٤٠٣)

القاعدة فى عقود التزام المرافق العامة هى أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسئوليته ، وتبعا لذلك فان جميع الديون التى تترتب على ذمة الملتزم أثناء قيامه بإدارة المرفق يعد التزاما عليه وحده ومن ثم فلا شأن لجهة الادارة مانحة الالتزام بها ، فاذا هى أنهت الالتزام بالاسقاط وعاد المرفق اليها ، فانها لا تلتزم بشئ من هذه الديون ما لم ينص

٦٦٨ م

فى عقد الالتزام على التزامها بها ، ذلك أن الملتزم لا يعتبر فى قيامه بإدارة المرفق لحسابه وكيلا عن جهة الإدارة ، كما أنها لا تعتبر خلفا خاصا أو عاما له .

(نقض جلسة ١٩٦٢/١١/١ من ١٣ مج فى مدنى ص ٩٥٢)

الأصل فى المرافق العامة ان تتولاها الدولة الا أنه ليس لما يمنع من أن تعهد بإدارتها الى فرد أو شركة . وسواء كان لاستغلال الدولة للمرفق العام بنفسها أو عهدت به الى غيرها فإن مبدأ وجوب اضطراب المرفق وانتظامه يتطلب ان تكون الأدوات والمنشآت والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرفق بمنجاة من الحجز عليها شأنها فى ذلك شأن الأموال العامة . وهذه الأموال العامة . وهذه القاعدة هى التى تعد من أصول القانون الإدارى وقد كشف عنها المشرع فى القانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ - الذى أضاف المادة ٨ مكرر لقانون المرافق العامة رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٧ لتقضى بأنه : لا يجوز الحجز ولا اتخاذ اجراءات تنفيذ أخرى على المنشآت والأدوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق العامة ، .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٧٢ - جلسة ١٩٦٢/١١/١ من ١٣ ص ٩٧٣)

الملتزم بإدارة المرفق العام - على ما يفصده نص المادة ٦٦٨ من القانون المدنى - هو من يربطه بالحكومة عقد التزام يكون الغرض منه إدارة مرفق عام ذى صفة اقتصادية لفترة معينة من الزمن ، ومن ثم فلا يعد المجلس البلدى ملتزما ، اذا ما أدار المرفق إدارة مباشرة لأن المجلس البلدى شخص من أشخاص القانون العام وفرع من فروع السلطة العامة عهد اليه القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٥ ببعض اختصاصات الدولة فى شأن المرافق العامة .

(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٧٢ - جلسة ١٩٦٢/١١/٨ من ١٣ ص ١٠٠٠)

تنص المادة ٦٧٢ من القانون المدنى على ان : كل انحراف أو غلط يقع عند تطبيق الأسعار على العقود الفردية يكون قابلا للتصحيح فإذا وقع

الانحراف أو الغلط ضد مصلحة العميل كان له الحق فى استرداد ما دفعه زيادة على الاسعار المقررة . واذا وقع ضد مصلحة الملتزم بالمرفق العام كان له الحق فى استكمال ما نقص من الاسعار المقررة . ويكون باطلا كل اتفاق يخالف ذلك . ويسقط الحق فى الحالىين بانقضاء سنة من وقت قبض الأجور التى لا تنطبق مع الاسعار المقررة ، . ومفاد هذا النص انه لا يطبق الا على العلاقة بين الملتزم والمتنفع وأن حكم التقادم المنصوص عنه فى المادة المذكورة استثناء من القواعد العامة فى التقادم لا يجوز التوسع فى تفسيره أو القياس عليه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ طبق حكم المادة ٦٧٢ من القانون المدنى على العلاقة بين المتنفع بالتيار الكهربائى والمجلس البلدى - وهو لا يعد ملتزما - يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٨ - ١٣ ص ١٠٠٠)

اسقاط الالتزام من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن يضع حدا فاصلا بين ادارة الملتزم وادارة الدولة للمرفق ، وإذ كانت مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة هى الجهة التى آلت اليها ادارة مرفق النقل العام للركاب بالترام والتروللى باس لمدينة القاهرة الذى كانت تتولاه شركة ترام القاهرة قبل اسقاط التزامها بمقتضى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ ، فانها بهذا الاعتبار لا يكون لها وضع فى الخصومة القائمة بشأن استحقاقات مورث المطعمون عليهم وفصله الذى تم أثناء ادارة الشركة للمرفق ومن قبل اسقاط الالتزام عنها ، ولا يغير من ذلك النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن اسقاط الالتزام الممنوح للشركة على أن تشكل بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذى لجنة تختص بتحديد وتقييم جميع التزامات الشركة الناشئة عن استغلال المرفق والحقوق التى لاتزول دون مقابل طبقا للمادة الاولى من هذا القانون وتخصم هذه الالتزامات من الحقوق ، اذ أن هذه التصفية المجردة لا تجعل المؤسسة ضامنة أو مسؤولة عن التزامات الشركة . اذ قضى الحكم المطعون فيه بالزام المؤسسة بالمبلغ المحكوم بها لأنها استولت على جميع أموال تلك

الشركة وموجوداتها ومنشأتها ومركباتها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٣٢ قى - جلسة ٣١/١٢/١٩٦٦ من ١٧ ص ١٩٧٤)

الأصل فى التزام المرافق العامة أن يلتزم بدير المرفق لحسابه وتحت مسئوليته . وتصبح الالتزامات تترتب فى ذمته أثناء قيامه هو بإدارة المرفق تعتبر التزاما عليه وحده ، ولا شأن لجهة الإدارة مانحة الالتزام بها ، ما لم ينص فى عقد الالتزام أو فى غيره على تحملها بها ، واسقاط الالتزام أو انتهاؤه من شأنه أن يضع حدا فاصلا بين إدارة الملتزم أو الحراسة الإدارية وبين إدارة الدولة للمرفق ، ومن ثم فإن الدولة لا تعتبر خلفا خاصا أو عاما للشركة التى أسقط عنها الالتزام أو انتهى التزامها .

(نقض جلسة ١/٦/١٩٧١ من ٢٢ مج فئى مدنى ص ٣٣)

إبرام عقد مع احدى جهات الإدارة . تضمنين العقد شروطاً استثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص . اتصاله بمرفق عام وتحقيق غرضاً من أغراضه . عدم اعتباره عقدا اداريا . خطأ .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العقد الإدارى هو العقد الذى يبرمه أحد أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره وأن يتصل بالمرفق العام ، ويحقق غرضاً من أغراضه ، مع الأخذ بأسلوب القانون العام وأحكامه بتضمنين العقد شروطاً استثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص ، وإذا كان العقد سند التنفيذ الإدارى قد أبرم بين الطاعن وهو أحد أشخاص القانون العام وبين المطعون عليه ، وتضمن العقد شروطاً استثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص ، وذلك بتطبيق لائحة المناقصات والمزايدات فيما يتعلق بتنفيذ العقد ، وكان العقد متصلاً بمرفق عام ، وهو مرفق المرور فى الطريق العام ، ويحقق غرضاً من أغراض المرفق فإنه يكون غير صحيح ماذهب اليه الحكم المطعون فيه من اعتباره عقدا مدنياً ، بل يعتبر عقدا اداريا .

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٧ قى - جلسة ١٦/١١/١٩٧١ من ٢٢ ص ٩٠٠)

المنازعات الخاصة بعقود الإلتزام والأشغال العامة وعقود التوريد الإدارى التى تنشأ بين الحكومة والطرف الآخر إختصاص القضاة العادى والإدارى بنظرها فى ظل القانون ٩ لسنة ١٩٤٩ . القانونان ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، ٥٥ لسنة ١٩٥٩ جعلاً الإختصاص بنظر هذه المنازعات للقضاء الإدارى وحده إلا أنهما استثيا الدعاوى المنظورة أمام جهات قضائية أخرى عند صدورهما .

مفاد نص الفترتين الأولى والثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة - الذى رفعت الدعوى فى ظله - أن المنازعات الخاصة بعقود الإلتزام والأشغال العامة وعقود التوريد الادارية التى تنشأ بين الحكومة والطرف الآخر فى العقد ، كان يختص بنظرها القضاء العادى والقضاء الادارى على السواء ، وان اقامتها أمام احدى هاتين الجهتين يترتب عليه عدم جواز رفعها أمام الجهة الأخرى ، ولما صدر قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ نص فى المادة العاشرة منه على أن : « يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره فى المنازعات الخاصة بعقود الإلتزام والأشغال العامة والتوريد أو بأى عقد ادارى آخر ، وفى المادة ٧٣ من الباب الخامس الخاص بالأحكام الوقتية على أن جميع الدعاوى المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى ، والتى أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة ، تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائياً ، كما أن القرار بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة استبقى فى المادة العاشرة منه الاختصاص السابق ، ونص فى المادة الثانية من قانون الإصدار على نفس الحكم الذى كان وارداً فى المادة ٧٣ آنفة الذكر . واذ كانت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه قد رفعت بطلب التعويض عن اخلال المطعون عليه بالتزاماته المترتبة على عقد المقاولة المبرم بينه وبين الوزارة الطاعنة ، وكان هذا الحكم قد قضى بعدم الاختصاص بنظرها ، فانه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٢١ ص ٢٥ ص ٤١٠)

٦٦٨م

اسقاط الالتزام بإدارة المرفق العام . أثره . عدم اعتبار الدولة
أو من تعهد اليه بإدارة المرفق خلفا للملتزم السابق .

اسقاط الالتزام من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -
أن يضع حدا فاصلا بين ادارة الملتزم وادارة الدولة للمرفق فلا تكون هي أو
من تعهد اليه بإدارة المرفق من بعد خلفا - عاما أو خاصا - للملتزم
السابق .

(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٢ قى - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٣ ص ٣٤ من ١٥٤٠)

مفاد نصوص المواد ١٩، ٧، ١٩، ٣٤، ١/٥٣ من القانون ١٢٤ لسنة
١٩٦٠ فى شأن نظام الإدارة المحلية الذى وقع الحادث واقعت الدعوى فى
ظل العمل بأحكامه والمادتين ٤٣، ٤٨ من لائحته التنفيذية ، ان المشرع
وان كان قد أناط بمجالس المدن الاشارة والاشراف على وسائل النقل العام
اعلى الا لانه - فى شأن النقل النهري - قد جعل مجلس المحافظة مختصا
بادارة ومنح التزام أو تراخيص المعديات وتشغيلها فى دائرة المحافظة كلها، وقد
ابقى المشرع هذا الاختصاص للمحافظات بعد ذلك على نحو ما نصت
عليه المادتان ٢، ٤ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن نظام الادارة المحلية
والمادة ١٨ من اللائحة التنفيذية بما تتوافر به صفة الطاعن فى الخصومة
الماثلة .

(الطعن رقم ١٣٤٧ لسنة ٥٤ قى - جلسة ٩/١٢/١٩٨٧)

المرفق العام . كيفية تسييره . الرقابة القضائية على ممارسة
المرفق لسلطته . مناط اعمالها .

المستقر عليه فى الفقه أن المرفق العام ينشأ باستخدام وسائل القانون
العام لتوفير بعض الحاجات التى يتطلبها المجتمع والجمهور وإن الأصل هو
المساواة أمام المرافق العامة عند إتحاد الظروف وأن يكون للهيئة المختصة
سلطة تقديرية فى إدارة المرفق وتنظيم سيره بحيث ترخص بمقتضاها فى

٦٦٨ م

إتخاذ مآثرآه ملائما لتحقيق أهدافه وهى سلطة لا تقوم على وجه مطلق ولا تمارس بعيدا عن الشرعية إذ يحدها ما يفرضه الدستور وما تقتضى به القوانين من أحكام وهو أمر لا يتأتى إلا بأعمال الرقابة القضائية على كيفية ممارسة المرفق لسلطته حتى لا تتخذ من حرية التقدير سنداً لأن تستبد بالملكومين أو تطغى على حرياتهم فى التعبير عن آرائهم أو تخل بمبدأ المساواة بينهم ومناطق أعمال الرقابة القضائية ان تكون جهة الإدارة قد أفصحت عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطات بمقتضى القوانين يستوى فى ذلك ان يكون الإفصاح قبولاً أو رفضاً أو سكوتاً يقوم مقام الرفض فإذا كانت الهيئة لم تفصح عن إرادتها إنعدم اغل الموجب لأعمال الرقابة القضائية .

(الطعن رقم ١٧١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٠/٣/١٩٨٨ ص ٣٩ من ٤٠٨)

ملتزم المرفق العام يتعهد بمقتضى العقد الذى يبرمه مع عميله بأن يؤدى لهذا العميل على الوجه المالكوف ، الخدمات المقابلة للأجر الذى يقبضه وفقا للشروط المنصوص عليها فى عقد الالتزام وملحقاته ، وللشروط التى تقتضيها طبيعة العمل ويقتضيها ما ينظم هذا العمل من القوانين .

النصوص العربية للقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٦٨ لىبى و ٦٣٥ سورى و ٨٩٢ عراقى و ٥٤٤ سودانى .

لللمرة الايضاحية:

« ويلاحظ ان التزام المرافق العامة يعالج من ناحيتين ، فهو بالنسبة الى العلاقة بين مانح الالتزام (الحكومة أو الهيئات البلدية) والملتزم يخضع لأحكام القانون الادارى ، لأن ما يرد من شروط عن طريقة ادارة المرفق ومدته وغير ذلك له صفة اللائحة ، ولذلك فان هذه الشروط لا علاقة لها بالقانون المدنى، أما بالنسبة للعلاقة بين الملتزم والمتفعين كما هو الحال مثلا فى علامة شركة المياه بالمستهلكين ، فهذه العلاقة تخضع لأحكام القانون المدنى - ولم تكن منظمة بالتقنين الحالى (القديم) ، فرأى المشروع أن ينظمها » .

(١) اذا كان ملتزم المرفق محتكرا له احتكارا قانونيا أو فعليا، وجب عليه ان يحقق المساواة التامة بين عملائه سواء في الخدمات العامة أو في تقاضى الأجور .

(٢) ولا تحول المساواة دون أن تكون هناك معاملة خاصة تنطوي على تخفيض الأجور أو الأعفاء منها ، على أن ينتفع بهذه المعاملة من يطلب ذلك ممن توافرت فيه شروط يعينها الملتزم بوجه عام . ولكن المساواة تحرم على الملتزم ان يمنح أحد عملائه ميزات يرفض منحها للآخرين .

(٣) وكل تمييز يمنح على خلاف ما تقضى به الفقرة السابقة ، يوجب على الملتزم ان يعرض الضرر الذى قد يصيب الغير من جراء ما يترتب على هذا التمييز من اخلال بالتوازن الطبيعى فى المنافسة المشروعة .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٣٦ سورى و ٦٦٩ لىبى و ٨٩٣ عراقى .

أحكام القضاء :

الملتزم بإدارة المرفق العام هو من يربطه بالحكومة عقد التزام يكون الغرض منه إدارة مرفق ذى صفة اقتصادية لفترة معينة من الزمن ، ومن ثم فلا يحد المجلس البلدى : ملتزما ، اذا ما أدار المرفق إدارة مباشرة لأن المجلس البلدى شخص من أشخاص القانون العام وفرع من فروع السلطة العامة عهد اليه القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٥ ببعض اختصاصات الدولة فى شأن المرافق العامة .

(نقض جلسة ١١/٨/١٩٦٢ من ١٣ مج فى مدنى ص ١٠٠)

(١) يكون لتعريفات الأسعار التي قررتها السلطة العامة قوة القانون بالنسبة الى العقود التي يبرمها الملتزم مع عملائه فلا يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على ما يخالفها .

(٢) يجوز إعادة النظر في هذه القوائم وتعديلها . فإذا عدلت الأسعار المعمول بها وصدق على التعديل ، سرت الأسعار الجديدة دون أثر رجعي من الوقت الذي عينه قرار التصديق لسريانها ، وما يكون جاريا وقت التعديل من اشتراكات في المرفق العام يسرى عليه هذا التعديل من زيادة أو نقص في الأجور وذلك فيما بقى من المدة بعد التاريخ المعين لسريان الأسعار الجديدة .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٧٠ ، ٦٧١ لبيي و ٦٣٧ ، ٦٣٨ سوري و ٨٩٥ ، ٨٩٦ عراقي و ٥٤٦ سوداني .

لللمكرة الإيضاحية:

تكون السلطة مانحة الالتزام هي وحدها مصدر القوة الإلزامية للأسعار التي يتقاضاها الملتزم من العملاء ، فتعتبر قوائم الأسعار عن عمل السلطة الادارية وتكون لها قوة اللاحقة الادارية وآثارها ، ولا يفقد العميل بتلك الأسعار الا اذا كانت محددة بمعرفة السلطة مانحة الالتزام أو صدقت عليها ، ومن ثم فلا يجوز للملتزم والعميل الاتفاق على سعر يخالف الذي حددته الادارة لا بالزيادة ولا بالنقص والا كان الاتفاق باطلا ويستثنى من ذلك منح تخفيض أو اعفاء بالنسبة لطائفة معينة لا لأشخاص معينين .

م ٦٧١

لكن اذا جدت ظروف أدت الى جعل الأسعار لا تكفى لإدارة المرفق أو أصبحت دون تحقيق ربح معقول للملتزم ، جاز للإدارة إعادة النظر فى الأسعار فتزيدها ، أما ان أدت الظروف الى تحقيق أرباح كبيرة كان للإدارة إعادة النظر كذلك فتتقصر الأسعار ، ويسرى هذا التعديل من وقت صدوره بالنسبة للعقود الجديدة وللعقود السارية .

أحكام القضاء :

متى كان يبين من الأوراق ان شركة مياه الاسكندرية منعت باتفاق سنة ١٨٧٩ التزام مرفق توصيل المياه المكررة والعكرة ذات الضغط المعتاد ولم يتضمن هذا العقد التزاما بتوريد مياه ذات ضغط عال ثم اتفقت الشركة مع بعض الشركات الأخرى على امدادها بمياه ذات ضغط عال لاستخدامها فى عمليات معينة وتعاقدت معها مصلحة السكك الحديدية على الانتفاع من هذه الخدمة بالحصول على المياه ذات الضغط العالى ، فان هذه الخدمة المغايرة لما نص عليه فى عقد الالتزام والتي لم تنشأ الا بعد انعقاده تعتبر خارجة عما ورد فى عقد الالتزام ، ويكون للشركة المذكورة أن تحدد المقابل الذى تتقاضاه ويعتبر اتفاقها اتفاقا خاصا فرديا يخضع للمقانون المدنى ولا يحتاج الى سابق موافقة من السلطة العامة مانعة الالتزام .

(نقض جلسة ٢٩/٤/١٩٥٦ س ٧ مسج فنى مدنى ص ٥٣٩)

(١) كل انحراف أو غلط يقع عند تطبيق تعريفة الأسعار على العقود الفردية يكون قابلاً للتصحيح .

(٢) فإذا وقع الانحراف أو الغلط ضد مصلحة العميل كان له الحق في استرداد ما دفعه زيادة على الأسعار المقررة . وإذا وقع ضد مصلحة الملتزم بالمرفق العام . كان له الحق في استكمال ما نقص من الأسعار المقررة . ويكون باطلاً كل اتفاق يخالف ذلك . ويسقط الحق في الحالين بانقضاء سنة من وقت قبض الأجر التي لا تتفق مع الأسعار المقررة .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٣٨ سوري و ٦٧١ ليبي و ٨٩٦ عراقي .

أحكام القضاء :

تنص المادة ٦٧٢ من القانون المدني على أن : « » مفاد هذا النص أنه لا يطبق إلا على العلاقة بين الملتزم والمتنفع ، وأن حكم التقادم المنصوص عنه في المادة المذكورة استثناء من القواعد العامة في التقادم لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق حكم المادة ٦٧٢ من القانون المدني على العلاقة بين المتنفع بالتيار الكهربائي والمجلس البلدي - وهو لا يعد ملتزماً - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض جلسة ٨/١١/١٩٦٢ س ١٣ مج فتي مدني ص ١٠٠١)

(١) على عملاء المرافق المتعلقة بتوزيع المياه والغاز والكهرباء والقوى المحركة وما شابه ذلك ، أن يتحملوا ما يلزم أدوات المرافق عادة من عطل أو خلل لمدة قصيرة ، كهذا الذى تقتضيه صيانة الأدوات التى يدار بها المرفق .

(٢) وللمتزمى هذه المرافق ان يدفعوا مسئوليتهم عما يصيب المرفق من عطل أو خلل يزيد على المألوف فى مدته أو فى جسامته ، اذا أثبتوا أن ذلك يرجع الى قوة قاهرة خارجة عن ادارة المرفق ، أو الى حادث مفاجئ وقع فى هذه الادارة دون ان يكون فى وسع أية ادارة يقظة غير مقتررة ان تتوقع حصوله أو أن تدرك نتائجه . ويعتبر الاضراب حادثا مفاجئا اذا استطاع المتلزم اقامة الدليل على أن وقوع الاضراب كان دون خطأ منه ، وانه لم يكن فى وسعه ان يستبدل بالعمال المضربين غيرهم أو أن يتلافى نتيجة اضرابهم بأية وسيلة أخرى .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٧٢ لىبي و ٦٣٩ سورى و ٨٩٩ عراقى و ٥٤٨ سودانى .

الفصل الثانى

عقد العمل

مادة ٦٧٤

عقد العمل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل فى خدمة المتعاقد الآخر وتحت ادارته أو اشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٧٣ - ٦٩٨ لىبى و ٩٠٠ عراقى و ٦٤٠ سورى و ٥٤٩ سودانى و ٦٢٤ لبنانى و ٨٢٨ تونسى و ٨٩٧ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المنكورة الايضاحية :

« ويشمل الجزء التمهيدى من هذه المجموعة ، وهو خاص بالقواعد العامة فى تقنين العمل ، قسما يعرض لتطبيق المبادئ الأساسية فى التقنين المدنى على تنظيم العمل ، والواقع انه يكفى الاطلاع على هذا القسم من المجموعة ، لتبين أهمية الموضوعات التى تعرض على القاضى ، فلا يجد لها حسلا فى التشريعات الخاصة بالعمل ، وبلجأ بشأنها الى قواعد التقنين المدنى ، على أن ذلك أمر طبيعى لأن التشريعات الخاصة بالعمل ، مهما تعددت ، ن أن يستشيع أن تعرض لكل إختالات العملية » .

لذلك عنى هذا المشروع بالنص على المسائل الأساسية فى تنظيم عقد العمل ، واكتفى بالنسبة الى المسائل الأخرى بالإحالة الى التشريعات الخاصة بالعمل .

م ٦٧٤

وقد كان للاتجاهات التي وردت في هذه المجموعة من أحكام القضاء الدولي فسي مسائل العمل أثر كبير في وضع أحكام هذا الجزء من المشروع ، بل ان المثير من نصوصه هو مجرد تقرير للاتجاه السائد أو الغالب في القضاء الدولي كما هو وارد بالمجموعة ، على أن المشروع مع ذلك اقتبس بعض أحكامه من التقنيات الحديثة ، وعلى الأخص التقنين البولوني وتقنين الالتزامات السويسري وكذلك المشروع الفرنسي الايطالي .

وقد صدر هذا الجزء من المشروع بعد تعريفه لعقد العمل ، بنص يقضى بالآ تسري أحكامه الا « بالقدر الذي لا تتعارض فيه صراحة أو ضمنا مع التشريعات الخاصة التي تتعلق بالعمل » ، وقد أحال المشروع الى تلك التشريعات الخاصة في بيان طوائف العمال الذين لا تسري عليهم هذه الأحكام

ثم سار المشروع في تنظيم عقد العمل على النهج الذي أتبعه في سائر العقود ، فبين أركان العقد ، ونص على أنه لا يشترط فيه أى شكل خاص ، وأورد أحكاما مفصلة في تعيين مدة العقد وأجر العمل - ثم رتب على العقد أحكامه ، فنص على بعض التزامات العامل وبعض التزامات رب العمل وأوجب على كل منهما ، فضلا عن هذه الالتزامات ، أن يقوم بالالتزامات التي تفرضها القوانين الخاصة . وأخيرا عنى المشروع بأسباب انتهاء عقد العمل ، وبوجه خاص بفسخ العقد غير المحددة مدته ، ونص على وجوب الاخطار قبل الفسخ ، وأحال في طريقة الاخطار ومدته الى القوانين الخاصة . ثم نص على التعويض في حالة انفسخ دون مراعاة ميعاد الاخطار وحالات الفسخ التعسفي .

أحكام القضاء :

المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد الماولة أو غيره من العقود هو توافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لاشراف رب العمل ورقابته وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدني بقولها ان عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة العقد الآخر تحت إدارته أو اشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر ، ومانصت عليه كذلك المادة الأولى من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . ويكفي

م ٦٧٤

لتحقق هذه التبعية ظهورها ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استدل في تكييفه للعلاقة بين الطرفين بأنها علاقة عمل بما استخلصه من تحديد نوع العمل ونطاقه وحدوده والمواعيد المقررة له وخضوع المظعون عليه في تنفيذه لإشراف الطاعن ورقابته وهو استخلاص سائغ يؤدي الى ما إنتهى اليه فإن النعى على هذا الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وتاويله والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٩ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٣ م ١٤ ص ٢٣٩)

يكفى في علاقة العمل توافر التبعية المهنية ، وهي ان يخضع العامل لإشراف وتوجيه صاحب العمل وتعليماته .

(الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٩/٣/١٩٦٧ م ١٨ ص ٦٨٨)

عقد العمل وفقا للمادتين ٦٨٤ من القانون المدني و ٤٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، إنما يتميز بخصيصتين أساسيتين التبعية والأجر ، بحيث لا يقوم الا بهما مجتمعين .

(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٣ق - جلسة ٨/١١/١٩٦٧ م ١٨ ص ١٦٣٤)

الفرق بين عقد العمل وعقد المقاولة :

المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقاولة أو غيره من العقود هو توافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدني بقولها أن : وعقد العمل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة العاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتميد به المتعاقد الآخر : وما نصت عليه كذلك المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بقولها : وعقد العمل هو الذى يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب العمل أو إشرافه فى مقابل أجر ، ويكفى لتحقيق هذه التبعية ظهورها ولو فى صورتها التنظيمية أو الإدارية الخ .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٣ م ١٤ ص ٢٣٩)

عقد العمل وعقد التدريب :

عقد العمل وعقد التدريب . ماهيته . كل منهما عدم اشتراط أن يتلقى العامل أجراً عند التدريب .

لما كان ذلك وكان عقد العمل هو الذى يتعهد بمقتضاه شخص ان يعمل مقابل أجر فى خدمة آخر ونحت ادارته واشرافه . أما عقد التدريب فهو الذى يتعهد بمقتضاه شخص بالالتحاق لدى صاحب عمل بقصد تعلم مهنة وليس شرطاً ان يتلقى اجرا فالالتزام بالعمل ليس هو الالتزام الأساسى وانما هو تابع للالتزام الأصلى بالتعليم .

(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٤ ص ٣١ من ١٩٩٦)

عقد العمل وعقد الشركة :

تكييف العقد بأنه عقد عمل لا عقد شركة لقيام عنصر التبعية . لا ينال منه تحديد أجر العامل بنسبة من الأرباح أو تخويل العامل بإعتباره مديراً للمنشأة الحق فى تعيين العمال اللازمين لها وتأديبهم وفصلهم . القضاء بعدم خضوعه لضريبة الأرباح التجارية . لا خطأ .

المناط فى تكييف العقود واعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو مانعاه العاقدان منها ، وإذ كان ما انتهت اليه المحكمة من تكييف العقد بأنه عقد عمل وليس شركة لا خروج فيه على نصوص العقد وتؤدى اليه عباراته وما استخلصته المحكمة منها من قيام عنصر التبعية الذى يمثل فى خضوع المطعون ضده (صيدلى) لاشراف النقابة (صاحبة الصيدلية) ورقابتهما مما يعارض وطبيعة عقد الشركة ، وكان لا يتنافى مع هذا التكييف تحديد أجر المطعون ضده بنسبة معينة من الأرباح ، أو ان النقابة قد خولته الحق بإعتباره مديراً للصيدلية فى تعيين العمال اللازمين لها وتاديبهم وفصلهم لأن ذلك كله لا يغير من طبيعة عقد العمل ، فان النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال اذ قضى بعدم خضوع المطعون ضده لضريبة الأرباح التجارية استنادا الى تكييف العقد بأنه عقد عمل لا شركة يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٩ ص ٢٧ من ١٩٦٧)

تسلم رب العمل الشئ المصنوع لا يرفع مسئولية الصانع في عقد الاستصناع عما يظهر في صناعته من عيب إلا إذا كان هذا التسلم يفيد معنى القبول بغير تحفظ .

تسلم رب العمل الشئ المصنوع - أثوابا من الأقمشة - على دفعات متتالية تشمل كل دفعه منها أثوابا مغلفة دون فضها في الحال للتحقق من سلامتها . هذا التسلم يجب الرجوع فيه الى العرف التجارى لتبين ما إذا كان يفيد معنى القبول الذى يرفع مسئولية الصانع أم لا .

أحكام العيب الخفى التى نص عليها فى المواد ٣١٣ - ٣٢٤ من القانون المدنى - القديم - فى باب البيع لا تنطبق فى حالة عقد الاستصناع غير اختلط بالبيع وهو العقد الذى يقوم فيه رب العمل بتقديم جميع الأدوات اللازمة .

وإذا فمتى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى التعويض التى رفعتها الطاعنة على المطعون عليهما بسبب تلف أقمشتها عند تبويضها فى مصبغتهما، قد أقام قضاؤه على ان العقد المبرم فيما بينهما وبين المطعون عليهما هو عقد استصناع وأن مسئولية هذين الأخيرين عن تبويض أقمشة الطاعنة قد انتفت بتسليمها هذه الأقمشة بغير قيد أو شرط وأنه حتى لو كان قد ظهر تلف نتيجة الصباغة فهو عيب خفى كان يجب ان ترفع عنه الطاعنة دعوى الضمان فى خلال ثمانية أيام من وقت تحققها منه وذلك سواء أكان عقد الاستصناع مختلطاً أم ليس مختلطاً ببيع ، وكان الحكم قد خلا من بحث ما تمسكت به الطاعنة من ان تسليمها الأقمشة لا يفيد القبول الذى يرفع مسئولية المطعون عليهما لأنها تسلمتها على دفعات متتالية تشمل كل دفعه منها أثوابا مغلفة دون فضها فى الحال للتحقق من سلامتها كما جرى بذلك العرف التجارى وأنها بادرت بإخبار المطعون عليهما بظهور العيب بها بمجرد ردها من عملاتها لوجود احتراق فيها . كذلك لم يبين الحكم ما إذا كان تسلم الطاعنة الأقمشة فى الظروف سالفة الذكر فيه معنى القبول الذى يرفع مسئولية المطعون عليهما عما يكون قد ظهر فيها من عيب أم غير ذلك ، فضلا عن أنه أجرى على الدعوى حكم

م ٦٧٤

المادة ٣٢٤ من القانون المدني - القديم - دون أن يقرر تقريراً مدعماً بالأسباب المبررة ان العقد يتضمن البيع علاوة على أنه عقد استصناع اعتماداً على ماذهب اليه خطأ من أن حكم المادة المذكورة ينطبق على عقد الاستصناع سواء أكان مختلطاً أم غير مختلط بالبيع - فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور .

(الطعن رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨١ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٥٠ م ١٤ ص ٢١٧)

عقد العمل يتميز بخصيصتين أساسيتين هما التبعية والأجر ويتوافرهما تقوم علاقة العمل واذا كان عنصر التبعية - وهو المناط في تكيف عقد العمل وتميزه عن غيره من العقود - يتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته ، وكان احضار العمال بعض ما يلزم عملهم من أدوات أو خامات ودفع أجور مساعديهم ليس من شأنه نفى عنصر تبعيتهم لصاحب العمل ماداموا يخضعون لرقابته وإشرافه ، وكان من صور الأجر تحديده على أساس ما ينتجه العامل دون ان يغير ذلك من طبيعة عقد العمل ، فان الحكم المطعون فيه اذ أقام قضاءه بانتفاء علاقة العمل استناداً الى ان الأجر يدفع عن القطعة وأن العمال يحضرون بعض قواعده من عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها : تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ، وهو ميعاد يتصل برفع الدعاوى ، أما مستحقات المؤمن عليه الأخرى المقررة والناشئة مباشرة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فتخضع للتقادم الخمسى المنصوص عليه في المادة ١١٩ من هذا القانون .

(الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ١٩٤٧ق - جلسة ٢٩/١٢/١٩٧٩ م ٣٠ ص ٤١٨)

بداية علاقة العمل وترتيب اثارها عدا الأجر . العبرة فيها بالقرار الصادر بالتعيين . لا عبرة بتاريخ استلام العمل الا بالنسبة لتحديد بدء استحقاق الأجر .

٦٧٤ م

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان العبرة فى بدء علاقة العمل وترتيب آثارها - عدا الأجر - بالقرار الصادر بالتعيين ، لأن هذا القرار ينشئ المركز القانونى للعامل فى الوظيفة بكل حقوقها وواجباتها .

(الطعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٢ ص ٣٤ ص ١٢٥٦)
علاقة العمل . مناطقها . التبعية والأجر .

(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١ ص ٣٥ ص ١٦٠٩)
اعارة ضباط الشرطة . أدواتها . لا يترتب على الاعارة انقطاع صلة الضابط المعار بوظيفته الأصلية أو دخوله فى عدد الموظفين الأصليين للجهة المستعيرة - مؤدى ذلك .

(الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٥/١/٧ ص ٣٦ ص ٨٩)
علاقة العمل بحكمها العقد ولاتعة نظام العمل والقانون والعرف . الأحكام التى تنظمها اللائحة . التزام صاحب العمل بها . علته . توحيد نظام العمل وتحديد حقوق العاملين وواجباتهم . التزام العامل بها . منشأة . حق صاحب العمل فى تنظيم منشأته والإشراف على العاملين بها .

(الطعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٧ ص ٣٧ ص ٤١٠)
سلطة صاحب العمل فى تنظيم منشأته . مناطقها . إئتفاء سوء إستعمال السلطة أو قصد الإساءة .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لصاحب العمل سلطة تنظيم منشأته وإتخاذ مايراه من الوسائل لإعادة تنظيمها رأى من ظروف العمل مايدعو الى ذلك طالما كان هذا الإجراء غير مشوب بسوء إستعمال السلطة أو الإساءة الى العامل .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢١ ص ٣٩ ص ٤٢٥)

(١) لا تسرى الأحكام الواردة في هذا الفصل الا بالقدر الذى لا تتعارض فيه صراحة أو ضمنا مع التشريعات الخاصة التى تتعلق بالعمل . .

(٢) وتبين هذه التشريعات طوائف العمال الذين لا تسرى عليهم هذه الأحكام .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٧٤ لىبي و ٦٤١ سورى و ٥٥٠ سودانى .

المفكرة الايضاحية:

« هذا النص مقتبس من التقنين البولونى الذى يقرر فى المادة ٤٤٦ منه أنه ولا تسرى النصوص الواردة فى هذا الفصل الا على المسائل التى لا تعرض لها التشريعات الخاصة التى تتعلق بالعمل » . وهو يبين مدى العلاقة بين التشريع الصناعى أو تشريع العمال والتقنين المدنى ، وهو الأساس انقانونى العام الذى يحكم كل انعاملات ، ويحدد مجال تطبيق كل منهما .

وقد كانت هذه العلاقة دائما محل عناية الهيئات التى تهتم بشئون العمال ، وعلى الأخص مكتب العمل الدولى الذى يصدر منذ سنة ١٩٢٥ بين مطبوعاته الدورية مجموعة سنوية لأحكام القضاء الدولى فى مسائل العمل ، وهى تحوى نماذج مختارة من بين أهم التطبيقات العملية فى قضاء كل من إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ويشمل الجزء التمهيدى من هذه المجموعة ، وهو خاص بالقواعد العامة فى تقنين العمل قسما يعرض لتطبيق المبادئ الأساسية فى التقنين المدنى على تنظيم العمل .

٦٧٥ م

والواقع انه يكفى الاطلاع على هذا القسم من المجموعة لتبين أهمية الموضوعات التي تعرض على القاضي ، فلا يجد لها حلا في التشريعات الخاصة بالعمل ، ويلجأ بشأنها الى قواعد التقنين المدني على أن ذلك أمر طبيعي لأن التشريعات الخاصة بالعمل ، مهما تعددت ، لن تستطيع التعرض لكل الحالات العملية .

وقد كان للاتجاهات التي وردت في هذه المجموعة أثر كبير في وضع أحكام هذا الجزء من المشروع ، بل ان الكثير من نصوصه هو مجرد تقرير للاتجاه السائد أو الغالب في القضاء الدولي كما هو وارد بالمجموعة . على أن المشروع مع ذلك اقتبس بعض أحكامه من التقنيات الحديثة ، وعلى الأخص من التقنين البولوني وتقنين الالتزامات السويسري وكذلك المشروع الفرنسي الايطالي » .

(١) تسرى أحكام عقد العمل على العلاقة ما بين أرباب الأعمال وبين الطوائف والممثلين التجاريين الجوابين ومندوبي التأمين وغيرهم من الوسطاء ، ولو كانوا مآجورين بطريق العمالة أو كانوا يعملون لحساب جملة من أرباب الأعمال ، مادام هؤلاء الأشخاص تابعين لأرباب العمل وخاضعين لرقابتهم .

(٢) وإذا انتهت خدمات الممثل التجاري أو المندوب الجواب ولو كان ذلك بانتهاء المدة المعينة فى عقد استخدامه كان له الحق فى ان يتقاضى على سبيل الأجر العمالة أو الخصم المتفق عليه أو الذى يقضى به العرف عن التوصيات التى لم تبلغ رب العمل الا بعد خروج الممثل التجاري أو المندوب الجواب من خدمته ، متى كانت هذه التوصيات نتيجة مباشرة لما قام به هؤلاء المستخدمون من سعى لدى العملاء أثناء مدة خدمتهم. على أنه لايجوز لهم المطالبة بهذا الحق الا خلال المدة المعتادة التى يقرها العرف بالنسبة الى كل مهنة .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٧٥ لىبى و ٦٤٢ سورى و ٥٥١ سودانى .

المفكرة الايضاحية :

« يعتبر الموزعون والممثلون التجاريون والمندوبون المتجولون ووكلاء التأمين وغيرهم من الوسطاء وكلاء عمن يعملون لحسابهم من أرباب الأعمال وترتبطهم بهم فى الوقت نفسه علاقة عمل أو استخدام ، فالى أى

حد تطبق قواعد الوكالة أو قواعد العمل ؟ هذا ما تحاول الفقرة الأولى من المادة تحديده ، وإن كان الأمر على أى حال يرتبط بطروف كل حالة والحكم الوارد بالنص مستمد من الاتجاه السائد فى القضاء الدولى .

أحكام القضاء :

إن الحكم المطعون فيه ، وهو بسبيل اختصاص محكمة العمال بنظر النزاع قد أسس قضاءه على أنه من المتفق عليه بين طرفى الخصومة وهما محاميان أن المستأنفة كانت تعاون المستأنف عليه فى عمله مقابل مبلغ شهرى ثابت ، وقد خصص الأخير لها حجرة بمكتبه ، إلا أن الخلاف يدور بينهما حول ما إذا كانت هذه العلاقة تعتبر علاقة عامل بصاحب عمل يخضع لأحكام عقد العمل الفردى أم علاقة وكيل بموكل لا تخضع لهذه الأحكام .

ومن حيث إن أهم ما يميز عقد العمل عن عقد الوكالة وفقا لاتجاهات تشريعات العمل الحديثة هو توافر عنصر التنمية الذى يربط العامل برب العمل مع استمرار العلاقة بينهما لفترة من الزمن وليس المهمة أو مهام معينة . وقد اتسع التشريع الحديث ليشمل الذين يحترفون أعمالا كانت تجعلهم وفقا للتحليل الأصلى الصحيح فى عداد الوكلاء وهو ما يتضح من نص المادة ٩٧٦ مدنى ، والأمثلة التى عدتها هذه المادة هى لطوائف من العمال تقوم فى كثير من الأحيان بتصرفات قانونية بالنيابة عن صاحب المنشأة الأصلى الذين يعملون لحسابه ، وتعتبر العلاقة فيما بينها فى أصلها وفى حقيقتها علاقة وكالة عند قيامهم بهذه التصرفات ، إلا أن المشرع أخضعها لأحكام عقد العمل ... ومتى كان الثابت أن العلاقة بين طرفى الدعوى قد بدأت لمدة غير محدودة ولم تكن منوطة بالانتهاء من مهام معينة على سبيل التحديد ، وكان المستأنف عليه قد خصص مكانا لعمالها هو حجرة بمقر منشأته - مكتبه - فإن ذلك يكفى لتوافر علاقة التبعية وليكون له الحق فى الرقابة والإشراف عليها وتوجيهها خاصة وأنه قادر من الناحية الفنية كمحام على إدارة عملها وتوجيهها فى أدائه ، ولا يغير من ذلك الأمور التالية : (أولا) أنه نص فى قانون المحاماة على أنه لا يجوز

الجمع بين مهنة المحاماة والتوظيف مادامت طبيعة هذه الوظيفة ليست سوى القيام بأعمال المحاماة نفسها اذ لا يكون ثمة تعارض بينهما يخشى ان يكون مؤديا الى امتسahan المهنة والخط من كرامتها ، وهذا الذى أورده الحكم لا مخالفة فيه للقانون ، اذ ان المادة ٦٧٤ مدنى المقابلة للمادة الأولى من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى قد عرفت عقد العمل بأنه : الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتمت ادارته واشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر ، ويكفى لتوافر ركن الاشراف الذى يشترطه القانون قيام العلاقة بين الطاعن والمطعون عليها على النحو الذى استظهره الحكم المطعون فيه وهو ما يتحقق معه توافر اختصاص محكمة العمال بنظر النزاع .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٩)

العاملون ببنك ناصر الإجتماعى . علاقتهم به علاقة تنظيمية . أثره . خضوع علاقة المطعون ضده به لإختصاص القضاء الإدارى دون القضاء العادى . لا ينال من ذلك أن يكون تعيينه بعقد مؤقت . علة ذلك .

(الطعن ٣٩٥٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٩/٥/١٦)

(الطعن ٢٩١٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٨/٢/٥)

مرفق النقل العام بالقاهرة . مصلحة حكومية تدار عن طريق هيئة عامة لها شخصية معنوية معتبرة فى القانون العام . أثره . العاملون به . موظفون عموميون .

(الطعن ٨٦٨٢ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/١١/١٢)

تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع العبرة فيه بصفة المدعى كعامل أو موظف عام وقت نشوء الحق الذى يطالب به .

(الطعن ٨٦٨٢ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/١١/١٢)

(الطعن ٥٤٦ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٨/٣/٢٩)

(الطعن ٢٠٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٥/١٤)

٦٧٦ م

الدعاوى المتعلقة بالأجور والمرتبات . اختصاص محكمة المواد الجزئية
بنظرها مهما بلغت قيمة الدعوى . م٤٣ / ٤ ق المرافعات .

(الطعن ٦٣٦٣ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٨/١١/٢٩)

التزام المحاكم بأن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها الدعاوى التي
أصبحت من اختصاص المحاكم الجزئية ، وذلك بالحالة التي كانت عليها .
الإستثناء . الدعاوى المحكوم فيها قطعياً والمؤجلة للنطق بالحكم . م١٢٠ ق ٢٣
لسنة ١٩٩٢ . علة ذلك .

(الطعن ٦٣٦٣ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٨/١١/٢٩)

١ - أركان العقد

مادة ٦٧٧

لا يشترط في عقد العمل أى شكل خاص ، ما لم تنص القوانين واللائح الادارية على خلاف ذلك .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٤٣ سورى .

أحكام القضاء :

ان عقد العمل عقد رضائى بحيث يتم بايجاب وقبول من طرفيه وأن
يتم بتوافق الارادتين عن كافة شروطه وأركانه .

(نقض جلد ١٠ / ١٢ / ١٩٦٢)

(١) يجوز ان يبرم عقد العمل لخدمة معينة أو لمدة معينة ، كما يجوز ان يكون غير معين المدة .

(٢) فاذا كان عقد العمل لمدة حياة العامل أو رب العمل أو لأكثر من خمس سنوات ، جاز للعامل بعد انقضاء خمس سنوات أن يفسخ العقد دون تعويض على أن ينذر رب العمل الى ستة أشهر .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٢٧ لىبى و ٦٤١ سورى و ٩٠٢ عراقى و ٥٥٣ سودانى
و ٦٢٧ لبنانى و ٨٦١ تونسى .

المذكورة الايضاحية :

« النص الجديد يمتاز بأنه يوفق بين اعتبارين متعارضين : حماية حرية العمل مع الرغبة فى الوقت ذاته فى حماية المتعاقدين ، وعلى الأخص العامل، وذلك بتقرير شئ من الاستقرار للعقد ، ولذلك استبعد النص البطلان وقرر بدلا منه الفسخ الذى يجوز طلبه بعد مضى خمس سنوات . كذلك علق الفسخ على انذار بمدة ستة أشهر ، ولا يتقرر حق الفسخ الا للعامل دون رب العمل » .

أحكام القضاء :

ان تحديد رب العمل منا معينة لتقاعد عماله يترتب عليه انتهاء العقد تلقائيا ببلوغ هذه السن دون حاجة لاختار سابق من أى الطرفين
لآخر، فاذا استمر العامل فى عمله بعد بلوغها بموافقة رب العمل ، فانه

م ٦٧٨

يكون قد انعقد بين الطرفين عقد جديد غير محدد المدة لا يجوز إنهاؤه بغير اخطار سابق ودون مبرر إذا كان ذلك وكان الثابت في الدعوى ان الشركة المطعون عليها حددت في لائحتها سن الخامسة والستين لتقاعد عمالها الاداريين ومن بينهم الطاعن وبعد بلوغه هذه السن وافقت على استمراره في العمل ، ثم فصلته دون اخطار سابق وبغير مبرر ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن بقاء المستأنف عليه في عمله استمرارا لعقد قائم بينه وبين الشركة المستأنفة ومادامت هذه قد أنهته بعد ذلك لبلوغ المستأنف عليه سن التقاعد ، فإنها تكون قد باشرت حقا مقررًا لها ، ورتب على ذلك ان الفصل لا ينطوي على أية اساءة أو تعسف ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(نقض جلسة ١٩٦٩/١/٨ س ٢٠ مج فنى مدنى ص ١١)

(١) إذا كان عقد العمل معين المدة انتهى من تلقاء نفسه بانقضاء مدته .

(٢) فإذا استمر طرفاه في تنفيذ العقد بعد انقضاء مدته ، أعتبر ذلك منهما تجديدًا للعقد لمدة غير معينة .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٧٨ لبيى و ٦٤٥ سورى و ٩١٥ عراقى و ٦٥١ لبنانى و ٥٥٤ سودانى و ٨٦٠ تونسى .

المذكرات الايضاحية:

الفقرة الأولى تطابق المادة ٥٠٩ من المشروع الفرنسى الايطالى :

أما الفقرة الثانية فهي مقتبسة من المادة ٦٢٥ من التقنين الألمانى والمادة ٤٦٦ فقرة ٢ من التقنين البولونى . وقد اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بتجديد العقد بعد انتهاء مدته : هل يعتبر عقداً غير محدد المدة أم يعتبر عقداً محدد المدة على غرار العقد السابق الذى انتهت مدته ؟ فالتقنين الألمانى (م ٦٢٥) يعتبره غير محدد المدة ، ويجازيه فى ذلك التقنين البولونى (م ٤٦٦ فقرة ٢) . التقنين التونسى (م ٨٦٠ فقرة ٢) والتقنين اللباني (م ٤٦٦ فقرة ٢) وتقنين الالتزامات السويسرى (م ٣٤٦) فتعتبره عقداً محدد ، ومدته هى غالباً المدة ذاتها التى انتهت . وقد فضل المشروع الأخذ بالحل الذى قرره كل من التقنين الألمانى والبولونى ، لأن التجربة أثبتت فى فرنسا ان الأخذ بالحل الآخر قد يسهل الخروج على القواعد الخاصة بعدم جواز الطرد فى وقت غير لائق وذلك عن طريق الاتفاق على تحديد مدة العقد بيوم واحد حتى يتجدد بعد

م ٦٧٩

ذلك من يوم الى آخر فيمكن انهاءه فى أى يوم بدون أى مسئولية . وقد
تنبهت محكمة النقض الفرنسية الى ذلك وقررت ان العقد الجديد يعتبر
معقود لمدة غير محددة (نقض فرنسى ٩ ابريل سنة ١٩٣٠ مجموعة
القضاء الدولى للعمل سنة ١٩٣٠ فرنسا م ٢٩ و٤ نوفمبر سنة ١٩٣١
مجموعة القضاء الدولى للعمل سنة ١٩٣١ فرنسا ن ٢٩ . على أنه يجب
مع ذلك ان نعترف بأن هناك بعض حالات ، كحالة المدرسين والمعلمين فى
معاهد التعليم الحر الذين يستخدمون لمدة العام الدراسى ، اذا تجدد العقد
فيها باستمرار الطرفين فى تنفيذه بعد انتهاء مدته ، فانه يتحدد من سنة
الى أخرى . والمشروع يراعى هذه الحالات ، فيضع لها المادة التالية .

أحكام القضاء :

متى تبين ان علاقة عامل برب العمل بدأت بعقد تضمنين شرطا
بمقتضاه ان لكل من الطرفين الحق فى ابطاله بشرط انذار الطرف الآخر قبل
ميعاد الإبطال بمدة معينة ، وأنه ذكر فى العقد انه لمدة محددة واستمر
العامل فى عمله وكانت تصدر قرارات بتجديد عقده مدة بعد أخرى ، ثم
كانت العقود تحرر بعد ذلك وفى بداية كل مدة تجديد لها خالية من حق
كل من الطرفين فى ابطال العقد الذى يخول لكل طرف فيه حق ابطاله فى
أى وقت شاء ، انما هو فى حقيقته عقد غير محدد المدة وان نص فيه على
أنه لمدة محددة .

(نقض جلسة ١٤/٥/١٩٥٧ مـج فىسنى مدنى)

(١) إذا أبرم العقد لتنفيذ عمل معين انتهى بانقضاء العمل المتفق عليه .

(٢) فإذا كان العمل قابلاً بطبيعته لأن يتجدد ، واستمر تنفيذ العقد بعد انتهاء العمل المتفق عليه ، اعتبر العقد قد تجدد تجديداً ضمنياً المدة اللازمة للقيام بالعمل ذاته مرة أخرى .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٧٩ لیبی و ٦٤٧ سورى و ٩٠٣ عراقى و ٥٥٥ سودانى .

المذكرة الإيضاحية:

الفقرة الأولى : قارن المادة ٤٦٦ من التقنين البولونى .

أما الفقرة الثانية ، فهي استثناء من الحكم المقرر بالمادة السابقة في فقرتها الثانية ، إذ يجب في هذه الحالة ان يعتبر العقد قد تجدد لمدة محددة هي المدة اللازمة للقيام بالعمل ذاته مرة أخرى . والنص ينطبق على حالة المدرسين والعلمين في معاهد التعليم الحرة وكذلك في الحالات الأخرى المشابهة .

مادة ٦٨١

يفترض في أداء الخدمة ان يكون بأجر اذا كان قوام هذه الخدمة عملا لم تجر العادة بالتبرع به أو عملا داخلا في مهنة من أداه .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٨٠ لبيى و ٦٤٧ سورى و ٩٠٣ عراقى و ٥٥٦ سودانى و ٧٣٢ مغربى .

أحكام القضاء:

استحقاق العامل للأجر . شرطه . ان يكون عقد العمل ما زال قائما . فصل العامل . أثره . انقضاء الالتزام بدفع أجره .

يشترط أصلا لاستحقاق الأجر إعمالا للمادتين ٣ من قانون العمل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٩٢ من القانون السدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون عقد العمل قائما ، على اعتبار ان الأجر التزام من الالتزامات المبثقة عنه وأن أحكام تلك المادتين تنحصر عن حالة صدور قرار بفصل العامل طالما ان فصله ينهى عقد عمله ويزيل الالتزامات الناتجة عنه ومنها الالتزام بدفع الأجر .

(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩/١/١٩٨٠ ص ٣١ و ٢٠٦)

استحقاق العامل للأجر المقرر للوظيفة . مناطه . صدور قرار التعيين مرتبطا باستلام العمل . عدم انسحاب هذا الاستحقاق الى مدة العمل السابقة على صدور هذا القرار .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨١ ص ٣٢ و ٥٠٧)

٦٨١ م

الأجر فى نظام العاملين بالقطاع العام ق ٧١/٦١ ، ٤٨/٩٧٨
الأصل ربطه بوحدة زمنية يحددها جدول توصيف الوظائف . الأخذ بنظام
العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة . أثره . عدم التقيد بنهاية مربوط
المستوى الوظيفى .

(الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٨١ ص ٣٢٢ (٢١٢٩)

الأجر . الأصل فيه انه لقاء العمل . الاستثناء . حالات محددة على
سبيل الحصر ليس منها تجنيد العامل . الحكم الوارد بالمادة ٥١ ق ٥٠٥
لسنة ١٩٥٥ قاصر على حالة الاستدعاء من الاحتياط . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٨٢ ص ٣٣٣ (١٠٢٠)

الأجر . الأصل فيه انه لقاء العمل الذى يقوم به العامل م ٣ ق ٩١
لسنة ١٩٥٩ . ملحقات الأجر غير الدائمة . لا يستحقها العامل الا بتحقيق
سببها . الأجر الإضافى أجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة للانتاج بما قد
تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .

(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٩/١/١٩٨٣ ص ٣٤٤ (١٤٧)

الأجر فى تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ سنة
١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ . المقصود به . عدم دخول
الأجر الإضافى فى حسابه .

(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٩/١/١٩٨٣ ص ٣٤٤ (١٤٧)

حق العاملين فى بعض المؤسسات الصناعية بالقطاع الخاص فى
الاستمرار فى تقاضى أجورهم الإضافية طبقا لقرار وزير الصناعة رقم ٢٤٧
سنة ١٩٧٢ . شرطه . ان تصل نسبة أعمالهم الإضافية خلال الستة اشهر
السابقة على تاريخ العمل بهذا القرار الى ٩٠٪ من أيام العمل .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٧/٢/١٩٨٣ ص ٣٤٤ (٤١٦)

م ٦٨١

ملحقات الأجر غير الدائمة . ماهيتها . مقابل الجهود غير العادية للعاملين بالقطاع العام اعتباره اجرا اضافيا مرتبطا بالظروف التي اقتضته . م ٤٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٨٣ ص ٣٤ لسنة ١٨٥٩)

الأجر في مفهوم قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ماهيته كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه أو صورته . الميزات العينية من طعام أو ملابس أو ايواء . اعتبارها من قبيل الأجر ولو اتصفت بعدم الثبات أو منحت لكافة العاملين دون تمييز أو وقف بها صاحب العمل عند حد الكفاية .

(الطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٤٩ق - جلسة ١١/٦/١٩٨٤ ص ٣٥ لسنة ١٦٠٩)

أجر العامل . عدم جواز حرمانه منه بغير نص صريح . علة ذلك . حرمان العامل من أجره . حالاته . العامل المخبوس احتياطيا في القضايا السياسية . في ظل العمل بأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . استحقاقه لأجره عن مدة هذا الحبس الاحتياطي .

(الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٧/٦/١٩٨٤ ص ٣٥ لسنة ١٦٦٥)

استحقاق الأجر . شرطه . قيام عقد العمل وحضور العامل لمزاولة عمله أو اعلانه عن استعداده لمزاوته ومنعه من ادائه بسبب راجع الى صاحب العمل . م ٦٩٢ مدني . عدم بحث توافر هذه الشروط . قصور .

(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٨ق - جلسة ٤/٢/١٩٨٥ ص ٣٦ لسنة ٢٠٣)

قانون العمل . قانون مكمل لقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . خلو القانون الأخير من نص بشأن أجر العامل عن تشغيله في أيام الراحة الأسبوعية . مؤداه . الرجوع في هذا الشأن لقانون العمل .

م ٦٨١

اشتغال العامل وقتاً إضافياً في أيام العمل المعتادة . استحقاقه أجر اليوم المعتاد مضافاً إليه أجر يوازي ساعات العمل الإضافية محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل مضروباً في ساعات العمل الإضافية وأجر إضافياً قدره ٢٥٪ من أجر ساعات العمل الإضافية إذا كان العمل نهاراً و ٥٠٪ إذا كان العمل ليلاً . ق ٩١ لسنة ٥٩ ق .

اشتغال العامل في يوم الراحة الأسبوعية المدفوع الأجر . استحقاقه أجر اليوم المعتاد مضافاً إليه أجر يوازي ساعات العمل الإضافية محسوباً على أساس قسمة أجر اليوم المعتاد على ساعات العمل مضروباً في ساعات العمل يوم الراحة وأجر إضافياً مضاعفاً قدره ٥٠٪ من أجر ساعات العمل إذا كان العمل نهاراً و ١٠٠٪ إذا كان العمل ليلاً . ق ٩١ لسنة ٥٩ .

حق العامل في إجازة بأجر كامل في أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية . تشغيله خلالها . مؤداه . استحقاقه الأجر المستحق عن يوم الإجازة مضافاً إليه أجر مضاعفاً .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٩٩٨)
الميزة العينية . خضوعها لضريبة كسب العمل . م ٦٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(الطعن ٦٥٣١ لسنة ٦٣ق - جلسة ٦/١١/١٩٩٧ س ٤٨ ص ١١٨٤)
السكن اثباتي . اعتباره ميزة عينية تأخذ بحكم الأجر متى كان رب العمل ملزماً بأن يوفره للعامل مقابل عمله . عدم اعتباره كذلك متى قدم إليه بمناسبة العمل مقابل مبلغ من النقود أياً كان مقداره ومدى تناسبه مع تكلفته الفعلية .

(الطعن ٦٥٣١ لسنة ٦٣ق - جلسة ٦/١١/١٩٩٧ س ٤٨ ص ١١٨٤)
قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الطلبات المتعلقة بالأجر المتأخر وبدل الإلتزام والأجازات السنوية والعلاوات الدورية والاجتماعية على سند من وجوب إثباتها بدعوى مبتدأة ولا يجوز الجمع بينها وبين طلب التعويض عن الفصل التعسفي . قضاء يتعلق بشكل الإجراءات لا

٦٨١ م

تستند به المحكمة ولايتها في نظر الموضوع . إلغاء المحكمة الإستئنافية الحكم . أثره . وجوب إعادتها الدعوى إلى المحكمة الابتدائية للفصل في موضوعها . علة ذلك .

(الطعن ٥٥ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٨ ص ٤٨ من ١٥٩٥)

مجلس إدارة الشركة له الحق في منح البدلات الوظيفية والمهنية للعاملين الذين يشغلون وظائف معينة تستلزم تفرغهم ومنعهم من مزاوله المهنة . تقيده في ذلك بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة . مؤداه . عدم جواز منح هذا البدل بغير الطريق الذي رسمه القانون .

(الطعن ٨٧٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٧/٤/٣ ص ٤٨ من ٥٧٩)

بدل التمثيل . ماهيته . صرفه لشاغلي بعض الوظائف لمواجهة التزامات وظائفهم . عدم إعتباره من الأجر . أثره . اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعاوى المقامة بالمطالبة بهذا البدل .

(الطعن ٢٩١١ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٧/٣/٦ ص ٤٨ من ٤٦١)

بدل التمثيل . حق تقريره لمجلس إدارة شركة القطاع العام . شرطه . وجوب التقيد بالقواعد العامة التي يقرها رئيس مجلس الوزراء في هذا الشأن واعتماد الوزير المختص الذي له وقف صرف بدل التمثيل أو جزء منه . المادة (٢) من مواد إصدار القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣ والمادة ١٤/٣٢ من ذات القانون والمادة ٤٠ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والمادة الخامسة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٦٠ لسنة ١٩٦٧ .

(الطعن ٢٩١١ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٧/٣/٦ ص ٤٨ من ٤٦١)

خلو القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من بيان كيفية احتساب أجر العامل عن أيام الأعين والإجازات السنوية والإجازات الأسبوعية . أثره . سريان أحكام قانون العمل على تلك العلاقات . علة ذلك .

(الطعن ٤٢٨١ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٨/١٠/٩ ص ٤٨ من ٤٦١)

(الطعن ٣٥٤٢ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٨/٢/٢٦ ص ٤٨ من ٤٦١)

٦٨١ م

العاملون المعينون بشركات القطاع العام . خضوعهم لقواعد التعيين الواردة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وللأجر المحدد للتوظيفة المعين عليها بغض النظر عن إجازتهم العلمية أو خبرتهم العملية . مؤداه . تحديد العمل والأجر . مناه . قرار تعيين العامل . عدم جواز المطالبة بتعديله استناداً إلى حالته الشخصية أو قاعدة المساواة .

(الطعن ١٢٩٨ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٨/١١/١٥)

(الطعن ٣٢٥٠ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/١٢/٢٧)

(الطعن ٢٧٤٥ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٩/٧/١١)

الميزة العينية للعاملين بهيئة النقل العام . من عناصر الأجر . المنازعة بشأنها اختصاص جهة القضاء الإداري دون غيرها بنظرها .

(الطعن ٨٦٨٢ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/١١/١٢)

الدعاوى المتعلقة بالأجور والمرتبات . اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظرها مهما بلغت قيمة الدعوى . م٤٣/٤ ق المرافعات .

(الطعن ٦٣٦٣ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٨/١١/٢٩)

(الطعن ١١٥١٠ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٧)

العاملون المعينون بشركات البترول خضوعهم لقواعد التعيين . الواردة بلاحقة نظام العاملين بالهيئة العامة للبترول وللأجر المحدد للتوظيفة المعين عليها بغض النظر عن إجازتهم العلمية وخبراتهم العملية . لازمه . تحديد العمل والأجر . مناه . قرار تعيين العامل . أثره . عدم جواز المطالبة بتعديله استناداً إلى حالة الشخصية أو قاعدة المساواة . لا عبء بتوصية اللجنة الاستشارية للشئون الإدارية . علة ذلك .

(الطعن ٦٣٦٣ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٨/١١/٢٩)

(الطعن ٢٩١٠ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٨/٥/١٤)

م ٦٨١

استحقاق الأجر . شرطه . أن يكون عقد العمل قائماً . علة ذلك .

(الطعن ٤٤٣٧ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٩٨)

الأجر الإجمالي الذي تحسب على أساسه الميزة الأفضل للعاملين بينك الإسكندرية . ماهيته . الأجر الأصلي الثابت مضافاً إليه علاوة غلاء المعيشة والعمولات ومكافآت الإنتاج المدفوعة . ٢م ق ١٩ لسنة ١٩٥٥ . عدم دخول أى عناصر أخرى فى مدلوله .

(الطعن ٨٤٨ لسنة ٦٧ق ، ٣١٠ لسنة ٦٨ق - جلسة ٣١/١/١٩٩٩)

(الطعن ١٦٤٧ لسنة ٦٦ق - جلسة ٣٠/١٠/١٩٩٧)

العامل الذى أوقفه صاحب العمل احتياطياً عن العمل لما تسبب إليه من ارتكابه إحدى الجرائم المحددة بنص المادة ٦٧ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . وجوب عرض أمره على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها فى المادة ٦٢ . التزام رب العمل بأن يصرف إلى العامل نصف أجره فى حالة موافقة اللجنة على الوقف . عدم تقديم العامل للمحاكمة أو القضاء ببراءته . أثره . وجوب قيام صاحب العمل بأداء باقى الأجر الموقوف صرفه .

(الطعن ٤٢٠٧ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢١/٢/١٩٩٩)

تحديد مقدار الأجر . واقع استقلال قاضى الموضوع بتقديره .

(الطعن ٣٤ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٩٩)

(نقض جلسة ١٩/٥/١٩٧٣ م ٢٤ ص ٧٨٥)

(١) اذا لم تنص العقود الفردية أو العقود الجماعية أو لوائح المصنع على الأجر الذى يلتزم به صاحب المصنع ، أخذ بالسعر المقدر لعمل من ذات النوع ان وجد ، والا قدر الأجر طبقا لعرف المهنة وعرف الجهة التى يؤدى فيها العمل ، فان لم يوجد عرف تولى القاضى تقدير الأجر وفقا لمقتضيات العدالة .

(٢) ويتبع ذلك أيضا فى تحديد نوع الخدمة الواجب على العامل أداؤها وفى تحديد مداها .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقتطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٨١ لىبى و ٦٤٨ سورى و ٩٠٣ عراقى و ٥٥٧ سودانى و ٦٣٢ لبنانى .

أحكام القضاء:

الأصل فى المنح المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدنى ان تكون تبرعا من قبل رب العمل لا يلزم بأدائها ولا تعتبر جزءا من الأجر الا اذا كانت مقررة فى عقود العمل أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا .

(نقض جلسة ١٢/٦/١٩٦٣ م ١٤ مج فى مدنى ص ٨٠٤)

م ٦٨٢

تحديد أجر العامل بنسبة مئوية من الأرباح . عدم تحقيق
المنشأة أى ربح وجوب تقدير الأجر وفقا للأسس المحددة بالمادة
١ / ٦٨٢ مدنى .

من المقرر اعمالا لالتزام رب العمل بأن يدفع للعامل أجرا مقابل
ما أداه من عمل ، انه يجب فى حالة تحديد أجر العامل بنسبة مئوية من
الأرباح وثبوت ان المنشأة التى يعمل بها لم تحقق أى ربح ان يقدر للعامل
أجره وفقا للأسس الواردة فى المادة ١ / ٦٨٢ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٣ من ٢٤ ص ٣٧٢)

تعتبر المبالغ الآتية جزءاً لا يتجزأ من الأجر تحسب في تعيين القدر الجائز الحجز عليه :

(١) العمولة التي تعطى للطوافين والمندوبين والجوابين والممثلين التجاريين .

(٢) النسب المثوية التي تدفع الى مستخدمى المحال التجارية عن ثمن ما يبيعهونه والعلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة .

(٣) كل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزاء أمانته أو فى مقابل زيادة اعبائه العائلية وما شابه ذلك ، اذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءاً من الأجر لا تبرعا ، على أن تكون هذه المبالغ معلومة المقدار قبل الحجز .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٢٦٢ لىبى و ٦٤٩ سورى و ٩٠٦ عراقى و ٥٥٨ سودانى .

أحكام القضاء :

الأصل فى المنحة انها تبرع ولا تصبح التزاما يضاف الى الأجر الا اذا كانت مقررة فى عقد العمل أو لائحة المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءاً من الأجر ، ومتى كانت لائحة الشركة قد نصت على أنها لا تدخل ضمن الأجر ، فان هذا النص يؤكد تمسك

م ٦٨٣

الشركة بالابقاء عليها بوصفها تبرعا لا التزاما ومن شأنه ان ينفي جريان العرف بها.

(نقض جلسة ١٨/١/١٩٦٤ من ١٥ مج فنى مدنى ص ٣٨)

المنحة ، ماهيتها ، اعتبارها جزءا من الأجر متى كانت مقررة فى عقد العمل أو لائحة المنشأة أو جرى العرف بمنحها .

(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ٤/٣/١٩٧٨ من ٢٩ ص ٦٦٤)

القضاء نهائيا باستحقاق العامل لنسبة معينة من العمولة خلال مدة معينة مطالبة العامل باستحقاقه لذات التمثولة عن فترة تالية استنادا لذات السبب فى الدعوى السابقة ، وجوب التقيد بحجية الحكم السابق . علة ذلك .

إذ كان يبين من الحكم الصادر بتاريخ ٦/٣/١٩٦٣ بالزام المطعون عليه بقيمة العمولة المستحقة للطاعن عن المدة من ١/٨/١٩٦٠ الى آخر يونيو سنة ١٩٦١ بنسبة ١/٢ ٪ من مجموع مبيعات المعرض ، وقد تأيد هذا القضاء إستئنافيا وحاز بذلك قوة الأمر المقضى ، ولما كانت الدعوى الحالية قد اقيمت بطلب الحكم للطاعن بالعمولة المستحقة عن الفترة من ١/٧/١٩٦١ الى ٣١/٨/١٩٦٢ وبفارق العمولة المستحقة عن المدة من ١/٨/١٩٥٩ الى ٣١/٧/١٩٦٠ وتعديل الأجر الشهري بإضافة متوسط العمولة بسبب نقله من عمله إعتبارا من ١/٩/١٩٦٢ تأسيسا على ان عقد عمل الطاعن وإقرار المطعون ضدها بخولانه الحق فى عمولة بواقع ١/٢ ٪ من جملة مبيعات المعرض وهو ذات الأساس الذى حمل عليه طلباته شئ الذمى الصادر حكتها بتاريخ ٦/٣/١٩٦٣ ، وإنحسم الخلاف بينهما بشأنه الحكم النهائى الصادر فيها لما كان ذلك ، وكانت المسألة الواحدة بعينها إذا كانت أساسيه وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به فى الدعوى أو بإنتفائه ، فإن هذا القضاء - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يحوز قوة الشئ المحكوم به فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى

م ٦٨٣

أو بطريق الدفع في شأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على إنتفائها لما كان ما تقدم . وكان الحكم المطعون فيه قد رفض القضاء للطاعن بطلباته على أساس ما إستقر له بموجب الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٣/٦ والحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٦ من حق في العمولة بواقع ٦٪^٩ عن بسلة نبيحات الممرض وما لهذا القضاء من حجية قولاً منه بأن هذه الحجية قاصرة على النزاع الذى تعرض له الحكم المذكور ولا يمتد أثرها الى غير الفترة الزمنية التى صدر بشأنها مع انه لا إعتبار لإختلاف المدة المطالب بالعمولة عنها فى الدعويين مادام الأساس فيها واحد ، ذلك الأساس الذى فصل فيه الحكم السابق بإستحقاق الطاعن للعمولة بنسبة ١/٢٪ من مجموع مبيعات المعرض ، فانه يكون قد فصل فى النزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

(الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ من ٣٠ ص ٦١٥)

البديل الذى يعطى للعامل عوضاً عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذه لعمله لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه فى حكمه . مثال .

لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان البديل الذى يعطى الى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها فى سبيل تنفيذه لعمله لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه فى حكمه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه الصادر فى ١٩٧٤/٢/٢٣ انه أورد فى تقريراته الآتى : « انه لما كان البند الأول من عقد الاتفاق المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٦٢ نص على أنه يقوم الطرف الثانى (المستأنف ضده) بوصفه مهندساً بمباشرة أعمال المقاولات التى تتعاقد عليها الشركة أياً كانت هذه الأعمال وفى أى مكان ونص البند الثالث من العقد على ان يمنح المستأنف ضده مقابل عمله مرتباً شهرياً قدره ٨٠ جنيهاً شاملاً اعانة الغلاء ، ومبلغ ٢٠ جنيهاً مصاريف نظرية وانتقالات نظرية ويبين من ذلك انه لما كان المستأنف ضده مكلفاً بمباشرة العمل فى أى مكان وأياً كانت هذه الأعمال فانه يحتاج لاجدال الى وسيلة

للانتقال الى مكان هذه الأعمال المتغيرة كما قد يقتضى الأمر اقامته لوقت يطول أو يقصر حسب مقتضيات العمل مما يكبده نفقات أخرى لوجوده بعيدا عن مسكنه لذلك خصصت له الشركة مبلغ ٢٠ جنيه شهريا بخلاف مرتبه تعويضا له عن ذلك ، ولذلك لا يعتبر هذا المبلغ جزءا من الأجر ويؤيد هذا النظر ان البند الثالث الذى نص على المرتب ومصاريف الانتقال فرق بينهما فى سبب استحقاق كل منهما اذ نص على أن يمنح مقابل عمله مرتبا شهريا أما بالنسبة لمبلغ العشرين جنيها فقال انها مصاريف انتقال ونثرية وكأنه استوحى ذلك مما نص عليه قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى المادة الثالثة من تعريفه للأجر بأنه ما يعطى للعامل لقاء العمل أما المبلغ الآخر فهو تعريض عما يتفقه العامل للانتقال والثريات ولذلك عبر عنه انه مصاريف اذ انه يقابل نفقات تصرف بالفعل وان قدرت فى العقد جزافا . ولما كان مفاد ما قرره الحكم ان مبلغ العشرين جنيها المقرر للطاعن فى عقد عمله كان يقابل نفقات فعلية وانه على هذا الوضع لا يعتبر جزءا من الأجر ولا يتبعه فى حكمه ، وكان الحكم قد اعتمد فى هذا التكييف القانونى السليم على ما استخلصه من عبارات عقد العمل فيما تضمنته بخصوص طبيعة العمل المسند الى الطاعن ومبررات صرف هذا البديل بما لا يخرج عن المعنى الظاهر لتلك العبارات ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون وواجه الحكم الابتدائى ودفاع الطاعن بالرد الكافى ومن ثم فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٦ قى - جلسة ٢٩/١١/١٩٨١ ص ٣٢ من ٢١٣٨)

الميزات العينية التى تأخذ حكم الأجر وتلحق به . مناطها . أن يكون رب العمل ملزما بأن يوفرها للعامل لقاء عمله . ميزة الماكل والمسكن المقررة بسبب طبيعة العمل فى أنفنادق . لا تمتد ميزة عينية ولو صدر قرار من رئيس مجلس الإدارة باعتبارها جزءا من الأجر . علة ذلك .

الميزات العينية التى تصرف للعامل لا تعد أجرا فى مفهوم الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١

م ٦٨٣

لسنة ١٩٥٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى ولا تأخذ حكم الأجر الا اذا كان صاحب العمل ملزما بأن يوفرها للعامل مقابل عمله أما تلك التى يؤديها صاحب العمل للعامل لتمكينه من أداء عمله وانجازها فلا تعتبر اجرا ولا تأخذ حكمه ، ولما كانت ميزة الماكل والسكن المنصوص عليها فى المادة ٣١ من نظام الشركة المطعون ضدها قد تقررت للعاملين بفنادق الشركة بسبب طبيعة العمل فى هذه الفنادق وما تتطلبه من استمرار وجودهم فى أماكن عملهم لتلبية طلبات النزلاء التى لا تنقطع فان هذه الميزة لا تعد اجرا ولا تكسب حقا لأنها لاتصرف لهؤلاء العاملين مقابل العمل وانما تؤدى اليهم لتمكينهم من أدائه على الوجه الأكمل ولا يحق لغيرهم اقتضاؤها . ولا ينال من ذلك النص فى قرار رئيس مجلس ادارة الشركة المطعون ضدها رقم ١٦٢ لسنة ١٩٦٨ على اعتبار الميزات التى كان يتمتع بها العاملون بالشركة قبل يوم ١٩/١٢/١٩٦٢ جزءا من الأجر لأن ذلك لا يغير من طبيعة تلك الميزة ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى ان الطاعن كان يعمل بفندق ونتر بالاس بالأقصر حيث كان يتمتع بميزة الماكل والسكن ثم صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٨ فى ٣/٧/١٩٦٨ بتعيينه مديرا عاما لشئون فنادق الشركة وعضوا مجلس ادارتها بالقاهرة وانتهى بذلك عمله بالفنادق ومن ثم فان حقه فى اقتضاء تلك الميزة أو المقابل النقدي لها يكون قد زال اعتبارا من ذلك التاريخ بزوال سببه .

(الطعن رقم ١٠٩٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٧/١/١٩٨٣ ص ٣٤ ص ٢٤٢)

الأجر الذى تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص تحدده القواعد المنظمة لها . الأجر الأساسى فى مفهوم مكافأة النظام الخاص . عدم دخول عمولة الانتاج فى مدلوله . علة ذلك . لا محل لاعمال مبدأ المساواة فيما يناهض القانون .

(الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٨٥ ص ٣٦ ص ٦٤٩)

م ٦٨٣

الأجر لقاء العمل - أما العمولة فمن ملحقات الأجر غير الدائمة .
عدم استحقاق العامل لها الا اذا تحقق سببها .

(الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٧١٢)

العمولة . تحديد نسبتها أو تعديلها . من سلطة مجلس ادارة شركة القطاع العام . شرطه . ان يتم في إطار نظام عام للعمولة يسرى على كافة العاملين دون تمييز مستهدفا تطوير الانتاج وتنميته .

(الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٧١٢)

عمولة البيع من ملحقات الأجر غير الدائمة . عدم استحقاق العامل لها الا بتحقيق سببها . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٧/١١/١٩٨٥ س ٣٦ ص ١٠٠٣)

العمولة . حق مجلس ادارة شركة القطاع العام في تحديد نسبتها أو تعديلها . شرطه . ان يتم في إطار نظام عام للعمولة يسرى على كافة العاملين أو مجموعة منهم دون تمييز مستهدفا تطوير الانتاج وتنميته .
النعي بإنقاص العمولة غير جائز طالما انتفى التعسف . م ٢٩ من اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ٦٦ المعدلة .

(الطعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥١ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٨٩ س ٤٠ ص ٥١٠)

(١) لا يلحق بالأجر ما يعطى على سبيل الوهبة الا فى الصناعة أو التجارة التى جرى فيها العرف بدفع وهبة وتكون لها قواعد تسمح بضبطها .

(٢) وتعتبر الوهبة جزءا من الأجر ، اذا كان ما يدفعه منها العملاء الى مستخدمى المتجر الواحد يجمع فى صندوق مشترك ليقوم رب العمل بعد ذلك بتوزيعه على هؤلاء المستخدمين بنفسه أو تحت اشرافه .

(٣) ويجوز فى بعض الصناعات كصناعة الفنادق والمطاعم والمقاهى والمشارب ، الا يكون للعامل أجر سوى ما يحصل عليه من وهبة وما يتناوله من طعام .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٨٣ لیبى و ٦٥٠ سورى و ٩٠٧ عراقى و ٥٥٩ سودانى .

٢ - أحكام العقد

التزامات العامل

مادة ٦٨٥

يجب على العامل ،

(أ) ان يؤدي العمل بنفسه ، وأن يبذل في تأديته من العناية ما يبذله الشخص المعتاد .

(ب) ان يأتمر بأوامر رب العمل الخاصة بتنفيذ العمل المتفق عليه أو العمل الذى يدخل فى وظيفة العامل ، اذا لم يكن فى هذه الأوامر ما يخالف العقد أو القانون أو الآداب ، ولم يكن فى اطاعتها ما يعرض للخطر .

(ج) ان يحرص على حفظ الأشياء المسلمة اليه لتأدية عمله .

(د) ان يحتفظ بأسرار العمل الصناعية والتجارية حتى بعد انقضاء العقد .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٨٤ لىبى و ٦٥١ سورى و ٩٠٩ عراقى و ٦٢٨ لبنانى و ٥٦٠ سودانى و ٩٠٥ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أوضحت المادة ٦٨٥ من القانون المدني التزامات العامل الجهورية ومنها ما أوجبه على العامل في فقرتها الأولى من أن يؤدي العمل بنفسه وأن يبذل فيه العناية ما يبذله الشخص المعتاد - فإذا كان الطاعن قد تمسك في دفاعه تبريرا لفصل المطعون عليه اخلال بالتزاماته بعدم بذله في العمل المتعاقد عليه العناية اللازمة مما سبب للطاعن خسارة ، كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه ، وكان ما أورده بأسبابه من نفى جهل الطاعن بالمعسل المتعاقد عليه أو التنويه بكفائه لا يبدل بذاته على نفى ما تمسك به الطاعن من اخلال المطعون عليه بالتزاماته الناشئة عن عقد العمل ولا يصلح ردا على هذا الدفاع الجهورى الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور فى التسبب يستوجب نقضه .

(نقض جلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ س ٢٠ مسج فى مدنى ص ٤٩٤)

التزام العامل بالطاعة أوامر جهة العمل طالما لا تخالف القانون واللوائح والنظم .

مفاد نص المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والتي تقابل المادة ٦٨٥ من القانون المدني والمادة ٥٨ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، أن العامل يلتزم بالطاعة جهة العمل فيما تصدره من أوامر اليه بصدد العمل القائم على تنفيذه فى حدود وظيفته طالما أنها لا تتضمن ما يخالف القانون واللوائح والنظم المعمول بها .

(الطعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ س ٣٨ ص ٢٨٩)

مادة ٦٨٦

(١) اذا كان العمل الموكول الى العامل يسمح له بمعرفة عملاء رب العمل أو بالاطلاع على سر أعماله ، كان للطرفين ان يتفقا على ألا يجوز للعامل بعد انتهاء العقد ان ينافس رب العمل ، ولا أن يشترك في أى مشروع يقوم بمنافسته .

(٢) غير أنه يشترط لصحة هذا الاتفاق أن يتوافر فيه ما يأتي :

(أ) ان يكون العامل بالغاً رشده وقت ابرام العقد .

(ب) ان يكون القيد مقصوداً من حيث الزمان والمكان ونوع العمل على القدر الضرورى لحماية مصالح رب العمل المشروعة .

(٣) ولا يجوز ان يتمسك رب العمل بهذا الاتفاق اذا فسخ العقد أو رفض تجديده دون ان يقع من العامل ما يبرر ذلك ، كما لا يجوز له التمسك بالاتفاق اذا وقع منه هو ما يبرر فسخ العامل للعقد .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٨٥ ليبى و ٦٥٢ سورى و ٩١٠ عراقى و ٥٦١ سودانى .

مادة ٦٨٧

إذا اتفق على شرط جزائي في حالة الاخلال بالامتناع
عن المنافسة وكان في الشرط مبالغه تجعله وسيلة لاجبار العامل
على البقاء في صناعة رب العمل مدة أطول من المدة المتفق
عليها، كان هذا الشرط باطلا وينسحب بطلانه أيضا الى شرط
عدم المنافسة في جملته

النصوص العربية للقبالة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٨٦ لبيي و ٦٥٣ سوري و ٩١١ عراقي و ٥٦٢ سوداني .

(١) اذا وفق العامل الى اختراع جديد في أثناء خدمة رب العمل، فلا يكون لهذا أى حق فى ذلك الاختراع ولو كان العامل قد استنبطه بمناسبة ماقام به من أعمال فى خدمة رب العمل .

(٢) على ان ما يستنبطه العامل من اختراعات فى أثناء عمله يكون من حق رب العمل اذا كانت طبيعة الأعمال التى تعهد بها العامل تقتضى منه افراغ جهده فى الابتداع ، أو اذا كان رب العمل قد اشترط فى العقد صراحة ان يكون له الحق فيما يهتدى اليه من اختراعات .

(٣) واذا كان الاختراع ذا أهمية اقتصادية جدية ، جاز للعامل فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ان يطالب بمقابل خاص يقدر وفقا لمقتضيات العدالة . ويراعى فى تقدير هذا المقابل مقدار المعونة التى قدمها رب العمل وما استخدم فى هذا السبيل من منشآته .

النصوص العربية المقابلة:

بمذ المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٨٧ لىبى و ٦٥٤ سورى و ٩١١ عراقى و ٥٦٣ سودانى .

أحكام القضاء :

ان مقتضى العلاقة التنظيمية التى تربط الموظف بالدولة ان ما يكتشفه أو يهتدى اليه من اختراع أثناء أو بسبب قيامه بأعمال وظيفته ويكون داخلا فى نطاق هذه الوظيفة تملكه الدولة دون الموظف الذى لا يكون له حق فيه . وهذا الذى تقتضيه علاقة الموظف بالدولة تقتضيه كذلك

م ٦٨٨

علاقة العامل برب العمل - على ما بين العلاقتين من تباين - وذلك اذا كانت طبيعة الأعمال التي تعهد بها العامل تتطلب منه افراف جهده فى مكشف أو الاختراع وهيات له ظروف العمل الوصول الى ما اهتدى اليه من ذلك ، وهذه القاعدة التى تستمد أساسها من أصول القانون العام قد قننها المشرع فيما يتعلق بالاختراعات بما نص عليه فى المادة ١٨٨ / ٢ من القانون المدنى ، واذا كان اكتشاف المَطْمُون عليه معدن الكروميت أثناء ايفاده فى بعثه على نفقة الشركة قد استعارته من الحكومة لا يؤدى وحده الى أن يكون هو صاحب الحق فى هذا الكشف ، اذ لو كانت هذه البعثة قد أوفدت خصيصا لهذا الكشف وكان استخدام المَطْمُون عليه فى تلك الفترة لهذا الغرض، فإنه وفقا للقواعد المتقدمة يكون الحق فيما اهتدت اليه البعثة من كشف الشركة دون المَطْمُون عليه . واذا أغفل الحكم المَطْمُون فيه عن القواعد المتقدمة ولم يعن ببحث العلاقة التى كانت تربط المَطْمُون عليه بالشركة فى فترة الاعارة على ضوء هذه القواعد ولا أثر البعثة الثانية التى أوفدته فيها المصلحة التابع لها على ما وصل اليه من اكتشاف، فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه.

(نقض جلسة ١١/٣١/١٩٦٣ ص ١٤ سج فى مدنى ص ١٠٦٨)

م ٦٨٩

مادة ٦٨٩

يجب على العامل الى جانب الالتزامات المبينة فى المواد السابقة ، أن يقوم بالالتزامات التى تفرضها القوانين الخاصة .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٨٧ لىبى و٦٥٥ سورى و٩١٢ عراقى و٥٦٣ سودانى .

القرارات رب العمل :

يلتزم رب العمل ان يدفع للعامل أجرته في الزمان والمكان اللذين يحددهما العقد أو العرف مع مراعاة ما تقتضيه القوانين الخاصة في ذلك .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٨٩ لبيي، و٦٥٦ سوري و ٩٠٤ عراقى و ٥٦٤ سودانى و ٩١٢ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .
أحكام القضاء :

استقر قضاء هذه المحكمة على أن المسألة الواحدة بعينها اذ كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به فى الدعوى أو بانتفائه ، فإن هذا القضاء يعجز قوة الشئ المحكوم به فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من النزاع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع وبشأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفائها . لما كان ذلك وكان الحكم فى الدعوى رقم والمؤيد فى الاستئناف رقم بأحقية المطعون ضده فى اقتضاء العمولة من الطاعة بواقع ٢٪ وبأحقية فى صرف مكافأة سنوية وذلك عن المدة من ١٩٦٧/٧/١ حتى ١٩٧٠/٦/٣٠ ، قد حاز قوة الأمر المقضى ، وكان قوام الدعوى الحالية هو طلب المطعون ضده الحكم بفرق العميلة المستحقة عن المدة من ١٩٧٠/٧/١ حتى ١٩٧٧/٥/٢٨ والمكافأة السنوية استنادا لذات الأساس الذى اقيمت عليه طلباته فى الدعوى السابقة والتي حسم الخلاف بين الطرفين بشأنها الحكم النهائى الصادر فيها فإن ذلك يمنع الطاعة من إعادة طرح المنازعة بخصوصها سواء بطريق الدعوى أو الدفع .

(الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦ ص ٣٨ ص ٦٠١)

(١) اذا نص العقد على أن يكون للعامل فوق الأجر المتفق عليه أو بدلا منه حق في جزء من أرباح رب العمل . أو في نسبة مئوية من جملة الأيراد أو من مقدار الانتاج أو من قيمة ما ينتحق من وشر أو نأ شاكل ذلك رجب على رب العمل ان يقدم الى العامل بعد كل جرد بيانا بما يستحقه من ذلك.

(٢) ويجب على رب العمل فوق هذا ان يقدم الى العامل أو الى شخص موثوق به يعينه ذوو الشأن أو يعينه القاضى ، المعلومات الضرورية للتحقق من صحة هذا البيان وأن يأذن له فى ذلك بالاطلاع على دفاتره .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٩٠ لىبى و٦٥٧ سورى و ٩٠٦ عراقى و ٥٦٥ سودانى .

إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل ، أو أعلن انه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة ولم يمنعه عن العمل الا سبب راجع الى رب العمل ، كان له الحق في أجر ذلك اليوم .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٣٤ لبيى و ٦٥٨ سوري و ٩١٤ عراقي و ٦٣٤ لبناني و ٥٠٩ سوداني و ١٠٥٥ تونسى و ٨٣٠ مغربى والمراكشى ٨٣٠ .

أحكام القضاء:

منع العامل من مزاولة عمله بسبب راجع الى رب العمل .
استحقاقه لأجر الفترة التي منع فيها من العمل . م ٦٩٢ مدنى .
عدم سريان هذا النص في حالة فصل العامل .

تنص المادة ٦٩٢ من القانون المدنى على أنه : «إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل أو أعلن انه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة ولم يمنعه عن العمل الا سبب راجع الى رب العمل كان له الحق في أجر ذلك اليوم » ومفاد هذا النص - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط أصلاً لاستحقاق الأجر في الحالة التي أفصح عنها أن يكون عقد العمل قائماً على إختيار ان الأجر التزام من الالتزامات المشقة عنه ، مما مؤداه ان أحكام تلك المادة تنحسر عن حالة صدور قرار بفصل الطعون ضده طالما ان فصله ينهى عقد عمله ويزيل الالتزامات الناتجة عنه ومنها الالتزام بدفع الأجر .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١١ م ٣٠ ص ٧٧٤)

مادة ٦٩٣

يجب على رب العمل الى جانب التزاماته المبينة في
المواد السابقة ان يقوم بالالتزامات التي تفرضها القوانين
الخاصة .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٥٩ سوري .

٣ - انتهاء عقد العمل

مادة ٦٩٤

(١) ينتهى عقد العمل بانقضاء مدته أو بانجاز العمل الذى أبرم من أجله ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٦٧٨ و ٦٧٩ .

(٢) فان لم تعين مدة العقد بالاتفاق أو بنوع العمل أو بالغرض منه ، جاز لكل من المتعاقدين ان يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر. ويجب فى استعمال هذا الحق ان يسبقه اخطار وطريقة الاخطار ومدته -تبينهما القوانين الخاصة .

النصوص العربية للقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٦٠ سوري و ٦١٥ عراقي و ٥٦٨ سودانى و ٨٥١ تونسى و ٩١٩ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء:

التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره اذا أثبت من وجه اليه انه لم يعلم به وقت وصوله ، متى كان عدم العلم لا يرجع الى خطأ منه .

مفاد نص المادة ٩١ من القانون المدنى أن التعبير عن الارادة لا ينتج أثره اذا أثبت من وجه اليه انه لم يعلم به وقت وصوله وكان عدم العلم لا يرجع الى خطأ منه .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٩ من ٢٣ ص ٦٧)

م ٦٩٤

عقد العمل غير المحدد . اعتباراً منتهياً بإخطار أحد الطرفين بالرغبة في إنهائه . عدم مراعاة مهلة الإخطار لا يترتب عليه إلا الحق في التعويض .

يجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير المحدد المدة - وفقاً لما تنص عليه المادتان ٦٩٤ و ٦٩٥ من القانون المدني والمادة ٧٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخر . ويتعين لاستعمال أى من المتعاقدين هذه الرخصة أن يخطر المتعاقد معه برغبته مسبقاً بثلاثين يوماً بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعمال الآخرين ، فإذا لم تراعى هذه المهلة لزم من نقض منهما العقد أن يؤدي إلى الطرف الآخر تعويضاً مساوياً لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها ، مما مفاده اعتبار خقد العمل منتهياً بإبلاغ الرغبة في إنهائه من أحد طرفيه إلى الآخر . وأنه لا يترتب على عدم مراعاة المهلة القانونية إلا مجرد التعويض .

(الظعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/٢٤ ص ٢٤٧١٧)

استحقاق العامل للأجر . شرطه . أن يكون عقد العمل ما زال قائماً . فصل العامل . أثره . إنقضاء الالتزام بدفع أجره .

(الظعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٩ ص ٣١٦٠٦)

العجز المبرر لإنهاء عقد العمل . هو العجز عن أداء العمل المتفق عليه بصفة دائمة ولو كان العامل قادراً على أداء أعمال أخرى من نوع مغاير . عدم التزام رب العمل بإسناد عمل آخر إليه تنفيذاً لتوجيه الأطباء .

(الظعن رقم ٨١٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٣٠ ص ٣١٩٩٦)

الأصل أن خدمة العامل تنتهي ببلوغه سن الستين . حق العامل في الاستمرار في العمل لمدة سنة أخرى من تاريخ نفاذ اللائحة ٣٣٠٩ لسنة

٦٩٤م

١٩٦٦ . شرطه . تحديد رب العمل سناً معينة للتقاعد . لا يوتب حقا مكتسبا للعامل .

(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٢ ص ٣١ ص ١٣٤)
انهاء رب العمل للعقد غير محدد المدة بإرادته المنفردة . أثره .
انتهاء الرابطة العقدية ولو اتمم الانهاء بالتعسف .

(الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ ص ٣٢ ص ١١٧٢)
لصاحب العمل انهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المنفردة .
أثره . إنقضاء الرابطة العقدية ولو اتمم بالتعسف . الاستثناء . كون
الفصل بسبب النشاط النقابي م.٦٩٤، ٦٩٥ مدني م ٧٢ و ٧٤ ق ٩١ لسنة
١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١٨٥٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١ ص ٣٣ ص ٢٧٨)
إنهاء خدمة العامل في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . خضوعها
للأحكام المنصوص عليها في ذلك القانون، ولأحكام قانون العمل فيما لم
يرد فيه نص . قرار الانهاء . عدم خضوعه لرقابة القضاء إلا فيما يخص طلب
التعويض . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط النقابي م ٧٥/٦ ق ٩١
لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٨ ص ٣٥ ص ١٥٧)
حالات انتهاء خدمة العاملين بشركات القطاع العام . ورودها في
القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على سبيل الحصر . النقل من شركة الى أخرى .
عدم اعتباره إنهاء للخدمة ولو ورد بلفظ التعيين في الشركة المنقول اليها
العامل .

(الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٦ ص ٣٥ ص ١٠٥٤)

٦٩٤ م

عدم اللياقة للخدمة صحيا . من أسباب انتهاء خدمة العامل ، ثبوته
بقرار من الجهة الطبية المختصة . عدم جواز فصل العامل قبل نفاذ اجازته
المرحضية والاعتيادية ما لم يطلب العامل إنهاء خدمته .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٨٤ م ٣٥ ص ١٠٥٤)

التزام الطرف الذى ينهى عقد العمل بالإفصاح عن سبب إنتهائه له .
عدم إفصاحه عنه قريبة على ان الانهاء بغير مبرر . ذكر صاحب العمل
سبب إنهاء العقد لا يكلفه إثبات صحته . التزام العامل بإثبات ان الفصل
بغير مبرر . إثباته عدم صحة سبب الفصل . دليل كاف على التعسف .

(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٧ / ٥ / ١٩٨٤ م ٣٥ ص ١١٩٧)

قانون التأمينات الاجتماعية ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . عدم سريلانه الا على
الوقائع والمراكز القانونية التى تحدث أو تنشأ فى ظله . انتهاء عقد عمل
الطاعن لدى شركة مصر الجديدة للسكان والتعمير قبل مضى سنتين على
تاريخ العمل به وقبل صدور قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
المركزى بتطبيق أحكامه على هذه الشركة - أثره - اعتبار مكافأة نهاية
الخدمة المطالب بها بمنأى عن نطاق تطبيق أحكام ذلك القانون .

(الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٨٥ م ٣٦ ص ٩٠٢)

العقد غير المحدد المدة . حق كل من طرفيه فى إنهائه بالارادة
المنفردة . شرطه . اخطار الطرف الآخر برغبته مسبقا .

(نطقن رقم ١٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٨٧ م ٣٨ ص ٥٧٥)

انهاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة . أثره .
إنهاء الرابطة العقدية ولو اتسم الانهاء بالتعسف .

(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٨٧ م ٣٨ ص ٥٧٥)

٦٩٤م

عدم مراعاة صاحب العمل لقواعد التأديب : لا يمنعه من فسخ العقد متى توافرت مبرراته .

(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٥٧٥)

إنهاء خدمة العامل في ظل القانون ٨ لسنة ١٩٧٨ . عدم خضوعه لرقابة القضاء الا فيما يتعلق بطلب التعويض . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط النقابي . م ٦/٧٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٨٧ س ٣٨ ص ٩٧٩)

عدم مراعاة قواعد تأديب العامل . لا يمنع صاحب العمل من فسخ العقد اذا توافر المبرر لذلك .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٤٢٥)

إنهاء صاحب العمل للعقد غير المحدد المدة . أثره . إنقضاء الرابطة العقدية ولو اتسم الإنهاء بالتعسف . ليس للعامل إلا الحق في التعويض إن كان أصابه ضرر . الاستثناء . الفصل بسبب النشاط النقابي .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٤٢٥)

العجز المبرر لإنهاء عقد العمل . المقصود به .

(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ٩/٥/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٩٤١)

(١) اذا كان العقد قد أبرم لمدة غير معينة . ونقضه أحد المتعاقدين دون مراعاة لميعاد الإخطار أو قبل انقضاء هذا الميعاد ، لزمه أن يعرض المتعاقد الآخر عن مدة هذا الميعاد أو عن المدة الباقية منه ويشمل التعويض فوق الأجر المحدد الذي كان يستحق خلال هذه المدة جميع ملحقات الأجر التي تكون ثابتة ومعينة مع مراعاة ما تقضى به القوانين الخاصة .

(٢) وإذا فسخ العقد بتعسف من أحد المتعاقدين كان للمتعاقد الآخر الى جانب التعويض الذي يكون مستحقا له بسبب عدم مراعاة ميعاد الإخطار ، الحق في تعويض ما أصابه من ضرر بسبب فسخ العقد فسخا تعسفيا .

ويعتبر الفصل تعسفيا اذا وقع بسبب حجوز أوقعت تحت يد رب العمل أو وقع هذا الفصل بسبب ديون يكون العامل قد التزم بها للغير .

التصوص العربية للقيلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٦١ سوري و ٩١٨ عراقي و ٦٠٢ لبناني .

أحكام القضاء:

عدم جواز شغل الشخص لأكثر من وظيفة واحدة . القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ . التحاق أحد العاملين بشركات القطاع العام أثناء عمله بوظيفة بشركة أخرى في ظل أحكام ذلك القانون . أثره . حرمانه من حق الاختيار . فصله من العمل بالشركة الأخيرة . اعتباره فصلا مبررا .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥ ص ٣٢ ص ٥١٠)

٦٩٥م

القرار الجمهوري ١٩٣ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة خدمة اعتبارية لبعض العاملين المعادين للخدمة من سبق فصلهم بغير الطريق القانوني .
عدم سريانه على من انتهت خدمته بانتهاء عقده دون فصل .

(الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ من ٣٧ ص ١٢٩٢)

مبررات فصل العامل التي يذكرها صاحب العمل . اعتبارها نافية للتصنف من جانبه ما لم يثبت العامل عدم صحتها .

(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣ من ٢٢ ص ٤٧٠)

اخطار العامل بانتهاء العقد أو بفصله . وجوب ان يكون بكتاب مسجل . قانون العمل لم يستلزم له شكلا خاصا .

(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/١٢ من ٣٨ ص ٥٧٥)

الانقطاع عن العمل الذي يقوم سببا لانتهاء خدمة العامل في شركات القطاع العام . شرطه . ان يكون بدون سبب مشروع . انقار الفصل . وجوب توجيهه الى العامل المنقطع بعد اكتمال مدة الانقطاع المقررة .

(الطعن رقم ١٣٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٢٩ من ٣٨ ص ١٠٣٠)

سلامة قرار فصل العامل من عدمه . مناطه . الظروف والملازمات المخيطة به وقت الفصل لا بعده .

(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢٥ من ٣٩ ص ١٥٠)

إنهاء خدمة العامل طبقا للقانون ٤٨ لسنة ٧٨ . مؤداه إنتهاء الرابطة العقدية. ولو اتسم الانهاء بالتصنف . إعادة تعيينه بعد ذلك . إعتباره إمتدادا للتعيين السابق . أثره . م ١٩ من القانون المشار اليه .

(الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦ من ٤١ ص ٨٥٧)

٦٩٥م

إنهاء خدمة العامل في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .
خضوعها للأحكام الواردة في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني
منه . مؤداه . انتهاء الرابطة العقدية ولو اتسم الإنهاء
بالتعسف . عدم خضوع القرار الصادر بالإنهاء لرقابة القضاء إلا
في خصوص طلب التعويض . الإستثناء . الفصل بسبب النشاط
النقابي . ٦٦م ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إنهاء خدمة العامل في ظل نظام
العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تسرى عليه
الأحكام الواردة في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني منه وإن خلو هذا
النظام من نص يجيز إلغاء قرار إنهاء خدمة العامل وإعادةه إلى عمله مؤداه
أن القرار الصادر بإنهاء الخدمة لا يخضع لرقابة القضاء إلا في خصوص
طلب التعويض عن الضرر الناجم عنه لأن الأصل طبقاً لأحكام المادتين
٦٩٤ ، ٦٩٥ من القانون المدني أن لصاحب العمل إنهاء العقد غير محدد
المدة بإرادته المنفردة وأن هذا الإنهاء تنقضي به الرابطة العقدية ولو اتسم
بالتعسف غاية الأمر أنه يترتب للعامل الذي أصابه ضرر في هذه الحالة
الحق في التعويض واستثناء من هذا الأصل أجاز المشرع إعادة العامل إلى
عمله رغم إنهاء صاحب العمل العقد إذ كان الفصل بسبب النشاط النقابي
وهو ما تقرره المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الذي
يحكم واقعة الدعوى والتي تسرى في هذا الخصوص على العاملين بالقطاع
العام لعدم وجود نص في هذا الشأن في النظام الخاص بهم وذلك وفق ما
تقضى به الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذلك النظام .

(الطعن ٨٩٦٨ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٩٥ من ٤٦ ص ١٠١٥)

حق كل من طرفي عقد العمل غير محدد المدة في وضع حد
لعلاقته بالتعاقد الآخر المادتان ٦٩٤ ، ٦٩٥ مدني . استعمال هذا
الحق . مقتضاه . وجوب إخطار أي من المتعاقدين للآخر برغبته
مسبقاً بثلاثين يوماً بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري
وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعمال الآخرين . عدم مراعاة هذه

٦٩٥م

المهلة . أثره . التزام من نقض العقد بأن يؤدي تعويضاً مساوياً لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها . لا ينال من ذلك إغفال قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ النص على المهلة القانونية للإنذار . علة ذلك . مخالفة ذلك . خطأ في تطبيق القانون .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز لكل من المتعاقدين في عقد العمل غير محدد المدة - وفقاً لما تنص عليه المادتان ٦٩٤، ٦٩٥ من القانون المدني أن يضع حداً لعلاقته مع المتعاقد الآخر ويتعين لاستعمال أى من المتعاقدين هذه الرخصة أن يخطر المتعاقد معه برغبته مسبقاً بثلاثين يوماً بالنسبة للعمال المعيّنين بأجر شهري وخمسة عشر يوماً بالنسبة للعمال الآخرين فإذا لم تراخ هذه المهلة لزم من نقض منهما العقد أن يؤدي إلى الطرف الآخر تعويضاً مادياً مساوياً لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقي منها ، لا يغير من ذلك أن المشرع في قانون العمل الجديد رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ أغفل النص على هذه المهلة القانونية للإنذار إذ لا يمكن أنه يستفاد من هذا الإغفال إلغاء الحكم الوارد في القانون المدني والذي كان منصوصاً عليه صراحة في قانون العمل الملغى ذلك لأنه لا يوجد في الأعمال التحضيرية لقانون العمل الجديد ما يدل على اتجاه المشرع إلى تغيير الحكم المذكور ، فضلاً عن أن المادة الثانية من مواد إصدار قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ قد نصت على أن « يلغى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق ... » ولم تتعرض مواد الإصدار لأحكام القانون المدني الخاصة بعقد العمل والواردة في المواد من ٦٧٤ إلى ٦٩٨ ولذلك تظل هذه الأحكام قائمة تنظم ما خلا قانون العمل من تنظيمه وظالما لا تتعارض مع ما نص عليه صراحة . !! كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المأيد بالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وانتهى إلى عدم أحقية الطاعن في بدل مهلة الإنذار المطالب به تأسيساً على خلو قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ من النص عليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ١٦٦٨ لسنة ٦٠ق - جلسة ١١/٢٨/١٩٩٦ من ٤٧ ص ١٤٠٨)

(١) يجوز الحكم بالتعويض عن الفصل ولو لم يصدر هذا الفصل من رب العمل ، اذا كان هذا الأخير قد دفع العامل بتصرفاته وعلى الأخص بمعاملته الجائره أو مخالفته شروط العقد، الى ان يكون هو في الظاهر الذي أنهى العقد .

(٢) ونقل العامل الى مركز أقل ميزة أو ملازمة من المركز الذي كان يشغله لغير ما ذنب جناه ، لا يعد عملاً تعسفياً بطريق غير مباشر اذا ما اقتضته مصلحة العمل ولكنه يعد كذلك اذا كان الغرض منه اساءة العامل .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٦١ سوري و ٩١٨ عراقي و ٦٥٢ لبناني .

أحكام القضاء :

سلطة رب العمل وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج ومن سلطته كذلك ان يكلف العامل عمل آخر غير المتفق عليه - ولا يختلف عنه اختلافا جوهريا وأن ينقله الى ميزة أو ملازمة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك بحيث اذا رفض العامل النقل وسع صاحب العمل ان ينهي علاقة العمل .

(نقض جلسة ١٩٦٧/١/٢٤ من ١٨ مسج فني مدني من ١٩٨)

٢٩٦م

لرب العمل سلطة تنظيم منشآته وتكليف العامل بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً متى اقتضت مصلحة العمل ذلك. ولو أدى الى نقص في عمولته. رفض العامل. أثره. جواز إنهاء رب العمل للعقد.

لرب العمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تنظيم منشآته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك كما أن من سلطته تقدير كفاية العامل ووجعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الانتاج ، وله طبقاً للمادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدني أن يكلف العامل عملاً آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً وأن ينقله الى مركز أقل ميزه أو ملائمة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك بحيث اذا رفض العامل النقل وسع صاحب العمل ان ينهى عقد العمل . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر تبعاً لذلك ان عمولة الطاعن - العامل - على المبيعات تحسب في المنطقتين اللتين اختص بهما طبقاً للتنظيم الجديد للعمل وخلص الحكم الى أن الشركة - رب العمل - لم تخل بالتزاماتها القانونية ازاء الطاعن حتى يجوز له أن يستقل بفسخ العقد مستنداً في ذلك الى أسباب مائفة ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢ من ٢٣ ص ١١٢)

وحيث انه لما ينعاه الطاعن بالسببين الثالث والرابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ويقول بياناً لذلك ان الحكم أغفل الرد على أساس دعواه التي تستند الى الاختلاف الجوهري بين عمله الذي كان يقوم به كصحفي متجول والعمل المنقول اليه بإدارة الاعلانات ، كما خلص في عبارة مجملة الى أن هذا النقل لم يصبه بضرر مادي أو أدبي بغير الرد على مستنداته المقدمة الى المحكمة الاستئنافية لأول مرة .

وحيث ان هذا النعي صديد ذلك ان النص في الفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدني على أن « نقل العامل الى مركز أقل ميزة أو ملائمة من المركز الذي كان يشغله لغير ما - ذنب جناه لا يعد عملاً تعسفياً

بطريق غير مباشر اذا ما اقتضته مصلحة العمل ، ولكنه يعد كذلك اذا كان الفرض منه اساءه العامل ، وفي المادة ٥٧ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه : لا يجوز لصاحب العمل ان يخرج على القيود المشروطة فى الاتفاق أو أن يكلف العامل بعمل غير متفق عليه الا اذا دعت الضرورة الى ذلك منعا لوقوع حادث أو لإصلاح ما نشأ عنه أو فى حالة القوة القاهرة على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة ، وله ان يكلف العامل بعمل غير متفق عليه اذا كان لا يختلف عنه اختلافا جوهريا ، يدل على أن نقل العامل إلى مركز أقل ميزه أو ملاءمة من مركزه الذى يشمل به عمل تصفيا إذا تغيى الاساءة اليه ، ويمتنع على صاحب العمل تكليف العامل بصفة دائمة بعمل غير عمله المتعاقد عليه يختلف عنه اختلافا جوهريا ولكن يسوغ له ان يعهد اليه بعمل آخر غير المتفق عليه ولو اختلف عنه اختلافا جوهريا اذا اقتضت ذلك ضرورة ملجئة من دواعى العمل بشرط أن يكون هذا التغيير مؤقتا فلا يدوم الا بالقدر اللازم لمواجهة هذه الضرورة ويزول بزوالها . ولما كان البين من الأوراق ان الطاعن عمل ابتداء لدى المؤسسة المطعون ضدها كمراسل صحفى لها بموسكو وببيروت . ثم نقل الى ادارة الاعلانات بها اعتبارا من ١٩٦٢/١٢/١ وكانت شهادة نقابة الصحفيين التى قدمها الى المحكمة الاستئنافية التى جاء بها أن عمل مندوب الاعلانات ليس من الأعمال الصحفية تنبئ عن أن عمل الطاعن يمتلك الادارة يختلف اختلافا جوهريا عن عمله كمراسل صحفى خارجى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أبدى الحكم الابتدائى لأسبابه التى انتهى فيها الى أن نقل الطاعن بمناى عن الاساءة لانه نقل من موسكو لعدم تجديد اقامته بها ومن بيروت لغلاق مكتب المطعون ضدها فيها وان وظيفته المنقول اليها لاتغير فى طبيعتها وظيفته الأولى ولم يلحقه الضرر المادى أو الأدبى من هذا النقل لعدم تغيير أجره وذلك بخير ان يظهر فى مدوناته دلالة شهادة نقابة الصحفيين المشار اليها حالة ان الطاعن لم يرفع دعواه بالمنازعة فى النقل من موسكو وببيروت وانما نازع بموجبها فى نقله الى عمل بادارة الاعلانات يختلف اختلافا جوهريا عن عمل المراسل الصحفى الخارجى المتفق عليه أصلا ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور فى التسيب .

(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/١ ص ٣١ من ١٦٦)

٢٩٦م

الحكم المستحدث الوارد في نص م٦٥ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . لا يمنع صاحب العمل من فسخ عقد العمل وفصل العامل بإرادته المنفردة دون العرض على اللجنة الثلاثية إذا توافر البرر المشار إليه في المادة ٦١ منه . قرار الفصل في هذه الحالة ينهي عقد العمل . ألته . سريان تقادم دعوى العامل بالتعويض من هذا الوقت . م١/٦٩٨م مدني .

(الظمن ١٥٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩١/٥/٩ م٤٢ ص ١٠٤٣)

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول ، إنه رغم حصولها علي أجازة بدون مرتب - معتمدة من رئيس مجلس الإدارة - لمدة ستة أشهر بدءاً من ١٩٨٥/٢/٢٣ إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر قرار المطعون ضدها بإنهاء خدمتها إنقطاعها عن العمل مبرراً فحده أنها لم تتخذ إجراءات إخلاء طرفها قبل قيامها بالأجازة فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في سلامة قرار الفصل وفيما إذا كان صاحب العمل قد تعسف في فصل العامل أو لم يتعسف بالظروف والملاسات التي كانت محيطة به وقت الفصل لا بعده ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدها منحت الطاعة أجازة بدون مرتب لمدة ستة أشهر تبدأ من ١٩٨٥/٢/٢٣ ورغم ذلك أنذرتها بالغياب ثم قامت بإنهاء خدمتها إعتباراً من هذا التاريخ فإن هذا الإنهاء يكون غير مبرر ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر إنهاء عقد عمل الطاعة غير مشوب بالتعسف فحده أنها لم تتخذ إجراءات إخلاء طرفها قبل قيامها بالأجازة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الظمن . على أن يكون مع النقض الإحالة .

(الظمن ٧٤٤٤ لسنة ٦٣ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٨ لم ينشر بمعد)

م ٦٩٧

مادة ٦٩٧

(١) لا يفسخ عقد العمل بوفاة رب العمل ، مالم تكن شخصيته قد روعيت في ابرام العقد ، ولكن يفسخ العقد بوفاة العامل :

(٢) ويراعى في فسخ العقد لوفاة العامل أو لمرضه مرضاً طويلاً أو لسبب قاهر آخر من شأنه ان يمنع العامل من الاستمرار في العمل للأحكام التي نصت عليها القوانين الخاصة .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالافتار العربية المواد التالية :

مادة ٦٩٧ لیبی و ٦٦٣ سورى و ٩٢٣ عراقى و ٦٤٣ لبنانى و ٥٧٢ سودانى و ٣/٨٥١ تونسى .

احكام القضاء:

لا يعتبر مرض العامل بذاته - قبل صدور قوانين العمل الفردى - وبعد صدورهما من الأسباب التى تؤدى الى انفساخ العقد بين العامل ورب العمل بقوة القانون ومن تلقاء نفسه ، بل يجب ان يقوم الدليل فى الدعوى على ان رب العمل أعرب عن نيته فى غير تعسف فى انتهاء العقد بسبب هذا المرض ، فاذا لم يقم الدليل على رغبة رب العمل فى فسخ العقد بل كانت الوقائع تدل على استمراره ، فانه لا يكون ثمة سند للقول بحصول فسخ ضمنى .

(نقض جلسة ١٩/٦/١٩٥٨ م ٩ مسج فى مدنى ص ٩٥١)

(١) تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ، الا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المشوية في جملة الايراد ، فان المدة فيها لا تبدأ الا من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل الى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد .

(٢) ولا يسرى هذا التقادم الخاص على الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة الاسرار التجارية أو بتنفيذ نصوص عقد العمل التي ترمي الى ضمان احترام هذه الأسرار .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٩٨ لبيى و ٦٦٤ سوري و ٩٢٥ عراقي و ٥٧٣ سوداني
و ٩٢٢ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .
أحكام القضاء:

تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل م ٦٩٨ مدني عدم
قيامه على قرينة الوفاء . لاملحل لتوجيه يمين الاستيثاق .

التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني - وعلى
ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقوم على قرينة الوفاء المؤسس عليها
التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني ، وهى مظنة رأى
الشارع توثيقها بيمين الاستيثاق من المدعى عليه ، بل يقوم على اعتبارات
من المصلحة العامة هي ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل
والموائبة الى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل سواء .

م ٦٩٨

ومن ثم فهو . لا يتسع لتوجيه يمين الاستيثاق لاختلاف العلة التي يقوم عليها ويدور معها .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩ س ٢٣ ص ٦٧)

تقادم المادة ٦٩٨ مدني . سريانه على دعاوى التعويض عن الفصل التعسفي باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

لما كان التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يسرى على دعاوى التعويض الناشئة عن الفصل التعسفي باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل - وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن فصل من العمل في ٣٠/٤/١٩٥٨ بينما لم يرفع دعوى التعويض بطلبه إلا في جلسة ١٤/٨/١٩٦٢ وبعد مضي أكثر من سنة من تاريخ الفصل ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضاائه إلى سقوط الحق في طلب التعويض بالتقادم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولا يؤثر في ذلك أنه استند في قضاائه إلى نص المادة ١٧٢ من القانون المدني . ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يبطل الحكم إذا وقع في أسبابه خطأ في القانون مادام هذا الخطأ لم يؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها .

(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨ س ٢٣ ص ٣٦٣)

التقادم الحولي . م ٦٩٨ مدني . قاصر على الدعاوى الناشئة عن عقد العمل عدم سريانه على الدعاوى الناشئة عن قانون التأمينات الاجتماعية ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

إذا كانت هيئة التأمينات الاجتماعية - المطعون ضدها - تستند في مطالبة الطاعن بالبلغ الذي طلب إعفائه منه إلى ما تفرضه في جانبه أحكام التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من التزامات باعتباره رب عمل ، وكانت هذه التزامات ناشئة عن ذلك القانون

٦٩٨ م

مباشرة ٦٨٨ من القانون المدني هو تقادم خاص بالدعوى الناشئة عن عقد العمل راعى المشرع فيه ملائمة استقرار الأوضاع المترتبة على هذا العقد والمؤدية الى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء ، فلا يسرى على تلك الالتزامات وإنما تسرى فى شأن تقادمها القواعد العامة للتقادم . فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بالتقادم المستند الى تلك المادة لا يمكن قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١١ من ٢٨ ص ١٤٢٠)

دعوى العامل بالمطالبة بحقوقه العمالية قبل انقضاء سنة من وقت انتهاء العقد ، اعتبار الدعوى مرفوعة فى الميعاد (م ٦٩٨ مدنى) ، لا يغير من ذلك ان يكون العامل قد عدل طلباته بالزيادة بعد انقضاء تلك المدة عن حقوق استجدت له .

إذ كان الثابت ان الطاعن أقام الدعوى فى ١٩٦٥/٢/٢٧ بالمطالبة بحقوقه العمالية المرتبه له على الفصل قبل انقضاء سنه من وقت إنتهاء عقد عمله الذى فصل منه فى ١٩٦٤/٥/٦ أى خلال الميعاد الذى يجرى به نص المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني ، وكان الطاعن إذ عدل طلباته أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة فى ١٩٦٦/٩/٢٩ إنما عدلها بالزيادة وتشمل حقوقاً أخرى إستجدت له بعد تاريخ رفعها دون التنازل عن أى من طلباته الأولى فيها ، فإن مطالبته بتلك الحقوق تظل قائمة أمام المحكمة دوام المطالبة القضائية بها دون أن يلحقها السقوط .

(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٨ من ٢٩ ص ٧٨٦)

المانع من المطالبة بالحق كسبب لوقف التقادم . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ان تقدير المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سببا لوقف التقادم عملا بالمادة ٣٨٢ من القانون المدني يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها

م ٦٩٨

أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، ولا يجوز عرضها ابتداء على محكمة النقض ، وإذا كان الثابت من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يسبق أن تمسك بأى سبب من أسباب وقف التقادم أو انقطاعه ، وكان الطاعن لم يقدم من جانبه ما يثبت أنه أثار هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإن هذا النعى يكون غير مقبول .

(الظمن رقم ١٤١٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ من ٣٠ ص ٤١٨)

وحيث أن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من بهانات الحكم المطعون فيه أن الطاعن فصل من عمله لدى المطعون ضده فى ١٩٦٨/١٠/٢٥ ولم يعلن المطعون ضده بطلب الأجر والمكافأة إلا فى ١٩٧١/٧/٣٠ ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن اتهام العامل وتقديره للمحاكمة بشأن هذا الاتهام وقيام الدعوى الجنائية قبله لا يعتبر مانعا يمتنع معه رفع دعواه بطلب الأجر والمكافأة وبالتالي لا يصلح سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة فى القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وأيد قضاء الحكم الابتدائى بسقوط هذا الطلب- بالتقادم وفقا للمادة ١/٦٩٨ من القانون المدنى ، يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة فى القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب لا أساس له .

(الظمن رقم ٩١٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٥ من ٣٠ ص ٦٢)

ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وقال فى بيان ذلك أن الحكم - الذى أيد حكم محكمة الدرجة الأولى وأخذ بأسبابه - أقام قضاءه بسقوط الدعوى على أن قرار فصل الطاعن - صدر فى ١٩٧٠/٤/٢٨ وأقيمت دعوى المطالبة بالتعويض فى ١٩٧٢/١/٦ بعد مضى سنة على انتهاء علاقة العمل واكتمال مدة التقادم المنصوص عليها بالمادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، فى حين أن الطاعن استلم الاخطار بالفصل من العمل فى ١٩٧٠/٥/٢٦ فتبدأ مدة التقادم من هذا التاريخ ، وقبل اكتمالها عدل طلباته أمام محكمة بنها

٦٩٨م

للأمر المستعجلة فى الدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ بجلسته ٢٨/٤/١٩٧١ الى مطالبته المظعون ضدها بالتعويض عن هذا الفصل ، فتكون دعواه قد أقيمت قبل انقضاء سنة على تاريخ اعلانه بقرار الفصل .

ومن حيث ان هذا النعى فى محله ، ذلك ان النعى فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى على أن : « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد » وفى المادة ٣٨٣ على أن : « ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة ... » ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن دعوى المطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفى تسقط بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، وأن هذه المدة هى مدة تقادم يرد عليها الوقف والانقطاع وأن رفع دعوى التعويض أمام محكمة غير مختصة يقطع مدة التقادم .

لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع انه طالب بالتعويض عن فصله أمام محكمة بنها للأمر المستعجلة بجلسته ٢٨/٤/١٩٧١ أثناء نظر طلب وقف قرار الفصل المطروح على تلك المحكمة وأن هذه المطالبة تقطع مدة السنة التى حددها القانون لسقوط دعواه والتى لم تكن قد اكتملت بعد ، وكان قضاء محكمة الأمور المستعجلة بعدم قبول دعوى وقف قرار الفصل لا يمنع من أن ينتج الطلب الاحتياطى بالتعويض المبذى أمامها لأثره فى قطع التقادم منذ ابدائه ، واذا خالف الحكم المظعون فيه هذا النظر وجرى فى قضائه على أن : « المطالبة بالتعويض لا تعتبر استمراراً للإجراءات السابقة بشأن وقف قرار الفصل أو الغائه ولا يتسع لها نطاقها » ، ورتب على ذلك ان الطلب الاحتياطى بالتعويض أمام محكمة الأمور المستعجلة لا يقطع التقادم ، فانه يكون قد خالف القانون ، وقد حجب ذلك عن تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الخصوص مما يكون معه - فضلاً عن مخالفة القانون - قاصر التسبب بما يوجب نقضه .

(الظعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٤ ق - جلسته ١/١/١٩٨٠ من ٣١ من ٦٦)

وحيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول ان اتهام المطعون ضدها له بالاختلاس وتقديمه بسببه للمحاكمة الجنائية يعتبر مانعا مما يتعذر معه اقامة دعواه بالتعويض عن الفصل التعسفى ويوقف سريان تقادمها فلا تحسب مدة السنة باعتبارها مدة تقادم الا من تاريخ الحكم بالبراءة الصادر فى ١٩٧٣/١/٤ ، واذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك لانه لما كان اتهام العامل وقيام الدعوى الجنائية قبله وتقديمه للمحاكمة بشأن هذا الاتهام لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مانعا يتعذر معه رفع دعواه بالتعويض عن فصله بغير مبرر وبالتالي لا يصلح سببا لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقا للقواعد العامة فى القانون . لما كان ذلك ، وكان الثابت فى الأوراق ان الطاعن فصل من عمله لدى المطعون ضدها فى ١٩٦٩/١٠/٣٠ بينما أقام دعواه فى ١٩٧٣/٣/١١ ، فان الحكم المطعون فيه اذ جرى قضاؤه على سقوط الدعوى بالتقادم كنص المادة ٦٩٨ من القانون المدنى يكون قد التزم صحيح القانون ومن ثم فلا أساس لما ينمى به عليه فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ من ٣٢ ص ٦٠٩)

دعوى التعويض عن الفصل التعسفى . من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل تقادمها بإنقضاء سنة . بدء سريانها من تاريخ إخطار العامل بقرار إنهاء خدمته أو علمه يقينياً . ٦٩٨ م مدنى .

يدل النص فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن دعوى المطالبة بالتعويض عن الفصل التعسفى . تسقط بالتقادم بإنقضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء المدة بإعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وإذ كان القانون قد أجاز لكل من طرفيه

٦٩٨ م

إنهاء بإرادته المنفردة ، وكان التعبير عن هذه الإرادة لا ينتج أثره إذا أثبت من وجه إليه إنه لم يعلم به وقت وصوله وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه وفقاً لنص المادة ٩١ من القانون المدني فإن مؤدى ذلك أن إنهاء رب العمل لعقد العمل بإرادته المنفردة لا ينتج أثره وبالتالي لا يبدأ منه التقادم الحولى المسقط للدعوى الناشئة عن هذا العقد إلا من وقت إخطار العامل بهذا الإنهاء إخطاراً صحيحاً أو علمه به علماً يقيناً .

(الطعن ٤٩٩ لسنة ٥٤ق - جلسة ١٥/١١/١٩٩٠ من ٤١ ص ٦٧٥)

الحكم المستحدث الوارد فى نص م ٦٥ ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١ لا يمنع صاحب العمل من فسخ عقد العمل وفصل العامل بإرادته المنفردة دون المرض على اللجنة الثلاثية إذا توافر المبرر المشار إليه فى المادة ٦١ منه . قرار الفصل فى هذه الحالة ينهى عقد العمل . أثره . سريان تقادم دعوى العامل بالتعويض من هذا الوقت . م ١/٦٩٨ مدنى .

(الطعن ١٥٩ لسنة ٥٧ق - جلسة ٩/٥/١٩٩١ من ٤٢ ص ١٠٤٣)

الدعوى الناشئة عن عقد العمل . تسقط بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد . النزول عن التقادم عمل قانونى من جانب واحد يتم بمجرد إرادة المتنازل وحدها بعد ثبوت الحق فيه . مخالفة ذلك . خطأ فى تطبيق القانون . المادتان ٣٨٨ ، ٦٩٨ مدنى .

مؤدى نص المادتين ٦٩٨ ، ٣٨٨ من القانونين المدني أن الدعوى الناشئة عن عقد العمل تسقط بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد إلا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة فى الأرباح والنسب المثوية فى جملة الإيراد فإن المدة فيها تبدأ من الوقت الذى يسلم فيه رب العمل إلى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد ، وأن النزول عن التقادم بسائر أنواعه عمل قانونى من جانب واحد يتم بمجرد إرادة المتنازل وحدها بعد ثبوت الحق فيه ولا يخضع لأى شرط شكلى فكما يقع صراحة بأى تعبير عن الإرادة يفيد معناه يجوز أن يكون «متمياً يستخلص من واقع الدعوى

ومن كافة الظروف والملابسات المحيطة التي تظهر منها هذه الإرادة بوضوح لا لبس فيه ولما كان ذلك وكان الطاعنون قد تمسكوا بأن الشركة المطعون ضدها نزلت عن التقادم بعد أن اكتملت مدته وذلك بإصدارها قراراً سنة ١٩٨٦ بأحقية من أحيلوا للمعاش من ١٩٨١/٨/٦ في المقابل التقدي لتجمد الإجازات وبصرف مبالغ مالية مؤقتة لهم تحت الحساب ، وإذا أقام المحكم المطعون فيه قضاءً على أنه لا يجوز التمسك بإجراءات قطع التقادم بعد اكتمال مدته وحجب بذلك نفسه عن بحث دفاع الشاعنين سأل البهان فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور في التسبب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٩٤ من ٤٥ ص ٣٧٩)

إقامة الدعوى بطلب بطلان قرار إنهاء الخدمة خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني . أثره . إضافة طلب التعويض عن الأضرار الناجمة عنه دون التنازل عن الطلبات الأولى فيها يظل قائماً أمام المحكمة دوام المطالبة القضائية به دون أن يلحقه السقوط .

النص في المادة ١٢٤ من قانون المرافعات على أن : للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة : ١- ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبين بعد رفع الدعوى ... وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض قسمان يتقاسمان تنفيذ التزام المدين ويتكافأان قدرهما فيجوز للعامل الذي أقام دعواه بطلب التنفيذ العيني بإلغاء قرار إنهاء خدمته وإعادته إلى عمله جبراً عن صاحب العمل أن يطلب التنفيذ بطريق التعويض إن كان له مقتضى . لما كان ذلك وكانت الطاعنة لا تجادل في أن الدعوى المرفوعة من المطعون ضده بطلب إلغاء قرار إنهاء خدمته قد أقيمت قبل انقضاء سنة من تاريخ إنهاء عمله الذي فصل منه في خلال الميعاد الذي يجري به نص المادة ٦٩٨ من القانون المدني فإن إضافة طلب التعويض عن الإضرار الناجمة عن هذا الإنهاء دون التنازل عن طلباته الأولى فيها يظل قائماً أمام

م ٦٩٨

الحكمة دوام المطالبة القضائية به دون أن يلحقه السقوط وإذا التزم المحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة بسقوط طلب التمويل بالتقادم الحولى فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

(الطعن ٦٤٢ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٩٤ م ٤٥ ص ٨٤٠)

الدعوى الناشئة عن عقد العمل تسقط بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد . النزول عن التقادم عمل قانوني من جانب واحد يتم بمجرد إرادة المتنازل وحده بعد ثبوت الحق فيها . مخالفة ذلك . خطأ وقصور . م ٦٩٨ مدني .

مؤدى نص المادتين ٦٩٨ ، ٣٨٨ من القانون المدني أن الدعاوى الناشئة عن عقد العمل تسقط بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد إلا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المثوبة في جملة الإراد فإن المدة فيها تبدأ من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد وأن النزول عن التقادم بسائر أنواعه عمل قانوني من جانب واحد يتم بإرادة المتنازل وحده بعد ثبوت الحق فيه ولا يخضع لأى شرط شكلي فكما يقع صراحة بأى تعبير عن الإرادة يغير معناه يجوز أن يكون ضمناً يستخلص من واقع الدعوى ومن كافة الظروف والملابسات المحيطة التي تظهر منها هذه الإرادة بوضوح لا لبس فيه لما كان ذلك وكان الطاعنون قد تمسكوا بأن الشركة المطعون ضدها نزلت عن التقادم بعد أن أكتملت مدته وذلك بإصدارها قراراً في سنة ١٩٨٦ بأحقية من أحيوا إلى المعاش من ٦/٨/١٩٨١ في المقابل النقدي لتجمد الإجازات وبصرف مبالغ مؤقتة لهم تحت الحساب فإذا أقام المحكم المطعون فيه قضاءه على أنه لا يجوز التمسك بإجراءات قطع التقادم بعد إكتمال مدته وحجب بذلك نفسه عن بحث دفاع الطاعنين سالف البيان فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور في التسيب .

(الطعن رقم ٣٩٣٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٩٥ م ٤٦ ص ٦٢٧)

٦٩٨م

سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بالتقادم . ٦٩٨
مدني . يرد على التعويض عن الفصل التعسفي والمطالبة بالأجور
كما يسرى على دعاوى بطلان قرار الفصل أو قرار الوقف .
العلم بانتهاء العقد الذي يبدأ منه التقادم يكون من تاريخ إخطار
العامل بالقرار أو علمه به علماً يقينياً .

المقرر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن سقوط الدعاوى
الناشئة عن عقد العمل بالتقادم وفقاً للمادة ٦٩٨ من القانون المدني إنما
راعى الشارع فيه استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والموائمة إلى
تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على حد سواء وهو
يسرى على دعاوى التعويض عن الفصل التعسفي والمطالبة بالأجور كما
يسرى على دعاوى بطلان قرار الفصل أو قرار الوقف باعتبارها جميعاً من
الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وأن العلم بانتهاء العقد الذي يبدأ منه هذا
التقادم الحولي يكون من تاريخ إخطار العامل بالقرار الصادر في هذا الصدد
أو علمه به علماً يقينياً .

(الطعن ٨٩٦٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٩٥ م ٤ ص ١٠١٥)

التقادم الحولي المنصوص عليه بالمادة ٦٩٨ / ١ مدني .
اقتصراره على الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . مؤداه . عدم
سريانه على دعاوى التعويض عن إصابات العمل .

النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدني على أنه
« تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من
وقت انتهاء العقد » يدل على أن المشرع أخضع لهذا التقادم الحولي
الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فقط وذلك لاستقرار الأوضاع المترتبة على
هذا العقد والمؤدية إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل
على السواء فلا يسرى هذا التقادم على دعاوى التعويض عن إصابات
العمل .

(الطعن ٤٠٣١ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٤/١٢/١٩٩٦ م ٤٧ ص ١٦٢٩)

وحيث إن هذا النعمى فى محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بالتقادم سنة تبدأ من تاريخ إنتهاء العقد عملاً بأحكام المادة ٦٩٨ من القانون المدنى إنما راعى المشرع فيها استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والموائبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على حد سواء وهو ما يسرى على دعاوى المطالبة بالمقابل النقدى عن رصيد الإجازات المنصوص عليها فى المادتين ٤٥ و ٤٧ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ أياً كانت مدد الإجازات المستحقة طبقاً لأحكام هاتين المادتين باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفع الدفع المبدئى من الطاعنة بسقوط حق المَطْمُون ضده فى رفع الدعوى بالتقادم الحولى وبإلغاء الحكم المستأنف تأسيساً على أن دعاوى المطالبة بالمقابل النقدى لرصيد الإجازات لا تسقط بالتقادم الطويل بمضى خمسة عشر عاماً اعتباراً من تاريخ نشر حكم المحكمة الدستورية الصادر فى الدعوى رقم ١٩٩٧/٥/٢٩ لسنة ١٨ فى دستورية فى حين أنها تسقط بالتقادم الحولى عملاً بالمادة ٤٧ من القانون المدنى وكانت دعوى المَطْمُون ضده قد سقطت بالتقادم الحولى المشار إليه لإنقضاء أكثر من سنة من التاريخ السالف الذكر حتى رفع الدعوى فى ١٥/٥/١٩٩٩ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن ١٠٩١ لسنة ٧٠ قى - جلسة ٢٧/٥/٢٠٠١ لم ينشر بعد)

وحيث إن هذا النعمى فى محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بالتقادم بإنقضاء سنة تبدأ من تاريخ إنتهاء العقد عملاً بأحكام المادة ٦٩٨ من القانون المدنى إنما راعى المشرع فيها استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والموائبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على حد سواء وهو ما يسرى على دعاوى المطالبة بالمقابل النقدى عن رصيد الإجازات المنصوص عليها فى المادتين ٤٥ و ٤٧ من قانون العمل

م ٦٩٨

الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ أياً كانت مدد الإجازات المستحقة طبقاً لأحكام هاتين المادتين باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .
وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدئى من الطاعنة بسقوط حق المطعون ضده فى رفع الدعوى بالتقادم الحولى وبإلغاء الحكم المستأنف تأسيساً على أن دعاوى المطالبة بالمقابل النقدى لرصيد الإجازات لا تسقط إلا بالتقادم الطويل بمضى خمسة عشر عاماً اعتباراً من ١٩٩٧/٥/٢٩ تاريخ نشر حكم المحكمة الدستورية الصادر فى الدعوى رقم ٤٧ لسنة ١٨ق دستورية فى حين أنها تسقط بالتقادم الحولى عملاً بالمادة ٦٩٨ من قانون المدنى وكانت دعوى المطعون ضده قد سقطت بالتقادم الحولى المشار إليه لإنتضاء أكثر من سنة من التاريخ السالف الذكر حتى رفع الدعوى فى ١٩٩٩/٥/١٥ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن ٩٨٠ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٦/٣ لم ينشر بعد)

الفصل الثالث

الوكالة

١ - أركان الوكالة

مادة ٦٩٩

الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بان يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٩٩ لىبى و ٦٦٥ سورى و ٩٢٧ عراقى و ٧٦٩ لبنانى و ٥٧٤ سودانى و ١١٠٤ تونسى و ٦٩٨ كويتى و ٩٢٤ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

لللمكرة الايضاحية:

ه فصل المشروع عقد الوكالة عن موضوع النيابة بوجه عام ، فوضع مبدأ النيابة وما يتصل بها من أحكام بين القواعد العامة للالتزامات ، وجعل عقد الوكالة فى مكانة بين العقود المسماة التى ترد على العمل ، اذ الوكالة محلها عمل الوكيل ، وقد روعى بعد فصل الوكالة عن النيابة ، الا تتكرر النصوص فى الموضوعين - فاختصت النيابة بالمبادئ العامة ، دون نظر الى أثر النيابة فى العلاقة مع الغير الذى يتعاقد مع النائب . أما الوكالة فباعتبارها عقدا بين الوكيل والموكل ، فقد تركزت فيها أحكام النيابة مخصصة من ناحيتين ، من ناحية المصدر فهى نيابة اتفاقيه مصدرها العقد ومن ناحية الأثر فهى تقف بنوع خاص عند أثر النيابة فى علاقة الوكيل بالموكل أى النائب بالأصيل ، أما العلاقة بالغير فقد وردت فى

٦٩٩ م

الوكالة أحكامها الخاصة بالنيابة الاتفاقية ، مع الاحالة على مبدأ النيابة بوجه عام في الأحكام الأخرى .

أحكام القضاء :

انه وان كان عقد الوكالة لا يجوز اثباته الا بالكتابة اذا زاد موضوع التصرف محل الوكالة على عشرة جنيهات (عشرين جنيها الآن) إلا أنه اذا كان الموكل لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يملك التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة لأن قواعد الاثبات ليست من النظام العام ، ولأنه لا يجوز ان يثار أمام محكمة النقض الا ما كان معروضا على محكمة الموضوع من أوجه الدفاع .

(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٨ من ٨ ص ١٧٦)

اذا كان الحكم قد استند في اثبات الوكالة في التاجير الى إقرارات الموكل سواء في دفاعه أمام محكمة الموضوع أو في شكوى ادارية والى أقوال الوكيل في شكوى ادارية من أنه استاجر ماكينة لحساب الموكل ، فإن هذا الاستناد لا مخالفة فيه للقانون ، لأن تنفيذ الوكالة أو الاقرار بها صراحة أو ضمنا من الأدلة التي يجيزها القانون لاثبات الوكالة أو لاعفاء الخصم من تقديم الدليل عليها .

(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٨ من ٨ ص ١٧٦)

اذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية من المستندات المقدمة لها ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية في تسليم مورث المطعون عليهم الرسائل المشحونة - محل النزاع - من مصلحة السكك الحديدية نيابة عن الشاحن وكانت الوكالة الضمنية في هذا الخصوص بما يجوز اثباته بانمراتن ، وقد استخلصت المحكمة قيامها من وقائع ثابتة بالأوراق التي تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها ، فإن الجادلة في تقدير الدليل على قيام تلك الوكالة جدل موضوعي لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥ من ١٣ ص ٢٢٨)

٦٩٩ م

لما كان الحكم المطعون فيه قد نفى الحكم الابتدائي في خصوص طلب التعويض ، وقضى بأن علاقة الطرفين هي علاقة وكالة وليست علاقة عمل ، استنادا الى ما قرره من أن الطاعن له « مكتب خاص يباشر فيه قضاياه الخاصة وهو في نفس الوقت لا يحضر للشركة في مواعيد ثابتة وأن كل عمله بالشركة انه يباشر القضايا التي تعهد اليه بها ولذا فإن العلاقة تكون بينه وبين الشركة هي علاقة وكيل بموكل ولا يغير من هذا الأمر ان تكون أتعابه عن عمله القانوني قد تحدت سلفا وشهريا ، ، وهى تقريرات قاصرة لا تكفى لحمل الحكم ، اذ لا تصلح لبيان سبب مخالفة الحكم الابتدائي في قضاؤه ، وليس من شأنها ان تنفى علاقة العمل التي يدعيها الطاعن ولم تتناول الرد على الاستدادات التي تمسك بها تأييدا لصحة دعواه مع ما قد يكون لهذه المستندات من الدلالة ، ولو ان الحكم عنى ببطلانها ومحض الدفاع المؤسر عليها لماز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه فى خصوص قضاؤه برفض طلب التعويض دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢ من ٢٣ ص ١٢١)

عقد المقاولة . ماهيته . اتفاق الطاعنين مع المطعون عليه على اقامة مبنى فوق أرض مملوكة للطرفين على الشيوع نظير أجر يتقاضاه ، خلو الإتفاق مما يدل على قيامه بالعمل تحت إشرافها أو بوصفه تابعا لها أو نائبا عنها . اعتبار العقد مقاولة . تكييف الحكم المطعون فيه لهذا العقد بأنه عقد وكالة . خطأ فى القانون .

عرفت المادة ٦٤٦ من القانون المدني المقاولة بأنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين بأن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر . واذا كان يبين تمام الاتفاق عليه فى العقدین - موضوع الدعويين الأصلية والفرعية - أن الطرفين قد أفرغا فيهما جميع عناصر عقد المقاولة ، اذ وقع التراخي بينهما على الشئ المطلوب من المطعون عليه

٦٩٩م

صنعه ، وهو إقامة البنى والأجر الذى تعهد به الطاعنان بوصفهما رب عمل ، ولم يرد بأى منهما ما يدل على قيام المظعون عليه بالعمل تحت اشراف الطاعنين ، أو بوصفه تابعا لهما أو نائباً عنهما ، وكان ما تعهد المظعون عليه بالقيام به فى كلا العقدين لم يتجاوز العمل المادى ، وهو محل المفاوضة ، فى حين أن محل الوكالة هو دائما تصرف قانونى - على ما نصحت عنه المادة ٦٩٩ من القانون للدنى - فانه لا يصح اعتبار العقدين سالفى الذكر عقدى وكالة، ولا يغير من ذلك كون الطرفين يملكان العقار على الشروع ، اذ ليس من شأن هذه المشاركة ان تغير من صفة العقدين ، وأن تضى على المظعون عليه صفة الوكيل مع صراحة نصوصهما فى أن نية الطرفين قد اتجهت الى ابرام عقدى مفاوضة . واذا خالف الحكم المظعون فيه هذا النظر ، وكيف العقدين بأنهما عقدا وكالة وأقام قضاءه فى الدعويين الأصلية والفرعية على هذا الأساس ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الظمن رقم ١٤٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩ من ٢٣ ص ٣٧٦)

اقرار المشتري الظاهر فى تاريخ لاحق لعقد البيع بأنه لم يكن الا اسما مستعارا لغيره صلاحيته للاحتجاج به على المقر وورثته . أثره . انصراف آثار البيع للمشتري المستتر على افتراض أن معبر الاسم هو فى حكم الوكيل عنه . شرط إعمال هذا الأثر ذكره حق الإختيار فى العقد إعمال المشتري حقه فيه فى الميعاد المتفق عليه مع البائع .

اقرار المشتري الظاهر فى تاريخ لاحق لعقد البيع بأنه لم يكن فى هذا العقد الا اسما مستعارا لغيره ، وأن كان يصلح للاحتجاج بما حواه على المقر نفسه وعلى ورثته بوصفهم خلفا عاما له فى كسب المشتري المستتر للحقوق الناشئة عن العقد واستنادها اليه مباشرة دون حاجة الى تصرف جديد ، على افتراض ان معبر الاسم هو فى حكم الوكيل عنه ، الا أنه يشترط لاعمال هذا الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يتفق فى العقد على حق المشتري فى اختيار الغير ، فاذا لم يتفق على ذلك

٦٩٩م

أو اذا لم يعمل المشتري حقه فيه أو أعمله بعد الميعاد المتفق عليه مع البائع، فإن الافتراض يزول وتزول معه كل الآثار المترتبة على الوكالة . وإذا كان الثابت في الدعوى ان المشتري لم يتفق مع البائعين على حقه في اختيار الغير، لا في عقد البيع ولا في الطلب الذي قدمه الى مأمورية الشهر العقاري ، فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتمد على هذا الطلب - الذي ذكر فيه المشتري ان البيع النهائي لصالح القاصر المشمول بولايته - في اعتبار عقد البيع صادرا مباشرة الى هذا الأخير ، وقضى برفض دعوى الطاعنين بصحة صدور هذا العقد الى مورثهم رغم انه المشتري الذي وقع على العقد باسمه وحسابه فانه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١/١١ من ٢٤ ص ٧٣)

عقد الوكالة . جواز تلاقي إرادة طرفيه على عناصر الوكالة وحدودها صراحة أو ضمنا . خضوع العلاقة بينهما لأحكام هذا الاتفاق .

الأصل هو قيام التعاقد نفسه بالتعبير عن إرادته في إبرام التصرف إلا أنه يجوز ان يتم بطريق النيابة بأن يقوم شخص نيابة عن الأصل بإبرام التصرف باسم هذا الأخير وحسابه بحيث تنصرف آثاره اليه وفي غير الأحوال التي نص فيها القانون على قيام هذه النيابة فإنها تقوم أساسا باتفاق إرادة طرفيهما على أن يحل أحدهما - وهو النائب - محل الآخر - وهو الأصل في إجراء العمل القانوني الذي يتم لحسابه - وتقتضي - تلك النيابة الإتفاقية مثله في عقد الوكالة تلاقي إرادة طرفيهما - الأصل والنائب - على عناصر الوكالة وحدودها وهو ما يجوز التعبير عنه صراحة أو ضمنا بما من شأنه ان يصبح الوكيل فيما يجريه من عمل مع الغير نائبا عن الموكل وتنصرف آثاره اليه وتخضع العلاقة - بين الموكل والوكيل في هذا الصدد من حيث مداها وآثارها لأحكام الإتفاق المبرم بينهما وهو عقد وكالة .

(الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ من ٣٠ ص ٤١٢)

٦٩٩ م

تكيف العقد المبرم من الخصوم والخاصي بأنه عقد وكالة .
قيامه بأعمال مادية تابعة للعمل القانوني الذي باشره لصالحهم .
لا يغير من صفته كوكيل عنهم .

المنادى فى تكيف العقود وإعطائها الأوصاف القانونية الصحيحة هو
بما عنه المتعاقدون منه حسبما تستظهره أحكامه من نصوصها وتؤدى إليه
وقائع الدعوى ومستنداتها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد كيف العلاقة
بين الطاعن والمطعون ضدهم الأربعة الأول بأنها علاقة وكالة مستندا إلى ما
ثبت بالعقد المبرم بين الطرفين من أن الطاعن وهو محام اتفق مع المطعون
ضدهم الأربعة الأول على أن يقوم بالدفاع عنهم كمدعين بحقوق مدنية فى
قضية الجنحة رقم فى الحصول على حكم نهائى فيها ثم إقامة
الدعاوى المدنية اللازمة للحصول على التعويض النهائى وإلى حضوره عنهم
كمدعين مدنيين فى الجنحة واستئنافه للحكم الصادر بها ضدهم بصفته
وكيلا عنهم ، وإقامته الدعوى المدنية رقم باسمهم واستئنافه للحكم
الصادر فيها ، وكانت هذه الأعمال تغلب فيها صفته كوكيل وإن استتبع
القيام بأعمال مادية فهذه تعتبر تابعة للعمل القانوني الذى باشره لصالحهم
لأنه يكون قد التزم صحيح القانون حين اعتبره وكيلا عنهم .

(الطعن ٦٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠ / ٢ / ٦ من ٣١ ص ٤١٣)

تحديد نطاق الوكالة وما قصده المتعاقدان منها . من سلطة
محكمة الموضوع .

حكمه الموضوع كامل السلطة فى تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصده
المتعاقدان منها ، مستعينة ، فى ذلك بعبارة التوكيل وظروف الدعوى
وملابساتها ، متى كان استخلاصها سائغا يؤدى إلى ما انتهت إليه .

(الطعن ١٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١ / ١٠ / ٢٦ من ٣٢ ص ١٩٨٤)

سعة الوكالة . اختلافها باختلاف الصيغة التى يفرغ فيها
التوكيل . وجوب الرجوع إلى عبارة التوكيل وملابسات صدوره

وظروف الدعوى . لازمة . وجوب اطلاق المحكمة عليه لتبين نطاق هذه الوكالة .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التعرف على سعة الوكالة تختلف باختلاف الصيغة التى يفرغ فيها التوكيل من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية خول الموكل للتوكيل اجراءها يتحدد بالرجوع إلى عبارة التوكيل ذاته وما جرت به نصوصه وإلى الملابسات التى صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى مما لازمه وجوب اطلاق المحكمة على التوكيل لتبين نطاق هذه الوكالة .

(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٧/١٠/٢٦)

تمسك الطاعنة بأن توكيلها للمطعون عليه لا يخوله حق توقيع الشيك موضوع المطالبة وطلبها من المحكمة الزامه بتقديم أصله لتبين منه مدى سعة هذه الوكالة دفاع جوهرى . التفات الحكم عنه . قصور وفساد فى الاستدلال .

لما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بدفاعها الوارد بسبب النعى وطلبت من محكمة ثانى درجة الزام المطعون عليهما بتقديم أصل التوكيل الذى بمقتضاه وقع المطعون عليه الثانى الشيك موضوع المطالبة لأنه لا يخوله حق توقيعهم وحتى تستبين المحكمة من مطالعته مدى سعة هذه الوكالة وسلطات الوكيل فى التوقيع بموجبه على الشيكات من عدمه غير أن الحكم المطعون فيه التفات عن طلبها هذا وواجه دفاعها بما لا يصلح رداً عليه على قالة أنه غير منتج استناداً إلى ما أورده بمذوناته من أن الطاعنة لم تنف أنها كانت شريكة متضامنة فى الشركة التى جمعت بينها وبين المطعون عليه الثانى وأنها بهذه الصفة تلزم بأداء ديون هذه الشركة . فتكون المنازعة حول صحة الشيك ومسئولية من وقعها غير منتجة فى النزاع رغم أنه دفاع جوهرى من شأن بحته وتحقيقه - أن صح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وهو ما يعيبه بالقصور فى التسيب فضلاً عن الفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٧/١٠/٢٦)

ملادة ٧٠٠

يجب ان يتوافر فى الوكالة الشكل الواجب توافره فى العمل القانونى الذى يكون محل الوكالة ، ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .

النصوص العربية للقيلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٠٠ لىبى و٦٦٦ سورى و٥٧٥ عراقى و١١٠٩ سودانى و٧٧٥ لبنانى و ٧٠٠ كويتى.

احكام القضاء:

اثبات الوكالة:

انه وان كان عقد الوكالة لا يجوز اثباته بالكتابة اذا زاد موضوع التصرف محل الوكالة على عشرة جنيهات الا أنه اذا كان الموكل لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يملك التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة لأن قواعد الاثبات ليست من النظام العام ولأنه لا يجوز ان يشار أمام محكمة النقض الا ما كان معروضا على محكمة الموضوع من أوجه الدفاع .

(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٨ ص ٨ من ١٧٦)

اذا كان الحكم قد استند فى اثبات الوكالة فى التأخير الى اقرارات الموكل سواء فى دفاعه أمام محكمة الموضوع أو فى شكوى ادارية والى أقوال الوكيل فى شكوى ادارية من أنه استاجر ماكينة لحساب الموكل فان هذا الامتناد لا مخالفة فيه للقانون لأن تنفيذ الوكالة أو الاقرار بها صراحة

٧٠٠ م

أو ضمنا من الأدلة التي يجيزها القانون لاثبات الوكالة أو لاعفاء الخصم من تقديم الدليل عليها .

(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/٢٨ من ٨ ص ١٧٦)

متى كانت محكمة الموضوع قد كتبت العلاقة بين الطرفين بأنها مقرض بمقتضى لا وكالة بالعمولة وأقامت قضاؤها في هذا الخصوص على ما استخلصته من شهادة الشهود ومن القرائن الماثلة في الدعوى استخلاصا سائفا فلا وجه للنعي عليها بالخطأ في التكييف ولا للقول بأن الدائن لم يقدم دفاثره التجارية رغم تكليف المحكمة له بذلك - إذ بحسب المحكمة بعد أن اقتنعت من الأدلة التي أوردتها في حكمها بحقيقة العلاقة بين الطرفين أن يقوم قضاؤها عليها .

(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٧ من ٨ ص ٧٧٠)

إذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية من المستندات المقدمة لها ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية في تسلم مورث الطعون عليهم الرسائل المشحونة - محل النزاع - من مصلحة السكك الحديدية نيابة عن الشاحن ، وكانت الوكالة الضمنية في هذا الخصوص مما يجوز اثباته بالقرائن وقد استخلصت المحكمة قيامها من وقائع ثابتة بالأوراق تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها فان المجادلة في تقدير الدليل على قيام تلك الوكالة جدل موضوعي لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥ من ١٣ ص ٢٢٨)

وكالة الزوج عن زوجته لا تستخلص ضمنا من مجرد قيام رابطة الزوجية .

(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٤ من ١٦ ص ٩٧٣)

م ٧٠٠

ثبوت علاقة الزوجية لا يكفي بمجردة للقول بقيام وكالة ضمنية بين الزوج وزوجته .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٦/٥/٥ س ١٧ ص ١٠١٩)

وان كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ - الذى رفع الطعن فى ظله - قد ألغى ما كانت تشترطه المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من ضرورة حصول ائحامى المقرر بالطعن على توكيل سابق على التقرير . الا أن هذا الالغاء - كما جاء بالمذكرة الايضاحية بهذا القانون - لا معنى بطبيعة الحال ائحامى من واجب تقديم التوكيل فيما بعد وقبل الفصل فى الطعن ، فاذا كان ائحامى المقرر بهذا الطعن لم يقدم سند توكيله من الطاعن حتى حيزت الدعوى للحكم وكان لا يغنى عن تقديم التوكيل المذكور مجرد ذكر رقمه فى التقرير بالطعن اذا أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود الوكالة . وما اذا كانت تشمل الاذن للمحامى الموكل فى الطعن بطريق النقض ، فان الطعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذى صفة .

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ س ١٨ ص ١٩٢٢)

اذا كان أحد ملاك العقار المبيع قد وقع عقد البيع بصفته وكيلًا عن باقي الملاك وثبت انه لم تكن له صفة النيابة عنهم وقت ابرام التعاقد وانه تصرف بغير علمهم فى حصصهم فى البيع فانهم متى أقروا البيع فان العقد يسرى فى حقهم عملا بالمادة ٤٦٧ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٨ س ١٨ ص ١٩٣٢)

لتقرير ما اذا كانت آثار العقد تنصرف الى الأصيل أو لا تنصرف يتعين بحث العلاقة بينه وبين من ادعى الوكالة عنه وأبرم العقد ومن ثم فلا تشريب على محكمة الموضوع فى اعتمادها على عقد العمل المبرم بين مورث المطعون ضدها الأولى وبين المطعون ضده الثانى فى نفى قيام وكالة بينهما . ولا يجدى الطاعة (المتعاقد الآخر) القول بأنها لم تكن طرفا

٧٠٠م

فى عقد العمل المشار اليه ولم تعلم به ، اذ كان عليها ان تتحرى صفة من تعاقد معها وحدود تلك الصفة ولها فى سبيل ذلك الاطلاع على السند الذى يحدد علاقته بمن ادعى الوكالة عنه فان قصرت فى ذلك فعليها تبعة هذا التقصير .

(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢ ص ٢٠ من ٣٢)

عبء إثبات الوكالة ومداها يقع على من يدعيها . تجاوز الوكيل حدود وكالته . أثره .

عبء اثبات الوكالة يقع على من يدعيها ، فاذا احتج الغير على الموكل بالوكالة ليرجع عليه بآثار التصرف القانونى الذى عقده مع الوكيل كان على الغير ان يثبت الوكالة ومداها ، وأن الوكيل قد تصرف فى نطاقها حتى يستطيع الزام الموكل بهذا التصرف ، اذ الوكيل لا تكون له صفة الوكالة عن الموكل اذا عمل باسم هذا الأخير وجاوز حدود الوكالة .

(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥ ص ٢٠ من ٧٨٤)

قطع القطن ونقله الى استحقاق تال . هما من مقتضيات البيع وتوابعه الضرورية . استلزام وكالة خاصة بالبيع لمن يجريهما نيابة عن صاحب الشأن .

اذا كانت الوكالة المراد اثباتها . صريحة كانت أو ضمنية ، لا تغول الوكيل صفة إلا فى أعمال الادارة ، وكان قطع القطن ونقله الى استحقاق تال لا يعتبر أيهما من بين هذه الأعمال ولا بد لمن يجريهما نيابة عن صاحب الشأن من أن يكون لديه وكالة خاصة بالبيع لأن هذين الأمرين هما من مقتضيات البيع وتوابعه الضرورية ، ومن ثم فإن اثبات وكالة الإبر عن والده فى أعمال الادارة لا تؤدى الى ثبوت صفة لابن فى نقل القطن من استحقاق الى آخر نيابة عن والده .

(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٩ ص ٢٠ من ١٠١٧)

٧٠٠م

تنفيذ الوكالة أو الإقرار بها صراحة أو ضمناً من الأدلة التي يجيزها القانون لإثبات الوكالة .

إذا استند الحكم في إثبات الوكالة الى اقرارات الموكل في دعوى جنائية ودفاعه في دعوى أخرى ، فلا مخالفة في ذلك للقانون لأن تنفيذ الوكالة أو الإقرار بها صراحة أو ضمناً من الأدلة التي يجيزها القانون لإثبات الوكالة أو لاعفاء الخصم من تقديم الدليل عليها .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٧٠م ٢١ ص ١٣٤٠)

واجب التثبت من قيام الوكالة وحدودها يقع على الغير الذي يتعاقد مع الوكيل .

الأصل في عقد الوكالة ان الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه ان يتثبت من قيام الوكالة وحدودها ، وله في سبيل ذلك ان يطلب من الوكيل ما يثبت وكالته فان قصر فعله تقصيره . وان تصرف الشخص كوكيل دون نيابة فلا ينصرف اثر تصرفه الى الأصل ويستوى في ذلك ان يكون الغير الذي تعاقد مع الوكيل عالماً بأن الوكيل يعمل دون نيابة أو غير عالم بذلك .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٣م ٢٤ ص ٦٠٨)

الوكالة في عقد البيع - رضائية - القانون الذي يحكم شكلها الخارجى عند التنازع الدولى .

متى كان عقد البيع فى القانون المدنى المصرى - على ما أفصحت عنه المادة ٤١٨ منه - عقداً رضائياً اذ لم يشترط القانون لانعقاده شكلاً خاصاً بل ينعقد بمجرد تراضى المتبايعين وسواء كان فى حقيقته بيعاً أو يستر هبة ، فان الوكالة فى البيع تكون بدورها رضائية ، ولا تستوجب شكلاً خاصاً لانعقادها عملاً بالمادة ٧٠٠ منه ، وبالتالي فان الوكالة فى البيع تخضع فى شكلها الخارجى لقانون محل ابرامها .

(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٣م ٢٤ ص ٧٧٢)

٧٠٠م

حجية تاريخ الورقة العرفية الموقعة من الوكيل فى مواجهة
الأصيل .

حتى كانت الورقة العرفية موقعة من الوكيل فان تاريخها يكون حجة
على الأصيل - ولو لم يكن لها تاريخ ثابت - اذ انه لا يعتبر غيرا لانه
كان ممثلا فى التصرف الذى أبرمه وكيله لحسابه ، كما يكون هذا التاريخ
حجة على وارث الأصيل بحكم كونه خلفا عاما لمورثه .

(الظعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ص ٢٥ ص ٥٧٥)

ادعاء الأصيل عدم صحة تاريخ الورقة العرفية الموقعة من
وكيله - جواز اثباته بكافة الطرق - الأساس فى ذلك .

اذا ادعى الأصيل - أو وارثه - عدم صحة التاريخ المدون بالورقة -
العرفية - وأنه قدم غشا حتى لا ينكشف ان التصرف الذى أجراه الوكيل
صدر فى وقت كانت فيه قد زالت فانه يكون لذلك الأصيل - أو وارثه -
أن يثبت مدعاه بكافة طرق الاثبات ومنها البينة والقرائن اذ المضرور بالنش
لم تكن له خبرة فيه فلا وجه للتضييق عليه فى الاثبات بحصره فى طريق
دون آخر .

(الظعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/٢٦ ص ٢٥ ص ٥٧٥)

صفة النيابة عن الخصم - التحقق من توافرها أو عدم
توافرها - مسألة موضوعية - الجدل فى ذلك - تنحصر عنه
رقابة محكمة النقض .

اذا كان التحقيق من توافر صفة النيابة عن الخصم أو عدم توافرها
مسألة موضوعية ، وكان الحكم قد نفى هذه الصفة عن المطعون عليه
الثالث بأسباب سائغة لها أصل ثابت بالأوراق وتؤدى عقلا الى المعنى الذى
خلص اليه ، فان الجدل فى ذلك لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا تنحصر
عنه رقابة محكمة النقض .

(الظعن رقم ١٩٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ ص ٢٧ ص ٢٩٢)

٧٠٠ م

عدم جواز تصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم الا اذا انكر صاحب الشأن وكالة وكيله - مباشرة الغامى للاجراء قبل ان يستصدر توكيلا من صاحب الشأن - لا خطأ - مثال فى طعن ضريبى .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - (أ) انه لا يجوز ان تصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم الا اذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله لأن فى ذلك تجاوزا فى الاستدلال ضار بحقوق الناس ، فاذا باشر الغامى اجراء قبل ان يستصدر توكيلا له من ذى الشأن الذى كلفه بالمعمل فلا يعترض عليه بشأن التوكيل لاحق على تاريخ الاجراء ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان مأمورية الضرائب أخطرت الطاعن بصافى أرباحه عن عام ١٩٤٩-بالنموذج ٦ مكرر ضريبة عامة على عنوانه بفرنسا بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٥ وقد تسلمه الطاعن فى ١٩/١١/١٩٥٥ وطعن محاميه على هذا التقرير أمام لجنة الطعن بتاريخ ٧/١٢/١٩٥٥ بوصفه وكيلًا رسميًا عنه ، وأن التوكيل الصادر من الطاعن غاميه مصدق عليه بتاريخ ٨/٥/١٩٥٥ وأودع أصله مصلحة الشهر العقارى بالقاهرة بموجب محضر الايداع الرسمى رقم ٥١٥٢ لسنة ١٩٥٦ توثيق القاهرة كما خلت الأوراق من وجود منازعة من الطاعن على وكالة محاميه فان الطعن يعد مرفوعا فى الميعاد المقرر قانونا ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مستندا الى طعن الغامى فى تقدير اللجنة كان فى ٧/١٢/١٩٥٥ وان التصديق على الوكالة تم فى تاريخ لاحق لذلك مما يجعل الطعن مقدم من غير ذى صفة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٧٧ ص ٢٨ من ١٦٧٨)

علاقة الخصوم بوكلائهم . عدم جواز تصدى المحكمة لها طالما لم ينكر صاحب الشأن وكالة وكيله .

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز للمحكمة أن تصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله ، والمطعون

٧٠٠ م

ضده الرابع لم ينكر وكاله المطعون ضده الأول في التوقيع نيابة عنه على صحيفة الاستئناف كما لم يجحد حضوره عنه أمام المحكمة فاستخلصت محكمة الموضوع من المستندات المقدمة لها ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية وجاء استخلاصها سائغا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها بحيث يعد النعي عليه جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة.

(الطعن ٦٧١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦ من ٣١ ص ٤١٣)

الوكالة في بيع وشراء العقار . رضائية . لا يستوجب القانون شكلا رسميا لانعقادها سواء كانت الوكالة ظاهرة أو مستترة .

قانون تنظيم الشهر العقاري فيما يتطلبه من تسجيل عقد بيع العقار لا يضمن على هذا العقد شكلا رسميا معينا فهو لم يغير شيئا من طبيعته من حيث كونه من عقود التراضي التي تتم وتنتج آثارها القانونية بمجرد توافق الطرفين وإنما قد عدل فقط آثاره بالنسبة للعاقدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد بل متراخيا إلى ما بعد حصول التسجيل ، وإذا كان نص المادة ٧٠٠ من القانون المدني يوجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل أنوكالة فإن الوكالة في بيع وشراء العقار تكون هي أيضا رضائية ولا يستوجب القانون شكلا رسميا لإنعقادها ، وهذا الأمر يستوى سواء أكانت الوكالة ظاهرة أم وكالة مستترة .

(الطعن ٦٤٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤ من ٣١ ص ١٢٠١)

النيابة الاتفاقية . لا يشترط لقيامها شكل معين . جواز اثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية . مؤدى ذلك . جواز إيداع ثمن العقار المشفوع فيه خزينة المحكمة من الوكيل - في الموعد القانوني - ولو لم تكن وكالة رسمية . استقلال محكمة الموضوع بالاستدلال على هذه النيابة متى بنى على أسباب سائغة .

٧٠٠ م

المقرر أن جميع التصرفات القانونية التي يجوز للشخص أن يقوم بها قد يباشرها بنفسه أو من ينوب عنه قانونا سواء كانت هذه النيابة قانونية أو قضائية أو اتفاقية ، وكانت النيابة الاتفاقية لا يشترط لقيامها بحسب الأصل شكلا معينا ، ويجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات القانونية ، ولئن كان إيداع ثمن العقار المشفوع في خزانة المحكمة وفي الموعد الذي حدده القانون من الإجراءات اللازمة لقبول دعوى الشفعة وإلا سقط الحق في طلبها إلا أنه اجراء سابق على رفعها ولا يعتبر من إجراءات الدعوى ذاتها التي تبدأ بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة ومن ثم يكون الوفاء بهذا الالتزام الذي فرضه القانون جائزا من الوكيل ولو لم تكن وكالته رسمية لما كان ذلك وكان محكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ المحرمات ما دام تفسيرها لها سائغا ولا تخرج عن حقيقة مدلولها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على نيابة ابن المطعون ضده الثاني عن المطعون ضده الأول في إيداع الثمن بما ورد بعبارات محضر الايداع من أنه أودع المبلغ المودع خسابهما معا وعلى ذمة دعوى الشفعة المزمع اقامتها منهما ، وكان هذا الاستدلال سائغا ، فإن النعي عليه بسبب النعي يكون على غير اساس .

(الطعن ٤٨٧ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤ ص ٣٥ من ٢٨٤)

استخلاص الحكم بادلة سائغة من القرائن المستمدة من أوراق الدعوى وكالة الطاعن لمورث المطعون ضدهم . تصحيح ادعاء الطاعن بعدم انعقاد الوكالة لعدم قبوله لها . غير مقبول .

استخلاص الحكم المطعون فيه من القرائن المستمدة من أوراق الدعوى ووقائعها ولها أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى ما رتب عليها من أن الطاعن كان وكيلا عن المورث باعتبار أن تنفيذ الوكالة من الأدلة المقبولة لاثبات قيامها - كان النعي عليه بسبب الطعن يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ ص ٣٥ من ٥٨١)

٧٠٠م

ثبوت الركالة الاتفاقية . أمر موضوعي . للمحكمة
إستخلاصها من أوراق الدعوى متى كان إستخلاصها سائفا .

ثبوت الركالة الاتفاقية أمر موضوعي يتوقف على فهم المحكمة للواقعة
متى كان إستخلاصها سائفا وله سند من أوراق الدعوى .

(الطعن ٢٠٨٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩٠/١/٢٩ ص ٤١ من ٢٩٠)

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن البين من الأوراق ان الهامى
الذى رفع الطعن قدم سند وكالته عن الطاعن الثانى صورة طولية من
التوكيل ٢٦٠٧/أ لسنة ١٩٨١ مصر الجديدة الصادر له من وكيله الطاعن
الثانى عليها « بصمة خاتم » محكمة استئناف القاهرة وكانت هذه الصورة
لم تصدر من الموظف المختص بإصدارها ولاحجية لها فى الإثبات فإن الطعن
بالنسبة للطاعن الثانى يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعن الأول قد استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الطاعن الأول يعنى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه
مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وفى بيان ذلك يقول إن الحكم
المطعون فيه أقام قضاء بعدم ولاية القضاء العادى بنظر دعاوى مخاصمة
قضاة مجلس الدولة إستنادا الى أن أحكام المخاصمة الواردة فى قانون
المرافعات خاصة بالقضاة وأعضاء النيابة فقط فى حين أن قانون مجلس
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد خلا من نص ينظم إجراءات مخاصمة
قضاته ، ونصت المادة الثالثة منه على تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما
لم يرد فيه نص الى أن يصدر قانون بالإجراءات الخاصة بالقسم القضائى بما
يكون معه الإختصاص بنظر دعوى مخاصمة قضاة مجلس الدولة معقود
للقضاء العادى ، هذا الى أن الحكم المطعون فيه بإحالة دعوى المخاصمة الى
محكمة القضاء الإدارى قد أضر بالطاعن الثانى وحرمه من إبداء دفاعه فى
موضوع الدعوى بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة
أن مؤدى النص فى المادة ١٧٢ من الدستور على أن « مجلس الدولة هيئة

قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون إختصاصاته الأخرى ، أن ما يصدره من أحكام فى حدود إختصاصه المقرر قانونا يكون بمنأى عن ولاية القضاء اامادى وهو ما تنعدم معه ولاية المحاكم العادية فى التعقيب على هذه الأحكام أو إبطالها أو التعويض عنها ولما كانت دعوى اختصاصية هى فى حقيقتها دعوى مسئولية جزاؤها التعويض ومن آثارها فى القانون بثلاث تنصرف إلتزام فيها رضى ثم فإن الإختصاص بنظرها لا يكون لجهة القضاء العادى متى كان الخصم فيها أحد أعضاء مجلس الدولة ، ولا يغير من ذلك ماورد فى المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٧٢ من وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات على ما لم يرد به نص فى قانون مجلس الدولة لأن ذلك لا يحمل معنى تحويل المحاكم العادية ولاية الفصل فى دعاوى اختصاصية التى تقام ضد أعضاء مجلس الدولة بإعتبار أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه الدعوى وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادى فى الوقت الذى خلا فيه قانون مجلس الدولة من ذلك إذ أن الهدف من تلك المادة هو مجرد تحديد القواعد الإجرائية التى تطبقها محاكم مجلس الدولة وهى بصدد الدعاوى المطروحة عليها فيما لم يرد به نص خاص فى قانون مجلس الدولة وفى حدود ما يتسق وأصول القضاء الإدارى وطبيعة الدعوى أمامه وذلك حتى يصدر فى هذا الشأن قانون بالإجراءات الخاصة التى تتبع أمام محاكم مجلس الدولة وإذ إلتزم المحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى يكون على غير أساس، هذا الى أنه وقد انتهى المحكم المطعون فيه الى القضاء بعدم الإختصاص والإحالة فما كان له أن يعرض لموضوع الدعوى أو للدفاع الثانى بشأنها ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢١)

المقرر - فى قضاء محكمة النقض - بأن المناط فى التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية خول الموكل للوكيل لإجرائها أو من أموال تقع عليها هذه

التصرفات يتحدد الرجوع الى عبارات الوكيل ذاته وماجرت به نصوصه والى الملبسات التى صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى وأن تحديد مدى سعة الوكالة يعد تفسيراً لمضمونها مما يضطلع به قاضى الموضوع بغير معقب عليه من محكمة النقض مادام هذا التفسير مما تحتمله عباراته بغير مسخ ، وأول واجبات الوكيل هو أن ينشئ الوكالة فى حدودها المرسومة دون نقص أو زيادة فإن نقص أو زاد كان بين التفريط والإفراط وكلاهما يكون مسئولاً عنه - لما كان ذلك وكانت عبارات التوكيل رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ عام شربين تتضمن أن الموكل فوض الوكيل فى جميع القضايا التى ترفع منه أو عليه أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها والمزايدة فيما نزع ملكيته بناء على طلبه والحكم برسو المزداد وكل ما تستلزمه قضايا نزع الملكية وفى التوقيع عنه على العقود التى تحرر أمام موثق العقود الرسمية بسائر أنواعها من بيع ورهن وبدل وإيجار وكانت هذه العبارات تدل على أن نطاق الوكالة تحدد فى إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ على أموال الموكل أو التصرفات أبرمها بمعرفته ويلزم إفراغها أمام موثق العقود ولا تخول هذه العبارات الوكيل فى إبرام التصرفات القانونية كالبيع والإيجار وكان الذى استخلصه الحكم يتفق وعبارات سند وأوراق الدعوى وفى حدود ما حكمتها الموضوع من سلطة تحديد نطاق الوكالة فإن النعى بأن الوكالة تبیح الإجارة يكون على غير أساس.

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعنه أقامت على المطعون ضده الأول الدعوى رقم لسنة ١٩٨٣ والدعوى رقم لسنة ١٩٨٣ مدنى المنصورة الابتدائية على المطعون ضدهما بطلب الحكم ببطال عقد الإيجار المؤرخ ١٠/١/١٩٨٣ والصادر للمطعون ضده الأول من مورثها المرحوم والمتضمن تأجير له الشقة المينة بالصحيفة واحتياطياً إنهاء هذه العلاقة وإنتهت طلباتها فى الدعوى الثانية - بالإضافة الى الطلب السابق - الى

طلب أفضلية عقدها المؤرخ ١٩٨٣/١/١ وتمكينها من وضع يدها على شقة النزاع وقالت بيانا لذلك إنها تمتلك نصف المنزل الذى به شقة النزاع بمقتضى عقدين مسجلين - قد علمت أن مورثها - والذى كان يحتفظ لنفسه بحق الإنتفاع على العقار طيلة حياته . وقد أجرى الى المطعون ضده الأول تلك الشقة وبوفاة مورثها انقضى حق الإنتفاع ومن ثم تنقضى تبعاً لذلك هذه العلاقة هذا فضلاً عن إن إرادة مورثها كانت منعقدة حيث كان ذو غفلة وطاعنا فى السن ، وأن لديها عقد إيجار عن ذات الشقة صادر لها من وكيل مورثها وسابق فى تاريخه على عقد إيجار المطعون ضده الأول وبعد أن أسرت المحكمة بضم الدعويين وأحالت الدعوى الى التحقيق حكمت بصورة عقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٣/١/١ وأغرر بين الطاعنه ووكيل مورثها وفى موضوع الدعويين برفضهما ، استأنفت الطاعنه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٩ ق المنصورة ، وبتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من صورة عقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٣/١/١ وتأييده فيما قضى به من رفض الدعويين . طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيتها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنه بالأول الثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الشاى فى الأوراق والفساد فى الإستدلال ، وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه ذهب الى أن التوكيل رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ عام شريين الصادر من مورثها الى شقيقه والذى حرر لها عقد إيجارها لا يسمح له أعمال التصرف أو الإدارة إنما يتعلق بالإجراءات أمام جميع الجهات والتوقيع نيابة عنه على العقود التى تحرر أمام موثق العقود بسائر أنواعها من بيع وبذل وإيجار وبعد ذلك من الحكم مسخاً للوكالة وخروجاً عما تؤدي اليه عبارتها إذ أن النص فى عقد الوكالة على حق الوكيل فى التوقيع نيابة عن موكله على العقود التى تحرر أمام موثق العقود الرسمية بسائر أنواعها يعنى أن للوكيل الحق فى إبرام هذه العقود ومنها عقد الإيجار هذا الى أن محكمة الموضوع ليس من حقها

٧٠٠ م

التصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم الا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله
وإذا لم ينكر الموكل هذه الوكالة فما كان لها أن تعرض لها مما يعيب
الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة
بأن المناط فى التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه
من تصرفات قانونية خول الموكل للوكيل إجراؤها أو من أموال تقع عليها
هذه التصرفات يتحدد بالرجوع الى عبارات التوكيل ذاته وما جرت به
نصوصه والى الملاحظات التى صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى وأن تحديد
مدى سعة الوكالة يعد تفسيراً لمضمونها مما يضطلع به قاضى الموضوع بغير
معقب عليه من محكمة النقض مادام هذا التفسير لما تحتله عبارة بغير
مسح ، وأول واجبات الوكيل هو أن ينفذ الوكالة فى حدودها للرسمية
دون نقص أو زيادة فإن نقص أو زاد كان بين التفريط والإفراط وكلاهما
يكون مستولاً عنه - لما كان ذلك وكانت عبارات التوكيل رقم ٩٥ لسنة
١٩٨٠ عام شريبن تتضمن أن الموكل فوض الوكيل فى جميع القضايا التى
ترفع منه أو عليه أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها
والمزايدة فيما نزع ملكيته بناء على طلبه والحكم برسو المزاو وكل ما
تستلزمه قضايا نزع الملكية وفى التوقيع عنه على العقود التى تحرر
أمام موثق العقود الرسمية بسائر أنواعها من بيع ووهن وبذل وإيجار
وكانت هذه العبارات تدل على أن نطاق الوكالة تحدد فى إتخاذ كافة
الإجراءات اللازمة للحفاظ على أموال الموكل أو التصرفات التى أبرمها
بمعرفة ويلزم إفراغها أمام موثق العقود ولا تخول هذه العبارات الوكيل فى
إبرام التصرفات القانونية كالبيع والإيجار وكان الذى استخلصه الحكم يتفق
وعبارات سند الوكالة وأوراق الدعوى وفى حدود ما شحكة الموضوع من
سلطة تحديد نطاق الوكالة فإن النعى بأن الوكالة تبيح الإجاءه يكون على
غير أساس ، وأن تحديد المحكمة لسعة الوكالة التى تجادل فيها الخصوم والمثار
فى الدعوى لا تعتبر تصدياً لعلاقة الخصوم بوكلائهم إنما هو بيان للأعمال
المقررة للوكيل وهو مايدخل فى سلطاتها ومن ثم فإن النعى بوجهيه على
غير أساس متعين رفضه .

٧٠٠ م

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تفسير القانون وتطبيقه وفي بيان ذلك تقول إن الحكم اعتبرها خلفا عاما للمؤجر وعليها ضمان عدم التعرض في حين أنها مستأجرة لشقة النزاع من المورث فتعتبر من الغير لكونها من الخلف الخاص ، ولما كان عقد إيجارها سابقا على عقد إيجار المطعون ضده الأول ومن ثم فلا يكون حجة عليها ولا يتأتى القول بعدم تعرضها له مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن القانون لا يحظر على المالك أن يؤجر الوحدات المملوكة له لأهله اللذين يستحقون في ميراثه ويعتبر المستأجر من هؤلاء صاحب حق شخصي على العين المؤجرة له ويخضع في ذلك للقواعد المقرر في المفاضلة بين عقود الإيجار وعند تراحم المستأجرين لذات العين المؤجرة والتي تقتضي أن تكون المفاضلة بين عقود صحيحة ونافذة وتكون الأفضلية للمقد الأسبق تطبيقا لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ولما كانت الطاعنة هي ابنة المالك قد تمسكت بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٣/١/١ الصادر لها من وكيل والدها وإزاء وجود عقد آخر من المالك للمطعون ضده الأول في ١٩٨٣/١/١٠ عن ذات العين المؤجرة فقد إنتهى الحكم المطعون فيه صحيحا الى أن عقد إيجار الطاعنة المؤرخ ١٩٨٣/١/١ قد صدر من غير مالك للعين المؤجرة أو من وكيل عنه له حق التاجير على ما سلف بيانه ويكون غير نافذ في حق المالك ومن ثم فلا محل للمفاضلة بين عقدها وعقد المطعون ضده الأول ، وإذ كان الحكم المطعون فيه إنتهى الى أنها لا تعتبر مستأجرة لعين النزاع فلا تعتبر عندئذ من الغير وإعتبرها من الخلف العام للمؤجر وهي بتلك الصفة يمتنع عليها التعرض للمطعون ضده الأول وتلتزم بضمان عدم التعرض وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي على الحكم المطعون فيه بأن الطاعنة تعتبر من الغير وليست من الخلف العام للمؤجر على الرغم من أن عقد إيجارها غير نافذ يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وفي بيان ذلك تقول إن الحكم إذ رفض طلب إنهاء عقد المطعون ضده الأول لإنهاء منفعة صاحب

٧٠٠م

حق الإنتفاع بوفاته تأسيسا على أن هذا السب لا يصلح سببا للإنتهاء لأن القانون حدد أسباب انتهاء عقد الإيجار وفسخه ليس من بينها هذا السب حين أن الإيجاره الصادرة من صاحب حق الإنتفاع تنقضى بموته عملا بالمادتين ٥٦٠ ، ١/٩٩٣ من القانون المدني مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أملت اعتبارات تتعلق بالنظام العام ومن ثم تعتبر مقيدة لنصوص القانون المدني التي تتعارض معها فلا يرجع الى أحكام القانون العام الا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ولا يجوز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما في ذلك من مخالفة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص - وإذ نص قانون إيجار الأماكن على منع المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد إنتهاء مدة الإيجار وسمحت للمستأجر بالبقاء شاغلا له مادام موافيا بالتزاماته على النحو الذي فرضه القانون فإن هذا الحكم يكون قد قيد أحكام القانون المدني الخاصة بإنهاء مدة الإيجار ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه رفض طلب الطاعنة بإنهاء عقد إيجار المطعون ضده لوفاء صاحب حق الإنتفاع فإنه يكون قد أعمل أحكام قانون إيجار الأماكن والتي يتعين اعمالها ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن رقم ٣٠٩١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/٢١/١٩٩٣)

طلب العدول عن قرار محكمة النقض بعدم قبول الطعن تأسيسا على عدم تقديم التوكيل الذى تقرر الطعن بمقتضاه . لا محل له . مادام البين من أوراق الطعن أن هذا التوكيل لم يكن قد قدم للمحكمة عند نظرها الطعن لايفنى عن ذلك أرفاق صورة ضوئية من التوكيل لدى نظر الطعن . علة ذلك ؟ .

٧٠٠ م

من حيث إن هذه المحكمة - منعقدة في غرفة المشورة - سبق أن قررت بجلسة بعدم قبول الطعن شكلا استنادا الى عدم تقديم التوكيل الذى تقرر الطعن بمقتضاه . بتاريخ قدم الأستاذ / الغامى طلبا للعدول عن هذا القرار تأسيسا على انه كان قد أرفق بأوراق الطعن التوكيل رقم لسنة ١٩٩٠ توثيق الذى يخوله حق الطعن نيابة عن المحكوم عليه وأثبت ذلك على وجه ملف الطعن . لما كان ذلك ، وكان البين من أوراق الطعن أن هذا التوكيل لم يكن قد قدم لهذه المحكمة عند نظرها الطعن ، كما خلا وجه ملف الطعن مما يفيد أن التوكيل المشار اليه كان ضمن تلك الأوراق ، فإن طلب الطاعن العدول عن القرار سالف الذكر لا يكون له محل . ولا يشفع له فى ذلك أن يكون قد قدم صورة ضوئية غير رسمية عن التوكيل لانها لاحجية لها فى الإنابات ، ولا ما أثبت على ظهر الطلب المائل من أن أصل التوكيل مرفق بالطعن رقم ... لسنة ٦١ ق ، لأن اجراءات الطعن هى من الإجراءات الشكلية فى الخصومة التى يجب ان تكون مستكملة بكافة مقوماتها مما لازمه ان يكون التوكيل معروضا على محكمة النقض للثبوت من استيفاء هذه الإجراءات .

(الطعن رقم ٢٤٢٤٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ٦/٣/١٩٩٤ لم ينشر بعد)

عدم كفاية تقديم صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل مع أوراق الطعن والإشارة الى أن أصل التوكيل مودع فى قضية أخرى. أساس ذلك ؟.

من حيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت بجلسة بعدم قبول الطعن شكلا استنادا الى عدم تقديم التوكيل الذى تم التقرير بالطعن بالنقض بمقتضاه نيابة عن الطاعن . ثم بتاريخ قدم الغامى الطلب المائل للعدول عن هذا الحكم ونظر الطعن من جديد ، وأقام طلبه على انه كان قد أرفق صورة عريفه من التوكيل الذى يخول وكيل الطاعن حق الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه وأشار فى تقرير الطعن الى أن أصل هذا التوكيل أرفق بأوراق الطعن الرقيم لسنة ١٩٩١ (تابع) المرفوع عن الحكم الصادر ضد الطاعن ذاته فى الجلسة رقم جنح

مستأنف المنصورة - التي قيدت فيما بعد برقم لسنة ٩١ ق - لما كان ذلك . و كان الأصل في نظام التقاضي انه متى صدر الحكم في الدعوى خرجت من حوزة المحكمة لاستنفادها ولايتها القضائية ، وامتنع عليها العودة الى نظرها من جديد أما ما استنته محكمة النقض - خروجا على هذا الأصل من العدول عن بعض أحكامها في خصوص شكل الطعن مراعاة منها لمقتضيات العدالة وحتى لا يضر الطاعن بسبب لا دخل لإرادته فيه فهو من قبيل الإستثناء الذي يجب قصره في نطاق ما استمن من أجله وعدم التوسع فيه . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يشترط - كى تعدل عن حكم أصدرته - أن يكون الحكم فيما قضى به قد قام على عدم استيفاء اجراءات الطعن المقررة قانونا . ثم يثبت من بعد أن تلك الإجراءات كافة كانت قد استوفيت بيد أنها لم تعرض كاملة على المحكمة عند نظرها الطعن وذلك لأسباب لا دخل لإرادة الطاعن فيها . وإذ كان الطاعن لا يجادل بل أنه يسلم في طلبه بأن سند التوكيل المثبت لصفة من قرر بالطعن لم يكن قد قدم لهذه المحكمة عند نظرها الطعن بجلسة ، فإن طلبه العدول عن الحكم الذي أصدرته بتلك الجلسة بعدم قبول الطعن شكلا لا يكون له محل ولا يشفع له في ذلك أن يكون قد قدم مع أوراق الطعن صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل . ولا ما أشار اليه من أن أصل التوكيل مودع في قضية أخرى مادام انه لم يقدم مع أوراق هذا الطعن - حتى تاريخ نظره والحكم فيه دليلا رسميا يثبت صفة من قرر بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم ضده وذلك لما هو مقرر من أن إجراءات الطعن هي من الإجراءات الشكلية في الخصومة التي يجب ان تكون مستكملة كافة مقوماتها ومن أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو من شأن المحكوم ضده وليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرته إلا إذا كان مركزا عند تزكيته بخلافه . إلى أن الأمر الذي يتعين معه أن يكون التوكيل معروضا على محكمة النقض عند نظرها للتثبت من استيفاء اجراءات الطعن . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ٨٩٥٦ لسنة ٩١ ق - جلسة ١٩٩٤/٣/٢٧ لم ينشر بعد)

٧٠٠م

وكالسه . عدم جواز تصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم . الإستثناء . إنكار صاحب الشأن وكالة وكيله . حضور المطعون ضدها الثانية فى الدعوى بمدافع لم يعترض على وكالة المطعون ضده الأول عنها فى إبرام الإتفاق بينه بصفته وكيلًا عنه وبين الشركة الطاعنة وعدم النعى على الإتفاق بشئ . خطأ الحكم القاضى بعدم الإعتماد بهذا الإتفاق لعدم تقديم سند الوكالة المبيح له .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز أن تصدى المحكمة لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك ولم يعتد بالإتفاق المبرم بين الشركة الطاعنة والمطعون ضده الأول بصفته وكيلًا عن زوجته لعدم تقديمه سند الوكالة للوقوف على مدى سمعته رغم أن المطعون ضدها الثانية مثلت فى الدعوى بمدافع عنها لم يعترض على وكالة زوجها عنها فى إبرام الإتفاق ولم ينبع عليه بشئ فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٦٦٧٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٩٦ ص ٤٧ ص ٤٦٠)

حيث أنه من المقرر أنه يتعين على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة الطعن سند توكيل اغمامى الذى رفع الطعن حتى تتحقق المحكمة من صحة قيام هذه الوكالة وتقف على حدودها وما إذا كانت تبيح للمحامى الطعن بالنقض وإلا كان الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن اغمامى رافع الطعن أودع مع صحيفته التوكيل الخاص رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٩٠ توثيق فارسكور الصادر له من اغمامى بصفته وكيلًا عن الوكيله عن الطاعنه بالتوكيل رقم لسنة ١٩٨١ توثيق فارسكور إلا أنه لم يودع هذا التوكيل الأخير أو صورة رسمية منه وحتى حجز الطعن للحكم ، وكان لايفنى عن تقديم هذا التوكيل مجرد ذكر رقمه إذ أن تقديمه واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده واستبانته فإذا كانت هذه الوكالة تشمل الإذن فى توكيل اغمامين فى الطعن بالنقض ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول .

(الطعن رقم ٣٠٧٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩/١/١٩٩٧ لم ينشر بعد)

(الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٣١/٣/١٩٩٧ لم ينشر بعد)

الضمان في الوكالة بالعمولة لا يفترض . وجوب النص عليه في العقد أو قيام قرائن قوية تدل على انصراف النية اليه أو ثبوت ان العرف جرى في مكان العقد وفي نوع التجارة عليه .

الضمان في الوكالة بالعمولة لا يفترض ، بل يجب النص عليه صراحة في العقد ، أو قيام قرائن قوية تدل على انصراف النية اليه ، أو يثبت ان العرف جرى في مكان العقد وفي نوع التجارة على ضمان الوكيل بالعمولة .

(الظعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٧ ص ٢٤ من ١٣٦٣)

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان التوقيع بالامضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة الأصبع هو المصدر القانوني الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقا لما تقضى به المادة ١/١٤ من قانون الإثبات ، وإذا كان الثابت من مذكرات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده ركن في إثبات صدور وكالة من الطاعن اليه الى صورة من الاقرار العرفي المؤرخ ٣١ من يناير سنة ١٩٨٨ المنسوب صدوره الى رئيس اللجنة الاستئنافية المختصة بنظر التظلم من تقدير ثمن الأرض مشترى الطاعن وما تضمنه هذا الاقرار من قيامه بتقديم التظلم الى اللجنة المذكورة ومباشرته امامها وحضور المعاينة التي أجرتها للأرض محل التقدير ، وكانت تلك الصورة لا تصلح دليلا على قيام الوكالة لأنها لا تعمل توقيعا للطاعن فإن الحكم اذ عول عليها وحدها في إثبات قيام الوكالة بين الطاعن والمطعون ضده ورتب على ذلك قضاءه بأحقية الأخير في مبلغ الأتعاب المقضى به فانه يكون معيبا بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

(الظعن رقم ١٦٩٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١١/٨)

إذا كانت الورقة العرفية موقعة من الوكيل فإن تاريخها يكون حجة على الأصل - ولو لم يكن لها تاريخ ثابت - إذ أنه لا يعتبر غيرا لأنه

٧٠٠م

كان ممثلاً في التصرف الذي أبرمه وكيله لحسابه إلا أنه إذا ادعى الأصل
عدم صحة التاريخ المدون بالورقة وأنه قلم غشا حتى لا يتكشف ان
التصرف الذي أجراه الوكيل حرر في وقت كانت وكالة فيه قد زالت فإنه
يكون لذلك الأصل أن يثبت مدعاه بكافة طرق الإثبات ومنها البينة
والقرائن .

(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/١٠/١٥)

(١) الوكالة الواردة في ألفاظ عامة لا تخصيص فيها حتى لنوع العمل القانوني الحاصل فيه التوكيل ، لا تخول التوكيل صفة الا في أعمال الادارة .

(٢) وبعد من أعمال الادارة الايجار اذا لم تزد مدته على ثلاث سنوات وأعمال الحفظ والصيانة واستيفاء الحقوق ووفاء الديون . ويدخل فيها أيضا كل عمل من أعمال التصرف تقتضيه الادارة كبيع المحمول وبيع البضاعة أو المنقول الذي يسرع اليه التلف وشراء ما يستلزمه الشيء محل الوكالة من أدوات لحفظه ولاستغلاله .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٠١ ليبي و ٦٦٧ سوري و ٩٣١ عراقي و ٧٧٦ لبناني و ٧٠١ كويتي.

أحكام القضاء :

ان كانت النيابة واردة في ألفاظ عامة لا تخصيص فيها لنوع العمل القانوني الحاصل فيه الانابة ، فانه حسبما تقضى الفقرة الاولى من المادة ٧٠١ من القانون المدني لا تخول الحارس صفة الا في اعمال الادارة وما يستتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ عن هذه الاعمال من منازعات .

(نقض جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧ ص ١٦ مج فني مدني ص ٦٣٤)

٧٠١م

تولى أحد الشركاء إدارة المال الشائع دون اعتراض الباقيين .
وكالة ضمنية - عنهم فى إدارة المال الشائع وكالة عامة بالإدارة .
نفاذ الأعمال التى تصدر منه فى حق باقى الشركاء سواء كانت
أعمالاً مادية أو تصرفات قانونية تقتضيها الإدارة كبيع المحصول
الناجى من الأرض وقبض الثمن .

لما كانت المادة ٣/٨٢٨ من القانون المدنى تقضى بأنه اذا تولى أحد
الشركاء ادارة المال الشائع دون اعتراض من الباقيين عد وكيلا عنهم ، فان
مفاد هذا النص ان تعتبر هناك وكالة ضمنية قد صدرت الى الشريك الذى
تطوع لإدارة المال الشائع من باقى الشركاء . ويعد هذا الشريك أصيلاً عن
نفسه ووكيلاً عن باقى الشركاء فى ادارة المال الشائع ادارة معتادة فتتخذ
الأعمال التى تصدر منه فى حق الشركاء الباقيين سواء ما كان منها عملاً
مادياً أو تصرفاً قانونياً تقتضيه الادارة مما يعتبر معه هذا الشريك فى
مفهوم المادة ٢/٧٠١ من القانون المدنى وكيلاً عن باقى الشركاء وكالة
عامة بالإدارة وهى تشمل بيع الشريك للمحصول الناجى من الأرض الزراعية
المشتركة وقبض الثمن بوصفه تصرفاً تقتضيه الادارة .

ويجوز تأسيساً على المادتين ٣/٨٢٨ و ٢/٧٠١ من القانون المدنى
للشريك فى علاقته بالشريك الآخر الذى تصرف ببيع المحصول الناجى من
زراعتيهما المشتركة ان يثبت غى حدوث هذه العلاقة صدور هذا التصرف عنه
بوصفه من أعمال الادارة وذلك بجميع الطرق ومنها البينة والقرائن على
أساس ان هذا التصرف يعتبر بالنسبة له بمثابة واقعة مادية .

(الظمن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٢٠٦)

التعرف على مدى سعة الوكالة . وجوب الرجوع فيه إلى
عبارة التوكيل وملايسات صدوره وظروف الدعوى . لا عبرة
بتمسك الموكل قبل الغير بأسباب تتعلق بشكل التوكيل إلا أن
يكون العمل مما يتطلب شكلاً معيناً .

م ٧٠١

المناف في التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية خول الموكل للوكيل اجراءها أو من أموال تقع عليها هذه التصرفات ، يتحدد بالرجوع الى عبارة التوكيل ذاته ، وما جرت به نصوصه والى الملاحظات التي صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى . ولا عبره في هذا الخصوص بما قد يتمسك به الموكل قبل الغير الذي تعامل مع الوكيل من أسباب تتعلق بالشكل الذي أفرغ فيه التوكيل أو بالجهة التي تم توثيقه أمامها الا اذا كان العمل الذي صدر التوكيل من أجله يتطلب شكلا معينا ، فيتعين عندئذ ان يتخذ التوكيل هذا الشكل .

ان تحديد مدى سعة الوكالة يعد تفسيراً لضمونها ، مما يضطلع به قاضي الموضوع بغير معقب عليه من محكمة النقض ، مادام هذا التفسير يقع على توكيل لم يتم الغاؤه ، وما تحمله عبارته بغير مسخ .

(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٦ من ٢١ ص ٧)

اعتبار الإيجار من أعمال الإدارة م ١/٧٠١ مدني . أثره .
للتولي إدارة المال الشائع حق تأجيره اتساع سلطته لحق التقاضي فيما قد ينشأ عنه .

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٧٠١ من القانون المدني قد نصت على أن الإيجار يعد من أعمال الإدارة ومن ثم فإيجار المال الشائع يدخل في سلطة متولي إدارته من الشركاء ويدخل في سلطته تبعاً لذلك حق التقاضي فيما ينشأ عن هذا الإيجار من منازعات فيصبح أن يكون مدعياً أو مدعياً عليه فيها .

(الطعن ٧٦٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١١ من ٣٤ ص ٩٣٤)

اعتبار الإيجار من أعمال الإدارة - تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الآخرين - أثره - اعتباره وكيلا عنهم تنفذ في حقهم أعمال الإدارة المعتادة التي تصدر منه .

الإجبار عمل من أعمال الإدارة يتسبب له حق تأجيله وحق التقاضي فيما قد ينشأ عنه وأن الشريك الذي يتولى عملاً من تلك الأعمال - دون اعتراض من الباقيين - يعتبر وكيلاً عنهم وتنفذ في حقهم أعمال الإدارة المعتادة التي تصدر منه - ومن ثم تكون شهادة الشاهد الشريك في الملكية قد نزلت منزلة شهادة الخصم الذي يباشر الدعوى من حيث جواز قبولها أو ردها في صدد دعوى الإخلاء التي يرفعها الشريك الآخر - فلا يجوز قبولها كدليل على خصمهما وهو ما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية التي لا تقبل شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما لأنه يكون - شاهداً لنفسه في النقص .

(الطعن ٨٢١ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٢٦ من ٤١ ص ٨٧٨)

اعتبار الإجبار من أعمال الإدارة . م ٢/٧٠١ مدني . أثره .
لمتولى إدارة المال الشائع حق تأجيله وطلب إخلائه . اتساع سلطته لحق التقاضي فيما قد ينشأ عنه من منازعات .

إذ كانت الفقرة الثانية من المادة ٧٠١ من القانون المدني قد نصت على أن الإجبار يعد من أعمال الإدارة ، ومن ثم فإن إجبار المال الشائع وطلب إخلاء العين المؤجرة يدخل في سلطة متولى إدارته من الشركاء ويدخل في سلطته - تبعاً لذلك - حق التقاضي فيما ينشأ عن هذا الإجبار من منازعات .

(البطن ٢٠١٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٠ من ٤٢ ص ١٦٦٠)

إتفاق الأغلبية على اختيار مدير لإدارة المال الشائع اعتباره صاحب الشأن في الإدارة.

(الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٠ من ٤٢ ص ٢٤٥)

(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٠ من ٤٢ ص ١٦٦)

اعتبار الإجبار من أعمال الإدارة . م ٢/٧٠١ مدني . أثره .
لمتولى إدارة المال الشائع حق تأجيله وطلب إخلائه . اتساع سلطته لحق التقاضي فيما قد ينشأ عن هذا الإجبار من منازعات .

(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩١/١١/٢٠ من ٤٢ ص ١٦٦)

(١) لا بد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الإدارة ، وبوجه خاص في البيع والرهن والتبرعات والصلح والاقرار والتحكيم وتوجيه اليمين والمرافعة أمام القضاء .

(٢) والوكالة الخاصة في نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص ، إلا اذا كان العمل من التبرعات .

(٣) والوكالة الخاصة لا تجعل للوكيل صفة الا في مباشرة الأمور المحددة فيها وما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية وفقا لطبيعة كل أمر وللعرف الجارى .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٠٢ لىبي و ٦٦٨ سوري و ٩٣١ عراقى و ٧٧٧ لبنانى و ٥٧٧ سودانى و ١١٢٠ تونسى و ٧٠٢ كويتى .

المفكرة الايضاحية :

أما أعمال التصرف فلا يصح ان تكون محلا الا لوكالة خاصة لخطورتها فلا يصح ان يوكل شخص آخر توكيلا عاما في جميع أعمال التصرفات دون ان يخصص امعالا معينة منها فان خصص اقتضت الوكالة على ما خصص ولا تتناول غير ذلك من أعمال التصرفات كما اذا وكل شخص آخر في بيع ماله وفسى التصرف فيه بجميع أنواع التصرفات فلا تتناول الوكالة في هذه الحالة الا البيع دون غيره ، على ان التوكيل في البيع يتناول ما يقتضيه البيع من أمور تابعة له وفقا لطبيعته وللعرف الجارى فيجوز للوكيل في البيع ان يقبض الثمن وأن يسلم المبيع .

. يشترط وجود وكالة خاصة للمرافعة أمام القضاء - لا يكفي القول بقيام الفضالة إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة .

اشتراط المشرع في المادة ٧٠٢ من القانون المدني وجود وكالة خاصة للمرافعة أمام القضاء ولم يكتف بالوكالة العامة ، ومن ثم فلا يكفي القول بقيام فضالة في التقاضي إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة . وإذا كانت لجنة الطعن تختص بالفصل في خصوصية الخصومة بين الممول ومصلحة الضرائب فإنه لا يكفي لاعتبار الخصومة قائمة أمامها تمثيل الممول فيها بطريق الفضالة .

(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩ ص ١٤ من ٨٢٩)

حق التقاضي يغير المرافعة أمام القضاء .

حق التقاضي غير المرافعة أمام القضاء ، وحق التقاضي رخصة لكل فرد في الالتجاء الى القضاء أما المرافعة أمام القضاء التي تستلزم وكالة خاصة - وفقاً للمادة ٧٠٢/١ من القانون المدني - فهي النيابة في الخصومة للدفاع أمام القضاء وقد اختص بها المشرع أشخاصاً معينين حسبما تقضي المادة ٢٥ من قانون المحاماة .

(الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٧ ص ١٦ من ٦٣٣)

الوكالة الخاصة في نوع معين من الأعمال القانونية لا تجعل للوكيل صفة الا في مباشرة الأمور المحددة فيها وما تقتضيه هذه الأمور من توافر ضرورية وفقاً لطبيعة كل أمر وللعرف الجاري وذلك على ما تقضي به المادة ٣/٧٠٢ من القانون المدني .

(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢ ص ٢٠ من ٣٢)

إقرار الوكيل بحق للغير قبل الموكل يستلزم وكالة خاصة أو وكالة عامة تتضمن تعويضة صراحة بإجراء هذا التصرف .

٧٠٢ م

مقتضى ماتنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدني انه اذا كان الاتفاق بين الوكيل والغير منطويا على تصرف قانوني هو النزول عن حق للموكل أو الإقرار بحق قبله للغير ، فإنه يجب عندئذ ان يكون لدى الوكيل وكالة خاصة تخول له هذا التصرف القانوني أو وكاله عامه ينص فيها صراحة على تفويضه بإجراء التصرف المذكور . عبء اثبات الوكالة يقع على من يدعيها . فاذا احتج الغير على الموكل بالوكالة ليرجع عليه بآثار التصرف القانوني الذي عقده مع الوكيل كان على الغير ان يثبت الوكالة ومداه وأن الوكيل قد تصرف في نطاقها حتى يستطيع الزام الموكل بهذا التصرف اذ الوكيل لا تكون له صفة الوكالة عن الموكل اذا عمل باسم هذا الأخير وجاوز حدود الوكالة ، ويشترط في اقرار الموكل لما يباشره الوكيل خارجا عن حدود توكيله ان يكون المقرر علما بأن التصرف الذي يقره خارج عن حدود الوكالة وأنه قد أقره قاصدا اضافة أثره الى نفسه .

(الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٥ من ٢٠ ص ٧٨٤)

عدم إنكار الخصم أمام محكمة الاستئناف وكالة المحامي الحاضر معه . عدم جواز انكارها أمام محكمة النقض.

اذا كان الخصم مع حضوره بنفسه في بعض الجلسات أمام محكمة الاستئناف لم ينكر أمام تلك المحكمة وكالة المحامي الحاضر معه في المرافعة عنه أمام القضاء ، فإنه لا يقبل منه بعد ذلك ان ينكر هذه الوكالة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ من ٢٠ ص ٩٢١)

وجوب ايداع التوكيل الصادر من وكيل الطاعن الى المحامي المقرر بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول .

إذ كان البين من مراجعة التوكيل المقدم بملف الطعن انه غير صادر من الطاعن الى المحامي المقرر بالطعن بل صدر الى هذا الأخير من وكيل

٧٠٢م

الطاعن ، وكان هذا التوكيل الأخير لم يودع بملف الطعن حتى تستطيع محكمة النقض التعرف على حدود وكالة وكيل الطاعن ، وما اذا كانت تشمل الاذن فى توكيل المحامين فى الطعن بالنقض أم لا تشمل هذا الاذن فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن .

(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٢ من ٢١ ص ٩٦٩)

سلامة الإجراءات التى يتخذها المحامي فى الدعوى ولو قبل صدور التوكيل من صاحب الشأن إلا أن ينكر الأخير توكيله له . قبول المحكمة للمذكرة المقدمة منه . صحيح .

مباشرة المحامي للدعوى بتكليف من ذوى الشأن قبل صدور توكيل له منهم بذلك ، لا يؤثر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فى سلامة الإجراءات التى يتخذها فيها ، الا اذا أنكر صاحب الشأن توكيله لذلك المحامي - لما كان ذلك فانه لا تثير على محكمة أول درجة ان هى عولت على المذكرة المقدمة لها من المطعون ضده أثناء حجز القضية للحكم

(الطعن رقم ١٩١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١١/١٠ من ٢١ ص ١١٢٥)

الأصل ان يتم تسليم الأوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو فى موطنه الأصلي ، ويجوز تسليمها فى الوطن المختار فى الأحوال التى بينها القانون وصدر توكيل من أحد الخصوم لمن وكله من المحامين بمقتضى توكيل عام أو خاص ، يجعل موطن الوكيل معتبرا فى اعلان الأوراق اللازمة فى درجة التقاضى الموكل هو فيها .

(نقض جلسة ١٩٧١/٢/٢٥ من ٢٢ مج فى مدنى ص ٣٩٣)

يجب ان يكون تقرير الطعن بالنقض موقعا من محام موكل عن الطاعن ، وهو اجراء جوهرى يترتب على اغفاله بطلان الطعن . واذا كان تقرير الطعن موقعا من محام لم تثبت وكالته من الطاعن فان الطعن يكون باطلا .

(نقض جلسة ١٩٧١/٤/٢١ من ٢٢ مج فى مدنى ص ٥٣٠) .

٧٠٢ م

إذا كان يبين من أوراق الطعن ان الأستاذ..... انما هو قرر
بالطعن عن الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الطاعنة الثانية ،
ولم يقدم التوكيل الصادر الى موكله من الطاعنة الثانية حتى حجزت
الدعوى للحكم . وكان لا يفتنى عن تقديم هذا التوكيل مجرد ذكر رقمه
في التوكيل الصادر من الطاعن الأول الى محاميه ، اذ ان تقديم التوكيل
واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة
، وما اذا كانت تشمل الاذن للطاعن الأول في توكيل انمايين في الطعن
بطريق النقض، فان الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعنة الثانية
للتقرير به من غير دى صفة .

(نقض جلسة ١٩٧١/٤/٨ س ٢٢ مج فى مدنتى ص ١٧٦)

الوكالة الخاصة فى المعاوضات . عدم وجوب بيان العقارات
محل التصرف على وجه التحديد فى التوكيل . مثال فى توكيل
بالشراء فى التنفيذ العقارى .

النص فى المادة ٢/٧٠٢ من القانون المدنى على أن الوكالة الخاصة
فى نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا
العمل على وجه التخصيص الا اذا كان العمل من التبرعات يدل على أن
الوكالة الخاصة فى المعاوضات يصح ان تصدر دون تحديد محل التصرف، ولما
كان التوكيل الصادر من المظعون عليها الأولى انمايينها ينص على أن له ان
يشترى لذمتها العقار المطلوب بيعه ، فانه يخوله صفة فى أن يشتري عنها
الأطيان موضوع التنفيذ عملا بالمادة ٢/٧٠٢ السالف ذكرها دون حاجة
الى أن يعين فيه على وجه التحديد بيان هذه العقارات التى انصب عليها
التصرف لما كان ذلك فان النعمى على الحكم المظعون فيه بالخطأ فى تطبيق
القانون لرفض دفاع الطاعنة من أن التوكيل لم يكن يخول الوكيل شراء
العقار بجلسة المراء لأن عبارته غامضة ولا تتضمن تحديدا لموضوعه يكون
على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٢ س ٢٥ ص ١١٥٣)

م ٧٠٢

طلب الوكيل ايقاع البيع على موكله . استلزامه وكالة خاصة . م ٧٠٢ مدني . تجاوز الوكيل حدود وكالته العامة . أثره . مثال بشأن إجراءات تنفيذ عقارى .

لئن كان طلب الوكيل ايقاع البيع على موكله يستلزم وكالة خاصة تبيح له ذلك اصملا لنص المادة ٧٠٢ من القانون المدنى ، الا أنه اذا تجاوز الوكيل حدود وكالته العامة ، وأبرم تصرفا فان هذا التصرف يكون موقوفا على اجازة الموكل ، فان اقره اعتبر نافذا فى حقه من وقت ابرامه . واذا كان المظعون ضلهم قد أجازوا تصرف المظامى الذى كان يباشر عنهم اجراءات التنفيذ العقارى ، وطلب ايقاع البيع عليهم رغم ان وكالته كانت قاصرة على مباشرة الأعمال القضائية ، فان اجازتهم اللاحقة لهذا التصرف تعتبر فى حكم الوكالة السابقة ، ويصحى التصرف صحيحا وناظدا فى حقيهم، واذا التزم الحكم المظعون فيه هذا النظر ، فان النعى عليه باطلا فى تطبيق القانون وتفسيره يكون غير صحيح .

(الظعن رقم ٤٨٥ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٩ س ٢٦ ص ٢٩٢)

وكالة المظامى . إنقضاؤها بأسباب انقضاء الوكالة العادية وأخصها انتهاء العمل الموكل فيه . الإستناد إلى المادة ٣/٧٠٢ مدنى فى القول بقيام عرف يقضى بأن وكالة المظامى لا تنتهى إلا بالغاء التوكيل وعلم المظامى بهذا الإلغاء . لا محل له .

وكالة المظامى تنقضى بأسباب انقضاء الوكالة العادية ، وأخصها انتهاء العمل الموكل فيه ، لأنه بعد انتهاء العمل لا يصبح للوكالة محل تقرر عليه ولا يبقى الا حق المظامى فى الاعتاب التى لم يقبضها ، ولا وجه للتعدي بهذا العرف - القول بقيام عرف بشأن وكالة المظامى يقضى بأنها لا تنتهى الا بالغاء التوكيل وعلم المظامى بهذا الإلغاء - استنادا الى العرف الجارى الذى نصت عليه المادة ٣/٧٠٢ من التقنين المدنى . ذلك ان مجال تطبيق هذا العرف هو فى تحديد التوابع الضرورية للأمر الموكل فيه ليستمر

م ٧٠٢

الوكيل في الوكالة الخاصة في مباشرتها باعتبارها متفرعة عن العمل الأصلي ومتصلة به .

(الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٣ ص ٢٦ ص ٧٤٤)

الوكالة - نطاقها - استقلال قاضي الموضوع بتقدير مداها ورودها على عمل معين مقتضاه شمولها لتابعه ولوازمه الضرورية.

تختلف سعة الوكالة باختلاف الصيغة التي يفرغ فيها التوكيل ومؤدى نص المادة ٧٠٢ من القانون المدني ان الوكالة الخاصة تحدد بعمل أو أعمال قانونية معينة وترد على أعمال التصرف وأعمال الإدارة على السواء وهي وان اقتصررت على عمل معين فهي تشمل كذلك توابعه ولوازمه الضرورية وفقاً لطبيعة الأشياء والعرف السارى ، وتحديد مدى الوكالة مسألة واقع يبت فيها قاضي الموضوع بما له من السلطة في تعرف حقيقة ما أراده العاقدان مستعينا بمعبارة التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها طالما كان الاستخلاص سائفا .

(الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢١ ص ٢٩ ص ١٥١٠)

الوكالة الخاصة في التبرعات لا تصح إلا إذ كان المال محل التبرع معيناً على وجه التخصيص في ذات سند التوكيل .
م ٧٠٢/٢ مدني . إغفال ذلك مؤداه بطلان التنازل الحاصل من الوكيل .

إبراء المطعون ضده من الأجرة عمل تبرعى بالنسبة للطاعنة صاحبة الحق في إقتضاها دون الوكيل ، مما كان يلزم لإنصراف أثره إليها أن يعين محلله على وجه التخصيص في التوكيل الصادر منها عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٧٠٢ من القانون المدني ، والثابت أن الوكيل خلا من هذا التعيين فلا تكون للوكيل سلطة القيام بهذا العمل ، ويكون تنازله عن الأجرة قد وقع باطلاً بالنسبة للموكلة « الطاعنة » بعد أن أبرمت مع المطعون ضده عقدي الإيجار بالأجرة المسماة في كل منهما .

(الطعن ١٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٧ ص ٣٢ ص ٢٢٢٩)

٧٠٢م

العرض الحقيقي الذي يتبعه الإيداع . شرطه . عرض المبلغ على الوكيل غير المفوض بالقبول لا يعد عرضاً حقيقياً الإيداع اللاحق استناداً له غير مبريء للذمة .

العرض الحقيقي الذي يتبعه الإيداع - سواء أكان هذا العرض على يد محضر أو أمام المحكمة وقت المرافعة - هو الوسيلة القانونية لإبراء ذمة المدين ومن ثم يتعين أن تتوافر فيه الشروط المقررة في الوفاء المبريء للذمة ومنها أن يتم العرض على صاحب الصفة في استيفاء الحق . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن عرض المبلغ المذكور في الجلسة على محامي المطعون ضده في غيبة موكله ، وإذ كان قبول هذا العرض يعتبر من التصرفات القانونية التي لا يجوز للمحامي مباشرتها إلا إذا كان مفوضاً فيها في عقد الوكالة ، وكان الثابت من سند وكالة محامي المطعون ضده أنه غير مفوض في قبول العرض ، فإن هذا العرض يكون قد تم على غير ذى صفة في استيفاء الحق ويكون الإيداع المشار إليه بسبب النعي غير مسبوق بإجراءات العرض الحقيقي التي يتطلبها القانون مما لا يعتبر وفاءاً مبرئاً للذمة .

(الطعن ١٣٨٦ لسنة ٥١ق - جلسة ١٤/٣/١٩٨٣ س ٣٤ ص ٦٧٩)

الوكالة الخاصة . شرط للمرافعة أمام القضاء إلا أنها ليست شرطاً لازماً لرفع الدعوى ابتداء . للمحكمة إستخلاص الوكالة الضمنية في رفع الدعوى متى كان سائفاً . مثال .

لئن كان القانون يشترط للمرافعة أمام القضاء وكالة خاصة حسبما تقضى الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدني ، واختص بها المشرع أشخاصاً معينين واستلزم إثبات هذه الوكالة وفقاً لأحكام قانون المحاماة ، تطبيقاً لنص المادتين ٧٢ ، ٧٣ من قانون المرافعات ، إلا أن الوكالة الخاصة على هذه الصورة ليست شرطاً لازماً لرفع الدعوى إيداعاً بدءاً إستعمال الحق في التقاضي ، بإعتبار هذا الحق رخصة لكل فرد في الالتجاء إلى القضاء .

(الطعن ٥٩٣ لسنة ٥٥ق - جلسة ١/٤/١٩٩٠ س ٤١ ص ١٢٠)

٧٠٢ م

تضمن التوكيل الصادر من المطعون ضدها غامبها أنه خاص بوكالته عنها في القضية الخاصة بشقة النزاع . انصرافه إلى وكالة الغامبي في النزاع مرافعة وطعنا في جميع مراحل التقاضي .

إذا كان الثابت من التوكيل الصادر من المطعون ضدها غامبها والمؤرخ / / إنه خاص بوكالته عنها في القضية الخاصة بالشقة محل النزاع فإن عبارات التوكيل على هذا النحو انصرفت إلى عمل معين لعبارة عامة ، ومن ثم فإن تحديد نطاق الوكالة وتقديم مداها ينصرف بطريق اللزوم إلى وكالة الغامبي في النزاع مرافعة وطعنا في جميع مراحل التقاضي التزاما بعبارات الوكالة الواضحة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف ورفض الدفع بطلان الحضور عن المطعون ضدها والمرافعة عنها أمام الاستئناف فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون .

(الطعن ٢٤٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١/٤ من ٤١ ص ١٢٨)

اشتغال عبارة التوكيل على الحق في إتخاذ إجراءات التقاضي والمرافعة أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ومحاكم الأحوال الشخصية في قضايا الأحوال الشخصية إتساعها لمباشرة التقاضي أمام محكمة النقض طعناً وحضوراً .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يشترط في عبارة التوكيل صيغة خاصة ولا النص فيها صراحة فيها على إجازة الطعن بالنقض في القضايا متى كانت هذه الوكالة مستفادة من أية عبارة واردة فيه تنسج لتشمل الحق في النيابة أمام المحاكم على اختلافها وكان الثابت من أوراق الطعن أن محامي الشاغل قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن التوكيل الصادر من الطاعن لأخيه برقم بتاريخ من كتابة عدل الرياض الثانية بالملكة العربية السعودية لإتخاذ إجراءات التقاضي والمرافعة أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ومحاكم الأحوال الشخصية في قضايا الأحوال الشخصية وله الحق في توكيل المحامين ، كما قدم التوكيل

٧٠٢ م

الصادر من هذا الأخير للأستاذ/.....انغامى برقم الذى أناب عنه انغامى الذى وقع صحيفة الطعن . لما كان ذلك وكانت عبارة التوكيل الأول تتسع لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعناً وحضوراً ومن ثم يكون الطعن مقدماً من ذى صفة ويكون الدفع بعدم قبوله غير سديد .

(الطعن ٢٦ لسنة ٥٨ هـ - جلسة ١٦/١/١٩٩٠ م ٤١ ص ١٥٢)

الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء الذى ينطوى على تصرف قانونى . وجوب إستناذه إلى توكيل خاص .

مقتضى ما نص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدنى والمادة ٢٦ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء منطوياً على تصرف قانونى هو النزول عن حق فإنه بعد عملاً من أعمال التصرف التى يتمتع أن يصدر بها توكيل خاص أو أن يرد ضمن توكيل عام بنص فيه صراحة على هذا التفويض .

(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٥٧ هـ - جلسة ٢٥/١/١٩٩٠ م ٤١ ص ٢٥٨)

العرض الحقيقى الذى يتبعه الإيداع . ماهيته - الوسيلة القانونية لإبراء ذمة المدين شرطه . أن تتوافر فيه شروط الوفاء المبرىء للذمة ومنها عرض المبلغ على صاحب الصفة فى استيفاء الحق . قبول العرض . من التصرفات القانونية التى لا يجوز للمحامى مباشرتها إلا بتفويض فى عقد الوكالة .

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن العرض الحقيقى الذى يتبعه الإيداع هو الوسيلة القانونية لإبراء ذمة المدين ومن ثم يتعين أن تتوافر فيه الشروط المقررة فى الوفاء المبرىء للذمة ومنها أن يتم العرض على صاحب الصفة فى استيفاء الحق . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المظنون عليهم عرضاً ١٩٨٥/٧/٢٤ - مبلغ جنيه على محامى الطاعنين كما عرضوا بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٧ مبلغ

٧٠٢م

جنبيه إلا أنه رفض استلام المبلغين على سند من أنه غير مفروض من الطاعنين في قبض المبلغ المعروض وإذا كان قبول العرض يعتبر من التصرفات القانونية التي لا يجوز مباشرتها إلا إذا كان مفوضاً فيها في عقد الوكالة وكان الثابت من سند وكالة محامي الطاعن الأول أنه خلا من تفويض في قبول العرض كما خلت الأوراق من ثمة ما يفيد وكالته أصلاً عن باقي الطاعنين فإن هذا لا عرض يكون قد تم على غير ذي صفة في استيفاء الحق ومن ثم فإن الإيداع الحاصل من المطعون عليهم لا يعتبر وفاء مبرئاً للذمة ولا يترتب أثراً ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بالإيداع المبني على إجراءات عرض غير قانونية فإنه يكون خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٧ ص ٤١ من ٢٠٢)

تحدد نطاق الوكالة . مناطه . الرجوع إلى عبارة التوكيل وملابسات صدوره وظروف الدعوى . إعتبار ذلك تفسيراً لمضمون الوكالة . إستقلال محكمة الموضوع به دون رقابة محكمة النقض ما دام هذا التفسير مما تحتمله عباراته . إلزام الوكيل بحدود الوكالة دون إفراط أو تفريط . ومثال في إيجار بشأن تفسير توكيل عام للتوقيع على العقود أمام الموثق وعدم اشتماله إبرام التصرفات القانونية كالبيع والإيجار .

المقرر - في قضاء محكمة النقض - بأن المناط في التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية حول الموكل للوكيل إجراءاتها أو من أموال تقع عليها هذه التصرفات بتحدد الرجوع إلى عبارات الوكيل ذاته وما جرت به نصوصه وإلى الملابسات التي صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى وأن تحديد مدى سعة الوكالة يعد تفسيراً لمضمونها مما يضطلع به قاضي الموضوع بغير معقب عليه من محكمة النقض ما دام هذا التفسير مما تحتمله عباراته بغير مسخ ، وأول واجبات

٧٠٢م

الوكيل هو أن ينفذ الوكالة في حدودها المرسومة دون نقص أو زيادة فإن نقص أو زاد كان بين التفريط والإفراط وكلاهما يكون مستولاً عنه - لما كان ذلك وكانت عبارات التوكيل رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ عام شربين تتضمن أن الموكل فوض الوكيل في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها والمزايدة فيما نزع ملكيته بناء على طلبه والحكم برسو المزاود وكل ما تستلزمه قضايا نزع الملكية وفي التوقيع عنه على العقود التي تحرر أمام موثق العقود الرسمية بسائر أنواعها من بيع ورهن وبذل وإيجار وكانت هذه العبارات تدل على أن نطاق الوكالة تحدد في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ على أموال الموكل أو التصرفات أبرمها بمعرفته ويلزم إفراغها أمام موثق العقود ولا تخول هذه العبارات الوكيل في إبرام التصرفات القانونية كالبيع والإيجار وكان الذي استخلصه الحكم يتفق وعبارات سند وأوراق الدعوى وفي حدود ما شكمه الموضوع من سلطة تحديد نطاق الوكالة فإن النعي بان الوكالة تبيح الإجازه يكون على غير أساس .

(الطعن ٣٠٩١ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١١ ص ٤٤ ص ٥٦٣)

تفويض المظعون ضده محاميه بالتوكيل في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه أمام جميع المحاكم والحضور أمام الجهات الإدارية ومصالح الشهر العقاري ومصلحة الضرائب وتقديم الطلبات والتوقيع عليها والصلح والإقرار . مفاده . انصراف الوكالة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على أعمال الموكل أو التصرفات التي أبرمها . عدم تخويلها الوكيل فسخ العقود التي أبرمها الموكل أو التنازل عن الأحكام التي صدرت لصالحه .

إذ كان ذلك وكان الثابت من التوكيل رقم/ لسنة ١٩٨٧ عام الواملى الصادر من المظعون ضده شحاميه أنه فوضه في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها

٧٠٢ م

والحضور أمام الجهات الإدارية أياً كانت ومصالح الشهر العقاري وفي الحضور أمام مصلحة الضرائب وأموريتها وتقديم الطلبات والتوقيع عليها والصلح والإقرار - فإن عبارات التوكيل على هذا النحو تدل على أن الوكالة فيه قد انصرفت إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على أموال الموكل أو التصرفات التي أبرمها بمعرفته ويلزم إفراغها أمام موثق العقود دون أن تخول الوكيل فسخ العقود التي أبرمها الموكل أو التنازل عن الأحكام التي صدرت لصالحه .

(الطعنان ٣٦٤، ١٣٠٦ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعنون بالوجه الأول من السبب الثاني منهما على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، والقصور في التسبب ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا في صحيفة الاستئناف بالدفع بعدم قبول الدعوى رقم لسنة م .ك جنوب القاهرة لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة للطاعن الثالث إذ اختصت الطاعنة الأولى فيها بصفتها وله عليه رغم بلوغه سن الرشد مما كان يتعين معه اختصاصه بشخصه ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - إن استمرار الولي في تمثيل القاصر في الخصومة بعد إنتهاء ولايته عليه ودون إعتراض منه أو تنبيه المحكمة إلى زوال صفة من يمثله يعتبر صحيحاً منتجاً لآثاره القانونية لأن تمثيله في هذه الحالة يستند إلى نيابة إتفاقية بعد أن كانت قانونية ذلك أن المادة ١/١٣٠ من قانون المرافعات تنص على أنه وينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم أو يفقده أهليه الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من التابعين ... ومفاد ذلك أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهليه الخصومة يترتب عليه بطلان إنتقطاع سير الخصومة أما بلوغ الخصم من

م ٧٠٢

الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى إنقطاع سير الخصومة إنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة نيابة عن القاصر ، لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى رقم لسنة م.ك. جنوب القاهرة أن المطعون ضده الأول إختصم فيها الطاعنة الأولى أمام محكمة أول درجة عن نفسها وبصفتها ولية طبيعية على الطاعن الثالث الذى بلغ من الرشد ، وإذ لم ينيه الطاعنان الأولى والثالث المحكمة إلى التفسير الذى طرأ على حالة هذا الأخير وحتى صلب الحكم فى الدعوى فإن تمثيل الطاعنة الأولى لإينها الطاعن الثالث فى الدعوى يكون بقبوله ورضائه ويبقى هذا التمثيل منتجاً لكل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر فى الدعوى كما لو كان القاصر مختصماً بشخصه بعد بلوغه ، وبالتالي فإن النعى على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على الدفع للمشار إليه يكون غير منتج ويضحي بذلك على غير أساس .

وحيث إن لما يتعاه الطاعنون - من باقى أوجه الطعن - على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا فى صحيفة الإستئناف بطلب إلغاء الحكم المستأنف وإعتبارهم مستأجرين للعين محل النزاع وإلزام المطعون ضده الثانى بتحرير عقد إيجار لهم عنهم ورفض الدعوى رقم لسنة م.ك. جنوب القاهرة ، وإذ مثل المطعون ضده الأول بوكيل بجلسة ١٩٩١/١١/٢١ أمام محكمة الإستئناف قرر بتسليمه بالطلبات الواردة بصحيفة الإستئناف وإذ لم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الإقرار ويعمل أثره فإنه يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز للمستأجر وفقاً لنص المادة ٣/٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ « بشأن إيجار الأماكن » إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات ، كما أن من المقرر أن الأصل فى الإقرار هو أنه إعتراف شخص بواقعة من شأنها أن تنتج ضده آثاراً قانونية بحيث

٧٠٢م

تصبح في غير حاجة إلى الإثبات وبمحصم النزاع في شأنها ، وأن الإقرار القضائي يمكن أن يكون شفهياً يديه الخصم من نفسه أمام القضاء أو يكون كتابة في مذكرة مقدمه منه أثناء سير الدعوى وهو بهذه المثابة يكون حجة قاطعة على المقر ، وكان إقرار الوكيل في حدود وكالته حجة على موكله وينصرف أثره إليه ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعنين قد أقاموا استئنافهم بطلب الحكم بإلغاء الحكم المستأنف واعتبارهم مستأجرين للعين محل النزاع وإلزام المطعون ضده الثاني بتحرير عقد إيجار لهم منها ورفض الدعوى رقم سنة ملنى كلى جنوب القاهرة ، وإذ كان الثابت بمحضرى جلستى ١٩٩١/١١/٢١ ١٩٩٢/٣/٢٥ أمام محكمة الاستئناف أن المطعون ضده الأول مثل بوكيل عنه سلم للطاعنين بالطلبات السوادة بصحيفة الاستئناف وأن هذا التوكيل - وعلى ما جاء بالمحضر الأول - يبيح للوكيل الإقرار والصلح ، وإذ لم يعرض الحكم المطعون فيه - لهذا الإقرار وقضى بتأييد حكم محكمة أول درجة الذى أقام قضاؤه على ما إطمأن إليه من أقوال شاهدى المطعون ضده الأول فإنه يكون قد خالف القانون مشوباً بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه لهذا الوجه .

(الطعن ٥٠٠٩ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٤/١/٢٠٠١ لم ينشر بعد)

٢ - آثار الوكالة

مادة ٧٠٣

(١) الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون ان يجاوز حدودها المرسومة .

(٢) على أن له ان يخرج عن هذه الحدود متى كان من المستحيل عليه اخطار الموكل سلفا وكانت الظروف يغلب معها الظن بأن الموكل ما كان الا ليوافق على هذا التصرف . وعلى الوكيل في هذه الحالة ان يبادر بابلغ الموكل خروجه عن حدود الوكالة .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٠٣ ليجي و ٦٦٩ سورى و ٩٢٣ عراقى و ٥٧٨ سودانى و ٧٧٩ لبنانى و ١١٢١ تونسى و ٧٠٤ كويتى .

لللمكرة الايضاحية :

فأول واجبات الوكيل هو ان ينفذ الوكالة في حدودها المرسومة أى أن يقوم بالعمل أو الأعمال القانونية التي وكل فيها وما يتبع ذلك من أعمال مادية ملحققة دون نقص أو زيادة ، فان نقص أو زاد كان بين التفريط والافراط وكلاهما يكون مسئولاً عنه ، على أنه يجوز له أن ينقص أو يزيد وأن يعدل بوجه عام في حدود الوكالة مع بقاءه وكيلاً وذلك بشرطين :

(أ) ان تكون الظروف بحيث يفترض معها ان الموكل كان يوافق على هذا التصرف كما اذا وكل فى بيع قدر معين من الأرض فتهيأت له صفقة رابحة وبيع قدراً أكبر أو وكل فى الاقتراض بتأمين هو كفالة شخصية

٧٠٣ م

فاقرض بتأمين هو رهن رسمي . واذا قام نزاع بين الوكيل والموكل في تحقق هذا الشرط كان الأمر محلاً لتقدير القاضي .

(ب) ان يستحيل على الوكيل اخطار الموكل مقدماً بتصرفه ويترك تقدير هذا أيضاً للقاضي .

أحكام القضاء :

التعرف على مدى سعة الوكالة . وجوب الرجوع فيه الى عبارة التوكيل وملازمات صدره وظروف الدعوى . لا عبارة بتمسك الموكل قبل الغير بأسباب تتعلق بشكل التوكيل إلا أن يكون العمل مما يتطلب شكلاً معيناً .

المناط في التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية خول الموكل للوكيل اجراءها أو من أموال تقع عليها هذه التصرفات يتحدد بالرجوع الى عبارة التوكيل ذاته وما جرت به نصوصه والى الملازمات التي صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى ، ولا عبارة في هذا الخصوص بما قد يتمسك به للموكل قبل الغير الذي تعامل مع الوكيل من أسباب تتعلق بالشكل الذي أفرغ فيه التوكيل أو بالجهة التي تم توثيقه أمامها الا اذا كان العمل الذي صدر التوكيل من أجله يتطلب شكلاً معيناً فيتمتع عندئذ ان يتخذ التوكيل هذا الشكل .

(الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٦ ص ٢١ ص ٧)

اخصر أو غيره ممن يباشر إجراءات التنفيذ الجبرى . وكلاء عن طالب التنفيذ في توجيه الإجراءات . م ٧ من قانون المرافعات السابق . مساءلة طالب التنفيذ مسئولية مباشرة عما يصيب الغير من ضرر .

مفاد نص المادة السابعة من قانون المرافعات السابق والمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع احوال التجارية ورونها ، مرتبطين

م ٧٠٣

ان المحضر الذى يباشر التنفيذ أو غيره من أجاز القانون ان يجرى التنفيذ الجبرى بواسطتهم ، انما يقومون بذلك التنفيذ بناء على توجيه من الخصوم لهذه الاجراءات ، فإذا ما عين الخصوم اجراءات التنفيذ التى يطلبون اتخاذها ، اعتبر المحضر أو من يباشر اجراء التنفيذ الجبرى من أجاز لهم القانون ذلك ، وكلاء عن طالب التنفيذ الذى يسأل مسئولية مباشرة عن توجيه هذه الاجراءات فيما لو ترتب على ذلك الاضرار بالغير .

(الظمن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٠ س ٢١ ص ٦١١)

جواز ابرام الوكيل للعقد بصفته أصيلاً إذا لم يعلن عن نيابته وقت انعقاد . وكأنه فى هذه الحالة مستتر . حكمها . ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التى ترتبها الوكالة السافرة .

مفاد نصوص المادتين ٧١٣ ، ١٠٦ من القانون المدنى انه يجوز للوكيل ان يبرم العقد الذى تخوله الوكالة اصداره لا بصفته وكيلاً ولكن بصفته أصيلاً وذلك إذا لم يعلن وقت التعاقد عن صفته ك نائب ، ويعتبر وكأنه قد أعار اسمه للأصيل الذى وكله فى ابرام العقد ، وحكم هذه الوكالة المستتره أنها ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التى ترتبها الوكالة السافرة ، فينصرف أثر العقد المبرم الى الأصيل والى من يتعاقد مع الوكيل المستر .

(الظمن رقم ٥٨١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٩٣٣)

عدم مسئولية الموكل عن تصرف الوكيل الذى يجاوز حدود وكالته إلا إذا أجازة قاصدا اضافة أثره الى نفسه .

تصرف الوكيل الذى يجاوز حدود وكالته الخاصة لا يسأل عنه الموكل الا اذا أجازة بعد حصوله قاصدا اضافة أثره الى نفسه .

(الظمن رقم ١٦٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٦/٤/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٦٤٨)

٧٠٣م

إدارة الأموال الشائعة للشركاء مجتمعين ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك . تولى أحد الشركاء إدارتها دون اعتراضهم . اعتباره وكيلاً عنهم .

الأصل ان ادارة الأموال الشائعة تكون من حق الشركاء مجتمعين ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك ، فاذا تولى أحد الشركاء الادارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلاً عنهم .

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ق - جلسة ١١/٤/١٩٧٢م من ٢٣ ص ٦٨٦)

لما كان الوكيل يلتزم بتقديم حساب عن ادارة عمله ، وحساب المبالغ التي قبضها على ذمة موكله ، كما يلتزم بأن يرد ما في يده من مال للموكل ، وهو رصيد الحساب ونتيجته طوال فترة الوكالة ، أى الإيراد الصافي المستحق للموكل فى فترة ادارة الوكيل ، وكان طلب الحساب ليس مقصوداً لذاته وإنما توصلاً الى الزام الوكيل بما فى ذمته من مال للموكل ، فإن عدم تقديم الوكيل حساباً عن الوكالة يعد تنفيذها - أيا كان سببه - لايحول دون الزامه بأن يرد للموكل ما كسبه لحسابه بتنفيذ الوكالة .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٣ق - جلسة ٣٠/١٢/١٩٨٧)

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الوكيل المأجور عليه ان يبذل فى رعاية مصالح موكله العناية المألوفة فيسأل عن تقصيره الحادث أو بمجرد اهماله ، وإذا لم يتخذ عند تنفيذ الوكالة الاحتياطات التى تقتضيها مصالح الموكل أصبح مسئولاً قبله عن تعويض ما يصيبه من ضرر من جراء هذا الاهمال ، وتقدير ما إذا كان الوكيل قد أهمل فى تنفيذ الوكالة من عدمه هو من مسائل الواقع التى تثبت فيها محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية فى استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية دون ما رقابة محكمة النقض عليها فى ذلك متى كان استخلاصها سائفاً ومستعداً من عناصر تؤدى اليه .

(الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٨/١٢/١٩٨٩)

٧٠٣ م

الأصل عدم مسئولية الموكل عن الخطأ الذى ارتكبه وكيله .
التزام الوكيل وحده بتعويض الغير الذى أضر به خطئه طالما لم يقر
الموكل وكيله على هذا الخطأ .

الأصل أن الموكل لا يكون مسئولاً عن الخطأ الذى ارتكبه وكيله ،
فالوكيل إذا كان ينوب عن الموكل فى التصرف أو العمل القانونى محل
الوكالة ، فتنصرف إليه آثاره ، إلا أنه لا ينوب عنه فى الخطأ الذى يرتكبه
هو فى حق الغير بسبب تنفيذ الوكالة ، فيلتزم الوكيل وحده بتعويض الغير
الذى أضر به خطئه ، طالما لم يقر الموكل وكيله على هذا الخطأ بقصد إضافة
آثاره إلى نفسه .

(الطبعة ٢٩٧٢ لسنة ١٣٩٩ ق - جلد ١ / ٣ / ٢٠٠٠)

(١) اذا كانت الوكالة بلا أجر . وجب على الوكيل ان يبذل فى تنفيذها العناية التى يبذلها فى أعماله الخاصة ، دون ان يكلف فى ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد .

(٢) فان كانت بأجر وجب على الوكيل ان يبذل دائما فى تنفيذها عناية الرجل المعتاد .

القصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٠٤ لىبي و ٦٧٠ سورى و ٩٣٤ عراقى و ٥٧٩ سودانى و ١١٣٢ تونسى و ٧٠٥ كويتى .

المثكرة الإيضاحية:

ويجب ان يبذل الوكيل فى تنفيذ الوكالة القدر الواجب من العناية وقد حدد المشروع هذا القدر مطبقا فى ذلك المادة ٢٨٨ من المشروع وقد سبق ان طبقت على العقود المسماة الأخرى كالايجار والعارية والوديعة ، فالوكيل اذا كان مأجورا يطلب منه عناية الرجل المعتاد ، أما اذا كان غير مأجور فلا يطلب منه ان يبذل من العناية الا ما يبذله فى أعماله الخاصة دون أن يجاوز عناية الرجل المعتاد ، وهذه هى المعايير التى تتمشى مع التطور الحديث للمسئولية التعاقدية .

أحكام القضاء:

اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت ان الطاعنة - وزارة الأوقاف الناطرة على الوقف - تسلمت الأحكام الصادرة عن بعض ايجار الملة السابقة على نظرها ، وأضافت الأجرة المذكورة بدفاترها لتحصيلها بعد ان

م ٧٠٤

حلت محل الحارس السابق ، فإنه يتعين عليها باعتبارها وكالة عن المستحقين ان تقوم بتحصيل قيمتها . واذ التزم الحكيم المظنون فيه هذا النظر واعتبر الطاعة مسئولة عن افعالها في تحصيل الأجرة باعتبارها وكالة بأجر ، فتسأل عن خطئها اليسر في عدم تحصيله بالزامها به من مالها الخاص طبقا لنص المادة ٥٢١ مدني قديم المقابلة للمادة ٧٠٤ مدني جديد ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

متى كانت الوزارة الطاعة باعتبارها وكالة بأجر عن المستحقين مسئول عن تقصيرها اليسر ، فإن مسئوليتها لا تسقط الا بمضي خمس عشرة سنة من تاريخ انتهاء الوكالة .

(نقض جلسة ١٧/١/١٩٧١ م ٢٢ سج في مدني ص ٧٧٩)

تخضع العلاقة بين ناظر الوقف والمستحقين فيه - وعلى ما جرى به قضاء النقض - لأحكام الوكالة وحكم المادة ٥٠ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التي تردد حكم المادة ٥٢١ من القانون المدني السابق وتعمل حكم المادة ٧٠٤ من القانون المدني الحالي ، وهما اللتان تحددان مسئولية الوكيل بصفة عامة . ومفاد ذلك ان ناظر الوقف اذ قصر نحو أعيان الوقف أو غلاته كان ضامنا دائما لما ينشأ عن تقصيره الجسيم . أما ما ينشأ عن تقصيره اليسر فلا يضمنه الا اذا كان له أجر على النظر .

لئن اختلف فقهاء الشريعة الاسلامية فيما اذا كان متولي الوقف (الناظر) يضمن الغبن الفاحش اذا أجر عقار الوقف بأقل من أجر المثل أو لا يضمنه ، الا أن الرأي الراجح الذي أخذت به محكمة النقض هو أن متولي الوقف (الناظر) يضمن الغبن الفاحش لو كان متعمدا أو عالما به وذلك اذا كان الناظر بغير أجر ، اذ يعتبر تأجيله أعيان الوقف بالغبن الفاحش وهو متعد أو عالم به تقصيرا جسيما يسأل عنه دائما . كما ان المادة ٧٠٤ من القانون المدني تقضي بأن الوكيل بلا أجر يقتصر واجبه على العناية التي يبدلها في أعماله الخاصة في حين ان الوكيل بأجر يجب أن يبذل دائما في تنفيذ الوكالة عناية الرجل المعتاد .

م ٧٠٤

إذا كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد انتهى إلى أن الأجرة المحددة بعقود الإيجار تقل كثيرا عن أجرة المثل لأطيان الوقف ، وهو ما ينطوي على تفريط من الناظر يجعله مسئولاً عن تعويض المستحقين ، وأنه لم يبذل عناية الرجل المعتاد إذ لم يؤجر هذه الأطنان مجزأة للوصول إلى الأجرة المذكورة ، وذلك دون أن يستظهر الحكم ما إذا كان ناظر الوقف يعمل بأجر أو بدون أجر ، وما إذا كان التفريط الذي نسب إليه يصل إلى حد تعمد الغبن الفاحش أو علمه به على النحو الذي يجعله ضامناً دائماً أم أن تفريطه ذلك هو من قبيل التقصير الذي لا يسأل عنه إلا إذا كان يعمل في الوقف بأجر . إذا كان ذلك فإن الحكم يكون قد شابه قصور يعجز محكمة النقض عن ممارسة وظائفها في مراقبة صحة تطبيق القانون .

(نقض جلسة ١٠/٢٣/١٩٧٣ س ٢٤ مج فني مسدس ص ١٠٠٩)

تجاوز الوكيل حدود الوكالة . الموكل هو الذي يملك التمسك بتجاوز الوكيل لحدود الوكالة - مثال بشأن التنازل عن الإيجار.

من المقرر طبقاً للمادتين ٦٩٩ ، ١/٧٠٤ من القانون المدني أن الوكالة هي عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل ، وأن الوكيل ملتزم بتنفيذ الوكالة في حدودها للرسمه فليس له أن يجاوزها فإذا جاوزها فإن العمل الذي يقوم به لا ينفذ في حق الموكل ، إلا أن للموكل في هذه الحالة أن يقر هذا العمل فإن أقره أصبح كأنه قد تم في حدود الوكالة من وقت إجراء العمل لا من وقت الإقرار مما مصادفه أن الموكل هو الذي يملك التمسك بتجاوز الوكيل لحدود الوكالة . لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من أن انكسرتين عن استأجرة الأصلية قد تجاوزتا حدود الوكالة الصادرة إليهما حين تنازلتا عن شقة النزاع للطاعن على الرغم من أن للموكلة لم تملك بهذا التجاوز فإنه يكون قد أخطأ في تطبيقه القانون .

(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٣٦١)

م ٧٠٤

نص الفقرة الثانية من المادة ٧٠٤ من القانون المدني يلزم الوكيل المأجور ان يبذل دائما عناية الرجل العادى بعرف النظر عن مبلغ عنايته بشئونه الخاصة لأن الإتفاق على مقابل يتضمن حتما التمهيد من جانب الوكيل بأن يبذل فى رعاية مصالح الموكل العناية المألوفة فلا يفترض له إلا التقصير اليسير وبخاصة دائما على التقصير الجسيم ولو كان قد اعتاده فى شئونه الخاصة فهو يسأل عن تقصيره الحادث بفعله أو بمجرد إهماله فإذا لم يتخذ عند تنفيذ الوكالة الإحتياطات التى تقتضيها رعاية مصالح الموكل أصبح مسئولاً قبله عن تعريض ما يعصيه من ضرر من جراء هذا الإهمال ، وتقرر مسئولية الوكيل فى هذه الحالة دون حاجة لإعذاره مقدما لأن مسئولية متفرقة عن التزامه بتنفيذ الأعمال الموكل بها تنفيذاً مطابقاً لشروط عقد الوكالة .

(الظمن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٣١ ص ٣٤ من ٨٧٣)

على الوكيل ان يوافي الموكل بالمعلومات الضرورية عما وصل اليه في تنفيذ الوكالة وان يقدم له حسابا عنها .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٠٥ لبيى و٦٧١ سورى و٩٣٦ عراقى و٧٨٨ و٧٨٩ / ١
لبنانى و ٥٨٠ سودانى و١١٣٥ ، ١١٣٦ تونسى و ٧٠٦ كويتى .

أحكام القضاء:

الوكيل . التزامه عند انتهاء الوكالة بتقديم كشف حساب للموكل عن أعمال الوكالة مالم يتفق صراحة أو ضمنا على اعفائه من تقديمه أو تقضى الظروف بالاعفاء .

النص فى المادة ٧٠٥ من القانون المدنى على أنه « على الوكيل ان يوافي الموكل بالمعلومات الضرورية عما وصل اليه فى تنفيذ الوكالة وأن يقدم له حسابا عنها » يدل على أنه يجب على الوكيل عند انتهاء الوكالة ان يقدم للموكل حسابا مفصلا شاملا لجميع اعمال الوكالة مدعما بالمستندات حتى يتمكن الموكل من أن يستوثق من سلامة تصرفات الوكيل عليه ان يوفى اليه صافى ما فى ذمته ما لم يكن قد اتفق صراحة أو ضمنا على اعفاء الوكيل من تقديم الحساب أو تقضى الظروف بالاعفاء ويرجع فى ذلك الى الصلة بين الموكل والوكيل وذلك إذا كانت هذه الصلة تقتضى من الموكل رقا به يوميه فعاله على اعمال الوكيل فان الحساب يعتبر مقدما فعلا عن كل عمل مجرد انجازه وذلك بحكم هذه الصلة .

(الطنين رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤ ص ٣٥ من ٦٠٥)

م ٧٠٥، ٧٠٦

إغالة المجهلة البهمة من الوكيل للموكل - ماهيتها . لا يمنع الموكل من مطالبة بالحساب عن أعمال وكالته .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إغالة البهمة التي يبين فيها الإيراد والمنصرف وتفصيلات الحساب أو التي لم ينص فيها صراحة على إبراء الموكل للذمة وكياله عن فترة وكالته ودون أن يطلب منه تقديم حساب لا تمنع الموكل من مطالبة وكياله بالحساب للفصل للدعم بالمستندات .

(الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤ ص ٣٥ ص ٦٠٥)

مادة ٧٠٦

(١) ليس للوكيل أن يستعمل مال الموكل لصالح نفسه .

(٢) وعليه فوائد المبالغ التي استخدمها لصالحه من وقت استخدامها وعليه أيضا فوائد ما تبقى في ذمته من حساب الوكالة من وقت أن يمتنع .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالإقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٠٦ لیبی و ٦٧٢ سورى و ٩٣٧ عراقى و ٧٨٩ / ٢ لبنانى و ٥٨١ سودانى و ٧٠٧ كويتى .

أحكام القضاء :

الحكم على الوكيل - طبقا للمادة ٧٠٦ من القانون المدني القائم و ٥٢٦ من القانون المدني - بفوائد المبالغ التي استخدمها من وقت استخدامها يقتضى ثبوت أن هذه المبالغ كانت في يد الوكيل وأن استخدمها لصالح نفسه وأثبت الوقت الذي استخدمها فيه حتى يكون هذا الوقت مبدا لسريان الفوائد .

(الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣١ ص ١٥ ص ١٢٣٧)

(١) اذا تعدد الوكلاء كانوا مسؤولين بالتضامن متى كانت الوكالة غير قابلة للانقسام ، أو كان الضرر الذى أصاب الموكل نتيجة خطأ مشترك على أن الوكلاء ولو كانوا متضامنين لا يسألون عما فعله أحدهم مجاوزا حدود الوكالة أو متعسفا فى تنفيذها .

(٢) واذا عين الوكلاء فى عقد واحد دون ان يخصص فى انفرادهم فى العمل ، كان عليهم ان يعملوا مجتمعين الا اذا كان العمل مما لا يحتاج فيه الى تبادل الرأى كقبض الدين أو وفائه .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٠٧ ليبي و ٦٧٣ سوري و ٩٣٨ عراقى و ٧٨١ لبنانى و ٥٨٢ سودانى و ١١٤٠ تونسى و ٧٠٨ كويتى .

المذكرة الايضاحية:

أما اذا انفرد أحدهم بمجاوزة حدود الوكالة أو بالتعسف فى تنفيذها ، كان خالف شروط البيع التى اشترطها الموكل ، أو التزمها ولكن تعتمد إساءة العمل بها ، ففى حالة التجاوزة حدود الوكالة يكون مسئولا وحده لا بالتضامن مع غيره من الوكلاء ، قبل الغير الذى تعامل معه ، اذا كان الموكل قد رفض اقرار عمل الوكيل ، وفى حالة التعسف فى تنفيذ الوكالة يكون مسئولا أيضا وحده ، لا بالتضامن مع غيره من الوكلاء ، قبل الموكل عن التعويض .

متى كان التوكيل الصادر من الطاعن قد صدر لعدة محامين ، فإنه يجوز انفراد أحدهم بالتقرير بالظمن لأن قانون المرافعات قد خرج في الوكالة بالخصوص عن القاعدة العامة التي قررتها المادة ٧٠٧ من القانون المدني فنص في المادة ٨٥ من قانون المرافعات على أنه اذا تعدد الوكلاء جاز لأحدهم الانفراد بالعمل في القضية ما لم يكن ممنوعاً من ذلك بنص في التوكيل ، ولا محل لتخصيص عموم نص هذه المادة وقصره على السير في الدعوى بعد اقامتها .

(نقض جنسية ١٩٥٨/٣/٢١ من ٩ مسج في مئسسى ع ٢٣٠)

المسئولية التضامنية للوكلاء قبل الموكل - شرطها - أن تكون الوكالة غير قابلة للانقسام أو عند وقوع خطأ مشترك بينهم جميعاً - م ١/٧٠٧ مدنى .

مفاد نص المادة ١/٧٠٧ من القانون المدني أن الوكلاء لا يكونون متضامنين في التزاماتهم قبل الموكل الا اذا كانت الوكالة غير قابلة للانقسام، أو كان الضرر الذى أصاب الموكل قد وقع نتيجة خطأ مشترك بين الوكلاء جميعاً .

(الظمن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣ من ٢٨ ص ١١١٨)

(١) اذا أناب الوكيل عنه غيره في تنفيذ الوكالة دون ان يكون مرخصا له في ذلك ، كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ، ويكون الوكيل ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسؤولية .

(٢) أما اذا رخص للوكيل في اقامة نائب عنه دون ان يعين شخص النائب ، فان الوكيل لا يكون مسئولاً الا عن خطئه في اختيار نائبه ، أو عن خطئه فيما أصدره له من تعليمات .

(٣) ويجوز في الحالتين السابقتين للموكل ولنائب الوكيل ان يرجع كل منهما مباشرة على الآخر .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٠٨ لیبی و ٦٧٤ سوری و ٩٣٩ عراقی و ٧٨٢ -
٧٨٤ لبنانی و ٥٨٣ سودانی و ١١٢٩ و ١١٣٠ تونسى .

أحكام القضاء :

مفاد المادتين ٧٠٨ و ٧١٠ من القانون المدنى مرتبطین انه يجوز لنائب الوكيل ان يرجع بدعوى مباشرة على الموكل يطالبه فيها بما التزم به نحو الوكيل الاصلی . ذلك سواء أكان الموكل قد رخص للوكيل الاصلی بتوكيل غيره في تنفيذ الوكالة أو لم يرخص له بذلك ويكون رجوع نائب الوكيل على الموكل شأنه في ذلك شأن ما يرجع به الوكيل الاصلی على الموكل - من المطالبة بالمصروفات الضرورية المشروعة التى أنفقها من ماله الخاص والتي استلزمها تنفيذ الوكالة .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٦٨ من ١٩ ص ١٣٩٦)

٧٠٨م

التزام الوكيل بتنفيذ الوكالة لحساب الموكل وتقديم حساب مفصل بجميع أعمال الوكالة . انابته غيره فى تنفيذ الوكالة دون ترخيص من الموكل . أثره . مسئوليته عن عمل النائب .

الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة لحساب الموكل ، فاذا اناب عنه غيره فى تنفيذها دون أن يكون مرخصا له فى ذلك كان مسئولا عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ، كما انه ملزم بأن يقدم للموكل حسابا مفصلا شاملا لجميع أعمال الوكالة ومتضمنا المصاريف التى صرفها والمبالغ التى قبضها على ذمة للوكيل وكل ما للموكل وما عليه ، والرصيد بعد استئزال الخصوم من الأصول ، هو ما يجب على الوكيل للوفاء به للموكل .

(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٩ من ٢٠ ص ٨٢٩)

حق المحامى الوكيل فى الدعوى فى انابة محام آخر دون توكيل خاص . شرطه . ألا يكون فى التوكيل ما يمنع ذلك . حضور محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية عن أحد الخصوم أمام محاكم الاستئناف . خلو قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقانون المرافعات من نص يقضى بالبطلان فى هذه الحالة . ورود هذا الحظر لأول مرة فى قانون المحاماه الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . المادة ٧٤ من هذا القانون .

للمحامى الوكيل فى الدعوى وفقا للمادة ٣٣ من قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ان ينيب عنه فى الحضور أو فى المرافعة أو فى غير ذلك من اجراءات التقاضى محاميا آخر دون توكيل خاص ما لم يكن فى التوكيل ما يمنع ذلك . وقد نصت المادة ٢٥ من هذا القانون على أنه لا يجوز ان يحضر عن الخصوم أمام محكمة النقض أو المحكمة الادارية العليا أو يقدم اليها طلبات إلا المحامين المقررين أمامها ، أما فيما يختص بمحاكم الاستئناف فقد اكتفى بالنص على عدم جواز تقديم صحف الاستئناف الا اذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها دون ان يحظر على غير

٧٠٨ م

هؤلاء ائمامين الحضور عن الخصوم أمام تلك المحاكم ولم يرد هذا الخطر الا لأول مرة في قانون ائماماه الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ حيث نص في المادة ٧٤ منه على أنه لا يجوز ان يحضر عن الخصوم أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى الا ائمامين المقبولين للمرافعة أمام هذه المحاكم ، وقد خلا قانون ائماماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وقانون المرافعات من نص يقضى بالبطلان في حالة حضور محام مقرر أمام المحاكم الابتدائية عن أحد الخصوم أمام محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ ص ٢٠ من ٩٢١)

طلب الموكلة الزام المدعى عليهما متضامنين بما تم تحصيله لحسابها لأن الأول وكيل عنها والثاني نائب للوكيل . اذابة دون ترخيص منها - ثبوت ان الثاني وكيل عنها أيضا - أثره - للمحكمة ان تقضى في الدعوى على هذا الأساس - لا يعتبر ذلك تغييرا لسبب الدعوى .

اذ كان الثابت ان الطاعة طلبت الحكم بالزام المطعون عليهما متضامنين بأن يؤديا لها المبالغ التي قاما بتحصيلها لحسابها على أساس ان المطعون عليه الأول وكيل عنها وأنه أتاب عنه المطعون عليه الثاني في تنفيذ الوكالة دون ان ترخص له الطاعة في ذلك مما يجعلهما متضامنين في المسؤولية تطبيقا لحكم المادة ١/٧٠٨ من القانون المدني ، واذ خلص الحكم المطعون فيه الى أن المطعون عليه الثاني لم يكن نائبا عن المطعون عليه الأول بل كان وكيلاً آخر عن الطاعة ، فان ذلك لا يمنع محكمة الموضوع من أن تقضى على المطعون عليه الثاني بالمبالغ التي ثبت انه حصلها لحساب الطاعة وبقيت في ذمته على أساس انه وكيل عن الطاعة ولا يعتبر ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى مما لا تملكه المحكمة من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣ ص ٢٨ من ١١١٨)

٧٠٨م

مسئولية الوكيل عن عمل نائبه - شرطه - ان يكون قد
أنابه دون ترخيص من الموكل م ١/٧٠٨ مدني .

تنص المادة ١/٧٠٨ من القانون المدني على : انه اذا أناب الوكيل
عنه في تنفيذ الوكالة دون ان يكون مرخصاً له في ذلك ، كان مستولاً عن
عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ، ويكون الوكيل
ونائبه في هذه الحالة متضامين في المسؤولية . لما مفاده ان الوكيل لا يسأل
عن عمل نائبه طبقاً لهذه الفقرة الا اذا كان قد أنابه في تنفيذ الوكالة
دون ان يكون مرخصاً له في ذلك من الموكل .

(انظرن رقم ١٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣ ص ٢٨٨، ١١١٨)

تفويض البنك المركزي للبنك الطاعن في القيام نيابة عنه
بصرف الشيكات الحكومية في الأقاليم . وكالة في تنفيذ عقد
الحساب الجاري القائم بين الجهات الحكومية والبنك المركزي دون
أن يكون مرخصاً للأخير في إجرائها . أثر ذلك . خطأ البنك
الطاعن يرتب المسؤولية العقدية للبنك المركزي ويجعله متضامناً
في هذه المسؤولية .

إذ كان البنك الطاعن يقر بأن العلاقة بينه وبين البنك المركزي
يحكمها التفويض الصادر من الأخير في القيام نيابة عنه بصرف الشيكات
الحكومية في الأقاليم فإن الأمر ينطوي على وكالة صادرة له في تنفيذ عقد
الحساب الجاري القائم بين الجهات الحكومية والبنك المركزي دون أن يكون
مرخصاً للأخير في إجراء هذه الوكالة . ولما كانت المادة ٧٠٨ من القانون
المدني تنص في فقرتها الأولى على أنه إذا أناب الوكيل عنه غيره في تنفيذ
الوكالة دون أن يكون مرخصاً له في ذلك كان مستولاً عن عمل النائب
كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ويكون الوكيل ونائبه في هذه
الحالة متضامين في المسؤولية كما يجوز طبقاً للفقرة الثالثة من ذات المادة
للموكل ونائب الوكيل أن يرجع كل منهما مباشرة على الآخر ، لما كان
ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن وفاء البنك بقيمة شيك

٧٠٨م

منهبل من الأصل بتوقيع مزور على عميله وفاء غير صحيح وغير مبرر
لذمة البنك فإن وفاء البنك بقيمة الشيك المزور لا يبرئ ذمته قبل العمل
بحيث تقع تبعه الوفاء . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى قيام خطأ
في جانب البنك الطاعن في تنفيذ عقد الوكالة حين قام بصرف الشيكات
المزورة دون أن يتأكد من صحة توقيع العميل بما يحقق مسئوليته العقدية
تجاه الموكل فإنه يكون لدائن الأخير الرجوع عليه بموجب الدعوى المباشرة
ولا يسقط حقه في الرجوع عليه إلا بالتقدم العادي المنصوص عليه في
المادة ٣٧٤ من القانون المدني ذلك أن التزام البنك الطاعن في هذه الحالة
أساسه المسئولية العقدية وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى
هذه النتيجة الصحيحة في القانون فإن النعي عليه باطلاً في تطبيق
القانون وتفسيره يكون على غير أساس .

(الطعن ٤٣٠ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٤/٦/١١ من ٣٥ ص ١٦٠٢)

للكيل أن ينيب غيره فيما وكل فيه أو جزء منه ما لم
يكن ممنوعاً من ذلك بنص خاص في سند وكالته . أثره . قيام
علاقة مباشرة بين نائب الوكيل والموكل ينصرف بموجبها إلى
الأخير كافة التصرفات التي يبرمها النائب متى تحققت شروط
إعمال هذا الأثر . وفاة الوكيل بعد إبرامه عقد الإنابة لا أثر له
على العلاقة بين الموكل والنائب فيما يأتيه الأخير بعد الوفاة من
تصرفات أو في توافر صفته في القيام بأي إجراء يتسع له عقد
الإنابة .

النص في المادة ٧٠٨ من القانون المدني على أنه ١- إذا أناب
الوكيل عنه غيره في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصاً له في ذلك كان
مستولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ، ويكون
الوكيل ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسئولية . ٢- أما إذا رخص
للكيل في إقامة نائب عنه دون أن يعين شخص النائب فإن الوكيل لا
يكون مستولاً إلا عن خطئه في اختيار نائبه أو عن خطئه فيما أصدر له من
تعليمات . ٣- ويجوز في الحالتين السابقتين للموكل ولنائب الوكيل أن

٧٠٨م

يرجع كل منهما مباشرة على الآخر يدل على أنه يجوز للوكيل أن ينيب عنه غيره في تنفيذ جميع ما وكل فيه أو في جزء منه ما لم يكن ممنوعاً من ذلك بنص خاص في سند وكتاتبه ويكون له ذلك من باب أولى إذا تضمن سند التوكيل الترخيص له في ذلك سواء عين الموكل شخص النائب أو أطلق أمر اختياره للوكيل ويترتب على تلك الإنابة متى قامت صحيحة متوافرة الأركان قيام علاقة مباشرة بين نائب الوكيل والموكل ينصرف بموجبها إلى الأخير كافة التصرفات التي يبرمها النائب متى تحققت شروط إعمال هذا الأثر ولا يكون لوفاء الوكيل - بعد إبرامه عقد الإنابة - باعتباره من التصرفات التي يخلوها له سند وكتاتبه وينصرف أثرها مباشرة إلى الموكل - أي أثر في علاقة النائب بالموكل فيما يتجنيب من تصرفات أثر في توافر صفته في القيام بأي إجراء يتسع له عقد الإنابة كتنجيم تلك العلاقة المباشرة .

(الطعن ٢٢٥٦ لسنة ٦٥ق - جلسة ١٩٩٦/٥/٨ م٤٧ ص٧٤٨)

الترخيص للوكيل في الإنابة دون تعيين شخص النائب .
أثره . إعفاء الوكيل من المسؤولية العقلية عن عمل النائب وعدم مسئوليته إلا عن خطئه الشخصي .

يدل النص في الفقرة الثانية من المادة ٧٠٨ من القانون المدني على أن ترخيص للوكيل في الإنابة دون تعيين شخص النائب يعني الوكيل من المسؤولية العقلية عن عمل النائب ولا يكون مسؤولاً إلا عن خطئه الشخصي إما في اختيار النائب وإما في توجيهه وفيما أحضره له من تعليمات .

(الطعن ٢٥٠٤ لسنة ٦٥ق - جلسة ١٩٩٦/٥/٢٣ م٤٧ ص٨٥٩)

٧٠٩ م

مادة ٧٠٩

(١) الوكالة تبرعية ، ما لم يتفق على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمنا من حالة الوكيل .

(٢) فإذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا الأجر خاضعا لتقدير القاضي الا اذا دفع طوعا بعد تنفيذ الوكالة .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٠٩ لیبی و ٦٧٥ سوری و ٩٤٠ عراقی و ٧٧٠ ،
٧٩٤ - ٧٩٥ لبناني و ٥٨٤ سوداني و ١١١٤ تونسي و ١١١
كويتي .

أحكام القضاء :

بطلان الاتفاق على أجر اغامى المنسوب الى قدر أو قيمة ما هو
مطلوب في الدعوى أو ما يحكم به ، انصراف البطلان الى تحديد قيمة
الأتعاب ، لا يترتب عليه حرمان اغامى من حقه في الأتعاب ، استبعاد
التقدير المتفق عليه ، تقدير القاضي للأتعاب بمراعاة جهد الغامى وأهمية
الدعوى وثروة الموكل .

(نقض جلسة ١٩٦٨/٦/٢٠ س ١٩ مج فني مدنى ص ١١٩٧)

مؤدى نصوص المادة ٢/٧٠٩ مدنى للقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ان
يتمتع على القاضي ان يعدل في مقدار الأتعاب التى اشترطها الغامى مقابل
عمله اذا كان الاتفاق عليها قد تم بعد الانتهاء من هذا العمل أو اذا قام
الموكل بأدائها بعد ذلك .

(نقض جلسة ١٩٦٨/٦/٢٠ س ١٩ مج فني مدنى ص ١١٩٧)

٧٠٩ م

٢/٧٠٩ م . نصها مطلق شامل لكل تعديل في أجر الوكالة المتفق عليه سواء بالخط منه أو برفعه ، استقلال قاضي الموضوع بتقدير هذا الأجر إقامة محكمة الإستئناف قضاءها بتعديل تقدير محكمة أول درجة للأجر الذي يستحقه الوكيل على إعتبارات سائفة . إغفالها الإشارة الى الحجج التي ساقها الوكيل في هذا الخصوص ، لا قصور .

نص الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩ من القانون المدني هو نص مطلق شامل لكل تعديل في أجر الوكالة للمتفق عليه سواء بالخط منه أو برفعه ، واذا كان تقدير هذا الأجر مما يستقل به قاضي الموضوع ، وكانت محكمة الاستئناف عند تعديلها تقدير محكمة أول درجة للأجر الذي يستحقه الطاعن قد أقامت قضاءها في ذلك على إعتبارات سائفة ، فان إغفالها الإشارة الى الأدلة والحجج التي ساقها الطاعن في هذا الخصوص والتي لا يترتب عليها تغير وجه الرأي في التقدير لا يعتبر قصورا مبطلا للحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٢٥ ص ٢٠ من ١٣٢٢)

سلطة قاضي الموضوع في تعديل أجر الوكالة المتفق عليه . استثناء من قاعدة الإتفاق شريعة المتعاقدين . مناط استعمال هذه السلطة . وجوب أن يعرض القاضي عند تعديل الأجر المتفق عليه الظروف والمؤثرات التي اقتضت ذلك .

انه وان كان لقاضي الموضوع بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩ من القانون المدني الحق في تعديل أجر الوكالة المتفق عليه سواء بتخفيضه أو بالزيادة عليه الى الحد الذي يجعله مناسباً : إلا أنه لما كان هذا الحق هو استثناء من القاعدة العامة التي تقضي بأن الاتفاق شريعة المتعاقدين فإنه يشترط لاستعماله ان تكون هناك ظروف قد أثرت في الموكل تأثيراً حملته على التمسك للوكيل بمقابل يزيد كثيراً عما يقتضيه الحال أو أثرت في الوكيل فجعلته يقبل أجراً يبخس لا يتناسب مع العمل الذي أسند اليه أو

٧٠٩ م

كان الطرفان قد أخطأ في تقدير قيمة العمل موضوع الوكالة قبل تنفيذه بحيث اذا انتفت هذه الاعتبارات تعين احترام ارادة المتعاقدين واتباع القاعدة العامة التي تقضى بأن ما اتفق عليه الخصوم يكون ملزما لهم، وهو ما يوجب على القاضى اذا ما رأى تعديل الأجر المتفق عليه بالزيادة أو النقص ان يعرض في حكمه للظروف والمؤثرات التي أحاطت بالتعاقد وأدت الى الخطأ فى الاتفاق على مقابل غير مناسب حتى يتسنى بحكمة النقص مراقبة ما اذا كان اطراحه لارادة المتعاقدين يستند الى اعتبارات مقبولة أم لا . واذا كان الحكم المطعون فيه قد خفض مقدار أجر الوكالة دون أن يبين وجه الخطأ فى مقدار الأتعاب المتفق عليها ، فانه يكون مشوباً بالقصور ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٢/٢٦ من ٢١ ص ٣٢٩)

م ٧٠٩ مدنى. أتعاب اخصامى المتفق عليها قبل تنفيذ الوكالة. أجر وكيل. خاضع لتقدير المحكمة . الفوائد تسرى من تاريخ الحكم النهائى .

لما كانت المادة ٧٠٩ من القانون المدنى تنص فى فقرتها الثانية على أنه : « اذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا الأجر خاضعاً لتقدير القاضى الا اذا دفع طوعاً بعد تنفيذ الوكالة » ، وكان المبلغ الذى طلب به المطعون ضده هو اتعاب محاماه متفق عليها قبل تنفيذ الوكالة فهو أجر وكيل يخضع لتقدير المحكمة عملاً بالمادة المذكورة ، ومن ثم لا يكون معلوم المقدار وقت الطلب فلا تستحق عنه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بل من تاريخ الحكم النهائى .

(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٥ من ٢٥ ص ٢٨٥)

تقدير أجر السمسار فى حالة عدم الإتفاق . عناصر . أهمية العمل وما يقتضيه من جهد وما جرى عليه العرف .

م ٧٠٩

السمار وكيل في عقد الصفقات ، وطبقا للقواعد المتبعة في عقد وكالة يتولى قاضي الموضوع تقدير أجر الوكيل في حالة عدم الاتفاق مستمعنا في ذلك بأهمية العمل وما يقتضيه من جهد يبذله الوكيل وبما جرى عليه العرف في هذه الحالة . ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم للمطعون فيه أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية قدرت للمطعون عليه الأول أجراً عن وساطته بنسبة ٢,٥ ٪ من قيمة الصفقة وأبانت في حكمها أن هذا التقدير يتفق مع ما بذله من مجهود وأهمية الصفقة التي تمت ببيع الفيلا الى السفارة السوفيتية ، كما انه يتفق مع العرف في هذا الشأن، لما كان ذلك فان الحكم يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٧ ص ٢٦ لسنة ١٢٤)

أتعاب احمى المتفق عليها أو التي تدفع طوعاً قبل تنفيذ الوكالة. خضوعها . لتقدير القاضي . م ٤٤ ق احماء ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، م ٢/٧٠٩ مدني .

نص المادة ٤٤ من قانون احماء رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ المنطبق على واقعة الدعوى ، مفاده ان أتعاب احمى المتفق عليها أو التي تدفع طوعاً قبل تنفيذ الوكالة تخضع لتقدير القاضي طبقاً لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٩٠٧ من القانون المدني ، فان الحكم المطعون فيه اذا اقتصر في رفض طلب الطاعة استرداد المبلغ هو أنه مقدم أتعاب دون ان يستظهر ما اذا كانت هناك ظروف أثرت في الموكل (الطاعة) تأثيراً حمله على أداء مقابل يزيد كثيراً عما يقتضيه الحال فيخضعه لتقديره وفقاً لما يستصوبه مراعي الأعمال التي قام بها الوكيل (مورث المطعون ضدهم) والجهد الذي بذله وأهميته وثروة الموكل ، ولكنه أغفل ذلك وحجبه عند تطبيقه حكم المادة ١٢٠ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ خطأ على واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ص ٢٦ لسنة ١٧٥٧)

٧٠٩م

تحديد ما إذا كانت الوكالة بأجر أو بغير أجر . من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع .

تحديد ما إذا كانت الوكالة مأجورة أو غير مأجورة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل الواقع التي تبت فيها محكمة الموضوع بما لها من سلطة في التعرف على حقيقة ما أراده المتعاقدان مستعينة بعبارة التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها دون ما رقابة محكمة النقص عليها في ذلك طالما كان استخلاصها سائلاً ومستمداً من وقائع ثابتة لها أصلها القابت في الأوراق .

(الطعن ٤٤٧ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٣١ ص ٣٤ من ٨٧٣)

أتعاب احماسى المتفق عليها قبل تنفيذ الوكالة . خضوعها لتقدير القاضى . جواز تخفيض المحكمة لها . ٧٠٩م مدنى .

تنص المادة ٧٠٩ من القانون المدنى على أن ١- الوكالة تبرعية ، ما لم يتفق على غير ذلك صراحة ، أو يستخلص ضمناً من حالة الوكيل . ٢- فإذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا الأجر خاضعاً لتقدير القاضى إلا إذا دفع طوعاً بعد تنفيذ الوكالة ، وإذا كان المبلغ الذى طالب به الطاعن هو أتعاب محاماة تتفق عليها قبل تنفيذ الوكالة - فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعد أجر وكيل يخضع لتقدير المحكمة عملاً بالمادة المذكورة ولا عليها إن هي خفضته .

(الطعن ٦٧١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦ ص ٣١ من ٤١٣)

على الموكل ان يرد للوكيل ما أنفقه في تنفيذ الوكالة التنفيذ المعتاد مع الفوائد من وقت الاتفاق وذلك مهما كان حظ الوكيل من النجاح في تنفيذ الوكالة . فاذا اقتضى تنفيذ الوكالة ان يقدم الموكل للوكيل مبالغ للاتفاق منها في شؤون الوكالة ، وجب على الموكل ان يقدم هذه المبالغ اذا طلب الوكيل ذلك .

النصوص العربية للقبلة،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧١٠ لبيى و٦٧٦ سورى و٩٤١ عراقى و٧٩١، ٧٩٣ لبنانى و ٥٨٥ سودانى و ١١٤٢ تونسى و ٧١٢ كويتى .

للحكمة الايضاحية،

وقد يقتضى تنفيذ الوكالة نفقات يصرفها الوكيل أو التزامات تترتب في ذمته . فالنفقات - مدامت معقولة . يستردّها من الموكل جميعا مع فوائدها من وقت الاتفاق ، وهذا استثناء جديد للقاعدة التى تقضى بأن الفوائد لا تجب الا من وقت المطالبة القضائية ، ويسترد الوكيل النفقات ، سواء نجح فى مهمته أو لم ينجح .

أحكام القضاء:

ترجى المادة ٥٢٨ من القانون للذى التقيم على الموكل ان يؤدى « المصاريف المنصرفة من وكيله المقبولة قانونا أيا كانت نتيجة العمل اذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه » ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد كيف العلاقة بين الطرفين فى خصوص ثمن المهمات التى تعهدت الشركة الطاعة بتوريدها الى مصلحة السكك الحديدية (المطعون عليها) من الشركات

٧١٠ م

الانجليزية ، بأنها علاقة وكيل بموكله وكان الطرفان قد اتفقا على تعديل طريقة الوفاء بالثمن الى العملة المصرية بدلا من الفرنك البلجيكي فانه يتعين ان يحدد الثمن بالفرنك البلجيكي مقوما بالعملة المصرية على أساس السعر الفعلي لها وقت حصول ذلك الاتفاق . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انحرف عن هذا النظر واعتبر ان الثمن يتحدد بعدد الجنيهات الاسترلينية التي تقاضتها الشركات الانجليزية من الشركة الطاعنة دون نظر الى ما تحمלתه الأخيرة فعلا من مالها في سبيل الحصول على تلك الجنيهات فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٦٢ من ١٣ ص ٢٣٨)

مفاد نص المادتين ٧٠٨ ، ٧١٠ من القانون المدني مرتبطين انه يجوز لنائب الوكيل ان يرجع بدعوى مباشرة على الموكل يطالبه فيها بما التزم به نحو الوكيل الأصلي ، ذلك سواء أكان الموكل قد رخص للوكيل الأصلي بتوكيل غيره في تنفيذ الوكالة أو لم يرخص له بذلك ، ويكون رجوع نائب الوكيل على الموكل شأنه في ذلك شأن ما يرجع به الوكيل الأصلي على الموكل من المطالبة بالمصروفات الضرورية المشروعة التي أنفقها من ماله الخاص والتي استلزمها تنفيذ الوكالة .

(نقض جلسة ١٩/١١/١٩٦٨ من ١٩ مج فني مدنى ص ١٣٨٦)

الأصل التزام الموكل بالمصروفات التي يتكبدها الوكيل بالعمولة. هذا الشرط ليس من النظام العام. جواز الاتفاق على مخالفته.

الأصل ان يلتزم الموكل بالمصروفات التي يتكبدها الوكيل بالعمولة لإتمام العمل المسند اليه ، الا أن هذا الشرط ليس من النظام العام ويجوز لطرفي العقد الاتفاق على مخالفته .

(الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٧٠ من ٢١ ص ٢١٣)

يكون الموكل مسئولاً عما أصاب الوكيل من ضرر دون خطأ منه بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذاً معتاداً .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧١١ ليبى و ٦٧٧ سوري و ٥٨٦ سوداني و ٧٩٤ لبناني و ٧١٣ كويتي .

أحكام القضاء :

توجب المادة ٥٢٨ من القانون المدني القديم على الموكل ان يؤدي « المصاريف المنصرفة من وكيله المقبول قانوناً أياً كانت نتيجة العمل اذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه » . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد كيف العلاقة بين الطرفين في خصوص ثمن المهمات التي تعهدت الشركة الطاعنة بتوريدها الى مصلحة السكك الحديدية (المطعون عليها) من الشركات الانجليزية ، بأنها علاقة وكيل بوكله وكان الطرفان قد اتفقا على تعديل طريقة الوفاء بالثمن الى العملة المصرية بدلا من الفرنك البلجيكي فانه يتعين ان يحدد الثمن بالفرنك البلجيكي مقوما بالعملة المصرية على أساس السعر الفعلي لها وقت حصول ذلك الاتفاق . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد انحرف عن هذا النظر واعتبر ان الثمن يتحدد بعدد الجنيهات الاسترلينية التي تقاضتها الشركات الانجليزية من الشركة الطاعنة دون نظر ما تحملته الأخيرة فعلا من مالها في سبيل الحصول على تلك الجنيهات فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٥ من ١٣ ص ٢٣٨)

٧١١ م

المحضر أو غيره من يباشر إجراءات التنفيذ الجبرى . وكلاء
عن طالب التنفيذ فى توجيه الاجراءات . م ٧ من قانون المرافعات
السابق . مساءلة طالب التنفيذ مسئولية مباشره عما يصيب الغير
من ضرر .

مفاد نص المادة السابعة من قانون المرافعات السابق والماده ١٤ من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع احوال التجارية ورهنتها مرتبطين
ان المحضر الذى يباشر التنفيذ أو غيره ممن أجاز القانون أن يجرى التنفيذ
الجبرى بواسطتهم ، انما يقومون بذلك التنفيذ بناء على توجيه من الخصوم
لهذه الاجراءات ، فإذا ما عين الخصوم اجراءات التنفيذ التى يطلبون
اتخاذها إعتبر المحضر أو من يباشر إجراء التنفيذ الجبرى ممن أجاز لهم
القانون ذلك، وكلاء عن طالب التنفيذ الذى يسأل مسئوليته مباشرة عن
توجيه هذه الاجراءات فيما لو ترتب على ذلك الإضرار بالغير .

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٧٠ ص ٢١ ص ٦١١)

إذا وكل أشخاص متعددون وكيلًا واحدًا في عمل مشترك كان جميع الموكلين متضامنين قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة ما لم يتفق على غير ذلك .

النصوص العربية المقتبلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٩٧ لبيى و ٦٧٨ سوري و ٥٨٧ سوداني .

أحكام القضاء :

الموكلون في تصرف واحد - متضامنون قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة .

النص في المادة ٧١٢ من القانون المدني على أنه « إذا وكل أشخاص متعددون وكيلًا واحدًا في عمل مشترك كان جميع الموكلين متضامنين قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة ما لم يتفق على غير ذلك » مفاده انه اذا تعدد الموكلون في تصرف واحد كانوا متضامنين نحو الوكيل ، واذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المطعون عليه الأول باشر الأعمال الادارية والقضائية نيابة عن الطاعنين جميعا بمقتضى الوكالة اذنولة لهم من وكيلهم المطعون عليه الثاني فإن الطاعنين يكونون متضامنين في التزامهم نحو المطعون عليه الأول وهو مانص عليه في عقد الاتفاق سند الدعوى .

(الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٨ / ١ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٩٣)

www.elsevier.com/locate/jmb

تاریخ: ۱۳۸۵/۰۵/۰۵

Abstract

$$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}, \quad \text{where } L = T - V$$
[illegible]

1998

[illegible]

١٠٠٠
 ١٠٠٠
 ١٠٠٠
 ١٠٠٠

[illegible]

٧١٣م

ويعتبر وكأنه قد أعار اسمه للأصيل الذى وكله فى إبرام العقد ، وحكم هذه الوكالة المستترة أنها ترتب قبل الأصيل فى جميع الآثار القانونية التى ترتبها الوكالة السافرة ، فينصرف أثر العقد المبرم الى الأصيل والى من يتعاقد مع الوكيل المستتر .

(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٧٠م ص ٩٣٣)

يشترط لاعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل ، أن يكون المظهر الخارجى الذى أحدثه هذا الأخير خاطئاً ، وأن يكون الغير الذى تعامل مع الوكيل الظاهر قد انخدع بمظهر الوكالة الخارجى دون أن يرتكب خطأ أو تقصيراً فى استطلاع الحقيقة . ولما كان تعيين المدير وفقاً لنظام الشركة المشهر - والذى صار حجة على الكافة - لا يترتب عليه خلق مظهر خارجى خاطئ من شأنه أن يخدع المتعامل معه ، وكان المدين الذى اتفق معه على إبرائه من جزء من الدين المستحق فى ذمته ، ولا يعتبر حسن النية لأنه كان يعلم أن هذا التصرف الصبرى لا يملكه مجلس الإدارة بغير ترخيص من الجمعية العمومية للمساهمين ، ولا يملك توكيل غيره فى أجهزته ، ومن ثم فإن موافقة المدير على هذا الإبراء لا تكون حجة على الشركة الطاعنة لانعدام نيابته عنها فى الحقيقة والظاهر .

(نقض جلسة ٢١/١/١٩٧١م ص ٢٢ مج فنى مدنى ص ١٠٠)

إذا كان محصل دفاع الطاعنة ان (والدها) إنما كان يشتري لحساب والدتها وهو ما أفصح عنه بموجب الاقرار اللاحق ، ولذلك فقد انصرفت آثار العقد من البائعة الى والدتها مباشرة) ، فإن التكيف القانونى لهذا الدفاع هو ان انعقد لم يكن بيعاً نهائياً لوالدها ، بل يخوله حق اختيار الغير . ولما كان يشترط لأعمال آثار هذا النوع من البيع أن يذكر اختيار الغير فى العقد ، حتى إذا أفصح المشتري الظاهر عن المشتري المستتر فى الميعاد المتفق عليه ، اعتبر البيع صادراً من البائع الى المشتري المستتر مباشرة ، وانصرفت اليه آثار العقد دون حاجة الى بيع جديد له من

٧١٣م

المشتري الظاهر . وإذا كان الثابت في الدعوى ان عقد البيع قد خلا من هذا الشرط، فإن والد الطاعنة يكون هو المشتري الحقيقي .

(نقض جلسة ١١/١/١٩٧٣ ص ٢٤ مسج فنى مدنى ص ١٤٨)

اقرار المشتري الظاهر في تاريخ لاحق لعقد البيع ، بأنه لم يكن إلا إسما مستعارا لغيره . صلاحيته للاحتجاج به على المقر وورثته . أثره . انصراف آثار البيع للمشتري المستتر على افتراض ان معبر الإسم هو في حكم الوكيل عنه . شرط أعمال هذا الأثر ذكر حق الاختيار في العقد وأعمال المشتري حقه فيه في الميعاد المتفق عليه مع البائع .

اقرار المشتري الظاهر في تاريخ لاحق لعقد البيع بأنه لم يكن في هذا العقد الا اسما مستعارا لغيره وان كان يصلح للاحتجاج بما حواه على المقر نفسه وعلى ورثته بوصفهم خلفا عاما له في كسب المشتري المستتر للحقوق الناشئة عن العقد واسنادها اليه مباشرة دون حاجة الى تصرف جديد ، على افتراض ان معبر الاسم هو في حكم الوكيل عنه ، الا أنه يشترط لأعمال هذا الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يتفق في العقد على حق المشتري في اختيار الغير ، فإذا لم يتفق على ذلك . أو اذا لم يعمل المشتري حقه فيه أو أعمله بعد الميعاد المتفق عليه مع البائع فإن الافتراض يزول ، وتزول معه كل الآثار المترتبة على الوكالة وإذا كان الثابت في الدعوى ان المشتري لم يتفق مع البائعين على حقه في اختيار الغير ، لافى عقد البيع ولا في الطلب الذي قدمه الى مأمورية الشهر العقاري ، فإن الحكم المطعون فيه اذا اعتمد على هذا الطلب - الذي ذكر فيه المشتري ان البيع النهائي لصالح القاصر المشمول بولايته - في اعتبار عقد البيع صادرا مباشرة الى هذا الأخير، وقضى برفض دعوى الطاعنين بصحة صدور هذا العقد الى مورثهم رغم انه المشتري الذي وقع على العقد باسمه ولحسابه، فإنه يكون قد خالف القانون.

(الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١١/١/١٩٧٣ ص ٢٤ ص ٧٣)

٧١٣م

تعاقّد الوكيل مع الغير باسمه هو دون ان يفصح عن صفته . أثره . انصراف آثار العقد الى الوكيل توافر صفة الوكيل فى رفع الدعوى للمطالبة بحقوقه الناشئة عن هذا العقد .

مفاد نص المادة ١٠٦ من القانون المدنى انه متى تعاقّد الوكيل مع الغير باسمه هو دون ان يفصح عن صفته ، فان آثار العقد تنصرف الى الوكيل فى علاقته بالغير الا اذا أثبت توافر الاستثنائين المشار اليهما فى المادة المذكورة ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة على أن المطعون عليه انما تعاقّد مع الطاعن باسمه شخصيا وسلم اليه المبلغ موضوع النزاع بهذه الصفة ، وأنه لم يقدّم دليل من الأوراق على أنه دفعه بوصفه وكيلًا عن الشركة مما مؤداه ان الدعوى لم يتوافر فيها أحد الاستثنائين السالفين الأمر الذى لم يكن محل نعى من الطاعن ، فان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ ص ٢٤ ص ١١٠٧)

استخلاص محكمة الموضوع بما لها من سلطة فى تفسير العقود أن الشركة المطعون عليها أبرمت مشاركة التأجير بصفتها وكيلة وفى حدود نيابتها . قضاؤها بعدم قبول الدعوى الناشئة عن هذا العقد قبل الشركة المذكورة . لا خطأ .

تنص المادة ١٠٥ من القانون المدنى على أنه اذا أبرم النائب فى حدود نيابته عقدا باسم الأصل ، فان ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف الى الأصل . وإذا كان الثابت بالأوراق ان الدعوى قد رفعت ضد الشركة العربية للتعلد لأعمال النقل البحرى التى اندمجت فى شركة اسكندرية للتوكيلات الملاحة - بصفتها وكيلة عن الشركة العامة للمراقبة - وكان يبين من الحكم المطعون فيه ان محكمة الموضوع بما لها من سلطة فى تفسير العقود قد استخلصت - مما له أصله الثابت بالأوراق - أن الشركة العامة للمراقبة قد أبرمت مشاركة التأجير بصفتها وكيلة عن

٧١٣م

شركة... وفي حدود نيابتها عنها ، ورثبت على ذلك قضاءها بعدم قبول الدعوى الناشئة عن هذا العقد والمرفوعة قبل الشركة العامة للمراقبة بصفتها الشخصية، فان النعى على حكمها باطلاً في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(انظر رقم ٧١٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٧٤ ص ٢٥ ص ١٠٤٥)

اعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل . شرطه . قيام مظهر خارجي خاطئ منسوب للأخير من شأنه ان يخدع الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر . مثال في تعيين عامل .

يشترط لاعتبار الوكيل الظاهر نائباً عن الموكل قيام مظهر خارجي خاطئ منسوب للموكل من شأنه أن يخدع الغير الذي تعامل مع الوكيل الظاهر . واذا كان الثابت في الدعوى - على ما سجله الحكم المطعون فيه - ان الشركة المطعون ضدها لم تعين السيد / بمقتضى العقد المبرم بينهما مديراً لها ، بل عينته ليتولى الاشراف على الأعمال الادارية الى جانب مديرها الذي له حق التوقيع الملزم لها ، وكان الطاعن (العامل) لم يدع في دفاعه أمام محكمة الموضوع وجود مظهر خارجي يجعله معذوراً في أن يعتقد ان للسيد / سلطة تعيين العاملين بالشركة وكان وضع الأخير في الشركة على ذلك النحو لا يشكل أى خطأ من جانبها مما يتأى به عن توافر ذلك المظهر ، وكان مؤدى ذلك هو انتفاء صفة الوكيل الظاهر أو المدير الظاهر عنه . فان الدفاع الذى يتمسك به الطاعن يكون دفاعاً لا سند له من القانون وغير مؤثر في النتيجة التى انتهى اليها الحكم المطعون فيه ، وبالتالي يكون النعى على الحكم بالقصور لاغفاله ذلك الدفاع غير منتج .

(الطن رقم ٦٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٧٥ ص ٢٦ ص ١٤٦٢)

الوكالة المستترة - ماهيتها - أن يعير الوكيل اسمه للأصيل ويرم العقد بصفته أصيلاً لا بصفته وكيلاً - أثرها - انصراف أثر العقد الى الموكل شأنها شأن الوكالة السافرة .

٧١٣ م

النص في المادة ٧١٣ ، والمادة ١٠٦ من القانون المدني يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على انه يجوز للوكيل ان يبرم العقد الذي تخوله الوكالة اصداره لا بصفته وكيلًا ولكن بصفته أصيلاً ، ذلك ان وكالته في هذه الحالة تكون مستترة ، ويعتبر وكأنه أجاز اسمه للأصيل الذي وكله في ابرام العقد ، وحكم هذه الوكالة المستترة أنها ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التي ترتبها الوكالة السافرة ، فينصرف أثر العقد المبرم الى الأصيل ، والى من يعاقد مع الوكيل المستتر .

(الطعن رقم ٤٥٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩/١٠/١٩٧٦ ص ٢٧ ص ١٤٦٧)

الشخص الذي يغير اسمه . هو وكيل عمن أعاره .
إعتبار وكالته مستترة . إنصرف أثر تصرفه للموكل في علاقته بالغير . شرطه . م ١٠٦ مدني .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان من يغير اسمه ليس إلا وكيلًا عمن أعاره ، وتعامله مع الغير لا يغير من علاقته بالموكل شيئاً ، فهو كسائر الوكلاء لا يفترق عنهم الا في أن وكالته مستترة فكان الشأن شأنه في التظاهر مع أنه في الواقع شأن الموكل ، وينبئ على ذلك ان الوكيل المستتر في الشراء لا يكتسب شيئاً من الحقوق المتولدة عن عقد البيع الذي عقده بل تنصرف هذه الحقوق الى الأصيل ، أما في علاقة الغير بهذا الأصيل فان من المقرر على ما تقضي به المادة ١٠٦ من القانون المدني أن أثر العقد لا يضاف الى الأصيل دائناً أو مدينًا إلا في حالتين هما : إذا كان من المفروض حتماً ان من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الأصيل أو النائب .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٨٠ ص ٣١ ص ١٢٠١)

شراء الوكيل المستتر العقار بعقد غير مسجل . انصراف الحقوق الشخصية الناشئة عنه الى الأصيل . إقامته بناء على العقار . عدم إنتقال ملكية الأرض أو البناء اليه إلا بالتسجيل . بقاء ملكية المنشآت للبائع بحكم الالتصاق .

٧١٣م

اذ كان البين من الحكم المطعون فيه انه قضى بتأييد الحكم الابتدائي
القاضي بتثبيت ملكية المطعون ضده الأول للعقار محل النزاع محمولاً في
أسبابه على مجرد القول بشيوت الوكالة المستترة للزوجة الطاعنة فيما
أبرمته من عقد شراء الأرض وما اتخذته من إجراءات البناء عليها وأن في
ذلك ما يكفي لاعتبار الأصيل في علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة الى
إجراء إذ لا يحتاج لكي يحتج على وكيله المسخر بملكية ما اشتراه الى
تصرف جديد من الوكيل ينقل به الملكية ، وكان هذا الذي أقام عليه
الحكم قضاءه في هذا الخصوص لا ينطبق على واقع الدعوى إذ هو
يصدق على حالة ما إذا تم تسجيل البيع الصادر للوكيل المغير اسمه فتكون
الملكية قد خرجت من ذمة البائع وهي وإن انتقلت الى الوكيل في الظاهر
إلا أن انتقالها في الحقيقة يعتبر لحساب الأصيل فيصبح في علاقته بالوكيل
هو المالك بغير حاجه الى صدور تصرف جديد من هذا الأخير ينقل به
الملكية اليه ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم ان عقد البيع الذي تعلق
بعقار لم يسجل بعد فلا تكون ملكية المبيع قد إنتقلت الى الزوجة الطاعنة
التي أبرمته بطريق الوكالة المستترة بل هي لا تزال باقية على ذمة الشركة
المطعون ضدها الثانية بائعة العقار ويكون ما انصرف الى الأصيل المطعون
ضده الأول هي الحقوق الشخصية ولادة عقد البيع الذي لم يسجل
وهذا العقد غير المسجل لا يترتب عليه أيضاً تملك المطعون ضده الأول لما
أقامه على الأرض المبيعة من مبان ذلك ان حق القرار - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - حق عيني من قبيل الملكية فلا ينشأ ولا ينتقل زفتاً
لنص المادة التاسعة من قانون الشهر العقاري إلا بالتسجيل ، أما قبل
تسجيل سند المشتري الباني فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم
الاتصاف نظير تعويض المشتري عنها تطبيقاً للقاعدة المنصوص عليها في
المادة ٩٢٥ من القانون المدني ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ
قضى بشيوت ملكية المطعون ضده الأول رغم عدم توافر السبب القانوني
المؤدى الي التملك يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٨٠ ص ٣١ (١٢٠١)

أبرام رب الأسرة عقد الايجار ليقيم فيه مع أسرته ليس من شأنه اعتبارهم مستأجرين أصليين . علة ذلك . ثبوت قيام نيابة قانونية بين المستأجر الذى أبرم العقد وآخرين . أثره . اعتبارهم مستأجرين أصليين . مثال .

إذا كان المستأجر الذى أبرم عقد الايجار باسمه هو رب الأسرة وكان استئجاره السكن ليقيم فيه مع أفراد أسرته قياماً منه بواجبات أدبية تجاههم وهى واجبات ذات طابع خاص وقابلة للتغيير والتبديل ، لا معنى اعتبار هؤلاء الأفراد مستأجرين أصليين مثله ، اذ لا توجد فى هذه الصورة نيابة حقيقية، فان الأمر يختلف اذا ثبت قيام هذه النيابة بين المستأجر الذى أبرم عقد الايجار باسمه وبين آخرين ، حتى لو كانت النيابة مستترة على المؤجر، وكانت لا تلزم هذا الأخير ، اذ أن الوكالة المستترة ترتب فى العلاقة بين الموكل والوكيل جميع الآثار القانونية التى ترتبها الوكالة السافرة ولا يكون الوضع فى هذه الحالة مجرد واجبات أدبية على عاتق الوكيل بل التزامات قانونية منشأها عقد الوكالة .

(الظعن رقم ٨١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢٠ من ٣٤ ص ١٤٤٠)

الوكالة المستترة . ماهيتها . أن يعير الوكيل اسمه للأصيل ويمرم العقد بصفته أصيلاً لا بصفته وكيلاً . أثرها . إنصراف العقد إلى الموكل شأنها شأن الوكالة السافرة . علة ذلك .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من يعير اسمه ليس إلا وكيلاً عن من أعاره وحكمه هو حكم كل وكيل فيمتنع عليه قانوناً أن يستأثر لنفسه بشئ وكل فى أن يحصل عليه لحساب موكله ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة ومن شأن هذه الوكالة أن ترتب فى العلاقة بين الموكل والوكيل جميع الآثار التى ترتبها الوكالة السافرة فيصبح الوكيل فيما يجبره من عمل مع الغير نائباً عن الموكل وتنصرف آثاره إليه فيكسب كل ما ينشأ عن العقد من حقوق ولا يكسب الوكيل من هذه الحقوق شيئاً ولا يكون له أن يتحيل بأية وسيلة للإستئثار بالصفقة

دون موكله فإذا كان التعاقد يتعلق بعقد إيجار فإن الأصل دون الوكيل الإنتفاع بالعين المؤجرة .

(الطعن ٤٨٦٤ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٣/٣/١٩٩٥ ص ٤٦ ص ٤٧٤)

الوكالة . ثبوتها أو نفيها . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها .

ثبوت قيام تلك الوكالة أو نفيها من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديره متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة لها أصل ثابت في الأوراق .

(الطعن ٤٨٦٤ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٣/٣/١٩٩٥ ص ٤٦ ص ٤٧٤)

تمسك الطاعن الأجنبي بأن زوجته المصرية المطعون ضدها الأولى كانت اسماً مستعاراً له في تعاقداتها لشراء عقار النزاع اتقاء تطبيق القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ . تدليله على ذلك بعدة قرائن وطلبه الإحالة للتحقيق لإثبات وكالتها عنه . دفاع جوهرى . قعود الحكم المطعون فيه عن تحييصه تأسيساً على أن المستندات المقدمة من الطاعن الدالة على إرساله مبالغ نقدية إلى المطعون ضدها الأولى لا تقطع في أنها أنفقت في شراء العقار وإن إرساله هذه الأموال إليها أراد به تأمين مستقبلها وبالتالي يكون تعاقداتها باسمها لحسابها لا بصفتها وكيلة وترتبه على ذلك أنه لا محل لإثبات الوكالة المستترة . خطأ وقصور .

إذا كان البين من الأوراق أن الطاعن - وهو غير مصرى - قد ذهب إلى أن زوجته المصرية المطعون ضدها الأولى لم تكن في تعاقداتها لشراء عقار النزاع إلا اسماً مستعاراً له وذلك اتقاء تطبيق أحكام القانون رقم ٨١/١٩٧٦ في شأن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء وساق للتدليل على ذلك قرائن عدة منها تحويلات مصرفية ومسحوبات من ماله الخاص إلى زوجته المطعون ضدها الأولى ومراسلات

٧١٣م

مبادلة بينه وبين شقيقها المظعون ضدهما الثاني والثالث وأخرى دالة على تعامله مع فريق المهندسين والمقاولين الذين شيّدوا البناء وطلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات وكالتها عنه ، لما كان ما سلف ، وكان الحكم المظعون فيه جعل عمدته في قضائه أن المستندات المقدمة من الطاعن الدالة على إرساله إلى المظعون ضدها الأولى مبالغ نقدية لا تقطع في أنها أنفقت في عملية شراء العقار وأن إرساله هذه الأموال إليها باعتبارها زوجة له أراد به أن يؤمن مستقبلها وبالتالي يكون تعاقدتها بإسمها لحسابها لا بصفتها وكيلة ورتب على ذلك أنه لا محل لإثبات الوكالة المستترة وكان هذا القول من الحكم لا يواجه دعوى الطاعن ولا يحسم القول في شأن ما يدعيه فإن في قموده عن تمحيص دفاع الطاعن رغم جوهريته ما يستند بالخطأ في تطبيق القانون علالة على القصور في التسيب .

(الطعن ٦٠٧٣ لسنة ٦٢ق - جلسة ٢٧/١/٢٠٠٠)

٢ - انتهاء الوكالة

ملحة ٧١٤

تنتهى الوكالة باعتمام العمل الموكل فيه أو بانتهاء الأجل
المعين للوكالة وتنتهى أيضا بموت الموكل أو الوكيل .

النصوص العربية لقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقتار العربية
المواد التالية :

مادة ٧١٤ لىبى و ٦٨٠ - سوري و ٩٤٦ عراقى و ٨٠٨ ، ٨٠٩
لبنانى و ٥٨٩ سودانى و ١١٥٧ تونسى و ٧١٦ كويتى .

احكام القضاء :

للمعاقدين ان يتفقا على أن تستمر الوكالة رغم وفاة أحدهما على أن
تنتقل التزامات المتولى منهما الى ورثته ، وهذا الاتفاق كما يكون صريحا
قد يكون ضمنيا ، ولقاضى الموضوع استخلاص الاتفاق الضمنى من ظروف
العقد وشروطه بأن تكون الوكالة لمصلحة الموكل والغير مثلا . واذا فمضى
كان الزايق هو أن المظعون عليه الأول تعهد بموجب عقد رسمى بان يتنازل
عن دين له قبل باقى المظعون عليهم الى مورث الطاعن ونص فى الاتفاق
على أن هذا التنازل هو لأجل تحصيل المبلغ من للمعين ودفعه الى الطاعن الذى
يدائن المظعون عليه الأول بأكثر منه ، وكان الحكم المظعون فيه قد كيف
هذا الاتفاق بأنه وكالة تعلق بها حق الغير ، وليس للموكل سحبها أو
اسقاطها بغير رضاء وقبول هذا الغير ، فان هذا الذى قرره الحكم صحيح فى
القانون .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٣/١/٢٢ ص ٤ ص ٣٥٧)

م ٧١٤

عدم إنصراف آثار عقد الوكالة بعد وفاة الموكل أو الوكيل إلى ورثته بوصفهم خلفاء عاماً . علة ذلك . م ٧١٤ مدني (مثال في شأن تظهير توكيلي لسند إذني)

نصت المادة ٧١٤ م من القانون المدني على إنتهاء الوكالة بموت الموكل ومن ثم فلا ينصرف آثار عقد الوكالة بعد وفاة الموكل أو الوكيل إلى ورثته بوصفهم خلفاء عاماً باعتبار أن هذا العقد من العقود التي تراعى فيها شخصية كل متعاقد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى اعتبار التظهير الحاصل من المسفد من السند الإذني المورخ ١٩٧٩/١١/٢٠ إلى البنك المطعون ضده تظهيراً توكيلياً وكان الثابت في الدعوى أن المظهر توفي في أكتوبر سنة ١٩٨٠ فإن وكالة البنك عن المظهر في تحصيل قيمة السند تكون قد إنتهت في ذلك التاريخ وإذ تقدم البنك إلى السيد / رئيس محكمة شمال القاهرة بطلب إصدار أمر الأداء بقيمة ذلك السند في ١٩٨١/٦/٣٠ فإن صفته في استصدار الأمر ومباشرة الإجراءات القانونية لتحصيل قيمة السند تكون قد زالت - وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بصفة البنك المطعون ضده كوكيل عن المظهر بدعوى عدم اعتراض الورثة رغم عدم تقديم ما يفيد موافقتهم على مباشرة البنك لتلك الإجراءات وإعلان أحدهم انقضاء الدين الثابت بالسند فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق مما جره إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن ٢٠٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٧ من ٤٠ ص ٦٦٦)

(١) يجوز للموكل في أى وقت ان ينهى الوكالة أو يقيدها ولو وجد اتفاق يخالف ذلك . فاذا كانت الوكالة بأجر فان الموكل يكون ملزما بتعويض الوكيل عن الضرر الذى لحقه من جراء عزله في وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول .

(٢) على أنه اذا كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل أو لصالح أجنبى ، فلا يجوز للموكل ان ينهى الوكالة أو يقيدها دون رضا من صدرت الوكالة لصالحه .

التصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧١٥ لىبى و ٦٨١ سورى و ٩٤٧ عراقى و ٨١٠ -
٨١٤ ، ٨١٧ ، ٨٢٢ لبنانى و ٥٩٠ سودانى و ١١٦٠ تونسى .

أحكام القضاء:

لم يشترط القانون المدنى القديم فى خصوص علم نفاذ التصرفات الصادرة من الوكيل بعد انقضاء الوكالة بالنسبة للموكل وجوب اعلان الغير بانقضاء الوكالة ، وانما شرط لنفاذ مثل هذه التصرفات على الموكل ان يكون الغير حسن النية أى غير عالم بانقضاء الوكالة .

(نقض بجملة ٢٤ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ مج قنى مئسنى ص ٧٤٧)

اذا كانت المظنون عليها قد أنهت توكيلها الى محاميتها ، فانه لم تعد له صفة فى تقديم مذكرة أو الحضور عنها فى الطعن ولو ادعى بعدم جواز انتهاء الوكالة لصدورها لصالح الغير . وذلك دون رضا منه استنادا للمادة

٧١٥م

٧١٥ من القانون المدني، متى كان احمى لم يقدم الدليل على صحة هذا الادعاء.

(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١ ص ١٤ ص ٣٣٥)

عقد وكالة احمى بأجر . الإتفاق فيه على استحقاق الوكيل مبلغاً معيناً كتعويض اتفأى إذا ما عزل من الوكالة دون مبرر . غير مخالف للنظام العام . هذا الإتفاق يعد شرطاً جزائياً حدد مقدماً قيمة التعويض .

إن ما نص عليه فى البند الثالث من عقد الوكالة - الصادر من الطاعة للمحامى - من أنه : لا يجوز للطاعة عزل مورث المظعون ضدهم من عمله طالما كان يقوم به طبقاً للأصول القانونية ، فإذا عزله قبل انتهاء العمل دون سبب يدعو لذلك التزمت بتعويض اتفأى لا يقبل الجادلة مقداره ٥٠٠٠ جنيه يستحق دون تبنيه أو انذار أو حكم قضائى ، هو اتفاق صحيح فى القانون ولا مخالفة فيه للنظام العام ، لأن الوكالة بأجر ، وهو صريح فى أنه شرط جزائى حدد مقدماً قيمة التعويض بالنص عليه فى العقد طبقاً لما تقضى به المادة ٢٢٣ من القانون المدني .

(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٣١ ص ٢٦ ص ١٧٥٧)

حتى الوكيل بأجر فى الرجوع على الموكل بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب عزله فى وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول . القضاء بالتعويض على الأساس الأول . لا حاجة لبحث الأساس الثانى . م ١/٧١٥ مدنى .

النص فى المادة ١/٧١٥ من القانون المدني ، يدل على أنه وإن كان للموكل ان يعزل الوكيل فى أى وقت ، إلا أنه فى حالة الوكالة بأجر يحق للوكيل ان يرجع على الموكل بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب عزله إذا كان فى وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول ، ولما كان يبين من الحكم المظعون فيه أنه أقام قضاءه بالزام الطاعة بالتعويض على أنها أنهت الوكالة

٧١٥م

في وقت غير مناسب لأنها أخطرت المطعمون عليه بفسخ العقد مخالفة شروطه التي توجب ان يكون الإخطار قبل انتهاء المدة بثلاثة أشهر وأنها بذلك تكون قد أساءت استعمال حقها في إنهاء عقد الوكالة وهو ما يكفي لإقامة الحكم على أساس قانوني سليم في قضائه بالتعويض ، ومن ثم فانه لا يكون في حاجة بعد ذلك الى بحث التعويض على أساس إنهاء الوكالة بغير عذر مقبول ، لأن أحد الأساسين يكفي وحده للقضاء بالتعويض .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٠ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٨٥٤)

حق الموكل في عزل وكيله اghامى . وجوب علم التعسف في استعماله ، عزله في وقت غير مناسب أو بلا مبرر مقبول .
أثره . التزام الموكل بكامل الاتعاب المستحقة عن اتمام المهمة الموكلة الى اghامى . المادتان ٧١٥ مدنى و ١٢٠ من اghاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

النص في المادة ٧١٥ من القانون المدنى على أن : يجوز للموكل في أى وقت أن ينهى الوكالة ولو وجد اتفاق يخالف ذلك ... فإذا كانت الوكالة بأجر فإن الموكل يكون ملزما بتعويض الوكيل عن الضرر الذى لحقه من جراء عزله في وقت غير مناسب أو بغير علم مقبول ، وفي المادة ١٢٠ من قانون اghاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الذى يحكم واقعة الدعوى - على أن للموكل ان يعزل محاميه وفي هذه الحالة يكون ملتزما بدفع كامل الأتعاب عن تمام مباشرة المهمة الموكلة الى اghامى ، يدل على أن الموكل وإن كان له أن يسحب ثقته من وكيله اghامى فيملك عزله متى تراءى له ذلك إلا أنه لما كان للوكيل مصلحة فى تقاضى أتعابه فقد وجب ألا يكون الموكل متعسفا في استعمال حقه فلا يسوغ له عزل الوكيل اghامى في وقت غير مناسب أو دون قيام مبرر مقبول ، فإذا ما تحقق هذا التعسف التزم بأداء كامل الأتعاب عن تمام مباشرة المهمة الموكلة الى اghامى .

(الطعن رقم ١١٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٨ ص ٣٩ ص ٧١٦)

(١) يجوز للوكيل ان ينزل في أى وقت عن الوكالة ولو وجد اتفاق يخالف ذلك ، ويتم التنازل باعلانه للموكل . فإذا كانت الوكالة بأجر فإن الوكيل يكون ملزماً بتعويض الموكل عن الضرر الذى لحقه من جراء التنازل في وقت غير مناسب وبغير عذر مقبول .

(٢) غير أنه لا يجوز للوكيل ان ينزل عن الوكالة متى كانت صادرة لمصالح أجنبي الا اذا وجدت أسباب جدية تبرر ذلك على أن يخطر الأجنبي بهذا التنازل . وأن يمهله وقتاً كافياً ليتخذ ما يلزم لصيانة مصالحه .

النصوص العربية للقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧١٦ لىبي و ٦٨٢ سوري و ٩٤٧ عراقى و ٨١٦، ٨٢٢، ٨٣٥ لبناني و ٥٩١ سوداني و ١١٦٤ تونسى .

أحكام القضاء:

الوكالة بالعمولة تتميز عن الوكالة العادية بطبيعة الشئ محل الوكالة . فإذا كان من عروض التجارة أو من البضائع أو الصكوك المتداولة اعتبرت وكالة بالعمولة ومن ثم تسرى عليها أحكام قانون التجارة بقطع النظر عن صفة الموكل الذى قد يكون العمل مدنياً أو تجارياً بالنسبة له .

(الطعنان ٣٧٩، ٣٨٢ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ٢٨/٦/١٩٥٦ ص ٧٧٢)

مسئولية الوكيل بالعمولة للنقل عن تلف البضاعة مفترضة أصلاً طبقاً للمادتين ٩١، ٩٢ من قانون التجارة ، ولا يعفيه منها الا اقامته

٧١٦ م

الدليل على القوة القاهرة أو العيب في البضاعة أو خطأ أو إهمال من المرسل فإذا تلفت البضاعة ولم يثبت الوكيل بالعمولة المكلف بنقلها شيئا من ذلك فإنه يتحمل مسئولية هذا التلف ولا يكون المرسل هو المكلف باثبات خطأ الوكيل بالعمولة في هذه الحالة .

(الطعنان ٣٧٩، ٣٨٢ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢٨ ص ٧٦٧)

متى كان الثابت ان البضاعة تلفت ولم يستلم المرسل اليه شيئا منها فلا يجدى الوكيل بالعمولة للنقل التمسك بالمادة ٩٩ من قانون التجارة دفعا لدعوى التعويض عن هذا التلف لرفعها عليه بعد ثلاثين يوما . اذ أن هذه المادة تستلزم حصول استلام المرسل اليه للبضاعة ودفع الأجرة .

(الطعنان ٣٧٩، ٣٨٢ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢٨ ص ٧٦٧)

ليس ما يمنع في القانون من أن يكون البائع وكيلا بالعمولة ولم يحرم القانون اجتماع الصفتين في شخص واحد حتى مع وحدة البضاعة ووحدته المشتري . ولا يغير من الأمر شيئا الا يكون الوكيل بالعمولة قد قبض أجره لأن انعقاد الوكالة أمر مستقل عن قبض أجرها .

(الطعنان ٣٧٩، ٣٨٢ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٥٦/٦/٢٨ ص ٧٦٧)

الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة تخضع في انعقادها وانقضائها ومآثر أحكامها للقواعد العامة المتعلقة بعقد أو الوكالة في القانون المدني فيما عدا ما يتضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها . وإذا لم ينظم قانون التجارة طرق انقضاء عقد الوكالة بالعمولة ، فإنه ينقضى بنفس الأسباب التي ينقضى بها عقد الوكالة المدنية ، وبالتالي فإنه يجوز للوكيل بالعمولة ان يتنحى عن الوكالة في أى وقت قبل اتمام العمل الموكول اليه ، وينهى العقد بإرادته المنفردة طبقا للحدود المرسومة بالقانون المدني . ولما كان مؤدى ما تقضى به المادتان ٧٢٥ ، ٧١٦ من القانون المدني - على ما ورد بمجموعة الأعمال التحضيرية - أن الوكالة عقد غير لازم ، فإنه يجوز للموكل عزل الوكيل قبل انتهاء الوكالة ، كما ان للوكيل ان يتنحى عنها

٧١٦م

قبل اتمام العمل الموكول اليه . فاذا كانت الوكالة بأجر صح التنحي ولكن يلزم الوكيل بتمويه الموكل عن الضرر الذي قد يلحقه اذا كان التنحي بغير عذر مقبول أو في وقت غير مناسب .

(نقض جلسة ١٩٦٦/٣/٣ س ١٧ مج فنى مدنى ص ٥٠٩)

الضمان فى الوكالة بالعمولة لا يفترض . وجوب النص عليه فى العقد أو قيام قرائن قوية تدل على انصراف النية اليه أو ثبوت ان العرف جرى فيما كان العقد وفى نوع التجارة عليه .

الضمان فى الوكالة بالعمولة لا يفترض ، بل يجب النص عليه صراحة فى العقد . أو قيام قرائن قوية تدل على انصراف النية اليه . أو يثبت ان العرف جرى فى مكان كان العقد وفى نوع التجارة على ضمان الوكيل بالعمولة .

(الطنين رقم ٢١٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٧ ص ٢٤ س ١٣٦٣)

ما يميز الوكالة بالعمولة عن الوكالة العادية .

ان الوكالة بالعمولة تتميز عن الوكالة العادية - وعلى ما سبق لهذه الحكمة القضاء به - بطبيعة الشئ محل الوكالة فاذا كان من عروض التجارة اعتبرت الوكالة بالعمولة ومن ثم تسرى عليها أحكام قانون التجارة التى تميز اعتبار الوكيل بالعمولة ضامنا لتنفيذ العقد بناء على ارادة الطرفين ولو كانت ضمنية أو اعمالا للعرف التجارى .

(الطنين ٣٩٦، ٣٩٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٤/٣/١٢ ص ٢٥ س ٤٩٢)

مسئولية الوكيل بأجر عن استقالته فى وقت غير مناسب أو اغفاله القيام بجميع الاعمال المستعجلة . اغفائه منها . شرطه . ثبوت ان ما فرط منه كان بسبب خارج عن ارادته أو لم يكن فى وسعه الاستمرار فى أداء مهمته إلا إذا عرض مصالحه لخطر شديد .

م ٧١٦

لئن كان من حق الوكيل ان يقل نفسه من الوكالة إذا ناء بعينها أو
رغب عن الاستمرار في تنفيذها الا ان المشرع لم يطلق الأمر لهوى الوكيل
يتنحى متى أراد وفي أى وقت شاء بل أنه قيد هذا الحق بقيود ضمنها نص
المادة ٧١٦ من القانون المدنى ، فإذا لم يراع الوكيل فى تنحيه الشروط
والأوضاع التى يحتمها كان ملزما بالتعويضات قبل الموكل ، كما إذا أهمل
- بالرغم من تنحيه - القيام بجميع الأعمال المستعجلة التى يخشى من
تركها على مصلحة الموكل (م ٧١٧ من القانون المدنى) ولا يعفى الوكيل
من المسئولية عن عزل نفسه فى وقت غير مناسب أو اغفال السهر على
مصالح الموكل المستعجلة إلا أن يثبت ان ما فرط إنما كان بسبب خارج عن
ارادته أو اذا أثبت انه لم يكن فى وسعه ان يستمر فى أداء مهمته إلا اذا
عرض مصالحه لخطر شديد على سند من أنه لا يستساغ ان يفرض على
الوكيل توضيح مصالحه الخاصة فى سبيل السهر على مصالح الموكل .

(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٣١ س ٣٤ ص ٨٧٣)

(١) على أى وجه كان انتهاء الوكالة ، يجب على الوكيل ان يصل بالأعمال التى بدأها الى حالة لا تتعرض معها للتلف .

(٢) وفى حالة انتهاء الوكالة بموت الوكيل يجب على ورثته، اذا توافرت فيهم الأهلية وكانوا على علم بالوكالة ، أن يسادروا الى اخطار الموكل بموت مورثهم وأن يتخذوا من التدابير ما تقتضيه الحال لصالح الموكل .

النصوص العربية المقابلة:

عنه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧١٧ لىبى و ٨٦٣ سورى و ٩٤٩ عراقى و ٥٩٢ سودانى ،
٨١٥ ، ٨٢٠ - ٨٢١ لبنانى .

الملكرة الايضاحية:

ان يتخذ الوكيل من الأعمال التحفظية ما يهون به مصلحة الموكل ،
فاذا كان قد بدأ فى جنى المحصول وبيعه وجب عليه ان يستمر حتى يصل
الى حالة تكون معها مصالح الموكل مضمونة ، دون ان يكون من الضرورى
الانتهاء من بيع المحصول بأكمله ، أما اذا كانت الوكالة قد انتهت بموت
الوكيل فعلى الورثة الذين توافرت فيهم الأهلية وكانوا يعلمون بالوكالة ان
يتخذوا هذه التدابير العاجلة ، وعليهم ان يسادروا باخطار الموكل بموت
مورثهم حتى يدير أمره . وهذا هو الحكم أيضا فى ورثة الفضولى .

أحكام القضاء:

ليس فى نصوص القانون ما يرفع عن كاهل الوكيل ما فرضته عليه
الفقرة الأخيرة من المادة ٥٢٢ مدنى (قديم) عند انتهاء توكيله من أن
يجعل الأعمال التى ابتدأها فى حالة تقيها من الأخطار .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٩ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ص ١٢٣٩)

فى نهاية الوكالة نعرض للحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٩٩/٦/٥ فى الدعوى ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ق- والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ فى ١٧/٦/١٩٩٩ بشأن تقدير أتعاب اقامة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل فى أن المحرم / احمى كان قد تقدم بالطلب رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩٥ إلى نقابة احمين الفرعية بالجيزة، لتقدير أتعابه بمبلغ خمسين ألف جنيه عن القضايا التى باشر الدفاع فيها عن المدعية، وباتاريخ ١٩٩٦/١٠/١٥ أصدرت اللجنة المختصة بالنقابة قرارا بتقدير أتعابه بمبلغ إثنين وعشرين ألف جنيه، وإذ لم ترقض المدعية هذا القرار فقد أقامت - والمدعى عليهم الأربع الأول بصفتهم ورثة احمى- الإستئنافين رقمى ١٦٣٠٦ ، ١٦٣٣٣ لسنة ١١٣ قضائية أمام محكمة استئناف القاهرة طعنا فيه ، وأثناء نظرهما دفعت المدعية بعدم دستورية المادتين (٨٤، ٨٥) من قانون اقامة، وإذ قدرت محكمة الموضوع جديده هذا الدفع ، فقد صرحت لها بإقامة دعوها الدستورية ، فأقامت الدعوى الماثلة

وحيث إن المادتين - الطعنتين - تنصان على ماياتى :

مادة ٨٤ : للمحمى إذا وقع خلاف بينه وبين موكله بشأن تحديد أتعابه فى حالة عدم الاتفاق كتابة عليها أن يقدم إلى النقابة التى يتبعها طلبا بما يحدده من أتعاب، ويعرض هذا الطلب على لجنة يشكلها مجلس النقابة الفرعية من ثلاثة من أعضائه ويخطر الموكل بالحضور أمامها لإبداء وجهة نظره .

وعلى اللجنة أن تتولى الوساطة بين احمى وموكله، فإذا لم يقبل الطرفين ما تعرضه عليهما، فصلت فى موضوع الطلب خلال ستين يوما على الأكثر بقرار مسبب، وإلا جاز لكل من الطرفين أن يلجأ مباشرة إلى المحكمة، المختصة .

وإذا قبل الطرفان ما تعرضه عليهما حرر محضر بذلك يوقع عليه الطرفان مع مثل النقابة الفرعية وتوضع عليه الصيغة التنفيذية بواسطة قاضي الأمور الوقتية المختص وذلك بغير رسوم .

مادة ٨٥ : ولا يجوز الطعن في قرارات التقدير التي تصدرها النقابات الفرعية إلا بطريق الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان القرار ويرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية التي يقع بدالرتها مكتب المحامي إذا كانت قيمة الطلب خمسمائة جنيه فأقل وإلى محكمة الاستئناف إذا تجاوزت القيمة ذلك .

ولا يكون قرار التقدير نافذا إلا بعد انتهاء ميعاد الاستئناف أو صدور الحكم فيه وتوضع الصيغة التنفيذية على قرارات التقدير النهائي بواسطة قاضي الأمور الوقتية المختص وذلك بغير رسوم^٥.

وحيث إن المدعية تنعى على المادتين الطعنتين مخالفتها لأحكام المواد (٨، ٤٠، ٤١، ٦٥، ٦٨، ١٦٥) من الدستور تأسيسا على أن أولاهما آثرت المحامي - دون مركله - بالحق في اللجوء إلى اللجنة المشكلة وفقا لها لإصدار قرار بتقدير الأتعاب عند الخلاف بشأنها، وجعلت ثانيتهما الاستئناف طريقا للطعن في قرارات هذه اللجنة رغم كونها لجنة نقابية تفتقد المنصهر القضائي في تشكيلها - فحرمت الخصوم بذلك من التداعى في شأن حقوقهم أمام محكمة أول درجة ، كما قصرت ميعاد الطعن في هذه القرارات إلى عشرة أيام خلافا للميعاد المقرر في قانون المرافعات مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص ومساواة المواطنين في الحقوق والواجبات ، فضلا عن أن هاتين المادتين تجعلان المحامي خصما وحكما في آن واحد ، كما أن قانون المحاماة يخلو من تنظيم إجراءات رد أعضاء اللجنة وهم زملاؤه الذين تربطه بهم مصالح مهنية متبادلة ، الأمر الذي يفقد اللجنة ضمانات التجرد والحيادة التي يتحقق بها الفصل في المنازعة بطريقة منصفة ، ويحرم ذوى الشأن من اللجوء إلى قاضيهم الطبيعي ، وينطوى على اعتداء على استقلال السلطة القضائية وإهدار لمبدأ الخضوع للقانون.

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التمييز بين الأعمال القضائية وبين غيرها من الأعمال التي قد تلتبس بها إنما يقوم على مجموعة من العناصر لاتحدد بها ضوابط هذا التمييز على وجه قطعي ولكنها تعين على إبراز الخصائص الرئيسية للعمل القضائي، ومن بينها أن إسباغ الصفة القضائية على أعمال أية جهة عهد إليها المشرع بالفصل في نزاع معين، يفترض أن يكون تشكيلها واستقلالها كاشفين على جديتها عند الفصل في النزاع ومؤديين إلى غيبتها في مواجهة أطرافه، وأنه في كل حال يفترض أن يشير النزاع المطروح عليها إدعاء قانونيا يطور الحق في الدعوى كرابطة قانونية تنعقد الخصومة القضائية من خلالها وبوصفها الوسيلة التي عينها المشرع لإقتضاء الحقوق المدعى بها، وبمراعاة أن يكون إطار الفصل فيها محددا. بما لا يخل بالضمانات القضائية الرئيسية التي لا يجوز النزول عنها والتي تقوم في جوهرها على إتاحة الفرص المتكافئة لتحقيق دفاع أطرافها، وتمحيص ادعاءاتهم، على ضوء قاعدة قانونية نص المشرع عليها سلفا، محددا على ضوئها حقوق كل من المتنازعين في تجرد كامل، ليكون القرار الصادر في النزاع مؤكدا للحقيقة القانونية مبلورا لمضمونها في مجال الحقوق المدعى بها، لتفرض هذه الحقيقة نفسها - وبافتراض تطابقها مع الحقيقة الواقعة - على كل ما ألزمه المشرع بها.

وحيث إن البين من قانون احماءة المشار إليه إن للمحامي - بنص المادة ٨٢ منه - الحق في تقاضي الأتعاب، وفقا للعقد المبرر بينه وبين موكله - عما يقوم به من أعمال احماءة فضلا عن حقه في استرداد ما أنفقه من مصروفات في سبيل مباشرة الأعمال التي وكل فيها، فإذا لم يجر ثمة اتفاق كتابي بينهما على الأتعاب وإختلفا في تقديرها فقد رسم المقتانون أسلوب تحديدها وطريقة إقتضاؤها في المادتين ٨٤ و ٨٥ المشار إليهما على النحو المبين فيها.

وحيث إن مؤدى المادة ٨٤ من قانون احماءة، أن اللجنة المشكلة طبقا لها يخلو تشكيلها من المنصر القضائي، وأن المشرع لم يقرر لها كيانا ذاتيا مستقلا عن النقابة الفرعية، وأن أعضائها - بحكم موقعهم على

القمة من تنظيمهم التقاضي إنما ينطرون المنازعة بينكم فليس تخص المحكمة
 في كشف نقابهم ، التي تعنى أساما بالمصالح البنية فمحنة فتمسكهم
 للمشرع لم يكتفل لطرح النزاع على هذه اللجنة فتمسكهم فمحنة
 للتقاضي التي ينطوى تحتها حق كل خصم في أن يبيّن حقيقته وحججه
 والرد على ما يطرحها على طوء فرض بتكليف فمحنة فمحنة
 فرض على هذه المنازعة نهجا إجرائيا حلقا فمحنة فمحنة فمحنة فمحنة
 وأوصد بابها على موكله ، فلم يجوز له أن يعرض - فمحنة - فمحنة فمحنة
 إذا ما اقتضت مصلحته ذلك ، بل عليه أن يتوجه لفرض فمحنة فمحنة
 الخاص حين يشاء ، كما يطرح عليها أقواله . فمحنة فمحنة فمحنة
 الذي تفرضه علاقة الوكالة القائمة بينهما ، إجماع فمحنة فمحنة فمحنة
 لمصلحة الخاص عليها ، كما أرقق المشرع الحق في فمحنة فمحنة فمحنة
 المحكمة المختصة في شأن الأتعاب محل الخلاف فمحنة فمحنة فمحنة
 اللجنة قد تقاعست عن الفصل في موضوع الطفل فمحنة فمحنة فمحنة
 ستين يوما قبل ولوجهما طريق التقاضي ، إذا فمحنة فمحنة فمحنة
 في مباشرتها لعملها المنوط بها لا تبدو مبراة من فمحنة فمحنة فمحنة
 بما يشير الربح حول حيلتها ، ويزعزع ضلطة المحكمة فمحنة فمحنة فمحنة
 تحيط بأعضائها بما لا يتفق مع غيبتها في فمحنة فمحنة فمحنة
 هذه اللجنة لا تعتبر - إزاء المنازعة التي اختصت فمحنة فمحنة فمحنة
 هيئة ذات اختصاص قضائي ، ومن ثم ، فمحنة فمحنة فمحنة
 لا يصدق عليه وصف القرار القضائي ، بما يفرضه فمحنة فمحنة فمحنة
 القاضي الطبيعي .

وحيث إن المستور بما نعى عليه في أحد من فمحنة فمحنة فمحنة
 حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي قد دل - وعلى فمحنة فمحنة فمحنة
 المحكمة على أن هذا الحق في أصل شرعية فمحنة فمحنة فمحنة
 مراكزهم القانونية في سعيهم لرد العلوف على فمحنة فمحنة فمحنة
 مصالحهم الذاتية ، وقد حرص الدستور على فمحنة فمحنة فمحنة
 محتواه المقرر دستوريا بما لا يجوز معه قصر مسيرته على فمحنة فمحنة فمحنة
 إجازته في حالة بذاتها دون سواها ، أو إرفاقه بمتن منافية فمحنة فمحنة فمحنة

أن يكون النفاذ إليه حقا لكل من يلوذ به غير مقيد في ذلك إلا بالقيود التي يقتضيها تنظيمه والتي لايجوز بحال أن تصل في مداها إلى حد إعناته أو مصادوته، وإذا كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفل الدستور بنص المادة ٤٠ المساواة بين المواطنين فيها، فإن حرمان طائفة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها - إنما ينطوى على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

وحيث إنه إذا كان ما تقدم ، وكان المشرع - بالنص المطعون فيه - قد أوكل إلى اللجنة المشار إليها - على الرغم من أنها ليست هيئة ذات اختصاص قضائي على نحو ما تقدم - الفصل في منازعة من طبيعة قضائية، واستلب ولاية القضاء فيها من قاضيتها الطبيعي، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الناس جميعا لايميزون فيما بينهم في مجال حقهم في النفاذ إلى قاضيتهم الطبيعي، ولأى نطاق القواعد الإجرائية أو الموضوعية التي تحكم الخصومة القضائية ولا في مجال التداعي بشأن الحقوق المدعى بها وفق مقاييس موحدة عند توافر شروطها ، إذ ينبغى دوما أن يكون للخصومة الواحدة قواعد موحدة سواء في مجال اقتضاها أو الدفاع عنها أو الطعن في الأحكام التي تصدر فيها . متى كان ذلك وكان الخلاف بين المحامي وموكله حول تقدير الأتعاب إنما يندرج في دائرة الخلاف بين الأصل والوكيل بأجر عند عدم الاتفاق على أجر الثاني ، باعتبار أن جميع هذه المنازعات متحدة في جوهرها متماثلة في طبيعتها فإن أفراد الخلاف بشأن تحديد أتعاب المحامي بنظام إجرائي خاص لفضه ينبو عن نظام التداعي بشأن تحديد أجر الوكيل - دون أن يستند ذلك إلى مبرر منطقي لهذه العبارة - يصم هذا التنظيم التشريعي الخاص بمخالفة الدستور .

وحيث إنه لما كان ما تقدم ، فإن نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة "٨٤" يكون قد مايز - في مجال ممارسة حق التقاضي - بين المواطنين المتكافئة مراكزهم القانونية ، دون أن يستند هذا التمييز إلى أسس موضوعية ، بما يمثل إخلالا بمبدأ مساواة المواطنين أمام القانون

وتعويضا لحق التقاضى واعتداء على استقلال السلطة القضائية، مخالفا بذلك أحكام المواد ٤٠، ٦٨، ١٦٥، ١٦٧ من الدستور .

وحيث إن القضاء بعدم دستورية الفقرتين المشار إليهما يؤدي - بحكم اللزوم العقلي- إلى سقوط الفقرة الثالثة من المادة "٨٤" ، والمادة "٨٥" بمرتها ، وذلك لارتباطهما بالفقرتين الأولىين ارتباطا لا يتقبل التجزئة بحيث تكون جميعها كلا واحدا لا يتجزأ ، مما لا يتصور معه أن تقوم لهذه النصوص قاصمة بغيرهما أو إمكان إعمال أحكامها فى غيبتها .

هذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة "٨٤" من قانون اإمامة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، بسقوط كل من فقرتها الثالثة ، والمادة "٨٥" من هذا القانون، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب إماماه .

تطبيق القضاء لحكم الدستورية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده تقدم الى مجلس نقابة المحامين بفرعية بالاسكندرية بالطلب رقم ٧١ لسنة ١٩٩١ لتقدير مبلغ عشرة آلاف جنيه مقابل أتعابه عن اتمام صفقة شراء الطاعة للعقار المشار اليه بالصحيفة . بتاريخ ١٩٩٢/٣/٥ قررت اللجنة تقدير أتعابه بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، استأنفت الطاعنة هذا القرار لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٢٤٤ سنة ١٤٨٤ بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٢ حكمت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه الى مبلغ ١٥٠٠ جنيه . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره التزمت فيها النيابة رأياها .

٧١٧م

وحيث انه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة هو أمر متعلق بالنظام العام يترتب عليه عدم جواز تطبيق النص من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية ما لم يحدد الحكم لذلك تاريخاً آخر وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - المعدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ والمعمول به اعتباراً من ١٢/٧/١٩٩٨ - ليس فقط على المستقبل بل على سائر الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية ، على ان يستثنى من هذا الاثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت بحكم بات أو بانقضاء مدة التقادم قبل صدور الحكم بعدم الدستورية ، وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٩٩/٦/٥ فى القضية ١٥٣ سنة ١٩٩٩ قى دستورية بعدم دستورية الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٨٤ من قانون احماء الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وبسقوط كل من فقرتها الثالثة ، والمادة ٨٥ من هذا القانون وذلك بشأن تحديد الجهة المختصة بتقدير اتمام احماء فى حالة عدم الاتفاق عليها كتابة والنشور فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٧/٦/١٩٩٩ مما مؤداه زوال الاساس القانونى لقرار تقدير اتمام احماء الصادر عن اللجان الفرعية المشكلة بنقابة احماء - اعتباراً من اليوم التالى لهذا التاريخ طالما ان الحكم بعدم الدستورية لم يحدد تاريخاً آخر - وكان البين من الاوراق ان النصوص القانونية اذكوم بعدم دستوريتها سالف الذكر كانت هى السند الذى اقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه بتعديل القرار الصادر من النقابة الفرعية للمحاميين بالاسكندرية بتقدير اتمام احماء المطعون ضده فان الحكم يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث اسباب الطعن .

(الطعن ٣٩٢٣ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٤ لم ينشر بعد)

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تحصل فى ان المطعون ضده طلب الى لجنة تقدير الاعتاب بنقابة احماء الفرعية بالقاهرة تقدير اتمامه عن القضايا والاعمال القانونية

التي باشرها لحساب الطاعن بمبلغ سبعة وستين ألف جنيه . وبتاريخ ١٩٩٧/٣/١٧ أصدرت اللجنة قرارا بتقدير هذه الاعتاب بمبلغ خمسين ألف جنيه استأنف الطاعن القرار بالاستئناف رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩٩٧ القاهرة وبتاريخ قضت المحكمة بتعديل القرار الى الزام الطاعن بأن يدفع الى المظنون ضده مبلغ اثني عشر ألفا وخمسمائة جنيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه يترتب على صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص غير ضريبي في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالي لنشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية ، وهذا الحكم ملزم لجميع سلطات الدولة وللکافة ، ويتمين على المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها ان تمتنع عن تطبيقه على الوقائع والمراكز القانونية المطروحة عليها حتى ولو كانت سابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية باعتباره قضاء كاشفا عن عيب لحق النص منذ نشأته بما ينفي صلاحيته لترتيب أى أثر من تاريخ نفاذ النص ، ولازم ذلك ان الحكم بعدم دستورية نص في القانون لايجوز تطبيقه مادام قد أدرك الدعوى أثناء نظر الطعن أمام محكمة النقض ، وهو أمر متعلق بالنظام العام تعمله المحكمة من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك وكانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت بتاريخ ١٩٩٩/٦/٥ حكمها في القضية ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ - المنشور في العدد رقم ٢٤ من الجريدة الرسمية في ١٩٩٩/٦/١٧ - بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٨٤ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنته من منح لجان تقدير أتعاب المحاماه بنقابات المحامين الفرعية سلطة الفصل فيما يقع من خلاف بين المحامي وموكله بشأن تحديد أتعابه في حالة عدم الاتفاق كتابة عليها وبسقوط فقرتها الثالثة ، والمادة ٨٥ من القانون ذاته التي نظمت ميعاد وكيفية الطعن فيما تصدره وتلك اللجان من قرارات ، مما مؤداه ان يصبح قرارها بتقدير أتعاب المظنون ضده صادرا من جهة لا ولاية لها ، ولما كان

م ٧١٧

الدفع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويجوز إبداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص الولائي قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على محكمة الموضوع ، ويعتبر الحكم الصادر منها في الموضوع مشتملا على قضاء ضمنى في مسألة الاختصاص الولائي ، ولازم ذلك ان الطعن بالنقض في الحكم الذى تصدره يعتبر واردا على قضائها ضمنى في تلك المسألة ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بما قضى به ضمنا من اختصاص لجنة تقدير أتعاب المحامين بالفصل في الخلاف حول أتعاب المحاماه بين طرفي النزاع ، ورتب على ذلك قضاءه بتعديل مقدار هذه الأتعاب ، فإنه يكون قد خالف القانون ، مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث أسباب الطعن . ويتعين اعمالا لحكم المادة ١ / ٢٦٩ من قانون المرافعات إلغاء القرار المستأنف ، والحكم بعدم اختصاص اللجنة المشار اليها بنظر الطلب ، وباختصاص القضاء العادى بنظره .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠١ / ٢ / ٦ لم ينشر بعد)

الفصل الرابع

الوديعة

مادة ٧١٨

الوديعة عقد يلتزم به شخص ان يتسلم شيئا من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى ان يرده عينا .

النصوص العربية للقبلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧١٨ لىبي و ٦٨٤ سورى و ٩٥٠، ٩٥١ عراقى و ٦٩٠ لبنانى و ٧٢٠ كويتى و ٩٦٢ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء:

البنك الذى يقوم بتثبيت اعتماد مصرفى لوفاء ثمن صفقة تمت بين تاجرين ، لا يجوز اعتباره آمينا للطرفين ، اذ لا توجد لديه وديعة بالمعنى المصطلح عليه قانونا .

(نقض جلسة ١٥/٤/١٩٥٤ من ٢٠ مج فنى مدنى ص ٢٢٠)

الشرط الأساسى فى عقد الوديعة كما هو معروف به فى القانون المدنى هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع . واذن فمضى كان الثابت فى الحكم ان المتهم والجنى عليه قد اتفقا على أن يتبادلا ساعتيهما ، وأن تسلم أولهما ساعة الثانى كان تنفيذا لهذا الاتفاق ، فان التسليم على هذه الصورة يكون مبنيا على عقد معاوضة . وهو ليس من العقود المنصوص عليها على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ويكون للحكم اذ دان المتهم بجريمة التهديد قد خالف القانون .

(جلسة ٤/٥/١٩٥٤ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عام ص ٥٥٣)

٧١٨ م

مصلحة الجمارك اذا لم تتسلم البضائع المستوردة واذا تستجيبها تحت يدها حتى يوفى المستورد الرسوم المقررة لا يوضع اليد على هذه البضائع كمودع لديه متبرع بخدماته لمصلحة المودع بل تحتفظ بها بناء على الحق الخول لها فى القانون ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها وهى وفاء الرسوم المستحقة ، ومن ثم فانه فى حالة فقد البضائع لا يجوز لها التحدى باحكام عقد الوديعة وبأن مسئوليتها لا تعدو مسؤولية المودع لديه بلا أجر ، وذلك لانتفاء قيام هذا العقد الذى لا يقرم الا اذا كان القصد من تسليم الشئ أساسا هو المحافظة عليه ورده للمودع عند طلبه فإذا كانت المحافظة على الشئ متفرعة عن أصل آخر كما هو الشأن فى الرهن الحيازى انتفى القول بوجوب تطبيق أحكام الوديعة .

(نقض جلسة ١٩٥٥/١٢/٨ س ٢١ مج فنى مدنى ص ٥٩١)

م ٧١٩ ، ٧٢٠

١ - التزامات المودع عنده

مادة ٧١٩

(١) على المودع عنده ان يتسلم الوديعة .

(٢) وليس له ان يستعملها دون ان يأذن له المودع في ذلك صراحة أو ضمنا .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧١٩ لبيى و ٦٨٥ سوري و ٥٦ عراقي و ٥٩٤ سودانى .

مادة ٧٢٠

(١) اذا كانت الوديعة بغير أجر وجب على المودع عنده ان يبذل من العناية فى حفظ الشئ ما يبذله فى حفظ ماله دون ان يكثف فى ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد .

(٢) أما اذا كانت الوديعة بأجر فيجب ان يبذل فى حفظ الوديعة عناية الرجل المعتاد .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٢٠ لبيى و ٦٨٦ سوري و ٩٥٢ ، ٩٥٣ عراقي و ٦٩٦ لبنانى و ٥٩٥ سودانى .

ليس للمودع عنده ان يحل غيره محله في حفظ الوديعة دون اذن صريح من المودع الا أن يكون مضطرا الى ذلك بسبب ضرورة ملجئة عاجلة .

النصوص العربية المقتضية:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٢١ لیبی و ٦٨٧ سوری و ٢/٩٥٢ - ٩٥٨ عراقي و ٦٩٧ - ٦٩٩ لبناني و ٥٩٦ سوداني و ١٠٠٦ تونسي و ٧٩٢ مغربي .

المادة الايضاحية:

وبفرض في الوديعة ان شخص الوديع له اعتبار خاص عند المودع ، فلا يجوز للوديع ان يحل غيره محله في حفظ الوديعة دون اذن صريح من المودع ، الا ان يكون مضطرا الى ذلك بسبب ضرورة ملجئة عاجلة اذ أن الضرورات تبيح المحظورات ، فاذا أحل الوديع غيره محله دون اذن بذلك . كان مسئولا عن فعل ذلك الغير . وأن كان ذلك بأذن المودع فيكون الوديع مسئولا عن سوء اختياره لذلك الغير وعن كل عيب في التعليمات التي أصدرها له بشأن حفظ الشيء .

يجب على المودع عنده ان يسلم الشئ الى المودع بمجرد طلبه الا اذا ظهر من العقد ان الأجل عين لمصلحة المودع عنده . وللمودع عنده أن يلزم المودع بتسليم الشئ في أى وقت ، الا اذا ظهر من العقد ان الأجل عين لمصلحة المودع .

النصوص العربية للقبلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٢٢ لبيى و ٦٨٨ سوري و ١/٩٦١ عراقى و ٧١١ لبنانى و ٥٩٧ سودانى و ١٠٠٨ تونسى .

المذكرة الايضاحية:

ويتربط على التزام الوديع بالرد بعد التزامه بحفظ الشئ انه اذا ظهر وقت الرد ان الشئ اصابه تلف بسبب تقصير الوديع فى المحافظة على الشئ، وكان مسئولاً عن ذلك ، أما اذا اصابه تلف أو هلاك دون تقصير من الوديع فلا مسئولية عليه فى ذلك وتكون تبعه التلف أو الهلاك على المودع.

أحكام القضاء:

لا يجوز الحجز على الأموال المودعة فى صندوق التوفير باعتبارها ادخارا ، وتزول هذه الصفة وتصبح تلك الأموال تركة ب وفاة المودع ، ومن ثم يجوز الحجز عليها أو التفتيل عليها مباشرة دون حاجة لتوقيع حجز تحفظى أو تنفيذى على هذه الأموال متى توفر لدى الدائن حكماً نهائياً ، وأصبح كذلك بالنسبة للورثة .

(جلسة ٢١/٥/١٩٥٣ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاماً ص ٥١١)

إذا باع وارث المودع عنده الشئ المودع وهو حسن النية فليس عليه المالكه الا رد ما قبضه من الثمن ، أو التنازل له عن حقوقه على المشتري . وأما اذا تصرف فيه تبرعا فانه يلتزم بقيمته وقت التبرع .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٢٣ لىبى و ٦٨٩ سورى و ٥٩٨ سودانى .

احكام القضاء:

الوارث الذى يتسلم العقود التى كانت مسلمة على سبيل الوديعة لأبيه قبل وفاته ، وهو عالم بذلك ، يعتبر وجود هذه العقود لديه على سبيل الوديعة كذلك مادامت يده عليها ، بمقتضى حكم القانون ، يد أمانة تتطلب منه أن يتمهدها بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحبها ، أو بعبارة أخرى يتطلب منه القيام بجميع الواجبات التى فرضها القانون فى باب الوديعة على المودع لديه . ولا يقلل من صدق هذا النظر انه لم يباشر مع ائتمنى عليه عقد وديعة وأن العقد الذى أنشأها إنما كان مع أبيه ينتهى بموته ، وذلك لأن القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة فى المادة ٣٤١ عقوبات لم ينص على أن تكون الوديعة باعتبارها سببا من الأسباب التى أوردها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم ، وليدة عقد : بل اكتفى فى ذلك بعبارة عامة زهى ان يكون تسليم المال قد حصل « على وجه الوديعة » مما يستوى فيه بداهة ما يكون منشأ التعاقد وما يكون مصدره القانون .

(جلسة ١٩٤٣/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ص ٥٥٣)

٢ - التزامات المودع

مادة ٧٢٤

الأصل في الوديعة أن تكون بغير أجر ، فإذا اتفق على أجر وجب على المودع ان يؤديه وقت انتهاء الوديعة ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

النصوص العربية للقبلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٢٣ لىبى و ٦٩٠ سورى و ٩٦٨ عراقى و ٥٩٩ سودانى
و ٢/٦٩٠ لبنانى و ١٠٠٤ تونسى و ٧٢٦ كويتى و ٩٦٥ من قانون
المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

على المودع ان يرد الى المودع عنده ما أنفقه في حفظ الشيء، وعليه ان يعرضه عن كل ما لحقه من خسارة بسبب الوديعة .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٦٩١، سورى ٧٢٥ لىبى و ٩٦٦ عراقى و ٧١٧ لبنانى و ٧٢٧ كويتى .

أحكام القضاء :

دعوى المودع بالتعويض قبل المودع لديه عما لحقه من أضرار لعدم رد السيارة المودعة لديه وقف سريان تقادمها أثناء نظر المنازعة فى الدعوى السابقة بين الطرفين بشأن قيام عقد الوديعة وحق المودع لديه فى حبس السيارة .

(الظعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/٧ ص ٢٨ (١٣٧٨)

كما قضت محكمة النقض بأن ثبوت ان محل الوديعة مبلغ من المال اعتبارها وديعة ناقصة . للمودع حق شخصى للمطالبة بقيمة ماله سريان أحكام التقادم المسقط فى شأن هذا الحق .

(الظعن رقم ٤١٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٤/١٧ ص ٢٩ (١٠١٥)

٣ - بعض أنواع الوديعة

ملادة ٧٢٦

إذا كانت الوديعة مبلغا من النقود أو أى شئ آخر مما يهلك بالاستعمال ، وكان المودع عنده ماذونا له فى استعماله اعتبر العقد قرضا .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٦٩٢ سورى و ٧٢٦ لىبى و ٩٧١ عراقى و ٦٩١ لبنانى .

أحكام القضاء :

من المتفق عليه ان الودائع الاخطارية وكل تصرف حصل فى ظروف اضطرارية ، والودائع التى يودعها النزلاء فى الفنادق يجوز اثباتها بالبينة والقرائن مهما كانت قيمة الأشياء المودعة لوجود مانع ماذى من الحصول على دليل كتابى .

(جلسة ١٩٥٥/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ص ٥٦١)

علاقة البنك بالعمل الذى يقوم بايداع مبالغ فى حسابه لدى البنك ليست علاقة وكالة وانما هى علاقة وديعة ناقصة تعتبر بمقتضى المادة ٧٢٦ من القانون المدنى قرضا ، ومن ثم بالايصال الصادر من البنك بايداع مبلغ لحساب شخص آخر - دون تحديد للمودع - لا يمكن اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالبينة ، لأن الورقة التى تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يجب ان تكون صادرة من الخصم المراد اقامة الدليل عليه أو ممن ينوب عنه فى حدود نيابته وأن يكون شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال وهو ما لا يتوافر فى الايصال المذكور .

(نقض جلسة ١٩٦٥/١١/٤ ص ١٦ مج فنى مدنى ص ٩٧٥)

م ٧٢٦

علاقة البنك بالعميل الذي يقوم بإيداع مبالغ في حسابه لديه .
طبيعتها . وديعة ناقصة . اعتبارها بمقتضى المادة ٧٢٦ مدنى قرضاً . مؤداه .
التزام البنك فى مواجهة العميل بأن يرد إليه مبلغاً مساوياً لما قام بإيداعه
فى حسابه لديه من مبالغ .

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن علاقة البنك بالعميل
الذى يقوم بإيداع مبالغ فى حسابه لدى البنك هى علاقة وديعة ناقصة
تعتبر بمقتضى المادة ٧٢٦ من القانون المدنى قرضاً ، وإذ يلتزم المقترض وفقاً
لحكم المادة ٥٣٨ من القانون المدنى بأن يرد للمقرض مثل ما اقترض ، فإن
البنك يلتزم فى مواجهة عمليه بأن يرد إليه مبلغاً نقدياً مساوياً لما قام
بإيداعه فى حسابه لديه من مبالغ ، وإذا قام البنك ببناء على أمر عميله
بسحب شيك على بنك آخر وتسليمه مقابل كل أو بعض رصيده لديه كان
ذلك بالنسبة للبنك وفاء بالتزامه فى هذا الصدد قبل العميل .

(الطعن ١٨٩٤ لسنة ٤٩ق - جلسة ٢٠/٣/١٩٨٤ م ٣٥ من ٧٥٢)

(١) يكون أصحاب الفنادق واخلانات وما مثلها فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الأشياء التي يأتي بها المسافرين والنزلاء. مسئولين حتى عن فعل المترددين على الفندق أو الخان.

(٢) غير انهم لا يكونون مسئولين فيما يتعلق بالنقود والأوراق المالية والأشياء الثمينة عن تعويض يجاوز خمسين جنيها . ما لم يكونوا قد أخذوا على عاتقهم حفظ هذه الأشياء وهم يعرفون قيمتها، أو يكونوا قد رفضوا دون مسوغ ان يتسلموها عهدة في ذمتهم ، أو يكونوا قد تسببوا في وقوع الضرر بخطأ جسيم منهم أو من أحد تابعيهم .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٢٧ لبيى و ٦٩٣ سورى و ٩٧٢ عراقى .

(١) على المسافر ان يخطر صاحب الفندق أو الخان بسرقة الشئ أو ضياعه أو تلفه بمجرد علمه بوقوع شئ من ذلك . فان أبطأ في الاخطار دون مسوغ سقطت حقوقه .

(٢) وتسقط بالتقادم دعوى المتافر قبل صاحب الفندق أو الخان بانقضاء ستة أشهر من اليوم الذى يغادر فيه الفندق أو الخان .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٢٨ لىبى و ٦٩٤ سورى و ٩٧٣ عراقى ..

للنكرة الإيضاحية:

وقد رأى أيضا مقابل التوسع فى تقدير مسئولية صاحب الفندق أو الخان الزام المودع بشئ من اليقظة فى اخطافة على حقوقه أكثر من المعتاد ففرض عليه ان يخطر صاحب الفندق أو الخان بسرقة الشئ أو ضياعه أو تلفه بمجرد علمه بوقوع شئ من ذلك بحيث اذا أبطأ فى الاخطار دون مسوغ سقطت حقوقه ، والقاضى هو الذى يقدر ما يعتبر ابطاء مسقطا للحقوق ، وما يعتبر مسوغا للإبطاء ، ولم يكتف من المودع بوجوب الاخطار بل يطلب منه المبادرة بالمطالبة بحقوقه حيث نص على سقوط دعواه بالتقادم بانقضاء ستة أشهر من اليوم الذى يغادر فيه الفندق أو الخان .

الفصل الخامس

الحراسة

مادة ٧٢٩

الحراسة عقد يعهد الطرفان بمقتضاه الى شخص آخر بمنقول أو عقار أو مجموع من المال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ، فيتكفل هذا الشخص بحفظه وبإدارته وبرده مع غلته المقبوضة الى من يثبت له الحق فيه .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٢٩ لىبى و ٦٩٥ سورى و ٧١٩ لبنانى و (ليس فى
التقنين العراقى نصوص فى الحراسة) و ٦٠٦ سودانى و ٧٣٦
كويتى و ٩٩٧ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية
المتحدة .

المذكرة الإيضاحية:

يفهم من هذا التعريف ان الحراسة عقد يتم بين شخصين متنازعين
أو بينهما حق غير ثابت وبين شخص آخر يوكل اليه حفظ المال المتنازع
عليه ، وأنها تكون فى العقار كما تكون فى المنقول أو ليهما معا ، وأن
الحارس كالوديع يقوم بحفظ المال ورده عند انتهاء الحراسة ، لكنه يختلف
عنه فى أنه يقوم بإدارة المال ، وفى أنه يرده الى من يثبت له الحق فيه من
الطرفين المتنازعين .

تقدير الجدل في النزاع الموجب للحراسة يعتبر من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع وحسبها ان تقيم قضاءها بهذا الإجراء التحفظي المؤقت على أسباب تؤدي الى ما انتهت اليه .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٦ م ١٧ ص ١١٢١)

التزام الحارس القضائي بحفظ المال المهدود اليه حراسته وإدارته ورده لصاحب الشأن عند انتهاء الحراسة ، وتقديم حساب عن إدارته له ، هذه الالتزامات جميعا مصدرها القانون فلا تتقدم إلا بمضي خمس عشرة سنة طبقاً للأصل العام المنصوص عليه في المادة ٢٠٨ من القانون المدني القديم، ولا تخضع للتقدم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني القائم . وإذا كانت الدعوى يطلب إلزام الحارس القضائي بتقديم حساب عن مدة الحراسة وبإلزامه بدفع فائض ربح العين التي كانت تحت الحراسة فإن التزامه بذلك لا يتقدم إلا بإنقضاء خمس عشرة سنة .

(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٤ ق - جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٨ م ١٩ ص ١٢٦٧)

الحراسة القضائية . ماهيتها . الحارس نائب عن صاحب الشأن بحكم القانون .

إذا كانت الحراسة القضائية ليست بعقد وكالة لأن القضاء - لا إتفاق ذوي الشأن - هو الذي يفرضها فإن الحارس يصبح بمجرد تعيينه وبحكم القانون ، نائباً اذ يعطيه القانون سلطة في حفظ وإدارة الأموال الموضوعة تحت حراسته وردها لصاحب الشأن عند انتهاء الحراسة وتقديم حساب عن إدارته لها ، ونيايته هذه نيابة قانونية من حيث المصدر الذي يحدد نطاقها اذ ينوب عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة وتثبت له هذه الصفة بمجرد صدور حكم الحراسة .

(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٨١ م ٣٢ ص ١٩٥٢)

م ٧٢٩

الحارس القضائي . إعتباره نائباً عن أصحاب الحق فيما يتعلق بالمال الموضوع تحت الحراسة . له مباشرة إجراءات التقاضى عنهم . إختصاص الشخص وبصفته كحارس قضائي فى دعوى تتعلق بإدارة المال الموضوع تحت الحراسة . أثره . مثال .

(الظعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥ ص ٤٠ ص ٤٣١)

الحراسة القضائية . ماهيتها . وضع مال يقوم فى شأنه نزاع ويتهدده خطر عاجل فى يد أمين بحفظه وإدارته ورده مع تقديم حساب عنه الى من يشبث له الحق فيه ، وهى إجراء وقفى تدعو اليه الضرورة وتختلف فيه مهمة الحارس عن مهمة المصطفى ولا تتعارض معها .

الحراسة القضائية هى وضع مال يقوم فى شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ويتهدده خطر عاجل فى يد أمين يتكفل بحفظه وإدارته ورده، مع تقديم حساب عنه الى من يشبث له الحق فيه وهى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) إجراء وقفى تدعو اليه الضرورة ويستمد وجوده منها، وتختلف فيه مهمة الحارس عن مهمة المصطفى ولا تتعارض معها لمغايرة سلطة كل منهما فى جوهرها لسلطة الآخر .

(الظعن رقم ١٠٥٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨ ص ٤١ ص ٢١٧)

الحراسة . ماهيتها . إجراء مؤقت لا يمس أصل الحق .

(الظعن رقم ٢٩٠٢ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٣١)

(الظعن رقم ٢٨٦٢ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/٢٢)

الحارس القضائي . نيابته عن ذوى الشأن فى مباشرة أعمال الإدارة . مباشرته لأعمال التصرف . شرطه . المادتان ٧٣٤ و ٧٣٥ مدنى . إقتصار مهمة الحارس على إدارة العقار الموضوع تحت الحراسة . أثره . إنعدام صفته فى مباشرة دعوى فسخ عقد بيع إحدى وحداته .

٧٢٩ م

مؤدى المادتين ٧٣٤ و ٧٣٥ من القانون المدنى إن الحارس القضائى يتوب عن ذوى الشأن فى مباشرة أعمال حفظ الأموال المعهودة اليه حراستها وأعمال ادارة هذه الأموال وما تستتبعه من أعمال التصرف المعبوده التى تلحق بها بالضرورة فيكون له وحده الحق فى التقاضى بشأنها ، أما ما يجاوز تلك الحدود عن أعمال التصرف الأخرى والمتعلقة بأصل تلك الأموال ومقوماتها فتظل لذوى الشأن وحدهم أهليتهم كاملة فى القيام بها والتقاضى ما لم يتفقوا على غير ذلك أو يهدر به ترخيص من القضاء ، لما كان ذلك وكان الشايت من الحكم الصادر فى الدعوى ... لسنة ١٩٩٠ مدنى مستعجل الأسكندرية بفرض الحراسة على العقار الذى تقع به شقة النزاع إند قصر مهند الحارس على إدارته ولم يرخس له بأى عمل من أعمال التصرف، وإذ كانت الدعوى المقامة من المطعون ضده على الطاعن بفسخ عقد بيع شقة النزاع تهدف الى زوال التصرف المعبود بينهما، فإنها تخرج عن نطاق المهمة المنوطة بالحارس القضائى لتعلقها بأصل الأموال الموضوعه تحت الحراسة ومن ثم لانتوافر الصفة فى مباشرتها لغير المطعون ضده بإعتباره من ملاك العقار ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون.

(الطن رقم ٧٠٩٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩٥ ص ٤٦ ص ١٣٦٨)

عدم جواز تمكين الحارس القضائى لأحد ذوى الشأن من إدارة المال محل الحراسة إلا برضايتهم جميعا .

سلطة الحارس القضائى . نطاقها . عدم جواز تمكينه لأحد ذوى الشأن من حفظ المال محل الحراسة أو إدارته كله أو بعضه بطريق مباشر أو غير مباشر الا برضاء سائر ذوى الشأن . علة ذلك .

النص فى المادة ٧٣٤ من القانون المدنى على أن ١ - يلتزم الحارس باحفاظة على الأموال المعهودة اليه حراستها وإدارة هذه الأموال (٢) ولا يجوز له بطريق مباشر أو غير مباشر ان يحل محله فى أداء

م ٧٢٩

مهمته كلها أو بعضها أحد ذوى الشأن دون رضا الآخرين ، يدل وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أنه لا يجوز للحارس أن يمكن أحد ذوى الشأن من حفظ المال محل الحراسة أو إدارته كله أو بعضه ، سواء أكان ذلك بطريق مباشر كالتنازل اليه عن الحراسة أو إيداع المال لديه . أو بطريق غير مباشر كالتأجير اليه ، إلا إذا كان برضاء سائر ذوى الشأن . باعتبار أن تسليط أحد طرفي النزاع على حيابة المال أو حفظه أو إدارته دون رضا الطرف الآخر قبل الفصل فى موضوع النزاع يتعارض مع الغرض الأساسى من فرض الحراسة ، لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى أن المطعون ضدّه الأربعة الأول أبرموا الإتفاق المؤرخ ١٩٨٩/٥/٢٢ المتضمن تأجير شقة النزاع الى المطعون ضدّها الرابعة بعد صدور الحكم فى الدعوى لسنة ١٩٨٧ مستعمل القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣١ بفرض الحراسة القضائية على العقار الكائن به عين النزاع والمملوك للطرفين على الشيوع ، وهو ما يقتضى غل يد الملاك عن إدارة المال الشائع وأن تخلص إدارته للحارس القضائى وإذ كان الحارس لا يملك ابتداء تأجير شقة النزاع الى المطعون ضدّها الرابعة الشريكة على الشيوع إلا برضاء سائر الشركاء فإنه بالتالى لا يملك إجازة الإيجار الذى عقده المطعون ضدّه الأربعة الأول بعد فرض الحراسة الى الأخيرة منهم بغير موافقة باقى الشركاء على الشيوع فى العقار المذكور وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٥٨٦٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٦/١١/١٨ لم ينشر بعد)

يجوز للقضاء ان يأمر بالحراسة :

(١) في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة اذا لم يتفق ذوو الشأن على الحراسة .

(٢) اذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزه .

(٣) في الأحوال الأخرى المنصوص عليها في القانون .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٣٠ لبيى و ٦٩٦ سورى و ٦٠٧ سودانى و ٧٢٠ لبنانى .

أحكام القضاء :

تقدير أوجه النزاع وتوافر الخطر الموجب للحراسة من المسائل الموضوعية التى تقدرها محكمة الموضوع ، وحسبها ان تقيم قضاءها بهذا الاجراء التحفظى المؤقت على أسباب تؤدى الى النتيجة التى رتبها . واذاً فمتى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بفرض الحراسة القضائية على أموال الشركة والمقاربات المتنازع عليها قد رأى ان الخطر على مصلحة المطعون عليهم متوافراً من بقاء هذه العقارات وتلك الأموال تحت يد الطاعن الأول بوصفه شريكاً مديراً للشركة مع إحتدام الخصومة بينه وبين المطعون عليهم واحتمال إطالة أمدھا الى أن يبت بحكم نهائى من جهة الاختصاص فى النزاع مما يقتضى اقامة الحارس، وكان الحكم لم يتناول عقد الشركة بالتأويل والتفسير وانما اقتصر على استعراض وجهتى نظر الطرفين فيه

٧٣٠ م

ليتبين مبلغ الجحد فى النزاع فان النعى عليه باخفاً فى تطبيق القانون وتأويله يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٦/٧ من ٢ ص ١٩٧٣)

ان تعيين حارس قضائى على أموال الشركة هو اجراء وقتى قد تقتضيه ظروف الدعوى ، وليس فيه معنى العزل للشريك المنتدب للإدارة باتفاق الشريك ، ولا مخالفة فيه لنص المادة ٥١٦ من القانون المدنى .

(نقض جلسة ١٩٥٣/٦/٥ مج فنى مدنى س ٤ ص ٥١٧)

ان تقدير المحكمة للخطر المبرر للحراسة من ظاهر مستندات الدعوى هو تقدير موضوعى لا تعقب عليه ، واذا فمتى كان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع النزاع ومستندات الطرفين وتبين منها جدية ادعاء المطعون عليها بأنه تجمع لديها من الأسباب ما تخشى منه خطراً عاجلاً من بقاء الأبطال موضوع النزاع تحت يد الطاعن . فانه اذ قضى بوضع هذه الأبطال تحت الحراسة لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٥٤/٢/٢٥ من ٤ ص ٥١٦)

متى كان الحكم المطعون فيه وهو بسبيل تحقيق عناصر الحراسة المطلوبة كالنزع والخطر الموجبين لفرضها وتقدير سند الحائز للأعيان المراد وضعها تحت الحراسة وقد رأى للأسباب السائفة التى أوردها انتفاء ركن الخطر المبرر لقيام الحراسة ، وانتهى فى قضائه الى رفض الطلب ، فان ذلك يعتبر تقديراً موضوعياً لما يستقل به قاضى الدعوى ولا شأن بحكمة النقض به .

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٥/٧/٧ من ٥ ص ٥٢٧)

ان الحراسة اجراء تحفظى والحكم الصادر فيها ليس قضاء باجراءا يحتمل التنفيذ المادى فى ذاته وانما هو تقرير بتوافر صفة قانونية للحارس لأداء المهمة التى تناط به فى الجحد الذى نص عليه الحكم ، وإبراز هذه

م ٧٣٠

الصفة ووضعها موضع التنفيذ بالنسبة للعقار ليس الا عملا حكما ليس له
كيان مادي ، فلا يجوز للحارس تنفيذ الحكم بطرد واضح اليد على العقار
مادام مستأجرا بمقد لا شبهة في جديته لبعض الأعيان الموضوعه تحت
الحراسة من قبل ، بل يحق له فقط تحصيل الايجار المستحق من المستأجر .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٥٥ س ٦ ص ٩١٤)

اذا كان الحكم الصادر في دعوى الحراسة جائزا الطعن فيه بطريق
النقض ، فانه لا يجوز التحدى في عدم جواز الطعن بأن تقدير الضرورة
الداعية للحراسة وتقدير التاثير وتقدير الطرث المؤدية الى صون حقوق
المتخاصمين هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع اذ لا شأن لهذا في
جواز الطعن بطريق النقض متى كان الطعن مبنيا على الأسباب المقررة في
القانون وان كان يجوز الاعتراض به في موضوع الطعن .

(نقض جلسة ٢٩/١٢/١٩٥٥ س ٧ مج فني مدنى ص ١١٥٦)

تقدير الحد في النزاع الموجب للحراسة يعتبر من المسائل الواقعية التى
تستقل بها محكمة الموضوع ، وحسبها ان تقيم قضاءها بهذا الاجراء
التحفظى المؤقت على أسباب تؤدى الى ما انتهت اليه .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٦ س ١٧ ص ١١٢١)

إنهاء محكمة الموضوع الى رفض طلبات المدعى الموضوعية .
لا محل . فى هذه الحالة لبحث طلبه المستعجل الخاص بفرض
الحراسة القضائية .

متى كانت محكمة الموضوع قد انتهت بحق الى رفض طلبات الطاعن
الموضوعية ، فان بحث طلبه المستعجل الخاص بفرض الحراسة القضائية -
على السينما - لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٩٥٧)

م ٧٣٠

عقد شركة مبرم بشأن إدارة مدرسة خاصة . اختصاص
القضاء العادى بالفصل فيما ينشأ عنه من نزاع ، وما يتفرع عن
ذلك من طلب فرض الحراسة القضائية على المدرسة موضوع العقد
إنعدام هذا الإختصاص إذا كان من شأن الحراسة وقف تنفيذ أمر
إدارى صادر من جهة مختصة .

مضى كانت العلاقة التى تربط المطعمون عليه الأول بمورث الطاعنين
والمطعمون عليه الثانى هى علاقة تعاقدية أساسها عقد الشركة المبرم بينهم
والذى لم تكن الإدارة طرفا فيه ، فانه يكون للقضاء العادى ولاية الفصل
فيما ينشأ عن هذا العقد من نزاع بشأن ما اشتمل عليه من حقوق
والتزامات وما يتفرع عن هذا النزاع من طلب فرض الحراسة القضائية على
المدرسة موضوع العقد الا اذا كان من شأن هذه الحراسة وقف تنفيذ أمر
إدارى صدر من جهة إدارية مختصة بإصداره ، فان هذه الولاية تنعدم ويصبح
القضاء الإدارى هو وحده الذى له ولاية الفصل فيها .

(الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١ ص ٢٤ ص ١٣٥)

الحكم المستعجل يفرض الحراسة على أطيان المورث . لا
يعتبر حجة على أن هذه الأطيان هى كل ما كان يملكه .

الحكم المستعجل الصادر بفرض الحراسة على أطيان المورث ، لا يعتبر
حجة على أن هذه الأطيان هى كل ما كان يملكه عند الوفاة لأن هذا
الحكم لا يمس أصل الحق ، ولا يعتبر فاصلا فيه .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٤ ص ٢٤ ص ٤١٥)

فرض الحراسة القضائية . شمولها المال محل الحراسة
وتابعه ولو لم ينص الحكم صراحة على ذلك . المحارس
القضائية . هو صاحب الصفة فى المنازعة بشأن تبعية الشيء
للأموال محل الحراسة من عدمه .

٧٣٠ م

الحراسة تشتمل الشيء الأصلي المتنازع عليه وتوابعه سواء نص على هذه التوابع في الحكم صراحة أو لم ينص لأن دخولها تحت الحراسة مع الشيء المتنازع عليه إنما يحصل بقوة القانون وإذا كان النزاع حول تبعية الشيء للأموال محل الحراسة يتعلق بتحديد ما للحارس من سلطات وما يقع على عاتقه من التزامات فإنه يكون وحده صاحب الصفة في الدعاوى التي ترفع حكما لهذا النزاع تبعا لما تلقى عليه المادة ٧٣٤ من التقنين المدني من الالتزام بالمحافظة على الأموال الموهدة إليه حراستها .

(الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٦ من ٣٠ ص ٥٦٠)

عقد البيع غير المسجل . أثره . للمشتري طلب فرض الحراسة القضائية على العين المبيعة إذا خشي بقاءها تحت يد البائع طيلة فترة النزاع بينهما .

من المقرر وفقا لنص المادة ٧٣٠ من القانون المدني أن للقضاء أن يأمر بالحراسة إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى منه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه ، والبيع ينعقد صحيحا بالعقد غير المسجل كما ينعقد بالعقد المسجل ومن آثار هذا الانعقاد الصحيح أن من حق المشتري أن يطالب البائع بالتسليم على اعتبار أنه التزم شخصي وأثر من آثار البيع الذي لا يحول دونه عدم حصول التسجيل ومن شأن هذه الآثار أيضا أن يكون للمشتري إذا ما خشى على العين المبيعة من بقائها تحت يد البائع طيلة النزاع أن يطلب إلى المحكمة وضعها تحت الحراسة عملا بنص المادة آنفة الذكر .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧ من ٣١ ص ١٩٠)

تقدير محكمة الموضوع للخطر المبرر للحراسة وطريقة صون حقوق المتخاصمين . واقع ، عدم خضوعه لرقابة محكمة النقض .

لا يخضع لرقابة محكمة النقض تقدير قيام الخطر العاجل وهو الشرط العام في الحراسة ولا تقدير الطريقة المؤدية إلى صون حقوق

م ٧٣٠

المتخاصمين بعضهم قبل بعض فهذه من مسائل الواقع يبت فيها قاضى الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦ ص ٣٢ من ٩٦٠)

إختصاص قاضى الأمور المستعجلة . مناطه . علم المساس بأصل الحق فى الإجراء المؤقت الذى يأمر به . فرض الحراسة القضائية على الأموال محل عقدى القسمة المتنازع فى صحتها وتكليف الحارس بتوزيع صافى الربيع طبقاً للأنصبة الشرعية . مؤداه إعتبار الأموال محل العقدین شائعة . مساهم بأصل الحق.

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان قاضى الأمور المستعجلة يتمتع عليه ان يمس أصل الحق فى الاجراء المؤقت الذى يأمر به ، وإذ كان قضاء الحكم المطعون فيه بفرض الحراسة القضائية محمولاً على قيام النزاع الجدوى حول صحة وقيام عقدى القسمة فإن تكليفه الحارس بتوزيع صافى ربيع الأموال محل الحراسة على الخصوم طبقاً لأنصبتهم الشرعية فى التركة ينطوى على إهدار لعقدى القسمة واعتبار ان الأموال محلها تركة شائعة بين الورثة وهو ما يمس أصل الحق بما يعيبه بمخالفة القانون .

(الطعنان ١٤٨٠ و ١٦٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨ ص ٣٦ من ٣٢٤)

تقدير الضرورة الداعية للحراسة أو الخطر الموجب لها من المسائل الواقعية التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وحسبها ان تقيم قضاءها بهذا الاجراء التحفظى على أسباب تؤدى الى ما انتهت اليه .

(الطعن رقم ١٣٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٨)

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧ ص ٣١ من ١٩٠)

موت أحد الشركاء المتضامنين فى شركة التضامن استمرار باقى الشركاء فيها دون موافقة ورثة الشريك المتوفى . ودون ان يكون متفقاً فى عقد الشركة على استمرارها بعد الوفاة يجهز لهؤلاء الورثة طلب وضع

٧٣٠ م

اموالها تحت الحراسة القضائية حتى تبت محكمة الموضوع في تعيين مصف لها وتصفياتها متى تجمعت لديهم من الأسباب المعقولة ما يخشى معها وجود خطر عاجل من بقاء المال تحت يد حائزيه إذ أن شخصية الشركة لا تنتهي بوفاة الشريك المتضامن بل تبقى بالقدر اللازم للتصفية وحتى انتهائها .

(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/٥/٢٨)
الحراسة . ماهيتها .

(الطعن رقم ٢٩٠٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٣١)
الحارس القضائي . يستمد سلطته من الحكم الذي يقيمه . ثبوت صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة الى إجراء آخر . اعتباره وحده صاحب الصفة في كل ما يتعلق بإدارة العقار محل الحراسة . مؤدى ذلك .

(الطعن رقم ٢٩٠٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٣١)

(الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٠)

اختصاص الشخص بصفته الشخصية كصاحب حق في المال الموضوع تحت الحراسة وبصفته حارساً قضائياً عليه في الدعوى المتعلقة بإدارته .
آثره .

(الطعن رقم ٢٩٠٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٣١)

(الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢٧)

(انظر رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٨)

الحراسة القضائية . الحكم الصادر فيها . ماهيتها . لا يجوز للحارس إنتزاع الأعيان الموضوعة تحت الحراسة والتي يوضع اليد عليها الشريك على الشيوع بسند قانوني من قبل فرض الحراسة .

م ٧٣٠

لا أثر للحراسة على حق هذا الشريك في التصرف أو الإنتفاع بهذه الحصة فيما لا يتعارض مع سلطة الحارس .

الحراسة القضائية إجراء تحفظي والحكم الصادر فيها ليس قضاء بإجراء يحتمل التنفيذ المادي في ذاته وإنما هو تقرير يتوافر به صفة قانونية للحارس لأداء المهمة التي تناط به في الحد الذي نص عليه الحكم، وإبراز هذه الصفة ووجعها موضع التنفيذ بالنسبة للعقار وليس إلا عملاً حكماً ليس له كيان مادي ، فلا يجوز للحارس إنتزاع الأعيان الموضوعة تحت الحراسة والتي يضح اليد عليها الشريك على الشيوع بسند قانوني من قبل فرض الحراسة ، كما إن الحراسة لا تؤثر في حق هذا الشريك في التصرف أو الإنتفاع بهذه الحصة فيما لا يتعارض مع سلطة الحارس .

(الطعن ١٠١٤ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٨ من ٣٩ ص ٩١٧)

الحراسة القضائية . ماهيتها .

(الطعن ٣٢١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٩١/٢/٢٠ من ٤٢ ص ٥٣٠)

فرض الحراسة القضائية . أثره .

مقتضى الحكم بفرض الحراسة القضائية على مال من الأموال أن تغل يد المالك عن إدارة هذا المال فلا يجوز له بمجرد تعيين الحارس القضائي أن يباشر أعمال الحفظ والصيانة أو أعمال الإدارة المتعلقة به .

(الطعن ٧٨٨ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٢٩ من ٤٢ ص ١٩٣٤)

تجوز الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الوقف شاغرا أو قام نزاع بين نظاره أو نزاع من أشخاص يدعون حق النظر عليه أو كانت هناك دعوى مرفوعة بعزل الناظر ، وكل هذا إذا تبين ان الحراسة اجراء لا بد منه للمحافظة على ما قد يكون لذوى الشأن من الحقوق . وتنتهى الحراسة فى هذه الأحوال اذا عين ناظر على الوقف سواء أكان بصفة مؤقتة أم كان بصفة نهائية .

(٢) اذا كان الوقف مدينا .

(٣) اذا كان أحد المستحقين مدينا معسرا ، وتكون الحراسة على حصته وحدها ان أمكن فرزها ولو بقسمة مؤقتة ، والا فعلى الوقف كله ، ويشترط ان تكون الحراسة فى الحالتين هى الوسيلة الوحيدة لعدم ضياع حقوق الدائنين بسبب سوء ادارة الناظر أو سوء نيته .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٣١ لىبى و ٦٩٧ سورى و ١٠٠٠ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المذكرة الإيضاحية:

بلغت قضايا الحراسة على الأموال الموقوفة عددا لا يحصى فاقضى الأمر وضع نص خاص بها حتى ينتظم شأنها ولا يقع في أمرها تردد وأكثر ما يكون طلب الحراسة على الوقف أما خلوه من ناظر أو لقيام نزاع في شأن نظارته وأما لمديونية أحد المستحقين فيه .

ملاحظة:

ألغى نظام الوقف على غير الخيرات بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .

يكون تعيين الحارس سواء أكانت الحراسة اتفاقية أم كانت قضائية باتفاق ذوى الشأن جميعا ، فإذا لم يتفقوا تولى القاضى تعيينه .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٨٣٥ لىبى و ٦٩٨ سورى و ٦٠٨ سودانى و ١/٧٢٠ ،
٢ لبنانى و ٧٣٨ كويتى و ١٠٠١ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المذكورة الايضاحية :

سواء أكانت الحراسة اتفاقية أم قضائية فهناك مسائلتان منفصلتان .
أولاهما وضع المال تحت الحراسة والثانية تعيين شخص الحارس ، والمسألة الأولى هى التى تسبغ على الحراسة صفتها الاتفاقية أو القضائية ، أما متى اتفق المتنازعان على مبدأ الحراسة أو حكمت المحكمة بها فإن أمر تعيين الحارس يترك فى كلا الحالتين الى المتنازعين ان أمكنهما ان يتفقا عليه ، والا فتقوم به المحكمة المختصة .

أحكام القضاء :

اختيار المدعى عليه حارسا لملاءمته وللاعتبارات الأخرى التى أوردها الحكم فى صدد تبرير اختياره لا يتعارض بحال مع تقرير الحكم قيام الخطر الموجب للحراسة ، متى كان الحكم مع اختياره هذا الخصم قد حدد مأموريته وجعله مستولا عن ادارته أمام الهيئة التى أقامته بما يكفل حقوق جميع الخصوم فى الدعوى حتى تنقضى الحراسة بزوال سببها ، ومن ثم فإن النهى على الحكم بالتناقض فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

(نقض جلسة ١٩٥١/٦/٧ ص ٢ مج فنى مدنى ص ٩٧٣)

٧٣٢ م

متى كان الواقع هو أن الطاعنين الثلاثة الأولين أقاموا الدعوى يطلبون عزل المطعون عليه من الحراسة على السيارة موضوع النزاع ، تأسيسا على أنه خالف الحكم القاضي بتعيينه إذ انفرد بقبض بعض مبالغ من ايراد السيارة واستباحها لنفسه ، وكان الحكم المطعون فيه إذ إستبعد البحث في الأوراق المقدمة من المطعون عليه والتي طعن أحد هؤلاء الطاعنين فيها بالتزوير ، قرر ان الدعوى خلو من الدليل المثبت لها ، مع أنه باستبعاد هذه الأوراق يبقى في الدعوى ما يؤسسها عليها الطاعنون من أن المطعون عليه قبض مبالغ من الشركة المستغلة للسيارة ولم يوزعها على أصحاب الحق فيها، مستدلين على ذلك بالكشف الصادر من هذه الشركة وهو ما أخذ به الحكم الابتدائي وخلا الحكم المطعون فيه من التحدث عنه ، فان هذا الحكم يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه ، اذ هو أطرح الدليل الذي أعتد عليه الطاعنون دون أن يبين سبب هذا الاطراح مع لزوم هذا البيان .

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥١/٦/٧ من ٢ ص ٩٨٤)

المطاعن الموجهة لشخص المرشح لتعيينه حارساً قضائياً .
عبء الباتها . وقوعه على عاتق من يدعيها مدعياً كان أو مدعى عليه .

المطاعن التي يثيرها الخصم على شخص المرشح لتعيينه حارساً إنما يقع عبء إثباتها على عاتق هذا الخصم الذي يدعيها ، إذ يصير بذلك مدعياً مطالبا بأن يقيم الدليل على ما يدعيه بغض النظر عما إذا كان هو المدعى أصلا في الدعوى أو المدعى عليه فيها ، ومن ثم فلا تشريب على الحكم المطعون فيه إن هو التفت عن دفاع الطاعن - المدعى عليه - الذي أثار بعده اعتراضا على شخص المطعون ضده الأول - المدعى - في إسناد الحراسة اليه لعدم تقديمه الدليل المؤيد لاعتراضه .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٧ من ٣١ ص ١٩٠)

تعرض الغير للمستأجر في انتفاعه بالعين المؤجرة . تعيين حارس قضائي لإدارتها بناء على طلب المستأجر . مؤداه . تثليل الحارس له مع غيره من المتنازعين .

٧٣٢ م

من المقرر: في قضاء هذه المحكمة انه اذا حصل تعرض من الغير لمستاجر العقار في إنتفاعه وطلب الأخير تعيين حارس قضائي لإدارة الأحيان وإبداع غلصها خزانة المحكمة وقضى له بذلك فإن يده لا تعتبر أنها رفعت عن الأحيان المؤجرة بوصفها تحت الحراسة القضائية لأن الحارس يتوب عنه هو وغيره من المتنازعين في دعوى الحراسة .

(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ من ٣٢ ص ٦٤١)

تعيين أكثر من حارس مع حظر انفراد أحدهم بالعمل ، مفاد انفراد أحدهم بالتأجير عدم تحمل جهة الحراسة نتيجته ولو كان المستاجر حسن النية ، وفاة أحدهم . أثره . توقف صلاحية وسلطة الباقيين .

من المقرر في قضاء النقض انه اذا عين الحكم أكثر من حارس على الأعيان المشمولة بالحراسة وحظر عليهم ان ينفرد أيهم بأى عمل ثم أجر أحدهم هذه الأعيان فإن جهة الحراسة لا تتحمل نتيجة عمل هذا الحارس ولو كان المستاجر حسن النية ، وأنه إذا توفى أحد الحراس المتعديين الغير مأذون لهم بالإنفراد فإن وفاته وإن لم يترتب عليها سقوط الحراسة إلا أنها توقف صلاحيتهم وسلطتهم في القيام بأعمال الإدارة حتى يقرر القاضي ما يراه في شأنهم .

(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٩ من ٣٢ ص ١٤٠٧)

يحدد الاتفاق أو الحكم القاضي بالحراسة ما على الحارس من التزامات وما له من حقوق وسلطة . والا فتطبق أحكام الوديعة وأحكام الوكالة بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع الأحكام الآتية :

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقتطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٣٣ لىبى و ٦٩٩ سورى و ٦٠٩ سودانى و ٣/٧٢٠ لبنانى .

أحكام القضاء،

نيابة الحارس تحددها نصوص القانون سلطته يحددها الحكم الصادر بتعيينه . تجاوز الحارس هذا النطاق . أثره .

النص فى المادة ٧٣٣ من القانون المدنى على أن الحكم القاضى بالحراسة هو الذى يحدد ما على الحارس من إلتزامات وماله من حقوق وسلطة وإلا تطبق أحكام الوديعة والوكالة ، وكانت المادة ٧٠١ قد نصت على أن « الوكالة الواردة فى الفاظ عامه لا تخول الوكيل صفة إلا فى أعمال الإدارة وبعد من أعمال الإدارة الإيجار إذا لم تزد مدته على ثلاث سنوات » كما نصت المادة ٥٥٩ على « أنه لا يجوز لمن لا يملك الا حق الإدارة ان يعقد ايجار تزيد مدته على ثلاث سنوات إلا بترخيص من السلطة » ونصت المادة ٧٣٥ على أنه لا يجوز للحارس فى غير أعمال الإدارة ان يتصرف إلا برضاء ذوى الشأن جميعا أو بترخيص من القضاء ، يدل على أن نيابة الحارس تتعدد بما ينص عليه القانون من أحكام

م ٧٣٣

في هذا الصدد ، وأن سلطة الحارس تضيق أو تتسع بالقدر الذي يحدده الحكم القاضي بتعيينه وأنه إذا جاوز الحارس هذا النطاق المحدد في الحكم أو في القانون فإنه يكون قد خرج عن حدود نيابته.

(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٩ س ٣٢ ص ١٤٠٧)

الحكم بفرض الحراسة القضائية . مؤداه . للحارس القضائي اقرار الإيجار المعقود قبل فرض الحراسة ممن ليس لهم حق الإنفراد بالإدارة .

مقتضى الحكم بفرض الحراسة القضائية على المال الشائع ، أن تخلص إدارته للحارس ، ويحق له طبقاً للمواد ٧٠١/٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ من القانون المدني أن يوجبه لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، ما لم يقض حكم الحراسة بغير ذلك ، وإذا كان للحارس أن يعقد الإيجار ابتداء فإنه يحق له أن يقر الإيجار الذي عقده أحد الشركاء الذين ليس لهم الإنفراد بإدارته ، قبل فرض الحراسة ، ويصبح هذا الإيجار نافذاً في حق باقي الشركاء .

(الطعن ٨٧٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٣ س ٣٥ ص ٢٠٨٨)

نيابة الحارس تحددها نصوص القانون . سلطته يحددها الحكم الصادر بتعيينه تجاوز الحارس هذا النطاق . أثره . المادتان ٧٠٧/٢ ، ٧٣٣ مدني .

مؤدى نص المادتين ٧٣٣ ، ٧٠٧/٢ من القانون المدني أن نيابة الحارس تتحدد بما ينص عليه القانون من أحكام في هذا الصدد وأن سلطة الحارس تضيق أو تتسع بالقدر الذي يحدده الحكم القاضي بتعيينه وأنه إذا جاوز الحارس هذا النطاق المحدد في الحكم أو في القانون فإنه يكون قد خرج عن حدود نيابته .

(الطعن ٧٨٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/١٩ س ٤٢ ص ١٩٣٤)

م ٧٣٣

تعيين الحكم أكثر من حارس مع حظر إنفراد أحدهم بالعمل . مؤداه . تأجير أحدهم الأعيان المشمولة بالحراسة . عدم تحمل جهة الحراسة نتيجته ولو كان المستأجر حسن النية .

إذا عين الحكم أكثر من حارس على الأعيان المشمولة بالحراسة وحظر عليهم أن يتفرد أيهم بأى عمل ثم أجر أحدهم هذه الأعيان فإن جهة الحراسة لا تتحمل نتيجة عمل هذا الحارس ولو كان المستأجر حسن النية .

(الطعن ٧٨٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٩١ م ٤٢ ص ١٩٣٤)

(١) يلتزم الحارس باحفاظة على الأموال المعهودة اليه حراستها وبادارة هذه الأموال ، ويجب ان يبذل فى كل ذلك عناية الرجل المعتاد .

(٢) ولا يجوز له بطريق مباشر أو غير مباشر ان يحل محله فى أداء مهمته كلها أو بعضها أحد ذوى الشأن دون رضا الآخرين .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المراد التالية :

مادة ٣٤ لىبى و٧٠٠ سورى و٧٢٢/١ لبنانى و٦١٠ سودانى و٧٤٠ كويتى و١٠٠٢ ، ١٠٠٤ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء :

إذا كان المالك قد تمسك بأن الحارس قد تأخر فى جنى القطن الى أن نزل ثمنه وأيد قوله هذا بالمستندات التى قدمها وبما قرره الخبير المعين فى الدعوى ، ومع ذلك اعتمدت المحكمة السعر الذى باع به الحارس القطن دون ان ترد على ما تمسك به المالك ، فان حكمها يكون قاصرا فى بيان الأسباب التى أقيم عليها .

(نقض جلسة ١٩٥٤/٤/٨ من ٤ مج فى مدنى ص ٤٠٣)

استحدثت المادة ١/٧٣٤ من القانون المدنى القائم بما أوجبه على الحارس - مأجورا كان أم غير مأجور - من أن يبذل عناية الرجل المعتاد فى احفاظة على أموال الحراسة وفى ادارتها حكما جديدا ، لم يكن له مقابل

م ٧٣٤

في القانون المدني القديم ، اذ لم يتضمن هذا القانون نصوصا تنظم سلطة الحارس والتزامه تنظيميا كاملا ولم يورد في شأن الحراسة غير مادتين مقتضبتين تخللتا النصوص المتعلقة بالوديعة . واذا كان الحارس منوطا به حفظ الشيء كالوديعة وادارته كالوكيل ، فانه لذلك يسرى على الحراسة في ظل القانون المدني القديم أحكام الوديعة وأحكام الوكالة في ذلك القانون وبالقدر الذي يتفق مع طبيعة الحراسة . ومن هذه الأحكام ما كانت تقرره المادتان ٤٨٥ ، ٥٢١ من أن كلا من الوديعة والوكيل لا يسأل الا عن تقصيره الجسيم اذا كان بغير أجر ، أما اذا كان مأجورا فيسأل عن تقصيره اليسير . ومن ثم فان الحارس غير المأجور لا يكون مسئولاً في حكم القانون المدني القديم الا عن تقصيره الجسيم .

(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٥/٧ س ١٥ ص ٦٤٧)

التزامات الحارس القضائي وجوب بذله عناية الرجل المعتاد . عدم جواز احتجاجه بأنه لم يحصل شيئا من أجره الأتيان محل الحراسة في مواعيدها .

(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٢٢ س ٣١ ص ٢٤٠)

(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٦/٢٥)

الحارس القضائي . مهمته . تقصيره في الإدارة أو تجاوزه سلطاته . أثره . مسئوليته في ماله الخاص بتعويض الملاك عما يصيبهم من ضرر ولو كانت الحراسة بغير أجر .

الحارس القضائي ملزم بأخفاضة على الأعيان التي تحت يده الخاضعة للحراسة والقيام بادارتها وما يتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات . وهو اذا كان لا يسأل في دعوى الحساب الا عما قبضه بالفعل من ايراد الأعيان الخاضعة للحراسة الا أنه باعتباره وكيلاً عن ملاكها يعد مسئولاً في ماله الخاص عما ينشأ عن تقصيره في ادارتها يسيرا كان هذا التقصير أو جسيماً تبعاً لما اذا كانت الحراسة بأجر أو بغير أجر

م ٧٣٤

وإذا كان تنازل الحارس عن وضع يده على الأرض الخاضعة للحراسة أو عن غلقتها دون صدور حكم قضائي في مواجهته أو أذن كتابي من ملاكها يعتبر خروجاً عن حدود سلطته كحارس ، فإنه يكون مسئولاً عن تعويض ما ينشأ عن ذلك من ضرر لهم .

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٨١ من ٣٢ ص ٨٨٤)

سلطة الحارس القضائي . نطاقها . الدعاوى المتعلقة بأعمال حفظ وصيانة الأموال محل الحراسة وجوب رفعها من الحارس أو عليه دون المالك .

لما كانت سلطة الحارس القضائي وفقاً لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدني تلزمه المحافظة على الأموال التي يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها، وما تتطلبه من أعمال لرعايتها باذلاً في ذلك عناية الرجل المعتاد، ولا يكتفي بالعناية التي يتوخاها عادة في شئونه الشخصية وكان هذا الالتزام الملقى على عاتق الحارس لا يقتصر على حفظ الأموال بما قد يصيبها من أعمال مادية ، بل يوجب عليه أيضاً أن يتفادى بشأنها ما قد يعثرها من أضرار بالخذ ما تستدعيه من إجراءات إدارية أو قضائية في صدها وكانت طبيعة هذا الالتزام وانصبابه على مال مشمول بالحراسة وموجود حكماً أو فعلاً في حوزة الحارس ، يقتضي أن ترفع منه أو عليه - دون المالك للمال - كافة الدعاوى المتعلقة بأعمال الحفظ والصيانة الداخلة في سلطته . ولما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده طلب طرد الطاعنين الأول والثاني على سند من شغلها شقة النزاع بغير سند وبطريق النصب ، فإن ماسلكه بوصفه حارساً قضائياً من إقامة الدعوى وتحديد الطلبات فيها - أي كان وجه الرأي في سدادها - يندرج ضمن سلطة الحارس القضائي في تأدية التزامه بالمحافظة على الأموال المشمولة بحراسته ، وهي بذلك تدخل في أعمال الإدارة .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨١ من ٣٢ ص ١٥٠١)

م ٧٣٤

يلتزم الحارس اعمالا لنص المادة ١/٧٣٤ من القانون المدني بالحفاظة على الأموال المعهودة اليه حراستها وبادارة هذه الأموال ويتعين عليه أن يبذل عناية الرجل المعتاد . فإذا لم يبذل هذه العناية ونجم عن ذلك ضرر كان مسئولوا عن تعويض ذلك الضرر حتى ولو أثبت ان العناية الأقل التي بذلها فعلا هي العناية التي يبذلها في حفظ مال نفسه فإنه ملزم ببذل عناية الرجل المعتاد ولو كانت هذه العناية تزيد على عنايته الشخصية . لما كان ذلك وكان البين من حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الطاعن خلال فترة حراسته اسقط حساب مديونية - شقيق المورث - من كشف ديسمبر سنة ١٩٥٩ وقبدها في الجانب الدائن لهذا الشقيق وشو خطأ لا يقع فيه الرجل المعتاد ترتب عليه ضرر للمطعون عليهما باعتبارهما الورثة اذ أدى الى ضياع دليلهما على هذا الدين نظرا لأن المورث كان تاجرا ودفاتر التاجر حجة عليه لأنها بمثابة اقرار منه مكتوب بخطه أو بإشرافه أو تحت رقابته واذا كانت علاقة السببية بين هذا الخطأ وذلك الضرر قد توافرت وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع مادام الدليل الذي أخذ به في حكمه مقبولا قانونا ، وأن استخلاص الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر هو مما يدخل في السلطة التقديرية حكمه الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدي اليه من وقائع الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الطاعن بتعويض المطعون عليهما عن الضرر الذي أصابهما من جراء خطئه وقدره بذات مبلغ مديونية شقيق المورث فإنه يكون قد أقام قضاءه على أسباب تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها وتكفي لحمله ويكون العى عليه بما ورد بهسذا السبب على غير أساس . ولا يغير من ذلك ما أثاره الطاعن من أنه سلم المطعون عليهما جميع الدفاتر والمستندات الخاصة بمنشأة مورثهما والتي كانت معهودة اليه حراسة أموالها ، ذلك لأن هذه المستندات باسقاط الطاعن المديونية التي كانت على شقيق المورث . صارت لا تعالج دليلا للمطعون عليهما في شأن المطالبة بدين الشقيق المذكور .

(الظعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٨١ ص ٣٢ من ١٩٥٢)

م ٧٣٤

إذا كانت الحراسة القضائية ليست بعقد وكالة لأن القضاء - لا اتفاق ذوى الشأن - هو الذى يفرضها فإن الحارس يصبح بمجرد تعيينه وبحكم القانون ، نائبا اذ يعطيه القانون سلطة فى حفظ وإدارة الأموال الموضوعه تحت حراسته وردها لصاحب الشأن عند انتهاء الحراسة وتقديم حساب عن ادارته لها ، ونيابته هذه نيابة قانونية من حيث المصدر الذى يحدد نطاقها اذ ينوب عن صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة وتثبت له هذه الصفة بمجرد صدور حكم الحراسة . لما كان ذلك وكان أساس مطالبة المطعون عليهما للطاعن بدين شقيق مورثهما هو أن الطاعن قد أسقط هذا الدين - وهو من أموال الشركة الممهودة اليه حراستها وادارتها ويلزمه القانون بالمحافظة عليها من حساب المديونية ، وكان التقادم الثلاثي المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم استثنائي خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الالتزامات التى تنشأ مباشرة من القانون والتى تجرى عليها فى شأن تقادمها أحكام التقادم العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ من القانون المدني ما لم يوجد نص خاص يقضى بتقادم آخر . واذا لم يرد بنصوص القانون ما يميز تطبيق نص المادة ١٧٢ مسالفة الذكر بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة الحارس للواجبات المفروضة عليه فى المادة ٧٣٤ من القانون المدني وما بعدها فإن هذه الدعوى لا تسقط الا بالتقادم العادى . واذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ المشار اليها فانه يكون قد انتهى فى قضائه الى النتيجة التى تتفق وصحيح القانون . ولا يعيبه ما ينمى به الطاعن عليه من أن الحارس القضائي وكيل عن ذوى الشأن فى إدارة أموال الحراسة والذى استند اليه الحكم فى قضائه ، ذلك لأن محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاءها - أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنقضة متى كان سليما فى نتيجته التى انتهى اليها ومن ثم يكون النعى عليه بهذا السبب فى غير محله .

(الظعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٦/٢٥ من ٣٢ ص ١٩٥٢)

م ٧٣٤

طبقا لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدني يلتزم الحارس بالحفاظة على الأموال الموهودة اليه وبإدارة هذه الأموال . وأن يبذل في كل ذلك عناية الرجل المعتاد ومن ثم فإن التزام الحارس بالحفاظة على المال وإدارته هو التزام يبذل عناية الرجل وقد وضع المشرع معيارا لهذه العناية هو عناية الرجل المعتاد ومواء كانت الحراسة بأجر أو كانت بغير أجر فإن الحارس ملزم ببذل هذه العناية ولو كانت تزيد على عانيته الشخصية فإذا نزل عن عناية الرجل المعتاد ونجم عن ذلك ضرر كان مسئولا عن التعويض عن الضرر كله ولا يختلف الحال عن ذلك في ظل أحكام القانون المدني الأهلي الذي لم ينظم أحكام الحراسة تنظيما كاملا بل إكتفى في شأنها ببعض النصوص التي وردت في ثانيا النصوص التي نظمت أحكام الوديعة وليس من بينها ما يحدد معيار العناية التي يجب على الحارس أن يبذلها ولكنه باعتبار أن الظروف هي التي تفرض الحارس على أصحاب الشأن فيطلب منه أن يحافظ على المال ويديره إدارة حسنة وأن يبذل في إدارته وفي الحفاظة عليه عناية الرجل المعتاد .

(الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٢)

مضى كانت محكمة الدرجة الأولى قد خلصت الى بطلان تصرف الحارس الأول الذي أحل أجنبيا محله في إدارة المال المغروس ، وأقامت هذا البطلان على نص المادة ٧٣٤/٢ من القانون المدني ومعنى كانت صحة وصف ذلك التصرف انه غير نافذ في حق الأصيل إلا بإقراره ويرجع تحريم ذلك التصرف انه غير نافذ في حق الأصيل إلا بإقراره ويرجع تحريم ذلك التصرف على الحارس الى الأحكام المقررة في الوكالة ، ولئن كان الأمر على ما تقدم - غير أن النتيجة التي خلصت اليها محكمة الدرجة الأولى إذ كانت صحيحة فإنه يتعين تأييد تلك النتيجة محمولة على الأسباب التي أوردتها هذه المحكمة ... وحيث انه متى كان الذي تقدم وللأسباب التي أقيم عليها هذا الحكم يكون الاستئناف برمه قائما على غير أساس متعين الرفض موضوعا ، ومن ثم فإن هذا الوجه من النعي لا يصادف محلا من قضاء الحكم المطعون فيه وبالتالي يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٣)

م ٧٣٤

سلطة الحارس القضائي . نطاقها . إجراءات ربط الضريبة
التي تستحق على التركة ورسم الأيلولة الذي يستحق على أنصبة
الورثة والمنازعة فيها . ليس للحارس القضائي على التركة صفة في
تمثيل الورثة بشأنها . علة ذلك .

النص في المادة ٧٣٤ من القانون المدني على ان « يلتزم الحارس
القضائي بالحفاظ على الأموال المهددة اليه حراستها وبادارة هذه
الأموال » ، وفي المادة ٧٣٥ على أنه « لا يجوز للحارس في غير
أعمال الادارة ان يتصرف إلا برضاء ذوى الشأن جميعا أو بترخيص من
القضاء » يدل على أن الحراسة مجرد إجراء تحفظي مؤقت ينوب فيه الحارس
عن ذوى الشأن في مباشرة أعمال حفظ الأموال المهددة اليه حراستها
وأعمال ادارة هذه الأموال وما تستتبعه من أعمال التصرف المحدودة التي
تلتحق بها بالضرورة بحيث تكون له وحده - دونهم - الصفة في مباشرتها
والتقاضى بشأنها ، أما ما يجاوز هذه الحدود من أعمال التصرف الأخرى
وما في حكمها التي تعلق على مستوى أعمال الحفظ والادارة لتعلقها بأصل
تلك الأموال ومقوماتها . أو لما قد يترتب عليها من اخراج جزء من المال
أو انشاء أى حق عيني عليه فلا يكون للحارس صفة في مباشرتها أو في
رفع الدعاوى منه أو عليه بشأنها ، بل تظل لذوى الشأن وحدهم أهليتهم
كاملة في القيام بها ما لم يتفقوا على غير ذلك أو يصدر به ترخيص من
القضاء ، لما كان ذلك وكانت إجراءات ربط الضريبة التي تستحق على
التركة ورسم الأيلولة الذي يستحق على أنصبة الورثة والمنازعة فيها هي من
الأعمال التي تعلق على مستوى أعمال الحفظ والادارة - لتعلقها بعناصر
التركة ومقوماتها وتقدير أصولها وخصومها وتحديد صافيها قبل ابلولتها الى
الورثة فانه لا تكون للحارس القضائي على التركة صفة في تمثيل الورثة في
تلك الاجراءات .

(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٨٤ س ٣٥ ص ٢١٢٣)

الحارس القضائي يلتزم إعمالا لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدني
بالحفاظة على الأموال المهددة اليه حراستها وبادارة هذه الأموال بمراعاة

م ٧٣٤

طبيعتها والظروف المحيطة بها وما تتطلبه من أعمال لرعايتها باذلا في ذلك
عناية الرجل المعتاد . إلا ان العبرة في محاسبته انه لا يسأل الا عما قبضه
بالفعل من ريعها أو قصر في قبضه .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩١/٣/٣١)

فرض الحراسة الادارية على أموال أحد الأشخاص . اثره . اعتبار
الحارس العام نائبا قانونيا عنه في إدارة أمواله وتثمينه أمام القضاء . استمرار
صفته هذه بعد انتهاء الحراسة وحتى تسليم الأموال فعلا لمصاحبها .

(الطعن رقم ٣٦٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/١٠/٦)

فرض الحراسة على أموال أحد الأشخاص يترتب عليه اعتبار الحارس
العام نائبا قانونيا عنه في إدارة أمواله وتثمينه أمام القضاء الى أن تنتهي
الحراسة بتسليم أمواله اليه ومقتضى ذلك ان حيازة الحارس العام على
الأموال تعتبر حيازة لحساب الأصل المفروض عليه الحراسة وله أن يستند
اليها عند الحاجة .

(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٩ ص ٢١)

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٤ ص ٢٩)

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢ ص ٣٠)

(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٤)

(الطعن رقم ٣٦٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/١٠/٦)

الحراسة . ماهيتها . سلطة الحارس القضائي . نطاقها .
المادتان ٧٣٤ ، ٧٣٥ مدني . الإستممرار في مباشرة إجراءات
المنازعة في ربط الضريبة المرفوعة قبل فرض الحراسة . لذوى
الشأن الإستممرار في مباشرتها بأنفسهم . لا يغير من ذلك تعيين
حارس قضائي أثناء مباشرتهم هذه الإجراءات . قيام اللجنة

م ٧٣٤

بالفصل فى الطعن الضريبى دون إخطار الحارس القضائى للمثول أمامها . صحيح .

النص فى المادة ٧٣٤ من القانون المدنى على أن «يلتزم الحارس القضائى بالمحافظة على الأموال المهددة إليه حراستها بإدارة هذه الأموال» وفى المادة ٧٣٥ على أنه «لا يجوز للحارس فى غير أعمال الإدارة أن يتصرف إلا برضاء ذوى الشأن جميعاً أو بترخيص من القضاء» يدل على أن الحراسة مجرد إجراء تحفظى مؤقت ينوب فيه الحارس عن ذوى الشأن فى مباشرة أعمال حفظ الأموال المهددة إليه حراستها ، وأعمال إدارة هذه الأموال وما يستتبعه من أعمال التصرف المحدودة التى تلتحق بها بالضرورة بحيث يكون له وحده - دونهم - الصفة فى مباشرتها والتقاضى بشأنها ، أما ما يجاوز هذه الحدود من أعمال التصرف الأخرى وما فى حكمها التى تعلق على مستوى أعمال الحفظ والإدارة لتعلقها بأصل تملك الأعمال ومقوماتها ، أو لما قد يترتب عليها من إخراج جزء من المال ، فلا يكون للحارس صفة فى مباشرتها أو فى رفع الدعاوى منه أو عليه بشأنها ، بل تظل لذوى الشأن وحدهم أهليتهم كاملة فى القيام بها ما لم يتفقوا على غير ذلك أو يصدر به ترخيص من القضاء ، لما كان ذلك وكان الإستمرار فى مباشرة إجراءات المنازعة فى ربط الضريبة المستحقة على المنشأة المملوكة للطاعنين المرفوعة قبل فرض الحراسة عليها من الأعمال التى تعلق على مستوى أعمال الحفظ والإدارة لتعلقها بعناصر المنشأة ومقوماتها وتقدير أصولها وخصومها قبل فرض الحراسة عليها ، فإنه يبقى لذوى الشأن الإستمرار فى مباشرتها بأنفسهم ولا يغير من ذلك تعيين حارس قضائى على المنشأة أثناء مباشرتهم هذه الإجراءات ، وإذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعن ومورث باقى الطاعنين ، وبعد فرض الحراسة القضائية على المنشأة المملوكة لهما فى ١٥/٣/١٩٧٦ قد استمرأ فى مباشرة طعنهما أمام لجنة الطعن بحضور وكيل عنهما بجلسة ١٩٧٨/١/٥ كما قدم مذكرة لدفاعهما وردت للجنة فى ١٩٧٨/١٠/٢١ ، فإنه لا على اللجنة إن هى فصلت بعد ذلك فى طعنهما دون إخطار الحارس القضائى للمثول أمامها ويكون قرارها صحيحاً

م ٧٣٤

من حيث صدوره فى مواجهة الخصوم الحقيقيين المثلين تمثيلاً صحيحاً فى
الطعن .

(الطعن ٦١٥ لسنة ٥٧هـ - جلسة ١٩٩٤/٣/٧ من ٤٥ ص ٤٧٠)

الحارس القضائى . نيابته عن ذوى الشأن فى مباشرة أعمال
الإدارة . مباشرته لأعمال التصرف . شرطه . المادتان ٧٣٤
و ٧٣٥ مدنى . إقتصار مهمة الحارس على إدارة العقار الموضوع
تحت الحراسة . أثره . إنعدام صفته فى مباشرة دعوى فسخ عقد
بيع إحدى وحداته .

مؤدى المادتين ٧٣٤ و ٧٣٥ من القانون المدنى أن الحارس القضائى
ينوب عن ذوى الشأن فى مباشرة أعمال حفظ الأموال المعهودة إليه
حراستها وأعمال إدارة هذه الأموال وما تستتبعه من أعمال التصرف
المحدودة التى تلحق بها بالضرورة فيكون له وحده الحق فى التقاضى
بشأنها ، أما ما يجاوز تلك الحدود من أعمال التصرف الأخرى والمتعلقة
بأصل تلك الأموال ومقوماتها فتظل لذوى الشأن وحدهم أهليتهم كاملة فى
القيام بها والتقاضى بشأنها ما لم يتفقوا على غير ذلك أو يصدر به
ترخيص من القضاء لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر فى
الدعوى ٢٦٢١ لسنة ١٩٩٠ مدنى مستعجل الإسكندرية بقرض الحراسة
على العقار الذى تقع به شقة النزاع أنه قصر مهمة الحارس على إدارته ولم
يرخص له بأى عمل من أعمال التصرف ، وإذ كانت الدعوى المقامة من
المطعون ضده على الطاعن بفسخ عقد بيع شقة النزاع تهدف إلى زوال
التصرف المعقود بينهما ، فإنها تخرج عن نطاق المهمة المنوطة بالحارس
القضائى لتعلقها بأصل الأموال الموضوعة تحت إخمسة ومن ثم لا تتوافر
الصفة فى مباشرتها لغير المطعون ضده بإعتباره من ملاك العقار ، وإذ التزم
الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن ٦٠٩٢ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٩٩٥/١٢/١٢ من ٤٦ ص ١٣٦٨)

م ٧٣٤

ثبوت صفة الحارس القضائي وتحديد سلطته بمقتضى الحكم الصادر بتعيينه . المواد ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ مدنى .

إن مفاد نصوص المواد ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ من القانون المدنى أن الحارس القضائي يصبح بمجرد تعيينه وبحكم القانون نائباً عن صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة ، وتغدو المحافظة على هذا المال من أهم التزاماته وأن سلطته تضيق أو تتسع بالقدر الذى يحدده الحكم القاضى بتعيينه .

(الطعن ٧٠٩٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩٥ ص ٤٦ ص ١٣٦٨)

تحديد مهمة الحارس القضائي فى إدارة العقار الواقعة به المين محل النزاع وتحصيل ريعه وإيراداته وتوزيعها على الشركاء . أثره . إبراء ذمة مشتريها إذا أوفى للحارس أقساط ثمنها المستحقة .

لما كان الثابت من الحكم الصادر فى الدعوى ٢٦٣ لسنة ١٩٩٠ مدنى مستعجل الإسكندرية بفرض الحراسة القضائية على العقار الذى به شقة النزاع أنه استند فى قضائه بتوافر الخطر الموجب للحراسة على أن المطعون ضده يضع يده على العقار وباع وحداته ويستأثر بإيراداته دون محاسبة باقى الشركاء ، وقد حدد منطوق الحكم مهمة الحارس بإدارة العقار وتحصيل ريعه وإيراداته وتوزيعها على الشركاء بما يفيد بطريق اللزوم أنه ناط به استيفاء أقساط الثمن المستحقة من ثمن الشقق التى باعها المطعون ضده ، وإذ كان الثابت بالأوراق أن الحارس بصفته استوفى من الطاعن الأقساط المستحقة عليه من ثمن شقة النزاع حتى شهر مايو ١٩٩٤ بموجب إيصالات مرفوعة منه : فإن ذلك الرضاء يبرئ ذمة الطاعن ويتفلى موجب أعمال الشرط الصريح الفاسخ الوارد بعقد البيع سند الدعوى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن ٧٠٩٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩٥ ص ٤٦ ص ١٣٦٨)

م ٧٣٤

سلطة الحارس القضائي . نطاقها . عدم جواز تمكينه لأحد ذوى الشأن من حفظ المال محل الحراسة أو إدارته كله أو بعضه بطريق مباشر أو غير مباشر إلا برضاء سائر ذوى الشأن . علة ذلك .

النص في المادة ٧٣٤ من القانون المدنى على أن ١- يلتزم الحارس باحفاظة على الأموال المعهودة إليه حراستها وإدارة هذه الأموال ٢- ولا يجوز له بطريق مباشر أو غير مباشر أن يحل محله فى أداء مهمته كلها أو بعضها أحد ذوى الشأن دون رضاء الآخرين، يدل وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية على أنه لا يجوز للحارس أن يمكن أحد ذوى الشأن من حفظ المال محل احراسة أو إدارته كله أو بعضه ، سواء أكان ذلك بطريق مباشر كالتنازل إليه عن الحراسة أو إهداع المال لديه ، أو بطريق غير مباشر كالتأجير إليه ، إلا إذا كان برضاء سائر ذوى الشأن بإعتبار أن تسليط أحد طرفى النزاع على حيازة المال أو حفظه أو إدارته دون رضاء الطرف الآخر قبل الفصل فى موضوع النزاع أمر يتعارض مع الغرض الأساسى من فرض الحراسة ، لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى أن المطعون ضدھن الأربعة الأوائل أبرمن الإتفاق المؤرخ ١٩٨٩/٥/٢٢ المتضمن تأجير شقة النزاع إلى المطعون ضدها الرابعة بعد صدور الحكم فى الدعوى ٤١١١ لسنة ١٩٨٧ مستعجل القاهرة بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣١ بفرض الحراسة القضائية على العقار الكائنة به عين النزاع والمملوك للطرفین على الشيوع ، وهو ما يقتضى غل يد الملاك عن إدارة المال الشائع وأن تخلص إدارته للحارس القضائي وإذ كان الحارس لا يملك ابتداء تأجير شقة النزاع إلى المطعون ضدها الرابعة الشريكة على الشيوع إلا برضاء سائر الشركاء فإنه بالتالى لا يملك إجازة الإيجار الذى عقده المطعون ضدھن الأربعة الأوائل بعد فرض الحراسة إلى الأخيرة منھن بغير موافقة باقى الشركاء على الشيوع فى العقار المذكور وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن ٥٨٦٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٩٦ م ٤٧ ص ١٣٠٥)

م ٧٣٤

الحكم بتعيين حارس أو لجنة من الحراس القضائيين على النقابة . أثره . للحارس صفة النيابة عنها . عدم قابلية هذه الصفة للتجزئة أو الإحتجاج بها قبل بعض أعضاء النقابة دون البعض الآخر . اعتبار هؤلاء الأعضاء من الخصوص حكماً . جواز طعن كل ذى مصلحة منهم فى الحكم الصادر بتعيين الحارس ورفع دعوى بعزله أو بإستبداله . علة ذلك .

الحكم بتعيين حارس أو لجنة من الحراس القضائيين على النقابة يخلع على الحارس صفة النيابة عنها ، وهى صفة لا تقبل التجزئة ولا يصح أن تكون قلقة مضطربة بحيث يحتاج بها بعض أعضائها دون البعض الآخر لإتصالها اتصالاً وثيقاً بإنتمائهم إلى المهنة وبالمصالح الجماعية لهم ، فضلاً عن أن الحكم ينشئ حالة مدنية جديدة شأنه فى ذلك شأن الحكم بتعيين وصى أو قيم أو ناظر وقف أو سنديك ومن ثم فإن هؤلاء الأعضاء يعتبرون من الخصوص حكماً ولذلك أجاز القانون لكل ذى مصلحة منهم أن يطعن فى الحكم الصادر بتعيين الحارس وأن يرفع دعوى بعزله أو بإستبداله .

(الطعنان ٨٥٥ و ١٦٥٨ لسنة ٦٨ق - جلسة ١٩٩٨/١١/٢٤)

لا يجوز للحارس في غير اعمال الادارة ان يتصرف الا برضاء ذوى الشأن جميعا أو بترخيص من القضاء .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٣٥ لبيى و ٧٠١ سورى و ٧٢٢ لبنانى و ٦١١ سودانى
و ٧٤١ كويتى و ١٠٠٥ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات
العربية المتحدة .

أحكام القضاء،

للحارس على مال موقوف من السلطة ما للناظر عليه . فهو يملك
التحدث عن شئون الوقف ، الا أن يحد الحكم الذى أقامة من مهمته فاذا
كان الحكم الذى أقام الحارس لم يقيده فى الادارة ، فانه يكون له - كناظر
الوقف - سلطة الترخيص بغير اذن من القاضى فى احداث بناء فى الوقف
ليكون لجهة الوقف متى كان فى ذلك مصلحة تعود على الوقف أو على
المستحقين .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩/١/١٩٥٠ س ١ ص ١٨٩)

متى قضى باقامة حارس قضائى على اعيان الوقف ، وخوله الحكم
الذى أقامه ادارة هذه الأعيان ، فانه يصبح بمثابة ناظر مؤقت ، ويكون هو
صاحب الصفة فى تمثيل الوقف أمام القضاء ، ولا يملك التحدث فى شئون
ادارة الوقف سواه .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩/٤/١٩٥١ س ٢ ص ٧٣٩)

٧٣٥ م

متى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول دعوى الطاعن الأول قد أسس قضاءه على ان صفته كحارس قد زالت بعد رفع الدعوى تبعاً لانتهااء الحراسة ، وعلى ان العقار المطالب برعيه قد وقع بمقتضى حكم القسمة فى حصة الطاعن الثانى وأنه لذلك يعتبر مملوكاً له ابتداء من قيام حالة الشروع ، فله دون غيره حق المطالبة برعيه عن تلك المدة ، فان هذا الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك لأن الطاعن الأول كان يطالب برعيه هذا العقار عن المدة التى كان معيها فيها حارساً على أعيان الشركة. وان صفته فى رفع الدعوى لم تكن محل نزاع من أحد طرفى الخصومة ، بل قرر المطعون عليه فى عريضة استئنافه ان فى ذمته للطاعن الأول بهذه الصفة مبلغاً من النقود عن ربيع التجر الذى كان يشاءه مدة الحراسة ، ولأن الطاعن الثانى وهو الذى آلت اليه بمقتضى القسمة ملكية هذا العقار قد تدخل فى الدعوى منضمّاً الى الطاعن الأول فى طلباته . أما وقوع هذا العقار فى نصيب الطاعن الثانى بمقتضى القسمة ، فليس من شأنه ان يحول دون مطالبة الطاعن الأول للمطعون عليه بالربيع مقابل انتفاعه بالعقار فى مدة الحراسة لأن الحارس مسئول عن تقديم الحساب عن ادارته لأعيان الشركة بما فيها هذا العقار عن مدة حراسته .

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٢/٣/٦ م ٣ ص ٥٩١)

لما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الأشكال فى تنفيذ حكم الحراسة أقام قضاءه على أسباب جاءت قاصرة فى الرد على ما تمسكت به المستشكلة من حيازتها لجزء من الأعيان موضوع الحراسة بمقتضى عقد ايجار صحيح وعلى ما تمسكت به من ان الحارس القضائى لا يجوز له أن ينزع هذه الأعيان من تحت يدها تنفيذاً لحكم الحراسة ، بل كل ما يخوله هذا الحكم من حقوق قبلها هو أن يستولى منها على الأجرة المتفق عليها فى مواعيد استحقاقها ، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه من ان حكم الحراسة يعتبر حجة على المستشكلة بوصفها مستأجرة وأنها كانت ممثلة فى دعوى الحراسة فى شخص المؤجر لها ، وأن ما ترمى اليه من وراء الاشكال انما هو احترام عقد الايجار الصادر لها من أحد خصوم دعوى الحراسة ، وأن هذا

٧٣٥ م

لا يجوز ان يقف في طريق تنفيذ حكم الحراسة باستلام الأتبان لادارتها واستغلالها في حدود منطوق ذلك الحكم . لأن ادارة الحارس للأتبان لا يضيع على المستشكلة أى حق لها هذا القول لا يبرر القضاء برفع يد المستشكلة عن الأتبان المؤجرة لها تنفيذا لحكم الحراسة ، ذلك ان صفة الحارس في قبض الأجرة من المستشكلة لم تكن محل نزاع منها في الدعوى، وأن تنفيذ حكم الحراسة عليها برفع يدها عن الأتبان المؤجرة لها لا يصح الا اذا تراءى لهكمة الاشكال من ظاهر المستندات المقدمة في الدعوى ترجيح مظنة صورية عقد الايجار الذى تتمسك به ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا البحث الذى كان مدار النزاع بين الخصوم في الدعوى - لما كان ذلك فان هذا الحكم يكون قاصر البيان قصورا يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٥٣ م ٤ ص ٩٨٨)

للحارس على مال موقوف من السلطة في ادارة شئون الوقف ما لناظره، فهو يملك التحدث عن شئون الوقف ، الا ان يحد الحكم الذى أقامه من مهمته . واذن فمتى كان الحكم قد قرر ان عقد الايجار الصادر من ناظر الوقف بعد اقامة حارس عليه لا يحتاج به الوقف ، فان ما قرره هذا الحكم لا يخالف القانون .

(نقض جلسة ١٥/٤/١٩٥٤ م ٥ مج فنى مدنى ص ٧٦١)

الحراسة اجراء تحفظي والحكم الصادر فيها ليس قضاء باجراء يحتمل التنفيذ المادى فى ذاته ، انما هو تقدير بتوافر صفة قانونية للحارس لأداء المهمة التى تناط به فى الحد الذى نص عليه الحكم ، وابرز هذه الصفة ووضعها موضع التنفيذ بالنسبة للعقار ليس الا عملاً حكمياً ليس له كيان مادى فلا يجوز للحارس تنفيذ الحكم بطرد واضع اليد على العقار مادام مستأجراً بعقد لا شبهة فى جديته لبعض الأعيان الموضوعة تحت الحراسة من قبل ، بل يحق له فقط تحصيل الايجار المستحق من المستأجر .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٢/١٩٥٥ م ٦ ص ٦٥٢)

م ٧٣٥

ان المادة الثانية من القانون ٢٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية تنص على أنه اذا كان الوقف على جهة بر : كان النظر عليه بحكم القانون لوزارة الأوقاف ، مالم يشترط الواقف لنفسه أو الممين بالاسم ، كما تقضى به الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الرابعة من القانون المذكور بأن على من انتهت نظارته ان يسلم أعيان الوقف للوزارة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء نظارته ، وبأن ناظر الوقف يعد حارسا عليه حتى يتم تسليم اعيانه . واذن فمتى كان الطاعن لم يعين بالاسم في كتاب الوقف ناظرا عليه ، فقد زالت صفته كناظر الوقف وان بقيت له صفة الحراسة طالما انه لم يثبت بالأوراق قيامه بتسليم أعيان الوقف لوزارة الأوقاف . وهذه الصفة تخول له حق الطعن بالنقض في الحكم الصادر ضد الوقف لما في اتخاذ هذا الاجراء في ميعاد معين من دفع ضرر يحيق بالوقف ، ولكن ورثة هذا الحارس لا تنتقل اليهم صفة الحراسة .

(نقض جلسة ٢٨/١٢/١٩٦١ م ١٢ مج فنى مدنى ص ٨٥٣)

متى كان مفاد نص المادة ٧٣٥ من القانون المدنى انه يجوز للحارس ان يجرى اعمال التصرف برضاء ذوى الشأن ، فان تدخل المستحقين في الوقف منضمين الى الحارس القانونى على الوقف فى طلباته فى دعوى تثبيت الملكية التى أقامها بصفته من شأنه ان يزيل العيب الذى شاب تمثيله لهم وبزواله تصبح اجراءات التقاضى صحيحة ومنتجة لآثارها فى حق الخصوم على السواء منذ بدايتها .

(نقض جلسة ٢٦/١١/١٩٦٨ م ١٩ مج فنى مدنى ص ٤٠٨)

الحراسة القضائية . ماهيتها . الحارس نائب عن صاحب الشأن بحكم القانون .

إذا كانت الحراسة القضائية ليست بعقد وكالة لأن القضاء - لا إتفاق ذوى الشأن - هو الذى يفرضها فإن الحارس يصبح بمجرد تعيينه

م ٧٣٥

وبحكم القانون ، نائباً إذ يعطيه القانون سلطة في حفظ وإدارة الأموال الموضوعه تحت حراسته وردها لصاحب الشأن عند إنتهاء الحراسة وتقديم حساب عن إدارته لها ونيايته هذه نيابة قانونية من حيث المصدر الذى يحدد نطاقها إذ ينوب عن صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة وثبت له هذه الصفة بمجرد صدور حكم الحراسة .

(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٦/٢٥س ٣٢ من ١٩٥٢)

الحارس القضائى . اقتصار نيابته على أعمال الإدارة . مباشرته لأعمال التصرف . شرطه . انعدام صفته فى تمثيل صاحب المال فى البيع الجبرى .

الحارس القضائى يصبح بمجرد تعيينه وبحكم القانون نائباً نيابة قضائية عن صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة . الا ان هذه النيابة قاصرة على ما يتعلق بأعمال ادارة المال وأعمال المحافظة عليه وما يندرج تحت ذلك من أعمال التصرف التى تدخل بطريق التبعية فى أعمال الإدارة وأعمال الحفظ ولا تمتد نيابة الحارس الى أعمال التصرف التى تمس أصل الحق ومنها بيع المال فلا يجوز للحارس القضائى مباشرتها الا برضاء ذوى الشأن جميعاً أو بترخيص من القضاء أو باذن ممن يثبت ان صاحب الحق الذى تبقى له أهليته الكاملة فى هذه الأعمال لأن الحراسة لا تعزله عنها ولا تغل يده فيها ويكون صاحب الحق فى القيام بها بنفسه أو بمن ينيبه فيها وموذى ذلك ان الحارس القضائى لا تكون له صفة عن صاحب الحق فى دعوى بيع المال جبراً ولا فى الاجراءات المتعلقة بها وإذا حكم عليه بايقاع البيع فان الحكم لا يسرى على صاحب الحق .

(الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٢س ٣٤ من ١٢٦٢)

الحراسة القضائية . لا تمس حق أصحاب الأموال فى اتخاذ الأعمال التى تدخل فى سلطة الحارس . علة ذلك .

م ٧٣٥

الحراسة القضائية لا تبيح للحارس إلا أعمال الإدارة في نطاق المهمة الموكولة اليه بموجب الحكم وكان فرضها لا يمس حق أصحاب الأموال في اتخاذ كافة الأعمال المتصلة بها والتي لا تدخل في مهمة الحارس وسلطته إذ لا أثر لها على الأهلية المدنية لهم في هذا النطاق ، وكانت الدعاوى العينية وكافة الدعاوى المتعلقة بهذه الأموال - محل الحراسة - عدا تلك الخاصة بالإدارة والحفظ تخرج عن نطاق مهمة الحارس القضائي فلا يمثلها فيها .

(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٩٩ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١ س ٣٤ ص ١٣٤٦)

الحارس القضائي . نائب عن صاحب المال الخاضع للحراسة . مسئولية عن حفظ وإدارته وهو صاحب الصفة في التقاضي بشأنه . ما يبرمه في حدود هذه النيابة انصرافه الى الأصل . م ١٠٥ مدني . توطأ الحارس مع الغير . اضرارا بحقه . مؤداه . عدم انصراف . أثر تصرف الحارس اليه .

الحارس القضائي يصبح بمجرد تعيينه نائبا عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة وهو بهذه المثابة ملزم بالمحافظة على الأعيان التي تحت يده الخاضعة للحراسة والقيام بأدائها وهو إذا كان صاحب الصفة في التقاضي فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات باعتباره نائبا عن ملاكها وكان الأصل وفقا لنص المادة ١٠٥ من القانون المدني ان ما يبرمه النائب في حدود نيابته ينصرف الى الأصل الا أن هذه النيابة تقف عند حد الغش فإذا توطأ الحارس مع الغير للأضرار بحقوق صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة فإن التصرف على هذا النحو لا ينصرف أثره الى هذا الأخير لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق ان الطاعن استند في طلبه على ان العقد الذي أبرمه المطعون ضده الأول بوصفه حارسا قضائيا قد تحرر بطريق الغش والتواطؤ بين طرفيه اضرارا به باعتباره صاحب الحق في الأعيان الموضوعه تحت الحراسة مما تتوافر معه للطاعن مصلحة قائمة وحاله في إقامة دعواه بحيث تعود عليه فائدة عملية إذا ما حكم له فيها فان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر دعوى الطاعن في هذا الخصوص من الدعاوى

م ٧٣٥

الخاصة بحفظ المال الموضوع تحت الحراسة وإدارته مما لا يجوز رفعها من مالك المال وحجب بذلك نفسه عن بحث دفاع الطاعن بصورية العقد محل الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٦ ص ٣٧ من ١٠٥٢)

الحراسة القضائية هي وضع مال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ويتهده خطر عاجل في يد أمين يتكفل بحفظه وإدارته ورده، مع تقديم حساب عنه الى من يثبت له الحق فيه وهي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة اجراء وقفي تدعو اليه الضرورة ويستمد وجوده منها ، وتختلف فيه مهمة الحارس عن مهمة المصفي ولا تتعارض معها لمغايرة سلطة كل منهما في جوهرها لسلطة الآخر .

(الطعن رقم ١٠٥٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٩٠)

للمحارس ان يتقاضى اجرا ما لم يكن قد نزل عنه .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٣٦ لیبی و ٧٠٢ سورى و ٧٢١ لبنانى و ٦١٣ سودانى
و ٧٤٣ كويتى و ١٠٠٨ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات
العربية المتحدة .

أحكام القضاء :

يختص قاضى الأمور المستعجلة بتقدير أتعاب المحارس الذى أقامه
فى دعوى الحراسة ومصاريفه ويختص تبعاً بالفصل فى المعارضة فى هذا
التقدير .

(جلسة ١٩٤٩/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ص ٨٩٨)

من الجائز ان يكون تقرير أجرة الحراسة القضائية باتفاق بين
أصحاب الشأن لاحقاً للحكم القاضى بفرضها حتى ولو كان هذا الحكم قد
نص على أن تكون بغير أجر . ذلك ان للخصوم فى الأحكام الصادرة فى
المواد المدنية أن يتفقوا على خلاف ما قضت به .

(جلسة ١٩٥٢/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ص ٥٢١)

إذا كانت عبارة الإقرار الصادر من المستحقين فى الوقف واضحة
الدلالة على سريان أجرة الحراسة مادامت الطاعنة قائمة بإدارة الوقف
بوصفها حارسة عليه وليس فيها أى نص يفيد توقيت الأجرة لمدة معينة
قبل إنتضاء هذه الحراسة فإن اعتبار المحكمة هذا الإقرار غير ملازم للمؤمنة
عليه طوال مدة قيام الحراسة ذلك يكون خطأ فى تطبيق قانون المقدم لما فيه
من تحريف لعبارة الواضحة وخروج عن ظاهر مدلولها .

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ١٩٩٠ ق - جلسة ١٩٥٢/١/٢٤)

(١) يلتزم الحارس باتخاذ دفاتر حساب منتظمة ويجوز للقاضي إلزامه باتخاذ دفاتر موقع عليها من المحكمة .

(٢) ويلتزم ان يقدم لذوى الشأن كل سنة على الأكثر حساباً بما تسلمه وبما أنفقه ، معززاً بما يشبت ذلك من مستندات . وإذا كان الحارس قد عينته المحكمة وجب عليه فوق ذلك ان يودع صورة من هذا الحساب قلم كتابها .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٣٧ ليبي و ٧٠٣ سوري و ٦١٢ سوداني و ٧٤٢ كويتي
و ١٠٠٦ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية
المتحدة..

أحكام القضاء:

إذا كان الحكم قد أقام قضاءه فى الدعوى على قاعدة ان كشف حساب الحارس مجرداً عن المستندات المؤيدة له ، يعتبر اقراراً لا يجوز تجزئته . وتأسيساً على هذه القاعدة قال ما يفيد انه اعتبر الحساب صحيحاً حتى يقدم الدليل على عدم صحته معفياً الحارس بذلك ضمناً من تقديم المستندات المؤيدة للمبالغ التى صرفها بمقولة انها ديون وفاها ، فهذا الحكم يكون غير صحيح فى القانون .

(جلسة ١٩٤٨/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عام ٥١٩)

التزام الحارس القضائى بحفظ المال المهود اليه حراسته وإدارته ورده
لصاحب الشأن عند انتهاء الحراسة وتقديم حساب عن إدارته له ، هذه

م ٧٣٧

الالتزامات جميعا مصدرها القانون ، فلا يتقادم الا بمضى خمس عشرة سنة طبقا للأصل العام المنصوص عليه في المادة ٢٠٨ من القانون المدني القديم . ولا تخضع للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني القائم . واذا كانت الدعوى يطلب الزام الحارس القضائي بتقديم حساب عن مدة الحراسة وبالزامه بدفع فائض ريع العين التي كانت تحت الحراسة ، فان التزاهم بذلك لا يتقادم الا بانقضاء خمس عشرة سنة .

(نقض جلسة ١٠/٢٤/١٩٦٨ م ١٩ مج فنى مدنى ص ١٢٦٨)

ريع الأعيان الممهود للحارس القضائي بإدارتها العبرة في محاسبته عنه ، بما تسلمه فعلا من ريع وبما أنفقه من مصروفات ولو عن مدة سابقة على تسلمه لتلك الأعيان . م ١/٧٣ مدنى .

المادة ٧٣٧ من القانون المدني اذ ألزمت الحارس بأن يقدم الى ذوى الشأن كل سنة على الأكثر حسابا تسلمه وبما أنفقه معززا بما يثبت ذلك من مستندات فقد دلت على أن العبرة في محاسبة الحارس عن ريع الأعيان الممهود اليه ادارتها انما هي بما تسلمه فعلا من هذا الريع وبما أنفقه من مصروفات ولو عن مدة سابقة على تسلمه لتلك الأعيان .

(الطعن رقم ١٥١٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٧/٤/١٩٨٨ م ٣٩ ص ٦٣٠)

(١) تنتهى الحراسة باتفاق ذوى الشأن جميعا أو بحكم القضاء .

(٢) وعلى الحارس حينئذ ان يبادر الى رد الشئ المعهود اليه حراسته الى من يختاره ذوو الشأن أو من يعينه القاضى .
النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٣٨ لىبى و ٧٠٤ سورى و ٧٢٤ لبنانى و ٦١٤ سودانى
و ٧٤٤ كويتى و ١٠١١ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات
العربية المتحدة .

أحكام القضاء:

لا يوجد فى القانون ما يمنع اقامة حارس قضائى على الأعيان الموقوفة، فان الحراسة انما هى من الاجراءات الوقتية التى تقتضيها الضرورة عند قيام الخصومة أمام المحاكم ، وهى لا تمس حقوق المتخاصمين الا ريثما تنتهى الخصومة وتقرر حقوق المتخاصمين وتصفى تبعاتهم بالحكم الصادر فيها على أن الضرر الذى قد ينجم عنها لا يمس أصل الحق لانه مؤقت ، وتضمنينه موفور لمن يحمله .

(الظعن رقم ٣ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٩/٦/١)

ان تقدير الضرورة الداعية الى الحراسة وتقدير الطريقة المؤدية الى صون حقوق المتخاصمين بعضهم قبل بعض بما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يدخل فى رقابة محكمة النقض .

(الظعن رقم ٣ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٩/٦/١)

٧٣٨ م

متى كانت الدعوى مؤسسة على مطالبة المطعون عليها بالمكافأة المستحقة لها عن مدة خدمتها السابقة يجعل الطاعن والمقر بها منه لا على المطالبة بتعويض من الحارس على أموال الرعايا الإيطاليين لفصلها من الخدمة فإن الدفع بعدم قبولها تأسيسا على المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٢/٣/٦)

متى كان الواقع هو ان الطاعن قد أقر في كتاب صادر منه الى المطعون عليها في ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٤٠ وفي كتاب مرسل منه الى الحارس على أمواله في ٦ من فبراير سنة ١٩٤١ بأن المطعون عليها مكثت تعمل بمكتبه منذ خمسة عشر عاما وأنه قدر لها مكافأة عن سنين خدمتها بمبلغ معين وصرح لها بقيضه من ابراده في أى وقت تشاء ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ما ورد في كتابي الطاعن السالف ذكرهما غير منسئ لالتزام جديد وإنما هو اقرار بالتزام تولد عن عقد سابق على تاريخ ١٢ من يونيه سنة ١٩٤٠ الذى حدده الأمر العسكري رقم ١٥٨ والذى اعتبر كل تصرف يصدر بعده محظورا . فان ما قرره هذا الحكم لا خطأ فيه ويكون العقد الذى تم بين الطاعن والمطعون عليها خاضعا لحكم المادة الخامسة من الأمر العسكري رقم ١٥٨ التى طبقنها المحكمة لا المادة الرابعة منه التى لا تسرى الا على التصرفات التى تكون قد عقدت مع الرعايا الإيطاليين أو لمصلحتهم ابتداء من التاريخ السالف ذكره .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٢/٣/٦)

تحديد أتعاب الحراس ومندوبيهم والموظفين بالحراسات هو من الحقوق التى خول وزير المالية حق البت فيها عملا بالمادة التاسعة من الأمر العسكري رقم ١٥٨ سنة ١٩٤١ ، وقراره في شأن تحديدها وهو يستند الى القانون يتمتع بالحماية التى فرضتها المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ فلا تسمح بشأنه أية دعوى أو طلب أو دفع، فاذا كان وزير المالية قد سكت عن الرد على ما طلبه أحد موظفى الحراسة العامة على

٧٣٨ م

أموال الرعايا الايطاليين بمصر من أجر زيادة على ما صرف له فان هذا السكوت لا يخرج عن أن يكون تصرفا من التصرفات التي قصد القانون الى منع الطعن فيها.

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٤ ص ٨ من ٩١)

مؤدى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ انه لا يجوز الطعن مباشرة أو بطريق غير مباشر فيما تتخذه السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها من تدابير أو اجراءات طبقا للسلطة اضولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ولا سيما يتخذها وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد المثلة - تنفيذا لتلك التدابير والاجراءات - من أعمال وتصرفات تتصل بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة - ذلك ما أفصح عنه المشرع فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ من : درء المسؤولية عن كل ما خالط انشاء نظام الحراسة وكل عمل أو تدبير اتخذ فى ظل هذا النظام ، يؤيد ذلك ما ورد من استثناء فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ قصر المشرع بموجبه حق الطعن فى تصرفات الحراس فى خصائص أعمالهم على وزير المالية وحده دون غيره ، لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى على أن ما حرمه القانون هو الطعن فى تصرفات السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية والتي تكون مستندة الى قانون الأحكام العرفية . أما الاجراءات التي تكون قد اتخذت تنفيذا لهذه التصرفات من الموكول اليهم أمر التنفيذ فان المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ لا يحميها ، ورتب الحكم على ذلك ان ما يطلبه المطعون عليه من حساب عن ادارة أمواله لا يشمل المنع من سماع الدعوى باعتبار ان هذه الادارة هي الاجراء الذى اتخذ تنفيذا للأمر العسكرى القاضى بوضع أمواله تحت الحراسة ، فانه يكون مخالفا للقانون مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ١٢٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٢ ص ١٠ من ٧٨)

م ٧٣٨

مفاد نص المادة ٦١٢ من قانون المرافعات ان اختصاص قاضي البيوع يتنوع بحسب قيمة العقارات التي يجرى بيعها فهو تارة يكون قاضيا جزئيا وفي تارة أخرى يمثل المحكمة الابتدائية التي نددته ويحل محلها في اجراء البيوع الخاضعة لها بما في ذلك ممارسة الاختصاصات الأخرى المتصلة بالتنفيذ على العقار والتي نص عليها القانون ومن ذلك ما أورده المادة ٦١٨ مرافعات من اختصاصه بالحكم بعزل المدين من الحراسة على العقارات التي يجرى بيعها أمامه أو تحديد سلطته وذلك بصفته قاضيا للأمور المستعجلة ولم يقصد المشرع من اضافة هذا الوصف على قاضي البيوع ان يجعل منه قاضيا للأمور المستعجلة مختصا بنظر كل المسائل المستعجلة والتي يخشى عليها من فوات الوقت وإنما أراد تخصيصه بأن يقضى قضاء مستعجلا فيما نصت عليه المادة ٦١٨ من قانون المرافعات يمارس اختصاصه فيه بطريق التبعية للتنفيذ على العقار وبيعه وطبقا لما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ مرافعات.

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٥٩ ص ١٠ ص ٣٧٧)

خولت المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨ المدير العام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم ان ينوب عن الشركات والأشخاص الموضوعين تحت الحراسة في إدارة أموالهم والتقاضى باسمائهم ، ولما كان هذا الأمر لا يضمن على تلك الإدارة صفة المصالح الحكومية أو الأشخاص العامة الذين عناهم القانون في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ١٤ مرافعات . فان توجيه الاعلان الى مدير هذه الإدارة في مقرها - دون إدارة قضائها الحكومة - لا يكون مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٢ ص ١٣ ص ٧٩٥)

أموال المدرسة الخاصة . قابليتها لأن يعهد بإدارتها الى الغير . فرض الحراسة القضائية عليها ليس من شأنه وقف تنفيذ الترخيص الصادر بفتحها أو المساس بمؤهل صاحبها أو بما له من حقوق أو ماعليه من واجبات طبقا للقانون .

م ٧٣٨

ما تتطلبه الشرع في صاحب المدرسة الخاصة من صفات ومؤهلات
لا علاقة له بأموال المدرسة التي تقبل ان يعهد بإدارتها الى الغير ، والحكم
بفرض الحراسة عليها ليس من شأنه وقف تنفيذ الترخيص الصادر بفتحها
أو المساس بمؤهل صاحبها أو بما له من حقوق أو بما فرضه عليه القانون
رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ من واجبات أو ما رتبته على مخالفتها من جزاء .

(الظعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٣/٢/١ س ٢٤ ص ١٣٥)

الحكم المستعجل بفرض الحراسة على أطيان المورث - لا
يعتبر حجة على أن هذه الأطيان هي كل ما كان يملكه .

الحكم المستعجل الصادر بفرض الحراسة على أطيان المورث ، لا يعتبر
حجة على أن هذه الأطيان هي كل ما كان يملكه عند الوفاة ، لأن هذا
الحكم لا يمس أصل الحق ، ولا يعتبر فاصلاً فيه .

(الظعن رقم ١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/١٤ س ٢٤ ص ٤١٥)

دعوى الحراسة ليست بالدعوى الموضوعية فهي لا تمس أصل الحق
ولا تعتبر فاصلة فيه .

(الظعن رقم ٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٦٤ س ٢٦ ص ١٦٨١)

المسئولية الشئثية - قيامها على أساس خطأ مفترض وقوعه
من حارس الشئ - نفيها لا يكون الا باثبات الحارس ان الضرر
وقع بسبب القوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

المسئولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - انما تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس
الشئ ، ومن ثم فان هذه المسئولية لا تدرأ عن هذا الحارس باثبات انه لم
يرتكب خطأ ما أو انه قام بما ينبغي من العناية والحيلة حتى لا يقع الضرر
من الشئ الذي في حراسته ، وانما ترتفع هذه المسئولية فقط اذا أثبت

م ٧٣٨

الحارس ان وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ، وهذا السبب لا يكون الا قوة قاهرة أو خطأ الضرور أو خطأ الغير .

(الظعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١ من ٢٨ ص ٥٩١)

الحراسة الموجبة للمسئولية عن الأشياء - ماهيتها - المادة ١٧٨ مدني - مثال بشأن مسئولية مالك الشيء عن اصابة أحد عمال المقاول أثناء قيامه بالعمل لحسابه .

نصت المادة ١٧٨ من القانون المدني على أن كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ، ومن ثم فإن الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض طبقاً لهذا النص إنما تتحقق بسيطرة الشخص على الشيء سيطرة فعلية لحساب نفسه . ولما كان الثابت في الدعوى ان الشركة الطاعة عهدت الى مقاول بسد فتحات في أبواب بمبان مملوكة لها ، وفي يوم الحادث كان مورث المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته وهو أحد العمال التابعين للمقاول ان يقوم بعمله وأثناء مروره صعقه سلك كهربائي مسند على حائط في المبنى ، فان الحراسة على هذا السلك تكون وقت الحادث معقودة للشركة باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية على البناء والسلوك الكهربائي الموجود فيه ، ولم تنتقل هذه الحراسة الى المقاول لأن عملية البناء التي أمنت اليه لا شأن لها بالأسلاك الكهربائية الموجودة في المبنى أصلاً ، وبالتالي تكون الشركة مسئولة عن الضرر الذي لحق بمورث المطعون عليه الأول مسئولية أساسها خطأ مفترض طبقاً لنص المادة ١٧٨ سالفه الذكر ، ولا تنفي عنها هذه المسئولية الا اذا أثبت ان وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد لها فيه .

(الظعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/١ من ٢٨ ص ٥٩١)

مسئولية حارس الشيء - م ١٧٨ مدني للحارس دفعها بنفي علاقة السببية بين فعل الشيء والضرر .

٧٣٨ م

لئن كانت مسئولية حارس الشئ المقررة بنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى تقوم على خطأ مفترض التراضا لا يقبل اثبات العكس الا أن الحارس يستطيع دفع مسئوليته بنفى علاقة السببية بين فعل الشئ والضرر الذى وقع وذلك باثبات ان وقوع الضرر كان بسبب اجنبى لا بد له فيه كفاية قاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المصاب أو خطأ الغير .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٩ ص ٢٩ من ٤٣٧)

الحارس القضائى وكيل عن أصحاب الشأن . جواز استنادهم الى حيازته كسب لكسب الملكية بالتقادم .

آثار حيازة الحارس القضائى باعتباره وكيلًا عن أصحاب الشأن فى دعوى الحراسة تنصرف اليهم بحيث يكون لهم دون غيرهم الاستناد اليها كسب من أسباب كسب الملكية .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٤ ص ٢٩ من ١١٧١)

الدعوى بطلب فرض الحراسة القضائية . إجراء تحفظى مؤقت . لا أثر له فى قطع التقادم المكسب للملكية . رفض الدعوى . أثره . الغاء ما ترتب عليها من آثار .

دعوى الحراسة القضائية هى إجراء تحفظى مؤقت لا يمس موضوع الحق فهى بذلك لا تعد من اجراءات التنفيذ ولا تقوم مقام التنبيه أو الحجز فى قطع التقادم - المكسب للملكية - والقضاء برفض الدعوى يؤدى الى الغاء صحتها وما يكون قد ترتب عليها من آثار .

(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٤ ص ٣٠ من ٥٣٩)

فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين . من اختصاص محكمة الحراسة دون غيرها . للمدعى العام الإشتراكى منع التصرف فى الأموال أو ادارتها .

٧٣٨ م

نظم المشرع فرض الحراسة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، فمنع فرضها على أموال الأشخاص الطبيعيين إلا بحكم قضائي يصدر في محكمة الحراسة المنصوص عليها بالمادة العاشرة منه ، وناط بالمدعى العام الاشتراكي الادعاء أمام المحكمة المذكورة وأجاز له بالفئتين الأولى والثانية من المادة السابعة من ذات القانون أن يأمر بمنع التصرف في الأموال أو إدارتها متى تجمعت لديه دلائل قوية بالنسبة لأحد الأشخاص على أنه أتى فعلا من الأفعال المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة ، وأن يعين بالأمر الصادر بالمنع من الإدارة وكيلا لإدارة الأموال .

(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤ ص ٣٢ ص ٩٣٩)

قرارات التفسير الصادرة من المحكمة العليا . لها ذات القوة الملزمة للنص الذي انصب عليه التفسير . ليس لأية جهة قضائية أخرى بحث توافر شروط طلب التفسير .

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المحكمة العليا ان المشرع اختص المحكمة العليا بتفسير النصوص التشريعية وجعل لقرارات التفسير التي تصدرها قوة ملزمة لجميع جهات القضاء ، وهى فى ذلك لا تنشئ حكما جديدا بل تكشف عن حكم القانون بتفسير نصوصه وتبين قصد المشرع منه ، وبذلك يكون لقرارها ذات قوة النص الذى انصب عليه التفسير ، ولا يغير من ذلك ان المشرع نص بالمادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بإصدار قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا ، على ان تكون الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل فى دستورية القوانين ملزمة لجميع جهات القضاء ولم يشر الى قرارات التفسير ، رغم انه أوجب نشر منطوق تلك الأحكام وقرارات تفسير النصوص القانونية بالجريدة الرسمية ، ذلك ان الفقرة اثنائية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا قد نصت على أن لقرارات التفسير ذات القوة الملزمة ، وهو ما أشارت اليه بالذكر الإيضاحية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ تعليقا على المادة ٣١ منه ، وكان من مقتضى اختصاص المحكمة العليا بالتفسير الملزم للنصوص التشريعية ان يكون لها وحدها

م ٧٣٨

تقدير توافر شروط قبول طلب التفسير بحيث لا يقبل من أية جهة قضائية ان تبحث تلك الشروط أو تناقشها توصلًا الى التحلل من القوة الملزمة لقرار التفسير .

(الطنن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٨١ ص ٣٢ ص ٩٣٩)

صدور قرار التفسير من المحكمة العليا باختصاص محكمة الحراسة دون غيرها بنظر الأوامر الصادرة من المدعى العام الاشتراكي يمنع التصرف في الأموال أو إدارتها . مؤداه . ليس لجهة القضاء العادى الفصل في منازعة متعلقة بهذه الأوامر .

إذ كانت المحكمة العليا قد أصدرت قرارا بتفسير نص المادة العاشرة القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ نشر في الجريدة الرسمية بالعدد الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٧٨ ، مقتضاه ان المادة العاشرة التي انصب عليها التفسير تقضى باختصاص المحكمة المنصوص عليها في تلك المادة دون غيرها بنظر المنازعات في الأوامر الصادرة من المدعى العام الاشتراكي يمنع التصرف في الأموال أو إدارتها ، فلا يجوز التعلل بما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ من أن أمر المدعى الاشتراكي بالمنع من التصرف في الأموال أو إدارتها يعتبر كأن لم يكن بغوات ستين يوما على صدوره دون تقديم الدعوى لمحكمة الحراسة ، للقول بانعدام الأمر بغوات هذا الميعاد ، ومن ثم يسوغ للقضاء العادى الفصل في منازعة متعلقة بهذا الأمر ، لأن هذه المحكمة بما لها من ولاية مقرر قانونا هي صاحبة الولاية دون غيرها في القضاء باعتبار هذا الأمر كأن لم يكن .

(الطنن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٤/٣/١٩٨١ ص ٣٢ ص ٩٣٩)

الحكم المستعجل بفرض الحراسة على أعيان تركة المورث .
لا يعتبر حجة على أن هذه الأعيان هي كل ما يملكه .

٧٣٨م

الحكم المستعجل الصادر بفرض الحراسة القضائية على أعيان تركة المورث لا يعتبر حجة على ان هذه الأعيان هي كل ما كان يملكه عند الوفاة، لأن هذا الحكم لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فاصلاً فيه .

(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٨١م ص ٣٢ ص ٩٦٠)

إختصاص قاضي الأمور المستعجلة . مناطه . عدم المساس بأصل الحق في الإجراء المؤقت الذي يأمر به . فرض الحراسة القضائية على الأموال محل عقدي القسمة المتنازع في صحتها وتكليف الحارس بتوزيع صافي الربح طبقاً للأصبغة الشرعية . مؤداه اعتبار الأموال محل العقدين شائعة . مساهم بأصل الحق .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان قاضي الأمور المستعجلة يتمتع عليه ان يمس أصل الحق في الاجراء المؤقت الذي يأمر به ، وإذا كان قضاء الحكم المطعون فيه بفرض الحراسة القضائية محمولاً على قيام النزاع الجدي حول صحة وقيام عقدي القسمة ... فإن تكليفه الحارس بتوزيع صافي ربح الأموال محل الحراسة على الخصوم طبقاً لأنصبتهم الشرعية في التركة ينطوي على اهدار لعقدي القسمة واعتبار ان الأموال محلها تركة شائعة بين الورثة وهو ما يمس أصل الحق بما يعيبه بمخالفة القانون .

(الطعن ١٤٨٠، ١٦٣٥م ص ٥٤ - جلسة ٢٨/٢/١٩٨٥م ص ٣٦ ص ٣٢٤)

إنهاء الحراسة باتفاق ذوى الشأن جميعاً أو بحكم القضاء . ٧٣٨م مدني . الإتفاق على إنهاء الحراسة قد يكون صريحاً أو ضمناً يستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها .

مفاد نص المادة ٧٣٨ من القانون المدني أن الحراسة تنتهى باتفاق ذوى الشأن جميعاً أو بحكم القضاء واتفاق ذوى الشأن على إنهاء الحراسة قد يكون صريحاً وقد يكون ضمناً يستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها .

(الطعن ٣٧٤٠ لسنة ٥٩ ق، ١٥٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٧/٤/١٩٩٤م ص ٤٥ ص ٦٥١)

م ٧٣٨

القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بإعتبار أوامر فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين المستندة إلى أحكام قانون الطوارئ ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ كأن لم تكن ورد هذه الأموال عيناً أو بمقابل . استثناء أموال الأجانب - التي أخضعت للحراسة بموجب تلك الأوامر ، وأبرمت دولهم مع مصر اتفاقيات تعويض - من الرد . اقتصار حقهم على الإفادة من تلك الاتفاقيات .

يدل نص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ الخاص بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن المشرع بعد أن اعتبر أوامر فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين المستندة إلى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ كأن لم تصدر أصلاً ، ورتب على ذلك وجوب رد تلك الأموال إلى أصحابها إذا لم يكن قد تم بيعها أو تعويضهم عنها على النحو المبين بالمادة الثانية - استثنى من هذه الرد عيناً أو بمقابل ، أموال الأجانب الذين خضعوا للحراسة بموجب تلك الأوامر وأبرمت دولهم مع مصر اتفاقيات تعويض وقصر حقهم على الإفادة من تلك الاتفاقيات التي أمر باستمرار تطبيقها عليهم .

(الطمسون ١٠١٠، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤ لسنة ١٩٩٩ق - جملعة ١/٢٦/١٩٨٤س ٣٥ ص ٣١٦)

أنواع الحراسة:

الحراسة الإتفاقية:

لما كانت سلطة الحارس القضائي وفقاً لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدني تلزمه المحافظة على الأموال التي يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها ، وما تتطلبه من أعمال لرعايتها باذلاً في ذلك عناية الرجل المعتاد ، ولا يكفي بالعناية التي يتوخاها عادة في شئونه الشخصية وكان هذا الإلتزام الملحق على عاتق الحارس لا يقتصر على حفظ الأمتال بل قد يصيبها من أعمال مادية ، بل يوجب عليه أيضاً ان يتفادى بشأنها ما قد يعثر بها من أضرار بإتخاذ ما تستدعيه من إجراءات ادارية أو قضائية في صددها وكانت طبيعة هذا الإلتزام وانصابه على مال مشمول بالحراسة وموجود حكماً أو فعلاً في حوزة الحارس ، يقتضى ان ترفع منه أو عليه -

م ٧٣٨

دون المالك للمال - كافة الدعاوى المتعلقة بأعمال الحفظ والصيانة الداخلة في سلطته . ولما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى ان المطعون ضده طلب طرد الطاعنين الأول والثاني على سند من شغلها شقة النزاع بغير سند وبطريق القصب ، فإن ما سلكه بوصفه حارسا قضائيا بمن اقامة الدعوى وتغديد الطلبات فيها - أيا كان وجه الرأي في سدادها - يندرج ضمن سلطة الحارس القضائي في تأدية التزامه بالحفاظ على الأموال المشمولة بحراسته ، وهي بذلك تدخل في أعمال الإدارة .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨١ من ٣٢ ص ١٥٠١)

تصرف الحارس غير نافذ في حق الأصيل الا بإقراره .

متى كانت محكمة الدرجة الأولى قد خلصت الى بطلان تصرف الحارس الأول الذي أحل أجنبيا محله في إدارة المال المحروس ، وأقامت هذا البطلان على نص المادة ٢/٧٣٤ من القانون المدني ومتى كانت صحة وصف ذلك التصرف انه غير نافذ في حق الأصيل الا بإقراره ويرجع تحريم ذلك التصرف على الحارس الى الأحكام المقررة في الوكالة . لكن كان الأمر على ما تقدم - غير ان النتيجة التي خلصت اليها محكمة الدرجة الأولى اذ كانت صحيحة فإنه يتعين تأييد تلك النتيجة محمولة على الأسباب التي أوردتها هذه المحكمة و وحيث انه متى كان الذي تقدم وللأسباب التي أقيم عليها هذا الحكم يكون الإستئناف برمته قائما على غير أساس متعين الرفض موضوعا ، ومن ثم فإن هذا الوجه من النعي لا يصادف محلا من قضاء الحكم المطعون فيه وبالتالي يكون غير مقبول . (١)

(الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٣)

لما كان استخلاص اقرار الحارس القضائي الجديد لعقد الإيجار الصادر للطاعنين من وكيل الحارس القضائي السابق أو نفى ذلك هو من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت ما استخلصته على أسباب سائغة كما انه من المقرر ان لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث المستندات المقدمة له وفي استخلاص ما يراه متفقاً مع الواقع متى كان استخلاصه سائغا ، لما كان

(١) منشور بالمندوبة الذهبية للأستاذ عبد النعم حسن ص ٩٠٥ .

٧٣٨م

ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعنين بأقرار الحارس القضائي الجديد لعقد الإيجار الصادر للطاعنين بما أورده من أن المحكمة لا تسائر المستأنفين في اعتبار ما أصدره الحارس الثاني من كتاب ولا من ايصالات وفاء الأجرة ولأما تضمنته حافظة المستندات من مستندات أخرى اقرارا صريحا أو ضمنيا بتصرف الحارس السابق إذ أن مطالبة بالأجرة إنما هو عمل تقتضيه الحراسة على المال المحروس كذلك قبضه لها مع التحفظ وكذلك ليس فيما تضمنته انذارات العرض شيء من معنى الإقرارات للتحفظ الوارد بها ولصدور بعضها بعد رفع الدعوى المستأنف حكمها وهو استخلاص سائق له أصله الثابت بالأوراق وكاف لحمل النتيجة التي خلص اليها فإن النعي عليه بالقصور في التسبب يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٨٣)

الحراسة القانونية:

سكوت وزير المالية عن الرد على ماطلبه أحد موظفي الحراسة العامة على أموال الرعايا الإيطاليين بمصر من أجر زيادة على ماصرف له يعتبر تصرفا من التصرفات التي منع المشرع سماع الدعوى فيها (الأمر العسكري ١٥٨ سنة ١٩٤١ القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧) .

تحديد أتعاب الحراس ومندوبيهم والموظفين بالحراسات هو من الحقوق التي خول وزير المالية حق البت فيها عملا بالمادة التاسعة من الأمر العسكري رقم ١٥٨ سنة ١٩٤١ ، وقراره في شأن تحديدها وهو يستند الى القانون يتمتع بالحماية التي فرضتها المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٧ فلا تسمع بشأنه أية دعوى أو طلب أو دفع ، فإذا كان وزير المالية قد سكت عن الرد على ما طلبه أحد موظفي الحراسة العامة على أموال الرعايا الإيطاليين بمصر من أجر زيادة على ما صرف له فإن هذا السكوت لا يخرج عن أن يكون تصرفا من التصرفات التي قصد القانون الى منع الطعن فيها .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١/٢٤ ص ٨ ص ٩١)

عدم جواز الطعن فيما تتخذه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها أو وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم من تصرفات تتصل بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة. (١)

مؤدى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والمادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ أنه لا يجوز الطعن مباشرة أو بطريق غير مباشر فيما تتخذه السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبيها من تدابير أو إجراءات طبقا للسلطة اظنولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية ولا فيما يتخذه وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم أو مدير مكتب البلاد المثلة - تنفيذا لتلك التدابير والإجراءات - من أعمال وتصرفات تتصل بإدارة الأموال الموضوعة تحت الحراسة - ذلك ما أفصح عنه المشرع فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ من : درء المسئولية عن كل ما خالط انشاء نظام الحراسة وكل عمل أو تدبير اتخذ فى ظل هذا النظام ، يؤيد ذلك ما ورد من استثناء فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ قصر المشرع بموجبه حق الطعن فى تصرفات الحراس فى خصائص أعمالهم على وزير المالية وحده دون غيره ، لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز سماع الدعوى على ان ما حرمه القانون هو الطعن فى تصرفات السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية والتي تكون مستندة الى قانون الأحكام العرفية . أما الإجراءات التي تكون قد اتخذت تنفيذا لهذه التصرفات من الموكول اليهم أمر التنفيذ فإن المرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٥ لا يحمىها ، ورتب الحكم على ذلك أن ما يطلبه المطعون عليه من حساب عن إدارة أمواله لا يشمل المنع من سماع الدعوى بإعتبار ان هذه الإدارة هى الإجراء الذى (١) راجع فى هذا الموسوعة الذهبية للأستاذين حسن الفكهاني وعبد النعم حسنى ص ٣٦٦ وما بعدها .

٧٣٨ م

اتخذ تنفيذاً للأمر العسكرى القاضى بوضع أمواله تحت الحراسة ، فإنه يكون مخالفاً للقانون مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٢ ص ١٠ ص ٧٨)

إختصاص قاضى البيوع بصفته قاضيا للأموال المستعجلة بعزل المدين من الحراسة على العقارات التى يجرى بيعها وفقاً للمادة ٦١٨ مرافعات بطريق التبعية للتنفيذ على العقار وبيعه (المادة ٤٩ مرافعات).

مفاد نص المادة ٦١٢ من قانون المرافعات ان إختصاص قاضى البيوع يتنوع بحسب قيمة العقارات التى يجرى بيعها فهو تارة يكون قاضيا جزئيا وفى تارة أخرى يمثل المحكمة الابتدائية التى ندرته ويحل محلها فى إجراء البيوع الخاضعة لها بما فى ذلك ممارسة الإختصاصات الأخرى المتصلة بالتنفيذ على العقار والتى نص عليها القانون ومن ذلك ما أورده المادة ٦١٨ مرافعات من إختصاصه بالحكم بعزل المدين من الحراسة على العقارات التى يجرى بيعها أمامه أو تخديده سلطته وذلك بصفته قاضيا للأموال المستعجلة ولم يقصد المشرع من اضافة هذا الوصف على قاضى البيوع ان يجعل منه قاضيا للأموال المستعجلة مختصا بنظر كل المسائل المستعجلة والتى يخشى عليها من فوات الوقت وانما أراد تخصيصه بأن يقضى قضاء مستعجلا فيما نصت عليه المادة ٦١٨ من قانون المرافعات بمارس اختصاصه فيه بطريق التبعية للتنفيذ على العقار وبيعه وطبقا لما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ مرافعات.

(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٣ ص ١٠ ص ٣٧٧)

حراسة على أموال الرعايا الإيطاليين - الرجوع الى التشريعات السابقة على الأمر رقم ١٥٨ لسنة ١٩٤١ لتحديد المقصود من عبارة « تمتد مواعيد سقوط الحق » الواردة فى المادة ٢٢ منه .

٧٣٨م

النص في المادة ٢٢ من الأمر العسكري رقم ١٥٨ لسنة ١٩٤١
معدلة بالأمر رقم ٥١٧ لسنة ١٩٤٤ على أن «تعد جميع مواعيد سقوط الحق
وجميع مواعيد الإجراءات التي سرت أو التي تسرى ضد الرعايا
الموضوعين في الحراسة الخاضعين لهذا الأمر الى تاريخ العمل به ، لم يكن
استحداثا لحكم جديد وانما كان تنظيما قصد به استمرار واستقرار أوضاع
قانونية سابقة إقتضتها التدابير اللازمة في شأن الإنجاز مع مملكة إيطاليا
ورعاياها وإجراء الترتيبات الملزمة فيما يتعلق بأموالهم وصدرت بها جملة
أوامر عسكرية وقرارات وزارية تدور جميعها في فلك واحد وترمي الى
تحقيق فكرة واحدة هي حماية حقوق الرعايا الإيطاليين الموضوعين في
انحراس من السقوط - ويتعين إذن الرجوع اليها للتعرف على مقصود
الشارع ومراعاة من عبارة «تعد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد
الإجراءات» الواردة في المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ - وبالرجوع الى
هذه الأوامر والقرارات يبين أنها كانت تفصح عن هذا الغرض تارة بقولها
«توقف» أو «تعد» وأخرى بقولها «توقف أو تؤجل» مما يقطع بأن كلمة
«توقف» أو «تعد» أو «تؤجل» ان هي الا أوصاف وضعت للتعبير عن
مدلول قانوني واحد هو وقف مواعيد السقوط على الوجه المقرر في
الإصطلاح القانوني .

(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢ ص ١٢ ص ٩٣)

مقصود الشارع من عبارة «تعد جميع مواعيد السقوط
وجميع مواعيد الإجراءات» الواردة في الأمر رقم ١٥٨ لسنة
١٩٤١ .

نص الأمر العسكري رقم ٧٣ على أن «جميع مواعيد سقوط الحق
وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الرعايا الإيطاليين الموضوعين
في الحراسة والتي تحمل بين ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ و ١٢ أكتوبر سنة
١٩٤٠ توقف أو تعد لمدة أربعة أشهر ، ومن بعده صدر الأمر رقم ٩١
والأمر رقم ١٤١ بوقف هذه المواعيد أو تأجيلها لمدة أخرى متتالية تنتهي
فيما بين ١٢ يونيو سنة ١٩٤١ و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤١ ، ثم صدر

٧٣٨ م

الأمر رقم ١٥٨ لسنة ١٩٤١ ونص في المادة ٢٢ منه على انه « يجوز بقرار من وزير المالية ان تحد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة الى التاريخ التي يحددها » ، وفي ضوئه واعمالا له صدر القرار الوزاري رقم ١٨٧ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٢ والقرار الوزاري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٤٢ بالوقف لمدة أخرى تنتهي فيما بين ١٢ أكتوبر سنة ١٩٤٢ و ١٢ فبراير سنة ١٩٤٣ ولم تصدر تعد ذلك قرارات وزارية أخرى بمد هذه المواعيد لمدة تالية واستمر هذا الوضع قائما الى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٤ حيث صدر الأمر رقم ٥١٧ لسنة ١٩٤٤ بتعديل المادة ٢٢ من الأمر رقم ١٥٨ على وجه من شأنه ان يسد هذا الفراغ وأن يجعل جميع مواعيد السقوط التي تسرى ضد الرعايا الموضوعين في الحراسة وحدة متصلة وممتدة الى تاريخ انتهاء العمل به - ولما كان ذلك وكان الأمر رقم ١٥٨ لم ينته العمل به الا في ٢٤ من ابريل سنة ١٩٤٨ - تاريخ نشر المرسوم الصادر في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بإنهاء النظام المقرر بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٤٥ بالنسبة لدولة ايطاليا ورعاياها - فإن مواعيد سقوط الحق في المطالبة بقيمة الكوبونات الخاصة بسندات الدين المصري المرفوعة بها الدعوى تعتبر موقوفة من تاريخ أول استحقاق لها في أول نوفمبر سنة ١٩٤٠ الى تاريخ انتهاء العمل بالأمر رقم ١٥٨ في ٢٤ من ابريل سنة ١٩٤٨ ولم تقض من هذا التاريخ الأخير الى تاريخ رفع الدعوى في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥١ مدة الخمس سنوات المقررة لسقوط الحق في المطالبة بها .

(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٧/٢/٢ ص ١٢٠٩٣)

ينوب المدير العام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم عن الشركات والأشخاص الموضوعين تحت الحراسة في إدارة أموالهم والتقاضى باسمائهم - توجيه الإعلان الى مدير هذه الإدارة في مقرها دون إدارة قضايا الحكومة صحيح في القانون .

خولت المادة الثانية من الأمر العسكري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨ المدير العام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم ان ينوب عن الشركات

م ٧٣٨

والأشخاص الموضوعين تحت الحراسة في إدارة أموالهم والتقاضى بأسمائهم ولما كان هذا الأمر لا يضى على تلك الإدارة صفة المصالح الحكومية أو الأشخاص العامة الذين عناهم القانون فى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ١٤ مرافعات . فإن توجيه الإعلان الى مدير هذه الإدارة فى مقرها - دون ادارة قضايا الحكومة - لا يكون مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٢ م ١٣ ص ٧٩٥)

الإنفاقات الباطلة - طبقا للأمر العسكرى ١٥٨ لسنة ١٩٤١ هـ التى يجب تقديم بيان عنها اذا لم يقدم هذا البيان فى المواعيد المحددة أو وقع البيان بشأنها غير صحيح .

الإنفاقات التى تعتبر باطلة طبقا للمادة ١٧ من الأمر العسكرى رقم ١٥٨ الصادر فى ١٥/٧/١٩٤١ الخاص بالانحياز مع الرعايا الألمان والإيطاليين وبالتدابير الخاصة بأموالهم انما هى الإنفاقات التى يجب تقديم بيان عنها وفقا للمادة ١٦ من الأمر المذكور ولم يقدم هذا البيان فى المواعيد المحددة أو التى وقع البيان بشأنها غير صحيح . ولم توجب المادة ١٦ تقديم ذلك البيان الا عن الإنفاقات المبينة بها والتى تكون قد تمت بين أول يناير سنة ١٩٤٠ و ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ ، أما الإنفاقات السابق تاريخها على أول يناير سنة ١٩٤٠ فلا يلزم تقديم بيان عنها الا اذا طلب وزير المالية أو من يندبهم لهذا الغرض .

(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٦٢ م ١٣ ص ٦٧٦)

المعتقلون والمراقبون الموضوعة أموالهم تحت الحراسة - وقف مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات بالنسبة لهم - عدم جريانها أو إنفتاحها خلال فترة الحراسة .

مؤدى المواد الأولى والثانية والسادسة عشر من الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ان الشارع أراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التى سرت أو تسرى ضد المعتقلين والمراقبين ، مادامت

٧٣٨ م

أموالهم موضوعة تحت الحراسة بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتح في حقهم خلال فترة الحراسة وبحيث تعود فتستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقاً للأحكام المقررة في القانون . ولا وجه للقول بأن المادة السادسة عشرة إنما أريد بها مد مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات خلال فترة الحراسة وبالنسبة للحراس وحدهم لا بالنسبة للأشخاص الموضوعين تحت الحراسة ، إذ هو تخصيص للنص بغير مخصص وليس ما يبرره وفي السوابق التشريعية الماثلة - الأوامر العسكرية والقرارات الوزارية المكملة لها بالنسبة للرعايا الإيطاليين وغيرهم الذين وضعوا تحت الحراسة في ظروف مشابهة ما ينفيه - وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد على أنها رفعت في أول يونيو سنة ١٩٥٧ بينما قرّر اللجنة كان قد أعلن إلى الحارس العام في ١٦ فبراير سنة ١٩٥٧ ، ومؤدى ذلك أنه أجرى ميعاد سقوط الحق في رفع الدعوى من تاريخ إعلان قرار اللجنة للحارس ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٣/٣ من ١٦ ص ٢٣٩)

منع الرعايا الفرنسيين بمقتضى الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ من حق التقاضى - لا يعد سلباً لأهليتهم .

يبين من نصوص المواد ٥ ، ٨ ، ٩ من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ أنها منعت الرعايا الفرنسيين من حق التقاضى أمام أى هيئة قضائية في مصر طالما كانت أموالهم تحت الحراسة وهذا الخطر لا يتضمن سلباً لأهلية الرعايا الفرنسيين وإنما هو منع لهم من حق التقاضى لأسباب اقتضتها مصلحة الدولة .

(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٤)

مواعيد سقوط الحق ومواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الرعايا الموضوعة أموالهم تحت الحراسة - عدم سريانها في حقهم خلال فترة الحراسة .

٧٣٨ م

مفاد ما نصت عليه المادة ٢١ من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ م انه : تمهد مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسرى ضد الرعايا الموضوعة أموالهم تحت الحراسة ، - ان هذه المواعيد لا تجرى أو تنفتح في حق هؤلاء الأشخاص خلال فترة الحراسة الا أنها تبدأ أو تعود فتستأنف سيرها بمجرد انتهاء هذه الحراسة .

(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٤)

حل الأوقاف على غير الخيرات ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . أثره .
انقضاء الوقف وصيرورة أمواله ملكا للواقف أو المستحقين . سلطة الناظر كحارس قانوني حتى تسليم الأموال اليهم . نطاقها . وفاته . أثره . عودة الصفة في التقاضي للواقف أو المستحقين .

مؤدى نصوص المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بحل الأوقاف على غير الخيرات ان الأوقاف الأهلية اعتبرت جميعها منقضية وأصبحت أموالها ملكا حرا للواقف أو المستحقين على النحو المبين بتلك النصوص والى ان يتم تسليم هذه الأموال اليهم فإنها تكون تحت يد الناظر لحفظها وإدارتها وتكون للناظر في هذه الفترة صفة الحارس بحكم القانون والحراسة القانونية بطبيعتها إجراء تحفظي يقتضى من الحارس حفظ المال ويعطيه القانون سلطة إدارة المال الموضوع تحت حراسته وتكون له صفة النيابة القانونية عن صاحبة الحق في المال الموضوع تحت الحراسة وأصحاب الحق في حالة الوقف المنتهى هم الواقف أو المستحقون على النحو المبين في نصوص القانون ، فإذا ما توفى الحارس أو الأمين صارت الصفة للواقف أو للمستحقين باعتبارهم الأصلاء .

(الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٤)

انقضاء وصفا للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ،

أيلولة أموال من رفعت عنهم الحراسة الى الدولة . وقوعها بقوة القانون . مؤدى ذلك . عدم اعتبار الدولة خلفا عاما أو خاصا لهم .

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ ان المشرع جعل الأموال والممتلكات التى وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة ، واذا كانت ايلولة الملكية الى الدولة تقع بقوة القانون ولا تلتاقها بمشابة انها خلف عام أو خاص من أصحاب هذه الأموال ، فإن الإدارة العامة للأموال التى آلت الى الدولة والتى خولت حق تشييل الدولة فى كل ما يتعلق بإدارة هذه الأموال فى صلاتها بالغير وأمام الهيئات القضائية بالتطبيق للمادة الأولى من أمر رئيس الوزراء رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ لا تشمل الشخص الذى كان خاضعا للحراسة ورفعت عنه .

(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/٩ ص ٢٨ س ٤٠٠)

رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم . ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضى اليهم . لا يؤثر فى ذلك ايلولة هذه الأموال والممتلكات الى الدولة مقابل تعويض اجمالى . تحقيق الديون واقرارها أو رفضها من سلطة المدير العام لإدارة الأموال التى آلت الى الدولة ، قرار جمهورى ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ . قرار الحارس العام بعدم الإعتداد بالدين بعد رفع الحراسة صادرا ممن لا يملكه ولا أثر له .

تقضى المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم طبقا لأحكام الطوارئ ، بأن تؤول الى الدولة الأموال والممتلكات التى رفعت الحراسة عنها ويعوض صاحبها بتعويض اجمالى قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة ، وتقضى الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٣ - الصادر بالإستناد الى ذلك القانون - على أن الأموال والممتلكات التى تؤول الى الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هى صافي قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية

والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض مثلة لنتاج التصفية ، ولا يجوز الرجوع على صاحب هذه السندات بغير الديون التي يرفض المدير العام أدائها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صورتها أو لأي سبب آخر بقوة القانون . ومؤدى ذلك انه يجب على الدائنين للأشخاص الذين رفعت الحراسة عن أموالهم التي آلت الى الدولة ان يتقدموا الى المدير العام لإدارة الأموال المذكورة بديونهم قبل التجاؤنهم الى القضاء للمطالبة بها ، وأن ما يؤول الى الدولة انما هو صافي قيمة أموال الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة بعد استنزال الديون التي فى ذمتهم وإجراء تصفية يتولاها المدير العام لإدارة الأموال التي آلت الى الدولة بحيث تعطى لهم سندات التعويض بقيمة ناتج هذه التصفية ، ويلزم المدير المذكور فى سبيل ذلك بأن يؤدى الى الدائنين ديونهم بوصفه مصفيا يتوب فى الوفاء بها عن المدينين نيابة قانونية ، ويصدق ذلك بالنسبة الى جميع الديون سواء كانت عقارية أو ممتازة أو عادية متى كان قد تم الإخطار عنها وفقا للقانون وكانت تدخل فى نطاق قيمة الأصول المملوكة للمدين ولايستثنى من ذلك سوى الدين الذى يصدر قرارا مسببا برفض أدائه لعدم جديته أو لصورته أو بغير ذلك من الأسباب التى يتحقق معها ان الدين قد اتفق عليه مع المدين بقصد اخراج بعض الأموال من نطاق الحراسة اضرارا بالمصلحة العامة ، فيمتنع على ذلك المدير بحكم القانون أدائه من جانبه ، كما يمتنع على الدائن مطالبة به ، وإن كان يجوز لهذا الدائن ان يرجع به قضاء على المدين صاحب سندات التعويض ، أما اذا لم يصدر المدير قرارا مسببا برفض الدين ، ومن ثم لم يتعلق به سبب من أسباب الإعتراف من جانب السلطة العامة فإن امتناعه عن أداء ذلك الدين يكون بمثابة امتناع المدين أو نائبه عن الوفاء بدين لم يجسده مما يحق معه للدائن ان يطالب به . واذا كان ذلك وكان تحقيق الديون واقراها أو رفضها قد أضحي بموجب القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من سلطة المدير العام لإدارة الأموال التى آلت الى الدولة ، فإن القرار الذى يصدر من الحارس العام بعدم الإعتماد بالدين بعد رفع الحراسة يكون صادرا من لا يملكه ، ومن ثم لا أثر له قانونا .

(الظمن رقم ٥٥٩ لسنة ٤٤٤ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٩ من ٢٩ ص ٤٣٠)

م ٧٣٨

أيلولة الأموال التي فرضت عليها الحراسة بموجب قانون الطوارئ الى الدولة. القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤. الغرض من ذلك. تصفية الحراسة وحصر المراكز المالية لمن فرضت عليهم لإعتبارات اقتضتها مصلحة الدولة محافظة على نظامها العام .

أيلولة الأموال التي فرضت عليها الحراسة بموجب قانون الطوارئ الى الدولة . استثناء المسكن الخاص بالخاضع نفسه الذي يختاره ويشغله فعلا . القرار الجمهوري ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ . إختياره مسكنا ثم عدوله عنه واحتفاظه بمسكن آخر قام بتأجيله للغير . أثره - عدم نفاذ عقد الإيجار في حق الدولة ومشتري العقار منها . علة ذلك .

(الطعن ٦٨٤ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/٢٨ س ٢٩ ص ٨٦٥)

فرض الحراسة الإدارية على أموال أحد الأشخاص . أثره . إعتبار الحارس العام نائبا قانونيا عنه في إدارة أمواله وتمثيله أمام القضاء. استمرار صفته هذه بعد انتهاء الحراسة وحتى تسليم الأموال فعلا لصاحبها.

فرض الحراسة الإدارية على أموال وممتلكات أحد الأشخاص يترتب عليه ان يتولى الحارس العام ادارة أمواله وتمثيله أمام القضاء ، وأن مقتضى انتهاء الحراسة ان يعود حق التقاضي الى هذا الشخص الا ان المشرع تصور ان هناك فترة تمضي بين إنهاء الحراسة حكما وبين انتهائها فعلا بتسليم الذي كان خاضعا للحراسة أمواله ، وفي هذه الفترة يتولى الحارس أمر هذه الأموال لحين تسليمها لصاحبها وبذلك أناب المشرع الحارس على تلك الأموال نيابة قانونية في إدارتها وما يستتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ عن أعمال ادارتها من منازعات الى ان يتم تسليمها لصاحبها .

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٢ س ٣٠ ص ٥٢٣)

فرض الحراسة الإدارية على الأموال. إقتطاع نسبة ١٠٪ منها لحساب الحراسة. شرطه . سبق تحصيل الحراسة للأموال المودعة لديها لا يرد الإقتطاع على ما لم يتم تحصيله .

النص فى قرار وزير المالية والإقتصاد رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ فى
الفقرة رابعا من مادته الأولى على : الإقتطاع من الإيداع بقوله : يقطع
١٠٪ من المبالغ المودعة لدى الإدارة العامة أو الحراسة العامة فى الأحوال
الآتية : (أ) الأموال النقدية الخاصة بالأشخاص الخاصين لأحكام أى من
الأوامر رقم ٤ ، ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ سواء أكانت فى البنوك أو فى منازلهم
أو لدى الغير كودائع أو كديون لا تغل فوائد ، وبشرط ان لا تكون مدرجة
بحسابات منشآت صناعية أو تجارية تديرها الإدارة العامة أو الحراسة العامة .
(ب) قيمة بوالص التأمين التى صفيت أو استحققت أو كانت موضوع
استرداد ودفعت للإدارة العامة أو الحراسة العامة . (جـ) لمن العقارات التى
ليس لها إيراد والأثاث والمنقولات والمجوهرات والمتعلقات غير النقدية المباعة
بمعرفة الإدارة العامة أو الحراسة العامة وغير الداخلة فى حسابات المنشآت
الصناعية أو التجارية التى تتولى الإدارة العامة أو الحراسة العامة إدارتها أو
تصفيتها . ويجرى الإقتطاع المنصوص عليه فى أ ، ب ، ج على كامل المبالغ
المودعة فعلا دون استبعاد لما تدفعه الإدارة العامة أو الحراسة العامة بعد ذلك
من مصاريف أو ديون فى خصائص صاحب المال ، يدل على ان الإقتطاع
لا يتم الا من مال أودع بالفعل عند الإدارة العامة أو الحراسة العامة .
والإيداع الفعلى يعنى دخول المال فى حيازة المودع لديه ، الأمر الذى لا
يتأتى الا بسبق تحصيله ، لا ينال من ذلك ما جرى به نص البند (د) من
ذات الفقرة من حصول الإقتطاع من صافى ما يحصل فعلا من أصل وفوائد
الديون والودائع ذات الإيراد بعد حلول الأجل والوفاء بها أو ثبوت اعسار
المدين واستحالة استيفاء أصل الدين والفوائد بالكامل ، اذ لا مغايرة بين
حكم هذا البند والبند السابقة عليه الا بالنسبة للوعاء الذى يجرى
الإقتطاع منه ، فبينما يحصر البند (د) هذا الوعاء فى صافى ما يتم
إيداعه نتيجة التحصيل ، تطلقه البنود السابقة ليشمل كامل المبالغ التى يتم
إيداعها ، وذلك تأكيداً لمعنى ان ما يتم تحصيله فعلا لا يتدرج ضمن المبالغ
المودعة التى يرد عليها الإقتطاع وفقاً لصريح عبارة النص بجميع بنوده
كما لا ينال منه ما ورد فى البند (أ) المشار اليه من ذكر البنوك أو
منازل الخاصين أو الغير ، لأن ذلك يحمل على انه بيان لمكان الدين قبل

م ٧٣٨

الإبداع وليس مكانه عند الإقترع ، اذ ان هذا الإقترع لا يكون وفقاً لصريح النص الا من المبالغ المودعة بالفعل لدى الإدارة العامة أو الحراسة العامة .

(الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٩/٦/٧ من ٣٠ ص ٥٩٧)

عقد البيع الصادر من الحراسة العامة عن العين محل الحراسة. لا يعتبر عقداً ادارياً. تعرض الحكم لبحث قرار لجنة التقييم المشكلة باتفاق الطرفين . لا خطأ. إختصاص المحاكم ولائياً بنظر الدعوى .

اذ كان عقد البيع قد صدر من الحراسة العامة بصفتها نائبة عن المطعون ضدها الأولى فإنه لا يعتبر عقداً ادارياً بل هو عقد من عقود القانون الخاص تختص جهة القضاء العادى بنظر المنازعات المتعلقة به ، ولا يغير من هذا النظر ان الفصل فى الدعوى يقتضى التعرض بالبحث فى قرار لجنة تقييم المصنع المباع ومحاضر أعمالها . ذلك ان تشكيل تلك اللجنة لم يتم بالتطبيق لأحكام قوانين التأميم بل شكلت باتفاق المتعاقدين لتحديد ثمن المصنع المبيع ، ومن ثم فإن قرارها لا يعتبر قراراً ادارياً بل وسيلة لتحديد ثمن مبيع فى عقد بيع خاص ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الإختصاص الولائى فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ من ٣٠ ص ١٤٤)

الأموال التى فرضت عليها حراسة الطوارئ وسبق بيعها خلال فترة الحراسة . الإفراج عنها وتسليمها لأصحابها . التزامهم بأداء ما دفع من ثمن للمشتري . كيفية ذلك فى حائتى الإفراج النهائى والإفراج المؤقت .

مفاد المواد ١٠، ١١، ١٢، ١٥، ٢٠ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ان المشرع رتب حالتين

م ٧٣٨

للإفراج عن الأموال محل الحراسة . الأولى : حالة الإفراج النهائي وهي المترتبة على إلغاء عقد البيع ورد المال المفرج عنه الى مستحقيه على ان يتم رد الثمن الى الجهات المشترية ويلتزم به جهاز التصفية أو الخاضعون وذلك خلال سنة من تاريخ الإلغاء وكذلك الأمر بالنسبة للتحسينات والتعديلات وفي هذه الحالة ورغم انفساخ البيع فإن المشرع رأى لإعتبارات خاصة التيسير على البائع وهو الخاضع للحراسة بإعتبار أنها كانت نابعة عنه في هذا البيع وأن يده كانت مغلولة عن ادارة أعماله وسداد التزاماته واقتضاء حقوقه - على ما ورد في تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب الإقتراحات والشكاوى عن مشروع القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ - وتمثل ذلك التيسير في أن يتم التسليم فوراً للخاضع للحراسة وأن يتنج كبائع مدة سنة أجل لرد الثمن وملحقاته وذلك استثناء من القواعد العامة مما لا يسوغ معه للمشتري الإمتناع عن تسليم المبيع خلال ذلك الأجل بحجة عدم رد الثمن. والثانية: حالة الإفراج المؤقت والخاضع للحراسة في هذه الحالة لا يستعيد منها حقه المطلق في الملكية على ماله المسلم اليه بل يكون جهاز التصفية وحده وهو المهيمن على المال الى ان يتم الإفراج النهائي وليس للخاضع الا أعمال الإدارة فقط وذلك بناء على قرار يصدره رئيس الجهاز اعمالا للسلطة المخولة له في المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، ومتى كان ذلك فإن التسليم في هذه الحالة ليس أثرا مباشرا من آثار عقد البيع بحيث يرتب التزاما فوريا في حق الخاضع للحراسة بأداء ما دفع من الثمن الى المشتري ، والقول بغير ذلك مفاده ان التسليم معلق على شرط سداد الثمن فورا وهو أمر لا يتسق ومنع صاحب المال من التصرف فيه ويتنافى مع ما قرره المشرع من تيسيرات للمفرج عن ماله نهائيا بحيث يكون في وضع أفضل ممن استعاد حقه في الإدارة فقط .

(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٨٠س ٣١ص ١٥٦٦)

حق الحبس . مناطه . مثال بشأن الإفراج عن عقار سبق بيعه أثناء فرض حراسة الطوارئ .

م ٧٣٨

الحق في الحبس لا يقوم الا اذا كان المقابل المراد الحبس من أجله حالا فان قضاء محكمة الموضوع وقد انتهى الى ان الثمن المدعى بإستحقاقه في ذمة المطعون ضدها - التي رفعت عنها الحراسة الإدارية - ليس حالا ذلك ان الإفراج المؤقت عن العقار ليس معلقا على شرط رد الثمن للطاعنة - الشركة التي كانت قد اشترت العقار - ومن ثم لا يجوز للطاعنة حبس العقار من أجله .

(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ ص ٣١ س ١٥٦٦)

سلطة رئيس الجمهورية بالأمر بفرض الحراسة على المؤسسات والشركات . ق ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ . عدم امتدادها الى أشخاص الشركاء . الأمر الجمهورى الصادر بالمخالفة لذلك . معدوم الأثر . علة ذلك . إختصاص القضاء العادى برفع ما ينتج عنه من آثار .

لئن كان النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ يجيز لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ ان يتخذ بأمر كتابي أو شفاهي تدابير معينة وردت على سبيل الحصر من بينها والإستيلاء على أى منقول أو عقار والأمر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وكذلك تأجيل أداء الديون والالتزامات المستعقة والتي تستحق على ما تستولي عليه أو على ما تفرض عليه الحراسة ، الا أن هذا النص وقد تضمنه قانون استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره ويلزم أعماله في حدود ما أفصحت عنه عباراته بقصر السلطة الممنوحة لرئيس الجمهورية بشأن فرض الحراسة على المؤسسات والشركات دون ما يجاوزه الى الأفراد الطبيعيين ، فإذا استعمل رئيس الجمهورية حقه المخول بمقتضى هذا النص في الأمر بفرض الحراسة على شركة معينة كان هذا الأمر مقصورا على الشخصية الاعتبارية للشركة ولا يمتد سلطانه الى أشخاص الشركاء لإستقلالهم عن شخصية الشركة ولا تتسع الحراسة لأموالهم وتملكاتهم الخاصة المنفصلة عن الذمة المالية لشخصية الشركة المعنوية ، وإذا كان البين من الأمر الجمهورى رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٣ انه أفصح عن سنده التشريعي في الإصدار بأن القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ منع ذلك فقد نص في

م ٧٣٨

مادته الأولى ، على فرض الحراسة على الشركة وكذلك على أموال وممتلكات أشخاص طبيعيين أورد أسماءهم بهذا النص ومنهم الطاعنة بما يفيد شمول الحراسة على أموال وممتلكات هؤلاء الأشخاص ولو لم تندرج في الذمة المالية للشركة ، وكان هذا الأمر الجمهوري لا يرسى قواعد مجردة أو يولد مراكز قانونية عامة ينبغي فيها التخصيص فهو بهذه المثابة لا يعتبر قرارا تنظيميا عاما أى تشريعا مما فوض رئيس الجمهورية فى إصداره وفقا لما جاء بمعز الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون الطوارئ والتي أجازت له توسيع دائرة الحقوق المبينة بهذه المادة بقرار يعرض على مجلس الأمة فى أول اجتماع له ، بل هو قرار ادارى فردى صادر من رئيس الجمهورية بمقتضى سلطته التنفيذية فى تطبيق قانون الطوارئ فتتحدد سلطته فى إطار الحقوق المخولة له بمقتضى هذا القانون، ولما كان الأمر الجمهوري آنف الذكر لم يقصر فرض الحراسة على شركة بل جاوز فرضها على أموال وممتلكات أفراد طبيعيين ومن ثم فإن فرض الحراسة على الأموال الخاصة لهؤلاء الأفراد تكون قد صدرت ممن لا يملك سلطة بما يجعل الأمر فى هذا الخصوص غير قائم على أساس من الشرعية متسما بمخالفة صارخة للقانون ومشوبا بغيب جسيم ينحدر به الى مرتبة الفعل المادى المعلوم الأثر قانونا لما ينطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية وحرمة الملك الخاص فيصبح متجردا عن صفته الإدارية وتسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية ويختص بالتالى القضاء العادى برفع ما ينتج عن هذا الإعتداء المادى من آثار .

(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ ص ٣٢٥ ٩٤٥)

وعاينا الدول العربية المرفوع عنهم الحراسة . انتفاعهم بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . علة ذلك .

اذ كان مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ هو استثناء بعض الفئات من التمتع بأحكام هذا القانون ومن بينهم الأجانب الذين طبقت فى شأنهم أحكام اتفاقيات التعريض المبرمة مع الدول التى

م ٧٣٨

يتمتعون اليها سواء كانوا من رعايا دول عربية أو غير عربية ، فإذا ما نصت المادة الرابعة منه على ان يتمتع بأحكامه كل من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وكل من استثنى من أحكامه من غير الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة فإنه يعنى انصراف أحكامه الى من رفعت عنهم الحراسة مستثنيا منهم ما نص عليهم في المادة الثالثة ومنهم الأجانب المشار اليهم بها ، واذا عاد المشرع الى استثناء رعايا الدول العربية في عجز المادة الرابعة من أولئك المستثنين من الإنتفاع بأحكام القانون فإنه استثناء من المستثنين بحيث يستثنى رعايا الدول العربية من الأجانب الذين لا ينفعون بأحكام هذا القانون وهو ما يعنى انتفاعهم بأحكامه .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦ ص ٣٢ من ٦٨٨)

رفع الحراسة عن أموال بعض الأشخاص . القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . تقييده ما يؤول للدولة من هذه الأموال وما يعوض عنها أصحابها في حدود مبلغ ثلاثين ألف جنيه . جواز الإستثناء منه بقرار جمهورى .

ان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص وان كان قد نص في مادته الثانية على ما يؤول الى الدولة وما يعوض عنها أصحابها وقدره ثلاثون ألفا من الجنيهات . الا انه نص في مادته السابعة على جواز الإستثناء من أحكام هذا القانون بموجب قرار من رئيس الجمهورية .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦ ص ٣٢ من ٦٨٨)

صدور قرار جمهورى بتسليم أحد المرفوع عنهم الحراسة أمواله وممتلكاته ما لم يكن قد تم التصرف فيها . مؤداه . لا محل لأعمال المواد ٢ ، ٤ ، ١٠ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . علة ذلك .

اذ صدر القرار الجمهورى رقم بإستثناء أموال وممتلكات وعائلته والطاعين ، من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ونص على

٧٣٨ م

ان تسلم اليهما أموالهما وممتلكاتهما ما لم يكن قد تم التصرف فيها فعندئذ يقتصر التسليم على ثمن المبيع ، ومؤدى هذا القرار رد جميع أموال وممتلكات الطاعنين شريطة ألا يكون قد تم التصرف فيها فعندئذ يقتصر التسليم على ثمن بيعها ، واذا كانت المواد ٢ ، ٤ ، ١٠ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد تضمنت أحكاما تتعلق بالرد العيني للأشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة سواء بصفة أصلية أو بصفة تبعية فجعلت الرد عينا للأموال والممتلكات التي آلت اليهم عن غير طريق الخاضع الأصلي ما لم يكن قد تم بيعها ولو بفقود ابتدائية وجعلت الرد عينا للأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة فى حدود ٣٠ ألف جنيه للمفرد ومائة ألف للأسرة ، وكذلك للخاضعين بالتبعية فيما آلت اليهم عن طريق الخاضع الأصلي، ونصت المادة العاشرة على الغاء عقود البيع الإبتدائية المبرمة بين الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت الى الدولة وبين الحكومة و وحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام متى طلب مستحقوها استلامها طبقا لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من ذلك القانون شريطة ألا تتجاوز قيمة العقارات المبنية ثلاثين ألفا من الجنيهات ما لم تكن قد تغيرت معالمها ، كما نصت على قواعد أخرى بالنسبة للأرض الغضاء والعقارات المملوكة على الشيوع أو المثقلة بحق رهن عيني ضمانا لدين أو المنشآت الفردية ، وهى تخالف ما ورد بالقرار الجمهورى رقم ٢١٥٦ لسنة ١٩٧١ بتسليم جميع أموال وممتلكات الطاعنين وبشرط عدم التصرف فيها ، مما مؤداه عدم انطباق المواد ٢ ، ٤ ، ١٠ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ على الطاعنين .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٨١ ص ٣٢ ص ٦٨٨)

عقود البيع المسجلة أو العرفية الصادرة من جهاز تصفية الحراسات لجهات الحكومة أو القطاع العام بشأن العقارات التى تجاوز قيمتها ثلاثون ألف جنيه . اعتبارها ملغية بقوة القانون . شرطه . عدم اخطار الجهات المشترية برغبتها خلال المدة القانونية . عدم أدائها للزيادة فى الثمن أو باقية خلال المدة القانونية . عدم وقوع الفسخ الا بحكم قضائى .

إذا كانت المادة ١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد نصت على انه « في غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام ، وكان هذا النص حسبما هو واضح من عباراته الصريحة » في غير الحالات المبينة بالمادة السابقة ، انما ينصرف الى عقود بيع العقارات التي تزيد قيمتها على ٣٠ ألف جنيه سواء في ذلك المسجلة أو الابتدائية بدليل ما ورد في نهاية المادة ١١ من القانون سالف الذكر من ان الخاضع والجهة المشترية يتحملان رسوم التسجيل المسددة عن العقود الملغاة مناصفة ، وكان لا وجه للإستناد الى تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب لجنة الإقتراحات والشكاوى عن مشروع القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ - كما ورد بالحكم المطعون فيه - لأن ذلك انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، أما اذا كان النص واضحا جلى المعنى فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهزاء بذلك التقرير ، لما كان ذلك وكانت المادة الحادية عشر من القانون سالف الذكر قد نصت في فقرتها الثانية على انه « ويجب على هذه الجهات أن تخطر رئيس جهاز التصفية برغبتها بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ، فإذا لم تخطره بذلك اعتبر ملغيا اعتبارا من تاريخ انقضاء هذه المهلة ، وقد صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ بمد المهلة المنصوص عليها في هذه الفقرة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ مما مؤداه ان عقود البيع التي تعنيها المادة الحادية عشرة تلغى بقوة القانون في حالة واحدة وهي عدم الإخطار في الأجل المحدد بهذه المادة أو في فترة المدة الواردة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ ، وفي غير هذه الحالة فان المادة سالفة الذكر جعلت لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام الخيار بين الإبقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء الى ما يوازي مائة وستين مثل الضريبة على ان تلزم بأداء الزيادة وباقي الثمن خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون - والتي مدت الى ١٩٧٦/٣/٣١ بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ - وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد العقارات المبينة الى مستحقها

٧٣٨ م

كما مؤداه ان فسخ عقد البيع لا يقع عند عدم وفائها بالتزاماتها المبينة
بالمادة ١١ الا بحكم قضائي وبالتطبيق للمادة ١٥٧ من القانون المدني .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦ ص ٣٢ من ٦٨٨)

بيت المال وإدارة الأموال التي آلت الى الدولة . ليس لأيهما
شخصية اعتبارية . وزير الخزانة هو صاحب الصفة في تمثيلهما
أمام القضاء .

جرى نص المادة ١/٥٢ من القانون المدني على أن الأشخاص
الإعتبارية هي الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها
القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون
شخصية اعتبارية ، وهذه الشخصية الإعتبارية تخول من اكتسبها كافة
مميزات الشخصية القانونية فيكون له نائب يعبر عن إرادته كما يكون له
حق التقاضي ، أى يكون له أهلية فى النطاق الذى يحدده سند الإعتراف
له بالشخصية الإعتبارية « المادة ٥٣ من القانون المدني » ، ولما كان الوزير
هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول
العامة بإعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذى
يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها فإن وزارة الخزانة التى يمثلها
وزيرها تكون هي صاحبة الصفة بشأن التصدى للعقار محل النزاع بإعتباره
نائبا سواء عن بيت المال أو ادارة الأموال التى آلت الى الدولة طبقا للقانون
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ طالما لا يوجد نصوص فى القانون المنشئ لأيهما ما
يمنح أيا منهما الشخصية الإعتبارية بالإضافة الى انه طبقا لنص المادة
الثنائية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فإن الأموال والممتلكات التى
وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ تؤول الى الدولة من وقت رفع
الحراسة بحكم القانون مقابل تمويض عنها ويترتب على ذلك ان تصبح
الدولة صاحبة الصفة فى المطالبة بهذه الأموال والممتلكات دون ان يفيد من
ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من ذلك القانون من رفع الحراسة عن
أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت الحراسة على أموالهم .

(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/١/٧ ص ٣٢ من ١٢١)

٧٣٨ م

القضاء النهائي بشبوت ملكية المطعون ضده لأرض النزاع بالتقادم ضد وزير الخزانة بصفته ممثلاً لبيت المال . إكتسابه حجية تحول دون المنازعة في أمر الملكية في دعوى تالية ضده من وزير الخزانة بإعتباره ممثلاً لإدارة الأموال التي آلت الى الدولة .

الدولة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر خلفاً عاماً أو خاصاً لأصحاب الأموال الذين فرضت الحراسة على أموالهم ، ولما كان المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه ان تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ويجب لتوفر هذه الوحدة ان تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول . وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها ، لما كان ذلك وكان الثابت ان المطعون ضده قد اختصم وزير الخزانة بصفته ممثلاً لبيت المال في الدعوى وقضى له فيها نهائياً بشبوت ملكيته للعين موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية واذا كان التقادم المكسب هو أساس ادعاء المطعون ضده ملكية ذات العين في الدعويين الحاليين قبل وزير الخزانة بصفته ممثلاً لإدارة الأموال التي آلت الى الدولة فإن هذه المسألة الأساسية تكون قد استقرت حقيقتها بين ذات الخصوم - الدولة والمطعون ضده - بالحكم الأول استقراراً يمنع إعادة المنازعة فيها بينهما ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فاعتد بحجية الحكم السابق فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٧ ص ٣٢ من ١٢١)

إختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ما يكون من هذه المنازعات «طروحاً على الضامم بجميع درجاتها . وجوب إحالته الى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها م ٦ ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ الطعن بالنقض في حكم نهائي صادر قبل العمل بالقانون المذكور . إختصاص محكمة النقض بنظره . علة ذلك .

٧٣٨ م

مؤدى النص فى المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الذى عمل به اعتبارا من ١٩٨١/٩/١ اختصاص محكمة القيم دون غيرها بنظر منازعات الحراسة المشار اليها واحالة هذه المنازعات المطروحة على اتحاكم بجميع درجاتها الى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها قبل العمل بأحكام هذا القانون . واذا كانت محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاضى ، وكان قد صدر حكم نهائى فى الدعوى قبل العمل بأحكام القانون المشار اليه ، ولم يكن لمحكمة القيم ان تعيد نظر موضوع المنازعة طالما بقى هذا الحكم النهائى قائما ، فإن الاختصاص بنظر الطعن بطريق النقض المرفوع عن هذا الحكم يظل معقودا لمحكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١ ص ٣٣ ص ١٤٩)

القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ بإلغاء قرارات اخضاع اشخاص أو شركات أو مؤسسات لأحكام الأمر العسكرى ٤ لسنة ١٩٥٦ . أثره . زوال صفة مدير ادارة أموال المعتقلين والمراقبين فى تقييلهم أمام القضاء اعتبارا من تاريخ سريانه . عودة أهلية التقاضى الى هؤلاء الأشخاص من ذلك التاريخ .

القرار رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ بإلغاء جميع القرارات الصادرة بإخضاع اشخاص أو شركات أو مؤسسات لأحكام الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ نص فيه على ان يعمل به اعتبارا من ١٩٥٧/٥/٤ ومن ثم يتعين اعمالا لذلك النص ان يعود الى هؤلاء الأشخاص حقهم فى التقاضى اعتبارا من ذلك التاريخ وتزول عن مدير عام الإدارة العامة لأموال المعتقلين والمراقبين . صفته فى تقييلهم أمام القضاء بحلول ذلك التاريخ ، واذا لم ينص ذلك القرار على ان تكون للمدير العام المذكور صفة النيابة القانونية عن هؤلاء الأشخاص الى ان تسلم الأموال الى أصحابها ، فإن لازم ذلك ان تعود الى الأشخاص أهليتهم فور صدور القرار اعتبارا من ١٩٥٧/٥/٤ .

(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١ ص ٣٣ ص ١٤٩)

٧٣٨ م

انتهاء الحكم الى زوال حق مدير ادارة أموال المعتقلين والمراقبين في تمثيل الخاضع للحراسة أمام القضاء بصدر القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ وان استمراره في ادارة أمواله - بعد ذلك - لا تكسبه هذا الحق . صحيح .

اذ كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه ، ان حق الطاعن بصفته في الإدارة بما يستتبعه من حق تمثيل الخاضع للحراسة أمام القضاء قد زال بصدر القرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ ولا يغير من هذا الوضع ان تكون أموال الشخص الذى كان خاضعا للحراسة تحت يد الطاعن بصفته ويديرها فعلا ، لأن هذا السيطرة المادية لا تنفى عليه صفة قانونية في تمثيله أمام القضاء ، وهو من الحكم المطعون فيه تقرير قانونى سليم يتفق وصحيح القانون ولم يكن تفرقة منه بين حق الإدارة وبين حق التمثيل أمام القضاء ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه لا أساس له .

الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١ من ٣٣ ص ١٤٩

نيابة مدير ادارة أموال المعتقلين والمراقبين عن الأشخاص المشار اليهم في الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ . نيابة قانونية . عدم جواز التحدى بالأحكام العامة للوكالة . علة ذلك .

البين ان نيابة الطاعن عن الأشخاص المشار اليهم في المادة الأولى من الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ هي نيابة قانونية حدد القانون نطاقها وبين سلطة النائب فيها ، ولا يجوز والحال هذه التحدى بإنطباق أحكام الوكالة المنصوص عليها في القانون المدنى ومنها المادة ٧١٧ توصلا للمقول باستمرار مهمة . الطاعن بصفته الى حين تسلم من رفعت عنه الحراسة على أمواله متى كان المشرع لم ينص على ذلك .

(الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢١ من ٣٣ ص ١٤٩)

إختصاص محكمة القيم بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ . وجوب

احالة هذه المنازعات الى محكمة القيم ما لم يكن قد قفل باب المرافعة فيها م ٦ قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ . الطعن بالنقض فى حكم نهائى صدر قبل العمل بالقانون المذكور . إختصاص محكمة النقض بنظره . علة ذلك .

لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسات قد جعلت محكمة القيم مختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المتروكة عليها وأوجب احالة جميع القضايا المطروحة على احكام الأخرى اليها ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة ودون ان ينص صراحة على استثناء الطعون المطروحة على محكمة النقض من ذلك الا ان البين من النص سالف الذكر ان المنازعات التى عمد المشرع احالتها الى محكمة القيم هى تلك المنازعات الموضوعية التى تدور حول تقرير الحق أو نفيه أما الطعن بالنقض فهو طريق طعن غير عادى لا يؤدى الى طرح نفس موضوع المنازعة التى كانت مردده بين الطرفين أمام محكمة الموضوع وانما الى طرح خصومة أخرى تدور حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التى أكدها الحكم المطعون فيه وفى أحوال مبينة ببيان حصر ، فخصومة الطعن بالنقض لها ذاتية خاصة تختلف عن الخصومات التى تنظرها محكمة الموضوع لأنها لا تهدف كقاعدة عامة الى تقرير حق أو نفيه أو الى احلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه بل يقتصر الأمر فيها على بحث توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون ومعالجة ما يكون قد شابه من عيوب قانونية . هذا الى انه وقد استثنى المشرع فى المادة السادسة من القانون من الإحالة الى محكمة القيم الدعاوى التى قفل فيها باب المرافعة قبل العمل به فإن هذا الإستثناء ينسحب ومن باب أولى الى الدعاوى التى تم الفصل فيها بحكم نهائى نافذ وأن طعن فيه بطريق النقض اذ ليس من شأن هذا الطعن ان يمس بقوة ذلك الحكم أو يوقف تنفيذه ، ولا يصح القول بأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم الفصل فى كافة المنازعات المتعلقة بالحراسة

م ٧٣٨

بقصد تصفية الأوضاع الناشئة عنها قد قصد ان ينال ما سبق صدوره من أحكام ولو كانت نهائية بما يخول تلك اشككة نظر الموضوع من جديد اذا أحيل اليها الطعن بعائه من محكمة القيم ذلك ان النزاع الموضوعى وعلى ما سلف بيانه يخرج عن نطاق الطعن بالنقض ، فضلا عن انه طالما ان المشرع لم ينص صراحة على اسقاط هذه الأحكام فإنها لا تسقط بطريق الاستنتاج لما يترتب على اسقاطها من المساس بالحقوق المكتسبة للخصوم وان مجرد الطعن بالنقض فى هذه الأحكام لا ينال من قوتها ولا يترتب عليه اعادة طرح النزاع على محكمة النقض وانما تظل هذه الأحكام محتفظة بحجيتها التى تعلو على اعتبارات النظام العام وهى حجية لا تسقط الا بتنقض الحكم اذ فى هذه الحالة فقط تستث عن الحكم النهائية حصانته ، ولما تقدم فإن الاختصاص بطعون النقض القائمة عن أحكام صادرة من المحاكم العادية فى منازعات متعلقة بالحراسات يظل منعقدا حكمه النقض وحدها .

(الطعنان ١٤٥٩، ١٤٦٥ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ ص ٣٤ من ١١٨)

وجوب تقدم دائتى الشخص الذى فرضت الحراسة على أمواله وآلت الى الدولة بطلب دينهم الى مدير عام ادارة الأموال والممتلكات التى آلت الى الدولة قبل الإلتجاء الى القضاء . مخالفة ذلك . أثره . عدم سماع الدعوى . لكل ذى مصلحة التمسك بعدم سماعها وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . قانون ١٩٦٤/١٥٠ .

لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لدائن الشخص الذى فرضت الحراسة على أمواله وآلت الى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ان يلجأ الى القضاء بطلب دينه قبل عرضه على المدير العام لإدارة الأموال والممتلكات التى آلت الى الدولة ليصدر قراره بشأنه والا كانت الدعوى غير مسموعة ولكل ذى مصلحة ان يتمسك بعدم سماعها وللمحكمة ان تقضى بذلك من تلقاء نفسها .

(الطعنان ١٤٥٩، ١٤٦٥ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ ص ٣٤ من ١١٨)

٧٣٨ م

رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين
بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضي اليهم
من يوم العمل به في ١٩٦٤/٣/٢٤ . مطالبتهم دون مدير ادارة
الأموال التي آلت الى الدولة بقيمة استهلاكهم للمياه والكهرباء
اعتبارا من هذا التاريخ صحيح . علة ذلك .

متى كان مقتضى رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص
الطبيعيين المفروضة عليهم عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة
١٩٦٤ ان يعود اليهم حق التقاضي من يوم العمل به في ١٩٦٤/٣/٢٤
وكان الإلتزام بدفع قيمة الإستهلاك من المياه والكهرباء التزاما شخصيا
لا ينشأ الا وقت الإستهلاك الفعلي لها فانه يجوز مطالبة الأشخاص الذين
رفعت الحراسة عنهم بمقتضى أحكام ذلك القانون بقيمة ما يكونون قد
استهلكوه من مياه وكهرباء من تاريخ العمل به دون ان يكون لمدير ادارة
الأموال التي آلت الى الدولة شأن في هذه المطالبة .

(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٧ ص ٣٤ ص ٤٩٥)

الإتفاقات غير ثابتة التاريخ الصادرة من الخاضع للحراسة
قبل فرضها . عدم تقديم بيان عنها للحارس في الميعاد وطبقا
للأوضاع المقررة . أثره . بطلانها . للحارس اقرارها أو رفضها .

مؤدى ما تقضى به المادة الثانية من قرار نائب رئيس الجمهورية
وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٦١ والمادة الثانية عشر من الأمر العسكري
رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ من بطلان الإتفاقات التي لا يقدم عنها بيان للحارس
العام في الميعاد ووفقا للأوضاع المقررة بهما ، الا اذا رأى الحارس العام
اقرارها أو رأى عدم قبولها اذا كانت لديه أسباب تدعو الى الشك في
صحة البيان المقدم عنها ولم يكن لها تاريخ ثابت سابق على فرض الحراسة
هو أن حق التمسك بهذا البطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه
الغكمة - متوط بالحارس العام فله إما أن يعتبر الإتفاقات التي لم يقدم
بيان عنها باطلة أو ان يتجاوز عن أعمال هذا الجزء ويتطرق الى موضوع هذه

٧٣٨م

الإتفاقات فيقرها أو يرفض قبولها اذا لم يكن لها تاريخ ثابت قبل فرض الحراسة وقامت لديه أسباب على عدم صحتها .

(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٤٢ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٣ ص ٣٤ ص ٦٨٤)

الخالصات غير الثابتة التاريخ . للمقاضى سلطة اعتبارها حجة على الغير م ٣٩٥ مدني المقابلة للمادة ١٥ إثبات . سريان ذلك على كافة أنواع الخالصات . عدم تعارض ذلك مع الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ . علة ذلك .

عبارة نص المادة ٣٩٥ من القانون المدني المقابلة للمادة ١٥ من قانون الإثبات - فيما يتعلق بعدم تطبيق حكمه على الخالصات جاءت عامة مطلقة بحيث تسمح لكافة المحررات التي يصدق عليها هذا الوصف ، فان قصر تطبيقه على نوع منها دون آخر يعتبر تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز ، واذا كانت المذكرة الإيضاحية^{١١} لنانون المدني قد أوضحت انه قن ما جرى عليه القضاء الذي أقر العرف ، التعامل عن عدم اشتراط قيد الخالصات اقتصادا للنفقات وان هذا العرف يتناول الخالصات العادية فحسب دون الخالصات التي ترتب حقا في الحلول ، فقد أوردت المذكرة الإيضاحية ذلك في تبرير اعطاء السلطة للمقاضى في أن يعتبر الخالصات التي ليس لها تاريخ ثابت حجة على الغير أو لا يعتبرها وفقا لما يعرض عليه من ظروف ، ذلك ولما كانت المادة ١٢ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ قد أجازت للمدير العام ان يرفض قبول كل إتفاق ليس له تاريخ ثابت ، بما مفاده ان له أيضا ان يقبله حسبما يتكشف له من حقيقة الأمر في شأنه ، فإن حكمها لا يكون متعارضا مع ما أوردته المادة ٣٩٥ من القانون المدني بشأن الخالصات .

(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٤٢ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٣ ص ٣٤ ص ٦٨٤)

النصوص التي تقرر فرض الحراسة هي نصوص استثنائية بطبيعتها تستهدف غل يد الخاضع عن ادارة أمواله وممتلكاته -
تفسر تفسيراً ضيقاً .

لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ التي صدر الأمر الجمهوري رقم ١٩٦٣/٢٦٠ بفرض الحراسة على شركة البباني العصرية وعلى أموال وممتلكات أصحابها والشركاء فيها وعائلاتهم بالإستناد اليه ، قد أجازت لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ الإستيلاء على أى منقول أو عقار والأمر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات ، كما أجازت هذه المادة فى فقرتها الأخيرة لرئيس الجمهورية بقرار يصدره توسيع دائرة الحقوق المبينة بها على ان يعرض هذا القرار على مجلس الأمة فى أول اجتماع له ، وكان ما ورد بها من ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - واضح الدلالة على ان سلطة رئيس الجمهورية فى فرض الحراسة بالإستناد اليها قاصرة على الشركات والمؤسسات دون الأشخاص الطبيعيين ، وكان لم يصدر ثمة قرار من رئيس الجمهورية بتوسيع دائرة الحقوق المبينة بها ، مما يشترط عرضه على المجلس التشريعى لإقراره ، فإن ماتضمنه الأمر الجمهوري سالف الذكر وهو يصدد فرض الحراسة على الشركة المذكورة من فرضها على أموال وممتلكات عائلات أصحابها أو الشركاء فيها يعد خروجاً على التفويض المقرر بموجب ذلك القانون وإنتحالا لإختصاص السلطة التشريعية فى أمر يتصل بحق الملكية الخاصة التى حرصت الدساتير المتعاقبة على حمايتها وتقرير انها مصنونة لايجوز المساس بها الا فى الأحوال المبينة فى القانون ، وهو ما أخرجه به قرار رئيس الوزراء رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٤ الصادر تنفيذاً له فى هذا الخصوص من عداد القرارات الإدارية وبجرده من الحصانة المقررة لها ، ويغدو مجرد عقبة مادية فى سبيل استفادة ذوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة ، ويغضه لأحكام احكام صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات الا ما استثنى بنص خاص ، ذلك انه لما كانت النصوص التى تقرر فرض حراسة الطوارئ هى نصوص استثنائية بطبيعتها تستهدف غل يد الخاضع عن ادارة أمواله وممتلكاته لإنها تفسر تفسيراً ضيقاً وبالقدر الذى يحقق المصالح التى تستهدف المشرع حمايتها ومدلول العائلة فى هذه التشريعات يشمل الأشخاص الذين يكون مصدر ملكيتهم فى الأغلب الأعم هو الخاضع نفسه وهم الزوج والزوجة والأولاد القصر ، ولا يتعدى هؤلاء

٧٣٨ م

الى الوالدين ، ويؤكد ذلك اتجاه المشرع الى هذا التفسير في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة والمادة الأولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عنها ، ولا يكون ثمة مجال لإعمال المادة ٣٤ من القانون المدني في نطاق هذه التشريعات الخاصة لوضوح مراد الشارع بها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٨٣ ص ٣٤ من ١٢٢٣)

حراسة إدارية - استثناء أموال الخاضعين لها بالتبعية -
شرطه - ألا يكونوا قد تلقوا تلك الأموال عن الخاضع الأصلي .

ان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قد أجاز الإستثناء من أحكامه بقرار من رئيس الجمهورية وهو ما صدر تطبيقاً له قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ بإستثناء أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا قد تلقوها عن الخاضع الأصلي وتسلم اليهم هذه الأموال والممتلكات ما لم يكن قد تم التصرف فيها ، وكان المقصود بالأموال والممتلكات التي تم التصرف فيها والتي عنها المشرع من هذا القرار هي تلك التي تم شهرها وفقاً لأحكام قانون الشهر العقاري ذلك انه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الملكية في العقارات لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير الا بالتسجيل وأن التصرف غير مسجل لا يولد الا حقوق والتزامات شخصية بين عاقديه ومن ثم يبقى العقار المبيع في ملك البائع ، يؤكد ذلك انه لو كان المشرع قد قصد بتمام التصرف في هذا الصدد غير معناه القانوني السابق ذكره لحرس على النص على ذلك صراحة وتخصيصه بعبارة « ولو بعقود ابتدائية » كما فعل بضد الأحكام التي وضعها بشأن تنظيم الأوضاع انشأته عن ائتمار القانونية بالقانونين ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ، ١٤١ لسنة ١٩٨١ . لما كان ما تقدم وكان الشائب بالأوراق ان العين موضوع الداعي لم يكن قد تم التصرف فيها بتصرف ناقل للملكية - حتى صدور القرار رقم ٩٣٠ سنة ١٩٦٧ سالف الذكر كما كان لازمه وجوب ردها وتسليمها الى مالكتها -

٧٣٨م

المطعون ضدها الأولى - وذلك دون التعويل على العقد الابتدائي الذى صدر عنها بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٣ . واذا قام جهاز تصفية الحراسات بعد ذلك بالتوقيع على العقد النهائى الصادر منه للطاعة فى ٣٠/٥/١٩٧٣ - وبعد رفع الحراسة عن المطعون ضدها الأولى زوال أى صفة للحارس فى تحملها فإن هذا التصرف يكون باطلا ومعدوم الأثر لصدوره ممن لا يملكه . لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد نصت بدورها على عدم الإعتداد بالتصرفات التى تمت بمقتضى ابتدائية واعتبارها كأن لم تكن مما مؤداه صحة دعوى المطعون ضدها الأولى وأحققتها فى طلباتها فيها واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويضفى النعى عليه بما ورد فى هذا السبب على غير أساس .

(الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ٣١/٥/١٩٨٣)

المنازعات المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ الواجب إحالتها الى محكمة القيم . م
٦ق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . ماهيتها . النزاع الناشئ عن علاقة تعاقدية بين الخاضع وبين الغير وما ترتب على فرض الحراسة من التزامات الحارس فى خصوص هذا التعاقد . لا يدخل فى نطاق هذا الاختصاص الاستثنائى محكمة القيم .

النص فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة المعمول به اعتبارا من ١/٩/١٩٨١ على أن د تعتبر كأن لم تكن الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم إستنادا الى أحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، والنص فى المادة الثانية منه على أن د ترد عينا الى الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار اليها فى المادة الأولى من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بمقتضى ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، والنص فى المادة الخامسة على

٧٣٨ م

أن وتحدد الأموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون ويخطر صاحب الشأن بذلك ويكون له حق المنازعة في هذا التحديد وقيمة التعويضات المستحقة ، وفي الفقرة الأولى من المادة السادسة على أن تختص محكمة القيم المنصوص عنها في قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها من المادة السابقة وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالحرمات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها وتحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجات وذلك بقرار من رئيس المحكمة ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام هذا القانون ، يدل على أن الشرع قصر نزاع الاختصاص من المحاكم العادية ذات الولاية العامة وإسناده إلى محكمة القيم ذات الاختصاص الاستثنائي على المنازعات التي تقوم بين الجهة المنوط بها تنفيذ هذا القانون في شأن زوال الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم وبين صاحب الشأن في خصوص ما يترتب على ذلك من رد الأموال عنها أو التعويض عنها في نطاق تصفية الأوضاع الناشئة عن الحراسة . لما كان ذلك وكان النزاع موضوع الدعوى ناشئاً عن علاقة تعاقدية بين الخاضع وبين الغير وما يترتب على فرض الحراسة من التزامات الحارس في خصوص هذا التعاقد وهو نزاع لا يدخل في نطاق الاختصاص الاستثنائي سالف البيان فإن النعمى على الحكم المطعون فيه بمخالفة قواعد الاختصاص الولائي يكون على غير أساس .

(الطعون أرقام ١٤٩٨، ١٤٧٤، ١٥٢١ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ ص ٣٦ ص ٤٨٤)

الإجراءات التي فرضت عليها الحراسة أو يتعين من خلالها الجهات الحكومية والقطاع العام . صدور القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ . أثره . عدم نفاذ عقود الإيجار التي حررتها تلك الجهات بعد العمل بأحكام القانون المذكور في حق المالك الأصلي للعقار متى زادت قيمته عن ثلاثين ألف جنيه.

٧٣٨ م

النص في المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الإيجارات الناشئة عن فرض الحراسة . مفاده ان عقود الإيجار المبرمة بعد العمل بالقانون سالف الذكر لا تنفذ في حق المالك الأصلي للعقار إذا كانت حاصلة قبل تسلمه العقار نهائيا ولا عبرة بحسن أو سوء نية عاقدتها إذ أن النص القانوني قد جاء صريحا جليا فلا مجال للخروج عليه أو تأويله.

(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٦ ص ٤٠ من ٣٨)

رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين . المادة الأولى من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضي اليهم من تاريخ العمل به في ١٩٦٤/٣/٢٤ .

مقتضى رفع الحراسة عملا بالمادة الأولى من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذي فرضت عليهم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عودة حق التقاضي اليهم منذ العمل بهذا القانون في ١٩٦٤/٣/٢٤ .

(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٦ ص ٤١ من ٦٨٤)

ملكية الأموال والممتلكات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لقانون الطوارئ. ايلولتها الدولة حتى تاريخ العمل بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . مؤدى ذلك . الدولة صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الأموال إنتفاء الصفة والمصلحة لدى الخاضع في التقاضي والمطالبة بشأن الأموال التي آلت الى الدولة بعد ماتعا قانونيا يتعذر معه عليه المطالبة بحقه قبل واضعي اليد طوال الفترة من تاريخ العمل بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وحسنى تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القانون المذكور.

مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ان تزول الى الدولة ملكية الأموال والممتلكات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين

م ٧٣٨

الذين فرضت عليهم الحراسة بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ، وهى الأموال التى كانت خاضعة للحراسة حتى تاريخ بدء العمل بهذا القانون وكان مؤدى ذلك أن الدولة أصبحت صاحبة الصفة فى المطالبة بهذه الأموال والممتلكات ولم يكن لغيرها وقتذاك حق التقاضى والمطالبة فى شأن العقار موضوع النزاع بعد أبلولته لها وفقاً للقانون السالف، ولا ينال من ذلك ما نصت عليه أيضاً المادة الأولى من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من رفع الحراسة على أموال وممتلكات الخاضعين لها مما مقتضاه أن يعود اليهم حق التقاضى للدفاع عن حقوقهم حتى لا ينقضى فيه التحويل المستحق لهم عن الحد المقرر قانوناً، ذلك أن عقار النزاع كان على ملك الخاضع للحراسة حتى وقت صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - إذ لم يكن قد اكتمل للطاعة المدة اللازمة لكسب الملكية ولم يكن وقتذاك بعد صدور ذلك القانون تملك لكل الأموال بالتقادم باعتبار أنها أصبحت من أموال الدولة الخاصة وفقاً للمادة ٩٧٠ من القانون المدنى فإنه والحال كذلك - لم يكن للخاضع فى ذلك الوقت الصفة أو المصلحة فى التقاضى أو المطالبة بشأن هذا العقار بما يعد مانعاً قانونياً يتعذر معه عليه المطالبة بحقوقه قبل وإضعى اليد عليه طوال الفترة من العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٤ وحتى ١٩٨١/٦/٤ تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القانون السالف فيما نصت عليه من أبلوله الأموال الى النولة بما يترتب عليه وقف مدة التقادم المكسب للملكية طوال تلك الفترة فلا تحسب ضمن المدة اللازمة لكسب الملكية .

(الطعنان ٣٠٩٣ لسنة ٥٧ق، ١٢٠ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٠/٦/١٠ ص ٤١٦)

الحراسة الإدارية،

تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة،

لما كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ ١٩٩٢/٣/٧ فى القضية رقم ٨ لسنة ٨ق دستورية عليا، بعدم دستورية نص الفقرة

٧٣٨ م

الثانية من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ وذلك في مجال تطبيقها بالنسبة إلى من أسقطت عنهم الجنسية أو تخلو عنها، ونشر حكمها في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢ ، وكان البين من الحكمين المطعون فيهما أن قضاءهما قام على أن جنسية الطاعنتين كانت قد أسقطت عنهما ولم يسترداها إلا بعد إنقضاء المهلة المنصوص عليها في القانون ، ومن ثم فإنهما لا تغيدان من حكم المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة إعمالاً لحكم المادة ٢/٣ من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، وإنما تعوضان عن تدابير الحراسة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ وفي الحدود المنصوص عليها فيه ، فإن الحكمين والحال هذه يكونان قد تجردا من سندهما القانوني بعد أن كشف الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا - الذي سلفت الإشارة إليه - عن بطلان النص الذي اعتمدا عليه في قضائهما مخالفته أحكام الدستور ، وإعلاء للشرعية الدستورية وتغليباً لها على ما دونها من اعتبارات تتعلق بإستقرار المراكز القانونية للخصوم ، فإنه يتمين نقضهما .

(الطعنان ٧٠٣ و ١١٧١ لسنة ١٩٧٢ ق - جلسة ١٩٩٨/١٢/٢٢)

قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى تسليم العقار تأسيساً على أن المدعين البالغين وقت فرض الحراسة على والدهم من بين الحاضمين للحراسة تبعاً لأبيهم . م ٢/١ من القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . قضاء المحكمة الدستورية من بعد بعدم دستورية ذلك النص فيما تضمنه من اعتبار الأولاد البالغين والورثة ضمن العائلة التي خضعت للحراسة ونشره . لازمه . نقض الحكم للخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ١٣١٢ لسنة ١٩٧٢ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٢٢)

القضاء بعدم دستورية م ٢١ لسنة ١٩٨١ في خصوص أسس التعويض عند استحالة رد الأموال المستولى عليها . مؤداه . وجوب الرجوع

٧٣٨ م

في شأنها إلى القواعد العامة التي توجب أن يكون التعويض جابراً لكل ما لحق الضرر من خسارة وما فاتته من كسب . ١/٢٢١م مدني .

(الطعن ١٥٨١ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٩٩٩/٣/٢١)

فرض الحراسة على أرض النزاع واستحالة ردها عيناً لأصحابها . أثره . وجوب شمول التعويض ما فاتهم من كسب ما لحقهم من خسارة وفقاً لما تفاقم إليه الضرر . تقدير الحكم التعويض بإعتباره يوم تاريخ العمل بالقرار بق ١٤١ لسنة ١٩٨١ . مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه .

(الطعن ١٢٥٢ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٩٩٩/٦/١٥)

يدل النص في المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة والمعمول به إعتباراً من ١٩٧٤/٧/٢٥ والمادتين ١ ، ١١ من ذات القانون على أن المشرع بعد أن نص على إنهاء جميع التدابير المتعلقة بالحراسة على الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين أورد الأحكام الخاصة بتسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ومنها أنه أجاز - في غير الحالات المبينة بالمادة العاشرة من القانون - لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها المشتري للعقارات المبنية من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة الخيار بين الإبقاء على عقود البيع وبين اعتبارها ملغاة على أن تقوم بإخطار رئيس جهاز التصفية برخصتها خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون وإلا اعتبر العقد ملغياً بقوة القانون اعتباراً من تاريخ انقضاء هذه المهلة ، واشترط في حالة إبداء الرغبة في الإبقاء على عقود البيع زيادة ثمن الشراء إلى ما يوازي مائة وستين مثل الضريبة الأصلية المفروضة على العقار في تاريخ البيع مع استمرار استحقاق الفوائد المفروضة على الثمن الأصلي على أن تلتزم بأداء الزيادة وباقي الثمن خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بالقانون وقد

م ٧٣٨

صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ بمد مهلة الإخطار بالرغبة إلى ١٩٧٥/١٢/٣١ ومد مهلة الالتزام بأداء الزيادة وباقي الثمن إلى ١٩٧٦/٣/٣١ .

(الطعن ١٣٦١ لسنة ١٩٧٧ ق - جلسة ١٩٩٩/١١/٢١)

إذ كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه صحيحاً على أن تصرف الحارس العام ببيع أرض وبناء العقار الكائن به الفندق محل النزاع غير صحيح حابط الأثر في حق مالكه لعدم اشتغال قرار فرض الحراسة عليها ومن ثم فلا ينفذ في حقه إلا بإجازته له ومن ثم فلا يعد نائباً عنه وبطل المال موضوع التصرف المذكور على ذمته لا ينتقل منه إلى الطاعة ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ ، بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة من استثناء الأموال والممتلكات التي تم بيعها ولو بفقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ من أن ترد عيناً إلى الأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم ، ذلك أن نطاق إعمال هذه المادة ينصب على التصرفات التي تمت بناء على إجراءات فرض الحراسة الصادرة من السلطة المرخص لها بإصدارها بحسبانها في نطاق أحكام القانون الذي ينظمها ، أما التصرفات الصادرة في أموال لم تشملها الحراسة فإنها تكون بمنأى عن مجال تطبيق هذه المادة .

(الطعن ٦٧٧٣ ، ٦٩٦٨ ، ٦٩٩٣ لسنة ١٩٩٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/٤/١٢)

لما كان الشايت بالأوراق أن الحراسة فرضت على المنشأة التجارية المسماة بـ..... ودون أن تمت تدابيرها إلى مالكةا - وهو مورث مورثة الطعون ضدهم - ومن ثم فإن أملاك الخاضع الخاصة لا تشملها الحراسة التي تقتصر على الفندق كمنشأة تجارية دون المباني والأرض المقام عليها التي تظل على ذمة مالكةا المذكور وبمنأى عن الحراسة وبضمي تصرف الحارس العام ببيع المباني والأرض المقام عليها خروجاً على التفويض المقرر بموجب ذلك القانون ، الذي لا يميز فرض الحراسة إلا على

م ٧٣٨

الشركات والمؤسسات دون الأشخاص الطبيعيين ، وبعد بالتالي انتحالا لإختصاص السلطة التشريعية في أمر يتصل بحق الملكية الخاصة التي حرصت الدساتير المتعاقبة على حمايتها وتقرير أنها مضمونة لا يجوز المساس بها إلا في الأحوال المبينة في القانون مما يخرجها من عداد القرارات الإدارية ويجرده من الحصانة المقررة له ويغدو مجرد عقبة مادية في سبيل استفادة ذوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة ويخضعه لأحكام المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة والتي تختص برفع ما ينتج عن هذا الإعتداء المادى من آثار .

(الطعنون ٦٧٧٣ ، ٦٩٦٨ ، ٦٩٩٣ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٢ / ٤ / ٢٠٠٠)

الباب الرابع عقود الفرر

م ٧٣٩

الباب الرابع

عقود الغرر

الفصل الأول

المقامرة والرهان

مادة ٧٣٩

(١) يكون باطلا كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان .

(٢) ولمن خسر فى مقامرة أو رهان ان يسترد ما دفعه خلال ثلاث سنوات من الوقت الذى أدى فيه ما خسره ولو كان هناك اتفاق يقضى بغير ذلك . وله ان يثبت ما أذاه بجميع الطرق .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالافتار العربية المواد التالية :

مادة ٧٣٩ لىبى و ٧٠٥ سورى و ٩٧٥ عراقى و ١٠٢٤ لبنانى و ٦١٥ سودانى و ١٤٥٢ تونسى وما بعدها حتى المادة ١٤٥٦ .

(١) يستثنى من أحكام المادة السابقة الرهان الذى يعقده فيما بينهم المتبارون شخصا فى الألعاب الرياضية . ولكن للقاضى ان يخفض قيمة هذا الرهان اذا كان مبالغا فيه .

(٢) ويستثنى أيضا ما رخص فيه قانوناً من أوراق النصيب .

النصوص العربية للقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٤٠ لىبى و ٧٠٦ سورى و ٩٧٦ عراقى و ١٠٢٥ لبنانى و ٦١٦ سودانى و ١٤٥٧ تونسى .

أحكام القضاء:

الجائزة فى الواقع هى موضوع التعاقد والفرص الملحوظ فيه عند مشترى الورقة وعند الهيئة التى أصدرت ورقة النصيب على السواء أما الورقة الرابعة فهى سند الجائزة ومظهرها الوحيد فلا تكون الجائزة مستحقة الا بها والقيمة المدفوعة ثمتا لها لا يكون لها عندئذ وجود اذ هى قد صارت مستهلكة فى الجوائز وفى الأغراض التى من أجلها أصدرت أوراق النصيب ولما كانت أوراق النصيب غير اسمية فان الورقة الرابعة تكون سندا لحامله بالجائزة واذا كانت العبارة فى ملكية السندات التى من هذا النوع هى الحيابة فان صاحب الحق فى المطالبة بالجائزة هو من تكون بيده الورقة الرابعة فاذا ما ادعى غيره استحقاق الجائزة كلها أو بعضها فانه فى غير حالى السرقة والضياع يتعين اعتبار القيمة المطلوبة لا بالنسبة الى الحكمة فقط بل بالنسبة الى قواعد الالبات ايضا بحيث اذا كانت قيمة

م ٧٤٠

المدعى به تزيد على ألف قرش (عشرين جنيها فى القانون الحالى) كان الإثبات بالكتابة.

(نقض جلسة ١٩٤٢/١/٨ مجموعة عمر ج - ٣ ص ٢)

إذا استبان محكمة الموضوع ان البيع وارد على صفقة من القطن كانت مزروعة فعلا فى أرض الطاعنين ووقع البيع خارج البورصة ولم يكن معقودا بين طرفين من التجار ولا على سبيل المقامرة - وخلصت فى قضائها ان العقد لا ينطوى على اعمال المضاربة المكشوفة - والتي يقصد بها مجرد الافادة من فرق السعر ، فاعملت الشرط الإضافى فى عقد البيع ، وأوجبت تنفيذه عينا بتسليم كمية القطن المتفق عليها أو دفع فروق الأمتار عن الجزء الذى لم يسلم منها ، فانه لا محل للتحديد بالفقرة الثانية من المادة ٧٣ تجارى التى تنص على انه لا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول الى مجرد دفع فروق اذا انعقد على ما يخالف النصوص المتقدمة .

(نقض جلسة ١٩٥٥/١١/١٢ ص ١٠ مج فنى مدنى ص ٦٤٩)

الفصل الثاني المرتب مدى الحياة مادة ٧٤١

- (١) يجوز للشخص ان يلتزم بأن يؤدي الى شخص آخر مرتبا دوريا مدى الحياة بعوض أو بغير عوض .
(٢) ويكون هذا الالتزام بعقد أو بوصية .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٤١ لىس و٧٠٧ سوري و٩٧٧ عراقي و ١٠٢٨ لبناني
و ١٠٢٢ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المفكرة الايضاحية :

يتقرر المرتب مدى الحياة بعقد أو بوصية ، والعقد قد يكون معاوضة أو تبرعا ، فيصح ان يبيع شخص منزلا بضمن هو مرتب يؤدي له مدى حياته ، أو يقرض مبلغا يسترده ايرادا مرتبا مدى الحياة ، كما يصح ان يلتزم شخص على سبيل التبرع عن طريق الهبة أو الوصية بمرتب يؤدي مدى حياة المتبرع له ، ولا يوجد للايراد المرتب مصدر آخر غير العقد أو الوصية .

(١) يجوز ان يكون المرتب مقررا مدى حياة المتزوج له أو مدى حياة المتزوج أو مدى حياة شخص آخر .

(٢) ويعتبر المرتب مقررا مدى حياة المتزوج له اذا لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٤٢ لىبى و ٧٠٨ سورى و ٩٧٨ عراقى و ١٠٢٩ لبنانى و ١٠٢٣ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

م ٧٤٣

مادة ٧٤٣

العقد الذى يقرر المرتب لا يكون صحيحا الا اذا كان مكتوبا، وهذا دون اخلال بما يتطلبه القانون من شكل خاص لعقود التبرع.

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٤٣ لىبى و ٧٠٩ سورى و ٩٧٩ عراقى .

م ٧٤٤

مادة ٧٤٤

لا يصح ان يشترط عدم جواز الحجز على المرتب الا اذا
كان قد قرر على سبيل التبوع .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٤٤ لیبی و ٧١٠ سورى و ٩٨٠ عراقى و ١٠٣٣ لبنانى .

(١) لا يكون للمستحق حق في المرتب الا عن الأيام التي عاشها من قرر المرتب مدى حياته.

(٢) على أنه اذا إشتراط الدفع مقدما كان للمستحق حق في القسط الذي حل .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٤٥ لبيي و٧١١ سوري و٩٨١ عراقي و١٠٣٢ لبناني.

م ٧٤٦

مادة ٧٤٦

إذا لم يقيم المدين بالتزامه كان للمستحق ان يطلب تنفيذ العقد، فإن كان العقد يعرض جاز له أيضا ان يطلب فسخه مع التعويض ان كان له محل .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٤٦ لىبى و ٧١٢ سورى و ٩٨٢ عراقى و ١٠٣١ لبنانى و ١٠٢٤ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الثالث

عقد التأمين

١- أحكام عامة

مادة ٧٤٧

التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يؤدي الى المؤمن له أو الى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو ايرادا مرتبا أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك فى نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن .

النصوص العربية القابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٤٧ لىبى و ٧١٣ سورى و ٩٨٣ عراقى و ٩٥٠ لبنانى و ٦١٧ سودانى و ٧٧٣ كويتى و ١٠٢٦ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء:

ان خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث وانما سبب هذا الالتزام هو عقد التأمين ذاته ، فلولا قيام ذلك العقد لما التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث . وينبى على ذلك انه ليس للمؤمن ان يدعى بأن ضررا قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين ، اذ أن هذا الوفاء من جانبته لم يكن الا تنفيذا لالتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التى يؤديها له الأخير ، وتنفيذ الالتزام لا يصح اعتباره

م ٧٤٧

ضررا لحق بالملتزم ، وإذا كان الحادث الذى تسبب الغير فى وقوعه هو الذى يجعل مبلغ التأمين مستحقا ، فان عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه فى أى وقت ، وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مؤسسا حق شركة التأمين فى الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من المسئولية التقصيرية وتوافر رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث ، ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ من ١٣ ص ١١٦٦)

إذا كان الواقع فى الدعوى ان الشركة المؤمنة قد دفعت للمؤمن له مبلغ التأمين الذى استحق عليها الوفاء به بوقوع الحادث المؤمن منه ، فان هذا الوفاء من جانبها ليس الا تنفيذا لالتزامها تجاه المؤمن له فلا مجال مع هذا لتأسيس حق شركة التأمين فى الرجوع على الغير الذى تسبب بفعله فى وقوع هذا الخطر على دعوى الحلول ، ذلك ان رجوع الموفى على المدين بدعوى الحلول يقتضى ان يكون الموفى قد وفى للمدين بالدين المترتب فى ذمة المدين لا بدين مترتب فى ذمته هو - أما الاستناد الى أحكام الحوالة فيحول دونه ان واقعة الدعوى تحكمها فى شأن الحوالة نصوص القانون القديم .

(نقض جلسة ١٩٦٤/٥/٧ من ١٥ مسج فنى مدنى ص ٦٤٧)

عقد التأمين . عقد زمنى محدد المدة . فسخ العقد قبل إنتهاء مدته لا أثر له على ما تم تنفيذه قبل ذلك .

لما كان من مقتضى عقد التأمين تغطية الأضرار التى يعتمل ان تصيب المؤمن له خلال مدة معينة يتحمل فيها المؤمن تبعه هذه الأضرار مقابل جعل التأمين الذى يتقاضاه من المؤمن له ، سواء فى ذلك اتفق على أن يلتزم المؤمن له بسداد هذا الجعل دفعة واحدة أو على القسط تدفع على فترات محددة خلال مدة التأمين ، فان مؤدى ذلك ان عقد التأمين وان

٧٤٧م

كان الزمن عنصرا جوهريا فيه لأنه يلزم المؤمن لمدة معينة ، الا انه عقد محدد المدة ، فاذا فسخ أو انفسخ قبل انتهاء مدته لا ينحل الا من وقت الفسخ أو الانفساخ ، ويبقى ما نفذ منه قبل ذلك قائما ، أما اذا استوفى مدته ، فانه يعتبر منتها ويشترب لتجديده ان ينص على ذلك صراحة بما يعنى انه لايجوز تجديده ضمنا .

(الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٧٠ س ٢١ ص ٧٠٩)

جواز النص فى وثيقة التأمين على قاعدة النسبية . هذه القاعدة لا تخالف النظام العام .

لما كان العقد شريعة المتعاقدين ، وكان قد حذف من القانون المدنى نص المادة ٢/١١٠٠ من المشروع التمهيدى لهذا القانون كانت تنص على قاعدة النسبية فى التأمين بقولها : « اذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشئ الحقيقية يوم وقوع الحريق كان المبلغ الواجب دفعة من مبلغ التأمين وهو ما يعادل النسبة بين هذا المبلغ وقيمة الشئ المؤمن عليه وقت الحادث مالم يتفق على غير ذلك » ، وكان حذف هذه المادة لتعلقها بحزنيات وتفصيل يحسن ان تنظمها قوانين خاصة ، لا لتعلقها بالنظام العام . لما كان ذلك فان النص فى وثيقة التأمين على اعمال قاعدة النسبية يكون جائزا .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ٣١/١٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٣٠٥)

الأصل ان مفعول وثيقة التأمين يسرى من وقت إبرامها . جواز الإتفاق على وقت آخر لبدء سريانها . تفسير نصوصها يجرى عليه ما يجرى على تفسير سائر العقود .

الأصل فى وثيقة التأمين انه وان كان مفعولها يسرى من وقت إبرامها ، الا انه يجوز ان يتفق المؤمن والمؤمن له على وقت آخر لبدء سريانها وانتاج آثارها ، ويجرى فى هذه الحالة بالنسبة لتفسير نصوصها وما يجرى على تفسير سائر العقود بما لا يخرج عن عبارتها الظاهرة .

(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٧١ س ٢٢ ص ٨٩٥)

م ٧٤٧

تنص المادة ٧٤٧ من التقنين المدنى على أن التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يؤدي الى المؤمن له أو الى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد مما مفاده ان الضرر المؤمن منه والذي يجب تغطيته هو نشوء الدين فى ذمة المؤمن له بسبب يحقق مسئوليته أيا كان نوعها تقصيرية كانت أم تعاقدية الا ان المادة ١٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد نصت على أنه « يجوز للمؤمن اذا التزم أداء التعويض فى حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته ان يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض » . كما قررت المادة ١٩ منه انه « لا يترتب على حق الرجوع المقر للمؤمن طبقا لأحكام المواد الثلاثة السابقة أى مساس بحق المضرور » فان مفادها ان نطاق التأمين من المسئولية فى ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد التزام المؤمن الى تغطية المسئولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسئولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور بقولها «ويجب ان يغطى التأمين المسئولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة » بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه امتداد تغطية المسئولية الى أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم من الأشخاص على حد سواء وترتبا على ذلك فانه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور سوى ان تكون السيارة مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر مع تحديد مقدار التعويض .

(الظعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ص ٢٨ ١٣١٧)

٧٤٧م

ملحق وثيقة التأمين الموقع عليه من المؤمن له . إعتبره جزء
لا يتجزأ منها. أثره.

من المقرر ان ملحق وثيقة التأمين الأصلية الذى يوقع عليه من
طرفها يعتبر جزءا لا يتجزأ منها ويندمج ضمن شروطها ولا يفسخ من
هذه الشروط الا ما قصد الى تعديله فيها .

(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٩م ص ٣٠ ص ١١١)

حلول الخلف محل سلفه فى عقد التأمين على شئ معين
بالذات . مناطه . أن تنتقل اليه ملكية ذات الشئ المؤمن عليه .

مناط حلول الخلف محل سلفه فى عقد التأمين على شئ معين
بالذات ان تنتقل اليه ملكية ذات الشئ المؤمن عليه مع توافر ما يستلزمه
القانون فى هذا الشأن . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر
وقضى برفض طلب الطاعن حلوله محل الباعين له فى تقاضى مبلغ التأمين
المستحق لهم بموجب عقد التأمين لفرق المركب المؤمن عليها تأسيسا على
أن الطاعن لم يشتتر حصة فى تلك المركب وإنما اشترى حصة فى أنقاضها
الفاوقة بعد وقوع الخطر المؤمن منه ، فان الحكم يكون قد التزم صحيح
القانون .

(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨٢م ص ٣٣ ص ٢٥١)

القواعد العامة لعقد التأمين فى القانون المدنى . عدم
الرجوع اليها الا فيما لم يرد فيه نص القانون الخاص به . علة
ذلك .

من المقرر قانونا انه مع قيام القانون الخاص لا يرجع الى القواعد
العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى فى صدد عقد التأمين الا فيما
فات القانون الخاص من أحكام ، فلا يجوز إهدار احكام القانون الخاص

٧٤٧م

بفريعة اعمال قاعدة عامة لما فى ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى وضع من أجله القانون الخاص .

(الطعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١١ من ٣٤ من ١٨٠)

خلو ملحق وثيقة التأمين من توقيع المؤمن له . أثره . لا محل للإحتجاج بها قبله . علة ذلك . تمسك شركة التأمين الطاعنة بأن العرف فى مجال التأمين لا يستلزم توقيع المؤمن له على ملحق الوثيقة . دفاع يقوم على واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كانت الورقة العرفية تستمد حجتها من التوقيع وحده ، وكان ملحق وثيقة التأمين قد خلا من توقيع المؤمن لها . فلا محل للاحتجاج به قبلها وإذا كان ما تشير به الطاعنة من أن العرف السارى فى مجال التأمين لا يستلزم توقيع المؤمن له على ملحق الوثيقة للإحتجاج به عليه هو دفاع يقوم على واقع لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، ويكون النعى بهذا الوجه غير مقبول .

(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٢ من ٣٦ من ٩٨٧)

التأمين من المسؤولية . عدم اقتضاه على مسئولية المتعاقد مع المؤمن . جواز شموله مسئولية من وقع منه الحادث ولو لم يكن التعاقد مع المؤمن مسئولاً عن عمله .

(الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨)

(نقض جلسة ١٩٨٠/٦/٣ من ٣١ مسج فنى مدنى من ١٦٥١)

النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على انه د يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابه

٧٤٧م

بدنيه أخرى تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر العربية في الأحوال النصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، والنص في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - التي أدمجت في المادة الخامسة من قانون التأمين الإجبارى المشار إليها - على أنه « يجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للأشخاص ويكون التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب وللباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها » يدل على أن نطاق التأمين من المسؤولية وفقا لأحكام قانون التأمين الإجبارى يقتصر على المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاة أو إصابة الأشخاص ولا يمتد الى تغطية المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تحدثها السيارة بالأشياء والأموال.

(الظعن رقم ٥٦٠٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠ ص ٤٥ م ٦٠٣)

عدم وجود نص في القانون المدنى يخول المضرور حقا مباشرا في مطالبة المؤمن بالتعويض إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير. م ٧٤٧ مدنى . النعى بخروج الترام أداة الحوادث من المركبات الخاضعة للقانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات وبعدم تقديم عقد التأمين . مؤداه . وجوب الرجوع الى عقد التأمين لمعرفة ما إذا كان يتضمن إشتراطا لمصلحة المضرور من عدمه .

مؤدى نص المادة ٧٤٧ من القانون المدنى - وطبقا للقواعد العامة في القانون المدنى - أنه لا توجد علاقة بين المؤمن والمضرور ، فالمضرور ليس طرفا في عقد التأمين ولا هو يمثل فيه بل هو غير معروف للمتعاقدين عند التعاقد ولم يورد المشرع ضمن أحكام القانون المدنى نصا خاصا يقرر للمضرور حقا مباشرا في مطالبة المؤمن بالتعويض الذى يسأل عنه هذا الأخير قبل المستأمن إلا - حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير .

م ٧٤٧

وانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا كان الحكم قد بنى على واقعة لاسند لها في أوراق الدعوى أو مستندة الى مصدر موجود ولكنه مناقض لها أو يستحيل عقلا استخلاص تلك الواقعة منه فإنه يكون باطلا لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه بأحقية المطعون ضده الأول في الرجوع مباشرة على الشركة الطاعنة بالتعويض على سند من وجود عقد التأمين الذى تلتزم بموجبه بتغطية الحوادث الناشئة عن وحدات الترام مع أن هذا العقد لم يقدم حتى يتسنى للمحكمة الإطلاع عليه والوقوف على ما يقرره لى شأن العلاقة المتقدمة وما إذا كان يتضمن اشتراطا لمصلحة الغير - المضرور - من عدمه فإنه يكون معيبا .

(الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/٧ ص ٤٥ من ١٥٦٣)

عدم تقرير المشرع - فيما عدا ما وردت به أحكام خاصة - حقا مباشرا للمضرور فى مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذى أصابه والذى يسأل عنه قبل المؤمن له . وجوب الرجوع الى القواعد العامة وبحث وثيقة التأمين لمعرفة الحق الذى اشترطه المؤمن له وهل اشترطه لنفسه أم لمصلحة الغير .

مفاد نص المادة ١٥٤ من القانون المدنى أنه فى الإشتراط لمصلحة الغير يتعاقد المشترط مع المتعهد بإسمه لمصلحة شخصية فى تنفيذ المتعهد الإلتزامات المتعاقدة عليها نحو المنتفع دون أن يدخل المنتفع طرفا فى العقد وأن المنتفع إنما يكتسب حقه مباشرة من العقد المبرم بين المشترط والمتعهد بأن يشترط الإلتزامات لصالحه بإعتباره منتفعا فيه ويجرى تعيينه بشخصه أو بوصفه شخصا مستقبلا أو يكون مستظاعا تعيينه وقت أن ينتج العقد أثره ، ولما كان المشرع - فيما عدا ما وردت به أحكام خاصة - لم يقرر للمضرور حقا مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذى أصابه والذى يسأل عنه قبل المؤمن له فوجب الرجوع الى القواعد العامة لتعرف

٧٤٧م

ما إذا كانت وثيقة التأمين على مسؤولية المؤمن له قصد بها اشتراط لمصلحة الغير أم قصد بها إتفاق خاص بين الطرفين المتعاقدين فإذا كان الحق الذي إشتراطه المؤمن له إنما إشتراطه لنفسه فلا يكون هناك اشتراط لمصلحة الغير حتى لو كانت تعود منه منفعة على الغير ، أما إذا تبين من مشاركة التأمين ان العاقدين قصدا تخويل المضرور الحق المباشر فى منافع العقد فإن القواعد الخاصة بالإشتراط لمصلحة الغير هي التي تطبق وبيان ما إذا كانت وثيقة التأمين تتضمن اشتراطا لمصلحة المضرور يستمد منه حقا مباشرا يستطيع على أساسها رفع الدعوى قبل الشركة المؤمنة هو مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة ، لما كان ما تقدم وكانت محكمة الإستئناف فى حدود سلطتها التقديرية فى فهم الواقع فى الدعوى وتفسير صيغ العقود واستظهار نية العاقدين واستخلاص المعنى الذى قصدها خلصت الى أن « الشركة المنفذة - المطعون عليها الأخيرة - عندما تعاقدت مع شركة التأمين الأهلية - الطاعنة - إشتطرت لمصلحة المضرور و المستأنفون - المطعونون عليهم العشرين الأول - ومن ثم يعتبر لهم حق مباشر قبل المؤمن ، وكان هذا الإستخلاص يقوم على أسباب سائفة ولها معيبتها من الأوراق وتكفى لحمل النتيجة التى إنتهت اليها .

(الظعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٥٦ قى - جلسة ٣٠/٤/١٩٩٥ س ٤٦ ص ٧٤٩)

(الظعن رقم ٣١ لسنة ٢٢ قى - جلسة ٥/٥/١٩٩٥ س ٤٦ ص ١٠٧٩)

(الظعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٦٣ قى - جلسة ٧/١٢/١٩٩٤ س ٤٥ ص ١٥٦٣)

للمضرور مطالبة شركة التأمين بالتعويض إستنادا الى مسؤولية المؤمن له عن الحادث بإعتباره حارسا للأشياء ولو قضى ببراءة قائد السيارة لعدم كفاية الأدلة .

مسئولية حارس الشئ تقوم على خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئ افترضاً لا يقبل إثبات العكس . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق

م ٧٤٧

ومدونات الحكم المطعون فيه ان الحكم الجنائي الصادر فى القضية رقم قضى ببراءة قائد السيارة رقم نقل سواهج من تهمة قتل مورثه الطاعنين خطأ تأسيسا على عدم كفاية الأدلة وأن الطاعنين قد أقاموا دعواهم الماثلة بمطالبة المطعون عليها بالتعويض على أساس مسئولية مالك السيارة المؤمن عليها لديها - بإعتباره حارسا عليها - والتي أحدثت الضرر وفقا لنص المادة ١٧٨ من القانون المدنى واستندوا فى ذلك الى ما تضمنته تحقيقات الجنتحه سائلة الإشارة وأقوال شاهديهم فى التحقيق الذى أجرته المحكمة فإن مؤدى ذلك أن المحكمة الجنائية لم تفصل فى الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الحالية لأن قوام الأولى خطأ جنائى . واجب الإثبات ومنسوب الى المتهم - قائد أنسيارة - فى حين أن قوام الثانية خطأ مفترض فى حقه بإعتباره حارسا على هذه السيارة فمسئوليته تتحقق ولا تدرأ عنه بإثبات أنه لم يرتكب أى خطأ لأنها مسئولية ناشئة عن حراسة الشئ ذاته وليست مسئولية ناشئة عن الجريمة ، لما كان ما تقدم فإن الحكم الجنائى الصادر فى قضية الجنتحه المشار اليها الذى قضى ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ لعدم كفاية الأدلة لا يكون له حجية تحول دون المطالبة بالتعويض أمام المحكمة المدنية بالدعوى الماثلة .

(الطعن رقم ٢٧٣٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٩٥ من ٤٦ ص ٥٣٣)

(الطعن ١٤٩٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٧٨ من ٢٩ ج ١ ص ١٠٩٤)

(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٧٨ من ٢٩ ج ١ ص ٢٦٨)

(الطعن رقم ٨٣٤٢ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢١/١٢/١٩٩٤ لم ينشر بعد)

(الطعن رقم ٣١٥٦ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٩/٢/١٩٩٥ من ٤٦ ص ٣٨٠)

عدم وجود نص فى القانون المدنى يقرر للمضرور حقا مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذى أصابه والذى يسأل عنه المؤمن له إلا فى حالات الإصابة والوفاة التى يحكمها قانون التأمين الاجبارى وحالة الاشتراط لمصلحة الغير . وجوب

٧٤٧م

الرجوع إلى وثيقة التأمين لبيان تضمنتها اشتراطا لمصلحة الغير أم اتفاقا خاصا بين الطرفين المتعاقدين .

مؤدى نص المادة ٧٤٧ من القانون المدني أن للضرر ليس طرفا فى عقد التأمين المبرم بين طرفيه المؤمن والمؤمن له ولم يورد المشرع ضمن أحكام القانون المدني نصا خاصا يقرر للمضرور حقا مباشراً فى مطالبة المؤمن بالتعويض ومن ثم فلا يكون له فى غير حالات الإصابة والوفاة التى يحكمها القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات وحالة الاشتراط لمصلحة الغير حق مباشر فى مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذى أصابه والذي يسأل عنه المؤمن له وهو ما يوجب الرجوع إلى وثيقة التأمين للتعرف عما اذا كانت تتضمن اشتراطا لمصلحة الغير أم أنها محض اتفاق خاص بين الطرفين المتعاقدين .

(الطعن رقم ٥١٧٢ لسنة ٦٦ قى - جلسة ١٩٩٨/٤/٢٦)

عقد التأمين . قيامه على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه فى أى وقت . شرطه . ألا يكون ذلك الخطر قد وقع فعلا أو زال قبل إبرامه . علة ذلك .

إن كان عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر للمؤمن منه فى أى وقت إلا أن ذلك مشروط بالألا يكون الخطر للمؤمن منه قد وقع فعلا أو زال قبل إبرامه لانه فى هذه الحالة لا تسرى عليه وثيقة التأمين التى لا يسرى مفعولها بحسب الأصل إلا من وقت إبرامها لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الملحق ٢٩٣ لوثيقة التأمين الأصلية رقم ٥/٣٠٠١٦٩ المبرم بين الشركة الطاعنة والمطمعون ضده الأول والذي امتدت بمقتضاه التغطية التأمينية للبضاعة المؤمن بموجبها عليها من مخاطر التبديد بالنسبة للمطمعون ضده الثانى قد بدأ سريانه اعتبارا من ١٩٨٧/٩/٢ وهو ما لازمه ألا يكون التبديد للمؤمن منه قد وقع فى تاريخ سابق على إبرام هذا الملحق وإذ قرر الأخير بتحقيقات القضية رقم لسنة جنح

م ٧٤٧

قسم بولاقي أن استلامه لتلك البضاعة من المطعون ضده الأول والمؤمن له ، تلك البضاعة في تواريخ سابقة على تاريخ تحريره على مراحل لبيعها لحسابه وتوريد ثمنها إليه أو ردها له إذا ما تعلق ذلك وحرر بذلك ابصلا أعطى تاريخ ١٩٨٧/٩/٣ تمسكت الشركة الطاعة بدلالة تلك الأقوال على بطلان عقد التأمين لادخال الغش عليها باخفاء حقيقة الأمر ، فإن الحكم المطعون فيه اذ أطرح دفاعها في هذا الصدد على ما إجتزأه من القول سنداً لقضائه من انها أقوال مرسلة لثبوت جريمة التهديد في حقه بحكم بات مع انعدام التلازم الختمى بين تاريخ تسليم البضاعة وقيام الخطر المؤمن منه في تاريخ سابق على تحرير ملحق الوثيقة سائلة البيان وتاريخ الإبلاغ عن التهديد في تاريخ لاحق للاستفادة من التغطية الثانية وهو مالا يكفي لمواجهة هذا الدفاع وحمل قضائه بما يعيبه بالقصور في التسبب وجره ذلك ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ١٩٩٨/٦/١٠ - جلسة)

عقد التأمين ينصب على خطر أو حادث يخشى وقوعه . التزام المؤمن بدفع التأمين للمؤمن له أو للمستفيد . شرطه . تحقق الخطر دون تجاوز قيمة التأمين المتفق عليه المادتان ٧٤٧ ، ٧٥١ من القانون المدني .

مفاد نص المادة ٧٤٧ من القانون المدني أن عقد التأمين إنما ينصب بصفة عامة على خطر أو حادث يخشى وقوعه ويبنى المؤمن له تأمينه منه ، ويلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له أو المستفيد عند وقوع الحادث أو تحقق الخطر المؤمن عليه وذلك في حدود الضرر الناتج عنه دون تجاوز قيمة التأمين المتفق عليه وذلك طواعيه حكم المادة ٧٥١ من ذات القانون .

(الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ١٩٨٨/٢/٨ - جلسة)

الاتفاق على قاعدة النسبية في عقد التأمين . مقتضاه . تحديد أداء المؤمن عند تحقيق الخطر المؤمن منه بعوض يعادل النسبة بين المبلغ المؤمن به والقيمة الكلية للمشيء المؤمن عليه .

٧٤٧م

الاتفاق على قاعدة النسبة في عقد التأمين على الأشياء مقتضاه أن يتحدد أداء المؤمن عند تحقق الخطر المؤمن منه بموئ يعادل النسبة بين المبلغ المؤمن به والقيمة الكلية للشئ المؤمن عليه .

(الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢١/٣/٢٠٠٠)

الاتفاق على قاعدة النسبة في عقد التأمين . جوازه قانونا . وجوب إعماله متى نص عليه صراحة في العقد .

المقرر في قضاء محكمة النقض أن هذا الاتفاق - على قاعدة النسبة في عقد التأمين - يعد جائزا قانونا ومتعينا إعماله متى نص عليه صراحة في عقد التأمين .

(الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢١/٣/٢٠٠٠)

تمسك شركة التأمين الطاعنة أمام الخبير بوجوب تطبيق قاعدة النسبة المنصوص عليها في وثيقة التأمين عند احتساب التعويض المستحق للمطعون ضده عن الأضرار التي لحقت بالوحدة البحرية المؤمن عليها وخصم نسبة السماح المقررة وتمسكها بذلك بمحض الاتفاق اأحرر بين الطرفين بعد الحادث استنادا إلى أن مبلغ التأمين المتفق عليه في وثيقة التأمين على تلك الوحدة البحرية يقل عن قيمتها الحقيقية دفاع جوهرى . إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه وقضاؤه بإلزام الطاعنة بالتعويض معولا على تقرير الخبير الذى انتهى إلى احتساب مبلغ التعويض دون إعمال قاعدة النسبة أو خصم نسبة السماح . قصور وإخلال بحق الدفاع .

إذ كان الثابت أن الطاعنة (شركة التأمين) قد تمسكت بمحاضر أعمال الخبير المتدب في الدعوى بوجوب تطبيق قاعدة النسبة المنصوص عليها في وثيقة التأمين موضوع النزاع عند احتساب التعويض المستحق للمطعون ضده عن الأضرار التي لحقت بالوحدة البحرية المؤمن عليها فضلا

٢٤٧م

عن خصم نسبة السماح المقررة بواقع ٥% كما تمسكت بمحضر الاتفاق
اغرر بين الطرفين بذلك بعد الحادث استناداً إلى أن مبلغ التأمين المتفق
عليه في وثيقة التأمين على تلك الوحدة البحرية يقل عن قيمتها
الحقيقية ، وإذ انتهى الخبير في تقريره إلى احتساب مبلغ التعويض
المستحق للمطعون ضده دون اعمال قاعدة النسبة أو خصم نسبة السماح
وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلزام الطاعنة بهذا التعويض معولاً
في ذلك على هذا التقرير ودون أن يعنى بالرد على ذلك الدفء رغم
جوهريته فإنه يكون معيباً بالقصور في السبب والإخلال بحق الدفء .

(الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/٢١)

اعتبار عقد التأمين منتهياً باستيفائه مدته . تجديده . شرطه .
تفسير نصوصه يجرى عليه ما يجرى على تفسير سائر العقود .

إذا استوفى عقد التأمين مدته يعتبر منتهياً ويشترط لتجديده أن
ينص على ذلك صراحة بما يعني أن لا يجوز تجديده ضمناً ، وأنه يجرى
في هذه الحالة بالنسبة لتفسير نصوصه ما يجرى على تفسير سائر العقود
بما لا يخرج به عن عبارته الظاهرة .

(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

تضمن وثيقة التأمين من الحريق المبرمة بين طرفي الدعاى
نصاً صريحاً على تجديد عقد التأمين بعد إنقضاء مدته وتعليق
التجديد على سداد المؤمن له قسط التأمين كاملاً وقبول المؤمن
لهذا السداد بموجب إيصال مرقع من أحد تابعيه أو وكلائه
المصرح لهم بذلك . مؤداه . عدم التزام الأخير بالتعويض عن
الخطر موضوع العقد إلا بتحقيق هذا الشرط .

إذا كان البين من وثيقة التأمين من الحريق المبرمة بين طرفي الدعاى
أنها قد تضمنت النص في البند (١) منها على أنه بعد تمام
سداد القسط تقوم الشركة المؤمنة بتعويض المؤمن له عن الأضرار المادية التي

تلتحق بالملكات أو أى جزء منها من جراء هلاكها أو تلفها نتيجة لحريق أو صاعقة ، وذلك فى أى وقت خلال مدة التأمين المبينة بالجدول أو أى مدة لاحقة بشرط أن يكون المؤمن له سدد عنها ما يستحق من قسط تجديد هذه الوثيقة وأن تكون الشركة قد قبلته « وفى البند (٢) - على أنه لا يكون الوفاء بأى قسط معتبراً قبل الشركة ما لم يعط عنه للمؤمن له إيصال مطبوع موقع عليه من أحد مستخدمي الشركة أو أحد وكلائها المصرح لهم بذلك ، كما نص فى الجدول الملحق بهذه الوثيقة على أن « مدة التأمين سنة تبدأ من ١/٨/١٩٨٩ الساعة ١٢ ظهراً إلى ١/٨/١٩٩٠ الساعة ١٢ ظهراً ، فإن مضى هذه العيارات - بحسب مدلولها الظاهر - أن تلك الوثيقة وإن كانت قد تضمنت نصاً صريحاً على تجديد عقد التأمين بعد انقضاء مدته إلى مدد زمنية ماثلة للمدة الواردة به إلا أن هذا التجديد يظل معلقاً حدوثه على سداد المؤمن له لقسط التجديد كاملاً ، وقبول المؤمن لهذا السداد بموجب إيصال مطبوع موقع عليه من أحد تابعيه أو وكلائه المصرح لهم بذلك ، وبما معنى أن آثار العقد تظل موقوفة فلا يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له عن الخطر موضوع العقد إلا بعد تحقق هذا الشرط .

(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٥/١/٢٠٠٠)

ثبت تأمين المطعمون ضدها لدى الطاعة على مقر شركتها من خطر الحريق بموجب الوثيقة موضوع التداعى لمدة سنة . عدم سداد الأولى قسط تجديدها عن السنة التى شب خلالها الحريق . أثره . عدم تغطية الوثيقة لهذا الحادث . قضاء الحكم المطعمون فيه بإلزام الطاعة بمبلغ التأمين تأسيساً على أن المطعمون ضدها طلبت تحويل مبلغ من حسابها لدى أحد البنوك لصالح الطاعة سداداً لقسط التأمين قبل وقوع الحريق بما يعد تجديداً تلقائياً لعقد التأمين . خطأ وفساد فى الاستدلال . علة ذلك .

إذ كان الثابت بالأوراق أن المطعمون ضدها قد أمّنت لدى الطاعة على مقر شركتها من خطر الحريق بموجب الوثيقة موضوع التداعى لمدة سنة

٧٤٧م

تبدأ من ١٩٨٩/٨/١ الساعة ١٢ ظهراً إلى ١٩٩٠/٨/١ الساعة ١٢ ظهراً بمبلغ..... جنيه ، وأن هذه الوثيقة قد سبق تجديدها لمدد مماثلة كان آخرها المدة من ١٩٩٤/٨/١ إلى ١٩٩٥/٨/١ ، وأن المطعون ضدها لم تقم بمسداد قسط تجديد الوثيقة عن الفترة التي تبدأ من ١٩٩٥/٨/١ الساعة ١٢ ظهراً حتى ١٩٩٦/٨/١ الساعة ١٢ ظهراً ، وقد شب الحريق يوم ١٩٩٥/٩/١٠ وهو الخطر المؤمن من أجله ، فإن الوثيقة - والخال كذلك - لا تغطي هذا الحادث لعدم تجديدها قبل وقوعه وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها فيها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالزام الطاعة بمبلغ التأمين على سند من أن المطعون ضدها كانت قد طلبت تحويل مبلغ من حسابها لدى أحد البنوك لصالح الطاعة سداداً لقسط التأمين قبيل وقوع الحريق بثلاثة أيام وأن هذا التحويل المصرفي يعد بمثابة تجديد تلقائي لعقد التأمين ومتخذاً من سابقة قبول الطاعة لأقساط التجديد في تواريخ لاحقة على مواعيد استحقاقها دليلاً على تجديد الوثيقة للمدة مشار النزاع رغم أن ذلك لا يفيد بذاته ثبوت التجديد بغير موافقة الطاعة وقبولها فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد انصرف عن المعنى الواضح للعبارة التي تضمنتها وثيقة التأمين وشابه الفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٩٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك نقول إنها تمسكت في دفاعها الثابت بمحاضر أعمال الخبير المنتدب في الدعوى بوجود تطبيق قاعدة النسبة المنصوص عليها في وثيقة التأمين عند احتساب التعويض المستحق للمطعون ضده فضلاً عن خصم نسبة السماح المقررة بواقع ٥ % ، كما تمسكت بمحضر الاتفاق المبرر بين الطرفين بذلك بعد الحادث ، وإذ انتهى الخبير في تقريره إلى احتساب هذا التعويض دون إعمال قاعدة النسبة أو خصم نسبة السماح ، وكان الحكم قد أقام قضاءه الطمين معولاً في ذلك على هذا التقرير دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع رغم جوهريته فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان الاتفاق على قاعدة النسبية في عقد التأمين على الأشياء مقتضاه أن يتحدد أداء المؤمن عند تحقق الخطر المؤمن منه بعوض يعادل النسبة بين المبلغ المؤمن به والقيمة الكلية للشيء المؤمن عليه ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن هذا الاتفاق يعد جائزاً قانوناً ومتعيناً إعماله متى نص عليه صراحة في عقد التأمين . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطاعنة قد تمسكت بمحاضر أعمال الخبير المتدب في الدعوى بوجوب تطبيق قاعدة النسبية المنصوص عليها في وثيقة التأمين موضوع النزاع عند احتساب التعويض المستحق للمطعون ضده عن الأضرار التي لحقت بالوحدة البحرية المؤمن عليها فضلاً عن خصم نسبة السماح المقررة بواقع ٥٪ ، كما تمسكت بمحضر الاتفاق المبرر بين الطرفين بذلك بعد الحادث استناداً إلى أن مبلغ التأمين المتفق عليه في وثيقة التأمين على تلك الوحدة البحرية يقل عن قيمتها الحقيقية ، وإذ انتهى الخبير في تقريره إلى احتساب مبلغ التعويض المستحق للمطعون ضده دون إعمال قاعدة النسبية أو خصم نسبة السماح وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالزام الطاعنة بهذا التعويض معولاً في ذلك على هذا التقرير ودون أن يعنى بالرد على ذلك الدفاع رغم جوهريته فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢١/٣/٢٠٠٠ لم ينشر بعد)

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن لما كان تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، وكان من المقرر أن التأمين - طبقاً للمادة ٧٤٧ من القانون المدني - عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن وكان قبول الطاعنة لمبلغ جنيه من المطعون

م ٧٤٧

ضدها الثانية ، كقسط وحيد لوثيقة تأمين أبرمتها الأخيرة لصالح المطعون ضده الأول - الطاعن في الطعن الأول - لا يمثل خطأ في جانبها يربط مسئوليتها عن التعويض ولا يبدو كونه تنفيذاً لشروط العقد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر ، وقضى بالزامها بالتعويض على قول إنه نظير اقتطاع قسط التأمين من ميزانية الشركة المؤمن لها ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، بما يوجب نقضه - جزئياً - في هذا الخصوص .

(الطعنان ٤٣٤٥ ، ٤٥٩٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠١١/٤/١١)

٧٤٨م

مادة ٧٤٨

الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التي لم يرد ذكرها في هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة .

النصوص العربية للقبلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٤٨ لبيى و ٧١٤ سورى و ١٠٠٧ عراقى و ٦١٨ سودانى .

أحكام القضاء:

حق المضرور - من حادث سيارة مؤمن عليها فى الرجوع عن شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض فى ظل أحكام القانونين ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ و ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، عدم لزوم صدور حكم أول بتقرير مسئولية المؤمن له عن الحادث وتحديد مبلغ التعويض المستحق عنه ، يكفى اختصام المؤمن له فى الدعوى للحكم عليه فيها ، لم يكن للمضرور هذا الحق طبقاً للقواعد العامة وقبل العمل بالقانونين ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ و ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

(نقض جلسة ١٩٦٨/٦/٤ ص ١٩ سج فنى مدنى ص ١٠٩٩)

نفاذ حكم التعويض قبل شركة التأمين . شرطه . أن يكون محكوماً به بحكم قضائى نهائى . لا يدخل ذلك فى نسبية الأحكام وعدم تمثيل شركة التأمين فى الدعوى التى صدر فيها الحكم الجنائى . مصدر الزامها هو المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق شرطه وليس المادة ٤٠٥ مدنى المتعلقة بعجبة الأحكام .

مقتضى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ انه لا يشترط لالزام شركة التأمين بمبلغ التعويض سوى ان يكون محكوماً به بحكم قضائى نهائى ، وإذ كان المبلغ الذى حكم به للمطعون عليه -

٧٤٨ م

المضرور - هو تعويض صدر به حكم نهائي من محكمة الجناح المستأنفة فإنه يتحقق بذلك موجب تطبيق تلك المادة . ولا يدخل هذا البحث في نسبة الأحكام ، وفي أن شركة التأمين لم تكن ممثلة في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي ، لأن التزامها بتغطية مبلغ التعويض ليس مصدره المادة ٤٠٥ من القانون المدني المتعلقة بحجية الأحكام وإنما مصدره المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق الشرط الذي نصت عليه ، والقول بأن لشركة التأمين ان تنازع في مقدار التعويض المحكوم به مؤداه ان تحدد مسؤوليتها بما يحكم به عليها ، وقد يقل عما حكم به ضد المؤمن له وفي ذلك مخالفة لصريح نص المادة الخامسة المشار اليها .

(الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨ من ٢١ ص ٤٣)

عدم استطاعة المضرور ادخال المؤمن في الدعوى الجنائية لمطالبته بالتعويض عن حوادث السيارات .

لا يستطيع المضرور وفقا للمادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية ولما استقر عليه قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة ادخال المؤمن في الدعوى الجنائية لمطالبته بالتعويض .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤ من ٢٣ ص ٦٣٥)

الإتفاق في وثيقة التأمين على البضاعة المنقولة بحرا على حلول المؤمن بما يدفعه من تعويض محل المؤمن له فيما له من الدعاوى والحقوق قبل المسئول . مفاده . ليس للمؤمن له أن يجمع بين مبلغ التعويض ومقابل التأمين . علة ذلك .

إذ كان يبين من وثيقة التأمين على البضاعة المنقولة بحرا ان الطاعنة - وزارة التأمين - قد وافقت بمقتضاها على ان تحمل شركة التأمين - بما تدفعه من تعويض عن الحوادث والاضرار - بمقتضى هذه الوثيقة - محلها في جميع الدعاوى والحقوق التي لها قبل الغير المسئول فمفاد ذلك ان الطاعنة حولت حقها في التعويض عن الضرر قبل المسئول

٧٤٨٨

لشركة التأمين مما لا يجوز معه للطاعة - وهي المؤمن لها - ان تجمع بين مبلغ التأميى ومقابل التأمين والا استحال تنفيذ ما اتفق عليه بالمشاركة من رجوع شركة التأمين على الناقله وهى المسئولة عن الضرر .

(الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٧٤ من ٢٥ من ٧٤٩)

التأمين من المسئولية المدنية بالنسبة للسيارة النقل . نطاقه .
إلزام شركة التأمين بتغطية المسئولية الناشئة عن اصابة الراكبين
المسموح بركوبهما أيا كان مكان وجودهما بالسيارة أو صاعدين
ليها أو نازلين . ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

لما كانت المادة الثانية من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور قد عرفت السيارة النقل بأنها المعدة لنقل البضائع والمهمات ونصت المادة ١٦ فقره (هـ) من ذات القانون على أن يرخص للسيارة النقل بركوب راكبين ، فان مفاد هذين النصين ان كل ترخيص بتسيير سيارة نقل يتضمن التصريح بوجود راكبين فيها خلافا لقائدها وعمالها ولما كانت المادة ٦ فقره ٣ من القانون المشار اليه قد نصت على أن يكون التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقى انواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب ، وكان نص الشرط الأول من وثيقة التأمين موضوع الدعوى المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - قد جرى بأن « يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارات المؤمن عليها ، ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ما لم يشملها التأمين للنصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ولا يغطى التأمين المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد

٧٤٨م

السيارة أو أبويه أو أبنائه ، ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان في داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة ، فإن مؤدى ذلك أن التأمين من المسؤولية المدنية على السيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أينما كانوا في داخل السيارة سواء في « كابينتها » أو في صندوقها ، صاعدين إليها أو نازلين منها .

(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٤ ص ٢٩ من ١٨٣٧)

التأمين على سيارات النقل . سريانه لمصلحة الغير والركاب دون عمالها . م ٥ ق ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك إلغاء القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الذي أحالت اليه المادة سالفة الذكر .

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى على السيارات على أن « يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ » فمن ثم يكون قانون التأمين الاجبارى على السيارات المذكور قد الحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الوارد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور وبالتالي يظل الوضع على ما كان عليه من أن التأمين على سيارات النقل يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٧ ص ٣٠ من ٤٠٣)

التأمين الاجبارى من حوادث سيارات النقل . سريانه لصالح الراكبين المصرح بركوبهما بجوار قائد السيارة ، عدم امتداد التأمين لغيرهما من الراكبين في صندوق السيارة .

٧٤٨م

إذ كان لا خلاف على ركوب القتل في صندوق السيارة المعدة لنقل البضائع كما لا خلاف على مطابقة وثيقة التأمين للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري وكانت هذه الوثيقة في شرطها الأول تنص على أن « يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التي تقع من السيارة المؤمن عليها ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المصرح بركوبها طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولما كان قرار وزير الداخلية النفذ للقانون واجب التطبيق « القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور « قد أوجب في المادة ٥١ منه تخصيص ٥٠ سم من مقعد « كابينة « سيارة النقل لجلوس القائد و ٤٠ سم لكل من الشخصين المصرح بركوبها بجوارها مما مؤداه ان الراكبين اللذين يفيدان من التأمين هما المسموح بركوبها الى جوار القائد في مقعد « الكابينة « وإن من خلالهما لا يصدق عليه وصف الراكب ولا يحتد اليه نطاق التأمين .

(الطن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٦ من ٣١ ص ٤٢٣)

استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها لا يمنع المضرور من مطالبة المؤمن بالتعويض عما ترتكبه هذه السيارة من حوادث . ليس للمؤمن ان يحتج قبل المضرور بالدفع المستمدة عقد التأمين . وللمؤمن الرجوع على المؤمن له بقيمة ما يؤديه من تعويض م ٦ و ٢ ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . وم ١٣ و ١٧ و ١٩ ق ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وم ٥ من القرار رقم ١٥٢/١٩٥٥ الخاص بوثيقة التأمين النموذجية .

مفاد المادتين ٦ و ٢ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والواد ١٣ و ١٧ من القانون ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة الخامسة من القرار ١٥٢

م ٧٤٨

لسنة ١٩٥٥ الخاص بوثيقة التأمين النموذجية ان المشرع يهدف الى تخويل المضرور من حوادث السيارات حقا في مطالبة المؤمن بالتعويض في الحالات المبينة بالمادة الخامسة من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بوثيقة التأمين النموذجية ومنها استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها - دون ان يستطيع المؤمن ان يحتج قبله بالدفع المستمدة من عقد التأمين والتي يستطيع الاحتجاج بها قبل المؤمن له ومنح المؤمن في مقابل ذلك حق الرجوع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض فإذا ما غير المؤمن له وجه استعمال السيارة من سيارة خاصة وعلى خلاف الغرض المبين برخصتها الى سيارة لنقل الركاب بالأجر التزام المؤمن بتغطية الأضرار التي تحدث للركاب وللغير معا ، والقول بغير ذلك من شأنه ان يجعل النص على حق المؤمن في الرجوع على المؤمن له بما أداه من تعويض عند استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها لغوا لا طائل منه وهو ما ينتزه عنه المشرع.

(الظعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١١/١/١٩٨٣ ص ٣٤ ص ١٨٠)

نص الشرط الأول من وثيقة التأمين موضوع الدعوى الحالية المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذاً للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد جاء مطابق لما نص عليه في قانون التأمين الاجباري بأن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التي تقع من السيارات المؤمن عليها وبسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات ايا كان نوعها ولصالح الركاب ايضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالركاب المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين أرقام ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨١ لسنة ١٩٥٠ ، ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية تلحق زوجة قائد السيارة أو أبويه

٧٤٨م

أو ابنائه . ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها ، ولا يشمل التأمين عمال السيارة فإن مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان التأمين عن المسؤولية المدنية على سيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ اينما كانا في داخل السيارة في كابيتها أو في صندوقها صاعدين إليها أو نازلين منها دون تخصيص بأن يكونوا من أصحاب البضاعة المحمولة على السيارة أو من النائيين عنهم وما دام لفظ الراكبين قد ورد في النص عاما ولم يقم الدليل على تخصيصه لفيتم حمله على عمومه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون هذا النعى غير هذا الأساس .

(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١ ص ٣٨ ص ١٤٥)

المشرع اذ نص في المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات، على أن يسرى مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ، ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاء تلك المدة ، ويسرى مفعول الاخطار بتجديد الوثيقة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء مدة التأمين السابقة حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاء تلك المدة المؤداة عنها الضريبة . فقد دل على أن وثيقة التأمين الاجبارى على السيارات تغطى المدة التى تزدى عنها الضريبة على السيارات وكذلك تغطى مهلة الثلاثين يوما التالية لانتهاء تلك المدة .

(الطعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦ ص ٣٨ ص ٣٣٢)

التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات النقل. شموله الراكبان المسموح بركوبهما سواء في كابيتها أو في صندوقها صاعدين إليها أو نازلين منها. عدم اشتراط ان يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة أو من النائيين عنهم. علة ذلك.

(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢١ ص ٣٨ ص ١٤٥)

٧٤٨ م

السماح بوجود راكبين لكل ترخيص بتسيير سيارة نقل خلافا لقائدها وعمالها. مؤداه. افادتهما من التأمين من المسؤولية المدنية على تلك السيارة. المقصود بالراكب. المواد ٢ ، ٦ ، ١٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥.

(الطعن رقم ١٤٠١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٣ لم ينشر بعد)

إحالة القانون الى بيان محدد في قانون آخر. أثره. إعتباره جزءا منه يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الذى ورد به اصلا. الاحالة المطلقة. اثرها. وجوب التقيد بما يطرأ على القانون الحال اليه في هذه الحالة من تعديل أو تغيير. إحالة المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ - بشأن التأمين الاجبارى على السيارات على البيان الوارد في المادة السادسة من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، عدم تأثره بالغاء القانون الاخير مؤدى ذلك. استمرار التأمين على السيارة الخاصة لصالح الغير دون الركاب.

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١ لم ينشر بعد)

التأمين الاجبارى من حوادث السيارات ... لشركة التأمين الرجوع على مالك السيارة المؤمن له. بما دفعته من تعويض للمضرور. متى تبين ان هذا الأخير قد وافق على قيادة مركب الحادث للسيارة دون رخصة قيادة.

(الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠ لم ينشر بعد)

التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة او عن اية اصابة بدنية تلحق اى شخص من حوادث السيارة. مؤدى ذلك التزامه بما يحكم به قضائها من تعويض مهما بلغت قيمته. م ٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى.

(الطعن رقم ٣٩٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠ لم ينشر بعد)

٧٤٨م

التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن اية اصابة بدنية تلحق اى شخص من حوادث سيارة م ٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات. مؤدى ذلك. التزامه بما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته. مثال.

(الظعن رقم ٧١٦ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٥ لم ينشر بعد)

التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة من الوفاة او عن اية اصابة بدنية تلحق اى شخص من حوادث السيارة. مؤداه التزامه بما يحكم به نهائيا من تعويض مهما بلغت قيمته.

(الظعن رقم ٣٧٩ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٩/٢/١٩ لم ينشر بعد)

دعوى المضرور قبل شركة التأمين ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى على السيارات. دعوى مباشرة. عدم التزام المضرور باختصاص المؤمن له فى الدعوى او قائلها متى كانت السيارة التى وقع منها الحادث مؤمنا عليها وأن تثبت مسئولية قائلها عن الضرر.

(الظعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢١ لم ينشر بعد)

التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات. تغطيته كافة الحوادث التى تقع من اى جزء منها او ملحق متصل بها اثناء وقوعها او تشييلها بأية صورة. تشغيل خلاط السيارة بواسطة محركها. لا يجرّد السيارة من وصف المركبة الآلية المعدة للسير على الطرق العامة. شمول التأمين الاجبارى للحوادث الناشئة عنها. مخالفة ذلك. خطأ فى القانون وقصور. علة ذلك.

(الظعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣٠ لم ينشر بعد)

٧٤٨ م

التأمين الاجبارى على السيارة الخاصة. اقتصاره على تغطية الاضرار
التي تحدث للغير دون ركاب السيارة سواء كانت مملوكة لشخص معنوى أو
لاحد الافراد.

(الظعن رقم ٢٦٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٥ لم ينشر بعد)

تعين المستفيد في مشارطات التأمين . من مسائل الواقع . استقلال
محكمة الموضوع باستخلاصها من نصوص المشاركة متى كان استخلاصها
سائغا.

(الظعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٣ ص ٤٢ من ١١٠٣)

(ومجموعة المكتب الفنى ص ٣٦ - ٩٨٧ جلسة ١٩٨٥/١١/١٢)

شرط " من ائحازن الى ائحازن " . ماهيته . اتفاق المؤمن والمؤمن له فى
وثيقة التأمين ان يضمن المؤمن الاخطار التى تلحق البضاعة من وقت
خروجها من مخازن الشاحن الى وقت دخولها مخازن المرسل اليه .

(الظعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٣ ص ٤٢ من ١١٠٣)

فى التأمين بشرط " جميع الاخطار " ليس على المؤمن له اثبات
سبب الضرر لقيام قرينة لصالحه على ان سبب الضرر خطر مضمون .
للمؤمن نفى هذه القرينة باثبات ان الضرر راجع الى خطر مستبعد .

(الظعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٣ ص ٤٢ من ١١٠٣)

جواز الاتفاق على الوفاء بالقيمة التأمينية أو أى تعويضات تستحق
بالنقد الأجنبى فى نطاق عقود التأمين المبرمة مع الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية وشركات التأمين . م ٩٣ من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٧
لسنة ١٩٧٦ .

(الظعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩١/٥/١٣ ص ٤٢ من ١١٠٣)

٧٤٨ م

ليس للمؤمن بحسب الأصل حق الرجوع المباشر على الغير المسئول عن الضرر . علة ذلك . الرجوع بدعوى الحلول . شرطه . الوفاء للدائن بالدين المترتب في ذمة المدين أو اذا كان سنده في ذلك حوالة الحق اليه من المؤمن له في وثيقة التأمين .

(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٩١ ص ٤٢ ص ١١٠٣)

تناول وثيقة التأمين الاذنية في عقد التأمين البحري تكون بطريق التظهير أصلاً . إبرام العقد بين مالك البضاعة وشركة التأمين لصالح آخر من قبيل الاشتراك لمصلحة الغير . أثره . للمالك " المشروط " الحق في نقض مشاركة التأمين صراحة أو ضمناً دون التقيد بشكل معين ما لم يعين المستفيد قبوله له أو رغبته في الافاده منها .

(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٩١ ص ٤٢ ص ١١٠٣)

(الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٧ لم ينشر بعد)

(ومجموعة المكاتب الفنية ص ٣١ ص ٣٤٤ ٢٩/١/١٩٨٠)

التأمين عن الخطأ العمدى . غير جائز . تعلق ذلك بالنظام العام م . ٧٦٨ مدنى . تكليف الفعل المؤس عليه طلب التعويض أو مبلغ التأمين بأنه خطر احتمالى أم ارادى - خطأ عمدى - من المسائل التى تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة النقض . استخلاص الخطر المرجح للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق - جلسة ١/٢/١٩٩٣ لم ينشر بعد)

التأمين الإجبارى عن المسئولية أُنشأت عن حوادث السيارات . المقصود به حماية المضرور بضمان حصوله على حقه فى التعويض .

(الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٩٣)

٧٤٨م

استخلاص الحكم من شروط وثيقة التأمين ان طرفيها قصدا الاشتراط لمصلحة الغير . لا يمنع ذلك المؤمن من الاحتجاج على الضرر بالدفع التي نشأت قبل وقوع الحادث .

(الظعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٦/٧ لم ينشر بعد)

وحيث ان هذا النعي شديد . ذلك ان النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على انه " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاء أو عن أية إصابة بدنية أخرى تلحق أى شخص من حوادث السيارة اذا وقعت في جمهورية مصر العربية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والنص في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - التي أدمجت في المادة الخامسة من قانون التأمين الاجباري المشار اليها - على أنه يجب ان يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الاصابات التي تقع للأشخاص ويكون التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقي أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها " يدل على أن نطاق التأمين من المسؤولية وفقا لأحكام قانون التأمين الاجباري يقتصر على المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاء أو إصابة الأشخاص ولا يمتد الى تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الاضرار التي تحدثها السيارة بالاشياء والأموال .

(الظعن رقم ٥٦٠٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠ لم ينشر بعد)

التأمين على سيارات النقل . سريانه لمصلحة الغير والركاب دون عمالها . المقصود بالعامل . هو الذى يضار من السيارة التي وقع منها الحادث أثناء أو بسبب تأديته عمله عليها . ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك الغاء هذا القانون بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

٧٤٨ م

النص في الشرط الأول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والإقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - على أن يلتزم المؤمن بتغطية للمسئولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارات المؤمن عليها ويسرى هذا الإلتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا للفقرة ٥-، من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين أرقام ٨٦ لسنة ١٩٤٢، ٨٩، لسنة ١٩٥٠، ١١٧، لسنة ١٩٥٠ ولايشمل التأمين عمال السيارة و مؤداه ان التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لايفيد منه من ركبائها الا الراكبين المسموح بركوبهما دون غيرهما فلايشمل عمال السيارة والمقصود بعامل السيارة فى هذا الخصوص هو العامل الذى يضار من السيارة التى وقع منها الحادث أثناء أو بسبب تأديته عمله عليها، ولايغير من ذلك إلغاء القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

(الظعن رقم ٢٣٠٧ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٩٦ من ٤٧ ص. ٩٥٠)

تغيير المؤمن له وجه استعمال السيارة من سيارة نقل الى سيارة لنقل الركاب على خلاف الغرض المبين برخصتها . التزام المؤمن بتغطية الأضرار التى تحدث لركابها والغير معا . علة ذلك .

إذا ما غير المؤمن له وجه استعمال السيارة من سيارة نقل وعلى خلاف الغرض المبين برخصتها الى سيارة لنقل الركاب ، التزام المؤمن بتغطية الأضرار التى تحدث للركاب والغير معا ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل النص على حق المؤمن فى الرجوع على المؤمن له بما أداه من تعويض عند استعمال السيارة فى غير الغرض المبين لغو لاطائل منه وهو ما

م ٧٤٨

يتنزه عنه المشرع ، وإذ التزم الحكم المطعون ضده هذا النظر فإنه يكون قد وافق صحيح القانون .

(الظعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٦/٣/٢٦ لم ينشر بعد)

التأمين الإجبارى على السيارة الأجرة . عدم شموله
المسئولية المدنية الناشئة عن الإصابات التي تلحق بإبن قائدها إذا
كان من ركابها . يستوى فى ذلك ان يكون قائد السيارة مالكا
لها أم غير مالك وأن يكون الإبن صغيرا أم كبيرا .

إذا كان الواقع الثابت فى الدعوى كما سجله الحكم المطعون فيه
وسائر الأوراق أن السيارة أداة الحادث والمؤمن عليها لدى الطاعنه هي
السيارة الأجرة رقم الفيوم وان القاصر الشمول بوصاية المطعون
عليها كان ضمن ركابها يرافق والده الذى كان يقودها وقت وقوع الحادث
ومن ثم يعد من ركابها ولا يغطى التأمين الإجبارى على السيارة فى هذه
الحاله المسئولية المدنية عن الإصابات التي حدثت به نتيجة الحادث - وإذ
خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واطرح دفاع الطاعنه وأقام قضاءه
بإلزامها بالتعويض على سند مما قال به من تفرقه بين ان يكون ابن قائد
السيارة صغيرا أم كبيرا وأن يكون القائد مالكا للسيارة أم غير مالك
وجعله التأمين الإجبارى شاملا اصابه الإبن الكبير الذى يركب مع والده
قائد السيارة الغير مملوكه له دون ماعداه وهو منه تخصيص لمعوم النص
وتقييد لاطلاقه واستحدث حكم مغاير لم يأت به فإنه يكون قد أخطأ فى
القانون .

(الظعن رقم ٨٦٥٩ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٦/٧/١٤ من ٤٧ من ١١٣٠)

التأمين الإجبارى على الدراجة البخارية الخاصة،

التأمين الإجبارى على الدراجة البخارية الخاصة . عدم شموله
الأضرار التي تحدث لركابها م ٦ ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لا محل
لقصر حكم النص على مالك الدراجة البخارية وأفراد أسرته دون
باقي الركاب .

٧٤٨م

إذ كانت المادة السادسة من قانون المرور ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص يكون لصالح الغير دون الركاب ه فإن مفاد ذلك أن التأمين الإجبارى على الدراجة البخارية الخاصة لا يشمل الأضرار التي تحدث لركابها ولا يغطى المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع لهؤلاء الركاب وإذ كان النص عاما ومطلقا لكل ركاب الدراجة البخارية ، فلا محل معه لتخصيصه أو تقييده أو قصره على المالك والراود أسرته دون باقى الركاب . ولما كان الثابت من الأوراق ان مورث المطعون ضدهم كان راكبا خلف قائد الدراجة البخارية الخاصة الى وقع بها الحادث ومن ثم فإن وثيقة التأمين الإجبارى لا تغطى المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاته ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالزام الشركة الطاعنة بالتعويض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعنان ٩٧٥، ١٠١٥ لسنة ٥٤٤ ق - جلسة ١٩٩٦/٣/١٩ لم ينشر بعد)

سداد الضريبة عن السيارة أداة الحادث عن المدة التالية لإنتهاء سريان وثيقة التأمين الإجبارى . لايفيد بطريق اللزوم ان الوثيقة قد تجددت لدى شركة التأمين ذاتها .

إذ كانت الشركة الطاعنة قد دلت بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة لأن السيارة أداة الحادث غير مؤمن عليها وقت وقوعه فى ١٥/٣/١٩٨٦ فأقام الحكم المطعون فيه قضاء برفض الدفع والزام الشركة الطاعنة بالتعويض على سند من القول بأن الشهادة المقدمة والمؤرخة ٣١/٣/١٩٩٣ تضمنت سداد الضريبة عن الفترة من ٦/٢/١٩٨٦ حتى ٥/٢/١٩٨٧ بما مفاده ان وثيقة التأمين قد تجددت لفترة تالية اعتبارا من تاريخ سداد الضريبة لدى الشركة ذاتها فى حين ان الثابت من الصورة الضريبية لوثيقة التأمين - المقدمة من المطعون ضدهم - أن السيارة التي وقع منها الحادث كانت مؤمنا عليها لدى الطاعنة حتى ٨/٣/١٩٨٦ وأن الشهادة الصادرة من إدارة مرور سوهاج المؤرخة ٣١/٣/١٩٩٣ لا تتضمن سوى أن تلك السيارة سددت عنها الضريبة عن الفترة من ٥/٢/١٩٨٧ حتى ٥/٢/١٩٨٦ ولم يرد بها اسم الشركة المؤمن لديها

٧٤٨ م

فضلا عن أن سداد الضريبة عن المدة التالية لا يعنى بطريق اللزوم أن السيارة مؤمن عليها لدى الشركة الطاعنة ذاتها بما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٥/١١/٢٨ ص ٤٦ ص ١٢٥٧)

التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين . مناطه . أن يكون هناك عقد تأمين بين المؤمن له وأن تقع المخاطر المؤمن عنها خلال فترة سريانه .

(الطعن رقم ٨٧٩٠ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٧/١/١٥ لم ينشر بعد)

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضدها عن نفسها وبصفحتها وصية على أولادها القصر أقامت الدعوى لسنة ١٩٩٤ مدنى الفیوم الابتدائية على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع اليها مبلغ خمسين ألف جنيه تعويضا عن الأضرار الأدبية والمروثة ، ذلك أن مورثهم كان يستقل سيارة أجرة مؤمن عليها لدى الشركة الطاعنة وإنعزلت حتى سقطت في ترعة وترتب على ذلك وفاته ، وحرر عن الواقعة اضطر ... لسنة ١٩٩١ جنح مركز الفیوم وأمرت النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لوفاة المتهم ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٧ بسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم الثلاثي ، إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف ٣٤٨ لسنة ٣١ ق بنى سويد « مأمورية الفیوم » بتاريخ ١٩٩٥/٨/٢٩ قضت بالحكمة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة الطاعنة بالتعويض الموروث الذى قدرته وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك ، طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل ما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الدعوى المباشرة للمطعون ضدها قبلها يسقط الحق في إقامتها بإنتقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى

تولدت عنها الدعوى ويقف سريان التقادم حتى صدور قرار النيابة بتاريخ ١٩٩١/٣/١٨ بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لوفاة المتهم وقد أقيمت الدعوى الماثلة بتاريخ ١٩٩٤/١١/٢٢ فسقط الحق فى إقامتها، وإذا قضى المحكم المطعون فيه برفض الدفع بالتقادم الثلاثى بالنسبة للتعويض الموروث استنادا الى أن الحق فيه يتقادم بخمس عشرة سنة لأن عقد النقل يرتب التزاما بضمان سلامة ركاب السيارة الأجرة أداة الحادث رغم أن ميعاد تقادم الدعوى المباشرة قد حمله القانون بمدة ثلاث سنوات فإنه يكون معيها بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المشرع أوجب فى المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - والتي حلت محلها المادة ١١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور - على كل من يطلب ترخيصا لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين من الحوادث التي تقع منها . ثم أصدر لإستكمال الغرض من هذا النص القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ونص بالفقرة الأولى من المادة الخامسة منه على إلزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أى إصابة بدنية تلحق بأى شخص من حوادث السيارات ، وإذ لم يكن للمضرور طبقا للقواعد العامة وقبل العمل بالقانونين المشار اليهما فى أول يناير سنة ١٩٥٦ أن يرجع على شركة التأمين إلا بالدعوى الغير مباشرة استعمالا لحق مدينه المؤمن له قبلها ، وكان للمشرع قد رأى ان يخرج على هذه القواعد تحقيقا للأغراض التي استهدف بها حماية للضرور ضمانا لحصوله على حقه فى التعويض الجابر للضرر الذى وقع عليه مهما بلغت قيمة هذا التعويض بما أورده فى عجز الفقرة الأولى من المادة الخامسة المشار اليها من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وجعل بذلك للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لإقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه من هذا الحادث ، ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم النصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدني وهو التقادم الثلاثى المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين . وإذا كان حق الضرور قبل المؤمن بنشأ من وقت وقوع الفعل الذى سبب له الضرر بما

م ٧٤٨

يترتب عليه أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، إلا أنه لما كان التقادم المقرر لدعوى الضرر المباشرة تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وإنقطاعها فإنه إذا كان الفعل غير المشروع الذى سبب الضرر والذى يستند اليه الضرر فى دعواه قبل المزمع هو جريمة فإن سريان هذا التقادم يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية أو يجرى فيها التحقيق بمعرفة النيابة العامة أو قاضى التحقيق . ولا يعود هذا التقادم الى السريان إلا من تاريخ صدور الحكم النهائى أو إنتهاء المحاكمة بسبب آخر أو صدور قرار نهائى من النيابة أو من قاضى التحقيق بالآ وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، ولما كان الشاىء بالحكم المطعون فيه أن العمل غير المشروع الذى سبب الضرر للمطعون ضدها شكل جناحه قيدت ضد سائق السيارة الأجرة أداة الحادث والذى كان المورث أحد ركبائها وأن النيابة العامة أمرت بتاريخ ١٨/٣/١٩٩١ بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لوفاة المتهم، فإن سريان هذا التقادم يكون قد وقف من تاريخ وقوع الحادث وبدأ سريانه من تاريخ صيرورة هذا الأمر نهائيا فى ١٩/٦/١٩٩١ ولما كانت المطعون ضدها قد أقامت دعواها المباشرة بالتعويض قبل الشركة الطاعنة فى ٢٢/١١/١٩٩٤ أى بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ صيرورة الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية نهائيا فيكون الحق فى رفعها قد سقط بالتقادم التام . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بالتقادم بالنسبة للتعويض الموروث استنادا الى أن الحق فيه يتقادم بخمس عشرة سنة بإعتباره متولدا من عقد نقل الأشخاص فإنه يكون قد طبق فيما يتعلق بالتقادم حكما مغايرا لما نص عليه القانون بالنسبة لتقادم الدعوى المباشرة مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٢٩٣ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١١/٤/١٩٩٧ م، ٤٨ م، ١١٧٥)

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون بياناً لذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بإنتفاء الأساس القانونى لمطالبتها بالتعويض على سند من أن قانون التأمين الإجبارى رقم

٧٤٨م

٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ لا يغطي المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تحدث لركاب الدراجة البخارية وإذ ألزمها الحكم بالتعويض رغم أن مورثه المظنون ضدهم كانت من بين ركاب دراجة بخارية مؤمن عليها لديها تأميناً إجبارياً ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمى فى محله ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد معينه فى قانون آخر ، فإنه بذلك يكون قد ألحق هذا البيان ضمن أحكامه هو ، فيضحي جزءاً منه يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الآخر الذى ورد به البيان أصلاً . وإذ كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات تنص على أن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أى إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت فى جمهورية مصر العربية وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ومن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى قد ألحق بحكم المادة الخامسة منه البيان ذاته الوارد بالمادة السادسة من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين ، فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ - ولما كانت المادة السادسة من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن التأمين فى السيارة الخاصة والمتوسكيل الخاصة يكون لصالح الغير دون الركاب فإن التأمين الإجبارى على الدراجة البخارية الخاصة لا يشمل الأضرار التى تحدث لركابها ولا يغطي المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع لهؤلاء الركاب . لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق - وحصله الحكم المظنون فيه - أن مورثه المظنون ضدهم كانت من بين ركاب الدراجة البخارية الخاصة المؤمن عليها لدى الطاعة ، فإن التأمين الإجبارى على الدراجة لا يغطي المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاتها وإذ خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر ، إذ قضى بإلزام الشركة الطاعة بتعويض المظنون ضدهم عن الأضرار التى أصابتهم من جراء وفاة مورثهم المذكورة ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن ٣٤٣١ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٦ لم ينشر بعد)

٧٤٩ م

مادة ٧٤٩

يكون محلاً للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود
على الشخص من وقوع خطر معين .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٤٩ لبيى و ٧١٥ سورى و ٩٨٤ عراقى و ٩٦٠ لبنانى و
٦٠١ سودانى و ٧٧٦ كويتى .

يقع باطلا ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية :

(١) الشرط الذى يقضى بسقوط الحق فى التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح ، الا اذا انطوت هذه المخالفة على جناية أو جنحة عمدية .

(٢) الشرط الذى يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره فى اعلان الحادث المؤمن منه الى السلطات أو فى تقديم المستندات اذا تبين من الظروف أن التأخير كان لعذر مقبول .

(٣) كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحالة من الأحوال التى تؤدى الى البطلان أو السقوط .

(٤) شرط التحكيم اذا ورد فى الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لا فى صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة .

(٥) كل شرط تعسفى آخر يتبين انه لم يكن مخالفته اثر فى وقوع الحادث المؤمن منه .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٥٠ لىبي و ٧١٦ سورى و ٩٨٥ عراقى و ٩٨٣ لبنانى و ٦٢٣ سودانى و ٧٨٤ كويتى .

إذا تعاقد شخص مع شركة تأمين على التأمين عن البضائع الموجودة بحملة من السرقة وقرر كذباً في إجابته عن الأسئلة المدونة في طلب التأمين انه يقيّد مشترياته ومبيعاته في سجل خاص وأنه يحتفظ بقائمة جرد بضاعته وكان منصوباً في وثيقة التأمين على بطلان عقد التأمين إذا كان ما قرره طالب التأمين غير صحيح ثم استخلص الحكم استخلاصاً سائفاً ان البيانات المشار إليها هي بيانات جوهرية ذات أثر في تكوين التعاقد ورتب على عدم صحتها سقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين اعمالاً لنص العقد فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولا يغير من ذلك ان البيان الكاذب لم يكن له دخل في وقوع الخطر الذي حصل من أجله التأمين ومتى كان الحكم قد أقام قضاءه على أساس الشرط الصحيح الوارد في عقد التأمين والذي من مقتضاه بطلان العقد لعدم صحة ما قرره طالب التأمين وهذا شرط جائز قانوناً فلا يكون ثمة محل للنعي على الحكم بأنه قد أضاف الى أسباب بطلان العقود سبباً جديداً لا يقره القانون .

(جلسة ١٤/٤/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاماً ص ٣٨٨)

متى كان عقد التأمين قد نص على أن كل تغيير أو تعديل يحدث بالنسبة للفرص الذي أعد له المكان المحفوظة فيه البضائع المؤمن عليها أو الاستعمال الذي خصص من أجله ، ويكون من شأنه زيادة المخاطر دون قبول كتابي من المؤمن يحرم المستأمن حقه في التعويض ، وكان الثابت هو ان المستأمن قد استعمل هذا المكان عقب تحرير عقد التأمين في عملية تنظيف المحرّب الملوّثة بالملازوت بواسطة غسلها بالبترول وأنه أقام به فرناً لتسخين المياه اللازمة لتلك العملية بالقرب من مكان البضائع التي احترقت ، فان الحكم لا يكون قد أخطأ إذ قرر حرمانه من حقه في التعويض .

(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٤/٢/١٩٥٥)

إذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه - ان محكمة الاستئناف بعد ان بينت ان الحكم الجنائي الذي قضى بإدانته سائق السيارة

المؤمن عليها قام على تحميل تلك السيارة بأكثر من الحمولة المقررة بطنين اثنين، وبأنها كانت في حالة غير صالحة للعمل من فراملها وعجلة قيادتها عرضت لما أدلت به شركة التأمين الطاعنة في دفاعها من أن هاتين الحالتين لا تدخلان في نطاق التأمين ، اذ نصت المادة الثانية من وثيقة التأمين على أن التأمين لا يشملها - ولم تأخذ بهذا الدفاع ، وأسست وجهة نظرها في التقرير بمسئولية الطاعنة عن دفع مبلغ التأمين على أن ما احتوته وثيقة التأمين من شروط مطبوعة - عدت فيها الحوادث والأضرار التي تلحق فيها الطاعنة من المسئولية - يوصل الى القول بأن الشركة قد اعتبرت نفسها في الواقع متحللة من دفع التأمين عن الحوادث التي تقع نتيجة مخالفة القوانين واللوائح - مما يترتب عليه عدم الاعتماد بهذا الشرط واهداره ، فان الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه يكون مخالفا للقانون ، ذلك انه وإن كان مؤدى ما انتهى اليه الحكم هو اعتبار وثيقة التأمين موضوع الخصومة الحالية متى عقدت في ظل أحكام القانون المدني القديم عقد اذعان ، الا أنه لا يتأدى من ذلك ان يهدر نص المادة الثانية بجميع ما تضمنه من الصور والحالات التي نص فيها على أن التأمين لا يشملها ، ذلك ان ما يسوغ ابطاله في هذه الحالة انما يقتصر على الشروط التعسفية التي تتناقض مع جوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام . ولما كان ماورد بالبندين ثانيا ورابعا من المادة الثانية من العقد من ان التأمين لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث والأضرار نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حمولتها المقررة رسميا أو نتيجة لعدم العناية بها (وهاتان الحالتان هما عماد الحكم الجنائي في اذانة سائق السيارة المؤمن عليها) لا يعتبر من الشروط القائمة على التعسف والمناقضة لجوهر العقد ولا مخالفة لهما للنظام العام ، بل ان ميناهما الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسئولية - باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالا - فانه يتعين لذلك اعمال مقتضاها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون متعين النقض .

(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٦٠ م ١١ ص ٣٣٠)

م ٧٥٠

الشرط الذى يرد فى عقد التأمين بسقوط الحق فى التأمين بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت وقوع الحادث ينطوى على استبعاد مخالفة معينة من اخطافات النصوص عليها فى قانون المرور من نطاق التأمين ومبناه ان الرغبة المشروعة فى الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التى يكون من شأنها جعل الحادث المؤمن منه أكثر احتمالا ، مما ينأى بذلك الشرط قانونا عن البطلان الذى تجرى به المادة ٧٥٠ فقرة أولى مدنى على الشروط التى تقضى بسقوط الحق فى التأمين بسبب مخالفة القوانين أو اللوائح بصفة عامة دون تحديد مخالفة معينة من اخطافات المنصوص عليها فيها .

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/١٨ من ١٦ ص ١٧٢)

بطلان الشرط الوارد بوثيقة التأمين . شرطه . م ٣/٧٥٠ مدنى . الاتفاق فى الوثيقة على استثناء بعض حالات الخطر المؤمن منه من التأمين جائز . متى كانت هذه الحالات محددة تحديدا واضحا فى شرط خاص ولو كان ضمن الشروط المطبوعة فى الوثيقة .

النعى فى المادة ٧٥٠ من القانون المدنى على أن يظل ما يرد فى وثيقة التأمين من الشروط الآتية : ٣ - ١ كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحال من الأحوال التى تؤدى الى البطلان أو السقوط ، يدل على أن البطلان لا يلحق إلا الشرط الذى يؤدى - متى تحقق - الى بطلان حق المؤمن له أو سقوط هذا الحق بعد نشوئه أما إذا اتفق الطرفان فى وثيقة التأمين على استثناء بعض حالات الخطر المؤمن منه من التأمين فإنه يمتنع إعمال أثر هذا الاتفاق متى كانت هذه الحالات محددة تحديدا واضحا مفرغة فى شرط خاص ، ولما كان هذا الشرط المحدد لنطاق الخطر المؤمن منه لا يتعلق بأحوال البطلان أو السقوط فإنه يصح وروده ضمن الشروط المطبوعة فى الوثيقة ولا يسرى فى شأنه حكم النص المشار اليه .

(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٢ من ٣٦ ص ٩٨٧)

يسدل النص في المادة ٧٥٠ مدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن البطلان الذي يجرى به نص الفقرة الأولى من هذه المادة ينطبق على الشروط التي تقضي بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح بصفة عامة دون تحديد مخالفة معينة من مخالفات المنصوص عليها منه، وعلى أن البطلان المنصوص عليه في الفقرة الثالثة لا يلحق إلا الشرط الذي يؤدي - متى تحقق - إلى بطلان حق المؤمن له أو سقوط هذا الحق بعد نشوئه، أما إذا اتفق الطرفان في وثيقة التأمين على استثناء بعض حالات إخطار المؤمن منه فإنه يتعين أعمال أثر هذا الاتفاق متى كانت هذه الحالات محددة تحديدا واضحا مفرغة في شرط خاص، ويصح ورود هذا الشرط ضمن الشروط المطبوعة في الوثيقة مادام لا يتعلق بأحوال البطلان أو السقوط، وعلى أن ما يسوغ إبطاله وفقا للفقرة الخامسة إنما يقتصر على الشروط التعسفية التي تتناقض مع جوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام، لما كان ذلك وكان النص في البند ج من الشرط الخامس من وثيقة التأمين على أنه يجوز للمؤمن الرجوع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض إذا كان قائد السيارة سواء المؤمن له أو شخص آخر يقودها بموافقة غير حائز على رخصة قيادة لنوع السيارة قد ورد تنفيذا لما نص عليه المشرع في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أن يجوز أن تتضمن الوثيقة واجبات معقولة على المؤمن له وقبولا معقولة على استعمال السيارة وقيادتها فإذا أخل المؤمن له بتلك الواجبات أو القيود كان للمؤمن حق الرجوع عليه لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض، فلا يعتبر من الشروط القائمة على التعسف والمناقضة لجوهر العقد ولا مخالفة فيها للنظام العام وينطوي على استبعاد مخالفة معينة من مخالفات المنصوص عليها في قانون المرور من نطاق التأمين ومنهاه الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالا فإنه لذلك يتعين أعمال مقتضاه، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعنة استنادا إلى أن البند ج من الشرط الخامس من وثيقة التأمين هو

٧٥٠ م

شروط تعسفى باطل طبقاً لنص كل من الفقرة الأولى والثالثة والخامسة من المادة ٧٥٠ من القانون المدنى فانه يكون قد خالف القانون .

. (الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٨٨ س ٣٩ ص ٤٦٠)

حيث إن هذا الطعن أقيم على تسعة أسباب يدعى الطاعن بالأسباب من الأول إلى السادس والوجه الأول من السبب السابع منها على الحكم للطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيانها يقول إن الحكم أقام قضاءه على سند من أن الحكم الابتدائى أخطأ حين عول على حكم المادة ٧٥٠ من القانون المدنى ، وأن إبرام الوثيقة قد تمحضى لصالح الطاعن ولم يعد ينفع على الشركة التى تحملت قسط التأمين من ميزانيتها باضالفة للقوانين واللوائح ونظامها الأساسى والتى تحظر جميعها أن يتجاوز قسط التأمين الحد الأقصى لما حصل الطاعن من مكافآت ، وأنه رغم مناقضة الجهاز المركزى للمحاسبات فقد استغل الطاعن نفوذه فى الشركة للتربح من ماله بغير حق ، وهذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه معيب ، ذلك أنه لم يفسح عن ماهية القوانين واللوائح التى عاب على الجمعية العمومية لشركة مخالفتها كما لم يبين ماهية النص القانونى الذى ارتكن هو إليه ، ولم يستقصي الحد الأقصى من المكافآت التى حصل عليها الطاعن وقرر الحكم بمجاوزة قسط التأمين له ، وهو ما يجهل بالأساس الذى بنى عليه ، وبمعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه للقانون ، وقد فات الحكم حقيقة أن القرار المذكور قد صدر صحيحاً ملزماً للشركة بقوة القانون ، وقد تغيت به أن يكون حافزاً للطاعن على استمرار حسن أدائه ، وبدلاً له عن حصته فى التأمينات الاجتماعية التى لم يستفد منها ، وأنه - على فرض مخالفته للقانون والنظام الأساسى للشركة - فإنه متى كان لا يشكل جنابة أو جنحة عمدية ، فلا تبطل به وثيقة التأمين عملاً بالمادة ٧٥٠ من القانون المدنى .

(الطعن ٤٣٤٥ ، ٤٩٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ١١/٤/٢٠٠١ لم ينشر بعد)

لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له الا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه بشرط الا يجاوز ذلك قيمة التأمين .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٥١ لبيى و ٧١٧ سورى و ٩٨٩ عوائى و ٩٥٥ لبنانى و ٦٣٣ سودانى .

أحكام القضاء:

لم يورد الشارع المصرى - على خلاف بعض التشريعات الأخرى - نصا خاصا يقرر ان للمصاب حقا مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذى أصابه والذى يسأل عنه قبل المستامن ، فوجب الرجوع الى القواعد العامة لتعرف ما اذا كانت وثيقة التأمين على مسئولية المستامن قصد بها اشتراط لمصلحة الغير أم قصد بها اتفاق خاص بين الطرفين المتعاقدين ، فاذا كان الحق الذى اشترطه المستامن انما اشترطه لنفسه فلا يكون هناك اشتراط لمصلحة الغير حتى لو كانت تعود منه منفعة على الغير . أما اذا تبين من مشاركة التأمين ان العاقدين قصدا تخويل المصاب الحق المباشر فى منافع العقد ، فان القواعد الخاصة بالاشتراط لمصلحة الغير هى التى تطبق .

(جلسة ١٩٥٥/٥/٥ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما من ٣٨٩)

دعوى شركة التأمين قبل الناقل طلب قيمة التعويض عن تلف البضاعة أثناء النقل . تأسيسها على عقد النقل . لا محل

٧٥١ م

للمطمن بالبطلان على شرط الإعفاء من المسؤولية الواردة به . عدم تطبيق أحكام المسؤولية التقصيرية في هذا الصدد . لا خطأ .

مضى كانت شركة التأمين الطاعة قد أسست دعواها قبل الناقل بطلب قيمة التعويض عن الضرر الذي لحق بها بسبب تلف البضاعة أثناء النقل ، على العقد الذي تم بوجبه نقل هذه البضاعة ، فانه لا محل لما تشبه الطاعة من أن ما تضمنه ذلك العقد من الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية هو شرط باطل في نطاق المسؤولية التقصيرية ، ولا على الحكم المطعون فيه وقد تبين ان المسؤولية أساسها العقد ، ان هو لم يعرض لما تدعيه الطاعة من أن لها حقا في الاختيار بين المسئولين ولم يجر تطبيق أحكام المسؤولية التقصيرية بعدد هذا الشرط .

(الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣ ص ٢٠ ٨٥١)

جواز النص في وثيقة التأمين على قاعدة النسبية . هذه القاعدة لا تخالف النظام العام .

لما كان العقد شريعة المتعاقدين ، وكان قد حذف من القانون المدني نص المادة ١١٠٠/٢ من المشروع التمهيدي لهذا القانون التي كانت تنص على قاعدة النسبية في التأمين بقولها : « اذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشئ الحقيقية يوم وقوع الحريق كان المبلغ الواجب دفعه من مبلغ التأمين هو ما يعادل النسبة بين هذا المبلغ وقيمة الشئ المؤمن عليه وقت الحادث مالم يتفق على غير ذلك » ، وكان حذف هذه المادة لتعلقها بجزئيات وتفاصيل يحسن ان تنظمها قوانين خاصة ، لا لتعلقها بالنظام العام - لما كان ذلك فإن النص في وثيقة التأمين على أعمال قاعدة النسبية يكون جائزا .

(الطن رقم ١٦٩ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١ ص ٢١ ١٣٠٥)

التأمين الاجباري عن حوادث السيارات . لشركة التأمين استرداد التعويض الذي دفعته للمضرور مالك السيارة المؤمن له إذا

٧٥١ م

ما ثبت ان قائد السيارة مرتكب الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة قيادة .

مؤدى نص المادتين ١٦ و ٣/٢ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات . البند الخامس فقرة ج من الشروط العامة الملحقة بنموذج وثيقة التأمين لذى صدر به قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص - تنفيذ حكم المادة الثانية من القانون المذكور - ان لشركة التأمين إن ترجع على مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض لمضطرور فى حوادث السيارات المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضطرور فى حوادث السيارات فى حالة ما إذا كان قائد السيارة مرتكب الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة تجيز قيادته لها كما ان للمؤمن ان يدفع دعوى الضمان التى يقيمها مالك السيارة قبله بعدم التزامه بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه فى هذه الحالة ، لما كان ذلك وكان الثابت ان الشركة الطاعة - شركة التأمين - قد تمسكت لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليها الأولى سمحت للمطعون عليه الثانى بقيادة السيارة دون ان يكون مرخصا له بذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى واكتفى بالاحالة الى أسباب حكم محكمة أول درجة التى لم يتناول هذا الدفاع اذ لم يسبق إثارته أمامها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٨ من ٢٧ ص ١٢٩٩)

حق المؤمن فى الرجوع على المؤمن بمقتضى عقد التأمين ، استقلاله عن حق المضطرور فى الرجوع على المؤمن عليه بدعوى مباشرة . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ عن حوادث السيارات .

نصت المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات على التزام المؤمن :

٧٥١ م

بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أى إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات وأن يكون هذا الالتزام بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، فإن مؤدى ذلك ان تكون للمؤمن له - عند تحقق الخطر برجوع المضرور عليه بالتعويض - حق الرجوع على المؤمن تنفيذا لعقد التأمين وحق المؤمن له فى الرجوع على المؤمن بمقتضى عقد التأمين ينشأ مستقلا عن حق المضرور فى الرجوع على المؤمن مباشرة بموجب نص المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ سالفة الذكر .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٤٤ فى - جلسة ١٩٧٧/٣/٧ من ٢٨ ص ٦٣٠)

دعوى المضرور قبل شركة التأمين . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى على السيارات دعوى مباشرة . عدم التزام المضرور بإختصاص المؤمن له فى الدعوى . علة ذلك .

أوجب المشرع فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على كل من يطلب ترخيصا لسيارته ان يقدم وثيقة تأمين - غير محدودة القيمة عن الحوادث التى تقع منها واستكمالاً للعرض من هذا النص وضمانا لحصول المضرور على حقه فى التعويض الجابر للمضرر فقد أصدر القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ونص بالفقرة الأولى من المادة الخامسة على الزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق بأى شخص من حوادث السيارات كما قررت المواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من القانون المذكور حق المؤمن فى الرجوع على المؤمن له لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض إذا أخل الأخير بما يكون قد فرضه الأول - عليه من واجبات معقولة وقيود على استعمال السيارة وقيادتها وكذا إذا ثبت ان التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفاء وقائع جوهريه تؤثر فى قبول المؤمن بتغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه أو استخدام السيارة فى أغراض لا تبيحها الوثيقة وأجازت للمؤمن أمضا اذا التزم أداء التعويض فى حالة وقوع المسؤولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته ان

يرجع على المسئول عن الاضرار لاسترداد ما يكون قد اداءه من تعويض على أن لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً للأحكام سالفه الذكر أى مساس بحق المضرور قبله . ومفاد ذلك ان للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها اجباريا ان يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة الحادث مستمدا حقه فى ذلك من نصوص القانون المشار اليه آنفا دون اشتراط ان يستصدر أولا حكما بتقرير مسئولية المؤمن له عن الحادث وتحديد مبلغ التعويض المستحق عنه ودون ضرورة لاختصاص المؤمن له فى الدعوى ذلك ان التزام المؤمن طبقاً للأحكام سالفه الذكر - يمتد الى تغطية المسئولية عن افعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص غير المصرح لهم بقيادة السيارة المؤمن عليها على حد سواء ومن ثم فإن التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور لا يستلزم سوى ان تكون السيارة التى وقع منها الحادث مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر سواء كان تابعا للمؤمن له أو غير تابع ، مسرح له بقيادتها أم لم يصرح إذ لا أثر لذلك كله إلا بالنسبة لدعوى الرجوع المقرر للمؤمن دون ان يمتد الى حق المضرور قبل الأخير . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى على أساس أن المؤمن له لم يختص كمسئول عن الحقوق المدنية فى اللجنة الدعوى الماثلة لإقرار مبدأ مسئوليته ومقدار التعويض وذلك رغم ثبوت وقوع الحادث الذى نشأ عنه الضرر من السيارة المؤمن عليها أجباريا لدى المطعون عليها الأولى بالحكم النهائى الصادر فى اللجنة فإنه يكون مشوبا باخفا فى تطبيق القانون .

(الظعن رقم ٢١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٩ ص ٢٩س ١٦١٢)

التأمين على سيارات النقل . سريانه لمصلحة الغير والركاب دون عمالها . م ٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . لا يغير من ذلك إلغاء القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الذى أحالت اليه المادة سالفه الذكر .

م ٧٥١

تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات على أن « يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق بأى شخص من حوادث السيارات اذا وقعت فى جمهورية مصر ، وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ فمن ثم يكون قانون التأمين الإجبارى على السيارة المذكورة قد ألحق بحكم المادة الخامسة من ذات البيان الوارد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدده تحديد المستفيدين من التأمين فلا يتأثر بقاء هذا البيان بإلغاء قانون المرور المذكور ، وبالتالي يظل الوضع على ما كان عليه من ان التأمين على سيارات النقل يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٩س ٣٠ من ٤٠٣)

رفع الدعوى الجنائية ، مانع قانونى يتعذر معه على المؤمن له مطالبة المؤمن بحقه . أثره . وقف سريان التقادم طوال مدة المحاكمة . مؤداه . عودة سريانه بصدور الحكم الجنائى النهائى أو انتهاء المحاكمة .

وإن كانت مطالبة المضرور المؤمن له بالتعويض هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الواقعة التى يسرى بحدوثها التقادم المسقط بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن إلا أنه تجب مراعاة ما يطرأ على هذا التقادم من اسباب توقف سريان مدته طبقاً للقانون إذ تقضى القواعد العامة بأن التقادم لا يسرى كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً ، واذا كان يتعمين على المؤمن له فى دعوى الرجوع على المؤمن ان يثبت تحقق مسؤوليته قبل المضرور ، فاذا تقررت تلك المسؤولية بحكم جنائى كان حجة على المؤمن فى تقرير مبدأ مسؤولية المؤمن له عن الحادث المؤمن منه ، مما يقتضاه إذ انه كون الحادث المؤمن منه جريمة أو نشأ عن خطأ نشأت عنه ايضاً جريمة رفعت بها الدعوى الجنائية

على مرتكبها ، سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن فعلهم فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر كالمؤمن له اذا رفع دعواه على المؤمن أمام المحاكم المدنية أثناء السير فى الدعوى الجنائية كان مصيرها المحتمى هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً فى الدعوى الجنائية لأن مسئولية المؤمن قبل المؤمن له لا تتحقق الا بثبوت مسئولية المؤمن له قبل المضرور ، فاذا كانت هذه المسئولية الأخيرة ناشئة عن الجريمة التي رفعت عنها الدعوى الجنائية أو عن ذات الخطأ الذى نشأت عنه تلك الجريمة فإنها تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والدعوى المدنية التي يرفعها المؤمن له على المؤمن ولازمة للفصل فى كليهما فيجتمع على المحكمة المدنية ان توقف دعوى المؤمن له حتى يفصل نهائياً فى تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملاً بقاعدة ان الجنائي يوقف المدنى ، والتزاماً بما تقضى به المادة ١٠٢ من قانون الاثبات من وجوب تقييد القاضى المدنى بالحكم الجنائي فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً ، وما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية من أن ما يفصل فيه الحكم الجنائي نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبته الى فاعلها تكون له قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائياً فإذا رفع المؤمن دعواه أمام المحكمة المدنية كان رفعها فى هذا الوقت عقيماً ، إذ لا يمكن النظر فيها إلا بعد ان يفصل نهائياً فى تلك الدعوى الجنائية ، فإن رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعاً قانونياً يمتنع معه على المؤمن له مطالبة المؤمن بحقه مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدنى وقف سريان التقادم مادام المانع قائماً ، وبالتالي يقف سريان التقادم بالنسبة الى دعوى المؤمن له قبل المؤمن طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية .

(الظمن رقم ٧٦ لسنة ٤٨ قى - جلسة ٢٤/١٢/١٩٨١ م ٣٢ ص ٢٤٠٣)

م ٧٥١

للمضرور من حادث سيارة دعوى مباشرة قبل شركة التأمين . قانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم اشتراط تبعية قائد السيارة للمؤمن له أو ثبوت مسؤولية الأخير . قضاء الحكم بسقوط تلك الدعوى تبعا لسقوطها بالنسبة للشركة مالكة السيارة . مخالفة للقانون .

إذ كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها تأمينا إجباريا ان يرجع - طبقا لأحكام القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ - على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاتضاء التعويض عن الضرر الذى اصابه نتيجة الحادث مستمدا حقه فى ذلك من القانون مباشرة طالما ثبتت مسؤولية قائد السيارة عن الضرر حتى ولو لم يكن تابعا للمؤمن له أو انتقلت مسؤولية هذا الأخير . وكان الثابت من الأوراق ان السيارة التى ارتكبت الحادث الذى ادى الى وفاة ابن الطاعنين كان مؤمنا عليها تأمينا إجباريا طبقا للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ لدى الشركة المطعون ضدها الثانية فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط دعوى الطاعنين قبل شركة التأمين المطعون ضدها الثانية تبعا لسقوطها بالنسبة للشركة المطعون ضدها الأولى - مالكة السيارة - يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٥ س ٣٤ ص ١١٣٧)

المسئولية عن الأضرار الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين للعقود لتغطيتها موضوع غير قابل للتجزئة - شركة التأمين فيه ضمانته بالتأمين للمسئول عن الحادث . مؤدى ذلك . استفادة أى منهما من الحكم الصادر لصالح الآخر . مثال .

متى كانت مسؤولية المطعون عليه الأول عن تعويض الطاعنة عن الأضرار الناشئة عن حادث وقع من السيارة قيادته هى نفسها موضوع التأمين للعقود بين شركة التأمين المطعون عليها الثانية كمؤمن لديها والمطعون

٧٥١ م

عليه الأول كمؤمن له تأميناً يغطي هذه المسؤولية مما يجعل الموضع المحكوم فيه بالحكم الابتدائي موضوعاً واحداً لا يقبل التجزئة . فإن يعود المطعون عليه الأول عن إستئنافه وفوات مهلة الاستئناف بالنسبة له لا يؤثر على شكل الاستئناف الفرعى المرفوع صحيحاً من الشركة المطعون عليها الثانية ولما كانت هذه الأخيرة قد إختصمت فيه المطعون عليه الأول فإنه يعتبر طرفاً فيه ويستفيد من الحكم الصادر لزميلته المطعون عليها الثانية ، كما ان الفقرة الأخيرة من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات سالفة البيان صريحة فى ان كلا من الضامن وطالب الضمان يستفيد من الطعن المرفوع من أبيهما فى الدعوى الأصلية إذا إتحدا دفاعهما فيها ولما كان المطعون عليها الثانية ضامنه بالتأمين للمطعون عليه الأول فى مسئوليته عن الحادث فإنه يستفيد من الحكم الصادر لهذه المطعون عليها الثانية طالما ان دفاعها فيه واحد وهو رفض الدعوى أو تخفيض التعويض الى الحد المناسب .

(الطعن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٤ ص ٣٧ من ١٠٣٠)

مسئولية شركة التأمين عن تعويض الأضرار الناجمة عن حوادث السيارات بالغاً مابلغ . م ١/٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . مؤداه . جواز الإستئناف المقام منها عن الحكم الصادر بالتعويض ولو قبله المسئول . علة ذلك .

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات أن التزام المؤمن يمتد الى تغطية المسؤولية عن افعال المؤمن له ومن يسأل عنهم من الأشخاص وان شركة التأمين وحدها هى المسئولة فى النهاية عن تعويض المضرور بالغاً ما بلغ مقدار التعويض مادام هذا الحق قائماً قانوناً . ومؤدى هذا ان الحكم الذى يصدر فى دعوى المسؤولية ضد المسئول بالتعويض وتقديره انما يتضمن قضاءاً ضمناً ضاراً تحتاج به شركة

٧٥١ م

التأمين مادتت ممثلة في الدعوى ومن ثم يجوز لها في هذه الحالة استئناف هذا الحكم حتى اذا كان المستول قد قبله .

(الظمن رقم ٥٢٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٢/٢٤ / ١٩٨٦ م ٣٧ ص ١٠٣٠)

مفاد نص للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السبلوات وقواعد المرور ونص الفقرة الأولى من المادة الخامسة والمواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان للمضروور من الحادث الذى يقع من سيارة صدر بشأنها وثيقة تأمين ان يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى اصابه نتيجة الحادث مستمدا حقه فى ذلك من نصوص القانون المشار اليها آنفا دون اشتراط ، ان يستصدر أولا حكما بتقرير مسؤولية المؤمن له عن الحادث ، ودون ضرورة لاختصاصه فى الدعوى . ذلك ان التزام المؤمن طبقا للأحكام التى قررتها المواد سالفة البيان يمتد الى تغطية المسؤولية عن أفعال المؤمن له من يسأل عنهم وغيرهم من مرتكبى الحادث على حد سواء ومن ثم فإن التزام شركة التأمين ببلغ مبلغ التعويض للمضروور لا يستلزم سوى ان تكون السيارة التى وقع منها الحادث مضمنا عليها لديها وان تثبت مسؤولية مالكيها المؤمن له أو مرتكب الحادث حسب الأحوال ، لما كان ذلك وكان مفاد تلك النصوص ان حسب الحكم الذى يصدر فى دعوى المضروور المباشرة قبل المؤمن التى يستند فيها للضرور الى مسؤولية المؤمن له ، كناقيل أو حارس للأشياء ، عن الحادث ان تتحقق من هذه المسؤولية بغير حاجة الى اختصاصه فيها سابق فى ذلك ان تكون هذه المسؤولية قد تحققت بحكم سابق أو فى ذات الدعوى المباشرة التى أقامها للضرور على شركة التأمين ، وكان اتين من الحكم الظمنون فيه انه بعد ان تحقق من غرق السيارة أداة الحادث مؤمن عليها لدى لشركة الطاعة ، ومن ثبوت مسؤولية مالكيها (المؤمن له) عما لحق الظمنون عليهم وموورثهم من اضرار ، وأقلم قضاءه فى هذا الصدد

م ٧٥٩

على أسباب سائغة تكفى لحمله وانتهى الى التزام هذه الشركة بالتعويض عن هذه الاضرار فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٣٤٤٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥)

مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجبارى من حوادث السيارات . بدء سريانها من وقت وقوع الفعل المسبب للضرر . دعوى المؤمن له قبل المؤمن . بدء سريان تقادمها من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض .

دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن التى أنشأها المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات تخضع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - للتقادم النصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى وهو التقادم الثلاثى المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ، وحق المضرور قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الحادث الذى ترتبت عليه مسؤولية المؤمن له - مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن لان المضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانونى من نفس العمل غير المشروع الذى أنشأ حقه قبل المؤمن له وبذلك يستطيع المضرور ان يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذى سبب له الضرر مما يترتب عليه ان مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، وهى فى هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن التى لا يبدأ سريان تقادمها الا من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض .

(الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٥١ق - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٤ ص ٣٩)

(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الحكم برفض الدعوى بحالتها يتساوى مع الحكم بعدم القبول . لما كان ذلك ، وكانت الأسباب التى بنى

م ٧٥١

عليها الحكم المطعون فيه قضاء. تؤدي الى عدم قبول الدعوى لعدم اختصاص المؤمن له الا انه قضى في منطوقه بتأييد الحكم المستأنف برفض الدعوى .
واذ كان الرفض قائما على اساس ان مسؤولية المؤمن قبل المضور في الدعوى المباشرة لا تقوم الا اذا تحققت مسؤولية المؤمن له فانه يستوي ان تحكم المحكمة برفض الدعوى بحالتها أو بعدم قبولها ويكون النعي على الحكم بالبطلان والتناقض في هذه الحالة لا يتحقق به سوى مصلحة نظرية بحته لا تصلح اساسا للطعن.

(الطعن رقم ١٧٥٦ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٩١/٦/١٢)

للمضور من حادث سيارة مؤمن عليها دعوى مباشرة قبل شركة التأمين طالما ثبتت مسؤولية قائدها عن الضرر . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري عن حوادث السيارات .

(الطعن ١٦٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١٨ ص ٤٤ من ٦٣٥)

(١) تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى .

(٢) ومع ذلك لا تسرى هذه المدة :

أ - في حالة اخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه ، أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر الا من اليوم الذى علم فيه المؤمن بذلك .

ب - في حالة وقوع الحادث المؤمن منه الا من اليوم الذى علم فيه ذوو الشأن بوقوعه .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٥٢ لىبى و ٧١٨ سورى و ٩٩٠ عراقى و ٩٨٥ لبنانى و ٦٢٤ سودانى و ٨٠٧ كويتى .

أحكام القضاء :

أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، للمضطرر فى هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى وهو التقادم الثلاثى المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ولولا هذا النص لسرى على تلك الدعوى المباشرة التقادم العادى لأنها لا تعتبر من الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليها فى المادة ٧٥٢ مدنى .

(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/٢٢ ص ٢٠ من ٥٠٠)

م ٥٢

التعويض المباشرة التي أنشأها المشرع للمضرور قبل المؤمن بمقتضى
المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري
من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات خاصة للتقادم الثلاثي
التنصيص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني والذي تبدأ منه وقت
يقع الفعل غير المشروع الذي سبب الضرر .

إن كان الفعل غير المشروع الذي يستند اليه المضرور في دعواه قبل
الزمن يكون جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على مقارنها سواء
كانت هو الزمن له أو كان غيره ممن يعتبر مسئولاً عن الحقوق المدنية المترتبة
على قطعهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور قبل المؤمن يقف طوال
الفترة التي تقوم فيها المحاكمة الجنائية ولا يعود الى السريان إلا منذ صدور
الحكم النهائي أو انتهاء المحاكمة الجنائية لسبب آخر وذلك على أساس أن
رفع التعويض الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً في معنى المادة
١١/٢٨٢ من القانون المدني يتعلم معه على المضرور مطالبة المؤمن بحقه .

مقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ انه
لا يشترط لالتزام شركة التأمين بمبلغ التعويض سوى أن يكون محكوماً به
بحكم قضائي نهائي واذا كان المبلغ الذي حكم به للمطعون عليه
(التعويض) هو تعويض صدر به حكم نهائي من محكمة المرح المستأنفة فإنه
يصحّ بطلبه تطبيق تلك المادة ولا يدخل هذا البحث في نسبة
الأحكام وفي أن شركة التأمين لم تكن ممثلة في الدعوى التي صدر فيها
الحكم النهائي لأن التزامها بتغطية مبلغ التعويض ليس مصدره المادة ٤٠٥
من القانون المدني المتعلقة بحجية الأحكام وإنما مصدره المادة الخامسة من
القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق الشرط الذي نعت عليه ، والقول
بأن شركة التأمين أن تنازع في مقدار التعويض المحكوم به مؤداه أن تحدد
مستوياتها بما يحكم به عليها وقد يقل عما حكم به ضد المؤمن له وفي
تلك صفة لم يربح نص المادة الخامسة المشار اليها .

(المظن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/١/٨ م ٢١ ص ٤٣)

م ٧٥٢

أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات للمضرور فى هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ، ونص على ان تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى ، وهو التقادم الثلاثى المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ، ولولا هذا النص لسرى على تلك الدعوى التقادم العادى ، لأنها لا تعتبر من الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليها فى المادة ٧٥٢ السالفة .

اذا كان حق المضرور قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الحادث الذى ترتبت عليه مسئولية المؤمن له مستقلاً عن حق المؤمن له قبل المؤمن ، لأن المضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانونى من نفس العمل غير المشروع الذى أنشأ حقه قبل المؤمن له وبذلك يستطيع المضرور ان يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذى سبب له الضرر مما يعترتب عليه ان مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، وهى فى هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن التى لا يبدأ سريان تقادمها الا من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض .

واذا كانت القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها . تسرى على التقادم المقرر لدعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن - وهو ما حرصت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على تأكيده - فانه اذا كان العمل غير المشروع الذى سبب الضرر والذى يستند اليه المضرور فى دعواه قبل المؤمن هو جريمة ، ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحداً ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فان سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تدوم فيها احكامه الجنائية ، ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم النهائى أو انتهاء احكامه بسبب آخر .

(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤ من ٢٣ ص ٦٣٥)

٧٥٢ م

أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى عن المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات دعوى مباشرة للمضروب قبل المؤمن . ونص على ان تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى ، وهو التقادم الثلاثى المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين .

التقادم المقرر لدعوى المضروب قبل المؤمن - فى التأمين الاجبارى من حوادث السيارات - تسرى فى شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف التقادم وانقطاعه طبقا لما أكدته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

إذا كان الفعل غير المشروع الذى يستند اليه المضروب فى دعواه - قبل المؤمن فى التأمين الاجبارى من حوادث السيارات - جريمة رفعت الدعوى الجنائية على مقارفتها سواء كان هو بذاته المؤمن له ، أو احدا ممن يعتبر مسئولاً عن فعلهم ، فإن رفع الدعوى الجنائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر مانعا قانونيا ، يتعذر معه على الدائن المضروب مطالبة المؤمن بحقه ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدنى وقف سريان التقادم مابقى المانع قائما .

(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥ ص ٢٣ ، ١٠١٦)

الحكم بالزام المؤمن له بتعويض المضروب بسقوط حق الأخير قبل شركة التأمين بالتقادم . صيرورة هذا الحكم نهائيا بالنسبة للمؤمن له والشركة لعدم استئنافه من أيهما . أثره . عدم جواز منازعة شركة التأمين فى مقدار التعويض المحكوم به لدى نظر الاستئناف المرفوع من المضروب . قضاء المحكمة الاستئنافية بالزام تلك الشركة بتعويض يقل عن المبلغ المحكوم به على المؤمن له . خطأ .

إذ نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على أن : يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو

م ٧٥٢

عن أية إصابة مدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت في جمهورية مصر ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائها من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى للمؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه ، فقد أفصحت عن أنه لا يشترط لإلزام شركة التأمين ببلغ التعويض سوى ان يكون محكوما به بحكم قضائي نهائي وإذا كان الحكم الابتدائي الصادر بإلزام المؤمن له - للمطعون عليه الثاني - بالتعويض قد أصبح نهائيا بالنسبة للمطعون عليهما لعدم استئناف من أيهما ، وكان من غير الجائز ان تضار الطاعة باستئنافها ، فإنه يتحقق بذلك موجب تطبيق تلك المادة ولا يكون لشركة التأمين في الاستئناف المرفوع من الطاعة ان تنازع في مقدار التعويض المحكوم به ، أو أن تحدد مسؤوليتها بأقل مما حكم به ضده للمؤمن له لما في ذلك من مخالفة لصريح نص المادة الخامسة للشار إليها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بإلزام شركة التأمين - المطعون عليها الأولى - بتعويض يقل عن المبلغ المحكوم به نهائيا على المؤمن له - المطعون عليه الثاني - فإنه يكون مخطئا في القانون .

(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/٢٦ ص ٢٧ ص ٥٢٤)

الدعوى الناشئة عن عقد التأمين - سقوطها بالتقادم بمضى ثلاث سنوات بدء تقادمها في التأمين على الحياة - سريانه من تاريخ علم المستفيد بوفاة المؤمن له .

من المقرر وفقا للمادة الأولى من المادة ٧٥٢ من القانون المدني أن الدعوى الناشئة عن عقد التأمين تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعوى ، ولما كانت دعوى الاستيفاء من التأمين هي من الدعوى الناشئة مباشرة من عقد التأمين تأسيسا على الاشتراط لمصلحة الغير ، فإنه يسرى عليها التقادم الثلاثي الذي يبدأ من تاريخ الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعوى وهي واقعة وفاة المؤمن له التي لا تتبادل المطعون عليها في علمها بها منذ حدوثها ، ومن المقرر كذلك ان هذا التقادم الثلاثي للقرارات للدعوى الناشئة عن عقد التأمين

م ٧٥٢

تخضع من حيث الوقف والانقطاع للقواعد العامة بما يعنى ان هذا التقادم لا يسرى وفقاً للمادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا .

(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٩ م ٣٠ ص ١١١)

دعوى المؤمن له قبل المؤمن. بدء سريان مدة التقادم من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض ادعاء المضرور مدنيا بتحقيقات النيابة . وجوب احتساب مدة التقادم من تاريخ الادعاء . احتسابها من تاريخ رفع دعوى التعويض . خطأ.

تنص المادة ١/٧٥٢ من انقانون المدنى على أن « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعاوى » ولما كانت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الواقعة التى يسرى بحدوثها التقادم المسقط بالنسبة الى دعوى المؤمن له قبل المؤمن ، وكان البين من الأوراق ان المضرور (زوج المتوفاه) ادعى مدنيا قبل مرتكب الحادث - المظعون عليه المؤمن له - بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت فى محضر تحقيق النيابة المؤرخ ١/٥/١٩٦١ فى قضية الجنحة رقم ٣٤٢٤ سنة ١٩٦١ قصر النيل التى حررت بشأن الحادث ، وقد وجب احتساب مدة التقادم المسقط من هذا التاريخ مع مراعاة ما يكون قد طرأ على ذلك التقادم من أسباب توقف سريان مدته طبقا للقانون ، وإذ خالفت محكمة الاستئناف هذا النظر واحتسبت مدة التقادم المسقط من تاريخ رفع المضرور دعوى التعويض رقم ٣٥٦٨ سنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية فى ١٣/٧/١٩٦٤ باعتبار ان رفع هذه الدعوى هو الواقعة التى تولدت عنها دعوى الضمان وفقاً للمادة ٧٥٢ من القانون المدنى والتفتت عن المطالبة الحاصلة فى ١/٥/١٩٦١ أمام النيابة وقضت فى الدعوى على هذا الأساس فإن الحكم المظعون فيه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧٩ م ٣٠ ص ٣٥٧)

مدة سقوط دعوى المؤمن له قبل المؤمن في التأمين من المسؤولية تبدأ - عملاً بالمادة ٧٥٢ من القانون المدني - من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له ودياً أو قضائياً بعد وقوع الحادث المؤمن منه إلا أنه لما كان التقادم المقرر للمؤمن له قبل المؤمن تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها فإنه إذا كانت الواقعة التي يستند إليها المؤمن له في دعواه قبل المؤمن هي جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تستغرقها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم إلى السريان إلا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر ذلك أنه وفقاً للمادة ٣/٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية المنطبقة على واقعة الدعوى قبل تعديلها بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣٥ مكرر بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٨ - لا يستطيع المؤمن له توجيه دعوى الضمان الفرعية إلى المؤمن أمام المحكمة الجنائية ، كما أنه إذا رفع دعواه على المؤمن أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية كان مصيرها الحتمي هو وقف السير فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية ، لأن مسئولية المؤمن قبل المؤمن له لا تقوم إلا بثبوت مسئولية المؤمن له قبل المضرور ، فإذا كانت هذه المسئولية الأخيرة ناشئة عن الجريمة التي رفعت عنها الدعوى الجنائية فإنها تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والدعوى المدنية التي رفعها المؤمن له على المؤمن ولازماً للفصل فيها في كليهما ، فيستحتم لذلك على المحكمة المدنية أن توقف دعوى المؤمن له هذه حتى يفصل نهائياً في تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملاً بقاعدة أن الجنائي يوقف المدني التزاماً بما تقتضيه المادة ٤٠٦ من القانون المدني من وجوب تقيد القاضى المدني بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً وما تقتضيه به المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من أن ما يفصل فيه الحكم الجنائي نهائياً فيما يتعلق بوقوع الجريمة وتسببها إلى فاعلها تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها

م ٧٥٢

نهائيا ، ومتى كان ممتنعا قانونا على المؤمن له أن يرفع دعواه على المؤمن أمام المحكمة الجنائية بعد رفع الدعوى العمومية على الجاني محدث الضرر سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، وكان اذا رفع دعواه أمام المحاكم المدنية أثناء السير فى الدعوى الجنائية فان رفعها فى هذا الوقت يكون عقيما اذ لا يمكن النظر فيها الا بعد ان يفصل نهائيا فى تلك الدعوى الجنائية فان رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعا قانونيا يتعذر معه على المؤمن له مطالبة المؤمن بالضمان ، مما يترتب عليه المادة ٢٨٢ من القانون المدنى وقف سريان التقادم مادام المانع قائما ، وبالتالي يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية - لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق ان المطعون ضدها الثانية - المؤمن لها - قد أدبت بحكم جنائى نهائى صدر بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٧ وكانت قد وجهت دعوى الضمان الفرعية الى المطعون ضده الأول بصحيفتهما المعلقة اليه قانونا بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٦ - أى قبل انقضاء ثلاث سنوات ومن ثم فان دعواها هذه لا تكون قد سقطت بالتقادم ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط دعوى الضمان الفرعية بالتقادم فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه نقضا جزئيا فى خصوص هذا الشق من قضائه .

(الطعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٤ من ٣٣ من ١١٨)

الأثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها من قطع التقادم واستبدال مدته . لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه . الحكم بالتعويض لا يقطع التقادم ولا يستبدل مدته بالنسبة لشركة التأمين ما لم تكن طرفا فيه . علة ذلك .

أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات دعوى مباشرة للمضروور قبل المؤمن واخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثى المخصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى - رعاية لمصلحة شركات التأمين

م ٧٥٢

وعملا على الاستقرار الاقتصادي لها - وقد أكدت المذكرة الإيضاحية لذلك القانون ان هذا التقادم تسرى في شأنه القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها ، وكانت القاعدة في الاجراء القاطع للتقادم ان الأثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها - من قطع التقادم أو استبدال مدته - لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه ، ولا يغير من ذلك ان نص المادة الخامسة المشار اليها الزم شركة التأمين بأن تؤدي الى المضرور مقدار ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، مما مفاده ان الحكم بالتعويض يكون حجة على الشركة ولو لم تكن طرفا فيه ، ذلك ان حججه عليها عندئذ انما تكون مقصورة على اثبات تحقق الشرط المنصوص عليه بتلك المادة للرجوع عليها بمقدار التعويض دون ان يكون لها أن تنازع في ذلك المقدار ، ومن ثم فان الحكم الصادر بالتعويض لا يقطع التقادم ولا يستبدل مدته بالنسبة لشركة التأمين ما لم تكن طرفا فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق ان المطعون ضدها الأولى لم تختصم الشركة الطاعنة في الدعوى المدنية التي رفعتها امام محكمة الجرح فإن الحكم الصادر في تلك الدعوى بالزام مرتكب الفعل الصادر بالتعويض المؤقت لا يجعل مدة تقادم دعوى التعويض الكامل بالنسبة للشركة خمس عشرة سنة بدلا من ثلاث سنوات طالما لم يصدر في مواجهتها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٨٨ م ٣٩ ص ٦٩٩)

أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات دعوى مباشرة للمضرور قبل المؤمن وأخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني - رعاية لمصلحة شركات التأمين وعملا على الاستقرار الاقتصادي لها - وقد أكدت المذكرة الإيضاحية لذلك القانون ان هذا التقادم تسرى في شأنه القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها ، وكانت القاعدة في الاجراء القاطع للتقادم ان الأثر المترتب على رفع الدعوى بالحكم فيها - من قطع التقادم

م ٧٥٢

أو استبدال مدته - لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه ولا يغير ذلك ان نص المادة الخامسة المشار اليها الزم شركة التأمين بأن تؤدي الى الضرور مقدار ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، مما مفاده ان الحكم بالتعويض يكون حجة على الشركة ولو لم تكن طرفا فيه ، ذلك ان حججته عليها عندئذ انما تكون مقصورة على اثبات تحقق الشرط المنصوص عليه بتلك المادة للرجوع عليها بمقدار التعويض دون ان يكون لها ان تنازع في ذلك المقدار ومن ثم فإن الحكم الصادر بالتعويض لا يقطع التقادم ولا يستبدل مدته بالنسبة لشركة التأمين ما لم تكن طرفا فيه .

(الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١/٢٧)

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضدهما أقامتا الدعوى ... لسنة ١٩٩٤ مدني بنها الابتدائية - مأمورية قليب - على الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي اليهما مبلغ ستين ألف جنيه تعويضا عن الأضرار التي لحقت بهما نتيجة وفاة مورثهما بخطأ قائد سيارة مؤمن عليها لديها أدبين عنه بحكم بات وألزمه بتعويض مؤقت . ومحكمة أول درجة - بعد أن أحالت الدعوى للتحقيق وسمعت شاهدي المطعون ضدهما - حكمت بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٣ بالتعويض الذي قدرته . إستأنف الطرفان هذا الحكم بالإستئناف ٥٩٧ ، ٦٠٤ لسنة ٢٨ ق طنطا - مأمورية بنها - ودفعت الشركة الطاعنة بسقوط حق المطعون ضدهما في إقامة الدعوى بالتقادم الثلاثي وتاريخ ١٩٩٥/١١/٧ قضت المحكمة بعد أن ضمت الإستئناف - بالتأييد . طعن الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فعددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل ما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون إذ أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم الثلاثي على أن الحكم بالتعويض المؤقت يجعل مدة تقادم التعويض الكامل بالنسبة لشركة التأمين خمس عشرة سنة في حين أن هذا

م ٧٥٢

الأثر يقتصر على أطراف الدعوى التى صدر فيها الحكم بالتعويض المؤقت ولا يمتد الى الشركة الطاعنة التى لم تكن مختصة فيها . بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمى فى محله . ذلك انه لما كان المشرع قد أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات دعوى مباشرة للمضروور قبل المؤمن وأخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى . وأن هذا التقادم تسرى فى شأنه القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وإنقطاعها وكانت القاعدة فى الإجراء القاطع للتقادم أن الأثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها - من قطع التقادم أو استبدال مدته - لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه ولا يغير من ذلك أن نص المادة الخامسة المشار اليها ألزم شركة التأمين بأن تؤدى الى المضروور مقدار ما يحكم به من تعويض مهما بلغت قيمته مما مفاده أن الحكم بالتعويض يكون حجة على الشركة ولو لم تكن طرفا فيه ، ذلك أن حججه عليها عندئذ إنما تكون مقصوده على إثبات تحقق الشرط المنصوص عليه بتلك المادة للرجوع عليها بمقدار التعويض دون أن يكون لها أن تنازع فى ذلك المقدار ومن ثم فإن الحكم الصادر بالتعويض لا يقطع التقادم ولا يستبدل مدته بالنسبة لشركة التأمين ما لم تكن طرفا فيه . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المظعون ضدهما لم يختصما الشركة الطاعنة فى الدعوى المدنية التى رفعتها أمام محكمة الجتج فإن الحكم الصادر فيها بالزام مرتكب الفعل الضار بالتعويض المؤقت لا يجعل مدة تقادم دعوى التعويض بالنسبة للشركة الطاعنة خمس عشرة سنة بدلا من ثلاث سنوات ، وكان الثابت أيضا انه قضى بإدانة قائد السيارة بحكم جنائى صادر بتاريخ ١٩٨٨/٦/٥ وصار باتا بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٧ ولم ترفعا المظعون ضدهما الدعوى الماثلة إلا بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٨ أى بعد فوات أكثر من ثلاث سنوات ومن ثم يكون الدفع المبدى من الشركة

م ٧٥٢

الطاعة بسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم صحيحا وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في أسبابه برفض هذا الدفع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٧/١١/٤ لم ينشر بعد)

وحيث إن الوقائع - وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت على شركة التأمين الطاعة الدعوى رقم لسنة ١٩٩٢ مدنى الجيزة الابتدائية بطلب إلزامها بتنفيذ عقد التأمين الجماعى على الحياة رقم ١٤٩ والذي كانت قد أبرمته لصالح العاملين لديها وذلك اعتبارا من ١٩٩١/١١/١ ولمدة عشر سنوات قابلة للتجديد مع إلزامها بغرامة تهديديه مقدارها مائة ألف جنيه في حالة الإمتناع عن تنفيذه وذلك لعدم قيام الشركة الطاعة بتنفيذ ما تمهدت به في ذلك العقد ، كما أقام المطعون ضده الثانى أحد العاملين لدى المطعون ضدها وإحال الى التقاعد الدعوى رقم لسنة ١٩٩٢ مدنى الجيزة الابتدائية عليها وعلى الطاعة بطلب الحكم بالإلزامهما متضامنين بأن يؤديا اليه مبلغ التأمين المستحق له والبالغ ٥٣٧٠ جنيه والفوائد ، وبعد أن ضمت المحكمة الدعوى الأخيرة الى الأولى وقدم الخبير الذى ندبته تقريره حكمت فيهما بالطلبات مع الإكتفاء بجعل الغرامة التهديدية مبلغ عشرة آلاف جنيه ، استأنفت الطاعة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١١٢/١٣٧٣٩ ق القاهرة كما استأنفته المطعون ضدها الأولى بالإستئناف رقم ١١٢/١٣٩٣٥ ق القاهرة وفيهما حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره التزمت فيها النيابة رأها .

وحيث إن لما تنعاه الطاعة - بأحد سببى الطعن - على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وذلك حين واجه ما تمسكت به من حقها في عدم تنفيذ عقد التأمين محل التداعى لعدم قيام المطعون ضدها الأولى « المستأمنة » بسداد أقساط التأمين بأن ذلك لا يكون إلا

بصدد علاقتها معها لا يتعداه الى المستفيدين من التأمين ومنهم المطمون ضده الثانى فى حين أن عقد التأمين الجماعى رقم ١٤٩ المبرم بينها وبين المطمون ضدها الأولى ما هو إلا إشتراط لمصلحة الغير يحكمه نص المادة ١٥٤ من القانون المدنى والذى يجيز للمتعهد فيه التمسك قبل المنتفع بالدفع التى تنشأ عن العقد دون أن يدخل المنتفع طرفا فيه بما يحق لها طبقا لهذا النص ونص المادة ١٦١ من ذات القانون أن تمتنع عن تنفيذ هذا العقد ولو قبل المستفيد منه المطمون ضده الثانى مادامت المطمون ضدها الأولى المتعاقدة معها لم تقم بتنفيذ ما التزمت به من سداد أقساط التأمين مما يعيب الحكم المطمون فيه حين قضى بإلزامها بتنفيذ عقد التأمين المشار اليه وأداء مبلغ التأمين الى المطمون ضده الثانى ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك بأنه لما كان من المقرر ان عقد التأمين الجماعى على الحياة الذى يبرمه رب العمل لصالح العاملين لديه أما أن يكون تأميناً مؤقتاً لحالة الوفاة يكون معه لورثة المؤمن له الحق فى مبلغ معين إذا مات أثناء المدة التى يعمل فيها عند رب العمل وقبل ان يعتزل عمله أو تأميناً لحالة البقاء يتحصل بمقتضاه عند إعتزال العمل لبلوغ سن المعاش على رأس مال دفعه واحده أو بإيراد مرتب مدى الحياة فإن هذا العقد بصورته ليس إلا تطبيقاً من تطبيقات الإشتراط لمصلحة الغير يلتزم فيه رب العمل المستأمن بدفع أقساط التأمين الى شركة التأمين ويكون لعماله أو ورثتهم حق مباشر قبل الشركة المؤمنة دون أن يدخل العامل طرفاً فى عقد التأمين وبالتالي يكون لهذه الشركة أن تتمسك قبل المستفيدين بالدفع التى تستطيع أن تتمسك بها قبل طالب التأمين إعمالاً لنص عجز الفقرة الثانية من المادة ١٥٤ من القانون المدنى حيث يجرى على أن ويكون لهذا المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بالدفع التى تنشأ عن العقد : فإذا تأخر طالب التأمين فى دفع قسط التأمين جاز للمؤمن أن يقف سريان التأمين قبل المستفيد، لما كان ذلك وكان الثابت أن الشركة الطاعنة تمسكت فى مرحلتى التقاضى بدفع حاصله أن عدم وفائها بالتزامها الناشئ عن عقد التأمين الجماعى محل التداعى كان بسبب تخلف الشركة المطمون ضدها الأولى طالبة التأمين عن سداد أقساطه وهو ما ثبت

م ٧٥٢

في الأوراق من تقرير الخبير ولم تنكرة المطعون ضدها الأولى فإن مؤدى ذلك أن يكون للطاعة أن توقف التزامها بتنفيذ عقد التأمين بما يكون معه إمتناعها عن الوفاء بمبلغه الى المطعون ضده الثاني بحق لما هو مقرر طبقاً لنص المادة ١٦٦ من القانون المدني انه إذا كانت الإلتزامات المتقابلة في العقود الملزمة للجانبين مستحقة الوفاء ولم يقم أحد المتعاقدين بتنفيذ التزامه جاز للآخر ألا يوفى بالتزامه ، فهو إمتناع مشروع عن الوفاء بالعقد ليس له طابع جزائي بل هو ذو طابع وقائي يهدف الى كفالة استمرار التعاصر الزمنى بين الإلتزامات الحالية المتقابلة وهو ما اصطلاح على تسميته بالدفع بعدم التنفيذ والذي ليس الا الحق في الحبس في نطاق العقود الملزمة للجانبين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي قد خالف هذا النظر وقضى بإلزام الطاعنة بتنفيذ عقد التأمين وإلزامها بأداء مبلغه الى المطعون ضده الثاني على سند من عدم جواز تسكها قبله بعدم سداد أقساطه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه بالنسبة لها دون حاجة لبحث السبب الآخر من سببى الطعن .

وحيث أنه لما كان من المقرر أنه إذا كان الحكم المطعون فيه متعدد الأجزاء فنقضه في أحد أجزائه يترتب عليه نقض كل ما تأسس على هذا الجزء من الأجزاء الأخرى ما طعن فيه وما لم يطعن ، وكانت المحكمة قد خلصت الى نقض الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بإلزام الشركة الطاعنة بمبلغ التأمين فإن من شأن ذلك نقضه بالتبعيه فيما تطرق اليه من إلتزامها به على سبيل التضامن مع المطعون ضدها الأولى وكذلك من القضاء عليها بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه كعقوبة تهديديه بإعتبار ان ذلك قد تأسس على الجزء المنقوض من الحكم وذلك عملاً بالمادة ٢/٢٧١ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ٣٢٧٩ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٩٧ م ٤٨ ص ١٢٣٩)

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ٤٠٠٠ لسنة ١٩٩٢ أمام محكمة المنصورة الابتدائية ضد الشركة الطاعنة طالبين إلزامها

٧٥٢ م

بأن تؤدي اليهما مبلغ خمسين ألف جنيه . وقالوا بيانا لذلك انه بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢١ توفي مورثهم المرحوم / في حادث سيارة مؤمن عليها لدى الطاعة ، وقد أدين قائدها عن خطئه الذى أدى الى وقوع الحادث الذى راح ضحيته مورثهم ، وإذا أضحي هذا الحكم نهائيا ، وإذا أصبحوا نتيجة لذلك بأضرار مادية وأدبية وما يستحقونه من تعويض موروث بقدرن التعويض عنها بالمبلغ عنها بالمبلغ المطالب به ومن ثم فقد أقاموا الدعوى . قضت محكمة أول درجة بسقوط حقهما فى التعويض بالتقادم الثلاثى ، فأستأنفا هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٨٣ لسنة ٤٦ ق . المنصورة . وبتاريخ ١٩٩٤/٨/٢٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعة بأن تؤدي للمطعون ضدهما اثني عشر ألف جنيه . طعت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة نظره وفيها التزمت النيابة بأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنمى به الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول أنه أقام قضاءه على أن الحكم بالتعويض المؤقت يقطع مدة التقادم كما يستبدلها الى خمس عشرة سنة ، على حين أن هذا الأثر مقصور على أطراف الدعوى التى صدر فيها الحكم بالتعويض المؤقت ولا يمتد الى الشركة الطاعة لأنها لم تكن من بينهم .

وحيث إن هذا النعمى فى محله ، ذلك أنه لما كان القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد أنشأ بمقتضى المادة الخامسة منه دعوى مباشرة للمضرور قبل الزمن وأخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من انقانون المدنى - رعاية لمصلحة شركات التأمين وعملا على الإستقرار الإقتصادى لها - وقد أكدت المذكرة الإيضاحية لذلك القانون أن هذا التقادم تسرى فى شأنه القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وإنقطاعها ، وكانت القاعدة فى الإجراء القاطع للتقادم أن الأثر

م ٧٥٢

الترتب على رفع الدعوى والحكم فيها - من قطع التقادم أو إستبدال مدته - لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه ، ولا يغير من ذلك أن نص المادة الخامسة المشار إليها ألزم شركة التأمين بأن تؤدي الى الضرور مقدار ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، مما مفاده أن الحكم بالتعويض يكون حجة على الشركة ولو لم تكن طرفا فيه ، ذلك أن حجبه عليها عندئذ انما تكون مقصورة على إثبات تحقق الشرط المنصوص عليه بتلك المادة للرجوع عليها بمقدار التعويض دون أن يكون لها أن تنازع في ذلك المقدار ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بالتعويض لا يقطع التقادم ولا يستبدل مدته بالنسبة لشركة التأمين ما لم تكن طرفا فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدهما لم يختصما الشركة الطاعنة في الدعوى المدنية التي أقامها أمام محكمة الجرح ، فإن الحكم الصادر في تلك الدعوى بالزام مرتكب الفعل الضار بالتعويض المؤقت لا أثر له في قطع تقادم دعواهما قبل الطاعنة أو إستبدال مدته طالما لم يصدر في مواجهتها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٦٤٤ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٧/١١/١٩ لم ينشر بعد)

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم لسنة ١٩٩١ مدني كلبي طنطا ضد الشركة الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي لهم مبلغ ستين ألف جنيه وقالوا بيانا لذلك أنه بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤ تسبب قائد السيارة رقم نقل الاسكندرية بخطئه في موت مورثهم وتحرر عن الحادث المحضر رقم لسنة ١٩٨٨ جنح كفر الزيات وقضى بإدانته بحكم بات وانه لما كانت السيارة أداة الحادث مؤمنا عليها لدى الشركة الطاعنة وقد أصيبوا بأضرار مادية وأدبية وما يستحقونه من تعويض موروث يقدر التعويض الجابر بالمبلغ المطالب به فقد أقاموا الدعوى .

م ٧٥٢

أحالت محكمة أول درجة الدعوى الى التحقيق وبعد سماع شاعدى المطعون ضدهم قضت بإلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضدهم مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه تمويضا أدبيا وموروثا . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٩٢ لسنة ٤٤٤ ق طنطا كما استأنفته الشركة الطاعنة بالإستئناف رقم ٨٧٢ لسنة ٤٤٤ ق وبعد ضم الإستئنافين حكمت المحكمة فى الإستئناف رقم ٨٧٢ لسنة ٤٤٤ ق بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى لكل من المطعون ضدهما الأولى بصفتها والمطعون ضده الرابع وإعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لهما وفى الإستئناف رقم ٧٩٢ لسنة ٤٤٤ ق بعدم قبول الإستئناف شكلا بالنسبة للمطعون ضدهما الرابع والخامس وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض التعويض عن الضرر المادى بالنسبة للمطعون ضدها الأولى وإلزام الطاعنة بأن تؤدى لها مبلغ ٣٠٠٠ جنيه تمويضا عن هذا الضرر وتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للتعويض عن الضرر الأدبى بجعله ٣٠٠٠ جنيه لكل من المطعون ضدهم الثلاثة الأول وثانيه فيما عدا ذلك . طعنن الشركة الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره حيددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأبها .

وحيث ان مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب والفساد فى الإستدلال وفى بيان ذلك تقول انها دفعت أمام محكمة الموضوع بسقوط دعوى المطعون ضدهم بالتقادم الثلاثى طبقا لنص المادة ٧٥٢ من القانون المدنى ذلك أن الحكم الجنائى بإدانة قائد السيارة المؤمن عليها لديها قد صدر حضوريا بتاريخ ١٩٨٨/٣/٩ وأصبح باتا لعدم الطعن عليه بالإستئناف ولم يرفع المطعون ضدهم دعوامه الا فى ١٩٩١/٥/١٢ وبعد مرور أكثر من ثلاث سنوات فإن حقهم فى مطالبة الطاعنة بالتعويض يكون قد سقط بالتقادم الثلاثى وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع على سند من أن المطعون ضدهم لم يتوافر لهم العلم اليقنى بالشخص المسئول عن الحادث فإنه يكون مميبا بما يستوجب نقضه .

٧٥٢ م

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعوى المباشرة التي أنشأها المشرع للمضرور قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات تخضع للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى والذى تبدأ مدته من وقت وقوع الفعل غير المشروع الذى سبب الضرر وهذا التقادم تسرى فى شأنه القواعد المتعلقة بوقف مدة التقادم وإنقطاعها فإذا رفعت الدعوى الجنائية ضد مرتكب الفعل سواء كان هو المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن فعله فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان الا من تاريخ الحكم الجنائى النهائى أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق ان الفعل غير المشروع يشكل جريمة قتل مورث المطعون ضدهم خطأ ورفعت الدعوى الجنائية بشأنها ضد قائد السيارة بما يترتب عليه وقف سريان تقادم دعوى المضرورين قبل الشركة الطاعنة حتى الفصل نهائيا فيها وإذ صدر الحكم الجنائى حضوريا فى ١٩٨٨/٣/٩ بإدانته . ولم يستأنفه فأصبح نهائيا وباتا فإن تقادم دعوى المضرورين يعود الى السريان من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا بغوات مواعيد الطعن عليه وإذ أقام المطعون ضدهم دعواهم الماثلة فى ١٩٩١/٥/ ١٢ وبعد مضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ صيرورة الحكم الجنائى باتا فإن الدعوى تكون قد سقطت بالتقادم الثلاثى عملا بنص المادة ٧٥٢ من القانون المدنى وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجه لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن رقم ٨٥٨٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٧/١١/١٩ لم ينشر بعد)

مدة التقادم الثلاثى للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين .
٧٥٢ م مدنى بدء سريانها فى حق ذوى الشأن من تاريخ علمهم الحقيقى بوقوع الحادث المؤمن منه ، لا يغنى عنه مجرد وقوع الحادث .

٧٥٢ م

النص في المادة ٧٥٢ من القانون المدني على أن (١) تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى (٢) ومع ذلك لا تسرى هذه المدة : (أ) (ب) في حالة وقوع الحادث المؤمن منه الا من اليوم الذي علم فيه ذور الشأن بوقوعه . مفاده أن مدة التقادم الثلاثي إنما تسرى في حق ذوى الشأن من تاريخ علمهم بتاريخ الحادث المؤمن منه والمراد بالعلم الذي يعتد به لبدء سريان هذا التقادم هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الحادث المؤمن منه فلا يفتى مجرد وقوعه عن ثبوت العلم به .

(الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٩٧ق، - جلسة ١٩٩٨/٦/٦)

ثبوت علم المطعون ضدهم بوقوع الحادث الذي أودى بحياة مورثهم حال تسلمهم شهادة السجلات العسكرية اعتقاداً منهم بأن وفاته كانت طبيعية لعدم اخطارهم بالحادث . ايداعهم صحيفة ادخال شركة التأمين لمطالبتها بالتعويض قبل مرور ثلاث سنوات من تاريخ علمهم . دفع الدعوى بالتقادم الثلاثي لا أساس له .

لما كان الثابت من أقوال شاهدي المستأنف عليهم في الاستئناف رقم ٤٤٨٩ لسنة ١١٣ ق أن هؤلاء وقد علموا بوقوع الحادث الذي أودى بحياة مورثهم من السيارة رقم بتاريخ السادس عشر من يولييه سنة ١٩٩٢ حال تسلمهم الشهادة الصادرة من مصلحة السجلات العسكرية بناء على طلبهم اعتقاداً منهم بأن وفاته كانت طبيعية أثناء تواجده بالخدمة العسكرية الأمر الذي يؤكد تاريخ صدور تلك الشهادة المرفقة بالأوراق وذلك بعد أن خلت الأوراق من قيام وزارة الدفاع باخطارهم بالحادث رغم أنها كانت ممثلة في الدعوى أمام محكمة أول درجة ، وإذ كان هؤلاء المستأنف عليهم قد أودعوا صحيفة ادخال شركة التأمين المستأنفة في الرابع من مارس سنة ١٩٩٣ لمطالبتها بالتعويض المستحق لهم باعتبارها المؤمن لديها من مخاطر السيارة المتسببة في الحادث وهو مالا تمارى فيه ، وذلك

م ٧٥٢

قبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ علمهم الحقيقي بوقوع الحادث المؤمن منه في السادس عشر من يولية سنة ١٩٩٢ على نحو ما سلف بيانه . فإن الدفع المبدى من الطاعنة بالتقادم الثلاثى يرضى قائما على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٦)

دعوى رجوع شركة التأمين على المؤمن له بما دفعته من تعويض للمضروب في حوادث السيارات . أساسها . عقد التأمين من المسؤولية أثره . اعتبارها من الدعاوى الناشئة عن هذا العقد . سقوطها بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من وقت دفع المؤمن التعويض للمضروب .

دعوى شركة التأمين بالرجوع (على المؤمن له بما دفعته من تعويض للمضروب في حوادث السيارات) وسببها وأساسها يكمن في مخالفة شروط عقد التأمين من المسؤولية المبرم بين المؤمن له ، تعد بهذه المثابة من الدعاوى الناشئة عن هذا العقد فتسقط بالتقادم طبقا لنص المادة ٧٥٢ من القانون المدنى بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعوى وهى - فى هذه الحالة - دفع المؤمن التعويض للمضروب .

(الطعن رقم ٥٦٣٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٨/١/٨)

انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة بقضائه برفض الدفع بسقوط دعوى رجوع شركة التأمين على المؤمن له - بما دفعته من تعويض للمضروب - بالتقادم الثلاثى . احتسابه بداية سريان التقادم من تاريخ صدور الحكم النهائى بالتعويض للمضروب حين أنه يبدأ من تاريخ دفع المؤمن للتعويض . بحكمة النقض تصحيح هذه القرارات القانونية الخاطئة دون أن تنقضه .

لما كان الشابت فى الأوراق أن شركة التأمين الطعون ضدها قامت بأداء التعويض إلى المضروبين من الحادث فى ١٩٨٥/٥/٢٥ ورفعت

٧٥٢م

دعواها بالرجوع على الطاعن (المؤمن له) في ١٩٨٧/٧/٢٧ فإنها تكون قد أقيمت قبل سقوطها بالتقادم الثلاثي . وإذا انتهى الحكم الابتدائي للمؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فلا يعيبه تنكب الوسيلة باحتسابه يوم ١٩٨٥/٣/٦ تاريخ صدور الحكم النهائي بالتعويض للمضرورين هو التاريخ الذي يبدأ من اليوم التالي له سريان هذا التقادم إذ غكمة النقض تصحيح هذه التقارير الحافظة دون أن تنقضه .

(الطعن رقم ٥٦٣٩ لسنة ٦٦١ - جلسة ١٩٩٨/١/٨)

ادعاء المضرورين مدنيا قبل مرتكب الحادث والمؤمن له في اللجنة المقامة عن الحادث والحكم فيها بالإدانة والتعويض المؤقت . إقامة المؤمن له دعوى ضمان فرعية قبل المؤمن أثناء سير الدعوى المدنية الأصلية وبعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من صيرورة الحكم الجنائي باتا . أثره سقوط الحق في رفعها بالتقادم الثلاثي علة ذلك . القضاء برفض الدفع بهذا السقوط على قالة وقف سريان التقادم بإقامة الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الأصلية التي كان المؤمن طرفا فيها . خطأ .

إذ كان البين من الأوراق أن المضرورين أدعوا مدنيا قبل مرتكب الحادث والشركة المطعون ضدها العاشرة (المؤمن له) بطلب التعويض المؤقت عن وفاة مورثهم أثناء نظر اللجنة لسنة فاقوم بتاريخ ١٩٨١/٦/١٤ وصدر فيها حكم بالإدانة والتعويض المؤقت وصار باتا بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢ وإذا أقامت الشركة المطعون ضدها العاشرة على الشركة الطاعنة (المؤمن) دعوى الضمان الفرعية - وهي دعوى مستقلة عن الدعوى الأصلية ولا تعتبر دافعا ليها ولا دفعا لها - بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٠ بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من صيرورة الحكم الجنائي باتا فإن الحق في رفعها يكون قد سقط بالتقادم الثلاثي وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع (الدفع بالسقوط) بقوله

٧٥٢ م

(..... أن التقادم قد أوقف سريانه باقامة الدعوى الجنائية والدعوى المدنية (الأصلية) التى كانت الشركة (المؤمن) طرفا فى تلك الدعوى) فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٩٨)

جهل الضرور بحقيقة المؤمن لديه . لا يعد مانعاً يوقف التقادم بعد سريانه . ٣٨٢م مدنى . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دفع الشركة الطاعة بانقضاء الدعوى المدنية قبلها لاختصاصها بعد أكثر من ثلاث سنوات على قالة إن جهل المضورين بكونها المؤمن لديه سبب موقف للتقادم . خطأ .

جهل الضرور بحقيقة المؤمن لديه لا يمكن عده من الموانع التى يترتب عليها وقف التقادم بعد سريانه طبقاً للمادة ٣٨٢ من القانون المدنى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر ورفض دفع الشركة الطاعة تأسيساً على أن جهل المضورين بكونها المؤمن لديها سبب موقف للتقادم ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٦٥ ق - جلسة ٢٨/١٠/١٩٩٨)

القضاء استثنافيا غيابيا بإدانة قائد السيارة المتسببة فى الحادث اعتباره مانعاً قانونياً يوقف سريان تقادم دعوى الضرور بالتعويض قبل شركة التأمين . مرور ثلاث سنوات من تاريخ صدوره دون إعلانه أو اتخاذ أى إجراء من بعده قاطع لتقادم الدعوى الجنائية . أثره . انقضاؤها وعودة سريان تقادم دعوى المضور من اليوم التالى لهذا الانقضاء . مؤداه . سقوط حق المضور فى رفعها بعد أكثر من ثلاث سنوات من هذا التاريخ اعتبار الحكم تقادم دعوى المضور قد أوقف لمدة خمس سنوات من تاريخ صدور الحكم الغيابي باعتبارها المدة المسقطه للعقوبة المحكوم بها وترتيبه على ذلك عدم سقوط الدعوى المدنية . خلط

٧٥٢ م

بين تقادم العقوبة الذى يبدأ من تاريخ صدور الحكم البات وبين التقادم المنهى للدعوى الجنائية حالة عدم صدور هذا الحكم البات . خطأ .

لما كان الشايت من الأوراق أن النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية قبل قائد السيارة المتسببة فى الحادث وقضت محكمة الجنب المسانفة بتاريخ ١٤/٤/١٩٩٠ غيايبا بتأييد إدانته وكان البين من الشهادة الرسمية الصادرة من النيابة العامة والمودعة بالأوراق أن هذا الحكم الجنائى الغيايبى لم يعلن ولم يتخذ من بعده ثمة إجراء قاطع للتقادم حتى انقضت الدعوى الجنائية فى ١٣/٤/١٩٩٣ بمضى ثلاث سنوات من تاريخ صدور هذا الحكم الغيايبى باعتباره آخر إجراء قاطع للتقادم فإن قيام الدعوى الجنائية خلال هذه الفترة يعد مانعا قانونيا من شأنه وقف سريان التقادم الثلاثى لدعوى المظمون ضدهما بالتعمييض قبل الشركة الطاعنة ولا يعود إلى السريان إلا من اليوم التالى لهذا الإنقضاء آنف الذكر والحاصل بتاريخ ١٣/٤/١٩٩٣ وإذ كانت دعوى المظمون ضدهما بالتعمييض قد رفعت بتاريخ ٣٠/٩/١٩٩٧ فإنها تكون قد أقيمت بعد سقوط الحق فى رفعها وإذ خالف الحكم المظمون فيه هذا النظر واعتبر أن سريان التقادم الثلاثى لدعوى المظمون ضدهما بالتعمييض قد أوقف لمدة خمس سنوات ابتداء من ١٤/٤/١٩٩٠ تاريخ صدور الحكم الغيايبى الاستثنائى بالإدانة باعتبارها المدة المسقط للتعقبة المحكوم بها فى الجنحة عملا بنص المادة ٥٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية وبالتالى تكون الدعوى المدنية قد رفعت قبل السقوط فإنه يكون قد خلط بين تقادم التعقبة وهى مضى فترة من الزمن يحددها القانون تبدأ من تاريخ صدور الحكم البات دون أن يتخذ خلالها إجراء لتنفيذ التعقبة الملقى بها وهو ما لا مجال له فى النزاع القائم وبين التقادم المنهى للدعوى الجنائية والتى حددت أحكامه المواد من ١٥ - ١٨ من قانون الإجراءات الجنائية والذي يفترض فيه أنه لم يصدر بعد هذا الحكم البات وأن الدعوى لم تنقض بعد بما يصح بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٢٩١٨ لسنة ٦٨ قى - جلسة ٢٩/٤/١٩٩٩)

٧٥٢ م

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن المشرع أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات للمضرور فى هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى وهو التقادم الثلاثى المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين ، وإذ كان حق المضرور قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الفعل الذى سبب له الضرر مما يترتب عليها أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت وهى فى هذا تختلف عن دعواه بالتعويض الناشئة عن العمل غير المشروع قبل المسئول عن الضرر التى لا تسقط بالتقادم إلا بإقضاء ثلاث سنوات تبدأ من التاريخ الذى يتحقق فيه علم المضرور بوقوع الضرر الذى يطالب بالتعويض عنه وبشخص المسئول عنه ، إلا أنه لما كان التقادم المقرر لدعوى المضرور المباشرة تسرى فى شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها فإنه إذا كان الفعل غير المشروع الذى سبب الضرر والذى يستند إليه المضرور فى دعواه قبل المؤمن هو جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مكارفها سواء كان هو المؤمن له أو أحداً ممن يعتبر المؤمن مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم فإن سرهان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم إلى السريان إلا من تاريخ صدور الحكم الجنائى النهائى أو إنتهاء المحاكمة بسبب آخر ، وكان الثابت بالأوراق أن الفعل الذى سبب الضرر للمضرور جريمة وأن المؤمن له مسئول عن الحقوق المدنية عنه وإن المحاكمة الجنائية لم تنته إلا فى ١٩٩٢/٧/٧ بصيرورة الحكم الجنائى بالإدانة باتاً ، فإن التقادم الثلاثى المسقط لحق المضرور فى الرجوع على المؤمن يبدأ فى السريان من اليوم التالى لهذا التاريخ ، وإذ كانت الدعوى المائلة قد رفعت بتاريخ ١٩٩٨/٢/٥ فإنها تكون قد اقيمت بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ إنتهاء المحاكمة الجنائية ويكون الحق فى رفعها قد سقط بالتقادم الثلاثى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ورفض الدفع بالتقادم على سند من احتساب مدة السقوط اعتباراً من تاريخ العلم الحقيقى بالضرر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٦٩٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٢٩ لم ينشر بعد)

م ٧٥٢

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم الثلاثي على ما ذهب إليه من أن المطعون ضدهما كانا قد أقاما الدعوى رقم سنة مدني كلي طنطا بالمطالبة بذات الدين بما يقطع تقادم الحق في رفع الدعوى في حين أنه قد قضى فيها باعتبارها كأن لم تكن ومن ثم يزول أثرها في قطع التقادم بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من حوادث السيارات دعوى مباشرة للمضروور قبل المؤمن وأخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني وتبدأ مدته من وقت وقوع الفعل غير المشروع الذي سبب الضرر - وأن هذا التقادم تسري في شأنه القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها . وكان النص في المادة ٣٨٣ من القانون المدني على أن ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ... ، يدل - على أن إقامة الدعوى المدنية يترتب عليه قطع التقادم ويمتد هذا الإنقطاع طوال الوقت الذي يستغرقه سير الدعوى ولا يزول إلا بعد الحكم فيها فإذا حكم في موضوعها بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضي بدأ تقادم جديد مدته خمس عشرة سنة طبقاً للمادة ٣٨٥/٢ من القانون المشار إليه أما إذا حكم برفض الدعوى أو بإنهاء الخصومة فيها أو بسقوطها أو بإقضاءها أو باعتبارها كأن لم تكن فإن أثر الإنقطاع يزول ويعتبر التقادم كأن لم ينقطع . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنة ركت في دفعها إلى أن الحكم الجنائي صار باتاً في ١٧/١/١٩٨٩ ولم تختصم في الدعوى الماثلة إلا بتاريخ ٣/٧/١٩٩٥ بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء المحاكمة الجنائية وأن الدعوى رقم سنة مدني محكمة طنطا الابتدائية المقامة من المطعون ضدهما الأولين على الطاعنة

م ٧٥٢

- بالمطالبة بذات الدين قد قضى فيها بجلسة ١٩٩٤/١/٢٤ باعتبار الدعوى كان لم تكن مما مفاده زوال أثرها فى قطع التقادم ومن ثم سقوط الدعوى الحالية قبل الطاعة بالتقادم وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يعيبه ويوجب نقضه فى هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه - ولما تقدم ، وكانت دعوى المطعون ضدهما الأولين قبل الطاعة قد سقطت بالتقادم فإنه يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المستأنفة بالتعويض وبسقوط الدعوى قبلها بالتقادم .

(الطعن رقم ٢٠٨٥ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/٧ لم ينشبر بعد)

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون - ذلك أنه أقام قضاءه على أن الحكم بالتعويض المؤقت يجعل مدة تقادم دعوى التعويض الكامل بالنسبة لشركة التأمين خمسة عشر سنة بدلاً من ثلاث سنوات فى حين أن هذا الأثر يقتصر على أطراف الدعوى التى صدر فيها الحكم بالتعويض المؤقت ولا يمتد إلى الشركة الطاعة لأنها لم تكن مختصة فيها .

وحيث إن هذا النعى فى محله - ذلك أنه لما كان المشرع قد أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات دعوى مباشرة للمضطرور قبل المؤمن وأخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى ، رعاية لمصلحة شركات التأمين وعملاً على الإستقرار الإقتصادى لها ، وقد أكدت المذكرة الإيضاحية لذلك القانون أن هذا التقادم تسرى فى شأنه القواعد العامة المتعلقة بوقف التقادم وانقطاعها ، وكانت القاعدة فى الإجراء القاطع للتقادم أن الأثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها - من قطع التقادم أو استبدال مدته - لا يتعدى من رفعها ومن رفعت عليه - ولا يغير من ذلك أن نص المادة

م ٧٥٢

الخامسة المشار إليها ألزم شركة التأمين بأن تؤدي للمضرور مقدار ما يحكم به قضائيًا من تعويض مهما بلغت قيمته ، مما مفاده أن الحكم بالتعويض يكون حجة على الشركة ولو لم تكن طرفاً فيه ، ذلك أن حججه عليها عندئذ تكون مقصورة على إثبات تحقق الشرط المنصوص عليه بتلك المادة للرجوع عليها بمقدار التعويض دون أن يكون لها أن تنازع في ذلك المقدار . ومن ثم فإن الحكم الصادر بالتعويض لا يقطع التقادم ولا يستبدل مدته بالنسبة لشركة التأمين ما لم تكن طرفاً فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المظنون ضد الأول لم يختصم الشركة الطاعنة في الدعوى المدنية التي رفعتها أمام محكمة الجناح فإن الحكم الصادر في تلك الدعوى بإلزام مرتكب الفعل الضار بالتعويض المؤقت لا يجعل مدة تقادم دعوى التعويض الكامل بالنسبة للشركة خمس عشرة سنة بدلاً من ثلاث سنوات طالما لم يصدر في مواجهتها وإذ خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه .

(الطعن ١٥١١ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢١/٣/٢٠٠٠ لم ينشر بعد)

دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات . م ٥٢ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . خضوعها للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ مدني . بدء سريانه من وقت وقوع الفعل المسبب للمضرر . المادتان ١/٣٨١ ، ١/٧٥٢ مدني . الإستثناء . تمسك ذوى الشأن بعدم علمهم بوقوع الحادث أو بدخوله في ضمان المؤمن . تراخي بدء سريان التقادم عندئذ إلى وقت هذا العلم ٢/٧٥٢ (ب) مدني ، عبء إثبات عدم العلم وقوعه على عاتق ذوى الشأن .

أنشأ المشرع للمضرور في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية الناشئة من حوادث السيارات وأخضعها للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني للدعوى الناشئة عن عقد التأمين وإذا كان حق المضرور قبل المؤمن ينشأ - وعلى ما

م ٧٥٢

جرى به قضاء هذه المحكمة - من وقت وقوع الحادث الذى ترتبت عليه مسئولية المؤمن له لأن الضرر يستمد حقه المباشر بموجب النص القانونى من ذات العمل غير المشروع الذى أنشأ حقه قبل المؤمن له فإنه بذلك يستطيع الضرر أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذى سبب له الضرر مما يترتب عليه أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٧٥٢ المشار إليها بإعتباره اليوم الذى أصبح فيه دين التعويض مستحق الأداء عملاً بالقاعدة العامة الواردة فى المادة ١/٣٨١ من القانون المدنى ما لم يتمسك ذوو الشأن بعدم علمهم بوقوع الحادث أو بدخوله فى ضمان المؤمن والذى يقع عليهم عبء إثباته فيستراخى عندئذ بدء سريان هذا التقادم إلى وقت هذا العلم وذلك إعمالاً للبند (ب) من الفقرة الثانية من المادة ٧٥٢ سالفه الذكر .

(الطعن ١٢٠٤ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٨/٥/٢٠٠٠)

عدم تمسك المطعون ضدهم المضرويين بإنتفاء علمهم بتاريخ وقوع الحادث . أثره . بدء سريان تقادم دعواهم المباشرة قبل المؤمن منذ هذا التاريخ . رفع دعوى جنائية قبل قائد السيارة المتسببة فى الحادث وانقضاء الدعوى الجنائية فيها بوفاء التهم . بدء سريان تقادم دعوى المطعون ضدهم من اليوم التالى لهذا الإنقضاء . رفعها بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات على هذا التاريخ . أثره . سقوطها بالتقادم . إعمال الحكم المطعون فيه أحكام تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فى حق شركة التأمين الطاعنة وقضاؤه برفض دفعها بالتقادم لعدم ثبوت علم المطعون ضدهم أمام المحكمة بحدوث الضرر والشخص المسئول عنه . خطأ .

إذ كان الثابت من الأوراق ومن الحكم المطعون فيه أن العمل غير المشروع الذى سبب الضرر للمطعون ضدهم قد وقع فى يوم ١٧/٦/١٩٩٢ كما ولم يتمسكوا بعدم علمهم بوقوعه فى هذا التاريخ

م ٧٥٢

فإنه ومنذ هذا اليوم يكون لهم - كاصل - الحق في مباشرة دعواهم المباشرة قبل الطاعة ويبدأ عنده سريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه بالمادة ٧٥٢ من القانون المدني إلا أنه لما كان هذا العمل غير المشروع قد شكل جنحة قيدت ضد قائد السيارة المتسببة في الحادث انقضت فيها الدعوى الجنائية بتاريخ ١٧/٦/١٩٩٢ عملاً بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بوفاء التهم في هذا التاريخ فإنه ومن اليوم التالي له يبدأ سريان التقادم الثلاثي آنف الذكر لدعوى التعويض . وإذا كانت هذه الدعوى قد رفعت بتاريخ ١٤/١١/١٩٩٦ أى بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على إنقضاء الدعوى الجنائية فإنها تكون قد رفعت بعد سقوط الحق في رفعها وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعمل في حق شركة التأمين الطاعة أحكام تقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع المبينة في المادة ١٧٢ من القانون المدني والخاصة برجوع الضرر على المسئول عن الضرر وخلص إلى رفض دفعها بتقادم الدعوى لعدم ثبوت علم المظنون ضدهم أمام المحكمة بحدوث الضرر والشخص المسئول عنه قبل أكثر من ثلاث سنوات سابقة على رفع دعواهم وعدم مضي خمس عشرة سنة من تاريخ وقوع الحادث حتى يوم إقامتها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ١٢٠٤ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٨/٥/٢٠٠٠)

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى به الطاعة بالسبب الأول منهما الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول إنها تمسكت بأن حق المظنون ضدهما الأولين في المطالبة بالتعويض عن وفاة مورثهما قد سقط بالتقادم الثلاثي عملاً بحكم المادة ٧٥٢ من القانون المدني لصدور الحكم الجنائي النهائي بإدانة المظنون ضده الثالث المتسبب في الحادث بتاريخ ١٠/٢/١٩٩٠ - وهو الذي يبدأ منه إحتساب مدة التقادم - وقيامهما بإبداء صحيفة دعواهما بالمطالبة بتكملة التعويض في ١٩/٦/١٩٩٥ إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض هذا الدفع على سند من أن الإدعاء

م ٧٥٢

المدنى بالتعويض المؤقت قبل الطاعة أمام المحكمة الجنائية يجعل مدة تقادم دعوى تكملة التعويض خمس عشرة سنة على الرغم من أن هذا الطلب لم يعلن إليها إعلاناً صحيحاً كما أن الحكم الصادر فيه لم تكن طرفا فيه بل صدر ضد المتهم فحسب - المطعون ضده الثالث - مما يجعل مدة تقادم دعوى التعويض الكامل بالنسبة لها ثلاث سنوات عملاً بالمادة ٧٥٢ من القانون المدنى . وإذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن مؤدى المادة ٣٨٣ من القانون المدنى أن ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ، والنص فى المادة ١/٣٨٥ من ذات القانون على أنه ١٥- إذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسرى من وقت إنتهاء الأثر المترتب على سبب الإنقطاع ، وتكون مدته -هى مدة التقادم الأول، والمطالبة القضائية القاطعة للتقادم وفقاً لحكم المادتين ٦٣ من قانون المرافعات ، ٣٨٣ من القانون المدنى إنما يتحقق بإجراء قوامه إبداع صحيفة الدعوى مستوفية شرائط صحتها إدارة كتاب المحكمة ويبنى على ذلك أن بطلان إعلان هذه الصحيفة لا يؤثر فى صحة ذلك الإجراء أو على الآثار التى يترتبها القانون عليه - بإعتبار أن الإجراء الباطل ليس من شأنه أن يؤثر على الإجراء الصحيح السابق عليه وإن المطالبة على هذا النحو لا يزول أثرها إلا بالحكم برفض الدعوى أو ببطلان صحيفتها أو بعدم قبولها أو القضاء بإعتبارها كأن لم تكن أو بسقوط الخصومة فيها أو انقضائها متى طلبت قبل التكلم فى الموضوع وفى غير هذه الأحوال فإن هذه المطالبة تبقى منتجة لآثارها الموضوعية والإجرائية إلى أن يقضى فى الدعوى بحكم نهائى فيبدأ تقادم جديد منذ صدور هذا الحكم ، ومن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدعوى المباشرة التى أنشأها المشرع للمضروور قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات تخضع للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى والذى يبدأ سريانها من تاريخ وقوع الحادث إلا أن سريان هذا التقادم ينقطع بمطالبة المضروور المؤمن بالتعويض أمام محكمة الجناح طوال المدة التى تدوم فيها المحكمة

٧٥٢ م

الجنائية وإذا انقضت الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي فيها فإنه يترتب على ذلك عودة سريان تقادم جديد يسرى من تاريخ صيرورة الحكم باتاً تكون مدته هي مدة التقادم السابق ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المظنون ضدهما الأولين قد أقاما دعوى التعويض المؤقت قبل الشركة الطاعنة أمام محكمة الجناح لإلزامها ومرتكب الحادث - المظنون ضده الثالث - بهذا التعويض ثم صدر الحكم الجنائي المؤبد استئنافياً بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٠ بإلزام مرتكب الحادث فقط بالتعويض المؤقت وأغفل الفصل في طلب إلزام الشركة الطاعنة بالتعويض المؤقت والذي لازال قائماً أمام محكمة الجناح ولم يشبث من الأوراق الفصل فيه مما يجعل سبب انقطاع تقادم دعوى المظنون ضدهما قبل الشركة الطاعنة بالتعويض المؤقت قائماً لعدم الفصل فيها ولا يمنعهما من رفع الدعوى المباشرة بالتعويض الكامل قبل الشركة الطاعنة ولا تواجه من قبل الأخيرة بسقوطها بمضي المدة وذلك لأن سبب الإنقطاع لازال قائماً ، ولا يغير من هذا النظر منازعة الطاعنة في صحة إعلائها بطلب التعويض المؤقت ذلك أنه أباً كان وجه الرأي في صحة هذا الإجراء فإنه لا يؤثر على إبداع الصحيفة قلم كتاب المحكمة كإجراء صحيح يبقى منتجاً لآثاره إلا أن يقضى في طلب التعويض بحكم نهائي ، وإذا خلس الحكم المظنون فيه إلى هذه النتيجة فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويضحي النعي بهذا السبب على غير أساس .

(الطعن ١٧٩٣ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٧ لم ينشر بعد)

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعي به الشركة الطاعنة على الحكم المظنون فيه خطأ في تطبيق القانون حين اعتبار مدة تقادم دعوى المضرور قبل شركة التأمين الطاعنة لم تكتمل استناداً منه لأحكام المادة ١٧٢ من القانون المدني والتي تنظم تقادم دعوى المضرور قبل المسئول بينما تخضع دعوى المضرور قبل شركة التأمين لأحكام المادة ٧٥٢ مدني والتي لم تشترط لبدء سريان التقادم قبل الشركة علم المضرور بشخص المسئول عن الضرر وإنتهى به ذلك إلى رفض الدفع بالتقادم الثلاثي والقضاء بالتعويض الأمر الذي يعبه ويستوجب نقضه .

م ٧٥٢

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك إنه يبين من الإطلاع على أسباب الحكم المطعون فيه الصادر بجلسة ١٩٩٩/١٢/٢٩ أنه استند في قضائه برفض الدفع بالتقادم الثلاثي المبدى من الشركة الطاعنة إلى القول «وحيث إنه وعن الدفع المبدى بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي فإنه وإعمالاً لحكم النقض سالف البيان فإن الدعوى المطروحة قد أقيمت في الميعاد الذي رسمه القانون ويضحي ذلك الدفع فاقد الأساس متعيناً رفضه ، وهو ما لا يستفاد منه الإستناد إلى أى من المادتين ١٧٢ أو ٧٥٢ من القانون المدني في القضاء برفض الدفع أو إعمال الشروط الواردة في أيهما للحكم برفضه ومن ثم يكون النعي عليه بالقضاء برفض الدفع استناداً إلى المادة ١٧٢ من القانون المدني حالة وجوب إعمال المادة ٧٥٢ من ذات القانون لا يصادف محلاً ويكون النعي عليه بسبب النعي على غير أساس :

(الطعن ١٠٣٨ لسنة ٧٠ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٨ لم ينشر بعد)

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أن المشرع أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات دعوى مباشرة للمضروب قبل المؤمن وأخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني الذي تبدأ مدته من وقت وقوع الفعل الذي سبب الضرر وتسرى في شأن هذه التقادم القواعد المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها ، فإذا كان الفعل غير المشروع الذي سبب الضرر والذي يستند إليه المضروب في دعواه قبل المؤمن جريمة ، ورفضت الدعوى الجنائية على مقارفها سواء كان هو المؤمن له أو أحداً ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضروب قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تدوم فيها إتهامه الجنائية ، ولا يعود التقادم إلى السريان إلا من تاريخ صيرورة الحكم الجنائى باتاً ، أو انتهاء إتهامه بسبب آخر . لما كان ذلك وكان النأي في الأوراق أن الحكم الجنائى الإستئنافي صدر بتاريخ ١٩٩٤/١١/١١ ولم يطعن فيه بطريق النقض فأصبح باتاً بفوات ميعاد الطعن ، وأن المطعون ضدهم أضافوا إلى طلباتهم

م ٧٥٢

طلب التعويض عن الضرر الموروث بتاريخ ١٣/١١/١٩٩٨ بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على صيرورة الحكم الجنائي باتاً ، فإن حقهم في هذا الطلب يكون قد سقط بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى برفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدهم في المطالبة بالتعويض الموروث على سند من أن الشركة الطاعنة كانت مختصة في الدعوى المدنية التي أقامها المضررون بالتيج للدعوى الجنائية ، وذلك باخالفه لما هو ثابت في الأوراق من أنها لم تختصم في تلك الدعوى ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(الطعن ٢٠١٦ لسنة ٧٠ق - جلسة ١٣/٢/٢٠٠١ لم ينشر بعد)

م ٧٥٣

مادة ٧٥٣

يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل ، الا ان يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٥٣ لیبی و ٧١٩ سوری و ٩٩١ عراقی و ٩٥٣ لبنانی و ٦١٩ سودانی .

٢ - بعض أنواع التأمين

مادة ٧٥٤

التأمين على الحياة:

المبالغ التي يلتزم المؤمن في التأمين على الحياة بدفعها الى المؤمن له أو الى المستفيد عند وقوع الحادث المؤمن منه أو حلول الأجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين تصبح مستحقة من وقت وقوع الحادث أو وقت حلول الأجل دون حاجة الى اثبات ضرر أصاب المؤمن له أو أصاب المستفيد .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٥٤ ليبي و ٧٢٠ سوري و ٦٤٤ سوداني .

أحكام القضاء:

تمهين المستفيد في مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التي تتصل بنصوص المشاركة ، فمتى كانت محكمة الموضوع قد استظهرت من مشاركة التأمين أن وفاة التوفي (العامل) هم المستفيدون منها لا الشركة التي كان يعمل بها ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخطئه في تكييف معنى المستفيد ومخالفته لنص المادة ٧٥٤ من القانون المدني وبأنه لم يخضع مبلغ التأمين لرسم الأيلولة على التركات يكون غير مجد .

(الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٧/٣ ص ١٤ ص ٩٦٠)

مجرد اضاءة التأمين الخاص دون ان يستبدل به تأمين آخر لا يقل عنه في قيمته يتوافر به الضرر في حكم المادة ٧٨٤ من القانون المدني .

م ٧٥٤

اذ يعتبر الضرر متوافراً - في حالة المادة ٧٨٤ من القانون المدني - بمجرد اضاءة تأمين خاص دون ان يستبدل به تأمين آخر لا يقل عنه في قيمته فلا على الحكم المطعون فيه ان هو لم يستعرض هذا الضرر أو الدليل عليه بعد ان أوضح ان البلدية « الدائن » هو الذى أضاع الامتياز الخاص المقرر بالمادة ٢٧ من قانون الضريبة المقاربة وذلك باهمال عمالها في تحصيل الضريبة عن هذه المباني وفي المحافظة على حق الامتياز الخاص المقرر عليها لدين الضريبة .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٤ ص ٢٠ س ١٠٥٠)

قبول المؤمن اضافة خطر لم يكن مؤمناً منه في وثيقة التأمين الأصلية . وجوب إعمال الشروط المحددة في قبول التأمين على هذا الخطر باعتبارها معدلة لما احتوته الوثيقة الأصلية ما لم تكن قائمة على التعسف أو مخالفة للنظام العام . تطبيق الحكم شروط الوثيقة الأصلية على ذلك الخطر دون بحث الشروط المعدلة. خطأ وقصور.

قبول المؤمن اضافة خطر لم يكن مؤمناً منه في وثيقة التأمين الأصلية وان كان يعتبر بمثابة اتفاق اضافي يلحق بها وتسرى عليه أحكامها ، الا أنه لا يتأدى من ذلك اهدار الشروط المحددة في قبول التأمين على هذا الخطر ، وانما يتعين اعمال مقتضاها اذا لم تكن قائمة على التعسف أو مخالفة للنظام العام باعتبارها ناسخة أو معدلة لما احتوته الوثيقة الأصلية من شروط . وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان مجلس ادارة صندوق التأمين الخاص بالقوات المسلحة - وهو المؤمن - أصدر قبل وفاة المؤمن له قراراً بتعويض أسر الشهداء من أعضاء الصندوق بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها بالمادة ٢٦ فقرة جـ من نظامه الداخلي ، وكان الحكم المطعون فيه قد أجرى على الوفاة في المعارك الحربية حكم الأخطار المؤمن منها في وثيقتي التأمين الأصلي الذي لا يشملها وجازو النطاق المحدد

٧٥٤م

للمستورلة عنها فى قرار مجلس اءارة الصندوق ، وأغفل بحث الشروط المنصوص عليها فى نظامه والصادر بها قرار المجلس المعدل لشروط الوثيقتين فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وشابه قصور فى التسبب .

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢ ص ٢٣ ص ٢٩٤)

سريان رسم الأيلولة على مبالغ التأمين على الحياة أو غيرها من التأمينات . شرطه .

النص فى المادتين ١ و ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم ايلولة على الشركات ، يدل - على انه يشترط لسريان رسم الأيلولة على مبالغ التأمين على الحياة وكل ما عداها من التأمينات ، أن تكون هذه المبالغ قد دفعت بمناسبة وفاة المؤمن عليه ، وهو المورث أصلا ، وأن يكون الشخص الذى آل اليه مبلغ التأمين قد استفاد منه فعلا ، سواء كان المستفيد من وريثة المتوفى أو من غيرهم ، بمعنى ان كل مبلغ يتول للوارث أو المستفيد تنفيذا لعقود التأمين بسبب وفاة المؤمن له أو بسبب نص فيها أورده لصالح ورثته أو غيرهم يعتبر فى حكم التركة ويخضع بهذا الوصف لرسم الأيلولة على الشركات .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٧٤/١٢/١٨ ص ٢٥ ص ١٤٥٧)

تعيين المستفيد فى مشارطات التأمين . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع باستظهارها متى استندت الى أسباب سائفة .

من المقرر ان تعيين المستفيد فى مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التى تحصل بنصوص المشارطة والتى تستقل محكمة الموضوع باستظهارها متى كان استنادها فى هذا الصدد يقرم على أسباب سائفة تؤدى الى النتيجة التى تنتهى اليها .

(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٢)

٧٥٤ م

ملحق وثيقة التأمين الموقع عليه من المؤمن له - إعتباره جزءاً لا يتجزأ منها - أثره .

من المقرر ان ملحق وثيقة التأمين الأصلية الذى يوقع عليه من طرفيها يعتبر جزءاً لا يتجزأ منها ويندمج ضمن شروطها ولا ينسخ من هذه الشروط الا ما قصد الى تعديله فيها .

(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٢ ص ٣٠)

الدعوى الناشئة عن عقد التأمين . سقوطها بالتقادم بمضى ثلاث سنوات بدء تقادمها فى التأمين على الحياة سرهانه من تاريخ علم المستفيد بوفاة المؤمن له .

من المقرر وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٧٥٢ من القانون المدنى أن الدعوى الناشئة عن عقد التأمين تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعوى ، ولما كانت دعوى المستفيد من التأمين هى من الدعوى الناشئة مباشرة من عقد التأمين تأسيساً على الاشتراط لمصلحة الغير ، فانه يسرى عليها التقادم الثلاثى الذى يبدأ من تاريخ الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعوى وهى واقعة وفاة المؤمن له التى لا تجادل المظنون عليها فى علمها بها منذ حدوثها . ومن المقرر كذلك ان هذا التقادم الثلاثى المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين تخضع من حيث الوقف والانقطاع للقواعد العامة بما معنى ان هذا التقادم لا يسرى وفقاً للمادة ١/٣٨٢ من القانون المدنى كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا .

(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٩/٤/١٢ ص ٣٠)

عقد التأمين الجماعى على الحياة . نوعان . تأميناً مؤقتاً لحالة الوفاة وتأميناً لحالة البقاء . العقد بنوعيه أحد تطبيقات الاشتراط لمصلحة الغير . التزام رب العمل فيه بدفع أقساط التأمين ولعماله حق مباشر قبل شركة التأمين دون أن يدخلوا

٧٥٤ م

طرفاً في العقد . أثره . حق الشركة في التمسك قبل المستفيدين بالدفع التي تستطيع التمسك بها قبل طالب التأمين . مؤداه . لها إيقاف سريان التأمين قبل المستفيد إذا تأخر طالب التأمين في دفع أقساطه . م ١٥٤/٢ مدني .

من المقرر أن عقد التأمين الجماعي على الحياة الذي يبرمه رب العمل لصالح العاملين لديه إما أن يكون تأميناً مؤقتاً لحالة الوفاة يكون معه لورثة المؤمن له الحق في مبلغ معين إذا مات أثناء المدة التي يعمل فيها عند رب العمل وقبل أن يعتزل عمله أو تأميناً لحالة البقاء يحصل بمقتضاه عند اعتزال العمل لمبلغ من المعاش على رأس مال دفعة واحدة أو بإيراد مرتب مدى الحياة فإن هذا العقد بصورته ليس إلا تطبيقاً من تطبيقات الإشتراط لمصلحة الغير يلتزم فيه رب العمل المستامن بدفع أقساط التأمين إلى شركة التأمين ويكون لعماله أو ورثتهم حق مباشر قبل الشركة المؤمنة دون أن يدخل العامل طرفاً في عقد التأمين وبالتالي يكون لهذه الشركة أن تملك قبل المستفيدين بالدفع التي تستطيع أن تملك بها قبل طالب التأمين إعمالاً لنص عجز الفقرة الثانية من المادة ١٥٤ من القانون المدني حيث يجري على أن «.....» ويكون لهذا التمسك أن يملك قبل المنتفع بالدفع التي تنشأ عن الصقة فإذا تأخر طالب التأمين في دفع قسط التأمين جاز للمؤمن أن يوقف سريان التأمين قبل المستفيد .

(الطعن ٣٢٧٩ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٣/١١/١٩٩٧)

تمسك شركة التأمين أمام محكمة الموضوع بأن عدم وفائها بالتزامها الناشئ عن عقد التأمين الجماعي سببه تخلف الشركة طالبة التأمين عن سداد أقساطه وثبوت ذلك بتقرير الخبير ولم تنكره الأخيرة . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزامها بأداء مبلغ التأمين للمستفيد لعدم جواز تمسكها قبله بعدم سداد الأقساط . خطأ ومخالفة للقانون . علة ذلك .

٧٥٤ م

لما كان الثابت أن الشركة الطاعنة تمسكت في مرحلتى التقاضى بدفاع حاصله أن عدم وفاتها بالتزامها الناشئ عن عقد التأمين الجماعى محل التداعى كان بسبب تخلف الشركة المطعون ضدها الأولى طالبة التأمين عن سداد أقساطه وهو ما ثبت فى الأوراق من تقرير الخبير ولم تنكره المطعون ضدها الأولى ، فإن مؤدى ذلك أن يكون للطاعنة أن توقف التزامها بتنفيذ عقد التأمين بما يكون معه امتناعها عن الوفاء بمبلغه الى المطعون ضده الثانى بحق لما هو مقرر طبقاً لنص المادة ١٦١ من القانون المدنى أنه إذا كانت الالتزامات المتقابلة فى العقود الملزمة للجانبين مستحقة الوفاء ولم يقم أحد المتعاقدين بتنفيذ التزامه جاز للأخر ألا يوفى بالتزامه فهو امتناع مشروع عن الوفاء بالعقد ليس له طابع جزائى بل هو ذو طابع وقائى يهدف إلى كفالة استمرار التعاصر الزمنى بين الالتزامات الحالة المتقابلة وهو ما اصطلح على تسميته بالدفع بعدم التنفيذ والذى ليس إلا الحق فى الحبس فى نطاق العقود الملزمة للجانبين ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائى قد خالف هذا النظر وقضى بإلزام الطاعنة بتنفيذ عقد التأمين وإلزامها بأداء مبلغه إلى المطعون ضده الثانى على سند من عدم جواز تسكها قبله بعدم سداد أقساطه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(الطعن ٣٢٧٩ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٩٧)

٧٥٥م

مادة ٧٥٥

(١) يقع باطلا التأمين على حياة الغير مالم يوافق الغير عليه كتابة قبل ابرام العقد . فاذا كان هذا الغير لا تتوافر فيه الأهلية فلا يكون العقد صحيحا الا بموافقة من يمثله قانونا .

(٢) وتكون هذه الموافقة لازمة لصحة حوالة الحق في الاستفادة من التأمين أو لصحة رهن هذا الحق .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٥٦ لیبی و ٧٢١ سوری و ٩٩٢ عراقی و ٩٩٤ لبنانی و ٦٤٢ سودانی .

(١) تبرأ ذمة المؤمن من التزامه بدفع مبلغ التأمين اذا انتحر الشخص المؤمن على حياته . ومع ذلك يلتزم المؤمن ان يدفع لمن يؤول اليهم الحق مبلغا يساوى قيمة احتياطي التأمين .

(٢) فاذا كان سبب الانتحار مرضا أفقد المريض ارادته ، بقى التزام المؤمن قائما بأكمله . وعلى المؤمن ان يثبت ان المؤمن على حياته مات منتحرا ، وعلى المستفيد ان يثبت ان المؤمن على حياته كان وقت انتحاره فاقد الارادة .

(٣) وإذا اشتملت وثيقة التأمين على شرط يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين ولو كان انتحار الشخص عن اختيار وادراك ، فلا يكون هذا الشرط نافذا الا اذا وقع الانتحار بعد سنتين من تاريخ العقد .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٥٦ لىبى و ٧٢٢ سورى و ٩٩٣ عراقى و ١٠٠٠ لبنانى
و ٦٤٥ سودانى .

(١) اذا كان التأمين على حياة شخص غير المؤمن له، برئت ذمة المؤمن من التزاماته متى تسبب المؤمن له عمداً في وفاة ذلك الشخص، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه .

(٢) واذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير المؤمن له، فلا يستفيد هذا الشخص من التأمين اذا تسبب عمداً في وفاة الشخص المؤمن على حياته، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه، فاذا كان ما وقع من هذا الشخص مجرد شروع في احداث الوفاة، كان للمؤمن له الحق في أن يستبدل بالمستفيد شخصاً آخر، ولو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٥٧ لبي و ٧٢٣ سوري و ٩٩٤ عراقي و ١٠١٥ لبناني و ٩٤٦ سوداني .

(١) يجوز في التأمين على الحياة الاتفاق على ان يدفع مبلغ التأمين ، أما الى أشخاص معينين ، وأما الى أشخاص يعينهم المؤمن له فيما بعد .

(٢) ويعتبر التأمين معقودا لمصلحة مستفيدين معينين اذا ذكر المؤمن له في الوثيقة ان التأمين معقود لمصلحة زوجه أو أولاده أو فروعه ، من ولد منهم ومن لم يولد ، أو لورثته دون ذكر أسمائهم . فاذا كان التأمين لصالح الورثة دون ذكر أسمائهم كان لهؤلاء الحق في مبلغ التأمين كل بنسبة نصيبه في الميراث . ويثبت لهم هذا الحق ولو نزلوا عن الارث .

(٣) ويقصد بالزوج الشخص الذى ثبت له هذه الصفة وقت وفاة المؤمن له ، ويقصد بالأولاد الفروع الذين يثبت لهم فى ذلك الوقت حق الارث .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٥٨ لىبى و ٧٢٤ سورى و ٩٩٧ عراقى و ١٠٠٢ لبنانى و ٦٤٧ سودانى .

احكام القضاء:

التأمين على الحياة . تعيين اسم المستفيد وصفته فى الوثيقة . وجوب استخلاص القاضى لنية المؤمن له بياناً لذاتية المستفيد عند الخلاف بشأنها .

م ٧٥٨

مفاد نص المادة ٧٥٨ من القانون المدني انه اذا كان المؤمن له قد عين المستفيد بالاسم على نحو لا غموض فيه فان ذلك يدل على تمام تعيين المستفيد بذاته ، فاذا عين المؤمن له المستفيد بصفة تميزه تمييزا تاما فيجب الاعتماد بهذه الصفة في تحديد ذات المستفيد عند استحقاق مبلغ التأمين، أما اذا قرن المؤمن له اسم المستفيد بصفة معينة فعندئذ يكون على القاضي أن يستخلص نية المؤمن له بهانا لذاتية المستفيد عند الخلاف بشأنها .

(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٩م ٣٠ ص ١١١)

تعيين المستفيد في مشارطات التأمين . من مسائل الواقع استقلال محكمة الموضوع باستظهارها متى استندت الى أسباب سائغة .

المقرر ان تعيين المستفيد في مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التي تحصل بنصوص المشارة والتي تستقل محكمة الموضوع باستظهارها متى كان استنادها في هذا الصدد يقوم على أسباب سائغة تؤدي الى النتيجة التي تنتهي اليها .

(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٢/٤/١٩٧٩م ٣٠ ص ٢ ع ١١١)

التأمينات الجماعية التي تعقدها الحكومة لصالح موظفيها التي تستحق بوفاء المورث . خضوعها لرسم الأيلولة على التركات . مخالفة الحكم لهذا النظر . إسناده الى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية التي تتعارض مع صراحة النص . خطأ .

نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦١ يدل صراحة على أن كل التأمينات التي تستحق تسديدها بسبب وفاة المورث - ومنها التأمينات الجماعية التي تعقدها الحكومة لصالح موظفيها ويستحق وفاؤها بوفاء المورث - تدخل في تقدير قيمة التركة طالما انها لا تندرج

٧٥٨م

ضمن الاستثنائين الخاصين بالإعفاء الوارد بهذا النص ، يؤيد ذلك ان
المشرع حين شاء إخراج أنواع معينة من التأمينات من تقدير قيمة التركة
نص على ذلك صراحة فى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦١ باضافة استثناء
ثالث هو - مبالغ التأمينات الجماعية التى تعقدتها الهيئة العامة أو الأفراد
لصالح موظفيها وعمالها أيا كانت قيمتها - أى حالتى الإعفاء المشار
اليهما ، أما ما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٤٧ لسنة
١٩٤٤ - قبل تعديله - من أن « التأمين على الحياة إذا قصد به توفير
العيش لورثة المتوفى وكان جزءا من أنظمة الخدمة المقررة فى الحكومة فان
رسم الأيلولة لا يشملها ، فلا يجوز الأخذ به اذ لا يصح اهدار اعمال نص
قانونى صريح اذا تعارضت معه مذكرته الايضاحية . وإذا كان الحكم
المطعون فيه قد قضى باخراج مبلغ التأمين المستحق للورثة لدى مصلحة
التأمين والإدخار - من التركة بناء على ما ورد فى المذكرة الايضاحية
للقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٤ مخالفا بذلك صراحة النص الوارد بالمادة
١٢ من هذا القانون قبل تعديلها ، فانه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩/١/١٩٧٥ م ٢٩ من ٢٠٢)

يجوز للمؤمن له الذى التزم بدفع أقساط دورية ، أن يتحلل فى أى وقت من العقد باخطار كتابى يرسله الى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجارية ، وفى هذه الحالة تبرأ ذمته من الأقساط اللاحقة .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٥٩ لىبى و ٧٢٥ سورى و ٩٩٦ عراقى و ١٠١٢ لبنانى و ٦٤٨ سودانى .

أحكام القضاء :

مؤدى شرط امتداد التأمين الى أية مدة أخرى تكون شركة التأمين قد قبلت دفع قسط تجديد التأمين عنها ان يترتب على قبول شركة التأمين للأقساط بعد وفاة المؤمن له اعتبار التأمين قائما بينها وبين ورثته خلال المدة التى دفعت عنها الأقساط بالشروط التى تضمنتها الوثيقة الموقع عليها المورث ، وذلك أيا كان شخص المؤدى بأقساط التأمين ، اذ يجوز الوفاء بأقساط التأمين من الغير وفقا للقواعد العامة .

(الطعن ٢٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨ م ١٧ ص ١٤٦٢)

وجوب خصم أقساط التأمين على الحياة من وعاء الضريبة العامة على الإيراد طلب خصمها دخوله فى اختصاص لجنة الطعن الضريبى .

٧٥٩ م

تقضى الفقرة الخامسة من المادة السابقة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بخمس أقساط التأمين على الحياة والضرائب المدفوعة في سنوات النزاع من وعاء الضريبة العامة على الإيراد ، ولما كانت المادة ٢٠ من القانون المذكور قد أحالت الى المواد ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٤ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مما مقتضاه ان تختص لجنة الطعن في طلب خصم هذه المبالغ . وهو ما طلبه الطاعن من اللجنة ومحكمة الموضوع بدرجتها فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول هذه الطلبات بمقولة انه يتعين رفع دعوى مبتدأة لإثبات دفع المقابل يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٣٠ من ٣٠ ص ٤٤١)

(١) في العقود المبرمة مدى الحياة دون اشتراط بقاء المؤمن على حياته حيا مدة معينة ، وفي جميع العقود المشترط فيها دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، يجوز للمؤمن له متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ان يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة مدفوعة في مقابل تخفيض في قيمة مبلغ التأمين ولو اتفق على غير ذلك . كل هذا بشرط ان يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع .

(٢) ولا يكون قابلا للتخفيض التأمين على الحياة اذا كان مؤقتا .

النصوص العربية للقبلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٦٠ لىي و ٧٢٦ سورى و ١٠١١ البناني و ٦٤٩ سوداني .

إذا خفض التأمين فلا يجوز ان ينزل عن الحدود الاتية :

أ - في العقود المبرمة مدى الحياة لا يجوز ان يقل مبلغ التأمين المخفض عن القيمة التي كان يستحقها المؤمن له لو كان قد دفع ما يعادل احتياطي التأمين في تاريخ التخفيض مخصصا منه ١٠٪ من مبلغ التأمين الأصلي ، باعتبار ان هذا المبلغ هو مقابل التأمين الذي يجب دفعه مرة واحدة في تأمين من ذات النوع وطبقا لتعريف التأمين التي كانت مرعية في عقد التأمين الأصلي .

ب - في العقود المتفق فيها على دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، لا يجوز ان يقل مبلغ التأمين المخفض عن جزء من مبلغ التأمين الأصلي بنسبة ما دفع من أقساط .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٦١ لیبی و ٧٢٧ سوری و ١٠١٣ لبنانی و ٦٥٠ سودانی .

م ٧٦٢

مادة ٧٦٢

(١) يجوز أيضا للمؤمن له ، متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، أن يصفى التأمين بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع .

(٢) ولا يكون قابلا للتصفية ، التأمين على الحياة اذا كان مؤقتا .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٦٢ لبيى و٧٢٨ سوري و ١٠١٤ لبناني و ٦٥١ سوداني .

تعتبر شروط التخفيض والتصفية جزءا من الشروط العامة للتأمين ويجب ان تذكر فى وثيقة التأمين .

النصوص العربية للقبيلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالانقطاع العربية المواد التالية :

مادة ٧٦٣ لىبى ٧٢٩ سورى و ٩٩٨ لبنانى و ٦٥٢ سودانى .

أحكام القضاء :

متى كان البيان - الخاص بالمرض - فى وثيقة التأمين قد جعله المؤمن محل سؤال محدد مكتوب فانه يعتبر جوهريا فى نظره ولازما لتقدير الخطر المؤمن منه فاذا أقر المؤمن له بعدم سبق اصابته بمرض الكلى مع ثبوت اصابته به وعلمه بذلك - على ما سجله الحكم الطعون فيه - فان هذا الاقرار من شأنه ان ينتقص من تقدير الشركة للمؤنة لمسامة الخطر المؤمن منه ، ومن ثم فاذا لم يعمل الحكم الشرط الوارد فى عقد التأمين والذى مقتضاه بطلان العقد وسقوط حق المؤمن له فى مبلغ التأمين فى حالة ادلائه ببيانات خاطئة فى اقراراته الواردة فى طلب التأمين والتي أبرم التأمين على أساسها وهو شرط جائز قانونا وواجب الاعمال حتى ولو لم يكن للبيان الكاذب دخل فى وقوع الخطر المؤمن منه فان الحكم يكون قد خالف القانون بمخالفة شروط العقد مما يستوجب نقضه ، ولايرته من هذه مخالفة ما قاله من أن مرض الكلى الذى أصاب المؤمن له ليس مما يخشى منه سوء العاقبة وأنه كان مرضا عارضا وكان المؤمن له قد شفى منه وقت إبرام عقد التأمين اذ أن ذلك - بغرض صحته - لم يكن ليعفى المؤمن له من واجب ذكر هذا المرض فى اقراراته الواردة فى طلب التأمين مالم ان ذلك كان محل سؤال محدد مكتوب .

(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠ من ١٨ ص ١٧٧٣)

(١) لا يترتب على البيانات الخاطئة ولا على الغلط في سن الشخص الذي عقد التأمين على حياته بطلان التأمين .
الا اذا كانت السن الحقيقية للمؤمن عليه تجاوز الحد المعين الذي نصت عليه تعريفه التأمين .

(٢) وفي غير ذلك من الأحوال ، اذا ترتب على البيانات الخاطئة أو الغلط ، أن القسط المتفق عليه أقل من القسط الذي كان يجب أدائه ، وجب تخفيض مبلغ التأمين بما يتعادل مع النسبة بين القسط المتفق عليه والقسط الواجب أدائه على أساس السن الحقيقية .

(٣) أما اذا كان القسط المتفق على دفعه أكبر مما كان يجب دفعه على أساس السن الحقيقية للمؤمن على حياته ، وجب على المؤمن ان يرد دون فوائد الزيادة التي حصل عليها ، وأن يخفض الأقساط التالية الى الحد الذي يتناسب مع السن الحقيقية للمؤمن عليه .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٦٤ ليبي و ٣٧٠ سوري و ١٠١٨ لبناني و ٦٤٣ سوداني .

أحكام القضاء :

اذا تعاقد شخص مع شركة تأمين على التأمين عن البضائع الموجودة بحمله من السرقة وقرر كذبا في اجابته عن الأسئلة المدونة في طلب التأمين أنه يقيّد مشترياته ومبيعاته في سجل خاص وأنه يحتفظ بقائمة جرد بضاعته ، وكان منصوفا في وثيقة التأمين على بطلان عقد التأمين اذا كان

م ٧٦٤

ما قرره طالب التأمين غير صحيح ثم استخلص الحكم استخلاصا سائفا ان البيانات المشار اليها هي بيانات جوهرية ذات اثر في تكوين التعاقد ورتب على عدم صحتها سقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين اعمالا لنص العقد فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولا يغير من ذلك ان البيان الكاذب لم يكن له دخل في وقوع الخطر الذي حصل من أجله التأمين . ومتى كان الحكم قد أقام قضاءه على أساس الشرط الصحيح الوارد في عقد التأمين والذي من مقتضاه بطلان العقد لعدم صحة ما قرره طالب التأمين ، وهذا شرط جائز قانونا ، فلا يكون ثمة محل للنصي على الحكم بأنه قد أضاف الى أسباب بطلان العقود سببا جديدا لا يقره القانون .

(الظعن رقم ١١٨ لسنة ١٧ق - جلسة ١٤/٤/١٩٤٩)

متى كان البيان - الخاص بالمرض - في وثيقة التأمين قد جعله المؤمن محل سؤال محدد مكتوب فانه يعتبر جوهريا في نظره ولازما لتقدير الخطر المؤمن منه فاذا أقر المؤمن له بعدم سبق اصابته بمرض الكلى مع ثبوت اصابته به وعلمه بذلك - على ما سجله الحكم المطعون فيه - فان هذا الاقرار من شأنه ان ينتقص من تقدير الشركة المؤمنة لمسامة الخطر المؤمن منه ومن ثم فاذا لم يعمل الحكم الشرط الوارد في عقد التأمين والذي مقتضاه بطلان العقد وسقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين في حالة ادلائه ببيانات خاطئة في اقراراته الواردة في طلب التأمين والتي أبرم التأمين على أساسها وهو شرط جائز قانونا وواجب الاعمال حتى ولو لم يكن للبيان الكاذب دخل في وقوع الخطر المؤمن منه فان الحكم يكون قد خالف القانون بمخالفة شروط العقد مما يستوجب نقضه ، ولا يبرله من هذه المخالفة ما قاله من أن مرض الكلى الذي أصاب المؤمن له ليس مما يخشى منه سوء العاقبة وأنه كان مرضا عارضا وكان المؤمن له قد شفى منه وقت إبرام عقد التأمين إذ أن ذلك - بفرض صحته - لم يكن ليحظى المؤمن له من واجب ذكر هذا المرض في اقراراته الواردة في طلب التأمين مادام ان ذلك كان محل سؤال محدد مكتوب .

(الظعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٦٧ من ١٨ ص ١٧٧٣)

فى التأمين على الحياة لا يكون للمؤمن الذى دفع مبلغ التأمين حق فى الحصول محل المؤمن له أو المستفيد فى حقوقه قبل من تسبب فى الحادث المؤمن منه أو قبل المسئول عن هذا الحادث.

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٦٥ لىبى و٧٣١ سورى و٩٩٨ عراقى و٦٥٣ سودانى.

احكام القضاء :

خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث ، وانما سبب هذا الالتزام هو عقد التأمين ذاته فلولا قيام ذلك العقد لما التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث وينبى على ذلك انه ليس للمؤمن ان يدعى بأن ضررا قد حاق به من جراء وفاته بمبلغ التأمين اذ ان هذا الوفاء من جانبه لم يكن الا تنفيذا لالتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التى يؤديها له الأخير ، وتنفيذ الالتزام لا يصح اعتباره ضرر الحق بالملتزم . واذا كان الحادث الذى تسبب الغير فى وقوعه هو الذى يجعل مبلغ التأمين مستحقا ، فان عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه فى أى وقت وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مؤسسا حق شركة التأمين فى الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من المسئولية التقصيرية وتوافر رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث

م ٧٦٥

ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ ص ١٣ من ١١٦٦)

لا محل لتأسيس حق الشركة المؤمنة في الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ذلك ان رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى ان يكون المؤمن قد وفى الدائن بالمدين المترتب في ذمة المدين لا بدين مترتب في ذمته هو مما لا يتحقق بالنسبة لشركة التأمين اذ ان وفاءها بمبلغ التأمين يستند الى الالتزام المترتب في ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ ص ١٣ من ١١٦٦)

التأمين من الحريق:

(١) في التأمين من الحريق يكون المؤمن مسئولاً عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق ، أو عن بداية حريق يمكن ان تصبح حريقاً كاملاً ، أو عن خطر حريق يمكن ان يتحقق .

(٢) ولا يقتصر التزامه على الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق ، بل يتناول أيضاً الأضرار التي تكون نتيجة حتمية لذلك . وبالأخص ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل الإنقاذ أو لمنع امتداد الحريق .

(٣) ويكون مسئولاً عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها أثناء الحريق ما لم يثبت ان ذلك كان نتيجة سرقة ، كل هذا ولو اتفق على غيره .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٣٢ سورى و ٩٩٩ عراقي و ٩٨٨ لبناني و ٦٤٠ سوداني .

احكام القضاء :

اذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدعوى على التفرقة في شأن التأمين على الحريق بين حالتين : حالة التأمين على الشيء حسب ظاهر تكوينه وموقعه بحيث لا تكون الصيوب التي به واضحة للعاقدين . وحالة التأمين على الشيء الذي له طبيعة معينة هي في ذاتها

٧٦٦م

مصدر خطر تستقل للشئ المؤمن عليه مما يجعل عوامل تعرضه للحريق معلومة للعاقدين ، ففي الحالة الأولى يكون مسئولاً عن ضمان أضرار الحريق باعتباره خطراً مؤمناً ضده بصرف النظر عن العيوب الخفية في ذات الشئ التي أدت الى الحريق أو ساعدت عليه . أما في الحالة الثانية للمؤمن ان يستثنى من التأمين حالات معينة تؤدي الى الخطر المؤمن ضده كحالة التخمر والفوران والاشتعال الذاتي لأنها حالات متوقعة ومعروفة فنياً وتنجم عن طبيعة الشئ ويعتبر كل منها خطراً مستقلاً في حد ذاته له أثره في تحديد قسط التأمين فان هذا الذي قرره الحكم يكون غير صحيح في القانون ذلك لان هذه التفرقة التي أوردها نقلاً عن الفقه الفرنسي لا حل لها في التشريع المصري الذي نحا في شأن التأمين على الحريق منحي آخر . ذلك انه كان قد ورد في المادة ١١١٢ من مشروع القانون المدني نص على أنه : « لا يكون المؤمن مسئولاً عن هلاك الشئ عليه أو تلفه اذا نشأ عن عيب فيه » ، الا أن هذا النص عدل في لجنة المراجعة ووضعت قاعدة أخرى تضمنتها المادة ٧٦٧ مدني التي نصت على انه يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشئ المؤمن عليه . ومتى كان ذلك وكان النص مطلقاً يتناول كل عيب في الشئ المؤمن عليه أياً كان هذا العيب ، وسواء كان ناجماً عن طبيعة الشئ أو عرضياً - وكان القانون في المادة ٧٥٣ مدني صريحاً في بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في عقد التأمين الا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو الاستفادة فان الشرط الوارد في وثيقة التأمين موضوع التداعي والذي ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الخسائر والأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب تخمرها أو سخونتها الطبيعية أو احتراقها الذاتي يكون قد وقع باطلاً ويكون الحكم المطعون فيه اذ أجرى حكم هذا الشرط قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٠م ١١ ص ١٧٤)

م ٧٦٦

من المقرر طبقاً للمادتين ١٠٤٩، ١١٠٢/٢ من القانون المدني أن
هلاك الشيء المرهون يترتب عليه انتقال حق الدائن المرتهن إلى ما حل محله
من حقوق ليستوفي دينه منها فإذا كانت البضاعة المرهونة والمؤمن عليها
قد احترقت وتقرر حق الدائن المرتهن في مبلغ التأمين المستحق وكان
مقتضى ذلك حلول مبلغ التأمين محل البضاعة المرهونة - فإنه ليس هناك
محل لرجوع المدين الراهن على الدائن المرتهن وحسبه أن تجرى المحاسبة
بينهما على أساس عقد القرض المضمون بالرهن وإذا قضى المحكم المظنون
فيه مع ذلك بمسئولية الدائن المرتهن عن هلاك البضاعة المرهونة فإنه يكون
قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٣٤٧)

يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٦٨ لبيي و ٧٣٣ سوري و ١٠٠٢ عراقي و ٩٦٨ لبناني و ٦٤١ سوداني .

احكام القضاء :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدغوى على التفارقة في شأن التأمين على الحريق بين حالتين : حالة التأمين على الشيء حسب ظاهر تكوينه وموقعه بحيث لا تكون العيوب التي به واضحة للعاقدين . وحالة التأمين على الشيء الذى له طبيعة معينة هي فى ذاتها مصدر خطر مستقل للشيء المؤمن عليه مما يجعل عوامل تعرضه للحريق معلومة للعاقدين ، ففي الحالة الأولى يكون مسئولاً عن ضمان أضرار الحريق باعتباره خطراً مؤمناً ضده بصرف النظر عن العيوب الخفية فى ذات الشيء التى أدت الى الحريق أو ساعدت عليه . أما فى الحالة الثانية فللمؤمن ان يستثنى من التأمين حالات معينة تؤدى الى إخطار المؤمن ضده كحالة التخمر والفوران والاشتعال الذاتى لأنها حالات متوقعة ومعروفة فنياً وتنجم عن طبيعة الشيء ويعتبر كل منها خطراً مستقلاً فى حد ذاته له أثره فى تحديد قسط التأمين فان هذا الذى قرره الحكم يكون غير صحيح فى القانون ذلك لان هذه التفارقة التى أوردها نقلاً عن الفقه الفرنسى لا محل لها فى التشريع المصرى الذى نحا فى شأن التأمين على الحريق منحه آخر . ذلك انه كان قد ورد فى المادة ١١١٢ من مشروع انقانون المدني نص على أنه : « لا يكون المؤمن مسئولاً عن هلاك الشيء عليه أو تلفه اذا نشأ عن عيب فيه » ، الا أن هذا النص عدل فى لجنة المراجعة ووضعت قاعدة أخرى تضمنتها المادة ٧٦٧ مدنى التى نصت على انه يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب فى الشيء المؤمن

٧٦٧م

عليه . ومتى كان ذلك وكان هذا النص مطلقا يتناول كل عيب في الشيء المؤمن عليه أيا كان هذا العيب ، وسواء كان ناجما عن طبيعة الشيء أو عرضيا - وكان القانون في المادة ٧٥٣ مدني صريحا في بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في عقد التأمين إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد فإن الشرط الوارد في وثيقة التأمين موضوع التداعي والذي ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الخسائر والأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب تخمرها أو سخونتها الطبيعية أو احتراقها الذاتي يكون قد وقع باطلا ويكون الحكم المطعون فيه اذ أجرى حكم هذا الشرط قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٥ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٠)

تقضى المادة ٧٦٧ من القانون المدني بأن يضمن المؤمن تمويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه . وإذا كان هذا النص مطلقا يتناول - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - كل عيب في الشيء المؤمن عليه أيا كان هذا العيب وسواء كان ناجما عن طبيعة الشيء أو كان عرضيا وكان القانون في المادة ٧٥٣ مدني صريحا في بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في عقد التأمين إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد ، فإنه يتأدى من هذا ان الشرط الوارد في وثيقة التأمين والذي ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الخسارة أو الأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب احتراق ذاتي إلا ينص صريح في الوثيقة ، يكون قد وقع باطلا .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣١ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٥ من ١٦ ص ١٣٤٧)

العرض من التأمين على الأصول الثابتة ضد الحريق أو الحوادث هو تمكين المنشأة من إعادة الأصول الهالكة بسببها الى ما كانت عليه ، فإذا كان ثمة فائض من مبلغ التأمين - الذي حصلت عليه بعد تغطية تكاليف إعادة الأصل الهالك الى ما كان عليه تماما قبل وقوع الحادث - فإنه يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية باعتباره من الأرباح العرضية وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(الطعن رقم ١١٣ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٨ ص ٥١٩)

(١) يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير التعمد . وكذلك يكون مسئولاً عن الأضرار الناجمة من حادث مفاجئ أو قوة قاهرة .

(٢) أما الخسائر والأضرار التي يحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً ، فلا يكون المؤمن مسئولاً عنها ولو اتفق على غير ذلك .

التصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٣٤ مصرية و ١٠٠٠ عراقي و ٩٦٦ لبناني و ٦٣١ سوداني .

أحكام القضاء :

عقب إثبات الضرر يقع دائماً على المؤمن له دون شركة التأمين إذا أبطلت المحكمة التعاقد على التأمين تأسيساً على أن تقرير المؤمن له أن لديه دفاتر منتظمة لتقيد مشترياته ومبيعاته وقائمه لجرد البضاعة يراجعها بانتظام لم يكن صحيحاً ، وأن الدفتر الذي ظهر أنه يعنيه غير باعث على الإطمئنان لعدم انتظامه ووجود شطب فيه ، وأن تقريره هذا كان في خصوص أمر جوهري لتعلقه بسجل هو المرجع الرئيسي لتعيين ما على شركة التأمين أن تؤديه اليه في حالة وقوع الخطر المؤمن منه ، فهذا منها قصور في تسبب حكمها ، إذ أن عدم إنتظام التقيد في الدفاتر لا يؤدي عقلاً إلى القول بكذب التقرير بوجود دفاتر ، بل كل ما يترتب عليه هو التأثير في قوة الدفتر كأداة إثبات ، وإذا أن المحكمة حين اعتبرت البيان عن السجل وقائمة الجرد جوهرياً لتعلقه بإثبات الضرر الذي يلحق المؤمن له من وقوع الخطر المؤمن منه وأنه يحدد فيما بين العاقدین طريقة إثباته ولم

٧٦٨ م

تبين ذلك على اعتبارات من شأنها ان تبرره . وخصوصا ان عبء اثبات الضرر يقع دائما على المؤمن له دون الشركة المؤمنة ، مما مفاده ان تعلق ذلك البيان بالإثبات ليس من شأنه ان يفيد أنه جوهري له .

(الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٦/٥/١٦)

مضى كان عقد التأمين قد نص على أن كل تغيير أو تعديل يحدث بالنسبة للفرع الذى أعد له المكان المحفوظة فيه البضائع المؤمن عليها أو الاستعمال الذى خصص من أجله ، ويكون من شأنه زيادة مخاطر دون قبول كتابى من المؤمن يحرم المستامن حقه فى التعويض ، وكان الثابت هو أن المستامن قد استعمل هذا المكان عقب تحرير عقد التأمين فى عملية تنظيف الحبوب الملوثة بالمازوت بواسطة غسلها بالبتروول ، وأنه أقام به فرنا لتسخين المياه اللازمة لتلك العملية بالقرب من مكان البضائع التى اجترقت فان الحكم لا يكون قد أخطأ اذ قرر حرمانه من حقه فى التعويض .

(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥٥/٢/٢٤)

اذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه - ان محكمة الاستئناف بعد ان بينت ان الحكم الجنائى الذى قضى بإدانته سائق السيارة المؤمن عليها قام على تحميل تلك السيارة بأكثر من الحمولة المقررة بطنين ، وبأنها كانت فى حالة غير صالحة للعمل من حيث فراملها وعجلة قيادتها ، عرضت لما أدلت به شركة التأمين الطاعنة فى دفاعها من أن هاتين الحالتين لا تدخلان فى نطاق التأمين ، اذ نصت المادة الثانية من وثيقة التأمين على أن التأمين لايشملهما - ولم تأخذ بهذا الدفاع ، وأسست وجهة نظرها فى التقرير بمسئولية الطاعنة عن دفع مبلغ التأمين على أن ما احتوته وثيقة التأمين من شروط مطبوعة - عدت فيها الحوادث والأضرار التى تعنى فيها الطاعنة من المسئولية - يوصل الى القول بأن الشركة قد اعتبرت نفسها فى الواقع متحللة من دفع التأمين عن الحوادث التى تقع نتيجة مخالفة القوانين واللوائح عموما - مما يترتب عليه عدم الاعتماد بهذا الشرط وإعداره ، فان هذا الذى أقام الحكم المطعون فيه

٧٦٨م

قضاءه عليه يكون مخالفا للقانون ، ذلك انه وان كان مؤدى ما انتهى اليه ذلك الحكم هو اعتبار وثيقة التأمين موضوع الخصومة الحالية والتي عقدت في ظل أحكام القانون المدني القديم عقد اذعان ، الا أنه لا يتأدى من ذلك ان يهدر نص المادة الثانية بجميع ماتضمنه من الصور والحالات التي نص فيها على أن التأمين لا يشملها - ذلك ان ما يسوغ ابطاله في هذه الحالة انما يقتصر على الشروط التصفية التي تتناقض مع جوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام . ولما كان ماورد بالبندين ثانيا ورابعا من المادة الثانية من العقد من أن التأمين لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث والاضرار نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حملتها المقررة رسميا أو نتيجة لعدم العناية بها (وهاتان الحالتان هما عماد الحكم الجنائي في اداة سائق السيارة المؤمن عليها) لا يعتبر من الشروط القائمة على التعسف والمناقضة لجوهر العقد ، ولا مخالفة فيها للنظام العام ، بل ان مبنائها الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية - باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالا - فانه يتعين لذلك اعمال مقتضاها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون متعين النقض .

(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٦٠ ص ١١ ص ٣٣٠)

الشرط الذي يرد في عقد التأمين بسقوط الحق في التأمين بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت وقوع الحادث ينطوى على استبعاد مخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها في قانون المرور من نطاق التأمين ومبناه الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الحادث المؤمن منه أكثر احتمالا ، مما ينأى بذلك الشرط قانونا عن البطلان الذي تجرى به المادة ٧٥٠ فقرة أولى مدني على الشروط انني تقضي بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين أو اللوائح بصفة عامة دون تحديد مخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها فيها.

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥ ص ١٦ ص ١٧٢)

٧٦٨م

التأمين عن الخطأ العمدى . غير جائز . تعلق ذلك بالنظام العام ٧٦٨م مدنى . تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض أو مبلغ التأمين بأنه خطر إحتمالى أم إرادى - خطأ عمدى - من المسائل التى تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة النقض . استخلاص الخطر الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع .

النص فى المادة ٧٦٨ من التلقين المدنى على أنه ١- أن يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد وكذلك يكون مسئولاً عن الأضرار الناجمة من حادث مفاجئ أو قوة قاهرة . ٢- أما الحسائر والأضرار التى يحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً فلا يكون المؤمن مسئولاً، عنهما ولو اتفق على غير ذلك . موداه أنه لا يجوز التأمين عن الخطأ العمدى وهذا الخطر متعلق بالنظام العام ، وإذا كان تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض أو مبلغ التأمين بأنه خطر إحتمالى أم إرادى - خطأ عمدى - هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض إلا أن استخلاص الخطر الموجب للمسئولية مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائفاً ومستمداً من عناصر تؤدى إليه من وقائع الدعوى .

(الطعن ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١ ص ٤٤ ص ٤٦١)

٧٦٩م

مادة ٧٦٩

يسأل المؤمن عن الأضرار التي تسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسئولاً عنهم ، مهما يكن نوع خطئهم ومداها .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٣٥ سوري و ١٠٠٠ عراقي و ٩٦٧ لبناني و ٦٣٢ سوداني .

أحكام القضاء :

لا يكفي في عقد التأمين ضد السرقة - ليستحق المؤمن له مبلغ التأمين - مجرد تحقق اختفاء الأشياء المؤمن عليها ، وإنما يتعين على المؤمن له أن يثبت أن هذه الأشياء قد اختفت بسرقتها ، وإذا كان أعمال مبدأ حسن النية في عقد التأمين ضد السرقة يستوجب عدم التشدد مع المؤمن له ، فلا يتطلب منه أن يقدم دليلاً يقينياً على وقوع الحادث لصعوبة ذلك في بعض الحالات إذا كانت السرقة مما لم يرق عليها دليل مادي ينجم عنها وعلى تقدير أن الوقت قد لا يتسع لتقديم هذا الدليل ، إلا أن ذلك لا يمنع من ناحية أخرى من وجوب مبادرة المؤمن له بالتبليغ وإن يكون دقيقاً فيما يقدمه من بيانات وإن يكون ما أبلغ عنه قريباً إلى التصديق لتتخذ محكمة الموضوع من مسلكه سنداً لتكوين عقيدتها بشأن صحة وقوع الحادث المبلغ عنه وذلك حماية للمؤمن الذي يتعرض بسبب تقديم المؤمن له بيانات غير صحيحة إلى تأمين مخاطر وهمية مما يضاعف من مقدرة على مواجهة المخاطر الحقيقية والتي تحدث لسائر المؤمن لهم .

(الطعن ١٥٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٧ من ١٨ من ١٢٠)

٧٦٩ م

التعويض المستحق للمضرور قبل المثول . والتأمين المستحق له قبل شركة التأمين . جواز الجمع بينهما في ظل القانون المدني القديم لاختلاف اساس كل منهما .

منى كان مؤدى حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٩ فى الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ قضائية ، المودعة صورته الرسمية ملف الضمن ، ان حق المطعون ضده الأول (المؤمن له) فى الرجوع بالتعويض على الطاعنين لم ينتقل الى الشركة المطعون ضدها الثانية (شركة التأمين) ولم تحمل محله فيه ، فان هذا الحق يبقى كاملا للمطعون ضده الأول ، ومن ثم يجوز له - فى ظل القانون القديم - ان يجمع بين ذلك التعويض ومبلغ التأمين لاختلاف اساس كل منهما .

(الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٧/١١/١٩٧٣ س ٢٤ ص ١١٠١)

القضاء برفض دعوى المؤمن لها قبل شركة التأمين لعدم ثبوت صحة واقعة سرقة السيارة المؤمن عليها . عدم التزام الحكم بقرار النيابة بقيد الواقعة جنحة سرقة ضد مجهول واستناده فى ذات الوقت الى التحقيق الذى أجرته فيها لا تناقض .

اذ يبين من الحكم المطعون فيه - الذى قضى برفض دعوى المؤمن لها لانشاء شرط استحقاقها مبلغ التأمين ضد الشركة المؤمن لديها - انه لم يلتزم قرار النيابة العامة بقيد الواقعة جنحة سرقة ضد مجهول وبالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل واستند الحكم فى ذلك الى ما استخلصه من أقوال الشهود الذين سمعهم النيابة بهذا الخصوص ومحضر تحريات مباحث الشرطة من أن واقعة سرقة السيارة المؤمن عليها غير صحيحة ، ورأى فى هذا ما يغنى عن احالة الدعوى الى التحقيق ، فانه لا يكون هناك تناقض فى الحكم ، ذلك أنه لا تشريب على الحكم فى مخالفة تترار النيابة فى قضية السرقة ، وأن يستند فى نفس الوقت الى التحقيق الذى أجرته فيها ويستخلص منه عدم صحة واقعة السرقة خلافا للقرار الذى أصدرته النيابة بناء على هذه التحقيقات .

(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤١ ق - جلسة ٣٠/٣/١٩٧٦ ص ٢٧ س ٨٠٤)

(١) اذا كان الشيء المؤمن عليه مثقلا برهن حيازي أو رهن تأميني أو غير ذلك من التأمينات العينية ، انتقلت هذه الحقوق الى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين .

(٢) فاذا أشهرت هذه الحقوق أو أعلنت الى المؤمن ولو بكتاب موصى عليه ، فلا يجوز له أن يدفع ما فى ذمته للمؤمن له الا برضاء الدائنين .

(٣) فاذا حجز على الشيء المؤمن عليه أو وضع هذا الشيء تحت الحراسة ، فلا يجوز للمؤمن اذا أعلن بذلك على الوجه المبين فى الفقرة السابقة ان يدفع للمؤمن له شيئا مما فى ذمته .

التصوص العربية للقبالة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٣٦ سورى و ١٠٠٣ عراقى و ٦٣٤ سودانى .

أحكام القضاء :

من المقرر طبقا للمادتين ١٠٤٩ ، ١١٠٢/٢ من القانون المدنى أن هلاك الشيء المرهون يترتب عليه انتقال حق الدائن المرتهن الى ما حل محله من حقوق ليستوفى دينه منها فإذا كانت البضاعة المرهونة والمؤمن عليها قد احترقت وتقرر حق الدائن المرتهن فى مبلغ التأمين المستحق وكان مقتضى ذلك حلول مبلغ التأمين محل البضاعة المرهونة - فإنه ليس هناك محل لرجوع المدين الراهن على الدائن المرتهن وحسبه ان تجرى المحاسبة بينهما على أساس عقد انقراض المضمون بالرهن وإذ قضى الحكم المطعون فيه مع ذلك بمسؤولية الدائن المرتهن عن هلاك البضاعة المرهونة فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٣٤٧)

يحل المؤمن قانونا بما دفعه من تعويض عن الحريق في
لدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب بفعله في
الضرر الذي نجمت عنه مسئولية المؤمن ، مالم يكن من أحدث
الضرر قريبا أو صهرا للمؤمن له ممن يكونون معه في معيشة
واحدة ، أو شخصا يكون المؤمن له مسئولا عن أفعاله .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٧٨ لبيي و ٧٣٧ سوري و ١٠٠٩ عراقي و ٦٣٥ سوداني
و ٩٧٢ لبناني .

أحكام القضاء :

إذا كان الواقع في الدعوى ان الشركة المؤمنة دفعت للمؤمن له مبلغ
التأمين الذي استحق عليها الوفاء به بوقوع الخطر المؤمن منه فان هذا
الوفاء من جانبها ليس الا تنفيذا لالتزامها تجاه المؤمن له فلا مجال مع هذا
التأمين حق شركة التأمين في الرجوع على الغير الذي تسبب بفعله في
وقوع هذا الخطر على دعوى الحلول ذلك ان رجوع المؤمن على المدين
بدعوى الحلول يقتضى ان يكون المؤمن قد وفى للدائن بالدين المترتب في
ذمة الدين - لا بد من مترتب في ذمته هو - أما الاستناد الى أحكام
الحالة ، فيحول دونه - ان واقعة الدعوى تحكمها في شأن الحالة نصوص
الدين المدني القديم الذي حررت في ظله وثيقة التأمين وقرارات المؤمن
له - المتضمن احلاله الشركة المؤمنة في حقوقه وتنازله لها عن التعويض
المستحق له قبل الغير - واذا نصت المادة ٣٤٩ منه على أنه لا تنتقل ملكية
الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحا الا اذا رضى المدين بذلك
موجب كذابة وكان لا يتوفر في واقعة هذه الدعوى وجود كتابة من المدين

٧٧١ م

تتضمن رجاءه بالحالة - فانه لا مجال كذلك لاقامة هذا الحد على أساس من الحالة.

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٩/١/١ ص ١٠ ص ١٤)

خطا الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر للالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له الضرر من هذا الحادث ، وانما سبب هذا الالتزام هو عقد التأمين ذاته ، فلولا قيام ذلك العقد لما التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث . وينبئ على ذلك انه ليس للمؤمن أن يدعى بأن ضررا قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين اذ أن هذا الوفاء من جانبه لم يكن الا تنفيذا لالتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التي يؤديها له الأخير ، وتنفيذ الالتزام لا يصح اعتباره ضررا الحق بالملتزم واذا كان الحادث الذي تسبب الغير في وقوعه هو الذي يجعل مبلغ التأمين مستحقا فان عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه في أى وقت وقد كان هذا الإحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مؤسسا حق شركة التأمين في الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من المسئولية التقصيرية وتوافر رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه . لا محل لتأسيس حق الشركة المؤمنة في الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ذلك ان رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى ان يكون المؤمن قد وفى الدائن بالدين المترتب في ذمة المدين لا يدين مترتب في ذمته هو مما لا يتحقق بالنسبة لشركة التأمين واذا أن وفاءها بمبلغ التأمين يستند الى الالتزام المترتب في ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠ ص ١٣ ص ١١٦٦)

التأمين الاجبارى من المسؤولية الناشئة من حوادث السيارات:

ليس للمضرور قبل العمل بقانون التأمين الاجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات الرجوع على المؤمن بحق مباشر الا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير - لا يمنع ذلك المؤمن من الاحتجاج على المضرور بالدفع التى نشأت قبل وقوع الحادث.

إذ كان المشرع - المصرى - قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات - لم يورد نصا خاصا بقرار للمضرور حقا مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض الذى يسأل عنه هذا الأخير قبل المستامن ، فإنه لا يكون للمضرور قبل العمل بهذا القانون الرجوع على المؤمن بحق مباشر الا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من شروط وثيقة التأمين ان طرفيها قصدا الاشتراط لمصلحة الغير وخولا بذلك للمضرور حقا مباشرا فى منافع العقد طبقا للقواعد العامة فى القانون فان ذلك لا يمنع من أن يكون للمؤمن الاحتجاج على المضرور بالدفع التى نشأت قبل وقوع الحادث لان المضرور انما يتلقى حقه المباشر كما هو بالدفع التى ترد عليه وقت وقوع الحادث وفى الحدود التى رسمها عقد التأمين الذى أنشأ له هذا الحق .

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥ م ١٦ ص ١٧٢)

بداية سريان تقادم دعوى المسؤولية عن حوادث السيارات بالنسبة لشركة التأمين .

إذا كان حق المضرور قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الحادث الذى ترتبت عليه مسؤولية المؤمن له مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن ، لأن المضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانونى من نفس العمل غير

م ٧٧١

المشروع الذى أنشأ حقه قبل المؤمن له ، وبذلك يستطيع الضرور أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذى سبب له الضرر ، مما يترتب عليه ان مدة ثلاث السنوات المقررة لتقادم المؤمن التى لا يبدأ سريان تقادمها الا من وقت مطالبة الضرور للمؤمن له بالتعويض .

(الظمن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ قى - جلسة ٤/٤/١٩٧٢ من ٢٣ ص ٦٣٥)

وقف تقادم دعوى المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات طوال المسألة الجنائية .

اذا كانت القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها ، تسرى على التقادم المقرر لدعوى الضرور المباشرة قبل المؤمن - وهو ما حرصت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على تأكيدة - فإنه اذا كان العمل غير المشروع الذى سبب الضرر والذى يستند اليه الضرور فى دعواه قبل المؤمن هو جريمة ، ورفعت على مقارفتها ، سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحداً من يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى الضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تدوم فيها احكامه الجنائية ، ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم النهائى أو انتهاء احكامه بسبب آخر .

(الظمن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ قى - جلسة ٤/٤/١٩٧٢ من ٢٣ ص ٦٣٥)

دعوى المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات مدى ارتباطها بدعوى المسؤولية الجنائية عن ذات الحادث .

اذا رفع الضرور دعواه على المؤمن أمام احكامه المدنية أثناء السير فى الدعوى الجنائية ، فإن مصيرها الحتمى هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً فى الدعوى الجنائية ، لأن مسؤولية المؤمن قبل الضرور لا تقوم الا بثبوت مسؤولية المؤمن له قبل هذا الضرور . فاذا كانت هذه المسؤولية الأخيرة ناشئة عن الجريمة التى رفعت عنها الدعوى الجنائية ، فإنها تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى وبين الدعوى المدنية التى رفعها الضرور

م ٧٧١

على المؤمن ، ولازمة للفصل فيها في كليهما ، فيتحتّم لذلك على المحكمة المدنية أن توقف دعوى الضرور هذه حتى يفصل نهائيا في تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملا بقاعدة ان الجنائي يوقف المدني والتزاما بما تقضى به المادة ٤٠٦ مدني ، من وجوب تقييد القاضي المدني بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله فيها ضروريا ، وما تقضى المادة ٤٥٦ اجراءات جنائية من أن ما يفصل فيه الحكم الجنائي نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها تكون له قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن فصل فيها نهائيا .

(الظعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤ من ٢٣ ص ٦٣٥)

تقادم دعوى الضرور قبل المؤمن في التأمين الاجباري من حوادث السيارات - وقفه وانقطاعه .

التقادم المقرر لدعوى الضرور قبل المؤمن - في التأمين الاجباري من حوادث السيارات - تسري في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف التقادم وانقطاعه طبقا لما أكدته المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

(الظعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥ من ٢٣ ص ١٠١٦)

رفع الدعوى الجنائية وأثره على تقادم حق الضرور قبل المؤمن .

اذا كان الفعل غير المشروع الذي يستند اليه الضرور في دعواه - قبل المؤمن في التأمين الاجباري من حوادث السيارات - جريمة رفعت الدعوى الجنائية على مقارفها سواء كان هو بلداته المؤمن له ، أو أحدا ممن يعتبر مسئولا عن فعلهم ، فان رفع اندعوى الجنائية يعتبر مانعا قانونيا ، يتعذر معه على الدائن الضرور مطالبة المؤمن بحقه ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقادم ما بقي المانع قائما .

(الظعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥ من ٢٣ ص ١٠١٦)

٧٧١ م

القضاء برفض دعوى المؤمن لها قبل شركة التأمين لعدم ثبوت صحة واقعة سرقة السيارة المؤمن عليها - عدم التزام الحكم بقرار النيابة بقيد الواقعة جنحة سرقة ضد مجهول واستناده في ذات الوقت الى التحقيق الذي أجرته فيها لا تناقض .

اذ يبين من الحكم المطعون فيه - الذي قضى برفض دعوى المؤمن لها لانتفاء شرط استحقاقها مبلغ التأمين ضد الشركة المؤمن لديها - انه لم يلتزم قرار النيابة العامة بقيد الواقعة جنحة سرقة ضد مجهول وبالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل واستند الحكم في ذلك الى ما استخلصه من أقوال الشهود الذين سمعتهم النيابة بهذا الخصوص ومحضر تحريات مباحث الشرطة من أن واقعة سرقة السيارة المؤمن عليها غير صحيحة ، ورأى في هذا ما يبنى عن احالة الدعوى الى التحقيق ، فانه لا يكون هناك تناقض في الحكم ، ذلك أنه لا تشريب على الحكم في مخالفة قرار النيابة في قضية السرقة ، وأن يستند في نفس الوقت الى التحقيق الذي أجرته فيها ويستخلص منه عدم صحة واقعة السرقة خلافاً للقرار الذي أصدرته النيابة بناء على هذه التحقيقات .

(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤١ في - جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠ من ٢٧ ص ٨٠٤)

التأمين الاجبارى عن حوادث السيارات - لشركة التأمين استرداد التعويض الذى دفعته للمضروب من مالك السيارة المؤمن له اذا ما ثبت ان قائد السيارة مرتكب الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة قيادة .

مؤدى نص المادة ١٦ و ٣/٢ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارة والبلد الخامس فقرة ج من الشروط العامة الملحقة بنموذج وثيقة التأمين الذى صدر به قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص - بتنفيذ حكم المادة الثانية من القانون المذكور - ان لشركة التأمين ان ترجع على مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من

٧٧١ م

تعمييض للمضرور في حوادث السيارة في حالة ما اذا كان قائد السيارة مرتكب الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة تجيز قيادته لها، كما أن للمؤمن ان يدفع دعوى الضمان التي يقيمها مالك السيارة قبله بعدم التزامه بتعمييضه عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه في هذه الحالة ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الشركة الطاعنة - شركة التأمين - قد تمسكت لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليها الأولى سمحت للمطعون عليه الثاني بقيادة السيارة دون ان يكون مرخصا له بذلك ، وكان الحكم للمطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهري الذي قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى واكتفى بالاحالة الى أسباب حكم محكمة أول درجة التي لم يتناول هذا الدفاع اذ لم يسبق اثره أمامها ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٦/٨ ص ٢٧ ص ١٢٩٩)

مسئولية شركة التأمين قبل المضرور من حوادث السيارات
على أساس الدعوى المباشرة - عدم قيامها الا اذا تحققت مسؤولية المؤمن له .

نص المادة ١/٥ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، يدل على أن المشرع رغبة منه في حماية المضرور ، رتب له حقا مباشرا في مطالبة المؤمن بالتعمييض المستحق له في ذمة المؤمن له ، مما يقتضاه ان مسؤولية المؤمن قبل المضرور على أساس الدعوى المباشرة لا تقوم الا اذا تحققت مسؤولية المؤمن له بحيث اذا حكم بعدم مسؤولية هذا الأخير مدنيا ، انتفت بالتالى مسؤولية المؤمن ولا يستطيع المضرور بعد ذلك ان يرجع بالدعوى المباشرة .

(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٢/١٥ ص ٢٨ ص ٤٦٣)

التأمين في المسؤولية عن حوادث السيارات - ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ - نطاقه - التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه أو غيرهما ممن يقود السيارات المؤمن

٧٧١ م

عليها - للمؤمن الرجوع على الغير بالتعويض الذى أداه للمضرور.

تنص المادة ٧٤٧ من التقنين المدني على أن التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يؤدي الى المؤمن له أو الى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد مما مفاده ان الضرر المؤمن منه والذى يجب تغطيته هو نشوء الدين فى ذمة المؤمن له بسبب يحق مسؤوليته أى كان نوعها تقصيرية كانت أم تعاقدية الا أن المادة ١٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد نصت على أنه « يجوز للمؤمن اذا انتمز أداء التعويض فى حالة وقوع المسؤولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الاضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض » . وكما قررت المادة ١٩ منه أنه « لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقا لأحكام المواد الثلاثة السابقة أى مساس بحق المضرور فان مفادها ان نطاق التأمين من المسؤولية فى ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد التزام المؤمن الى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسؤولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور بقولها « ويجب ان يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الاصابات التى تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة » بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه امتداد تغطية المسؤولية الى افعال المؤمن له ومن يسأل عنهم من الأشخاص على حد سواء وترتبا على ذلك فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور سوى ان تكون السيارة مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر مع تحديد مقدار التعويض .

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ من ٢٨ ص ١٣١٧)

٧٧١ م

التأمين الاجبارى عن المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات - التزام شركة التأمين بأداء التعويض للمضرور متى كانت السيارة مؤمناً عليها - لديها - وجوب تغطية مسؤولية المؤمن له ومن يسأل عنهم - امتداد ذلك الى غيرهم ممن يقودون السيارة متى ثبتت مسؤوليتهم ولو لم يكونوا تابعين للمؤمن له .

نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى عن المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات ، مفاده ان نطاق التأمين من المسؤولية فى ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وانما يمتد التزام المؤمن الى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسؤولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - المنطبق على واقعة الدعوى - بقولها : ويجب ان يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة ، بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه امتداد تغطية المسؤولية الى أفعال المؤمن ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص على حد سواء ، ولو كان هذا الغير قد استولى على السيارة فى غفلة منهم ، وترتباً على ذلك فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين لدفع مبلغ التعويض للمضرور سوى ان تكون السيارة مؤمناً عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى قبل شركة التأمين - المطعون عليها الثانية - على مجرد إنشاء مسؤولية الشركة المؤمن لها - المطعون عليه الأول - عن التعويض رغم ثبوت مسؤولية من قاد السيارة - المؤمن عليها لديها - من غير تابعي المؤمن ما تمسك به الطاعن من أن أساس مسؤولية شركة التأمين هو قانون التأمين الاجبارى من

م ٧٧١

حوادث السيارات دون ارتباط بمسئولية المؤمن له وهو دفاع جوهري من شأنه ان يتغير به وجه الرأى فى الدعوى مما يعيب الحكم بالقصور فوق خطه فى تطبيق القانون .

(الطنن رقم ٢٧١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٩ ص ٢٩ ص ٤٣٧)

حق شركة التأمين فى الرجوع على مالك السيارة المؤمن بما دفعته من تعويض للمضروور - مناطه - ان يكون المالك قد وافق على قيادة مرتكب الحادث للسيارة دون رخصة قيادة - عدم استظهار الحكم هذه الموافقة أو علاقة التبعية - قصور .

قوام علاقة المتبوع بالتابع هو ما نأول على الثانى من سلطة فعلية فى رقبته وفى توجيهه ، ومؤدى البند الخامس فقرة (جـ) من الشروط العامة للملحقة بنموذج وثيقة التأمين الذى صدر به قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ تنفيذا لحكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ان حق شركة التأمين فى الرجوع على مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضروور فى حادث وقع من تلك السيارة ، مناطه ان يكون ذلك المالك قد وافق على قيادة مرتكب الحادث لسيارته دون ان يكون حاصلًا على رخصة قيادة . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى قد قضى بالزام الطاعن بالتعويض باعتباره متبوعا للمطمعون عليه الثانى الذى وقع منه الخطأ دون أن يورد الدليل على قيام تلك التبعية مكتفيا بما قرره من أن المطعون عليه المذكور قد ارتكب الحادث أثناء قيادته سيارة الطاعن فى حين ان ملكية السيارة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكها ، كما حكم على الطاعن فى دعوى الضمان الفرعية استنادا الى أن المطعون عليه الثانى قاد السيارة التى ارتكب بها الحادث دون ان يكون حائزا على رخصة قيادة ولم يستظهر ما اذا كان ذلك قد حدث بموافقة الطاعن أم لا ، فان الحكم المطعون فيه اذ أهد الحكم الابتدائى لأسبابه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطنن رقم ٣٩٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٠ ص ٢٩ ص ١٥٠٠)

٧٧١م

دعوى المضرور قبل شركة التأمين - ق ٢٥٦ لسنة ١٩٥٥
بشأن التأمين الاجبارى على السيارات - دعوى مباشرة - عدم
الزام المضرور باختصاص المؤمن له فى الدعوى - علة ذلك .

أوجب المشرع فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥
بشأن السيارات وقواعد المرور على كل من يطلب ترخيصا لسيارة أن يقدم
وثيقة تأمين - غير محدودة القيمة - عن الحوادث التى تقع منها
واستكمالاً للفرض من هذا النص وضماناً لحصول المضرور على حقه فى
التعويض الجاهز للضرر فقد أصدر القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن
التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ونص
بالفقرة الأولى من المادة الخامسة على أن الزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية
الناشئة عن الوفاة أو أذى إصابة بدنية تلحق بأى شخص من حوادث
السيارات كما قررت المواد ١٦، ١٧، ١٨، ١٩ من القانون المذكور حق
المؤمن فى الرجوع على المؤمن له لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض اذا
أخل الأخير بما يكون قد فرضه الأول - عليه من واجبات معقولة وقبوح
على استعمال السيارة وقيادتها وكذا اذا ثبت ان التأمين قد عقد بناء على
ادلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفاء وقائع جوهرية تؤثر فى قبول المؤمن
تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه أو استخدام السيارة فى
أغراض لا تبيحها الوثيقة وأجازت للمؤمن أيضاً اذا التزم أداء التعويض فى
حالة وقوع المسؤولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة
سيارته ان يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من
تعويض على أن لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً للأحكام
سالفة الذكر أى مساس بحق المضرور قبله . ومفاد ذلك ان للمضرور من
الحادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها اجبارياً ان يرجع على شركة
التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة
الحادث مستمداً حقه فى ذلك من نصوص القانون المشار اليها آنفاً دون
اشتراط ان يستصدر أولاً حكماً بتقرير مسؤولية المؤمن له عن الحادث
وتحديد مبلغ التعويض المستحق عنه ودون ضرورة لاختصاص المؤمن له فى
الدعوى ذلك ان الزام المؤمن طبقاً للأحكام سالفة الذكر - يمتد الى تغطية

المسئولية عن أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص غير المصرح لهم بقيادة السيارة المؤمن عليها على حد سواء ومن ثم فإن التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرب لا يستلزم سوى أن تكون السيارة التي وقع منها الحادث مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر سواء كان تابعا للمؤمن له أو غير تابع ، صرح له بقيادتها أم لم يصرح إذ لا أثر لذلك كله الا بالنسبة لدعوى الرجوع المقرر للمؤمن دون ان يمتد الى حق المضرب قبل الأخير . واذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى على أساس ان المؤمن له لم يختصم كمسئول عن الحقوق المدنية في الجنة الدعوى الماثلة لاقرار مبدأ مسئوليته ومقدار التعويض وذلك رغم ثبوت وقوع الحادث الذي نشأ عنه الضرر من السيارة المؤمن عليها اجباريا لدى المطعون عليها الأولى بالحكم النهائي الصادر في الجنة فإنه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٨/٦/٢٩ ص ٢٩ من ١٩١٢)

النص في الشرط الأول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات - على أن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التي تقع من السيارة المؤمن عليها ، ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا للمادة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم للمادة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم يشملهما التأمين المنصوص عليه في القوانين أرقام ٨٦ لسنة ١٩١٢ ، ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان في داخل السيارة أو صاعدا إليها

٧٧١ م

أو نازلا منها ولا يشمل التأمين « عمال السيارة » مؤداه ان التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه من ركابها الا من سمح له بركوبها ، ولا يغير من ذلك الغاء القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، ذلك ان القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالاحالة الى بيان محدد فى قانون آخر فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون قد الحق هذا البيان ضمن أحكامه فيضحي جزءا منه يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الآخر الذى ورد به ذلك البيان أصلا ، لما كان ما تقدم وكانت الشركة الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن وثيقة التأمين آتفة الذكر لا تغطي المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاة مورث المظعون عليها الأولى لأنه لم يكن من الركاب المصرح لهم بالركوب انما كان من عمال السيارة النقل التي وقع منها الحادث ، غير ان الحكم المظعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهري وقضى بالزام الطاعنة بالتعويض سالف البيان ، فان الحكم المظعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعاره القصور فى التسبب مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

(الظمن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٤/٤/١٩٨٤ ص ٣٥ من ٩٠٥)

التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات . نطاقه . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وقرار وزير المالية والإقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ المنفذ له . عدم شموله ركاب الجرارات الزراعية . علة ذلك .

لئن كان المشرع قد اشترط فى المادة الحادية والعشرين من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور أن يؤمن من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث الجرارات للترخيص بتسييرها ، إلا أن نصوص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات والبنود الواردة بنموذج وثيقة التأمين الملحقة بقرار وزير المالية والإقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ المنفذ له قد بينت على سبيل - الحصر الركاب الذين يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن وفاتهم أو

٧٧٩ م

إصابهم وحددت أنهم ركاب السيارات الأجرة وتحت الطلب ونقل الموتى وسيارات النقل العام والمركبات المقطورة الملحقة بها ، وسيارات النقل الخاص للركاب وسيارات الإسعاف والمستشفيات وسيارات النقل فيما يختص بالركاب المصرح بركوبهم طبقاً للقانون ، وإذا لم يشمل هذا البيان ركاب الجرارات الزراعية فإن التأمين الإجبارى على هذه الجرارات لا يغطى المسؤولية الناشئة عن وفاة أو إصابة ركبها فى الحوادث التى تقع منها .

(الطعن ٢٢٠٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١١/٧/ ١٩٨٥ م ٣٦ م ٩٧٤)

وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات . سريانها للمدة المؤداة عنها الضريبة مضافاً إليها مهلة الثلاثين يوماً التالية لإنهاء تلك المدة . م ٤ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

يبدل نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أن وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات تغطى المدة التى تؤدى عنها الضريبة على السيارة ، وكذلك تغطى مهلة الثلاثين يوماً التالية لإنهاء تلك المدة .

(الطعن ٩٤٥ لسنة ٥٤ق - جلسة ٢٦/٢/ ١٩٨٧ م ٣٨ م ٣٣)

للمضرور مطالبة شركة التأمين بالتعويض إستناداً الى مسؤولية المؤمن له عن الحادث بإعتباره حارساً للأشياء ولو قضى ببراءة قائد السيارة لعدم كفاية الأدلة .

(الطعن رقم ٢٧٣٩ لسنة ٦٠ق - جلسة ٢٦/٣/ ١٩٩٥ لم ينشر بعد)

قضاء المحكمة الجنائية ببراءة قائد السيارة من تهمة القتل الخطأ لإنتفاء الخطأ فى جانيه . لا يحول دون مطالبة المضرور شركة التأمين بالتعويض إستناداً الى مسؤولية المؤمن له عن الحادث بإعتباره حارساً للأشياء . علة ذلك .

(الطعن رقم ٣٣٧٠ لسنة ٦٠ق - جلسة ٢٦/٣/ ١٩٩٥ لم ينشر بعد)

٧٧١ م

التزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور . سببه عقد التأمين وليس خطأ الغير المسئول عن الحادث . مؤداه . عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين خطأ الغير وبين الضرر الذي تحمله المؤمن بدفعه التعويض . أثره . عدم جواز تأسيس رجوع المؤمن على المسئول على قواعد المسؤولية التقصيرية . حلول المؤمن محل المؤمن له لا يكون إلا بالحوالة أو بالحلول الإتفاقي .

خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس هو السبب المباشر لإلتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث حتى يمكن القول بأن رجوع المؤمن على المسئول مؤسس على المسئولية التقصيرية بإشتياز أن المسئول قد سبب بخطئه الذي تحقق به الخطر المؤمن به ضرراً للمؤمن رتب ضمان هذا الأخير إذ لا توجد علاقة سببية مباشرة بين خطأ الغير والضرر الذي تحمله المؤمن بدفعه التعويض إلى المؤمن له ، بل أن سبب التزام المؤمن بدفع قيمة التأمين إلى المؤمن له هو عقد التأمين ذاته فلولا قيام هذا العقد لما التزم بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث وبالتالي فلم يكن من سبيل أن يحل المؤمن محل المؤمن له قبل المسئول إلا عن طريق الحوالة أو بالحلول الإتفاقي .

(الطعنان ١٦٢٢، ٣٦٣٩ لسنة ١٩٦٠ ق جلسة ١١/١٢/١٩٩٧ ص ٤٨ ص ١٤٣٠)

حصول المؤمن من المؤمن له على حوالة بحقوقه قبل المسئول . أثره . للمؤمن الرجوع بدعوى مباشرة على فاعل الضرر في حدود ما دفعه من تعويض إلى المؤمن له .

جرت العادة بأن يحصل المؤمن من المؤمن له - سواء في عقد التأمين أو في اتفاق آخر - على حوالة بحقوق هذا الأخير قبل المسئول فيكون للمؤمن على أساس هذا الحلول الإتفاقي الرجوع بدعوى مباشرة على فاعل الضرر في حدود ما دفعه من تعويض إلى المؤمن له .

(الطعنان ١٦٢٢، ٣٦٣٩ لسنة ١٩٦٠ ق جلسة ١١/١٢/١٩٩٧ ص ٤٨ ص ١٤٣٠)

م ٧٧١

الحلول القانوني للمؤمن قبل المسئول بما دفعه من تعويض في التأمين على الحريق . شرطه . ألا يكون المسئول قريباً أو صهراً للمؤمن له ممن يكون معه في معيشة واحدة أو تابعاً له . م ٧٧١ مدني . علة ذلك . تعلقه بالنظام العام . انسحابه - بطريق القياس - على الحلول الإتفاقي لذات العلة . مؤداه . قضاء الحكم لشركة التأمين على مورث الطاعنين التابع للبنك المؤمن له بما دفعته الشركة من تعويض إلى هذا البنك بناء على الحلول الإتفاقي . مخالفة القانون .

إذ كان نص المادة ٧٧١ من القانون المدني قد قرر مبدأ حلول قانوني للمؤمن قبل المسئول بما دفعه من تعويض وقصره على التأمين من الحريق فقد أورد بشأن هذا الحلول قيداً بما جرى به نص العبارة الأخيرة منه إذ تقول : ما لم يكن من أحدث الضرر قريباً أو صهراً للمؤمن له ممن يكونون معه في معيشة واحدة ، أو شخصاً يكون المؤمن له مسئولاً عن أفعاله وذلك لأن ذوى المؤمن له من الأقارب والأصهار ممن يكونون معه في معيشة واحدة فرض القانون أنهم إذا كانوا قد تسببوا في الحادث فلن يرجع عليهم المؤمن له بالتعويض لعلاقته الخاصة بهم . فإذا كان ذلك فأولى بالمؤمن ألا يرجع . أما إتباعه المسئول عن أفعالهم ولو لم يقيموا معه في معيشة واحدة فإمتناع المؤمن من الرجوع عليهم ليس بسبب العلاقة الخاصة التي تربطهم به فحسب بل أيضاً لأن المؤمن لو رجع عليهم وكانوا معسرين لجاز له الرجوع على المؤمن له بإعتباره مسئولاً عنهم فيستعيد منه مبلغ التأمين الذي أعطاه إياه ، وهذا القيد المشار إليه وأن ورد في القانون بشأن الحلول القانوني في التأمين من الحريق وهو من النظام العام للإعتبارات التي بنى عليها فلا يجوز الإتفاق على ما يخالفه ، فإنه ينسحب كذلك - وبطريق القياس - على الحلول الإتفاقي لتساوي صورتي الحلول في علة هذا الحكم وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى - على أساس المسئولية التقصيرية - للشركة المطعون ضدها الأولى - وبناء على

٧٧١ م

الحلول الإتفاقي - على مورث الطاعنين تابع البنك المؤمن له بما كانت قد دفعته من تعويض إلى هذا البنك مع أن علاقة تبعيته له تحول دون هذا الرجوع - على ما سلف بيانه - فإنه يكون قد خالف أحكام القانون في أساس الرجوع وأحكامه .

(الطعنان ١٦٢٢، ٣٦٣٩ لسنة ٦٠ في جلسة ١١/١٢/١٩٩٧ من ٤٨ ص ١٤٣٠)

التأمين من المسؤولية المدنية على سيارات النقل . لا يفيد منه من ركابها إلا الراكبان المصرح بركوبهما دون غيرهما . م/٦ هـ ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . عدم شموله عمال السيارة . المقصود بعمال السيارة كل من يعمل عليها وتربطه بصاحبها علاقة عمل ويضار منها أثناء أو بسبب تأديته عمله عليها . لا يغير من ذلك إلغائه بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . علة ذلك .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه من ركابها إلا الراكبان المصرح بركوبهما طبقاً للفقرة هـ - من المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ دون غيرهما فلا يشمل عمال السيارة أخذاً بصريح نص المادة السادسة ، وإذ ورد به عبارة «عمال السيارة» عام مطلق فإنها تشمل كل من يعمل على السيارة وتربطه بصاحبها علاقة عمل فيقصد به في هذا الخصوص العامل الذي يضار من السيارة التي وقع منها الحادث أثناء أو بسبب تأديته عمله عليها ، ولا يغير من ذلك إلغاء القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

(الطعن ٩٢١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٠/١/١٩٩٨)

استقلال مورث الطاعنين السيارة النقل أداة الحادث أثناء وبسبب عمله مندوباً لتوزيع الصحف وإغلات ووقوع الحادث

م ٧٧١

الذى أودى بحياته إبان ذلك . اعتباره من عمال السيارة .
مؤداه . عدم إفادته هو وورثته من أحكام قانون التأمين الإجبارى
عن حوادث السيارات رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

لما كان الثابت من الأوراق أن مورث الطاعنين كان يستقل السيارة
النقل أداة الحادث أثناء ويسبب عمله . وأن الحادث الذى أودى بحياته
حدث إبان ذلك . فيكون بهذا من عمال السيارة أداة الحادث ، فلا يفيد
هو أو ورثته من أحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين
الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات .

(الطعن ٩٢١ لسنة ٦٢ق - جلسة ١٩٩٨/١/٢٥)

التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث
السيارات النقل تأمين لصالح الغير والراكبين المسموح بركوبهما
دون مالك السيارة سواء كان قائدها أو راكباً بها .

النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن
التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أن
يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أى إصابة
بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت فى جمهورية مصر
العربية وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون
رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والنص فى الشرط الأول من وثيقة التأمين المطابقة
للمنموذج الملحق بقرار وزير المالية والإقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر
تفصيلاً للمادة الثانية من قانون التأمين الإجبارى سالف الذكر على
أن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية
تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها ويسرى
هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أياً كان نوعها ولصالح
الركاب أيضاً من حوادث السيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح
بركوبهما مؤداه أن التأمين الإجبارى الذى يعقده مالك السيارة

٧٧١ م

إعمالاً لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور - المقابلة للمادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - هو تأمين ضد مسئولية المدنية عن حوادثها لصالح الغير استهدف المشرع به حماية الضرور وضمان حصوله على حقه في التعويض الجابر للضرر الذي وقع عليه وبالتالي فإن هذا التأمين لا يغطي المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق بمالك السيارة المؤمن عليها بسبب الحادث الواقع منها سواء كان هو قائدها أو راکباً بها .

(الطعن ٨٧٧٢ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٨/٣/١١)

تمسك شركة التأمين بأن مورث المطعون ضدهم من عمال السيارة أداة الحادث فلا يغطيه التأمين الإجبارى . ركونها فى ذلك إلى أقوال المطعون ضده الأول وولده فى محضر الجلسة المخررة عن الحادث . دفاع جوهرى . الالتفات عنه تأسيساً على عدم تقديمهما وثيقة التأمين أو صورة منها للتدليل عليه . مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه وقصور .

إذ كان الثابت فى الأوراق - وحصله الحكم المطعون فيه - أن الشركة الطاعنة تمسكت فى دفاعها بأن مورث المطعون ضدهم من عمال السيارة المشار إليها ومن ثم فلا يغطيه التأمين الإجبارى وتمسدت فى ذلك إلى أقوال المطعون ضده الأول وأحد أولاده فى محضر الجلسة التى حررت عن الحادث فالتفت الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى الذى من شأنه - إذا صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى تأسيساً على ما أورده فى أسبابه من أن الشركة لم تقدم وثيقة التأمين أو صورة منها للتدليل على أن المبنى عليه هو عامل السيارة مرتكب الحادث؛ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، وإذ حجب هذا الخطأ عن تقدير الدليل على صحة ذلك الدفاع فإنه يكون مشوباً أيضاً بقصور فى التسبيب .

(الطعن ١٢٨٥ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٩)

٧٧١ م

ثبوت مسئولية قائد أكثر من سيارة عن الحادث الذى سبب ضرراً للعامل وأن كلا منها مؤمن عليها لدى شركات مغايرة . لا يجوز لغير شركة التأمين المؤمنة على السيارة النقل التى يعمل عليها العامل المضرور التحدى بعدم التزامها بأداء مبلغ التعويض له أو لورثته .

المقرر أنه إذا كان قد ثبتت مسئولية قائد أكثر من سيارة عن الحادث الذى سبب الضرر للعامل وكانت كل منها مؤمناً عليها لدى شركة مغايرة فلا يجوز لغير شركة التأمين المؤمنة على السيارة التى يعمل عليها العامل التحدى بعدم التزامها بأداء مبلغ التعويض له أو لورثته .

(الطعن ٥١٦٩ لسنة ٦٦٦ - جلسة ١٩٩٨/٣/٢٢)

تمسك شركة التأمين فى صحيفة استئنافها بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها لرفعها على غير ذى صفة خلل الأوراق من دليل على أن الجرار الزراعى المؤمن من مخاطره لديها هو مرتكب الحادث المطالب بالتعويض التأمينى عنه . دفاع جوهرى . قضاء الحكم بإلزامها بالتعويض دون أن يكشف عن المستندات المؤيدة انتهى إليه . فساد فى الاستدلال وقصور .

لما كان الثابت فى الأوراق أن المظنون ضدهما الأول والثانية أقاما الدعوى على المظنون ضده الثالث مرتكب الحادث وطلبا الحكم بالزامه والطاعة بأن يؤديا لهما التعويض المطلوب وكانت الطاعة قد تمسكت فى صحيفة استئنافها بالدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة لها لرفعها على غير ذى صفة خلل الأوراق من دليل يفيد أن الجرار الزراعى المؤمن من مخاطره لديها هو مرتكب الحادث المطالب بالتعويض التأمينى عنه وعابت على قضاء محكمة أول درجة استناده فى الرد على هذا الدفاع إلى الشهادة المقدمة عن محضر اللجنة الذى ضبط عن الحادث والتى خلت ببياناتها من رد يواجه هذا الدفاع واجتزأ فى تأييد هذا القضاء بقوله « وحيث إن الدفع

م ٧٧١

المبدى من شركة التأمين الأهلية بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صلة ، فالثابت من المستندات أن الجرار الزراعى مرتكب الحادث مؤمن عليه لدى الشركة ومن ثم يكون الدفع غير صحيح . وكان ما سطره الحكم المطعون فيه على هذا النحو لا يواجه دفاع الطاعنة ولا يصلح ردا عليه اذ لم يكشف الحكم عن تلك المستندات التى استخلص منها أن الجرار الزراعى المؤمن من مخاطره لدى الطاعنة هو المتسبب فى الحادث المطالب بالتعويض عنه فإنه يكون معيبا بالفساد فى الإمتدلال والقصور فى التسبب مما حجبته عن بحث ذلك على نحو يدل على أن المحكمة قد فطنت إلى حقيقته واخضعته إلى تقديرها وسلكت فى شأنه كافة وسائل الإثبات التى يسرها لها القانون .

(الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ١٩٦٧ ق - جلسة ١٩٩٨/٤/٤)

تمسك شركة التأمين فى صحيفة استئنافها بخلو الأوراق مما يفيد أن السيارة المقدم عنها شهادة البيانات هى مرتكبة الحادث وأن قرار الاتهام نسب إلى المتهم المطعون ضده الثانى اتلاف تلك السيارة مما يفيد أنه كان يقود سيارة أخرى . دفاع جوهرى . قضاء الحكم المطعون فيه بإلزامها بالتعويض دون بيان المصدر الذى استقى منه أن السيارة المذكورة هى التى كان يقودها المطعون ضده الثانى الذى ثبتت مسئوليته عن الضرر المطالب بالتعويض عنه . قصور .

لما كان البين من الأوراق أن الطاعنة قد تمسكت فى صحيفة الاستئناف المرفوع منها بأن أوراق الدعوى قد خلت من أى دليل على أن السيارة المقدم عنها شهادة البيانات هى مرتكبة الحادث ، وأن قرار الاتهام قد نسب للمتهم أنه تسبب فى اتلاف السيارة رقمأجرة قلبية - الصادر عنها تلك الشهادة - بما يفيد أنه كان يقود سيارة أخرى ، وطلبت الحكم بإلغاء الحكم الابتدائى وبعدم قبول الدعوى الموجهة لها ، إلا أن

الحكم المطعون فيه أحال في الرد على هذا الدفاع بشأن ثبوت مسئولية الطاعة عن التعويض إلى ما أورده الحكم الابتدائي في هذا الخصوص بقوله أن : « الثابت بالأوراق أن السيارة مرتكبة الحادث مؤمن عليها لدى المدعى عليه الثالث بصفته - ممثل الطاعة - أثناء الحادث ومن ثم يكون هو المتزيم بأداء مبلغ التعويض المقضى به بالتضام مع المدعى عليهما الأول والثاني - المطعون ضدهما الثاني والثالث وإذ كان ما أورده الحكم على هذا النحو لا يكشف عن المصدر الذي استقى منه ثبوت أن السيارة المقدم عنها شهادة البيانات هي التي كان يقودها المطعون ضده الثاني الذي ثبتت مسئوليته عن الضرر المطالب بالتعويض عنه فإنه يكون معيبا بالقصور واستطال هذا العيب إلى الحكم المطعون فيه الذي أحال إليه دون أن يعنى ببحث دفاع الطاعة سالف البيان على نحو يدل على أن المحكمة قد فطنت إلى حقيقته وأخضعته لتقديرها رغم أنه دفاع جوهري قد يفتقر به - أن صح - وجه الرأي في الدعوى مما يعيبه بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ١١٣٠١ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٤/٤)

تمسك الشركة المؤمنة أمام محكمة الاستئناف بأن علاقتها مع المطعون عليها - المضرور - علاقة غير مباشرة لا يحق لها الرجوع عليها بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض . قضاء الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع على سند أن التأمين الشامل يغطي التلفيات التي تقع من السيارة المؤمن عليها لأى سيارات أو ممتلكات للغير دون أن يعنى بالإطلاع على وثيقة التأمين لبيان عما اذا قصد منها اشتراطا لمصلحة المطعون عليها أم أنها اتفاق خاص بين أطرافها . قصور .

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعة بعدم قبول الدعوى وبإلزامها

م ٧٧١

بالتعويض المقضى به على ما أورده مدوناته أن التأمين الشامل يغطي تلفيات السيار المؤمن عليها أو تلفيات أى سيارة أو ممتلكات تقع من السيارة المؤمن عليها للغير ومن ثم فإن هذا الدفع قد جاء على غير سند صحيح من الواقع والقانون خليقا بالرفض وأن مسئولية المدعى عليه بصفته ثابتة ذلك أن السيارة مرتكبة الحادث مؤمن عليها لديها بالوثيقة رقم/خ طلعت حرب فى تاريخ الحادث تأمينا شاملا وهو يغطي تلفيات السيارة المؤمن عليها أو تلفيات أى سيارة أو ممتلكات تقع من السيارة المؤمن عليها للغير وكان هذا الذى ساقه الحكم لا يواجه دفاع الطاعة ولا يصلح ردا عليه إذ أن غاية البحث الذى أجراه الحبر لم تتجاوز ما أثبتته من وجود وثيقة تأمين شامل على السيارة أداة الحادث دون أن يعنى الحكم بالاطلاع عليها للتعرف عما إذا كان القصد منها اشتراطا لمصلحة المطعون عليها تحديدا يغولها الحق فى الدعوى المباشرة قبل الشركة الطاعة أم أنها اتفاق خاص بين طرفيها وحال أن وثيقة التأمين المشار إليها هى الدليل الذى استندت إليه الطاعة فى دفاعها هذا وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى السبب .

(الطعن رقم ٥١٧٢ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٨/٤/٢٦)

دفع الشركة المؤمنة بعدم قبول دعوى المضرور المباشرة قبلها استنادا إلى أن وثيقة التأمين على سيارات الرخص التجارية المقدمة فيها ليست وثيقة تأمين اجبارى . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع دون أن يفصح عن سنده فى أن هذا التأمين ينطوى بالضرورة على تأمين اجبارى . قصور مبطل .

إذ كان البين من وثيقة التأمين على سيارات الرخص التجارية المقدمة فى الدعوى أنها صدرت بما يفيد أنها لا تشمل أية مسئولية يكون مؤمنا منها تأمينا اجباريا طبقا لأحكام القانونين ٤٤٩ ، ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، وأنها استنتت من أحكام الفصل الثانى منها الخاص بالمسئولية المدنية عن وفاة أو

م ٧٧١

إصابة أى شخص بالقدر الذى يقع به الحادث تحت حكم القانونين المشار اليهما حتى ولو لم يعقد التأمين النصوص عليه بهذين القانونين أو لم يكن ساريا وقت الحادث . وكانت الشركة الطاعنة قد تساندت فى دفعها بعدم قبولها الدعوى بالنسبة لها إلى أن تلك الوثيقة ليست وثيقة تأمين اجبارى حتى تكون للمضرور دعوى مباشرة قبلها ، فرفض الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المظعون فيه هذا الدفاع بناء على ما أورد فى أسبابه من أن هذه الوثيقة مخصصة للتأمين على سيارات الرخص التجارية وأنها من باب أولى يجب أى تأمين سواء لم تفصح الأوراق عن وجوده دون أن يفصح عن سنده فى أن التأمين على سيارات الرخص التجارية ينطوى بالضرورة على تأمين اجبارى من المسئولية المدنية . وجاءت أسبابه فى هذا الخصوص مبهمة من شأنها التجهيل بالأساس الذى أقام عليه قضاءه مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيقه لحكم القانون ، فإنه يكون مشوب بقصور يطله .

(الطعن رقم ٨٠٦٥ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٥/١٩)

التزام شركات التأمين بدفع مبلغ التأمين للمضرور من حوادث السيارات . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . مناطه . وجود وثيقة تأمين اجبارى على السيارات ووقوع اخطار المؤمن منها خلال مدة سريانها وإقامة المضرور الدليل على ذلك .

مناط التزام شركات التأمين بدفع مبلغ التأمين للمضرور من حوادث السيارات وفق أحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات أن توجد وثيقة تأمين اجبارى على السيارة وأن تقع اخطار المؤمن منها خلال مدة سريانها على أن يقيم المضرور الدليل على ذلك باعتباره مدعى يحمل عبء اثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤيد ما يدعيه فيها .

(الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٢٥)

م ٧٧١

تقديم الضرور شهادة من ادارة المرور ثابت بها تاريخ إنتهاء سريان وثيقة التأمين دون تاريخ بدنها . تمسك شركة التأمين بوقوع الحادث قبل بدء سريان الوثيقة . قضاء الحكم بالزامها بالتعويض لعدم تقديمها دليل ذلك حين أن الضرور هو المكلف باثبات خضوع الحادث للتأمين . خطأ .

(الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٢٥)

التأمين الإجبارى من المسؤولية . نطاقه . اقتصراره على المسؤولية الناشئة عن وفاة أو إصابة الأشخاص فى حوادث السيارات . المادتان ٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٦ ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ . أثره . عدم امتداده إلى تغطية المسؤولية الناشئة عن حوادث مركبات الترام . علة ذلك . عدم اعتبارها من السيارات فى مفهوم قانون المرور .

النص فى المادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٩٥ (التى أحالت إليها المادة ٥ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥) على أنه يجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص ويكون التأمين فى السيارة الخاصة والمتوسكل الخاص لصالح الغير ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها فإن ذلك إنما يدل على أن نطاق التأمين من المسؤولية وفقاً لأحكام قانون التأمين الإجبارى يقتصر على المسؤولية الناشئة عن وفاة أو إصابة الأشخاص فى حوادث السيارات فلا يمتد إلى تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاة أو إصابة الأشخاص التى تحدث من مركبات الترام باعتبارها ليست من السيارات فى مفهوم قانون المرور .

(الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٦٨ ق - جلسة ١٩٩٩/٤/٢٩)

تمسك شركة التأمين الطاعنة بجحد الصور الضوئية لوثيقتي التأمين المقدمتين من المطعون ضدتهما للتدليل على أن السيارة أداة

٧٧١ م

الحادث مؤمن عليها لديها رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع تأسيساً على أن الحكم الصادر بالتعويض المؤقت من المحكمة الجنائية يحوز الحجية أمام المحاكم المدنية في حين أن الطاعة لم تكن طرفاً فيه . خطأ . وقصور .

إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعة جمحت الصور الضوئية لوثقتى التأمين المقدمتين من المطعون ضدّهما للتدليل على أن السيارة أداة الحادث مؤمن عليها لديها ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع تأسيساً على أن الحكم الصادر بالتعويض المؤقت من المحكمة الجنائية يحوز الحجية أمام المحاكم المدنية بحيث يتمتع عليها بحث عناصر المسؤولية التقصيرية في حين أن الطاعة لم تكن طرفاً في ذلك الحكم ولا يحوز قبلها أية حجية وهو ما حجه عن بحث دفاع الطاعة فإنه فضلاً عن مخالفته القانون قد عابه القصور في السبب .

(الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/١)

وحيث إن الطاعة تنمى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال برفض الدفع بعدم قبول الدعوى قبلها لعدم تغطية وثيقة التأمين التي تنتهى في ١٩٩٢/٥/٢٩ للحادث الواقع في ١٩٩٣/٦/٥ ، على سند من عدم تقديم الشركة الطاعة ، ما يفيد أن الضريبة غير مسددة ، وهو ما يفيد حسابه مدة الثلاثين يوماً التي تضاف إلى مدة الوثيقة من تاريخ انتهائها وليس من تاريخ انتهاء المدة المؤداة عنها الضريبة ، بما يعيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى شديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن المشرع إذ نص في المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أن «يسرى مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ، ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً التالية لإنهاء تلك المدة» فقد دل على أن

م ٧٧١

وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات تغطى المدة التى تؤدى عنها الضريبة على السيارة ، وكذلك تغطى مهلة الثلاثين يوماً التالية لإنهاء تلك المدة .

لما كان ذلك وكان الثابت أن الشركة الطاعة قد تمسكت فى صحيفة استئنافها بأن الحادث لا تشمله وثيقة التأمين عن السيارة أداة الحادث ، إذ وقع بتاريخ ١٩٩٣/٦/٥ بعد تاريخ انتهاء المدة التى تغطيها هذه الوثيقة فى ١٩٩٣/٥/٢٩ شاملة مدة الثلاثين يوماً التالية لنهاية المدة المسدد عنها الضريبة ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفاع ، على سند من أن الحادث وقع خلال المدة التى تغطيها وثيقة التأمين ، وأن الطاعة لم تقدم الدليل على أن الضريبة غير مسددة ، دون أن يستظهر المدة المؤداة عنها الضريبة ، مع أن بيانها لازم للوقوف على نطاق سرهان الوثيقة ، ومدى وقوع الحادث خلالها ، وذلك لتحديد مسئولية الشركة الطاعة عن التعويض عنه ، ومع أن المطعون ضدها هى المكلفة بإثبات أن الحادث وقع خلال مدة سرهان الوثيقة ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(الطعن ٥٠٢٣ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٨ لم ينشر بعد)

(الطعن ٤٢٩٥ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠٠١/٢/١٣ لم ينشر بعد)

الباب الخامس

الكفالة

الباب الخامس

الكفالة

الفصل الأول

أركان الكفالة

مادة ٧٧٢

الكفالة عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام اذا لم يف به المدين نفسه .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٨١ لىبى و ٧٣٨ سورى و ١٠٠٨ عراقى و ٦٥٤ سودانى و ١٠٥٣ لبنانى و ١٤٧٨ تونسى و ٧٤٥ كويتى و ١٠٥٦ من قانون المعاملات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

أحكام القضاء :

الكفالة من عقود التبرع فيجب عملا بالمادتين ٥١٦ ، ٥١٧ مدنى (قديم) أن يكون بيد الوكيل الذى يكفل الغير نيابة عن موكله تفويض خاص بذلك فاذا نص التوكيل على تخويل الوكيل ان يرهن ما يرى رهنه من أموال الموكل ويقترض مقابل الرهن فانه يكون مقصور على الاستدانة ورهن ما يفتى بالدين من أملاك الموكل . ولا يجوز الاعتماد عليه في أن يكفل الوكيل باسم موكله مدنيا وأن يرهن أطيان الموكل تأمينا للوفاء بالدين .

(نقض جلسة ١٩٣٧/٤/١ من ٢٥ مج فى مدنى ص ٩٣٦)

م ٧٧٢

إذا قضت المحكمة بأن عقد الكفالة لشخص عندما يرسو عليه مزايا استئجار أطيان إنما كانت عن إيجار هذه الأطيان المعينة التي لم يتم استئجارها، وأنها لا تنسحب على إيجار أطيان أخرى تم استئجارها من صاحب الأطيان الأولى، فلا شأن بحكمة النقض بها متى كانت قد أوردت في أسباب حكمها الاعتبارات التي رأت أنها هي التي حملت الكفيل على الكفالة المقدمة، وأبرزت ما بين عملية الإيجار التي تمت والعملية التي لم تتم من مغايرة، وكان ما انتهت إليه من ذلك غير متعارض مع عبارات عقد الكفالة.

(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٩/١١/٢٣)

إن جسامه الخطر الذي ينشأ عنه الإكراه إنما تقدير بالمعيار النفسي للشخص الواقع عليه الإكراه وهذا يستدعي مراعاة حالته عملاً بالمادة ١٣٥ من القانون المدني فإذا كان الكفيل قد دفع ببطان الكفالة للإكراه قولاً منه بأنه كان له في ذمة المكفول له دين بسند مستحق وقت الطلب فضع منه السند فلجأ إلى مدينه ليكتب له بدلاً منه فأبى إلا إذا وقع هو له اقراراً بكفالة أخيه في دين له قبله فلم يجد مناصاً من القبول - فرد الحكم على هذا الدفع بأن فقد سند الدين لم يكن ليؤثر في إرادة الكفيل وهو رجل مثقف خبير بالشئون والمعاملات المالية، إلى الحد الذي يعيب رضاه بكفالة أخيه فهذا رد سديد.

وإذا كان الحكم بعد ذلك قد قال بأن فقد السند بحكم كونه واقعة لايد للمكفول فيها لا يكون الإكراه المبطل للعقود، فهذا تزيد منه لا يعيبه ان يكون قد أخطأ فيه.

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٤٨/٤/١)

إذا تعاقد الشريك المتضامن غير المدير باسم الشركة مع الغير في غير أغراضها، فإن تعاقده وإن لم يكن ملزماً للشركة، إلا أنه يلزمه شخصياً قبل الغير الذي تعاقد معه. وعلى ذلك فإذا كان الحكم قد قرر مسئولية ذلك الشريك شخصياً عن كفالة عقدها متحلاً فيها صفة غير

٧٧٢ م

صحيحة وهي انه مدير للشركة حاله كونه غير مدير لها وليس من أغراض الشركة ضمان الغير ، فان الحكم يكون قد أصاب الصحيح فى القانون .

(نقض جلسة ١٩٥٧/٦/٢٧ س ٨ مج فنى مدنى ص ٦٢٥)

ورود الكفالة على أى التزام متى كان صحيحا وأيا كان نوعه أو مصدره مادام يمكن تقديره نقدا أو يترتب على عدم تنفيذه الحكم بتعويضات . جواز كفالة شخص واحد تنفيذ الالتزامات المترتبة على عقد فى ذمة عاقيه كليهما . إنعقاد عقد الكفالة فى هذه الحالة بين كل من المتعاقدين بوصف كل منهما دائما للآخر بمقتضى العقد الأصيل المبرم بينهما .

الكفالة يمكن ان ترد على أى التزام متى كان صحيحا وأيا كان نوعه أو مصدره مادام يمكن تقديره نقدا أو يترتب على عدم تنفيذه الحكم بتعويضات وليس فى أحكام الكفالة ما يمنع من أن يكفل شخص واحد تنفيذ الالتزامات المترتبة على عقد فى ذمة عاقيه كليهما بأن يتعهد لكل منهما بأن يفى له بالتزام المتعاقد الآخر فى حالة تخلف هذا المدين عن الوفاء به ، وفى هذه الحالة يتعهد عقد الكفالة بين الكفيل وبين كل من المتعاقدين بوصف كل منهما دائما للآخر بالالتزامات المترتبة له فى ذمته بمقتضى العقد الأصيل المبرم بينهما .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٥ قى - جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ س ٢٠ ص ٦١٦)

إمتداد كفالة التزامات مستأجر الأراضى الزراعية بامتداد الإيجار بحكم التشريعات الاستثنائية . مناطه . قبول الكفيل . علة ذلك .

لئن كان الأصل انه اذ امتد الإيجار بحكم القانون بعد انقضاء مدته فانه طبقا للقواعد المقررة فى امتداد الإيجار يمتد بنفس شروط الإيجار الأصيل فتكون التزامات المؤجر هى نفسها التزاماته السابقة ، وكذلك تكون

م ٧٧٢

التزامات المستأجر وتبقى التأمينات العينية والشخصية التي تكفل التزامات المستأجر في الإيجار الأصلي كافلة لهذه الإلتزامات بعد أن امتد الإيجار ، الا انه متى كان الامتداد تطبيقا لتشريعات استثنائية فان الكفيل الذى يكفل المستأجر قبل صدور هذه التشريعات لا تمتد كفالاته لالتزامات المستأجر عن امتداد الإيجار الا اذا قبل ذلك لأنه وقت ان كفيل المستأجر كان يقصد كفالاته فى المدة المتفق عليها فى الإيجار ولم يدخل فى حسابه ان هذه المدة ستمتد بحكم التشريع الاستثنائى اذ كان ذلك وكان الطاعن الثالث قد كفل الطاعنين الأول والثانى فسعى سداد أجرة السنتين المتفق عليهما فى العقد وقبل صدور القرار بقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٢ وهو تشريع استثنائى قضى بامتداد عقود الإيجار بحكم انقائون الى نهاية سنة ١٩٦٥/٦٤ الزراعية فان كفالاته لا تمتد بامتداد الإيجار الا اذا قبل ذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستخلص امتداد الكفالة أخذا بامتداد العقد دون ان يعنى ببحت دفاع الطاعن الثالث من انه لم يرتض امتداد كفالاته وهو بحث قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى السبب .

(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٦١٠)

التزام الكفيل - متضامنا أو غير متضامن - ماهيته . التزام تابع لالتزام المدين الأصلي . لا يقوم الا بقيامه .

التزام الكفيل متضامنا كان أو غير متضامن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو التزام تابع لالتزام المدين الأصلي فلا يقوم الا بقيامه .

(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٤/١/١٩٨٤ س ٣٥ ص ١٣٤)

النص فى المادة ٧٧٢ من القانون المدنى على أن والكفالة عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفى بهذا الالتزام

م ٧٧٢

إذا لم يفي به المدين نفسه ، يدل على أن الكفالة ترتب التزاماً شخصياً في ذمة الكفيل مما مؤداه ان التزام الكفيل لا ينقضي بموته وإنما يبقى هذا الالتزام في تركته وينتقل إلى ورثته .

(الطعن ١٥٠٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٧/٣/٢)

عقد الكفالة . مقتضاه . تعهد الكفيل بأداء مبلغ الدين للدائن إذا لم يوفه له المدين .

مقتضى عقد الكفالة أن الكفيل يتعهد بأداء مبلغ الدين للدائن إذا لم يوفه له المدين .

(الطعن رقم ٣٤٨ ، ٣٩٥ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٢٨)

م ٧٧٣

مادة ٧٧٣

لا تثبت الكفالة الا بالكتابة ، ولو كان من الجائز اثبات
الالتزام الأصلي بالبينّة .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٨٢ لبيى و ٧٣٩ سورى و ٦٥٥ لبيى و ١٠٥٩ لبنانى
وقارن المادة ١٤٧٩ تونسى .

م ٧٧٤

مادة ٧٧٤

إذا التزم المدين بتقديم كفيل ، وجب ان يقدم شخصا
موسرا ومقيما فى مصر، وله ان يقدم عوضا عن الكفيل تأمينا
عينيا كافيا .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٨٣ لىبى و ٧٤٠ سورى و ٦٥٦ سودانى و ١٠٦٨ لبنانى .

تجوز كفالة المدين بغير علمه ، وتجوز أيضا رغم معارضته .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٨٤ لیبی و ٧٤١ سوری و ٦٥٧ سودانی و ١٠٦٢ لبنانی و ١٤٨٨ تونسى و ٤٤٨ كويتى .

أحكام القضاء :

جواز كفالة المدين بغير علمه ورغم معارضته . التزام الكفيل تابع - بحسب الأصل للإلتزام الأصلى . الكفيل - متضامنا أو غير متضامن - له التمسك قبل الدائن بكافة الدفعات المتعلقة بالدين .

كفالة المدين وأن كانت تجوز بغير علمه ورغم معارضته ، إلا أن التزام الكفيل يمثل بحسب الأصل تابعا للإلتزام الأصلى ، فلا يقوم الا بقيامه ، ويكون للكفيل التضامن وغير التضامن ان يتمسك قبل الدائن بكافة الدفعات المتعلقة بالدين .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٨ س ٢٣ ص ١٤٨٧)

التزام الكفيل متضامنا كان أو غير متضامن - التزم تابع لالتزام المدين الأصلى .

التزام الكفيل - متضامنا كان أو غير متضامن - هو التزم تابع لالتزام المدين الأصلى ، وذلك على خلاف المدين التضامن مع مدينين

م ٧٧٥

آخرين، فإنه يلتزم التزاماً أصلياً مع سائر المدينين ، وإذا كان يبين من
الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده كان كفيلاً للمدين الأصلي في تنفيذ
التزام هذا الأخير قبل الشركة الطاعة ، ولم يكن مديناً أصلياً معه في هذا
الالتزام . فإن الحكم المطعون فيه - إذ أجرى أحكام الكفالة على التزام
المطعون ضده - لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٦ م ٢٧ من ٦٣٧)

لاتكون الكفالة صحيحة الا اذا كان الالتزام المكفول صحيحا .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٨٥ لبيى و٧٤٣ سوري و٦٥٨ سوداني و١٠٥٦ لبناني و١٤٨٢ تونسى و١/٧٥٠ كويتى .

أحكام القضاء :

جواز كفالة المدين بغير علمه . التزام الكفيل تابع - بحسب الأصل للإلتزام الأصلي . الكفيل - متضامن أو غير متضامن - له التمسك قبل الدائن بكافة الدفوع المتعلقة بالمدين .

كفالة المدين وان كانت تجوز بغير علمه ورغم معارضته ، الا أن التزام الكفيل يظل بحسب الأصل - تابعا للإلتزام الأصلي ، فلا يقوم الا بقيامه ويكون للكفيل المتضامن وغير المتضامن ان يتمسك قبل الدائن بكافة الدفوع المتعلقة بالمدين .

(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٤٨٧)

إلزام شركة التأمين بتعويض المضرور . شرطه . أن تكون السيارة التى وقع منها الحادث مؤمناً عليها لديها تأميناً إجبارياً وقت وقوعه بوثيقة سارية المفعول وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر .

مؤدى نص المادة ١١/٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور والمادتين ٥ ، ١٢ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن

م ٧٧٦

التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات أن للشرع جعل التأمين الإجبارى على السيارة أحد الشروط اللازمة للترخيص بتسييرها وأوجب أن يحفظ بملف السيارة بقلم المرور أصل وثيقة هذا النوع من التأمين وأن التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور يقتضى أن تكون السيارة التى وقع منها الحادث مؤمناً عليها تأميناً إجبارياً لديها وقت وقوعه بأن تكون وثيقة التأمين الإجبارى سارية المفعول فى هذا الوقت وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر .

(الطعن ٨٥٠٩ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٩٩٦/١/٢٨ م ٤٧ ص ٢٤٤)

شركة التأمين ضامنة بالتأمين لمالك السيارة فى مسؤوليته عن الحادث . م ١/٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . اتحاد دفاعهما فى التعويض بطلب رفض الدعوى أو تخفيض التعويض إلى الحد المناسب . أثره . الاستفادة مالك السيارة من حكم الاستئناف الصادر لصالح شركة التأمين رغم عدم طعنه بالاستئناف .

لما كانت المطعون ضدها ضامنة بالتأمين لمالك السيارة الأجرة فى مسؤوليته عن الحادث طبقاً للفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات فإنه يستفيد من الحكم الصادر لصالحها ما دام دفاعهما واحداً وهو رفض الدعوى أو تخفيض التعويض إلى الحد المناسب .

(الطعن ٢٣٦٣ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٩٦/٥/١٦ م ٤٧ ص ٨١١)

إحالة المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات إلى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين . لا تتأثر بإلغاء القانون الأخير بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

للمقرر بقضاء هذه المحكمة أن المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات أحالت فى تحديد من يشملهم

م ٧٧٦

هذا التأمين إلى الأحوال النصوص عليها في المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، وأن إلغاء هذا القانون بقانون المرور ٦٦ لسنة ١٩٧٣ لا أثر له على اعتبار البيان الوارد بتلك المادة جزءاً من المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ يسرى سريانها دون توقف على بقاء العمل بالقانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

(الظعن ٢٧٥٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٦/٦/١١ ص ٤٧ ص ٩٤٠)
التأمين الإجبارى على السيارة الخاصة . لا يغطى المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاة وإصابة ركابها . م ٦٦ ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ وم ٥٥ ، ١٣ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

مفاد المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادتين الخامسة والثالثة عشر من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى ، أن التأمين الإجبارى على السيارة الخاصة لا يغطى المسؤولية المدنية عن الوفيات والإصابات التى تحدث لركابها وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ورفض إلزام الشركة المطعون ضلها الثانية بالتعويض فإنه يكون قد صادف صحيح القانون .

(الظعن ٢٧٥٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٦/٦/١١ ص ٤٧ ص ٩٤٠)
التأمين الإجبارى عن حوادث السيارات . استلزامه التأمين على المقطورة على استقلال عن الجرار . تحديد المسؤولية عند تعدد الأسباب المؤدية إلى الضرر . معياره . السبب الفعال المنتج دون السبب العارض .

إن كان قانون التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات يستلزم التأمين على المقطورة على استقلال عن الجرار باعتبارها إحدى المركبات وفقاً لقانون المرور حتى تغطى شركة التأمين المؤمن عليها لديها الأضرار الناتجة عن الحوادث التى تقع بواسطتها إلا أن المعيار

٧٧٦ م

في تحديد المسؤولية عند تعدد الأسباب المؤدية إلى الضرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون بتحديد السبب الفعال المنتج في إحداثه دون السبب العارض .

(الطعن ٦٥٧٠ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٦/١١/٢٦ من ٤٧ ص ١٤٠٠)

وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات . سريان مفعولها المدة المؤداة عنها الضريبة وحتى نهاية مهلة الثلاثين يوماً التالية لإنهاء تلك المدة . م ٤ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٩٥٥/٦٥٢ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أن يسرى مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ، ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوماً التالية لإنهاء تلك المدة يدل على أن وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات تغطى المدة التى تؤدى عنها الضريبة على السيارة وكذلك تغطى مهلة الثلاثين يوماً التالية لإنهاء تلك المدة .

(الطعن ٥٤٤٣ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٦/١٢/١٩ من ٤٧ ص ١٥٨٩)

القضاء بإلزام شركة التأمين بالتعويض بقاله أن الحادث وإن وقع بعد انتهاء مدة سريان وثيقة التأمين إلا أنه حصل خلال الفترة التى قام فيها مالك السيارة بإعادة ترخيص سيرها حين أنه لم يثبت تحرير وثيقة جديدة لدى الشركة تغطى الحادث . خطأ .

إذ كان الثابت أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن الحادث الذى وقع فى ١٩٨٣/١٢/١٧ لا تشمله وثيقة التأمين لوقوعه بعد انتهاء مدة سريان مفعولها وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الخبير المنتدب قد أثبت فى تقريره أن رخصة تسيير السيارة مرتكبة الحادث تنتهى فى ١٩٨٣/١١/٦ وأنه كان مؤمناً من مخاطرها لدى الشركة الطاعنة بالوثيقة رقم والتى تنتهى فى ١٩٨٣/١٢/٧ وهو نهاية الثلاثين

م ٧٧٦

يوماً التالية لإنهاء المدة المؤداة عنها الضريبة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص مع ذلك بأن الحادث وإن وقع بعد إنتهاء مدة سريان مفعول الوثيقة قانوناً إلا أنه حصل خلال الفترة التي كان يقوم فيها صاحب السيارة بإعادة ترخيص تسييرها في ١١/١/١٩٨٤ وألزم الطاعنة بمبلغ التعويض مع أنه لم يثبت تحرير وثيقة أصلية جديدة أخرى لديها تغطي الحادث بعد إنتهاء الوثيقة الأولى بإنقضاء مدتها فإن الحكم بذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن ٥٤٤٣ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٦/١٢/١٩ ص ٤٧ ص ١٥٨٩)

م ٧٧٧

مادة ٧٧٧

من كفل التزام ناقص الأهلية وكانت الكفالة بسبب
نقص الأهلية ، كان ملزماً بتنفيذ الالتزام إذا لم ينفذه المدين
المكفول.

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٨٦ لیبی و ٧٤٣ سورى و ٦٥٩ سودانى و ٢/٧٥٠
كويتى .

(١) تجوز الكفالة في الدين المستقبل اذا حدد مقدما المبلغ المكفول ، كما تجوز الكفالة في الدين الشرطي .

(٢) على أنه اذا كان الكفيل في الدين المستقبل لم يعين مدة للكفالة . كان له في أى وقت ان يرجع فيها مادام الدين المكفول لم ينشأ .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية .
المواد التالية :

مادة ٧٨٧ لیبی و ٧٤٤ سوری و ٦٦٠ سودانی و ١٠٥٧ لبنانی و ٧٤٩ كويتي .

أحكام القضاء :

جواز كفالة الدين المستقبل في القانون المدني القديم ، مادام تعيينه ممكناً فيما بعد .

تجوز كفالة الدين المستقبل طبقاً لأحكام القانون المدني القديم الذي نشأ الالتزام بالكفالة موضوع النزاع في ظله ، ولو لم يتعين المبلغ موضوع هذه الكفالة مقدماً ، مادام تعيينه ممكناً فيما بعد .

(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٩ من ٢٣ ص ٨١٩)

عدم قبول العدول عن كفالة دين مستقبل متى نشأ واستحق .

لا يقبل من ورثة الكفيل قولهم انهم عدلوا عن كفالة مورثهم للرعي المطالب به باعتباره ديناً مستقبلاً ، لأن الثابت من الحكم المطعون فيه ، أن هذا الدين كان قد نشأ واستحق قبل رفع الدعوى به ، بما ينفي عن كفايته . أنها عن دين مستقبل وقت ذلك العدول .

(الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٩ من ٢٣ ص ٨١٩)

م ٧٧٨

كفالة الالتزامات الناشئة عن الحساب الجارى ، كفالة لدين مستقبل - شرط صحتها - وجوب تحديد قدر الدين الذى يضمنه الكفيل مقدما فى عقد الكفالة .

كفالة الالتزامات الناشئة عن الحساب الجارى هى كفالة لدين مستقبل لا يتعين مقداره الا عند قفل الحساب وتصفيته واستخراج الرصيد ، ومن ثم فلا تصح هذه الكفالة - وفقا لنص المادة ٧٧٨ من القانون المدنى - الا اذا حدد الطرفان مقدما فى عقد الكفالة قدر الدين الذى يضمنه الكفيل . واذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فى قضائه وأنهى الى أن العقد البرم بين الطرفين قد تضمن كفالة المدين فى التوريد فى حدود المبلغ الذى تسلمه وقد ورد المدين أقطانا تزيد قيمتها على هذا المبلغ ، ولم يتضمن العقد تحديدا لأى مبلغ يكفله المطعون ضده عن رصيد الحساب الجارى للعمليات الأخرى مما يجعله غير مسئول عن كفالة هذا الرصيد ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٧٦ م ٢٧ ص ٦٣٧)

كفالة الالتزام - المستقبل أثره - اعتبار الكفيل ضامنا لالتزامات المدين خلال مدة الكفالة على الا تتجاوز الحد الأقصى المتفق على كفالته .

اذا عين الكفيل فى الالتزام المستقبل مدة الكفالة فانه يكون ضامناً لما ينشأ فى ذمة المدين من التزامات خلال هذه المدة بشرط الا تتجاوز هذه الالتزامات الحد الأقصى المتفق على كفالته واذا كان الطاعن الثانى قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه ضمن الديون التى تنشأ فى ذمة الطاعن الأول حتى فى حدود مبلغ جنبها كما هو ثابت من عقد الكفالة المعقود بينه وبين البنك المطعون ضده فى وأن الطاعن الأول قد ورد للبنك خلال تلك المدة أقطانا تزيد قيمتها عن المبلغ المكفول فبرئت ذمته بذلك من هذا المبلغ وكان الحكم المطعون فيه لم يحقق هذا الدفاع الجوهري أو يرد عليه فانه يكون معيبا قاصر البيان .

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٧٦ م ٢٧ ص ١٣٤٥)

م ٧٧٩

مادة ٧٧٩

(١) كفالة الدين التجارى تعتبر عملا مدنيا ولو كان الكفيل تاجرا .

(٢) على أن الكفالة الناشئة عن ضمان الأوراق التجارية ضمانا احتياطيا أو عن تظهير هذه الأوراق . تعتبر دائما عملا تجاريا .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقتار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٨٨ لبيبى و ٧٤٥ سورى و ١٠١٦ عراقى .

أحكام القضاء :

الكفالة . الأصل اعتبارها عملا مدنيا بالنسبة للكفيل ولو كان الالتزام المكفول تجاريا أو كان كل من الدائن والمدين والكفيل نفسه تاجرا . الاستثناء . اعتبارها عملا تجاريا . م ١/٧٧٩ مدنى .

النص فى المادة ١/٧٧٩ من التقنين المدنى على أن كفالة الدين التجارى تعتبر عملا مدنيا ، ولو كان الكفيل تاجرا . على أن الكفالة الناشئة عن ضمان الأوراق التجارية ضمانا احتياطيا أو عن تظهير هذه الأوراق تعتبر دائما عملا تجاريا ، يدل على أن الأصل فى الكفالة أن تعتبر عملا مدنيا وتبقى الكفالة عملا مدنيا بالنسبة للكفيل حتى ولو كان الالتزام المكفول التزاما تجاريا أو كان كل من الدائن والمدين تاجرا وكان الكفيل نفسه تاجرا وذلك استثناء من القاعدة التى تقضى بأن التزام الكفيل تابع لالتزام المكفول لأن الأصل فى الكفالة أن يكون الكفيل متبرعا لامضاربا فهو إذن لا يقوم بعمل تجارى بل عمل مدنى .

(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢ س ٣٢ ص ٧٣٧)

(١) لا تجوز الكفالة في مبلغ أكبر مما هو مستحق على المدين . ولا بشرط أشد من شروط الدين المكفول .

(٢) ولكن تجوز الكفالة في مبلغ أقل وبشروط أهون .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٨٩ ليبسى و ٧٤٦ سوري و ١٠١٣ عراقي و ١٠٦٤
لبناني و ٦٦٢ سوداني و ١٤٩٠ تونسي و ٧٥١ كويتي .

أحكام القضاء:

يلتزم الكفيل بتقديم الدليل على القدر الذي قبضه الدائن من المدين
حتى يمكن خصمه منه ، ولا على المحكمة ان هي لم تلزم الدائن بتقديم
هذا الدليل .

(نقض جلسة ١١/٢١/١٩٦٧ س ١٨ مج فني مدني ص ١٧٢٠)

م ٧٨١

مادة ٧٨١

إذا لم يكن هناك اتفاق خاص ، فإن الكفالة تشمل
ملحقات الدين ، ومصرفات المطالبة الأولى . وما يستجد من
المصرفات بعد اخطار الكفيل .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٩٩٠ ليجي و ٧٤٧ سوري و ١٠١٥ عراقي و ١٠٦٦
لبناني و ٦٦٣ سوداني و ٧٥٢ كويتي .

الفصل الثاني

اثار الكفالة

١ - العلاقة ما بين الكفيل والدائن

مادة ٧٨٢

(١) يبرأ الكفيل بمجرد براءة المدين . وله ان يتمسك بجميع الأوجه التي يحتج بها المدين .

(٢) على انه اذا كان الوجه الذي يحتج به المدين هو نقص أهليته وكان الكفيل عالما بذلك وقت التعاقد ، فليس له ان يحتج بهذا الوجه .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٩١ لیبی و ٧٤٨ مسوری و ١٠٧٧ لبنانی و ٦٦٤
سودانی و ١٥١٣ تونسى و ٧٥٣ كويتى .

أحكام القضاء :

ان التزام الكفيل تابع لالتزام المدين ولا يقوم هذا الالتزام الا اذا كان التزام المدين قائما وان كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى بالنسبة الى الطاعنة قد حال دون الحكم عليها ، الا ان المحكمة الابتدائية بقضائها على المطعون عليها الثانية وهى الضامنة قد فصلت لزوما فى مسئولية الشركة المضمونة وهى الطاعنة ، وناقشت دفاعها فى الموضوع الذى أبدته فى مذكرتها المقدمة اليها وبذلك تكون قد استنفدت ولايتها فى الفصل فى موضوع النزاع ، ومن ثم يكون من غير المستساغ اعادة القضية اليها بعد الغاء حكم الاختصاص

٧٨٢ م

وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به على المطعون عليها الثانية . لما كان ذلك ، فان محكمة الاستئناف لا تكون قد خالفت القانون اذ فصلت في مسئولية الشركة الطاعة والشركة الضامنة لها في الاستئناف المرفوع اليها من الأخيرة عن الحكم الصادر عليها ، اذ هذه الحالة لا تعتبر في حقيقتها من حالات التصدى .

(جلسة ١٩٥٣/١/٨ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ص ٢٠٧)

لا يجوز ان يسوى الحكم عن طريق القياس بين الكفيل المتضامن والمدين المتضامن ، لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يهيئه مدينا أصليا بل يبقى التزامه تبعا ، وان كان لا يجوز له انتمسك بالزام الدائن بمطالبته بالوفاء أو التنفيذ على أمواله أولا ، وينبنى على كون التزام الكفيل تابعا لالتزام المدين أنه ينقضى حتما بإنقضائه ولو كان التقادم قد انقطع بالنسبة للكفيل، ولا فرق في هذا الحكم بين الكفيل المتضامن والكفيل غير المتضامن.

(نقض جلسة ١٩٥٣/٤/٢٤ ص ١٢ مج فني مدنى ص ٩٣٧)

اذا اتفق المدين مع ضامنه فى الدين على أن يقوم الضامن بوفاء مبلغ الدين للدائن ثم اتخذ الأخير اجراءات الحجز العقارى ضد مدينه ولم يكن ذلك نتيجة تقصير الضامن فى الوفاء بما التزم به قبل المدين بل كان تنفيذا لحكم صادر ضد هذا الأخير عن دين خاص به وتنفيذا للحكم الآخر الصادر ضد المدين وضامنه عن الدين المضمون - وسواء أكان تصرف الدائن على هذا الوجه سليما فى ذاته أو لم يكن كذلك - فإن هذا التصرف لا يرتب حقا للمدين قبل الضامن طالما ان اجراءات الحجز العقارى لم تتخذ بسبب تقصير هذا الضامن فى الوفاء بالتزامه وما دام من الثابت قطعا أن بعض الدين الذى كان الدائن يطلب البيع من أجله هو دين خاص بالمدين وحده ، ولا يغير من هذا النظر ولا ينال منه القول بأن الضامن كان متفقا مع الدائن على شراء أطيان المدين عند عرضها للبيع اذ ليس ثمت

٧٨٢ م

ما يمنع من هذا الاتفاق وشأن الضامن فيه كشأن غيره من الراغبين في الشراء .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٣١ من ٨ ص ٧٦٣)

متى كان الحكم الابتدائي قد انتهى في أسبابه الى تقرير جواز رجوع الكفيل على المدين المفلس بما أداه من ديون لدائنيه وقضى في منطوقه بنذب خبير لبيان المبلغ الذى استفاده المدين مما أداه كفيله عنه فان الحكم بذلك يكون قد قضى قضاء قطعيا في أصل الحق المتنازع عليه وهو حق الرجوع وأنهى النزاع بين الطرفين في هذا الخصوص وحصر الخصومة بعد ذلك في بيان المبلغ الذى استفاده المدين المكفول مما أداه عنه الكفيل . وهذا الحكم القطعى يجوز الطعن فيه على استقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات فإذا لم يستأنفه المحكوم عليه ومضى ميعاد استئنافه اكتسب قوة الشئ المحكوم فيه.

(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٢/٦ من ٩ ص ١٢)

الكفيل المتضامن وإن كان يفقد بعض المزايا المقررة للكفيل العادى والتي لا تتفق أساسا مع فكرة التضامن ، إلا أنه يظل ملتزما بالتزاما تابعا يتحدد نطاقه - طبقا للقواعد العامة - بموضوع الالتزام الأصلي في الوقت الذى عقدت فيه الكفالة .

(الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٥ من ١٧ ص ٧٩٧)

يلتزم الكفيل بتقديم الدليل على القدر الذى قبضه الدائن من الدين حتى يمكن خصمه منه . ولا على المحكمة ان هى لم تلزم الدائن بتقديم هذا الدليل .

(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/٢١ من ١٨ ص ١٧٢٠)

الحكم الذى يصدر على الكفيل التضامن لا يعتبر حجة على المدين إذا لم يكن مختصما في الدعوى وذلك سواء في القانون المدنى الملقى أو

م ٧٨٢

في القانون القائم فقد استقر قضاء محكمة النقض في ظل القانون الملغى على ان حكم المادة ١١٠ منه الذي يقضى بأن مطالبة أحد المدينين التضامنين مطالبة رسمية وإقامة الدعوى عليه بالدين بسريانه على باقي المدينين ، هذا الحكم لا يسرى إلا فيما بين المدينين التضامنين بعضهم وبعض ولا يجوز ان يسرى في حكمه عن طريق القياس بين الكفيل التضامن والمدين التضامن لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يصيره مدينا أصليا بل يبقى التزامه تبعيا ، أما القانون القائم فقد نص في المادة ٢٩٦ منه على انه اذا صدر حكم على أحد المدينين التضامنين فلا يحتاج بهذا الحكم على الباقيين ومقتضى ذلك انه حتى فيما بين المدينين التضامنين أنفسهم لا يعتبر الحكم الصادر ضد أحدهم حجة على باقيهم ومن باب أولى لا يكون الحكم الصادر على الكفيل التضامن حجة على المدين .

(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ س ١٩ ص ٣٢٧)

للمدين في حالة رجوع الكفيل عليه بدعوى الحلول القانوني ان يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له ان يتمسك بها في مواجهة الدائن ومن ذلك الدفع بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني القائم لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ومن ثم للمطعون ضده (التابع) ان يتمسك قبل الطاعة (المتبوع) بهذا التقادم متى انقضى على علم الضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون المدني القائم الذي استحدث هذا التقادم دون ان يرفع الضرور عليه الدعوى بطلب التعويض وعلى أساس ان رفعه الدعوى على الدفوع لا يقطع التقادم بالنسبة للتابع كما لا يعتبر الحكم الذي يصدر في تلك الدعوى حجة عليه اذا لم يختصم فيها

(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ س ١٩ ص ٣٢٧)

من المقرر ان مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية تبعيه مقرره بحكم القانون لمصلحة الضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني ، فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل التضامن كفالة مصدرها

٧٨٢ م

القانون وليس العقد ، ومن ثم فاذا أوفى المتبرع التعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدثا الضرر كما يرجع الكفيل للمتضامن على المدين الذى كفله لأنه المسئول عنه وليس العقد ، ومن ثم فاذا أوفى المتبرع التعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدثا الضرر كما يرجع الكفيل للمتضامن على المدين الذى كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولا معه وهو ما جرى به نص المادة ١٧٥ من القانون المدنى التى تقضى بأن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر . لم يقصد المشرع من النص المذكور - نص المادة ١٧٥ من القانون المدنى التى تقضى بأن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر . لم يقصد المشرع من النص المذكور - نص المادة ١٧٥ من القانون المدنى ان يستحدث للمتبرع دعوى أخرى يرجع بها على تابعه غير دعوى الحلول المنصوص عليها فى المادة ٧٩٩ من القانون المدنى التى هى تطبيق ٣٢٦ من ذات القانون والتى تقضى بأن المولى يحل محل الدائن الذى استوفى خقه اذا كان المولى ملزما بوفاء الدين عن المدين بما مؤداه ان المتبرع ليس له الرجوع على تابعه الا بعد الوفاء بالتعويض للمضروب إذ ان مسئولية التابع مقررة بحكم القانون ولا يحتاج الى تقريره بحكم قضائى بحيث لا جدوى معه الا الرجوع عليه بما يوفيه فعلا بحكم مسئوليته عن المضروب عن التعويض المقضى به .

(الظمن رقم ١٨٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١)

مسئولية المتبرع عن اعمال تابعه غير المشروعة . ماهيتها . اعتبار المتبرع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون لا العقد . للمتبرع حق الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضروب . للتابع التمسك بالدفع التى له قبل انضويروا والمتبرع .

لئن كانت مسئولية المتبرع عن اعمال تابعه غير المشروعة هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تبعيه مقررة بحكم القانون لمصلحة المضروب تقرر على فكرة الضمان القانونى ، فيعتبر المتبرع فى حكم

٧٨٢ م

الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد بحيث اذا أوفى المتبوع بالتعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر في الحدود التي يكون فيها هذا التابع مسئولاً عن تعويض هذا الضرر وذلك إعمالاً لحكم المادة ١٧٥ من القانون المدني مثلما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولاً معه ، الا ان للتابع في حالة الرجوع عليه من متبوعه ان يتمسك في مواجهته ليس فقط بالدفع التي كان له ان يتمسك بها في مواجهة المضرور بل أيضا بما قد يكون لديه من دفع قبل هذا المتبوع .

(الطعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٦/٦/١٩ ص ٣٧ ص ٧١٩)

وحيث ان الطعن اقيم على سببين تنعى الطاعة بالوجه الأول من أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ أطرح ما تمسكت به من عدم جواز مطالبة المدين الأصلي بالمدين المطالب به إلا من خلال المدعى الاشتراكي طبقاً لحكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ في حين ان لها كفيلة للمدين الأصلي ان تتمسك بجميع الأوجه التي يجوز للمدين الاحتجاج بها طبقاً لنص المادة ٧٨٢ من القانون المدني .

وحيث ان هذا النعى في غير محله ، ذلك ان الكفيل المتضامن يعتبر بوجه عام في حكم المدين المتضامن من حيث جواز مطالبة الدائن له وحده بكل الدين دون التزام بالرجوع أولاً على المدين الأصلي أو حتى مجرد اختصاصه في دعواه بمطالبة ذلك الكفيل بكل المدين ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى ان الطاعة كفيلة متضامنة للمدين الأصلي وقد استعمل البنك المطعون ضده حقه القانوني كدائن في مطالبة الطاعة وحدها بالمدين المكفول وملحقاته التي لم يرد في شأنها اتفاق خاص ، وكان الحكم الابتدائي الذي ايدى الحكم المطعون فيه لم ير موجبا لطلب الطاعة ادخال المدعى الاشتراكي الذي أجبته محكمة القيم الى طلبه فرض الحراسة على المدين الأصلي طبقاً للقانون رقم ٣٤ لسنة ٧١ بتنظيم الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن ٢٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٩ ص ٤٠ ص ٤٥٧)

٧٨٢ م

التزام الكفيل متضامناً أو غير متضامن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو التزام تابع لالتزام المدين الأصلي فلا يقوم الا بقيامه اذ لا يسوغ النظر في أعمال احكام الكفالة في التزام الكفيل قبل البت في التزام المدين الأصلي ، وللكفيل ان يتمسك في مواجهة الدائن بما يستطيع المدين ان يتمسك به إعمالاً لنص المادتين ١/٢٨٢ ، ٧٩٤ من القانون المدني ، فكل ما يؤثر في الالتزام الأصلي يؤثر في التزام الكفيل .

(الطعن رقم ٤٧٤٦ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٦/٧)

للدائن الحق في الرجوع على الكفلاء المتضامنين دون قيد . الكفيل المتضامن يعتبر في حكم المدين المتضامن . للدائن مطالبته وحده بكل الدين دون التزام بالرجوع أولاً على المدين الأصلي أو حتى مجرد اختصاصه في دعواه بمطالبة ذلك الكفيل بكل الدين .

جرى قضاء هذه المحكمة على أن حق الدائن في الرجوع على الكفلاء المتضامنين غير مقيد بأي قيد ، وأن الكفيل المتضامن يعتبر بوجه عام في حكم المدين المتضامن من حيث جواز مطالبة الدائن له وحده بكل الدين دون التزام بالرجوع أولاً على المدين الأصلي أو حتى مجرد اختصاصه في دعواه بمطالبة ذلك الكفيل بكل الدين .

(الطعن ٦٤٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٥/١/١٦ ص ٤٦، ١٧٦)

الكفيل المتضامن يعتبر في حكم المدين المتضامن . للدائن مطالبته وحده بكل الدين دون الالتزام بالرجوع أولاً على المدين الأصلي أو حتى مجرد اختصاصه في دعواه بمطالبة ذلك الكفيل بكل الدين .

الكفيل المتضامن يعتبر في حكم المدين المتضامن من حيث مطالبة الدائن له منفرداً دون التزام بالرجوع أولاً على المدين أو حتى مجرد اختصاصه في دعواه بمطالبة الكفيل .

(الطعن ٥٠٨٣ لسنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٥/١/٢٩ ص ٤٦، ٢٧٠)

م ٧٨٣

مادة ٧٨٣

إذا قبل الدائن ان يستوفي في مقابل الدين شيئاً آخر
برئت ذمة الكفيل ولو استحق هذا الشيء .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٩٢ ليجي و ٧٤٩ سوري و ١٠٢٩ عراقي و ١٠٩٦
لبناني و ٦٦٥ سوداني و ٧٥٥ كويتي.

(١) تبرأ ذمة الكفيل بقدر ما أضعه الدائن بخطئه من الضمانات .

(٢) ويقصد بالضمانات في هذه المادة كل تأمين يخصص لضمان الدين ولو تقرر بعد الكفالة . وكل تأمين مقرر بحكم القانون .

النصوص العربية المقابلة :

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٩٣ لیبی و ٧٥٠ سوری و ١٠٢٧ عراقي و ١٠٨٩ لبناني و ٦٦٦ سوداني و ٧٥٦ كويتي .

(١) لا تبرأ ذمة الكفيل بمجرد ان الدائن تأخر فى اتخاذ الاجراءات أو مجرد انه لم يتخذها .

(٢) على أن ذمة الكفيل تبرأ اذا لم يقيم الدائن باتخاذ الاجراءات ضد المدين خلال ستة أشهر من انذار الكفيل للدائن . ما لم يقدم المدين للكفيل ضمانا كافيا .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٩٤ لىبى و ٧٥١ سورى و ١٠٣٦ عراقى و ١٠٧٩ لبنانى و ٧٦٧ سودانى و ٧٥٧ كويتى .

احكام القضاء،

امهال المؤجر المستأجر فى الوفاء بأجرة الأرض لا تأثير له فى التزام الكفيل وعدم توقيع الحجز التحفظى على الزراعة لا يعتبر تقصيرا محليا لذمة الكفيل مما ينطبق عليه حكم المادة ٥١٠ من القانون المدنى (قديم) مادام هذا الحجز يتعارض مع الامهال الذى هو حق مطلق للمؤجر ومادام للكفيل بمقتضى المادة ٥٠٣ - على الرغم من ذلك الامهال - مقابلة المستأجر وتوقيع الحجز التحفظى على ما يعمن الاجرة المستحقة .

(جلسة ١٩٣٢/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ج ٢ ص ٩٣٧)

انه وان كان الأصل انه اذا امتد الايجار بحكم القانون بعد انقضاء مدته ، فانه طبقا للقواعد المقررة فى امتداد الايجار يمتد بنفس شروط الايجار الأصلي ، فتكون التزامات المؤجر هى نفسها التزاماته السابقة . وكذلك تكون التزامات المستأجر ، وتبقى التأمينات العينية والشخصية التى تكفل التزامات المستأجر فى الايجار الأصلي كاملة لهذه الالتزامات بعد أن امتد الايجار ، الا انه متى كان الامتداد تطبيقا لتشريعات استثنائية ، فان

م ٧٨٥

الكفيل الذى يكفل المستأجر قبل صدور هذه التشريعات لا تمتد كفايته لالتزامات المستأجر عند امتداد الايجار الا اذا قبل ذلك ، لأنه وقت ان كفل المستأجر كان يقصد كفايته فى المدة المتفق عليها فى الايجار ولم يدخل فى حسابه ان هذه المدة ستمتد بحكم التشريع الاستثنائى اذ كان ذلك ، ركان الطاعن الثالث قد كفل الطاعنين الأول والثانى فى سداد أجرة السنتين المتفق عليهما فى العقد وقبل صدور القرار بقانون رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٦٩ وهو تشريع استثنائى قضى بامتداد عقود الايجار بحكم القانون الى نهاية سنة ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ الزراعية ، فان كفايته لا تمتد بامتداد الايجار الا اذا قبل ذلك ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستخلص امتداد الكفالة اخذا بامتداد العقد دون ان يعنى ببحث دفاع الطاعن الثالث من أنه لم يرتضى امتداد كفاية وهو بحث قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب . ولا وجه لما يقوله الطاعن الثالث من أن كفايته قد انقضت لتأخر الدائن فى اتخاذ الاجراءات ضد المدين ، ذلك لأن قوام هذا النعى التمسك بتطبيق المادة ٧٨٥ من القانون المدنى ، وهو دفاع قانونى يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ولم تكن عناصره الواقعية مطروحة عليها ، ومن ثم فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جلسة ١٧/٢/١٩٧٢ من ٢٣ مج فنى مدنى ص ٦١٠)

دفاع قانونى يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ولم تكن عناصره مطروحة عليها . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال فى كفاية .

لا وجه لما يقوله الطاعن الثالث من أن كفايته قد انقضت لتأخر الدائن فى اتخاذ الاجراءات ضد المدين ، ذلك لأن قوام هذا النعى التمسك بتطبيق المادة ٧٨٥ من القانون المدنى ، وهو دفاع قانونى يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ولم تكن عناصره الواقعية مطروحة عليها ، ومن ثم فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٧٥ من ٢٦ ص ٦١٠)

إذا أفلس المدين وجب على الدائن ان يتقدم فى التفليس بالدين ، والا سقط حقه فى الرجوع على الكفيل بقدر ما أصاب هذا الأخير من ضرر بسبب أهمال الدائن .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٢٩٥ لىبى و ١٥٢ سورى و ١٠٢٨ عراقى و ١٠٧٣
لبنانى و ٦٦٨ سودانى و ٧٥٨ كويتى .

احكام القضاء :

ومتى كان الحكم الابتدائى قد انتهى فى أسبابه الى تقرير جواز رجوع الكفيل على المدين المفلس بما أداه من ديون لدائنيه وقضى فى منطوقه بئدب خبير لبيان المبلغ الذى استفاده المدين ، مما أداه كفيله عنه ، فان الحكم بذلك يكون قد قضى قضاء قطعيا فى أصل الحق المتنازع عليه وهو حق الرجوع وأنهى النزاع بين الطرفين فى هذا الخصوص وحصر الخصومة بعد ذلك فى بيان المبلغ الذى استفاده المدين المكفول مما أداه عنه الكفيل وهذا الحكم القطعى يجوز الطعن فيه على استقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات، فإذا لم يستأنفه المحكوم عليه ومضى ميعاد استئنافه إكتسب قوة الشئ المحكوم فيه .

(نقض جلسة ١٩٥٨/٢/٦ ص ٩ — ص ١٢٠)

(١) يلتزم الدائن بأن يسلم الكفيل وقت وفائه الدين المستندات اللازمة لاستعمال حقه في الرجوع .

(٢) فإذا كان الدين مضموناً بمنقول مرهون أو محبوس ، وجب على الدائن ان يتخلى عنه للكفيل .

(٣) أما اذا كان الدين مضموناً بتأمين عقارى ، فان الدائن يلتزم ان يقوم بالاجراءات اللازمة لنقل هذا التأمين ، ويتحمل الكفيل مصروفات النقل على أن يرجع بها على المدين .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٩٦ لىبى و٧٥٣ سوري و١٠٢٦ عراقى و٦٦٩ سودانى .

(١) لا يجوز للدائن ان يرجع على الكفيل وحده الا بعد رجوعه على المدين .

(٢) ولا يجوز له أن ينفذ على أموال الكفيل الا بعد تجريده المدين من أمواله ، ويجب على الكفيل في هذه الحالة ان يتمسك بهذا الحق .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٩٧ لیبی و ٧٥٤ سوری و ١٠٢١ عراقي و ١٠٧٢ لبناني و ٦٧٠ سوداني و ١٤٩٨ تونسي و ٧٦٠ كويتي .

أحكام القضاء :

للكفيل غير التضامن ان يتمسك في أى وقت يكون مناسباً بالدفع بتجريد المدين وذلك ما لم يصدر منه قول أو فعل أو ترك يدل على تنازله عن هذا الدفع - فإذا كان عليه ان يبين للدائن ما عساه يكون للمدين من مال جائز الحجز عليه لاستيفاء دينه منه وأن تقديمه لهذا البيان على دفعه واحدة وعند البدء في التنفيذ فإن له كذلك ان يبين ما يكون قد آل للمدين من مال بسبب جديد - واذن فإذا كان الكفيل عند اعلانه من الدائن بتنبية نزع الملكية قد باذر الى المعارضة في التنبيه وأعلن صحيفة المعارضة للدائن في الميعاد القانوني مبينا له ما يمتلكه المدين مما يجوز له أن يستد دينه منه - ثم لما جسد للمدين ميراث باذر أيضاً الى اعلان الدائن بأن مدينه قد ورث ما يمكنه ان يستد دينه منه بغير الرجوع عليه فإنه لا يصح اعتباره متوانها في الدفع بتجريد المدين من هذا الملك الجديد الذى آل اليه ولا تاركاً له بمقولة انه فاتته ان يبدئه عند البدء في التنفيذ ولذلك لا تكون

م ٧٨٨

الغكمة مخطئة فى تطبيق القانون اذ هى بحثت فى قيام هذا الملك وامكان
استيفاء الدائن بدينه منه .

(نقض جلمة ١٩٣٧/١/٢١ مـجج فنى مدنى ص ٩٣٧)

مفاد الفقرة الأولى من المادة ٧٨٨ من القانون المدنى انه لا يجوز
للدائن ان يرجع على الكفيل وحده الا بعد رجوعه على المدين متى تمسك
الكفيل بذلك ولم يكن متضامنا مع الدين .

(الظعن وقـم ٥٩٧ لسنة ٤٩ ق - جلمة ١٩٨٣/١٢/٨)

(١) اذا طلب الكفيل التجريد ، وجب عليه ان يقوم على نفقته بارشاد الدائن الى أموال للمدين تفي بالدين كله .

(٢) ولا عبرة بالأموال التي يدل عليها الكفيل ، اذا كانت هذه الأموال تقع خارج الأراضي المصرية ، أو كانت أموالا متنازعا فيها .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٧٩٨ لیبی و ٧٥٥ سوری و ١٠٢٢ عراقي و ١٠٧٤ لبناني و ٦٧١ سوداني و ١٤٩٨ تونسي و ٧٦١ كويتي .

أحكام القضاء:

الشارع قد وكل الى المحكمة التي يقدم الكفيل اليها دفعه بتجريد المدين امر الفصل فيما اذا كان الظاهر من أموال المدين الجائز حجزها يفي بأداء الدين بتمامه . ثم الحكم بايقاف المطالبة الحاصلة للكفيل ايقافا مؤقتا أو بعدم ايقافها على حسب الأحوال ، مع عدم الاخلال بالاجراءات التحفظية ، فلا رقابة محكمة النقض على ما تراه محكمة الموضوع في ذلك .

(جلسة ٢١ / ١ / ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ٢ ص ٩٣٧)

للكفيل غير المتضامن ان يتمسك في أى وقت يكون مناسباً بالدفع بتجريد المدين وذلك ما لم يصدر منه قول أو فعل أو ترك يدل على تنازله عن هذا الدفع .

فاذا كان عليه ان يبين للدائن ما عساه يكون للمدين من مال جائز الحجز عليه لاستيفاء دينه منه وأن تقديمه لهذا البيان على دفعه واحدة

م ٧٨٩

وعند البدء في التنفيذ فإن له كذلك ان يبين ما يكون قد آل للمدين من مال بسبب جديد - واذن فاذا كان الكفيل عند اعلانه من الدائن بتسبيه نزع الملكية قد بادر الى المعارضة للدائن في الميعاد القانوني مبينا له ما يمتلكه المدين مما يجوز له أن يستد دينه منه - ثم لما جد للمدين ميراث بادر أيضا الى اعلان الدائن بأن مدينه قد ورث ما يمكنه ان يستد بدينه منه بغير الرجوع عليه فانه لا يصح اعتباره متوانيا في الدفع بتجريد المدين من هذا الملك الجديد الذي آل اليه ولا تاركا له بمقولة انه فاته ان يديه عند البدء في التنفيذ ولذلك لا تكون المحكمة مخطئة في تطبيق القانون اذ هي بحثت في قيام هذا الملك وامكان استيفاء الدائن بدينه منه .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٣٧/١/٢١)

م ٧٩٠

مادة ٧٩٠ .

في كل الأحوال التي يدل فيها الكفيل على أموال المدين يكون الدائن مسؤولاً قبل الكفيل عن اعسار المدين الذي يترتب على عدم اتخاذه الاجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

النصوص العربية للمقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٧٩٩ لیبی و ٧٥٦ سورى و ٧٦٢ سودانى و ٧٦٢
كويتى .

إذا كان هناك تأمين عيني خصص قانونا أو اتفاقا لضمان الدين وقدمت كفالة بعد هذا التأمين أو معه ولم يكن الكفيل متضامنا مع المدين ، فلا يجوز التنفيذ على أموال الكفيل إلا بعد التنفيذ على الأموال التي خصصت لهذا التأمين .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٨٠٠ لىبى و ٧٥٧ سورى و ١٠٢٣ عراقى و ١٠٧٢ لبنانى و ٦٧٣ سودانى و ٧٦٣ كويتى .

(١) اذا تعدد الكفلاء لدين واحد وبعقد واحد وكانوا غير متضامين فيما بينهم ، قسم الدين عليهم ، ولا يجوز للدائن ان يطالب كل كفيل الا بقدر نصيبه في الكفالة .

(٢) اما اذا كان الكفلاء قد التزموا بعقود متوالية ، فان كل واحد منهم يكون مسئولاً عن الدين كله ، الا إذا كان قد احتفظ لنفسه بحق التقسيم .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٨٠١ لیبی و ٧٥٨ سوری و ١٠٢٤ عراقي و ١٠٧٥ لبناني و ٦٧٤ سوداني و ١٥٠٠ تونسي و ٧٥٩ كويتي .

احكام القضاء:

حق الدائن في الرجوع على الكفلاء المتضامين غير مقيد بأى قيد ، فاذا كان الحكم قد انتهى الى أن الشريك المتضامن قد أخطأ في الكفالة التي عقدها مع الغير باخفائه حقيقة صفته في النيابة عن الشركة ورتب على ذلك ان هذا الغير أصابه ضرر هو حرمانه من تضامن الشركة التي ادعى الشريك أنه يمثلها - مع المدين في الوفاء بالدين - فانه لا يؤثر في تحقق هذا الضرر القول بملاءة المدين أو التضامين الآخرين ولا يقبل من الشريك المذكور ان يدفع مسئوليته بالقول بوجود ضمان آخرين مسئولين لأن مسئوليته مردها الخطأ التدليسي .

(نقض جلسة ١٩٥٧/٦/٢٧ ص ٨ مسج فني مدنى ص ٦٢٥)

ان مقتضى التضامن نتيجة تعدد مصدر الدين مع بقاء محله واحدا انه يجوز للدائن ان يطالب أى مدين بكل الدين ، ولا يجوز للمدين الذى دفع الدين ان يرجع على مدين آخر بذات الدين لانعدام الرابطة بينهما ولأنه انما دفع عن نفسه .

(نقض جلسة ١٩٦١/١١/٢١ ص ١٨ مسج فني مدنى ص ١٧١٧)

م ٧٩٣

مادة ٧٩٣

لا يجوز للكفيل المتضامن مع المدين ان يطلب التجريد .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٨٠٢ لىبى و ٧٥٩ سورى و ١٠٣١ عراقى و ١٠٦٩
لبنانى و ٦٧٥ سودانى .

٧٩٤ م

مادة ٧٩٤

يجوز للكفيل المتضامن ان يتمسك بما يتمسك به
الكفيل غير المتضامن من دفع متعلقة بالدين .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٨٠٣ لىبى و ٧٦٠ سورى و ٨٤٧ عراقى و ١٠٦٩ لبنانى
و ٦٧٦ سودانى و ٧٦٧ كويتى .

فى الكفالة القضائية أو القانونية يكون الكفلاء دائما متضامنين .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

ملادة ٨٠٤ لىبى و ٧٦١ سورى و ١٠٣٠ عراقى و ١٠٦٩ لبنانى و ٦٧٧ سودانى و ٧٦٦ كويتى .

أحكام القضاء:

جرى قضاء محكمة النقض فى ظل القانون المدنى القديم بأن مؤدى نص المادة ١١٠ منه ان مطالبة أى واحد من المدينين التضامنين تسرى فى حق باقى المدينين كما أن مطالبة أى واحد من الكفلاء التضامنين تسرى فى حق سائر زملائه لانحداهم فى المركز والمصلحة اتحادا اتخذ منه القانون أساسا لافتراض نوع من الوكالة بينهم فى مقاضاة الدائن لهم ، ومن ثم كان حكم المادة ١١٠ سالف الذكر ساريا فيما بين المدينين التضامنين بعضهم وبعض وفيما بين الكفلاء التضامنين بعضهم وبعض وتكون مطالبة الدائن لبعض الكفلاء التضامنين بالدين مطالبة منه للآخرين ويكون الحكم الصادر ضد هذا البعض حجة على باقى الكفلاء التضامنين وقاطعا لمدة التقادم بالنسبة لهم .

(نقض جلسة ١٠/٢/١٩٦٦ س ١٧ مج فنى مدنى ص ٢٢٩)

مضى كان وفاء الكفيل التضامن وفاء صحيحا لدين قائم فانه يحق له ان يرجع على باقى الكفلاء التضامنين معه كل بقدر حصته فى الدين الذى أوفاه للدائن . ويكون هذا الرجوع اما بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية التى أساسها النيابة التبادلية المفترضة قانونا بين المعهدين

٧٩٥ م

المتضامنين في الدين على ما تقرره المادة ١٠٨ من القانون المدني الملغى .
واذ كانت الدعوى الشخصية تقدم على الوكالة المقترضة بين الكفلاء
المتضامين - في شأن تقادماها - أعمال قواعد التقادم المقررة في شأن
الوكالة واعتبار مدة التقادم بالنسبة لتلك الدعوى خمسة عشرة سنة تبدأ
من تاريخ وفاء الكفيل المتضامن اذ من هذا التاريخ فقط ينشأ حقه في
الرجوع على المتعهدين المتضامين معه ويصبح هذا الحكم مستحق الأداء .

(نقض بجلسته ١٠/٢/١٩٦٦ م ١٧ سج فنى مدنى ص ٢٧٩)

لما كان مؤدى نص المادة ٧٩٥ من القانون المدني انه في الكفالة
القضائية أو القانونية يكون الكفلاء دائما متضامين ومن ثم فان الكفيل
القانوني يكون بنص القانون متضامنا مع المدين والكفيل القانوني هو الذى
يلتزم المدين بتقديمه نفاذا لنصوص القانون ومتى قدم المدين لدائته هذا
الكفيل، فان هذا الكفيل القانوني يكون متضامنا مع المدين ، لما كان ذلك
وكانت جمهورية مصر العربية قد وافقت بمقتضى القانون رقم ١٩٩ لسنة
١٩٥٦ المنشور فى الوقائع المصرية فى ١٩٥٦/٥/٦ عدد رقم ٣٦ مكررج
على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات الموقع عليها
فى نيويورك فى ١٩٥٤/٦/٤ وبذا صارت هذه الاتفاقية تشريعا نافذا فى
مصر تطبق على المنازعات الخاضعة لها بوصفها قانونا داخليا كما هو الحال
بالنسبة لسائر المعاهدات الدولية التى تمت الموافقة عليها ، واذا نصت تلك
الاتفاقية فى المواد ١٠، ١٣/٣، ١٨، ٢١، ٢٣ على أن تجديد تراخيص
الاستيراد المؤقت يكون بناء على طلب تتقدم به الهيئة الضامنة للترخيص
الأمر الذى مفاده ان طالب الترخيص ملزم بتقديم كفيل أسمنه الاتفاقية
بالهيئة الضامنة وألزمت نصوص تلك الاتفاقية هذه الهيئة الضامنة
بالتزامات عديدة منها ما نصت عليه فى المادة ٢٧ من وجوب تقديم
الدليل على اعادة تصدير المركبات أو الأجزاء المكونة لها خلال سنة من
تاريخ اخطارها بعدم الوفاء بشروط تراخيص الاستيراد المؤقت والا التزمت
بايداع رسوم وضرائب الاستيراد الواجب أدائها وذلك بصفة مؤقتة ويصير
الايداع نهائيا بعد سنة من تاريخه ، ولما كان ذلك فان هذا الضمان الذى

٧٩٥ م

قدمه المطعون ضده الأول للمطعون ضده الثانى بشأن بقاء السيارة التى استوردها الأخير لمدة عام يعد كفالة قانونية. مصدرها نصوص الاتفاقية سالفه الذكر والتى توجب تقديم هيئة ضامنه ومن ثم يكون المطعون ضده الأول كفيلا متضامنا بحكم القانون نفاذا لنص المادة ٧٥٩ مدنى وهذا النعى وان لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع الا أنه متعلق بسبب قانونى مصدره نصوص تلك الاتفاقية الدوليه الخاصه بالاستيراد المؤقت للسيارات سنة ١٩٥٤ وكانت عناصره الموضوعية مطروحة على المحكمة ومن ثم يجوز للطاعن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى الى ان كفالة المطعون ضده الأول للثانى هى كفالة بسيطة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا الوجه .

(الطنع رقم ٦٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٨٠ ص ٣١ ص ٢٠٩١)

إعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون. أثره . تضامن المتبوعين فى حالة تعددهم. مادة ٧٩٥ مدنى.

المتبوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر فى حكم الكفيل المتضامن للتابع كفالة مصدرها القانون مما يترتب عليه انه إذا تعدد المتبوعون كانوا متضامين فيما بينهم عملا بالمادة ٧٩٥ من القانون المدنى .

(الطنع رقم ٥٢٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٣ ص ٣٤ ص ٢٠٢)

لما كان مؤدى نص المادة ٧٩٥ من القانون المدنى انه فى الكفالة القضائية أو القانونية يكون الكفلاء دائما متضامين ومن ثم فان الكفيل القانونى يكون بنص القانون متضامنا مع المدين ، والكفيل القانونى هو الذى يلتزم المدين بتقديمه نفاذا لنصوص قانونية . ومتى قدم المدين لداثنه هذا الكفيل ، فان هذا الكفيل القانونى يكون متضامنا مع المدين ، لما كان ذلك وكانت جمهورية مصر العربية قد وافقت بمقتضى القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ المنشور بالوقائع المصرية فى ٦/٥/١٩٥٦ عدد ٣٦ مكرر ج

٧٩٥ م

على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات الموقع عليها في نيويورك في ١٩٥٤/٦/٤ وقد صارت هذه الاتفاقية تشريها نافذا في مصر يطبق على المنازعات الخاضعة لها بوصفها قانونا داخليا كما هو الحال بالنسبة لسائر المعاهدات الدولية التي تمت الموافقة عليها ، وإذ نصت تلك الاتفاقية في المواد ١٠ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٣ على ان تجديد تراخيص الاستيراد المؤقت يكون بناء على طلب تقدم به الهيئة الضامنة للترخيص الأمر الذي مفاده ان صاحب الترخيص ملزم بتقديم وكيل أسمته الاتفاقية بالهيئة الضامنة والزمّت نصوص تلك الاتفاقية هذه الهيئة الضامنة بالتزامات عديدة منها ما نصت عليه المادة ٢٧ من وجوب تقديم الدليل على اعادة تصدير المركبات أو الاجزاء المكونة لها خلال سنة من تاريخ اخطارها بعدم الوفاء بشرط تراخيص الاستيراد والا التزمّت بايداع رسوم وضرائب الاستيراد الواجب أدائها وذلك بصفة مؤقتة وبصير الايداع نهائيا بعد سنة من تاريخه . ولما كان ذلك فان الضمان الذي قدمه المطعمون ضده لطالب الترخيص بشأن بقاء السيارة التي استوردها الأخير لمدة عام يعد كفالة قانونية مصدرها نصوص الاتفاقية سائلة الذكر والتي توجب تقديم هيئة ضامنة . ومن ثم يكون المطعمون ضده كفيلا متضامنا بحكم القانون نفاذا لنص المادة ٧٩٥ مدني واذا خالف الحكم المطعمون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى قبل المطعمون ضده . فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٦)

الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات التي وافقت عليها جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ . مؤداه . كفالة نادى السيارات الصادر عنه دفتر المرور للمستورد . كفالة قانونية . قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ . أثره . عدم اعتبار نادى السيارات المصرى ضامنا ما لم يصدر عنه دفتر مرور دولي بالنسبة للسيارة المفرج عنها .

٧٩٥م

لما كانت نصوص الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات والموقع عليها في نيويورك بتاريخ ١٩٥٤/٦/٤ والتي أصبحت تشريعا نافذا في مصر بمقتضى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٦ توجب عند الإفراج المؤقت للسيارات وجود هيئة ضامنة للمستورد يقع عليها عدة التزامات وأن هذه الهيئة كما يبين من نصوص الاتفاقية هي إحدى نوادى السيارات، فإن الضمان الذى يقدمه نادى السيارات للمستورد يعتبر كفالة قانونية مصدرها نصوص الاتفاقية وهو ما يجعل النادى متضامنا مع المستورد بحكم القانون طبقا لما تقتضى به المادة ٧٩٥ من القانون المدنى التى تنص على أنه فى الكفالة القضائية أو القانونية يكون الكفلاء دائما متضامنين ، إلا أنه لما كانت المادة ١٠١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد نصت على أنه يجوز الإفراج مؤقتا عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة ، وكان قرار وزير الخزانة رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن الافراج المؤقت قد نص فى مادته الثانية على أنه « يفرج مؤقتا عن : ١- ب- السيارات الخاصة بالسائح أو الأشخاص الذين يقيمون خارج الجمهورية إذا قدم عنها دفتر مرور صادر من أحد نوادى السيارات الأجنبية المعترف بها وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها مدير عام الجمارك . ج- سيارات الأجانب القادمين من بلاد عربية ليس بها نوادى سيارات إذا قدم عنها دفتر مرور صادر من نادى السيارات المصرى » ، مما مفاده أن المشرع إنما قصد بالهيئة الضامنة تلك التى يصدر عنها دفتر مرور دولي ، وإنها أما أن تكون إحدى نوادى السيارات الأجنبية المعترف بها أو نادى السيارات المصرى ، فإنه لا يجوز اعتبار نادى السيارات المصرى ضامنا فى جميع الأحوال ما لم يصدر عنه دفتر مرور دولي بالنسبة للسيارة أو السيارات التى تم الإفراج عنها .

(الطعن ٨٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٨٨ من ٣٩ ص ١١٢١)

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . ما هيئتها .
اعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون .
للمتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضرور .
١٧٥م مدنى .

٧٩٥م

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد . ومن ثم فإذا أوفى المتبوع بالتعويض كان له أن يرجع به كله على تابعه محدث الضرر كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه المسئول عنه وليس مسئولاً معه ، وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تقضى بأن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر ، ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه .

(الطعن ٩٦٠ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٠م ص ٤١ ص ١٠٢٣)

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون .

النص في المادة ١٧٤ من القانون المدني على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تادية وظيفته أو بسببها قد دل على أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة مسئولية تبعية مقررة لمصلحة المضرور وتقدم على فكرة الضمان القانوني فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد .

(الطعن ١٦٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٨/٢/١٩٩٣م ص ٤٤ ص ٦٣٥)

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة . ماهيتها . إعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون . للمتبوع حق الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضرور . م ١٧٥ مدني . لم يستحدث المشرع بهذه المادة دعوى شخصية جديدة للمتبوع يرجع بها على تابعه .

٧٩٥م

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور وهي تقوم على فكرة الضمان القانوني ، فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كقالة مصدرها القانون وليس العقد . ومن ثم فإن للمتبوع الحق في أن يرجع على تابعه محدث الضرر بما يفي به من التعويض للمضرور كما يرجع الكفيل المتضامن على المدين الذي كفله لأنه مسئول عنه وليس مسئولا معه . وهذه القاعدة هي التي قننها المشرع في المادة ١٧٥ من القانون المدني التي تقضى بأن للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولا عن تعويض الضرر . ولم يقصد المشرع بتلك المادة أن يستحدث للمتبوع دعوى شخصية جديدة يرجع بها على تابعه .

(الطعن رقم ٣٥٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٥/١/٥ ص ٤٦ من ٨٢)

إذا كان الكفلاء متضامنين فيما بينهم ووفى أحدهم الدين عند حلوله . كان له أن يرجع على كل من الباقين بحصته في الدين وينصيبه في حصة المعسر منهم .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٨٠٤ ليسي و ٧٦٢ سوري و ١٠٣٢ و عراقي و ١٠٨٢
لبناني و ٦٧٨ سوداني و ١٥٠٧ تونس و ٧٦٨ كويتي .
أحكام القضاء :

ان الكفيل المتضامن وان كان يفقد بعض المزايا المقررة للكفيل العادى والتي لا تتفق أساسا مع فكرة التضامن ، الا أنه بظل - على أى حال - ملزما التزاما تابعا يتحدد نطاقه - طبقا للقواعد العامة - بموضوع الالتزام الأصلي في الوقت الذى عقدت فيه الكفالة - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وقضى بمساءلة الطاعن قبل المطعون ضدها الأولى عن اخلال الما قول بتنفيذ التزاماته باعتبار الطاعن كفيلًا متضامنا مع الما قول في التزاماته المترتبة على الما قولة في الوقت الذى عقدت فيه بتاريخ ١٩٥٦/٨/٦ فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(نقض جلسة ١٩٦٦/٤/٥ من ١٧ مج فنى مدنى ص ٧٩٧)

م ٧٩٧

مادة ٧٩٧

تجوز كفالة الكفيل . وفي هذه الحالة لا يجوز للدائن ان يرجع على كفيل الكفيل قبل رجوعه على الكفيل الا اذا كان كفيل الكفيل متضامنا مع الكفيل .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدني بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٨٠٦ لبيى و ٧٣ سورى و ١٠٣٩ عراقى و ١٠٦٣ لبنانى
و ٦٧٩ سودانى و ١٥٠١ تونسى .

٢ - العلاقة ما بين الكفيل والمدين

مادة ٧٩٨

(١) يجب على الكفيل ان يخطر المدين قبل ان يقوم بوفاء الدين . والا سقط حقه فى الرجوع على المدين اذا كان هذا قد وفى الدين أو كانت عنده وقت الاستحقاق اسباب تقضى بطلان الدين أو بانقضائه .

(٢) فاذا لم يعارض المدين فى الوفاء ، بقى للكفيل حقه فى الرجوع عليه ولو كان المدين قد دفع الدين أو كانت لديه أسباب تقضى بطلانه أو بانقضائه .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٨٠٧ لىبى و ٧٦٤ سورى و ١٠٣٣ عراقى و ١٠٨٦ لبنانى و ٦٨٠ سودانى و ١٥١١ تونسى و ٧٦٩ كويتى .

اذ وفى الكفيل الدين ، كان له أن يحل محل الدائن فى جميع ما له من حقوق قبل المدين . ولكن اذا لم يوف الا بعض الدين، فلا يرجع بما وفاه الا بعد ان يستوفى الدائن كل حقه من المدين .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٨٠٨ لىبى و ٧٦٥ سورى و ١٠٣٣ عراقى و ١٠٨٤ لبنانى و ٦٨١ سودانى و ١٥٠٩ تونسى و ٧٧١ كويتى .

أحكام القضاء:

متى كان الحكم الابتدائى قد انتهى فى أسبابه الى تقرير جواز رجوع كفيل على المدين المفلس بما أداه من ديون لدائنيه وقضى فى منطوقه بنذب خبير لبيان المبلغ الذى استفاده المدين مما أداه كفيله عنه ، فان الحكم بذلك يكون قد قضى قضاء قطعيا فى أصل الحق المتنازع عليه وهو حق الرجوع ، وأنهى النزاع بين الطرفين فى هذا الخصوص وحصر الخصومة بعد ذلك فى بيان المبلغ الذى استفاده المدين المكفول مما أداه عنه الكفيل .

(نقض جلسة ١٩٥٨/٣/٦ م ٩ سج فى مدنى ص ١٢٠)

لما كان المتبوع - وهو فى حكم الكفيل المتضامن - لا يستطيع الرجوع على تابعه عند وفائه التعويض للدائن المضرور بالدعوى الشخصية التى قرورها القانون فى المادة ٨٠٠ من القانون المدنى للمكفيل قبل المدين وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى اذا كانت

م ٧٩٩

الكفالة لمصلحة الدائن وحده ، وضمان المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده ، فانه لا يكون للمتبوع فى رجوعه على المدين الا دعوى الحلول المنصوص عليها فى المادة ٧٩٩ من القانون المدنى وهى تطبيق للقاعدة العامة فى الحلول القانونى المنصوص عليها فى المادة ٣٢٦ من القانون المذكور التى تقضى بأن الموفى يحل محل الدائن الذى استوفى حقه اذا كان الموفى ملزما بوفاء الدين عن المدين .

(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٢/٢٢ س ١٩ ص ٣٢٧)

حق المتبوع فى الرجوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضرور . سبيله دعوى الحلول . المادتان ٣٢٦ ، ٧٩٩ مدنى . أو الدعوى الشخصية . م ٣٢٤ مدنى . رجوع المتبوع على التابع بدعوى الكفيل قبل المدين . المادة ٨٠٠ مدنى . غير جائز . علة ذلك .

للمتبوع عند وفائه بالتعويض للدائن المضرور أن يرجع على التابع باحدى دعويتين الأولى دعوى الحلول المنصوص عليها فى المادة ٧٩٩ من القانون المدنى والتى ليست إلا تطبيقاً للقاعدة العامة فى الحلول القانونى المنصوص عليها فى المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتى تقضى بأن الموفى - يحل محل الدائن الذى استوفى حقه إذا كان الموفى ملزماً بوفاء الدين عن المدين ، والدعوى الثانية هى الدعوى الشخصية المنصوص عليها فى المادة ٣٢٤ من ذات القانون التى تقضى بأنه إذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه . وليس للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذى وفاه عنه بالدعوى الشخصية التى قررها المشرع فى المادة ٨٠٠ من القانون المدنى لكفيل قبل المدين ، وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده ، وضمان المتبوع لأعمال تابعة هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضرور وحده .

(الطعن ٩٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٧ س ٤١ ص ١٠٢٣)

٧٩٩م

رجوع المتبوع على التابع بما أوفاه من تعويض للمضرور بدعوى الحلول . المادتان ٣٢٦ ، ٧٩٩ مدني . للتابع التمسك قبل المتبوع بإنقضاء حق المضرور بالتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ١٧٢ مدني . أساس ذلك .

للمتبوع - وهو في حكم الكفيل المتضامن - عند وفائه بالتعويض إلى الدائن المضرور أن يرجع على التابع بدعوى الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني والتي ليست إلا تطبيقاً للقاعدة العامة في الحلول القانوني المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضى بأن الموفى يحل محل الدائن الذي استغنى عنه إذا كان الموفى ملزماً بوفاء الدين عن المدين . وإذا كان للمدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى أن يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له أن يتمسك بها في مواجهة الدائن ، فإن من حق التابع أن يتمسك قبل المتبوع الذي أوفى بالتعويض عنه للمضرور بإنقضاء حق الدائن المضرور قبله بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع على أساس أنه انقضى على علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه أكثر من ثلاث سنوات دون أن يرفع المضرور عليه الدعوى بطلب التعويض وعلى أساس أن رفعه الدعوى على المتبوع المطعون ضده لا يقطع التقادم بالنسبة إلى التابع الطاعن والتقادم هنا لا يرد على حسم المتبوع في الرجوع على الطاعن وإنما حق الدائن الأصلي (المضرور) فيه الذي إنتقل إلى المتبوع بحلوله محل الدائن (المضرور) فيه والذي يطالب به المتبوع تابعه ، ذلك بأن المتبوع حين يوفى التعويض للدائن المضرور فإنه يحل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل إليه هذا الحق بما يرد عليه من دفع .

(الطعن ٣٥٣٥ لسنة ٥٨ق - جلمسة ١/٥ / ١٩٩٥ م ٤٦ ص ٨٢)

(١) للكفيل الذى وفى الدين ان يرجع على المدين سواء كانت الكفالة قد عقدت بعلمه أو بغير علمه .

(٢) ويرجع بأصل الدين وبالفوائد والمصروفات ، على أنه فى المصروفات لا يرجع الا بالذى دفعه من وقت اخباره المدين الأصلي بالاجراءات التى اتخذت ضده .

(٣) ويكون للكفيل الحق فى الفوائد القانونيه عن كل ما قام بدفعه ابتداء من يوم الدفع .

النصوص العربية المقابلة:

هذه المادة تقابل فى نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية المواد التالية :

مادة ٨٠٩ لىبى و ٧٦٦ سورى و ١٠٣٣ عراقى و ١٠٨٠ لبنانى و ٦٨٢ سودانى و ١٥٠٥ تونسى و ٧٧٠ كويتى .

أحكام القضاء :

إذا كان أساس دعوى رجوع الكفيل على المدين بما أوفاه عنه هو حلول الكفيل محل الدائن فى الرجوع على المدين - حلولا مستمدا من عقد الحلول المبرم بين الدائن والكفيل ومستندا الى المادتين ١/٣٢٦ و ٣٣٩ من القانون المدنى اللتين تقضيان بأنه إذا قام بالوفاء شخص غير المدين ، حل الموفى محل الدائن الذى استوفى حقه إذا كان الموفى ملزما بالدين مع المدين أو ملزما بوفائه عنه ، وأن من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يبرد عليه من دفع ، وكان القرض - المكفول - عملا تجاريا بالنسبة لطرفيه ، فإن الكفيل الموفى يحل محل الدائن الأصلي فيه بما له من

م ٨٠٠

خصائصه ومنها صفته التجارية، وبالتالي يكون للكفيل ان يرفع دعواه على المدين أمام المحكمة التجارية المتفق بين الدائن والمدين على اختصاصها .

(نقض جلسة ١٩٦٨/١/٢٥ من ١٩ سج فني مدنى ص ١١٧)

رجوع المتبوع على التابع بالدعوى الشخصية المنصوص عليها
فى المادة ٣٢٤ مدنى . شرطه . رجوع المتبوع على التابع بدعوى
الكفيل على المدين م ٨٠٠ مدنى . غير جائز . علة ذلك .

يستطيع المتبوع الرجوع على تابعه بالدعوى الشخصية المنصوص
عليها فى المادة ٣٢٤ من القانون المدنى التى تقضى بأنه إذا قام الغير بوفاء
المدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه . وهذه الدعوى سواء
كان أساسها الإثراء بلا سبب أو الفضالة فإن المتبوع لا يستطيع الرجوع
بها إذا كان قد أوفى التعويض للدائن المضرور بعد أن كان حق الدائن فيه
قد سقط بالنسبة للتابع لأن هذا لم يفد شيئا من هذا الوفاء وليس للمتبوع
أن يرجع على تابعه بالتعويض الذى أوفاه عنه بالدعوى الشخصية التى
للكفيل قبل المدين والمقررة فى المادة ٨٠٠ من القانون المدنى وذلك لما هو
مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى إذا كانت الكفالة لمصلحة
الدائن وحده ، وضمان المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة
الدائن المضرور وحده .

(الطعن رقم ٣٥٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٥/١/٥ من ٤٦ ص ٨٢)

م ٨٠٩

مادة ٨٠٩

إذا تعدد المدينون في دين واحد وكانوا متضامنين
فللكفيل الذى ضمنهم جميعا ان يرجع على أى منهم بجميع
ما وفاه من الدين .

النصوص العربية المقابلة،

هذه المادة تقابل في نصوص القانون المدنى بالاقطار العربية
المواد التالية :

مادة ٨١٠ لىبى و ٧٦٧ سورى و ١٠٣٥ عراقى و ٦٨٣ سودانى
و ٧٧٢ كويتى .

قائمة بأهم المراجع

قائمة بأهم المراجع

- ١ - التقنين المدنى . للمستشار/محمد كمال عبد العزيز.
- ٢ - الوسيط . للدكتور / السنهورى .
- ٣ - قضاء التقض فى المواد المدنية . للمستشار / عبد النعم دسوقى .
- ٤ - التعليق على نصوص القانون المدنى . للمستشار / أنور العمروسى .
- ٥ - الوسيط فى القانون المدنى . للمستشار / أنور طلبه .
- ٦ - الموسوعة الذهبية . للأستاذين/ حسن الفكهاني وعبد النعم حنى .
- ٧ - المدونة الذهبية . للأستاذ/ عبد النعم حنى .
- ٨ - الموسوعة الشاملة . للمستشار / الشربيني .
- ٩ - مجلة القضاء الفصلية .
- ١٠ - المجموعات والمبادئ التى تصدر عن المكتب الفنى
 محكمة التقض.
 بالإضافة الى العديد من
 المراجع التى أشير إليها فى حينها.

محتويات الجزء الخامس

محتويات الجزء الخامس

الصفحة

الموضوع

الباب الثالث

العقود الواردة على العمل

الفصل الأول

المقاوله والتزام المرافق العامة

٧

١ - عقد المقاوله

٩

التعليق على المادة (٦٤٦)

١٠

أحكام القضاء .

١٢

ماهية عقد المقاوله .

١٨

التعليق على المادة (٦٤٧)

١٨

التزامات المقاول .

١٨

أحكام القضاء .

مؤدى إقامة المقاول

دعوى بطلب الزام المطعمون

عليه بقيمة المبانى التى

أقامها لصالحه دون رابطة عقديه

١٨

حتى لا يشرى على حسابه .

١٩	التعليق على المادة (٦٤٨)
٢٠	التعليق على المادة (٦٤٩)
٢٠	أحكام القضاء .
٢٥	التعليق على المادة (٦٥٠)
٢٥	أحكام القضاء .
٢٧	التعليق على المادة (٦٥١)
٢٧	أحكام القضاء .
	مسئولية المقاول تقوم إذا تهتم
	المبنى خلال مدة الضمان ولو كان
٢٧	ناشئ عن عيب فى الأرض .
	سقوط دعاوى ضمان المهندس
٢٨	العممارى والمقاول .
٣٧	التعليق على المادة (٦٥٢)
٣٧	أحكام القضاء .
٤٠	التعليق على المادة (٦٥٣)
٤٠	أحكام القضاء .
٤٢	التعليق على المادة (٦٥٤)
٤٢	أحكام القضاء .

- تمسك المقاتل بالتقادم الثلاثي
- ٤٣ لدعوى ضمانه لميوب البناء .
- ٤٤ التزامات رب العمل .
- ٤٤ التعليق على المادة (٦٥٥)
- ٤٤ أحكام القضاء .
- ٤٥ التعليق على المادة (٦٥٦)
- ٤٦ التعليق على المادة (٦٥٧)
- ٤٦ أحكام القضاء .
- ٤٩ التعليق على المادة (٦٥٨)
- ٥٠ أحكام القضاء .
- ٥١ التعليق على المادة (٦٥٩)
- ٥١ أحكام القضاء .
- ٥٢ التعليق على المادة (٦٦٠)
- ٥٣ المقاتلة من الباطن .
- ٥٣ التعليق على المادة (٦٦١)
- ٥٣ أحكام القضاء .
- ٥٤ التعليق على المادة (٦٦٢)
- ٥٥ أحكام القضاء .

٥٩	انقضاء المصارفة .
٥٩	التعليق على المادة (٦٦٣)
٥٩	أحكام القضاء .
٦٢	التعليق على المادة (٦٦٤)
٦٣	التعليق على المادة (٦٦٥)
٦٤	التعليق على المادة (٦٦٦)
٦٥	التعليق على المادة (٦٦٧)
	٢ - إلزام المرافق العامه
٦٦	التعليق على المادة (٦٦٨)
٦٦	أحكام القضاء .
٧٥	التعليق على المادة (٦٦٩)
٧٦	التعليق على المادة (٦٧٠)
٧٦	أحكام القضاء .
٧٧	التعليق على المادة (٦٧١)
٧٨	أحكام القضاء .
٧٩	التعليق على المادة (٦٧٢)
٧٩	أحكام القضاء .

- ٨٠ التعليق على المادة (٦٧٣)
- الفصل الثاني
- عقد العمل
- ٨١ التعليق على المادة (٦٧٤)
- ٨٢ أحكام القضاء .
- الفرق بين عقد
- ٨٣ العمل وعقد المعاولة .
- ٨٤ عقد العمل وعقد التدريب .
- ٨٤ عقد العمل وعقد الشركة .
- ٨٥ عقد العمل والإصناع .
- ٨٧ مناهل علاقة العمل .
- مناهل سلطة صاحب
- العمل في تنظيم منشآته .
- ٨٨ التعليق على المادة (٦٧٥)
- ٩٠ التعليق على المادة (٦٧٦)
- ٩١ أحكام القضاء .
- ١ - أركان العقد
- ٩٤ التعليق على المادة (٦٧٧)
- ٩٤ أحكام القضاء .

- ٩٥ التعليق على المادة (٦٧٨)
- ٩٥ أحكام القضاء .
- ٩٧ التعليق على المادة (٦٧٩)
- ٩٨ أحكام القضاء .
- ٩٩ التعليق على المادة (٦٨٠)
- ١٠٠ التعليق على المادة (٦٨١)
- ١٠٠ أحكام القضاء .
- ١٠٧ التعليق على المادة (٦٨٢)
- ١٠٧ أحكام القضاء .
- ١٠٩ التعليق على المادة (٦٨٣)
- ١٠٩ أحكام القضاء .
- مناط الميزات العينية التي
تأخذ حكم الأجر
وتلحق به .
- ١١٢ عمولة البيع من ملحقات الأجر
غير الدائمة . عدم إستحقاق العامل
لها إلا بتحقيق سببها .
- ١١٤

١١٥	التعليق على المادة (٦٨٤)
	٢ - أحكام العقد
	إلتزامات العامل
١١٦	التعليق على المادة (٦٨٥)
١١٧	أحكام القضاء .
١١٨	التعليق على المادة (٦٨٦)
١١٩	التعليق على المادة (٦٨٧)
١٢٠	التعليق على المادة (٦٨٨)
١٢٠	أحكام القضاء .
١٢٢	التعليق على المادة (٦٨٩)
١٢٢	التزامات رب العمل .
١٢٣	التعليق على المادة (٦٩٠)
١٢٣	أحكام القضاء .
١٢٤	التعليق على المادة (٦٩١)
١٢٥	التعليق على المادة (٦٩٢)
١٢٥	أحكام القضاء .
١٢٦	التعليق على المادة (٦٩٣)
١٢٦	٣ - انتهاء عقد العمل
١٢٧	التعليق على المادة (٦٩٤)
١٢٧	أحكام القضاء .

- ١٢٨ شرط إستحقاق العامل للأجر .
 أثر إنهاء رب العمل للمقعد
 ١٢٩ غير محدد المدة بإرادته المنفردة .
 ١٣٢ التعليق على المادة (٦٩٥)
 ١٣٢ أحكام القضاء .
 ١٣٦ التعليق على المادة (٦٩٦)
 ١٣٦ أحكام القضاء .
 ١٤٠ التعليق على المادة (٦٩٧)
 ١٤٠ أحكام القضاء .
 ١٤١ التعليق على المادة (٦٩٨)
 ١٤١ أحكام القضاء .

الفصل الثالث

الوكالة

١ - أركان الوكالة

- ١٥٣ التعليق على المادة (٦٩٩)
 ١٥٤ أحكام القضاء .
 ١٦٠ التعليق على المادة (٧٠٠)
 ١٦٠ أحكام القضاء .

- ١٦٠ إثباتات الوكالة .
أثر عبء إثبات الوكالة ومداها
١٦٣ يقع على من يدعيها .
١٧٩ الضمان في الوكالة بالعمولة .
١٨١ التعليق على المادة (٧٠١)
١٨١ أحكام القضاء .
١٨٥ التعليق على المادة (٧٠٢)
١٨٦ أحكام القضاء .
حق التقاضي بغاير
١٨٦ المرافعة أمام القضاء .
طلب الوكيل إيقاع
الجمع على مركبه
١٩٠ استلزامه وكالة خاصه .
١٩١ نطاق الوكالة .

٢ - آثار الوكالة

- ٢٠٠ التعليق على المادة (٧٠٣)
٢٠١ أحكام القضاء .

- ٢٠٥ التعليق على المادة (٧٠٤)
- ٢٠٥ أحكام القضاء .
- ٢٠٩ التعليق على المادة (٧٠٥)
- ٢٠٩ أحكام القضاء .
- ماهية المخالصة المجردة البهمة
- ٢١٠ من الوكيل للموكل .
- ٢١٠ التعليق على المادة (٧٠٦)
- ٢١٠ أحكام القضاء .
- ٢١١ التعليق على المادة (٧٠٧)
- ٢١٢ أحكام القضاء .
- ٢١٣ التعليق على المادة (٧٠٨)
- ٢١٣ أحكام القضاء .
- شرط مسؤولية الوكيل
- ٢١٦ عن عمل نائبه .
- ٢١٩ التعليق على المادة (٧٠٩)
- ٢١٩ أحكام القضاء .
- عناصر تقدير أجر السمسار
- ٢٢١ في حالة عدم الإتفاق .

٢٢٤	التعليق على المادة (٧١٠)
٢٢٤	أحكام القضاء .
٢٢٦	التعليق على المادة (٧١١)
٢٢٦	أحكام القضاء .
٢٢٨	التعليق على المادة (٧١٢)
٢٢٨	أحكام القضاء .
٢٢٩	التعليق على المادة (٧١٣)
٢٢٩	أحكام القضاء .
	أثر تعاقد الوكيل مع
٢٣٢	الغير باسمه .
٢٣٣	ماهية الوكالة المسترة .
	٣ - انتهاء الوكالة
٢٣٩	التعليق على المادة (٧١٤)
٢٣٩	أحكام القضاء .
٢٤١	التعليق على المادة (٧١٥)
٢٤١	أحكام القضاء .
٢٤٤	التعليق على المادة (٧١٦)
٢٤٤	أحكام القضاء .

	ما يميز الوكالة بالعمولة
٢٤٦	عن الوكالة العيادية .
٢٤٨	التعليق على المادة (٧١٧)
٢٤٨	أحكام القضاء .
	الفصل الرابع
٢٥٨	الوديعة
٢٥٨	التعليق على المادة (٧١٨)
٢٥٨	أحكام القضاء .
٢٦٠	١ - التزامات المودع عنده
٢٦٠	التعليق على المادة (٧١٩)
٢٦٠	التعليق على المادة (٧٢٠)
٢٦١	التعليق على المادة (٧٢١)
٢٦٢	التعليق على المادة (٧٢٢)
٢٦٢	أحكام القضاء .
٢٦٣	التعليق على المادة (٧٢٣)
٢٦٣	أحكام القضاء .
	٢ - التزامات المودع
٢٦٤	التعليق على المادة (٧٢٤)
٢٦٥	التعليق على المادة (٧٢٥)
٢٦٥	أحكام القضاء .

٢٦٦	٢ - بعض أنواع الوديعة
٢٦٦	التعليق على المادة (٧٣٦)
٢٦٦	أحكام القضاء . الودائع الإضطرارية والودائع التي يودعها النزلاء في الفنادق يجوز إثباتها بالقرائن والبيئة مهما كانت قيمتها لوجود مانع من الحصول على دليل كتابي .
٢٦٨	التعليق على المادة (٧٣٧)
٢٦٩	التعليق على المادة (٧٣٨)
	الفصل الخامس
٢٧٠	الحراسة
٢٧٠	التعليق على المادة (٧٣٩)
٢٧١	أحكام القضاء . تقدير الجهد في المنازعة الموجب للحراسة من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .
٢٧١	الحراسة القضائية . ماهيتها .

- الحارس القضائي يعتبر نائباً
عن أصحاب الحق فيما يتعلق
بالمال الموضوع تحت الحراسة . ٢٧٢
- الحراسة إجراء مؤقت
لا يمس أصل الحق . ٢٧٢
- عند جواز تمكين الحارس
القضائي لأحد ذوى الشأن من
إدارة المال محل الحراسة إلا
برضاؤهم جميعاً . ٢٧٣
- التعليق على المادة (٧٣٠) ٢٧٥
- أحكام القضاء . ٢٧٥
- لا يعتبر الحكم المتعجل
بفرض الحراسة على أطيان
الموثر حجة على أن هذه الأطيان
هى كل ما كان يملكه . ٢٧٨
- فرض الحراسة القضائية . شمولها
المال محل الحراسة وتوابعه ولو لم
ينص الحكم صراحة على ذلك . ٢٧٨

	مناطق إختصاص قضاى
٢٨٠	الأمور المستعجلة .
٢٨١	ماهية الحراسة .
	ماهية الحكم الصادر
٢٨١	فى الحراسة القضائية .
٢٨٢	أثر فرض الحراسة القضائية .
٢٨٣	التعليق على المادة (٧٣١)
٢٨٥	التعليق على المادة (٧٣٢)
٢٨٥	أحكام القضاء .
	عبء إثبات المطاعن
	الموجهة لشخص المرشح
٢٨٦	حارساً قضائياً .
	مؤدى تعيين حارس قضائى
	لإدارة الإنتفاع بالعين المؤجرة
٢٨٦	بناء على طلب المتأجر .
	أثر تعيين أكثر
٢٨٧	من حارس قضائى .
٢٨٨	التعليق على المادة (٧٣٣)
٢٨٨	أحكام القضاء .

	مـــؤدى الحكم بفرض
	الحراسة القضائية . للحارس
	القضائى أقرار الإيجار
	المعقود قبل فرض الحراسة من
٢٨٩	ليس لهم حق الإنفراد بالإدارة .
٢٩١	التعليق على المادة (٧٣٤)
٢٩١	أحكام القضاء .
٢٩٢	إلتزامات الحارس القضائى .
٢٩٣	نطاق سلطة الحارس القضائى .
	أثر فرض الحراسة الإدارية على
٢٩٨	أموال أحد الأشخاص .
	أثر تحديد مهمة الحارس القضائى
	فى إدارة العقار الواقعة به العين
	محل النزاع وتحصيل ريعه وإيراداته
٣٠١	وتوزيعها على الشركاء .
٣٠٤	التعليق على المادة (٧٣٥)
٣٠٤	أحكام القضاء .
	شروط قيام الحارس

- ٣٠٨ بأعمال التصرف.
- الحراسة القضائية. لا تمس حق أصحاب الأموال في إتخاذ الأعمال التي تدخل في
- ٣٠٨ ملطمة الحارس .
- الحارس القضائي ينوب عن
- ٣٠٩ صاحب المال الخاضع للحراسة .
- ٣١١ التعليق على المادة (٧٣٦)
- ٣١١ أحكام القضاء .
- ٣١٢ التعليق على المادة (٧٣٧)
- ٣١٢ أحكام القضاء .
- ٣١٤ التعليق على المادة (٧٣٨)
- ٣١٤ أحكام القضاء .
- المسئولية الشيئية - قيامها على
- أساس خطأ مفترض وقوعه من
- ٣١٨ حارس الشئ كيفية نفيها .
- ماهية الحراسة الموجبه
- ٣١٩ للمسئولية عن الأشياء .

- الدعوى بطلب فرض
الحراسة القضائية هي إجراء
تحفظى مؤقت لا يؤثر فى قطع
التقادم المكسب للملكية .
الحكم المستعجل بفرض
الحراسة على أعيان تركة المورث
لا يعتبر حجة على أن هذه
الأعيان هي كل ما يملكه .
مباط إختصاص قاضى
الأمر المستعجل .
أنواع الحراسة .
الحراسة الإتفاقية .
تصرف الحارس غير نافذ فى
حق الأميل إلا بإقراره .
الحراسة القانونية .
مواعيد سقوط الحق
ومواعيد الإجراءات التى

- تسرى ضد الرعايا الموضوعة
أموالهم تحت الحراسة عدم سريانها
٣٣٢ فى حقهم خلال فترة الحراسة .
الحراسة وفقاً للقانون
٣٣٣ رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .
أثر رفع الحراسة عن أموال
وممتلكات الأشخاص الذين فرضت
عليهم . ق ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ .
٣٣٤ عودة حق التقاضى إليهم .
أهلولة الأموال المفروضة عليها
الحراسة بموجب قانون
٣٣٦ الطوارئ الى الدولة .
٣٣٦ أثر فرض الحراسة الإدارية .
الأموال التى فرضت عليها حراسة
الطوارئ وسبق بيعها خلال فترة
الحراسة التزام أصحابها بأداء ما
٣٣٨ دفع من ثمن للمشتري .

- سلطة رئيس الجمهورية في
 ٣٤٠ الأمر بفرض الحراسة .
 اختصاص محكمة القيم
 بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات
 التي فرضت قبل العمل بالقانون
 رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ .
 ٣٤٦ نيابة مدير إدارة أموال المعتقلين
 والمراقبين نيابة قانونية .
 ٣٤٨ أثر رفع الحراسة عن أموال
 وممتلكات الأشخاص الطبيعيين .
 ٣٥١ أثر عدم تقديم بيان عن
 الإتفاقات غير ثابتة التاريخ
 الصادرة من الخاضع للحراسة قبل
 فرضها في الموعد المقرر .
 ٣٥١ النصوص التي تقرر فرض
 الحراسة نصوص إستثنائية
 بطبيعتها تستهدف غل يد الخاضع
 عن إدارة أمواله وممتلكاته .
 ٣٥٢

٣٥٨	الحراسة الإدارية.
	تصفية الأوضاع الناشئة
٣٥٨	عن فرض الحراسة.
	أثر فرض الحراسة على أرض النزاع
٣٦٠	وإحالة ردها عينا لأصحابها.
	الباب الرابع
٣٦٣	عقود الفرض
	الفصل الأول
	المقامرة والرهن
٣٦٥	التعليق على المادة (٧٣٩)
٣٦٦	التعليق على المادة (٧٤٠)
٣٦٦	أحكام القضاء .
	الفصل الثاني
٣٦٨	المرتب لدى الحياة
٣٦٨	التعليق على المادة (٧٤١)
٣٦٩	التعليق على المادة (٧٤٢)
٣٧٠	التعليق على المادة (٧٤٣)
٣٧١	التعليق على المادة (٧٤٤)
٣٧٢	التعليق على المادة (٧٤٥)
٣٧٣	التعليق على المادة (٧٤٦)

الفصل الثالث

عقد التأمين

١ - أحكام عامة

٣٧٤

التعليق على المادة (٧٤٧)

٣٧٤

٣٧٤

٣٧٤

٣٧٤

٣٧٥

٣٧٦

النصوص العربية المقابلة . .

أحكام القضاء .

عقد التأمين هو السبب

المباشر لإلزام المؤمن

بدفع قيمة التأمين للمؤمن له

المضرور من الحوادث .

عقد التأمين . عقد زمني محدد

المدة . فسخ العقد قبل إنتهاء

مدته لا أثر له على ماتم

تنفيذه قبل ذلك .

جواز النص في عقد التأمين

على قاعدة التسميه .

الأصل أن مفعول وثيقة

التأمين يمرى من وقت

- إبرامها ويجوز الإتفاق على وقت آخر لبدء سريانها . ٣٧٦
- ملحق وثيقة التأمين الموقع من المؤمن له يعتبر جزء لا يتجزأ منها . أئر ذلك . ٣٧٨
- الخلف يحل محل السلف فى عقد التأمين على شئ معين بالذات مناط ذلك إنتقال ملكية ذات الشئ اليه . ٣٧٨
- لا يرجع الى القواعد العامة لعقد التأمين فى القانون المدنى الا فى حالة عدم وجود نص . ٣٧٨
- عدم اقتصار التأمين من المسؤولية على مسؤولية التعاقد مع المؤمن . ٣٧٩
- للشروع لم يقرر للمضرور حقا مباشرا لمطالبة المؤمن بالتعويض إلا إذا تضمنت وثيقة التأمين اشتراطا لصالح المضرور . ٣٨١

- للمضرور مطالبة شركة التأمين بالتعويض إستناداً إلى مسئولية المؤمن له من الحادث اعتباره حارساً للأشياء ولو قضى ببراءة قائله السياره لعدم كفاية الأدلة . ٣٨٢
- عقد التأمين يقوم على أساس إحتمال تحقق الخطر المؤمن منه فى أى وقت . ٣٨٤
- مقتضى الإتفاق على قاعدة النسبية فى عقد التأمين . ٣٨٥
- شرط تجديد عقد التأمين بعد إنتهائه بإستيفائه مدته . ٣٨٧
- التعليق على المادة (٧٤٨) ٣٩٢
- أحكام القضاء . ٣٩٢
- شرط نفاذ حكم التعويض قبل شركة التأمين . ٣٩٢
- عدم إستطاعة المضرور إدخال المؤمن فى الدعوى

- الجنائية لمطالبته بالتعويض عن
 ٣٩٢ حوادث السيارات .
 مفاد الإتفاق في وثيقة التأمين
 على البضاعة المنقولة بحرا ليس
 للمؤمن له أن يجمع بين مبلغ
 ٣٩٣ التعويض ومقابل التأمين .
 نطاق انتأمين من
 المسؤولية المدنية بالنسبة
 ٣٩٤ للسيارة النقل .
 التأمين على السيارة النقل
 يبرى لمصلحة الغير
 ٣٩٥ والركاب دون عيماها .
 استعمال المياره فى غير
 الغرض المبين فى الرخصه
 لايمنع المضرور من مطالبه
 المؤمن بالتعويض عما ترتكبه
 ٣٩٦ هذه السيارة من حوادث .

- ٤١٣ . أحكام القضاء .
 شرط بطلان الشرط الوارد
- ٤١٥ . برثيقة التأمين .
- ٤١٨ التعليق على المادة (٧٥١)
- ٤١٨ . أحكام القضاء .
 دعوى شركة التأمين قبل الناقل
 طلب قيمة التعويض عن
 تلف البضاعة أثناء النقل
 تأسيسها على عقد النقل . لا محل
 للطعن بالبطلان على شرط الإعفاء
 من المسؤولية الوارد بها .
- ٤١٨ جواز النص في وثيقة
 التأمين على قاعدة النسبة فهي
- ٤١٩ لا تخالف النظام العام .
 دعوى المضرور قبل شركة
 التأمين . ق ٢٥٦ لسنة ١٩٥٥
 بشأن التأمين الإجبارى على
 السيارات دعوى مباشرة . عدم

- إلزام المضرور بإختصاص المؤمن
- ٤٢١ له فى الدعوى . على ذلك .
- أثر رفع الدعوى
- ٤٢٣ الجنائية على التقادم .
- مؤدى مسئولية شركة التأمين عن
- تعويض الأضرار الناجمة عن
- ٤٢٦ حوادث السيارات بالغاً ما بلغ .
- مدة الثلاث سنوات المقررة
- لتقادم دعوى المضرور المباشرة
- قبل المؤمن فى التأمين الإجبارى
- لا يبدأ إلا من وقت وقوع
- ٤٢٨ الفعل المسبب للمضرر .
- ٤٣٠ التعليق على المادة (٧٥٢)
- ٤٣٠ أحكام القضاء .
- الحكم بإلزام المؤمن له بتعويض
- المضرور بسقوط حق الأخير قبل
- ٤٣٣ شركة التأمين بالتقادم .

- الدعوى الناشئة عن عقد التأمين سقوطها بالتقادم بمضى ثلاث سنوات بدء تقادمها فى التأمين على الحياة - سريانه من تاريخ علم المستفيد بوفاة المؤمن له . ٤٣٤
- دعوى المؤمن له قبل المؤمن . بدء سريان مدة التقادم من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض . ٤٣٥
- الأثر المترتب على رفع الدعوى والحكم فيها من قطع التقادم واستبدال مدته على ذلك . ٤٣٧
- مدة التقادم الثلاثي للدعوى الناشئة عن عقد التأمين بدء سريانها فى حق ذوى الشأن من تاريخ علمهم الحقيقى بوقوع الحادث المؤمن منه لا يغنى عنه مجرد وقوع الحادث . ٤٤٧

- أساس دعوى رجوع شركة التأمين
على المؤمن له بما دفعته
من تعويض للمضرور في
٤٤٩ حوادث السيارات .
جهل المضرور بحقيقته
المؤمن لديه لا يعد مانعاً
٤٥١ يوقف التقادم بعد سريانه .
أثر عدم تمك المطعون
ضدهم المضرورين بإنتفاء
٤٥٧ علمهم بتاريخ وقوع الحادث .
٤٦٣ التعليق على المادة (٧٥٣)
٢ - بعض أنواع التأمين
٤٦٤ التعليق على المادة (٧٥٤)
٤٦٤ التأمين على الحياة .
٤٦٤ أحكام القضاء .
شرط سريان رسم الأيلولة
على مبالغ التأمين على
٤٦٦ الحياة أو غيرها من التأمينات .

- الدعناوى الناشئة عن
عقد التأمين مقروطها
٤٦٧ بالتقادم بمضى ثلاث سنوات .
- ٤٧٠ التعليق على المادة (٧٥٥)
- ٤٧١ التعليق على المادة (٧٥٦)
- ٤٧٢ التعليق على المادة (٧٥٧)
- ٤٧٣ التعليق على المادة (٧٥٨)
- ٤٧٣ أحكام القضاء .
تعيين إسم المستفيد وصفته فى
وثيقة التأمين على الحياة .
٤٧٣ خضوع التأمينات الجماعية التى
تعقدتها الحكومة لصالح موظفيها
التي تستحق بوفاة المورث لرسم
الإيلولة على التركات .
- ٤٧٤
- ٤٧٦ التعليق على المادة (٧٥٩)
- ٤٧٦ أحكام القضاء .
- ٤٧٨ التعليق على المادة (٧٦٠)
- ٤٧٩ التعليق على المادة (٧٦١)

- ٤٨٠ التعليق على المادة (٧٦٢)
- ٤٨١ التعليق على المادة (٧٦٢)
- ٤٨١ أحكام القضاء .
- ٤٨٢ التعليق على المادة (٧٦٤)
- ٤٨٢ أحكام القضاء .
- ٤٨٤ التعليق على المادة (٧٦٥)
- ٤٨٤ أحكام القضاء .
- ٤٨٦ التعليق على المادة (٧٦٦)
- ٤٨٦ التأمين من الحريق .
- ٤٨٦ أحكام القضاء .
- ٤٨٩ التعليق على المادة (٧٦٧)
- ٤٨٩ أحكام القضاء .
- ٤٩١ التعليق على المادة (٧٦٨)
- ٤٩١ أحكام القضاء .
- علم جواز التأمين عن الخطأ
- ٤٩٤ العمدة تعلق ذلك بالنظام العام .
- ٤٩٥ التعليق على المادة (٧٦٩)
- ٤٩٥ أحكام القضاء .

- جواز الجمع بين التعويض المستحق
للمضرور قبل المسئول والتأمين
المستحق له قبل شركة التأمين
فى ظل القانون المدنى القديم
لإختلاف أساس كل منهما . ٤٩٦
- التعليق على المادة (٧٧٠) ٤٩٧
- أحكام انقضاء . ٤٩٧
- التعليق على المادة (٧٧١) ٤٩٨
- أحكام القضاء . ٤٩٨
- التأمين من حوادث السيارات . ٥٠٠
- التأمين الإجبارى من المسؤولية
الناشئة من حوادث السيارات . ٥٠٠
- بداية مريان تقادم دعوى
المسئولية عن حوادث السيارات
بالنسبة لشركة التأمين . ٥٠٠
- وقف تقادم دعوى المسؤولية
المدنية عن حوادث السيارات
طوال المساءلة الجنائية . ٥٠١

- دعوى المسؤولية المدنية عن حوادث
السيارات مدى إرتباطها بدعوى
٥٠١ المسؤولية الجنائية عن ذات الحادث .
تقادم دعوى الضرر قبل المؤمن
في التأمين الإجبارى من حوادث
٥٠٢ السيارات - وقفه وإنقطاعه .
رفع الدعوى الجنائية وأثره على
٥٠٢ تقادم حق الضرر قبل المؤمن .
نطاق التأمين فى المسؤولية
٥٠٤ عن حوادث السيارات .
مناطق حق شركة التأمين فى
الرجوع على مالك السيارة المؤمن
٥٠٧ بما دفعته من تعويض للضرر .
نطاق التأمين الإجبارى من
المسؤولية المدنية الناشئة عن
٥١٠ حوادث السيارات .
وثيقة التأمين الإجبارى
على السيارات مبرراتها

- للمدة المؤداه عنها الضريبة
مضافاً إليها مهلة الثلاثين يوماً
التالية لإنهاء تلك المدة . ٥١١
أثر حصول المؤمن من المؤمن له
على حوالة بحقوقه قبل المستول . ٥١٢
شرط الحلول القانوني للمؤمن
قبل المستول بما دفعه من تعويض
في التأمين على الحريق . ٥١٣
التأمين الإجباري من المسؤولية
المدنية الناشئة عن حوادث سيارات
النقل تأمين لصالح الغير
والراكبين المسموح بركوبهما
دون مالك السيارة سواء
كان قائدها أو راكباً بها . ٥١٥

الباب الخامس

٥٢٥

الكفالة

الفصل الأول

أركان الكفالة

٥٢٧

التعليق على المادة (٧٧٢)

٥٢٧

أحكام القضاء .

- تقدير مدى جسامه الخطر الذى
ينشأ عنه الإكراه بالمعيار
النفسى للشخص المكروه .
٥٢٨ مناط إمتداد كفالة التزامات
مستأجر الأراضى الزراعية
٥٢٩ بحكم التشريعات الإستثنائية .
ماهية إلزام الكفيل متضامناً أو
٥٣٠ غير متضامن .
عقد الكفالة هو تعهد الكفيل
بأداء مبلغ الدين للدائن إذا لم
يوفيه له المدين .
٥٣١ التعليق على المادة (٧٧٣)
٥٣٢ التعليق على المادة (٧٧٤)
٥٣٣ التعليق على المادة (٧٧٥)
٥٣٤ أحكام القضاء .
٥٣٤ جواز كفالة المدين بغير
علمه ورغم معارضته .

- التزام الكفيل متضامناً كان
أو غير متضامن - التزام تابع
لإلتزام المدين الأصلي .
- ٥٣٤
- ٥٣٦ التعليق على المادة (٧٣٦)
- ٥٣٦ أحكام القضاء .
التأمين الإجبارى على السيارة
الخاصة لا يغطى المسؤولية المدنية
الناشئة من وفاة وإصابة ركابها .
- ٥٣٨ سريتن مفعول وثيقة التأمين
الإجبارى على السيارات المدة
المؤداة عنها الضريبة وحتى
نهاية مهلة الثلاثين يوماً
التالية لإنهاء هذه المدة .
- ٥٣٩
- ٥٤١ التعليق على المادة (٧٧٧)
- ٥٤٢ التعليق على المادة (٧٧٨)
- ٥٤٢ أحكام القضاء .
عدم قبول العدول عن كفالة دين
مستقبل متى نشأ واستحق .
- ٥٤٢

- شرط صحة كفالة الإلتزامات
- ٥٤٣ الناشئة عن الحساب الجارى .
- ٥٤٣ أثر كفالة الإلتزام المستقبل .
- ٥٤٤ التعليق على المادة (٧٧٩)
- ٥٤٤ أحكام القضاء .
- ٥٤٥ التعليق على المادة (٧٨٠)
- ٥٤٥ أحكام انقضاء .
- ٥٤٦ التعليق على المادة (٧٨١)

الفصل الثانى

آثار الكفالة

١ - العلاقة ما بين الكفيل والدائن

- ٥٤٧ التعليق على المادة (٧٨٢)
- ٥٤٧ أحكام القضاء .
- ماهية مسئولية المتبوع عن أعمال
- ٥٥١ تابعه غير المشروعة .
- إلتزام الكفيل متضامناً أو غير
- متضامن هو التزام تابع لإلتزام
- ٥٥٢ المدين الأصلي لا يقرم إلا بقيامه .

- ٥٥٤ التعليق على المادة (٧٨٣)
- ٥٥٥ التعليق على المادة (٧٨٤)
- ٥٥٦ التعليق على المادة (٧٨٥)
- ٥٥٦ أحكام القضاء .
- ٥٥٨ التعليق على المادة (٧٨٦)
- ٥٥٨ أحكام القضاء .
- ٥٥٩ التعليق على المادة (٧٨٧)
- ٥٦٠ التعليق على المادة (٧٨٨)
- ٥٦٠ أحكام القضاء .
- مفاد الفقرة الأولى من المادة ٧٨٨ مدني أنه لا يجوز للدائن الرجوع على الكفيل وحده إلا بعد الرجوع على المدين حتى يتمسك الكفيل بذلك ولم يكن متضامناً مع المدين .
- ٥٦١
- ٥٦٢ التعليق على المادة (٧٨٩)
- ٥٦٢ أحكام القضاء .

- للكفيل غير المتضامن أن يتمنك
 ٥٦٢ في أى وقت بالدفع بتجريد المدين.
- ٥٦٤ التعليق على المادة (٧٩٠)
- ٥٦٥ التعليق على المادة (٧٩١)
- ٥٦٦ التعليق على المادة (٧٩٢)
- ٥٦٦ أحكام القضاء .
- ٥٦٧ التعليق على المادة (٧٩٣)
- ٥٦٨ التعليق على المادة (٧٩٤)
- ٥٦٩ التعليق على المادة (٧٩٥)
- ٥٦٩ أحكام القضاء .
- إعتبار المتبوع فى حكم الكفيل
 ٥٧١ المتضامن كفالة مصدرها القانون.
- ماهية مسئولية المتبوع عن أعمال
 ٥٧٣ تابعة غير المشروعة .
- مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة
 اعتبار المتبوع فى حكم الكفيل
 ٥٧٤ المتضامن . كفاله مصدرها القانون.
- ٥٧٦ التعليق على المادة (٧٩٦)
- ٥٧٦ أحكام القضاء .

- ٥٧٧ التعليق على المادة (٧٩٧)
- ٥٧٨ ٢- العلاقة ما بين الكفيل والمنعين
- ٥٧٨ التعليق على المادة (٧٩٨)
- ٥٧٩ التعليق على المادة (٧٩٩)
- ٥٧٩ أحكام القضاء .
حق المتبوع فى الرجوع على التابع
بما أوفاه من تعويض للمضرور
سبيله دعوى الحلول .
- ٥٨٠
- ٥٨٢ التعليق على المادة (٨٠٠)
- ٥٨٢ أحكام القضاء .
شرط رجوع المتبوع على التابع
بالدعوى الشخصية النصوص
عليها فى المادة ٣٢٤ مدنى .
- ٥٨٣
- ٥٨٤ التعليق على المادة (٨٠١)

ملحوظة:

ما ذكر بهذا الفهرس هو أمثله لبعض ما إحتواه هذا المؤلف وليس كل ما تضمنه نظراً لضيق المساحة وعليه يمكن الرجوع لتفاصيل كل موضوع تحت عنوانه داخل المؤلف .



الباب الثالث

العقود الواردة على العمل

الفصل الأول

للقاولة والتزام المرافق العام

١- عقد القاولة .

المواد من ٦٤٦ الى ٦٦٧ .

المواد من ٦٤٦ الى ٦٥٤ .

وتشتمل على تعريف عقد القاولة - وثباته - التزامات المرافق .

المواد من ٦٥٥ الى ٦٦٢ .

وتشمل التزامات رب العمل .

المواد من ٦٦٣ الى ٦٦٧ .

وتشتمل على : انقضاء القاولة وبعض صور المقاولات .

٢- التزام المرافق العامة.

المواد من ٦٦٨ الى ٦٧٣ .

وتشتمل على : بيان أنواع المرافق العامة - وعلاقة المنتفع بالملتزم

- والخلل الذي يتحملة العملاء وشروطه .

الفصل الثلثى

عقد العمل

المواد من ٦٧٤ الى ٦٩٨ .

١ - أركان العقد .

المواد من ٦٧٤ الى ٦٨٤ .

وتشتمل على : بيان أركان العقد - وتعريفه - نطاق مريان القانون المدنى بالنسبة للتشريعات الخاصة - ومدة العقد - والأجر - وتعديده - والمنحة - والملاوات - وما يلحق الأجر .
التزامات العامل .

المواد من ٦٨٥ الى ٦٨٩ .

وتشتمل على : بيان التزامات العامل من أداء للعمل - وتنفيذ أوامر رب العمل - وما يجب عليه من التزامات .
التزامات رب العمل .

المواد من ٦٩٠ الى ٦٩٣ .

وتشتمل على : دفع الأجر - وملحقاته - وبيان الالتزامات الواردة بقوانين خاصة .
انتهاء عقد العمل .

للمواد من ٦٩٤ الى ٦٩٨ .

وتشتمل على : حالة انتهاء العمل - والفصل التعسفى - والتعويض عنه - وأثر وفاة رب العمل - وتقادم دعاوى العمل .

الفصل الثالث

الوكالة

وتشمل المواد من ٦٩٩ الى ٧١٧ .

١ - أركان الوكالة .

وتشمل المواد من ٦٩٩ الى ٧٠٢ .

وتشتمل على : تعريف الوكالة - وأركانها - وأنواعها .

٢ - آثار الوكالة .

المواد من ٧٠٣ الى ٧١٣ .

وتشتمل على : بيان التزامات الوكيل - والتزامات الموكل .

٣ - إنتهاء الوكالة .

المواد من ٧١٤ الى ٧١٧ .

وتشتمل على : بيان لحالات إنتهاء الوكالة - وما يقع على الورثة

من التزام .

الفصل الرابع

الوديعة

وتشتمل عل المواد من ٧١٨ الى ٧٢٨ .

أركان الوديعة .

المادة ٧١٨ .

وتشتمل على : تعريف الوديعة - وبيان أركانها .

١ - التزامات المودع عنده .

المواد من ٧١٩ الى ٧٢٣ .

وتشتمل على : بيان التزامات المودع عنده .

٢ - التزامات المودع .

المادتين ٧٢٤ ، ٧٢٥ .

وتشتمل على : التزامات المودع .

٣ - بعض أنواع الوديعة .

المواد من ٧٢٦ الى ٧٢٨ .

وتشتمل على : بيان لبعض أنواع من الوديعة .

الفصل الخامس

الحراسة

وتشتمل المواد من ٧٢٩ الى ٧٣٨ .

المواد من ٧٢٩ الى ٧٣٣ .

وتشتمل على : بيان الحراسة الاتفاقية - الحراسة القضائية -

الحراسة على الوقف - تعيين الحارس - مدى الحراسة .

المواد من ٧٣٤ الى ٧٣٧ .

وتشتمل على : التزامات الحارس - أجر الحارس - استرداد

الحارس للمصاريف - وحقه في التعويض .

المادة ٧٣٨ .

وتشتمل على : انتهاء الحراسة - والتزام الحارس بالرد .

الباب الرابع
عقود الفرر
الفصل الأول
المقامرة والرهان

المواد من ٧٣٩ الى ٧٤٠ .

وتشتمل على : تعريف عقد المقامرة والرهان - مع بيان استثناءات تحريم المقامرة .

الفصل الثاني
المرتب على الحياة

المواد من ٧٤١ الى ٧٤٦ .

وتشتمل على : بيان تقرير المرتب بعوض - أو بغير عوض - مع بيان التنفيذ العمى - والفسخ - والتعويض للاخلال بالالتزام .

الفصل الثالث
عقد التأمين

ويشمل المواد من ٧٤٧ الى ٧٧١ .

١- أحكام عامة.

المواد من ٧٤٧ الى ٧٥٣ .

وتشتمل على: تعريف عقد التأمين - وأركانه - والشروط الباطلة.

٢ - بعض أنواع التأمين.

(أ) التأمين على الحياة .

المواد من ٧٥١ الى ٧٦٥ .

(ب) التأمين على الحريق .

المواد من ٧٦٦ الى ٧٧١ .

الباب الخامس

الكفالة

الفصل الأول

أركان الكفالة

المواد من ٧٧٢ الى ٨٠١ .

وتشتمل على : بيان ماهية الكفالة - وخصائصها - واثباتها -

وشروط الكفيل - وبيان أنواعها .

الفصل الثاني

آثار الكفالة

١ - العلاقة ما بين الكفيل والدائن.

المواد من ٧٨٢ الى ٧٩٧ .

٢ - العلاقة ما بين الكفيل والمدين.

المواد من ٧٩٨ الى ٨٠١ .

رقم الإيداع
٢٠٠١ / ١١٦٥٩



Universitäts- und
Landesbibliothek Bonn



0548681